

في شرح الوسيط
جزء الثاني من بحر المحيط

البحر المحيط

٥١٦

في شرح الوشيد
 للعبد الفقير إلى الله تعالى
 الشيخ محمد بن عبد الله
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٧

في شرح الوشيد

للعبد الفقير إلى الله تعالى اقضي قضاء نعيم الدين القوي
 الشافعي رحمه الله بن محمد واسم ف... جسد نحمدك واليه

أمين

وقف

SOLEYMANIYE G. KOTOPHANE'SI	
Kismi .	Suleymaniye
Yeni Sayit No.	
Eski Kütüphane No.	516
Tasnif No.	292.4 (a77) = 927

بسم الله الرحمن الرحيم ربت يستر

الباب الثاني في صفات الصلاة

وهي تنقسم إلى مستحقة ومستحبة والكلام فيه في أمرين الأول في الصفات المستحقة وتبين تقسيم بذكره وهو أن الصلي إما أن لا تكون صلواته صحيحة عنده وعند المأمومين معا وذلك صحته عندها أو عندهما القسم الأول أن لا يكون صحته عندهما معا كصلوة المحدث والجنب ومن علي بدنه أو ثوبه نجاسة إذا لم يكن ماذوناً في الصلوة فيه أو صلوة الكافر إذا لم يسمع منه كلمة الشهادة والمجنون والسكران فلا يجوز لمن علم واحد من هؤلاء الاقتداء به القسم الثاني أن يكون صحته في اعتقاد الإمام دون المأمومين أو بالعكس فهذا على وجهين أحدهما أن يكونا مختلفين في الفروع والاحتماد به كما لو اقتدى الحنفى وهو لا يعتقد الوضوء من مس الفرج ولا من مس المرأة ولا حجب الاعتدال في الرفع والسجود ولا انطوائتة ولا نراة الفاحشة ولا النية في الكوض أو نالكي لا يعتقد وحزب التريب في الوضوء ولا الشهد ولا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ففي صحة اقتدائه وجوه أحدها أنها تصح وثانها لا يصح وثالثها أن المأموم أن علم أن الإمام يأتى بالصلاة على الوجه الذي يعتقد المأموم احتياطاً صح وأن علم أنه لم يأت لها كذلك أو شك فيه لم يصح ورابعها وهو الأصح عند الأكثرين أنه أن تحقق تركه لشيء يعتقد المأموم واجباً لم يصح وأن تحقق إتيانه به أو شك فيه صح وخامسها أنه أن أم الإمام أو نايبه بالناس ترك التيمم والمأموم يراها صح صلواته عما إذا كان دعاءاً وليس له المفارقة لمخالفة الفتنة وإن لم غيرها لا يصح قال الرافعي وهو حسن

وسادسها أن الذي تركه الإمام أن كان ردكاً قولياً كالفاحة صح الاقتداء به وإن كان فعلياً لم يصح كالطائفة وينفرع على الخلاف ما لو مس حنفى امرأة وصلى ولم يتوجه فيصيح اقتداء الشافعي به عند الفقهاء ولا يصح عند الأكثرين ولو صلى حنفى على وجه لا يعتد به حنفى وهو صحيح عند الشافعي كما لو اقتصد ولم يتوجه في صحة اقتداء شافعي به وجهان عكس الوجهين الأولين على قول الفقهاء لا يصح اعتباراً باعتبار اعتقاد الإمام وعلى الثاني يصح اعتباراً باعتبار اعتقاد المأموم وهو الأصح فإن قلنا يصح اقتداء الشافعي بالحنفي فهل يصح فيه وجهان فإن قلنا لا يصح قال أبو إسحاق لا تغراد أفضل منه وقال غيره لا ولو اقتدى به في الصبح فإن ذلك في اعتداله قليلاً بحيث علم المأموم أن يفنت فنت والاتباع ثم إن اعتبرنا اعتقاد المأموم سجد وهو الأصح وإن اعتبرنا اعتقاد الإمام لم يسجد وإن اقتدى الحنفى بالشافعي فيه ثم إن الإمام الفتن ساهياً سجد للشهو وقابعه المأموم وإن ترك الإمام سجود السهو وسجد المأموم إن اعتبرنا اعتقاد الإمام وإلا فلا قال الإمام ولو وجد شافعي وتيمم ثم لم يجد أثافه في به الحنفى وتيمم الشافعي واقتدى أحدهما بالآخر فصل في المأموم باطلة رجلين سمع بينهما صوت وثنا كراه الوجه الثاني أن لا يكون ذلك لاختلافهما في الفروع فلا يجوز لمن اعتقد بطلان صلوة غيره أن يقتدى به كما لو اختلف ثنائ فصاعداً في القبلة أو أن ابن أو توبين أحدهما طاهر والآخر نجس واختلفا جهتها دهم فلا يجوز لبعضهم الاقتداء ببعض ولو كثرت الأراجب والنياب والمجتهدون واختلفا جهتها دهم بحيث يتعين عند المأموم بطلان صلوة إمامه لا يصح اقتداده وحيد لا يتعين دمجور صلوة إمامه جاز على الصحيح كما تقدم في باب القسم الثالث أن يكون صلواته صحيحة عندهما معاً فاما أن يصح صلواته صحته غير معينه عن القضاء وصحة معينة عنه فإن لم يكن معينة عنه صلواته فاقدر الطهورين لم يصح اقتداء التوجيه به ولا التيمم الذي لا يقضى وفي معناها صلاه

المتيم لعدم المداومة من امكانه ان يتعلم الفاتحة فلم يفعل فصل الحوائج
 وصاوة العادي والمربوط على الخشبة اذا الزمناها بالعادة ولو اقتدى به
 باحد من هوي في مثل حاله لم يصح على الصحيح بخلاف اقتداء الامم الا في
 فانه يصح وجزم القاضيه بالصحة وان صحت صحة معينه عن القضاء صح لاقته
 الا المقتدى والمرأة والاي على ما سياتي ان شاء الله تعالى فيصير لاقته
 بالصبي المميز ولو في الجمعة على الصحيح واما غير المميز فلا يصح الاقتداء به
 قطعا والاقتداء بالبالغ او في منه قطعا ويصح الاقتداء بالعبدة في غير
 الجمعة من غير كراهية وان كان الجزاء في منه واما في الجمعة فتساقط في باب
 ويصح اقتداء المتوفيه والمتيم بالمتيم الذي لا يلزمه القضاء وهو المتيم في السفر
 او في الحضر لمرض وخوف كما يصح اقتداء غا مثل رجله بالماضي على الخف
 ويصح اقتداء القائد على القيامة كالباعد العاجز عنه والقاعد بالمقطع
 والقائد على الركوع والسجود بالوكويهما ويصلي القائد على القيامة قائما
 ويصح اقتداء البصير بالاعمى من غير كراهية وهل هو اولى من البصير فيه
 فلهذا وجه اصحها انها متساوية في صحة اقتداء الطاهر بالمستحاضة غير
 المحيرة والسليم بساير البول والودي اذ من يد جرح شارب وجهان
 اصحها انه يصح كما يصح اقتداء المستنحي بالمستنحي ومن يستنحي على بدنه
 ولا ثوبه نجاسة عن غير بدنه او ثوبه نجاسة معفو عنها واقتداء المتوفيه
 بالمتيم ويصح الاقتداء بالفاستق مطلقا للثبوت وبالبتدع الذي لا يكفر
 ببدعته دون الذي يكفر ببدعته من تحميم تحميمها صريحا ومن ينكر
 العلم بالجزيات واما من يقول بخلاف القرآن فقال ابو علي الطبري والشيخ
 ابو حامد ومنايع هو كما قرأوا ونقلوه عن الشافعي قالوا والخوازمي ليسوا
 كفارا وقال القفال ولا يثبت ويصح الاقتداء من يقول بخلاف القرآن
 وغيره من اهل البدع قال صاحب العدة وهو المذهب وقال النودبي
 هو الصواب فقد قال الشافعي قبل شهادة اهل الاهل الا الخطايب
 والبتدع الذي لا يغزيبه عنه ولا يقطع بانه من اهل النار على المذهب

فصل في تقديمه يستثنى عن القول بصحة الاقتداء بمن صوته
 صحة معيته عن الفضائل اذ احدثهم المقتدين فالماوم لا يصح لاقته
 به اجماعا ولو راى رجلين واقفين متجاورين يصليان جميعا ولم يعلم
 الامام منهما من غيره لم يجز الاقتداء باحد منهما حتى يعرف الامام
 وكذا لو وجد جماعة واقفين صفا واحدا ولم يعلم الامام منهم خلافا
 ما اذا كان في الحرات فانه يفقد في له ولو التفت على الواقفين حالهما
 فان ظن كل منهما انه الماوم بطلت صلاتها وكذا الوشك كل منهما فاسم
 يدرا انه امام او مأوم وان ظن كل منهما انه امام صحت صلاتها وان شك
 احدهما دون الآخر بطلت صلوة الشاك واما الاخر فان ظن انه امام صحت
 صلوته والا فلا وهذا على طريقة العراقيين ان الشك في النية يبطل الصلاة
 او لا فيعتبر ذلك هنا وقال القاضي اذا شك معا ان تذكر الامام
 قل ان عجزد شيئا من فعل الصاوة وقصر الزمان صحت صلاتها وان طال
 الزمان ولم يفعل شيئا فوجهان وان لم يدرك الا بعد ان فعل احدهما فلا
 اذسا وان ابعده الاخر ثمران له ان تابعه الامام فوجهان بناء على الوجهين
 في ان من تبع واحد غير نية قال صاحب الدخاير وهذا لا يصح لان المتابعة
 ثم في الافعال فقط وهذا نوى الاقتداء مع المتابعة فبطلت صلاته لانه
 ايتيم عن لا يعنقه اماما وان بقي على الشك بطلت صلاتها ولو
 اقتدى بما يوم وظنه اماما بان راى رجلين يصليان وقد خالفاه في
 الموقف فوقف الماوم عن يسار الامام فطريقا ان شئها القطع
 ببطلان صلوته والثاني انه على الوجهين الاسن فيما اذا تابع من لم يربو
 الاقتداء به ولو شك في ان ما يتقيد به لم يصح صلوته فان
 فعل ثمران انه لم يكن مقتديا ففي صحته الوجهان الايمان فيما اذا بان
 الخشي رجلا ولو انفرق مشبوق فاقته في له واحد صحت صلوته واما
 المرأة فلا يصح اقتداء رجل ولا صبي به في فرض ولا نقل وان كانت محرما
 ولا يصح اقتداء الخشي بها ولا اقتداء الرجل والصبي بالخشى ولا الخشي بالخشى

ولو اقتدى رجل بخنثي لزمه الفقه ما فلو بان قبله كونه رجلا ففي سقوطه
 عنه قولان أصحهما لا يسقط وجريان فيما لو اقتدى خنثي بخنثي ولم يقض
 حتى بان كون المأموم امرأة أو كونها رجلين وامراتين أو المأموم رجلا
 والمأموم امرأة ولو بان في أثناء الصلاة ذكورة الإمام وانؤه الخنثي الأصلي طف
 امرأة أو خنثي ففي بطلان صلوته وجواز أتمامها القولان ولا فرق بين أن
 يعلم أنه خنثي أو يظنه رجلا وفي الثانية طريقه أنه لا يقضى قطعا وإذا جمعت
 بينهما حصل بينهما دلالة أرجح والمستلة نظائر ما لو باع مال يده ظانا حيوته
 فبان موته وماله وكل بشر اشترى ثوبا من أنثى ظانا أن وكله لم يشتر
 وكان قد اشتراه ففي صحة البيع فيها قولان ويصح اقتداء المرأة بالمرأة والخنثي
 وإذا صلى الخنثي بنسوة وقف أمامهن لا وسطهن ولا يجوز أن يهتنيهن
 إلا أن يلومن من محرم الإصباح فلو كثرن في جواز الخلوة ههنا وجهان
 وجزم البند بحجج جواز ما قبله لهن مع الكراهة ونقل الإمام عن النص أنه لا يجوز
 أمانته لهن من غير محرم وإذا أرادت المرأة حضور المسجد مع الرجال جماعة
 فإن كانت شابة أو جارية تشتهى كره لها ذلك وكره لزوجها ولها تمكينها
 منه وإن كانت عجوزا لا تشتهى لم يكره ويستحب لزوجها الإذن فيه
 وليس لها الخروج دونه ويدرك لها أن تمشي طيبا وإن تلبست الثياب الفاخرة
 إذا قصدت الخروج وإذا حضرت وقفت أجزالمسجد إذا لم تدرك منهن
 وبين الرجال آخرها **فصل** وإذا أتى وهو الذي لا يحنث
 قراءة الفاتحة بكلماتها ولو حفظ ما عداها من القرآن ولو حنثها كلها إلا
 حرفا وبخل فيه من لسانه رخاوة عنه من تشديد المشدود منها وسوا
 كان ذلك لحرس أو غيره ويدخل فيه الألف وهو الذي تدغم حرفا بحرف
 في غير موضع الادغام وقال البغوي هو الذي يبدل الراء بالياء وعن
 الشافعي رضي الله عنه أنه الذي لا يقدر على الكلمة إلا بأسقاط بعضها
 وقال الأورد هو الذي يبدل حرفا بحرف ولا يبين الحروف والإلتع
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف كالسين بالياء فيقول المستقيم بنائين أو السراء

بالعين

بالعين فيقول غنغ المغضوب أو الكاف بالياء أو الراء باللام فإن غنغ
 النعلم فصلاته فاطلة ولا يصح الاقتداء به وقطعا وإن لم يتم كذا ن
 كان لسانه لا يطأه أو صاف الوقت عن التعلم ولم يمكن غنغ قبل ذلك
 فصلوته صحيحة ويصح اقتداء مثله به وهل يصح اقتداءا بحفظ الفاتحة
 كلها أو بحفظ منها ما لا يحفظ الإمام أو سائر طائفت الرثة واللتغة فيه
 طريقان أحدهما فيه ثلثة أقوال أصحها وهو لحد أنه لا يصح قال في
 الدر خاير سوا احسن غير الفاتحة من القرآن والذرا ولم يحسن شيئا أصلا
 وثامنها وهو يخرج في الجديد أنه يصح وثالثها وهو القدر أنه يحسن
 الاقتداء به في السرية دون الجهرية بناء على القدير فإن الإمام يحسن
 المأموم بالقراءة في الجهرية فلا يقرأ بالطريق الثاني أنثا في الأول والثالث
 ونفي الثاني وما خذ الطريقين اختلاف الأصحاب في أنه إذا كان للشافعي
 نصافي خالف الأخير الأول هل يكون الثاني ترجوعا عن الأول أم لا إن قلنا
 هو رجوع فلا ياتي في الجديد ولا فرق في جريان الخلاف بين أن يكون
 المأموم علم أن الإمام في أم لا على المشهور وقال المأورد في الأول إذا كان
 جاهلا فالعلم بأيمته لم يصح قطعا لا يختلف فيه على المذهب قال النووي وهو
 شاذ قال الرزائي واقتد من يحسن سبع آيات من غير الفاتحة ولا يحسن
 الفاتحة من لا يحسن شيئا من القرآن كقوله في القاري بالاية وفيه نظر
فروع الأول رجلان يحفظ كل منهما بعض الفاتحة فإن أخذ
 الذي يحسنها جازا اقتد اكل منها بالآخر وإن كان ما يحسنه
 هذا غير يحسنه هذا ففي اقتداء الحديما بالآخر خلاف السابق وتخرج
 على ذلك اقتداء الألف بالالتع وتعلسته وكذا لو كان أحدهما يبدل
 حرفا بحرف والآخر يبدل حرفا آخر حرفا آخر ولو كان أحدهما لا يحفظ
 شيئا من القرآن ويصلي بالإذكار والآخر يحفظ سبع آيات غير الفاتحة
 فاقتدى الثاني بالأول اقتدأ فأر باي ولوجي القاري خلف من ينطق
 بالحرف بين حرفين كالنطق بالكاف مترددة بين كاف وقاف صحت

علم

صلوته مع الزهارة قال النووي وفيه نظر ويصح الاقتداء بالتمام وهو الذي
يكرر النداء بالها لله في الفاف وهو الذي يدرج وكذا الواو
وهو الذي يدرج الواو الثاني اذ الحرف في القرآن فان كان الحنا لا يغير المعنى دفع
الهام من الحمد ونصب دال الحمد في صحة صلوته والاقتداء به وجبان للقاضي
وجعل منه قوله اللهم الله بالها وفيه نظر لانه ابد الساكن بالها فان قلنا يصح
لده وان كان يغيره كصم قنا نعمت ولست هنا او قبلة لقوله للسائقين
بطلت صلوته ان تقدم مع القدرة والموت به ان علم به لم يصح صلوته والا
صحت وان سجد للسجود وينقطع به بظن الفاحشة وان كان لسانه
يطارعه واملته النعم لم يجز به وعليه المبادرة الى التعلم فان قصر حتى ضاق
الوقت لزومه ان يصلي ويقضى ولا يصح ان يقتدى به من علم حاله وان
لم يطارعه او لم يعمى وقت يمكنه التعلم فيه فان كان في الفاحشة
صحت صلوة مثله خلفه وصلاته صحيحة الكسبان خلفه صلوة قبا
خلف امي وان كان في غيرها صحت صلوته وصح الاقتداء به بطلقا ولاهوان
اطلقوا وقتله الامام هذه الحالة وهو ما اذ لم يقدر على تصحيح لسانه
اذا اتي به ناسيا او جاهلا قال ولو قيل ليس لهذا قراءة غير الفاحشة
ما يلحق فيه لم يكن بعيدا الثالث اذا امر بالجماعة امين وقراءة
بطلت صلوة القاري على الصحيح دون صلوة الامام والمأمومين لا يبين
قال المادري والاقتداء بالعجمي الذي يقرأ بالعجمية كالاقتداء بمن يقرأ
الفاحشة **فصل** جميع ما تقدم فما اذا عرف المأموم حال الامام
في الصفات المشترطة وجود او عدمه اما اذا ظن انه متصرف بما يبان
خلافه ففيه صور الاول لو اقتدى القاري عن ظنه قاري ببيان اميا
وقلنا بالصحيح انها لا يصح في الصلوات وجبان احدهما انه لا يجب وعلم
هذا لو كانت الصلوة جهرية فلم يجز فيها في وجوبه وجبان اصحهما
انه يجب سوا كانت الصلوة سرية او جهرية فلو اقتدى من لا يعرف حاله
في القراءة فان كان في صلوة سرية صحت صلوته انما قار وان كان في جهرية

فلم يجز لزمه الاعادة فطعا على هذا القول فاول سلم وقال قرأت الفاحشة
ولست الجهر او تغدت تركه لم يجز الاعادة لكن يستحب ولو بان
لونه اميا في اثنائها صلوة فاننا وجبنا الاعادة بطلت ان لم نوجبها
فينوي مفارقته ويتم صلوته **الثاني** في صلته خلف من خطئه منظر
فبان بعد الصلوة انه كان محدثا احد ثا اصغرا واكبر فطريقان
اصحهما الاصح ويلزمه الاعادة مطلقا سواء كان الامام عالما بحدته او
ناسيا والطريق الثاني ان الامام ان كان عالما بحدته ففي وجوب الاعادة
قولان وجب حكما بصحة ما فهي صلوة جماعة او افراد فيه وجبان اصحهما
اولهما ويعني عليها مسائل **الاول** احدهما اذا ادركه مستهون الدع
ان قلنا صلوته جماعة اجزأت والا فلا **الثانية** لو كان في الجمعة ويتم العدد
دونه ان قلنا صلوته جماعة اجزأت والا فلا **الثالثة** اذا انتهى الامام
وعلم المأموم حدته قبل القرائة وفارقه وشهى دون الامام فان قلنا انها
صلوة جماعة سجد لستهوا ما لا لستهوه وان قلنا افراد سجد لستهوه دون
ستهوا الامام والاولى مفرقة على ان المستهوف يدرك الركعة بادر الى الامام
المحدث في الركوع والصحيح خلافه فلو عرف المأموم محدث الامام قبل
الصلوة ولم ينفر قاله يتطهر ثم اقتدى به ناسيا وجب الاعادة فطعا ولو علم
به فيها فارقه ونه على ما صلاحه معه فان دام على منابعتة لحظة او لم يفارقه
بطلت صلوته فطعا وهذا كله في المحدث الذي لم يودن له في الصلوة
فاما المن اذن له فيه كالمستمع وقاتد الطهريين وسلس البول الاسخاظة
ففي صحة الصلوة لهم التفصيل والخلاف المتقدم وهو ايضا في الاقتداء به
في غير الجمعة اما الاقتداء به في الجمعة فيأتي به في بابه ان شاء الله تعالى
فصل **الثاني** الاول لو قد ذكر الامام في صلواته انه جنب او محدث
او امرأة المصلية يستوم اعنالم تغتسل من الحيض لزمه الخروج فان كان موضع
طهارته فريشا اشاء والهم ان مشوا وعصى ويتطهر ويحرم بالصلاة ويتابعون
ولا يستأنفون الصلوة وهو الاول فان لم يتطهره جاز لهم الا تقراد

والاستخلاف ان جودناه قال الشيخ ابو حامد واغنا يستحب ان ننظره لانه
يكن مضى من صلواته ركعة اما بعد هافلا وان كان بعيدا عنها ولا ينظره
قال الشافعي رحمه الله عنه وهو بالخيار بين ان يقومها فرادى وهو
الاولى او بعد مواحدتهم بتمها بهم. الثاني لو بان بعد الفراغ من الصلوة
انه كان على بدن الامام او ثوبه نجاسة غير معصومة عنها فقد اطلق حاشا
القول انه كما لو كان قد ناول الامام ان كانت ظاهرة فيها احتمالا واسار
الى انه ينبغي ان يلو على الوجهين الا سببهما اذ بان انه كما فرستس بغيره
قال النوادي وهذا اولى انتهى وقد قاله الروياني فقال ان كانت مأكلة ثوبه
لم يلزمه الاعادة وان كانت في ظاهره لانه اشتغل عن روثها بالصلوة لزمه
وكذلك لو لم يرها بعد عن الامام قال ولو كانت على عاتقه لم يلزمه
اذا قام لانه صلى قاعده العزلة فلم يلزمه روثها لم يلزمه الاعادة لان فرضه
العقود فلا يفرط منه. **الصورة الثالثة** صلى رجل خلف من ينظره بخلا
فبان بعد الصلوة انه امرأة لم يصح وجب القضاء وكذا لو بان خفي عند الجمهور
الرابعة لو اقدم على الصلوة مستمرا فان كان متظاهرا
بكفره كاليهودي والنصراني والمجوسي والوثني لزمه القضاء ولا يحكم
بإسلام الكافر بصلوة سواء كان صلي اماما او مأموما او منفردا في مسجد
او غيره في دار الاسلام او غيرها على الذم ما دام لم يسمع منه كلمة الشهادة
وفيه قول غريب ضعيف انه يحكم بإسلامه اذا صلى في دار الحرب بقصد
الاستنابة ومغايبته بالصلوة وقال القاضى الطبري يحكم بإسلامه بصلوته
فيها وانفق من بلغه على ضعفه وقال الحافظي يحكم بإسلامه طاهر الدين لا يلزم
حكم الاسلام فان سمعت منه الشهادتين في الشهاد او غيره في غير رتبة
مستلما بذلك وجهان من ابي الا ذلت الصحيح نعم وثانيهما لا حتى يريد
بهما الاسلام ويقول انه قصد او يقولهما في جواب دعائه الى الاسلام
ويقول انه قصد هو واذا صلى الكافر بالمسلم عزرو ولا يقبل قول الجمهور
الحال بعد ان اتى بالناس انه كان في وجوب الاعادة على المؤمنين وان كان

مستسرا

مستسرا بغيره ويظهر الاسلام كالزندق والدهري والمزدي الذي خفي دونه
والمبتدع الذي خفي بدعته ونحن نكفره بها في وجوب القضاء وجهان
احدهما لا يصح جماعة منهم الرافي وثانيهما يجب وصحة كثير من منهم النووي
وقال ابو حامد هو المذهب والمنصور من قال بالماوردي هو مذهب الشافعي
وعامة اصحابه وغلط من لم يوجهه **فروع** الاول لو بان كون
الامام مجنونا وجب القضاء قطعا ولو كانت له حالناجون واقافة
او غيره حالنا اسلام درجة فاقندي به واحد ولم يدري في الحالين هو لم
يجب القضاء لكن يستحب وفي الاولي احتمال لصاحب القزوع ولو اقدم على
بجمل اسلامه او شك فيه صححت صلوته ولو صلى خلف من اسلم فقال بعد
الصلوة لم اكمل صلوة حقيقة اذ ان كانا ردت من بعد لم يلزمه القضاء.
الثاني لو اقدم على شرب الخمر وعشقل فاه وصلي قبل ان
يستتر صححت صلوته والافتداه فلو سدر في اثناءهما بطلت ولزم المأموم
المفارقة ويبنى على صلوته فان لم يفارقة بطلت. **الثالثة** قال الشافعي لو
صلى بهم بغير احرام لم يصح صلوته عامة اكان الامام او ساهيا قال
النووي لعلة اذ تكبير الاحرام لا يخفى غالبا فاما اذا كبر وترك
النية فيبغى ان يصح صلاحهم خلفه لا عن اخفية كالحديث. **الرابعة** عن
القاضي انه لو اقدم على رجل طنه اماما فبان بعد الصلوة انه مأموم يخرج
على الوجهين لانه وقف افعاله على افعاله وقد ذكرناه قال الا انه مشكل
لان من اصلنا انه لو بان كونه جنينا او محمدا لا يعيد وان وقف فعاله
على افعاله انتهى **الفصل الثاني** فمن هو اولى بالامانة فاذا اجتمع جماعة
يصلون لها فالنقد مقدم قد يكون بصفات في الشخص وقد يكون بالمكان
القبول **الاول** ان يكون له صفات فيه ويجعل الاكثر من الفضائل الوجهة
للقدم خمسة. **الفقه**. **القرأة**. **السنن**. **والنسب**. **والخلفاء** في الخامسة
فجعلها الغزالي الورع وجعلها جماعة الهجرة وجمع البغوي بينها فجعلها استنا
والفقه والقرأة طاهرا وانما الورع فليس المراد به مجرد العدة الموجهة

قول الشهادته بل ما يزيد عليها من الفقه وحسن السير ومحاربة الشبهات
 وخونها والاستنهاج بالعبادة والمراد بالسن سن مضى في الاسلام فلا يقدم
 شيخ اسلم اليوم على شباب نشأ في الاسلام واستلم قبله والصحيح ان
 الشيخوخة لا تعتبر بل تفاوت السن واشاد بعضهم الى النظر فيها وقال ابو محمد
 لا يقدم ابن فلان على ابن عشرة بن ويعتبر الشيخوخة قال البغوي ويقدم من
 اسلم احدا بويه قبل ابا لاخر من استلم بنفسه على من استلمت تعالاه وان
 تاخر اسلامه عن اسلام ابي ذلك واما النسب فنسب قرش معتبرا اتفاقا
 وكذا غيرها على الصحيح فباعتبار كل نسب يعتبر في الكفاة فباعتبار الاستاب الى
 الغما والصلحا ويقدم الهاشمي والمطلبي على سائر قرش ويقسم ايان هما ويقدم
 سائر قرش على سائر العرب وسائر العرب على سائر العجم واما الهجرة فيقدم من
 هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على من لم يهاجر ومن تقدمت
 هجرته على من تأخرت وكذا الهجرة بعد عليه السلام من دار الحرب الى دار الاسلام
 قبل الفتح او بعده ويقدم من ولد من هاجر او تقدمت هجرته على اهل ادل غيرهم
 لكن هذا التقديم بدرجة في التقديم بشرف الدين **من جلة الفضائل**
 المقدمة فيقدم المراجع في كل منها على من دونه يقدم الاقران على القاري حتى تقدم
 من يقر القران جميعه غير الفاححة على من لا يعرف منه الا سبع ايات من غير
 الفاححة وان اشترك في الآية ويقدم الافقه على الفقيه والادرع على الودع
 وخذ ذلك فان اخص واحد بواحدة منها مع الاستواء في الباقي من كل وجه
 فهو اولي تقدم من له فقه وقراءة على من له احدهما ولا اقل ثلاث فصائل على
 من له اقل منها فان تعارضت الفضائل فخير **وجه** احدهما وهو النص
 ان الافقه مقدم على غيره **والثاني** ان الاقران مقدم على غيره **والثالث** ان
 الافقه والافراستويان **وظاهر** لفظه في الخيرة والامام هو المذهب
 الرابع ان الادرع مقدم على غيره **الخامس** ان الاسن يقدم على غيره قال النووي
 وهو شاذ ينابذ للسنه وليس الشافعي والاصحاب واذا استوي اثنان في
 الفقه والقراءة قدم الادرع على ما عدا الرابع **ثم يقع** التقديم فيه طرق

احدها يقدم السن والنسب على الهجرة فان تعارضت كتاب قرش وشيخ غير قرش
 فالحديث الصحيح ان الاسن مقدم والقدير علية ورحمة جماعة والطريق
 الثاني ان الهجرة تقدم عليه وفيما بعد هذا القولان والثالث ان اللثة
 القولين والحد يداه يقدم بالسن ثم بالنسب ثم بالهجرة: **الفهم** بالنسب ثم
 بالهجرة ثم بالسن **وجه** صاحب المذهب قال النووي والخيار التقديم بالهجرة
 بالهجرة بالسن فان استويا في الصفات الست فطرفان احدهما لا يقدم
 الا بالقرعة وثانيهما يقدم بنظافة البدن والثوب عن الاوساخ وطيب
 الصنعة وحسن الصوت بحسن الصورة وفيه وجده يقدم الاحسن وجهها
 على الادرع والاكثرت طاعة قال النووي وهو غلط والختار يقدم احسنهم
 ذكر امر احسنهم صوتا ثم احسنهم هياة فان تساوى ايا من كل وجه ولم يتضح
 احدهما اقرع بينهما ويقدم العدل على الفاسق وان كان افقه واقرأ والبالغ
 ولو كان عبدا على الصبي وان كانا فقه واقرأ وحرا ولو اجتمع خرف فقه
 وعبد فقه فعلى الاول وجه كافي البصير **والاعني** والفضل انها سواء
 والارادى من الامة في صلوة النساء ولا يبره امانة العبد للعبد والاحرار
 والحر اولى من الامنة في صلوة النساء ولا يبره امانة العبد للعبد منه ولا
 بشرط اذن السيد في امانته ان كان ما يقر فيه قد وصلو ته واذن
 كان ازيد منه في الجمعة فلا بد من اذنه وفيه نظر والمقيم اولى من المستأجر
 القاصر وفي كراهة امانة المستأجر للمقيم فولان احدهما انه لا يبره فان كان
 المستأجر السلطان اذنايه فهو احق بالامانة قال النيدجي ولا خلاف فيه
 وكلام من طلق محمول على غيرهم وغير ولد الزنا اولى من ولد الزنا قال النووي
 ولا يقال انه مكره وان قاله بعضهم ففيه شتا هل امانة من لا يعرف ابوه
 امانة ولد الزنا وقال البندجي مكره هذه ولا يبره امانة الخصى والمجبوب
 ولا ان ياتم قوما فيهم ابوه او اخوة الا كبر منه ولا امانة الا على ابي
 القروي وعن ابن منصور بن اخي الشيخ نصر بن الصباغ ان امانة الاقلف
 بعد البلوغ ذكره لا قبله قال الشيخ بن الصلاح ولم امره لغيره **فروع** في

ان بام الرجل قوتاً واكثر هم له كارهون قالوا فلو لهد بعضهم
 فاقول لم يكره لكن روي القاضى الطبري عن الشافعي انه قال
 اذا لم يوافقهم من يكرهه له هتالة ولا فضل ان لا يصلي بهم
 هذا اذا كرهه لمعنى بدوم شرعاً لونه طالم او منغلباً على
 الامامة من غير استحقاق او لا حصر من الخبايا او منغلباً على
 معيشة من قوة او بعاشر الظلمة والفساد او يحق هذه الصلوة
 او خذ لك فاب لم يكن لعق شرعاً لم يكره امامته واليوم على من
 ربه وحض المقتال الراهة عما اذا لم ينصبه السلطان فان
 نصبه لم يكره وضعف النووي حيث ثبت الراهة فهي
 مختصة بالامامة فاما المأمومون فلا يكره لهم الاندابه وهي
 راهة تزيه واذ لم يكره اهل المسجد حضور بعض المأمومين لم يكره
 له الحضور يكره ان يولي الامام على جيش قوم رجلاً او قاصياً يكره
 اكثرهم ولا يكره ان يكره بعضهم فاقول بخلاف الامامة
 العظيمة فانها يكره اذا كرهه بعضهم الفقيه الثاني الاولوية
 بالمكان فالولي في محل ولايته اولى من غيره وانما خص غيره
 بالصفات الست الموجبة للتقديم فيقدم على الفقيه والقاري
 وغيرهما ويقدم على امام المسجد وصاحب البيت اذا كان اقامته
 الصلوة فيه فان لم يكن التولية قد مر من شيا **الامامة**
 وان كان في الخاص من رجع منه ومثل في التولية صاوت
 الدرجة فالامام الاعظم اولى من غيره ثم الاعلاء فالاعلاء الولاة
 والحكام وفيه قول ضعيف ان مالك الكان اولى من الوالى وخشده
 الماردي بغير الامام الاعظم ولو اجتمع قوم لا يولي فيهم فادن
 كانوا في مسجد له امام فامامه الحق وامامة المسجد تحصل فتارة
 بولاية الامام وتارة بنصب الشخص نفسه اماماً في المسجد وتارة
 الجماعة وهذا في مستأجد الحال والعشائر والاستوائ واقا في المسجد

الجامع فلا يكون لاتبولية الامام الا ان تقدم ويرتضى اهل البلد واحدا
 فان كانوا في غير مسجد او في مسجد لا امام له فتساكن الموضع احق
 بالنقد من التقديم وان لم يكن اهل من الافقه والاقراد غيرهما تسوا
 كان الشاكن عبد الشاكنه سيد او حراما لكا او مستأجر او مستعير
 ولو كان لا شئ فخر او احداً من المشعير من الاخر فيها اولى ولا يقدم احداً
 الا باذن الاخر ولو لم يحضر الا احدهما فهو الاولى ولو اجتمع مالك الدار
 مع المستأجر فالمستأجر اولى على الصحيح او مع المشعير فالملك اولى على
 الصحيح عند الاكثرين ولو اجتمع السيد والعبد الشاكن فالسيد
 اولى على الصحيح وان كان العبد قاذ وناله في التجارة ولو حضر السيد
 والكاتب في دار الكاتب فالكاتب اولى وسلك الامام في هولا طريقاً
 اخر فقال الزك كان صاحب الدار مثل الحاضر من عبده فهو اولى وان كانوا
 اقرب منه فلاحق له وليس لهم ان يجتمعوا الا باذنه فان اذن لاحد منهم فهو
 احق وان لم ياذن صلوا فرادى ولو كان صاحبها امرأة فلا حولها في الامامة
 الا بالنسأ وان كان مجنوناً او صبياً استوزن وليه فان اذن لهم
 جمعوا والاصلوا فرادى وفيه نظر ولو اجتمع جماعة في مسجد له امام زابت
 فلم تحصر استحب ان يبعثوا اليه لمحضراً فان خيف فوات واللوثة استحب ان
 ان يقدم غيره قال النووي فان خيف فتنصلوا فرادى واستحب لهم ان يعيدوا

الشروط لقدم

وشروطها ستة **الاول** ان لا يقدم المأموم على الامام في جهة القبلة فان
 تقدم فلجديده الصحيح ان صلواته لا تنفقد ان تقدم عند الضرر وتبطل
 ان تقدم في انبائها ولا يبطل صلوة الامام ولو كان المأموم امرأة
 ويستحب للمأموم الواحد ان يتأخر عن موقف الامام قليلاً والانيقضا بعد
 ان يصطف خلفه على ما سياتي ولو تشاء وواع الامام له وصحت الصلوة

والاعتبار في التقدم والمساواة بالعقب فان تقدم عقب الامام على عقب
 المأموم او جاداه صحت وان تقدمت اصابع المأموم وان تقدم
 عقب المأموم لم يصح على المجدي وان تاخرت اصابعه او جاديه وفيه
 وجه ان صلواته تصح اذا تاخرت اصابعه وحكي القاضيه وخفها ان تقدم عقب
 المأموم بخير قليل لا تضرب تصح الصلوة ووجه اخر انه اذا تساواه في العقب
 وكان الامام اطول تقدم عليه في الركوع والسجود انها لا تصح وقال
 الغزالي الاعتبار بالعقب وهو شيء انفرده وقد قال الامام لا خلاف ان
 الاعتبار بالعقب ولو شك في تقدمه عليه فوجه ان اصحابه وهو نص
 في الامر انها تصح قطعاً وثانيها للقاضيه انه ان كان جازم خلف الامام صحت
 وان كان جازم ما به لم يصح على المجدي ونظيره ما لو قتل صيدا بعضه في
 الحرم وبعضه في الحرم فانه يفرق بين ان يكون جازم للحل قاصد للحرم وبين
 علسه وهذا كله في غير المسجد الحرام فاما اذا كان في المسجد الحرام
 فالمستحب ان يقف الامام خلف المقام والمأموم حول القبلة بحيث يكون
 الامام اقرب الى القبلة منهم فان كان بعضهم اقرب اليها فان كان
 مستقبل القبلة التي يستقبلها الامام ففي صحة صلواته القولان ولكن كان
 مستقبل غيرها فطريقان احدهما انه على القولين واصحابه انه يصح قطعاً
 ولو صلوا داخل القبلة فقد مر في باب الاستقبال انه يجوز الاستدلاء
 مع اتحاد الجهة ومع اخلافها فان استقبل الامام والمأموم جهة واحدة
 وكان المأموم اقرب اليها ففيه القولان وان استقبل جهتين وكان
 المأموم اقرب الى جهة ففيه الطريقان ولو وقف الامام في القبلة
 والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى اي جهة شاء وكذا لو وقف الامام
 خارجها والمأموم فيها او على سطحها وبين يديه شتر فجاز لكن ان توجه
 الى الجهة التي توجه اليها غداً القولان واذا لم يخضر مع الامام حيث
 صلى الاذون فان كان واحداً فالسنة ان يقف عن يمين الامام رجلاً
 كان اوصياً مناخر اعنه فان تساواه فهو خلاف الاولي وان وقف عن

يساره او خلفه استحب ان يندار عن يمينه او يحذر عن الافعال الكثيرة فان
 لم يفعل استحب للامام ان يديره فان لم يفعل وصلي صح صلواته مع
 الكراهة وان وقف عن يمينه لجاماً مأموم اخر وقف عن يساره واحرم
 وان استع المكان وامكن تقدم الامام وناخير المأموم تقدم او تاخر
 والاصح عند الجمهور ان تلحقهما اولي فان وقفوا كلهم صفاً ولا
 يتقدم الامام قبل تحريم الثاني وان لم يمكن الا التمكن او التاخير للضيق
 استحب فعل الممكن قال القاضيه الطبري وبكره للتاخير ان يجد الذي عن
 يمين الامام قبل احرامه قال الربيعاني وكلام الاصحاب يدل على ان المأموم
 يتأخر الى الثاني قبل الشروع في الصلوة والصحيح ما قاله القاضيه ابو الطيب
 هذا ان الحق الثاني في القيام اما اذ خلفه في السجود او في التشهد فيجلس
 عن يساره ولا يتقدم الامام ولا يتأخر حتى يقوموا وان حضر مع الامام في
 الابند ارجلان او رجل وصبي او صبيان فاما خلفه صفاً قال في الامم ولو
 وقفاً عن يمينه او عن يساره او خلفها عن يمينه والاخر عن يساره واحدها
 بجانبه والاخر خلفه واحدها خلفه والاخر خلفه لاول ثم هت ذلك
 وان لم تحضر معه الا جنس الاناث وفضل خلفه ستواً الواحدة او الاسن
 او الدلائل فصاعداً وان حضر معه خشي افاقه خلفه وان حضر معه الصبيان
 فان كانا رجلاً وامراً قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان كانا
 امرأتين مع رجلين او مع رجل وصبي او صبيين قام الرجلان والرجل والصبي
 او الصبيان خلف الامام صفاً والمرأة خلفها وان حضر معه ذكر وامرأة وخشي
 وقف الذكر عن يمينه والخشي خلفه والمرأة خلف الخشي وان حضر رجال وصبيان
 وقف الرجال خلف صفواً وصفواً والصبيان خلفهم وفيه وجه انه يوقف
 بين كل رجلين صبي وان حضر معهم نساً صف النساء خلف الصبيان وان حضر
 رجال وصبيان وختانا ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الختانا ثم النساء
 وان حضر رجال وخشي وامراً وقف الخشي خلف الرجال وحده والمرأة
 خلفه وحدها وان كان معهم صبي وقف في صف الرجال وهذا المذكور في

الصبيان فيما اذا حضروا مع الرجال او بعدهم فان حضر واقبلهم وسوا
في الصف الاول فقد قال القاضى **ليس لهم** ان يقيموا عنده وقال الامام
يأتى فيه الوجه الذى في نظيره من الجنائز انه يقدم الرجل واما الجنائز
والنساء فلا فرق بين مجيهم متقدمين ومتأخرين ولم يصرح بالترتيب
الاول بالرجل كقولنا بالصبيان ذون الجنائز والنساء وما يقدم في
موقف الرجال اذا لم يكونوا امرأة وان كانوا عبا او في ظلة فذلك
وان كانوا بصرا في موضع بين فقد مر في كتاب التيمم خلاف في انهم
يصلون جماعة او فرد في فعل الاول وهو الحد بفقهاء ما هم وشروطهم
فان تعذر ذلك تهرقوا وضوءا وغضوا البصر واما النساء فحرف وقف
امانهن وسطحهن سواكن عمارات وكاشيات ويبرهن تفديها ولو صلى
خشيهن يقدمن عليهن وفضل صفوف الرجال والنساء المنفردان الصف
الاول وفضل صفوف النساء اللاتي يصلين خلف الرجال من غير خيال
الصف الاخير في الصف الاول الذي في الامام سوا جملته منبر او مقصور
او عمدا وغير ذلك وفيه وجه انه الذي لا يتخلله شيء من ذلك فيكون
الذي في المنبر والمقصود بين الامام افضل من غيره ويستحب للامام بين
ان يوسطوا الايام ويكفون من جانبته ويراعى في الصف الاول ان
لا يكون فيه منبر يخرج عن قسمة من ليس حرمه بصلوة في سلاح ليس
شاعرا او كذا من او نحو ذلك فان كان فيه شيء من ذلك فالناحية تسلم
فجعل جماعة من المشايخ ويبرهن للامام ان يقف منفردا خلف الصف سوا
حضر في اول الصلوة او في اثنا بها فان وجد فرجة في الصف فليدخلها وله
ان يخرج الصف الاخير ويدخل الى الذي امامه ان كان فيه فرجة ويستحب لمن في
الصف ان يفسح له ويتركه اللاحق من الصفوف ما يسع صفه الا
حاز لهم الدخول اليه فان لم يجد الدخول فرجة في الصف الاول فقولان
احدهما انه يقف منفردا ولا يجد بل احدا واخرا جماعة واصحابه انه يجذب
الى نفسه واحدا بعد اخره ويستحب للجد بان يوافق ولو وقف وحده وصل

صحت الصلوة مع الداراه وقال في المنذر وابو بكر الجدي لاصح وهما
بمعهد ودان من الشافعية **الشرط الثاني** ان يجمع الامام والامام
في مكان واحد ويقف الكلام في ذلك على المعرفة بشرط اخر في القدوة
وهو انه يشترط ان يعرف المأمور الافعال الظاهرة من صلوة الامام
وذلك يكون بمشاهدة الامام او بمشاهدة بعض المقربين وقد
يكون بسماع صوت الامام او صوت المبلغ عنه في حق من لا يشاهد
لظلمه او عجزا او خايل وقد يكون بمداية غيره اذا كان اعيا او اصم
في ظلمه من يجوز الاعتماد عليه اذا عرفت ذلك فلا بد من حصول
اجتماع الامام والمأمور في موضع لم يمتد المبالغة والمواضع اربعة لانهما
اما ان يكونا في مسجد او لا يكونا في مسجد او في مسجد اما ان يكون
في فضاء او في ابنيه او يكونا احدهما فيه والاخر خارجا رجة الموضع الاول
ان يكونا في المسجد فان كانا في مسجد واحد صح الا فتد اترت لمساواة
بينهما امر بعدت سوا التحد البناء الذي وقفانيه واختلف كصحن المسجد
وصفته وسرداب فيه وسادقة التي هي منه وسطحها اذا كان منه فان
كان ملوكا فهو ملك متصل بالمسجد وقف احدهما فيه والاخر في المسجد
وساكن ان شاء الله تعالى وذلك بشرط التقدم على الجدي كما مر
ولشرط الصحة في البناء في المسجد ان يكون احدهما نافذا الى الاخر والا
فهما مستجدان ولا فرق عند وجود الشرط بين ان يكون الباب بينهما
مفتوحا او مردودا مغلقا وغير مغلق وفيه وحدانه لا يصح اذا كان مغلقا
وعلى هذا لو كان بينهما شباك فوجهان وان كانا في مسجد من فناء
كان احدهما يتقدم الى الاخر فهما مستجدان خلفا بنيتة يصح افتداه الى
احدهما من في الاخر سوا كان الباب مفتوحا او مغلقا اذا اطلقوه وقال
الشيخ ابو محمد ان نفر كل منهما بانام ومودن وجماعة فحكم كل منهما مع الاخر
حكم الملك المتصل بالمسجد وظاهره يقتضي انه لا فرق بين ان يكون بينهما
نقود ام لا وان حال بين المسجد وبين طريق وهو او حائط وليس بينهما منفذ

فهو ذلك متصل بالمسجد وقال الماوردي المذهب ان الطريق النافذ ليس
تخايل وفيه وجه ولو كان في المسجد نهران كان حفر بعد بنا المسجد
وهو غير جائز فهو مسجد لا يمنع اقتداء من في احد جانبيه من الجانب
الآخر وان كان قبله ففهما مسجدان غير متصلين لا يصح اقتداء الواقف في
احدهما بالآخر وفيه وجه ان التمسك لا يمنع الاقتراف مطلقا وجزم به
الامام والرواياني واما رتبة المسجد فقول الرافعي عدها الاكثر من
منه ولم يفرقوا بين ان يكون منها طريق ام لا ونزلها ابن حجر اذا كانت منفصلة
منزلة مسجد اخر قال النووي والمذهب الاول فقد نص الشافعي والاصحاب
على صحة الاحتكاك فيها قال القاضي ابو الطيب ورجبته فاجو اليه وقال ابن
الصباغ والعمراني المراد بالرجبة ما كان مضاعفا الى المسجد بحجر اعليه من
المسجد وقال النووي ياتي رجبته البناء المبني له حوله مصلابه او قناه وهو كما
يقارب بابه وحده من حرمه ويخرج برابه كالعادة في ائنة الدور
وقال البغوي الوقوف في حريم المسجد كالوقوف في المواقف لانه ليس
بمسجد قال النووي ويتعلق بهذا الوضع الذي يباب جامع دمشق وهو
باب الساعات فصحة صلوة المأموم فيه مقفلة بابا امام الجامع وبه افتى
الشيخ بن عبد السلام لانه رتبة المسجد وافتى الشيخ بن الصلاح بخلافه
وقال الرتبة غير الجامع والصحيح الاول الموضع الثاني البناء الواسع
سواء كان محوطا او غير محوط كما ليس اليه ايشع شققا كان او غير شقق
فصحة الاقتراف بشرط القرب وهو ان لا يربما بين الامام والمأموم الذي
يليه على علوة بينهم ثلثماية ذراع وهذه الادعاء معتبرة بالتقريب او
بالتحديد فيه طريقان اشهرهما فيه وجهان احدهما انه تحديد ويزعم
الرواياني انه ظاهر المذهب فلوزاد في زيادة منع واصحها انه تقرب
وقيل انه نص عليه في الامر فعلى هذا الزيادة درعا يسيرة كالمئة وخمونها
لم يضر وان زاد عليها منع والثاني القطع بالثاني ولو وقف شخصان او
صفان احدهما وراء الآخر خلف الامام واشخاص اوصفوف كذلك

اعتبر

اعتبرت هذه المسافة بين الصف والشخص اعتبار هذه المسافة بين
الآخر وبين هذا البعيد حتى لو لثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام
والصف الاخر مائتا لاخيره جاذا الم فرد بين كل شخص اوصف وبين من قدمه
على ثلثماية ذراع على المذهب وفيه وجه ضعيف ان هذا القدر يغني عن تمام
والصف الاخير اذا لم يكن الصفوف القريبة من الامام منصلة على العادة
ولا فرق بين ان يكون الفضاء ملكا للكل او مواتا للكل او وقفا للكل او بعضه كذا
ولا بين ان يكون ملكا لواحد او لثلاثة وفيه وجه بعيد انه بشرط اتحاد الملا
في الملوكة فلو وقف أحدها في ملك زيد والاخر في ملك عمرو وجب ان
لا يكون بينهما اكثر من ثلثة اذرع وقيل ان قابله رجع عنه ووجه انه
يشترط ذلك في الملوكة مطلقا بخلاف المواقف فلو وقف رجل اوصف
عن بين الامام وبينه ولم يقدم عليه واقتراف به صح اذا لم يزد ما بينه
وبين الامام او من يقف بالامام من الجهة التي هو فيها على ثلثماية ذراع وكذا
لو وقف رابع وخامس واكثر صحت صلوة الجميع كما اذا كانوا خلفه وتلجى فيه
الوجه المتقدم ان هذه المسافة معتبرة بين الامام اذا لم يصل الصفوف
القريبة منه على العادة وعلى هذا الوقف الواحد عن بين الامام على ثلثماية
ذراع واخر عن بينه كذلك واخر ذراعه كذلك ثم وراكل واحد او عن جانبيه
اخر اوصف على هذه المسافة ثم اخرج عليها وادخلها صحت صلوة الكل اذا
علموا صلوة الامام **فترج** لو كان بين الامام والمأموم في الفضاء شارع
مطروق او فورا لا يمنع قطعه الا بالسباحة لم يمنع الاقتراف على الصحيح
كما لو حال بينهما باب وان امن عبوره من غير سباحة بالوقوف او الخوض
او على جسر محدود وصح قطعا الموضع الثالث لا بينه سوا كانت ملوكة
او غير ملوكة كالمدرسة والربط والخانات فاذا وقف في بناء من كالموقف
الامام في صحن الدار او في صفتها والمأموم في بيت او بالعش وطريقا
احدهما وهي للفقير واصحابه انه ان كان على بين الامام او يساره اشترط
الاتصال بالجانب والبنا الذي فيه الامام الى البنا الذي فيه المأموم بحيث لا يفتي

بينها فرجة تسع واقفا فان كان بينهما عتبة عريضة علم ان يقف عليها صلى وجب
 ان يقف عليها واحدا واسا من جانبيها وان بقيت فرجة لا تسع واحدا
 صح على الصحيح وان كان موقف المأموم في بنا خلف بنا الامام فان زاد
 ما بين المأموم وبين الواقف في البناء الذي فيه الامام على ثلاث اذرع والحوها
 ما لا يظهر في الحشر وهو القدر المشرع بين الصفين لم يصح وان لم يزد عليها
 صح على الصحيح فلو كان في بنا المأموم بيت عن يمين الامام او الشمال
 اعتبر فيه الاتصال بتواصل المناب كما مر **الطريقة الثانية** طريقة
 العراقيين وهي الصحيحة ان اخلاى البناء لا يضرب ولا يشترط اتصال المناب
 فيما على اليمين او الشمال ولا اتصال الصفوف فيما خلف الامام بل المعتبر
 القرب على الضبط المتقدم في الصحرا فيصير اقتداء المأموم في بيت خلف الامام
 او عن احد جانبيه ما لم يزد ما بينه وبين اخر صف على ثلثاية ذراع كما
 سبق حيث صح الاقتراف على الطرفين فذلك بشرط ان كان الاستطراق
 من احد البناءين الى الاخر بان يكون بينهما باب مفتوح حذاه رجل او صف او
 لا يكون ثم حذاه كالمصنوع مع الصفة فلو كان بينهما حائل يمنع الاستطراق
 والمشاورة لم يصح قطعاً وان منع الاستطراق دون المشاهدة كالشاة
 يصح على الصحيح واذا صح اقتداء الواقف في بنا اخرا ما بشرط الاتصال
 على الطريق الاول او بدونه بشرط ان لا يزيد ما بينهما على الثانية على
 ثلثاية ذراع فصح صلاة الصفوف المنفردة خلفه تبعاً وان كان بينه وبين
 البناء الذي فيه الامام حذاه ويؤخر هذا المقترابي مع من خلفه كالامام مع
 المأمومين في اعتبار الشرط السابق وهو ان لا تحول بينهما حائل يمنع
 الاستطراق والمشاورة على الاصح فلا يصح صلاة من بين يديه وان
 كان مناخرا عن سمت موقف الامام على الصحيح في منع تقدم المأموم
 على الامام ولا يجوز ان يتقدم تكبيرهم على تكبيره والختام في الصحرا
 كالبيوت **فصل في** الاول لو كان الامام والمأموم في سفيتين
 في البحر فان كانتا مشوحتين فالذهب صحة الاقتداء به اذا لم يزد ما

بينها على ثلثاية ذراع كما في الصحرا وقال الاصطخري لا اذا كانتا حذاهما
 مشدودة الى الاخرى ليوم من التقدم والتباعد ورواه صاحب البيان
 عن ابي علي الطبري وقال انه لحازه اذا كانتا جريان برتخ رجا اذا امنوا
 التقدم دروي عن الاصطخري المنع مطلقا وعلى الاول اذا تقدمت سفينة
 المأموم فعليه المبادرة الى المفارقة فان لم يفعل بطلت على الجدي
 وان كانتا سفينتين فهما كالدارين في السفينة التي فيها بيوت كالدار
 اليه فيها بيوت ولو كانتا حذاهما مستقيمة والاخرى مشوكة فهو كما لو كان
 احدهما في دار والاخرى في صحرا ولو كان الامام في سفينة في البحر
 والمأموم بالساحل فان كان بحيث يقدر على الوصول اليه صحت صلواته
 والا فليعمل ما مر في المنبر والسرادات في الصحرا كالسفن المشوكة الثاني
 لو اختلف موقف الامام والمأموم ارتفاعا وانخفاضاً كما لو وقف المأموم
 في صحن الدار والامام في السطح او طرف صفة مرتفعة او بالعكس فلا بد من
 اتصال زائد على الاتصال المعتبر فيما اذا كان على احد جانبي الامام وخلفه
 على الطرفين المتقدمتين بالنسبة الى العلو والسفل وفيما حصل به هذا
 الاتصال وجهان احدهما انه يحصل بموارد رأس الواقف في السفل ربه
 الواقف في العلو فان وجد مع الاقتداء وان نقص فلا وجهها انه يحصل
 بمحاذاه رأس السافل شيئا من يدب العالي ولو قدمه فان حادى شيئا منه
 صح الاقتداء والا فلا وليس الاعتبار بالسفل بل بمعادل القائم حتى لو
 صلى قاعدا او صلى قسيرا سفل وكان بحيث لو وقف مكانه معادل محادي
 قدم الاعلا مع اقتدائه وعلى الوجه الاول يعتبر عند اللفافة في العالي
 ايضا ولا اعتبار بطوله وقصره واذا كان الانخفاض بحيث لا يمنع الفتنة
 فكان بعض المأمومين الذين يحصل بهم الاتصال على شيء مرتفع وبعضهم على
 الارض لم يضر قال الفراء واحد من حصل به الاتصال في الصلاة
 وذهب لم يطل صلاة الذين اتصلوا به ولهم المناجاة والاتصال بشرط عند
 الانعقاد في الدار قال ولو ترك الذي حصل به الاتصال الصلاة عند

فلم يخرج من سبقة الحدث فخرج ولا تبطل صلواته **يدري** ان يكون موقف الامام اعلى من موقف المأموم والعلو لا يحتاج اليه الامام لتعظيم صفة الصلوة او المأموم اليه لتبلغ القوم تكبير الامام عنده كثير كما يفعل المودنون في جوامع الامصار فانه يستحب وعن الشيخ اني سمعته انه انما يكبر اذا كان علوا كبيرا ربوة واما القريب فلا يدري عن المأموم انما يكبره اذا كان لا ارتفاع قد رافته وبعضهم يقول هو خلاف الاولى لا مدونه ولا فرق بين المسجد وغيره وبه خلاف ما اذا كان احدهما في المسجد والاخر في سطحه واولي هذا بالكراهة خرجا من خلاف الامام ما لك في عدم الصحة وهذا كله اذا امكن وقوفهم في مستوا فان لم يكن فقد قال الفاضل الاول ان يقف الامام في العالي **الموضع الرابع** ان يكون الامام في المسجد والمأموم خارجه فان كان المأموم في بناء ملوك فهو كما لو كانا في بنين فان لم يكن في الطريقتان المتقدمان فعلى طريقة التي استحق والمرأى ان يشترط ان يقف واحد في المسجد متصلا بعبئة الدار واخر في الدار متصلا بالعبئة بحيث لا يكون بينهما موقف واحد وهو ما اوردته المأوردية وضرع عليه ان صلواته في علو الدار وسفلها باطلة بكل حال المتعذر الاتصال وكلام المرأى يوافق في سفل الدار واما في علوها فيقتصر عندهم الاتصال بان يتصل الصفوف في المسجد الى اسفل الدار ويكون الواقف علوها على طرف سطحها بحيث يحاذي الواقف في سفل الدار انما يتصل به الصفوف وجزا من بدن الواقف على السطح ولا فرجة فصيح القدوة وعلى طريقة العراقيين لا يشترط ذلك ويصح الاشد اذا لم يزد ما بينهما على ثلثية ذراع وقد قال النووي فيما اذا صلى في العلو فقال اذا صلى الامام في المسجد والمأموم على سطح الدار بجواره على سببه او شاله فان كان علو السطح بحيث يحاذي الواقف في المسجد وجعل الواقف على السطح ولم يكن بين الواقفين فرجة تسع واحد صح وان كان بينهما فرجة فان كان الواقف على السطح على طرفه وليس بينه وبين المسجد فرجة فهو على الوجهين في ان لا يدرج في المسجد

او من **الوقوف على الاول** يصح وان كان بعيدا عن طرف السطح لم يصح على ظاهر الحديث انتهى على الطرفين لا بد من امكان الاستطراف بينهما ولا تعلق بالمشاهدة على الصحيح فان كان في فضاء ملوك قال البغوي بشرط اتصال الصفوف من المسجد اليه وكذا لو كان في سطح ملوك منه ان يسطح المسجد قال الرازي وهذا غير صاف عن الاشكال لان ذكر الفضا الملوك والموات واحد في ظاهر الذهب فليكن الفضا الملوك المتصل بالمسجد كالموات قال البغوي وهذا الصحيح الاول ضعيف وان كان المأموم في موات متصل بالمسجد فان لم يكن بينهما خايل لم يسقط اتصال الوقف لصحة الاقتداء لكن بشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثية ذراع وهل يعتبر من موقف الامام ان كان وحده ومن اخر صف في المسجد ان كان معه غيره او من اخر المسجد فان خرجت الصفوف عن المسجد من اخرها او من حرم المسجد الذي بينه وبين الموات ان كان له حرمه وحرمه الموضع المتصل به المهيأه لصلاته كاصحاب المال اليه وطرح السجدة والقامات فيه فيه ثلثة اوجه اصحها عند الامام والسعودي الاول وعند الأكثرين الثاني وحكاها الامام عن النص وقال علي هذا لو كان الامام خارجا المسجد في صحرا والمأموم في اخر المسجد لم يحسب عليه ما بينه وبين اخر المسجد من ناحية الامام ولو كان بين المسجد والموات جدار المسجد فان كان بينهما باب مفتوح فوقف في مقابلة صح فلو اتصل بهذا المقابل صف بجانبه او دراهم وخرجوا عن المقابل صححت صلاتهم وان لم يقف في مقابلة او لم يكن الباب مفتوحا او لم يكن في الجدار باب فوجهان احدهما انه يصح سواء كان الجدار قد ادمر المأموم او عن جانبه من كانت داره مجدا او المسجد وحايط المسجد شاتره لداره يجوز ان يصلي في داره بصلوة امام المسجد اذا علم بها وقال الطبري هو ظاهره في الامر واصحها انه لا يصح ولو كان الجدار الخالي عن جدار المسجد منع فطعا ولو كان بينهما باب مغلق لم يصح الاقتداء ايضا وان كان مردودا غير مغلق فهو مانع من المشاهدة لا الاستطراف ولو كان

بينها شبال في الغلس والاصح المنع في الصورتين عند الجمهور ولو وقف في
 شارع متصل بالمنجد فهو كالموات على الصحيح وقيل بشرط اتصال
 الصف من المسجد بالشارع ولو وقف في حريم المسجد قال البغوي هو
 كالموات لا يشرع سجدة **الشرط الثالث** نية الاقتداء فيه بتأجيل
 الاصل من شرط الاقتداء ان ينوي المأموم الاقتداء بالامام او الجماعة
 والا فلا تكون صلوته صالحة وحينئذ يقتضي اقتراؤها بتكبير الاحرام فان
 احرم منفردا ثم نواها في الاثنان فبطلت ان شاء الله تعالى ولو لم ينوي
 الاقتداء ولا الانفراد ولحزم فطلقا انعقدت صلوته منفردا ولو تابع
 الامام في افعاله فوجهان احدهما لا يبطل وفرع القاضي عليه انه لو شك في
 نية الاقتداء قبل السلام فلا اختيار ان لا يستلم الا بعد سلام الامام واحدهما
 انها تبطل اذا انظر انشغالاً انه انظر اطولاً وتابعه فان وافقت فعاله
 انغالبوا وانظره انتظا ايسر اجه الم يبطل ولو شك في اثنان الصلوة في نية
 الاقتداء لم تجز له المتابعة الا ان ينويها الان وقلنا لجواز فلو قد ذكر
 انه نواها فحكمه حكمه من شك في نية الصلوة فان ذكر قبل ان يحدث
 فعلا على متابعت لم يضربا وبعد متابعت في فعل بطلت حتى لو عرض له
 الشك في التشهد الاخير لم تجز له ان يقف سلاماً على سلامه قال الرافعي
 وماتر ما ذكره الغزالي في الشك في اصل النية ان يعرف بين ان معنى الشك
 زمن لا يزداد مثله في الصلوة وبين ان بمعنى غيره ولو اقتدى بامام وسأله من ملوته
 ثم شك هل نوي الاقتداء ام لا صحت صلوته ولا شيء عليه على المذهب وقيل
 ياتي منه الخلاف فيما اذا شك بعد الصلوة هل ترك تكرار نية الاقتداء
 وجهانها لا بشرط في الجمعة اذا لا يصح الا بها الثانية لا بشرط الصحة
 الاقتداء ان ينوي الامام الامامة ويصح وان لم ينوها وفيه وجهان نقا
 بشرط لنية الايتام قال ابن حنبل ولو اقسم ان لا ينوي امامة احد فصلى
 واقتدى بجماعة اجزأهم صلواتهم على الصحيح واذا لم ينو الامام الجماعة يحصل
 للمأمومين فضيلة الجماعة وفي حصولها له ثلثة اوجه احدها لا وانها لم ينو

انه ان علم به ولم ينوها لم يحصل وان لم يعلم به حصل ومن فوايد الخلاف انه
 اذا لم ينو الجماعة في صلوة الجمعة هل يصح جمعة والاصح انها لا يصح **الثاني**
 لا يجب على المأموم تعيين الامام في نيته ويكفي فيه الاقتداء بالامام الحاضر
 فان عمنه واصاب صحت وان اخطأ بطلت ولو نوي الصلوة خلف المصلي
 وعنده انه زيد فان عمداً الاقتداء بزيد هذا بيان عمداً في صحة صلوة وجهان
 ولو نوي الاقتداء بهذا وعنده ان اسمه زيد بيان ان اسمه غير صحيح قطعاً ولو
 عين الامام المأموم واخطأ لم يضرب **الشرط الرابع** اختلاف نية الامام والمأموم
 في الصلوة لا يمنع صحة الاقتداء فيصح اقتداء المفترض بالمنفرد وعكسه والتوذي
 بالقاضي وعكسه ومضلي الظهر بمضلي العصر وغيرها وعكسه سواء توافقا في
 العدد دام **الفرع** قال الردياني لو نوي الصلوة خلفه لهذا الاستيعان
 الركوع والسجود فانه لا يوجبها خلفه او سوي الركعة الاخيرة او الثانية
 او الثالثة فوجهان اصلهما ان من اقتبح الصلوة منفردا هل له ضمها الى صلاة
 الامام وانه هل له بعد مفارقة الامام بقا بعض الصلوة ان يضم صلوته الى
 صلاة الامام التي ففتحها بعد الاصل وفيها جميعا قولان احدهما لا يجوز
 ولا يضم هذه الصلوة وثانيها يجوز فصحت هذه ولو نوي الصلوة خلفه
 سواء الركعة الاولى وصحت صلوته على القول الثاني دون الاول فان
 قلنا يصح فهل يصح صلوته بعد الركعة الاولى جماعة بهذه النية ام بشرط نية
 متتالية يجب ان يقال يعتبر بتجدد نية لان تقديم نية الجماعة على ما
 يكون مؤثراً فيه لا يصح كما لا يصح تقديم نية الصلوة سيما اذا طال
 الزمان **الشرط الرابع** للاقتداء توافق الصلوتين في الافعال
 فلو اختلفت بان اقتدى من يصلي رابعة من يصلي على جنازة او بمضلي
 الحسوف او عكسه فطريقان احدهما فيه وجهان احدهما انه لا يصح وثانيهما
 يصح ذراعي كل حال صلوته فاذا مضى الظهر خلف مضلي الجنازة لا يتابعه
 في التكبيرات والاذكار بينهما بل اذا جاز الامام الثانية تخير بين ان
 تخرج نفسه عن متابعتة وبين ان ينظر سلامه واذا ضلها خلف

مصلي الكسوف ثابته في الركوع الاول ثم ان شأنا انظر فيه الى ان يعود
 اليه في الثاني ثم يعيدك معه عن دعوته الثاني وان شأنا رفع راسه
 معه وفارقه وقال الغزالي وثابته العزم في ان شأنا انظر في الاعتدال
 حتى ركع ثابته ويرفع فيسجد معه وقال الامام لا يفتنظر فيه لما فيه
 من تطويل الركن القصير وجزم به الرافعي قال البغوي ولو ادركه
 في الركوع الثاني ثابته فيه وصلى تلك الركعة ويرفع معه الركوع الاول
 في الثانية ثم يخرج عن ثابته **قال** واذا ادركه في الركوع الثاني
 من احدي الركعتين كان مدركا للركعة وطرد القاصي الوهمين في اقتداء
 المصلي بالشاحد للتلاوة والشكر والطرف الثاني للمراقبين القطع بانه
 لا يصح فان قلنا لا يصح فمصلحة خلفه وهو لا يعلم ثم علم ونوى بمقارنته
 في الحال قبل التكبيرة الثانية ففي صحة صلواته وجهان قال الكردباني واهمها
 انها تصح كالاعتداء بالجانب ولو صلى ثابته خلف مصلي العيد او الاستسقاء
 فطريقان احدهما انه قال لو صلى خلف مصلي الكسوف واصحها القطع بانه
 يصح وعليه هذا الجدير بالكبريات الراية مع الامام فان كبرها لم ينظر وقال
 الردياني في صلوة الصبح خلف مصلي العيد ثلاثا وجهها انها لا تصح
 وثانيها يصح ولا يكبر معه وثالثها يصح وكبرها معه ولو صلى العيد خلف من
 يقضي الصبح صح وبكر التكبيرات الزائدة وان تفقت الصلواتان في
 الامتثال فان تفقتا في العدد كما لو ائتد في الظهر من بعد العصر و
 العشاء صح وان اختلفا فيه فان كانت صلوة المأمور اطول كما لو ائتد في
 مصلي الظهر مصلي الصبح او المغرب صح ايضا فاذا تمت صلوة الامام قام
 المأمور وانتهى صلواته كالسبوق ويتابع الامام في القنوت ولما ان يقارقه
 عند اشتغاله به فلو تركه الامام ولم يسجد لسموه فقد نقل الروائي عن
 والده انه يحتمل ان يسجد المأمور لانه سجد لزم الامام وفي المغرب اذا انتهى
 الامام الى الجلوس الاخير فخير المأمور بين متابعتي الامام او التسليم ومن يقارقه
 كما في القنوت والاول اولى وان كانا فصر كما لو ائتد في مصلي الصبح مصلي

الظهر والمغرب فان كان بعد ان صلى ركعتين صح قطعاً وان كان قبله فطريقان
 لمعدهما فيه قولان اصحها انه يصح والثاني في القطع به وعليه هذا اذا قام في الثالثة
 فخير بين ان يسلم ويبني ان ينظر في الشاهد حتى يسلم معه وهو الاولى
 وانما مكنته ان يقف في الركعة الثانية بان وقف الامام يسير ففعل والاشهر
 شي عليه ان يخرج عن متابعتي ليقف في ركعة المغرب خلف مصلي
 الظهر اذا قام الامام الى الركعة الرابعة لم يتابعه بل جلس للشاهد وبها دفعا
 فرغ من تشهد وسلم وليس له ان ينظر في الشاهد على الصحيح ولو ائتد في
 مصلي العشاء مصلي التراويح ففي صحة الاقتداء الثانية القولان لا يبان فبين
 انشأ القنوت في الصلوة والاصح الصحة وفي جواز صلوة الفريضة خلف من
 يصلي صلوة التسبيح وجهان **الشرح** الخامس للافتد الموافقة والمراد
 بها اجتناب مخالفة الامام في ترك فعل كترك سجدة التلاوة ونحوها
 والمثابفة واجبة في الصلوة فاذا ترك الامام شيئا من افعال الصلوة نظر فان
 كان فرضا كما اذا قام في موضع القنوت او اربعين ولم يرجع بعد ما بينه عليه
 المأمور بالتسبيح او النصفين فليس له متابعتي وان كانت سنة فان كان في
 الاشتغال بها مخالفة فاحشة لسجدة التلاوة والشهادة الاول امرات لها
 فان فعل بطلت صلواته وتخرج عن هذا سجد السهو والفتيلة الثانية
 فان المأمور بآية بهما وان ترك شيئا الامام لا ينهاهما ان بعد فراغه ومقارنته
 وان لم يكن فيه مخالفة فاحشة لجلوسه الاستراحة فلا بأس بالانفراد بها
 وكذا القنوت اذا ادرك الامام في الشجدة الاولى وعن القنوت انه لا بأس
 به ولو فعل بطلت صلواته وجزم به البغوي **الشرح** السادس المثابفة
 وهو ان ياتي بالافعال في وقتها من غير تقدم على الامام ولا تاخير فعلى
 المأمور متابعتي الامام وحرم ان يتقدم عليه في الافعال والمثابفة ان
 تجري على اثر الامام بحيث يكون ابتداء كل فعل متأخرا عن ابتداء الامام
 ومتقدما على فراغه منه وكذلك في الاقوال فيتاخر ابتداءه بالقول عن
 ابتداءه به الا في الثامن كما تقدم فخرج من ذلك انه لا يتقدم ولا ياتر

عنه حتى يشغل بما بعده ولا يتأدقته وترك النابعة المذكورة يكون ما
بالقادة أو بالتقدم أو بالتأخر ما القادة فلا يبطل الصلوة فيما عدا
تسمية الاحرام والسلام اتفاقا اللهم اكبره الاحرام والسلام ونفوت
فضيلة الجماعة وأما التسمية بالمقارنة فيه يمنع الانعقاد وكذا الوشك في
ان تكبيره وقع مقارنا وكذا الوضوء انه متأخر فبان خلافه وقال البغوي
في فتاويه منع صلوته منفردا بعد ان روي الاول عن القفال
ويستحب للامام ان يجر حتى يأم المأمومين بقراءة الصفوة عن يمينه
وبيتان ويستويها ويستحب اذا كان السجدة كبر ان يأم رجلا ينادي
بقنوتيهما ويحيطون عليهم ويستحب لكل من المأمومين ان يأم من رايته
خللا في تنويتهما والمراد بنفويهما انما الاول فالاول منها وسد المزج
ومحاداة الفاتحين فيها حيث لا يتقدم صدر احدهم ولا يثنى منه على جاره
ولا يشرع في صف حتى يتم الاول ويستحب ان يكون القيام وتنويته
الصفوف للامام والمأموم بعد الفراغ من الاقامة سواء حضر الامام او قال
المأموم ويمنع للشيخ البجلي النهضه ان يقوم عند قوله قد قامت الصلوة
ولا يشغل من يريد الصلوة بعد اقامتها بصلوة رابطة ولا غيرها من الخيرة
ولو علم انه يمكنه الايمان بها ادرك اول الصلوة وان فئت وهو في
نافله رابطة او غيرها فان لم يحش فوات الجماعة اتمها والاقتصر على ما يمكن
منها ليدرك فضيلة الجماعة وقال صاحب الدخاير ينبغي ان يراعى فوات
اول الصلوة فيقطع الال من قبلنا يدركه عشاوقه تكبيرة الامام وان
دأبنا ادراكه بما درادك على اختلاف الاقوال فيجوز لنا التأخر ولا يقال
بالنقل الى ذلك الحد ويحتمل لن يقال له ذلك ما لم تحف فوات الركوع
وهو الظاهر وأما السلام ففي جواز السداوقه فيه وجهان اصحهما الجواز
لكن يكره وبنائها بعضهم على الوجهين في اشتراط نيته للخروج وضعف
وقال الامام ان وجه المنع ذلل لا يعد من المذهب **فصل** وأما
التخلف عن الامام فاما ان يكون بغيرة عذر او بعدد الحال **فصل** ان

17
يكون بغيرة عذر فان كان يستبرأ وهو التخلف بركن واحد لم يبطل صلوته
على الصحيح وان كان كسرا فان تخلف بركين بطلت الاركان تنقسم
الى طويل وقصر فالقصر الاعتدال من الركوع وكذا المحلوس بين السجدين
على الصحيح كما هو الطويل ما عداها وهو مقصود في نفسه وفي العصير
وجهان اظهرهما انه مقصود في نفسه وثانيها وبه اجاب البغوي لا
والقصور منه الفصل اذا عرف ذلك فاذا ركع الامام ثم ركع المأموم
واذ ركع في الركوع فليست هنا تخلف ركعتين لا يبطل الصلوة قطعا
وان لم يركع حتى اعتدله امامه في بطلان صلوته وجهان واخيلقوا في
ما خذ ما قيل ما خذها الخلاف في ان الاعتدال هل هو مقصود ام لا
ان قلنا انه مقصود فقد فارق الامام ركعا واشتغل باخر فهو سابق بركين
في بطلان الصلوة الخلاف وان قلنا ليس مقصودا فهو كما لو لم يركع من الركوع
لان الذي هو فيه تبع له فلا يبطل صلوته وعلى هذا لا يبطل صلوته ما لم
يسجد له اماما قبل ركوعه وقيل ما خذها الخلاف في ان التخلف بركن
واحد هل يبطل الصلوة ان قلنا يبطل فقد تخلف بركن الركوع فتبطل صلوته
وان قلنا لا لم يبطل لانه ما دام في الاعتدال لم يكن الركن الثاني تاما
وعلى هذا اذا هوى الى السجود ولم يقبله اليه والمأموم بعد قائم بطل
صلوته كل اقاوم قال الرازي في قياسه ان يقال اذا اربع عن حدة
الركوع والمأموم بعد قائم فقد حصل التخلف بركن واحد وان لم يعتدل
حتى يبطل صلوته عند من يبطلها بالتقدم بركن وحصل من ذلك خلاف
في نفس التخلف فاننا ان كنا نقينا بابتداء الهوى من الاعتدال وبابتداء
الرفع من حدة الركوع فالتخلف بركين هو ان يتم الامام بركين والمأموم
بعد فيا قبلهما والتخلف بركن واحد ان يفارق كبر امام الركن الذي
سبق اليه والمأموم بعد فيا قبله وان لم يركع بذلك فالتخلف شرط اخر
وهو ان لا يكون تمامها او تمامه ركن اخر قال الرازي في ايراد البغوي
يشعر بترجيح **الطلان** فيا اذا تخلف بركن تام غير مقصود كما اذا استمر في

الركوع في أعند الالامام وسجد من الخلف بغير عذر ان يركع الالامام
 فيشغل المأموم بقراءة السورة أو يرفع رأسه من الركوع أو السجود
 فيشغل المأموم بتسبيحها ولو خلف عنه بما هو في صورة ذلك ليس
 ركنا لسجود الثلاثة بطلت صلوة كما مر **الحق** الثانية ان
 تخلف بعذر ومن ذلك سبق الالامام فاذا أدرك الالامام السجود في
 القيام فان خاف ركوعه قبل فراغه من الفاتحة فيبني ان لا يأتي بدعا
 الافتتاح والعود بل يبادر إلى قراءة الفاتحة وان لم يلب على طئه انه
 اذا انى بها أدرك الفاتحة كلها استحب الاتيان بها ولو ركع الالامام
 وهو في اثنا الفاتحة فثلثه اوجه **أحدها** يترك القراءة ويركع مع
 الالامام قال المنولي والبندنجي وهو المذهب المنصوص وثانيها
 انه يتم الفاتحة وثالثها **وصحة** الفقهاء والمحققون انه ان قرأ شيئا من
 دعاء الافتتاح والعود لزمه قراءة قدره من الفاتحة وان لم يقرأ شيئا منه
 يقطع القراءة ويركع معه ويكون مدركا للركعة فان قلنا يركع معه سقطت
 عنه القراءة وحسبت له الركعة وان اشغل باتمام الفاتحة كان متخلفا
 بغير عذر فان لم يدرك الالامام الآية الا عند الالم يكن مدركا للركعة فان
 قلنا بالمذهب ان الخلف بركن واحد لا يبطل الصلوة اصحها لا يبطا كما
 في غير المستوف قال الالامام وعليه هذا ينبغي ان لا يركع لانه غير محسوب
 له لكن يتابع الالامام في الهوى الى السجود ويصير كأنه أدركه الآن
 والركعة غير محسوبة له وثانيها يبطل فيجزم عليه الاستمرار فيها ونجس
 استهوانها وان قلنا يتم الفاتحة مطلقا تخلف لم يقرأ هذا تخلف بعذر
 فيستعي خلف الالامام على نظم صلوة نفسه فيتم القراءة ثم يركع ثم يعتدل
 ثم يسجد حتى يلحق الالامام ويعد في الخلف شكله اركان معصودة
 وتحسب له الركعة وان تخلف عنه ما كثر من ثلثة ففيه خلاف بائنه
 هذا قاله وقال القاضي هذا اذا لم يكن اشغل بالدعاء والعود فان
 كان اشغل بهما فهو تخلف بغير عذر وان خالف ولم يتم الفاتحة وركع معه

وجهان

بطلان

بطلت صلوة ان علم وتعد للركعة القراءة عمدا وان قلنا بالثالث قال القاضي حكمه
 حكمه على القول بان لا يتمها فانما فان لم يدرك الالامام الآية الا عند الالم
 فقد فاتته الركعة وفيه بطلان ان صلوة وجهان والسئلة مفروضة فيها
 اذا لم يمكننا الفاتحة مع الالامام اما اذا كان في بدعا الافتتاح
 والعود ثم تسبح او سكنت طويلا فلا تسقط عنه قراءة بقية الفاتحة قطعا
 ومنها ان يكون الالامام يطلي القراءة لصغف لسانه والالامام سريعا
 فركع قبل ان يتم الفاتحة فوجهان احدهما انه يتبعه ويسقط عنه بقية
 فان خالف وانما كان متخلفا بغير عذر واصحها انها لا تسقط وعليه
 اتمامها فيستعي خلف الالامام على نظم صلوة ما لم يسبقه بركعة من ثلثة
 اركان معصودة فان زاد عليها فوجهان احدهما ان عليه ان يخرج نفسه
 من متابعتها واظهرها انه يدوم عليها وعلى هذا فوجهان احدهما انه يراعي
 نظم صلوة ونجزي على ان لا يعذر به اثنى الفقهاء واظهرها انه يوافق
 فيها هو فيه ثم شد ذلك ما فاته بعد سلام الالامام وهاك القولي لا يبين
 في مسئلة الركوع في الجمعة ولو اشغل المأموم بدعا الافتتاح ولم يتم
 الفاتحة كذلك درك الالامام يتم الفاتحة كما لو كان يطلي القراءة وهو
 معذور في الخلف وجعل المثول في الخلف لو سوسنه في القراءة من الخلف
 يبطل القراءة ورايب في كلام بعض الناجزين ان الخلف بذلك تخلف
 بغير عذر ومنها النسبان فلور كع مع الالامام ثم نذر ان لا تستي الفاتحة
 او مثلك في قرائتها لم تجز له العود لاقرائها فاد استلم الالامام قام
 رآه بركعة وان خالف وعاد كان متخلفا عن الالامام بغير عذر وفيه
 وجه انه يعود الى السام والقراءة ويكون تخلفه بعذر ولو تذكر
 ترك الفاتحة او مثلك فيه بعد ركوع الالامام ولم يكن هو ذا لم
 تسقط عنه القراءة ولما يفعل وجهان احدهما انه يركع معه فاد استلم الالامام
 قام رآه بركعة واصحها انه يلزمه انما يدعي هذا متخلفا لم يقرأ الخلف بعذر
 او غير عذر فيه وجهان اظهرهما الاول ومنها الخوف وثناني في كتاب الجمعة

صاحب الدخاير قولين عن بعضهم في ان ترك القنوت هل هو عذر في
المفارقة وفيما لو شك بعد ركوع الامام هل قرا هو الفاتحة واختلفوا في
ان المفارقة اذا لم يصبر على طول القراءة لصعها وسغل بل في عذر امر لا
وجهن اصحها انفا عذر في الطريق الثاني القطع بالجواز مطلقا قال القاني
فلو ادرك مستبوق الامام راكعا فاقضى به ثم فارقه في غير صاوة
الخوف مع امكان المناجعة اما المفارقة في صلوة الخوف فتسا في حكمها في
بابها واما المفارقة عند عذر المناجعة فلا تبطل قطعاً كما لو اتى الامام
بأبنا في الصلوة او قام الى خاسته وكذا لو كانت صلوة المأموم اقصد
كما لو اقتدى في الصبح بالظهر كان له مفارقة عند قيامه الى الثالثة قطعاً
ولا فرق في جميع ذلك بين الفرض والنفل **الثاني** في انشاء المنفرد
القدوة فاذا اقيمت الجماعة وانسان يصلي منفرداً فان كانت فرضية
الوقت استحب له ان يتبها ركعتين ويستلم منها فيكون نافله ثم يصلي
مع الجماعة فان لم يفعل او خشى انه لو اكملها ركعتين فانت الجماعة
استحب له ان يقطعها ويستأنف الصلوة مع الجماعة بضر عليه وتابعوه
وقال المتولي ان قلنا من قلب صلواته نفلاً لا منقلب بل يبطل حرم عليه
هنا ان يسلم من ركعتين وغلط النووي هذا اذا كانت صلوة
ثلاثية او رباعية فان كانت ثنائية اداكثر قد مضى منها ركعتان
فيتهما ثم دخل في الجماعة وهو ايضا اذا اتسع الوقت فامضاه
واملأه امامها في الوقت منفردا ولو سلم منها من ركعتين وصلاتها مع
الجماعة وقع بعضها خارج الوقت او شك في ذلك حرم عليه ان يسلم من
ركعتين وان كانت الصلوة ثنائية فان كانت الجماعة الفاتية صلواتها فاحكم
كأن في المودة وان كانت صلى غيرها لم يستحب التسليم من ركعتين ولا قطعها
بخلاف ما لو شرع في فائتة في يوم غير ثم انكشف وخاف قوا في الحاضر
فانه يسلم من ركعتين ويستغل بالحاضرة وان كانت الصلوة نافله فان لم
تحس قوا في الجماعة انما وان خشى قطعها ودخل في الجماعة اذا عرف ذلك

فلو لم يسلم عن صلواته التي احرم بها منفردا وانشا القدوة في انشاها
ففي جوازها طريقان احدهما القطع بالمنع وانشها ان فيه قولين احدهما
القطع قال البغوي وهو الاصح في طريقة الفاتحة واصحها الجواز لكن
يكره وهو الجديد وقيل انه قد يكره التسليمة ما بيني فيها على القدمين وقيل هما
في الجديد فاختلجوا في حالهما فقبل اصلها القولان في ان مفارقة المأموم
في انشا الصلوة هل تجوز وقيل اصلها الخلاف في الاستحلاف والصحيح
انها ماصلا لا ليشايتين بل في محلها طرف احدها انها فيمن
انشا القدوة بعد ركوعه منفردا فاما قبلها فنصير قطعاً والباقي
انها فيمن انشاها قبل ركوعه فان انشاها بعده بطلت قطعاً **والثالث**
انها فيما اذا انفقا في الركعة كالاولى والثانية فان اختلفا فكان المأموم
في ركعة والامام في اخرى متقدمة او متأخرة لم يصح قطعاً **والرابع**
الصحيح انها في الاحوال كلها لا فرق في جريانها بين ان يكون
الامام احرم بعد هذا المنفرد او قبله ولو اقتدى في الصلوة رباعية ثم يصلي
ركعتين يسلم الامام منها فقام المقدي واقتدى في الركعتين التاقيتين
باجزي وبالاول في صلوة اخرى فغيب القولان ومنه ما تعناه كثير
من الناس بدرك الامام في الزاوية فيجهر خلفه بالعشاق اذا تسلم قام
المقدي لا عام صلواته ويجزم الامام من ركعتين من الزاوية فيقندي
بها في صحة صلواته القولان صحها الصحة ولو اقتدى في كل ركعة ففيه
لخلاف بالترتيب واوله بالمطلان واذا جازوا الا فتدا مطلقا واختلفا
في كل ركعة تابع المأموم الامام في موضع فعوده وقام في موضع
قيامه فان تمت صلوة المأموم اذ لا لم تحمله المناجعة في الزيادة بل ان
شاقا رقة وسلم وصح صلوة بما قطعها للعد في المفارقة وانشا انظر
في التشهد وطول الدعاء ليم صلواته فيسلم معه وان تمت صلوة الامام اذ لا
قام المأموم واتم اذا انتهى المأموم قبل الا فتد المرحل عليه الامام فيستحس
للمشهور عند اخر صلواته وان سني بعد الا فتد تحمله عنه وان سني الامام قبل

اقتدا به او بعده لحق المأموم تسبوع فيسجد معه ويعيد آخر صلوة قبل الصبح
ولو اقتدى بإمام فخرت جماعة أخرى فقطع الاقتدا بالآل وال
واقتدى بالثاني ففي بطلان صلوة بقطع الاقتدا القولان وعلى الصحيح
انها لا تبطل بطلان اقتدا به بالثاني على الصحيح ولو افتتح الصلوة جماعة
أخرى بعذر يأتى اقتدى بزيد فنذكر انه جنب أو محدث لم يخرج وقطعت
ثم رجع وأحرز بالصلوة فاقته بزيادة أو أحرز ما اقتدى به المأموم
بحار ذلك قطعاً ولو صلوة المأموم انقضت جماعة ثم صارت بعد ذلك
جماعة بخلاف من أحرم منفرداً **فائدة** نقل الصلوة إلى صلوة أخرى
اقتداراً أحدها فنقل فرض لا يفرض كمنقل الظهر إلى العصر فلا يحصل واحد
منها وبطل على المذهب الثاني نقل سنة رابطة إلى سنة رابطة كمنقل
الوتر إلى سنة الفجر فلا يحصل واحدة منهما **الثاني** يحرم بفضيحه
قبليها فافله فلا تبطل على المذهب وتقل بنقل نفل **الرابع** لو نقل نفل
فرض لم يحصل واحدة منها **الخامس** لو أحرم بالظهر ظاهراً دخول
الوقت فبان خلافه وقعت نافله على المذهب كما مر **السادس** الفرع
المستقدم وهو أن تحرم فرض منفرد ثم يقصد فعله جماعة فيقصر على ركعتين
يسلم منهما للدخول في الجماعة فالمذهب انهما لا يبطل وينقل نفل
الفرع الرابع إذا شك المسبوق في أن الإمام فارق خد العين
قبل ركوعه وفي احتياج لا تفقد به مسئلة في أصله وهو أن المسبوق إذا
أدرك الإمام في الركوع وكبر وهو قائم ثم رجع فان وصل إلى أدنى
الركوع وهو أن يبلغ ركبته وأطمان قبل أن يرفع الإمام عن خد
الراكعين المجزي فعد أدرك الركعة سواء اختلف لعدرك كان قصر الأحرار
حتى دكح الإمام على المذهب وسواء أدركه مسبقاً أو ترافعاً رأسه قبل أن
رأسه عن أقل الركوع وإن ارتفع الإمام عن أقل الركوع قبل أن يطمأن
هذا المقتضى لم يدرك وعن الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة وهو بعد ودين
احتجاب الشافعي أنه لا يكون ركعة بادران ركوعها يجب تداركها

وروي عن غيره أيضاً ولا فرق بين أن تمر تلك الركعة للإمام أو بطل
فإن لو أحدث في سجوده فانه يكون مديراً كالركعة فقط ويشترط أن
يكون الركوع محسوباً للإمام فان لم يكن محسوباً له كما لو كان محدثاً
أو قام الخامسة باستيفاء أدركه مسبقاً ولم يعلم وقتنا بالمذهب
انه إذا أدرك فيها لم يحسب له أو كان نسي تسبيح الركوع واعتدل
ثم عاد إليه الثاني معتقداً جواز أدركه فيه لم يكن مديراً كالركعة
على المذهب بخلاف ما إذا كان أدرك الركعة بكمالها فانه صحيح على الأنفرد
وفيها وجه بعيد انه يكون مديراً كالحاقه بالشيخ أبو علي وهما مبتدیان علي
جواز الجماعة خلف المحدث أما لو عاد المعتدل إلى الركوع عداً انتحرمه
بطلت صلوة ولم يصح اقتداً أحديه ولو أدركه بعد فوات الحد المجزي من
الركوع لم يكن مديراً كالركعة قطعاً وعليه متابعا الإمام فانه أدركه وان لم
يحسب له فان كان في الشبهة الأخير فعليه أن يجلس معه وليس عليه
أن يشهد معه خلافاً لما روي وعليه المشهور يسن له على الصحيح ولا يسن
لأنه إذا أدركه في الركوع وما بعده دعا الافتتاح في الحال ولا عند قيامه
إلا أن يسلم الإمام قبل جلوسه وقد سرح إلى الرويات عن بعضهم انه إذا
أدركه في الشبهة الأخير ثم قام ياتي به لا نهضاً إلى الانفراد ولم يتابع
الإمام بخلاف ما إذا أدركه في الركوع أو السجود أما لو أدركه في قيام
خامسة وهما جاهلان بامتثال خامسة وتر الفاتحة فيها يكون مديراً للركعة
على الصحيح على ما سبقت في الجماعة رجعتنا إلى الفرع فإذا قلنا بالمذهب
في أدراك الركعة بالركوع فلو رجع ورفع وشك في أنه بلغ الحد المعبر قبل
ارتفاع الإمام عنه أم لا فطريقان أصحهما وهو المنصوص القطع بأنه لا
يكون مديراً للركعة والثاني فيه وجهان وعلى الأول ياتي ركعة بعد لها
قال الغزالي ويستجد للشهو كما لو شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً قال السجدة
الروياتي وكما لو كان المسبوق لا يرى الإمام أو يعرف من حاله أنه
يرفع رأسه ثلثة من الركوع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند الانتهاء

ادقربا منه وبادء ياتي به على السنة فرجع ورفع حين سمع تحميد وشك في
انه هل اجتمع معه في الركوع او لا بان يكون جري على عادته او على السنة
فان كان هذا اغلب حواله واستويا لم يكن يدركا وان كان اغلب حواله ان
يأتي به اول الركوع وتلخيره فادرك هذا الخلل وجهين احدهما انه يكون مدركا
ولو ادرك المسبوق الامام في الشجرة الاولى فتسجد معه ثم احدث الامام
ففي سجود المسبوق التسجدة الثانية وجهان احدهما الاول لو ادرك مع الامام
السجدة الثانية لم يعد الاولى قال العمري وقيل بعيدا وليس بشي
الفرع الخامس المستبوق يدبر للاحرار قائما وهل يجوز لا نقله الى الركعة التي
فيه الامام ينظر فان كان في الركوع جبر لا نقله اليه وان كان دون
الشهيد او في الشهيد ففي تكبيره ثلثة اوجه احدها يدبر واحدها لا والتما
يدبر اذا ادركه في السجود دون الشهيد واذا ادرك المستبوق بعد سلام الامام
ليأتي بما عليه فان كان الجلووس الذي تسلم منه موضع جلوسه بان ائتمى به في
ثالثة رابعة او ثمانية الغرب كبر لقيامه وان لم يكن موضع جلوسه بان
ائتمى به في ثمانية الرابعة او رابعة او ثالثة المغرب ففي تكبيره لقيامه ثلثة
اوجه المصحح المشهور المنصوص انه لا يدبر وثانيها يدبر وثالثها ان ادرك معه
ركعة قام بتكبيره وان لم يدبرها لم يقم به ومعنى لم يكبر نوع وضع جلوسه
المستبوق لم يجز له المكث بعد سلام الامام فان مكث بطلت صلاته وان
كان موضع جلوسه جازلة الثلاث والسنة ان يقوم عقب تسليمه الامام
الثانية واستبعد الشيخ عز الدين وقال ينبغي ان يحضر ذلك بما اذا كان
موضع تشهد الاول وله ان يقوم عقب الاول فان قام قبل ثمانية اطلت
صلوته ان تعد ولم ينو المفارقة وبناءه الرد ياتي على القولين فيما اذا قرئ
الماثور ستلامه بسلامه **الفرع السادس** ما يدركه المستبوق مع الامام هو
اول صلوته وما ياتي به بعد فراغ الامام هو آخرها فاذا ادرك ركعة
من المغرب او العشاء وقام للامام تجهر في الثانية ويسر في الباقي فانه
ادرك ركعتين يسر في الباقي ولو ادرك ركعة من الصبح وقت مع الامام

كنت ايضا في الركعة الاخرى قال الشافعي فان ادرك ركعتين من الزبا عتته
ثم قال للمثدادك بقرا السورة في الاخرين وظاهره مخالفته لهذا الاصل
واختلفوا فقال ابن ابي هريرة هو جواب على قوله ان السورة تسن في جميع
الركعات وقال الجمهور هو جواب على القولين لان امامه لم يقرأ السورة
في الركعتين اللتين ادركهما معه وقد فاشته فضيلتهما فيبتدأ بهما ومنهم
من طرده في الجهر في الركعتين الاخيرتين قال تجهر فيها وهو بعيد
والاولى بالمسبوق ان تحرم بالصلاة مقننا وان رجا حضور جماعة اخرى
لمحق الحاضرة وهو هم تلك قاله الفاضل وقال المنوط ان كان من جواسم
جماعة اخرى في ذلك المسجد او غيره فاولى ان لا يقتل بهذا بل ينظر لمكانه صلاته

كتاب صلاة المسافرين

اعلم ان المسافرين خصوا في اقامة الصلوات الخمس بنوعين من التخفيف
في نفس الصلاة وهو قصر رعايتها وتخفيف في رعايته وقتها وهو الجمع
وكلام الكتاب في بابين احدهما في القصر والثاني في الجمع وان لم يختص
بالسفر لجوانه في النظر **الباب الاول** في القصر وهو جازا جماعا وخصا
فان اذا الامام جازا نأما يجوز القصر عند وجود سببه ومجمله بشرطه
والنظر في الثلاثة **النظر الاول** في السبب وهو الشغل الطويل المتأخر
القيء الاول السفر وجدة الاشغال مع من يحمل الإقامة مع دبط القصد
بمقصد معلوم فلا يترخص الهامير وراكب النعاسيف على المذهب وان
سافر الف فرسخ قيل ومعناها واحد وهو الذي لا يدري اين يتوجه وقيل
الهامير الذي عشي في الطريق لا الى مقصد وراكب النعاسيف الذي عشي
في غير طريق لا الى مقصد وفيه وجه بعيد انه يترخص قال الرافعي ولعله بعد
ان يسير مسافة القصر ولو استقبلته برية واحصر الى قطعا ودبط قصده
بمقصد معلوم بعد ما هامر ايا ما فهو منشا السفر من حينه قال المغوي كذا

لو دخل البلد وي سجد على انه حيث وجد مكانا معشيا نزل به لا يترخص وكذا
لو خرج ليرد ابقه حيث وجد والكلام في بداية السفر ونهايته وفيه فصلان
الاول في بكايته وهي الانفصال عن المستقر والمواضع التي منها الانفصال
ثلاثة اوقية او قرية او صحرا الاول البلد وهو اما ان يكون له سور او لا فان
كان له سور فان كان مختصا به حصل الانفصال عما جاورته دون غيره وان
كان داخل السور يستأنس اومزارع او مواضع خربة فاذا جاورته ترخص
بالقصر وغيره سواء كان خارجا دون مقابر متصلة به او لا قال الرافعي
في بعض تعاليقه ورددي نه اذا كان خارجا دون ملاصقة له او مقابر فلا
بد من مفارقتها ويقرب منه كلام البغوي فلان فقد تزيه المسئلة وجهان
والثاني فاوّل احد النقلين على الآخر ولا يثبت خلافا وهو اوفق لقول
الشافعي في المختصر لا يقصر حتى يفارق المنازل ان كان حضريا فلم يعتبر
السور وانما اعتبر مفارقه المنازل وصحة في المحور فاشترط في الترخص
مفارقة الدور والمقابر الملاصقة للسور من خارجة وقال النووي الذي
قطع به الجمهور انه لا يشترط وان لم يكن السور مختصا به بان جمع سور
بلدين متقاربين او قري متفصلة لم يعتبر مجاوزته وهو كما لو كان سور دان
لم يكن للبلد سور مطلقا او في صوب سفر هذا فانما الشفر مفارقة العمران
حتى لا يسيحت متصل ولا منفصل والخراب التي تحلل العمارات معدود من
البلد كالحجر الذي في وسط البلد فان كان في اطراف البلد متساكن خرب
وخلت من السكان ولا عمارة ورثاها فان اتخذ ومواضع مزارع
وهجره بالخويط على العامر وذهب اصول الحيطان لم يشترط مجاوزته
قطعا وان لم يكن شيء من ذلك اشترطت مجاوزته على الصحيح واهما
المزارع والبساتين البقعة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها على الصحيح
وان كانت محوطة قال الرافعي الا اذا كان فيها قصور ودور
يستعملها لاصحابها في جميع السنة او في بعض فصولها فلا بد من مجاوزتها
حينئذ قال النووي ولم يعمض له الجمهور وفيه نظر والظاهر انه لا

شروط

يشترط وفيه وجه بعيد انه يشترط مجاوزة البساتين والمزارع المضافة
الى البلد مطلقا ولو كان في وسط البلد نهرا او ميدان فاصل بين
جانبين بعد اد اشترط في حق منشأ السفر من احد جانبيه مفا رقه
البساتين من الجانب الاخر **الموضع الثاني** القرية وحكمها حكم البلد في
جميع ما تقدم عند الجمهور فلا يشترط فيها مجاوزة المزارع والبساتين على
الذهب وقال القنالي يشترط فيها مجاوزة المزارع والبساتين المحوطة
دون غير المحوطة قال الامام يعتبر فيها مجاوزة البساتين دون المزارع
قال فلو كانت بساتينها غير محوطة على هياة المزارع او مزارعها محوطة لم
يشترط عندي مجاوزتها ولو افضلت بنية قرية باخري اشترط مجاوزتها
جميعا وهما الحلة البلد قال الامام وتحتل ان يلتقي مجاوزة قريته وانه
انفصلت فاذا فارق قريته لم يترتب الاخرى حد الامام وقال ابن سريج
اذا انفاد بنا اشترطت مفارقتها **الموضع الثالث** الصحرا فان كان
مستقرا فيها وحده فيحصل الانفصال عنها مفارقة الموضع المنشوب اليه
الذي فيه رحله وامتنعه وما ينسب اليه وان كان في قوم اهل خيام
كالاعراب والاكتراد فانما يحصل مفارقة الخيام سواء كانت بمجمعة
او منفردة اذا كانت تعد حلة واحدة والخيام كبنية البلدة وانه عدت
حلتين لغت مفارقتها حلتته كالقريتين وصنبط الحلة الواحدة بان يكون
حيث يجتمعهم باد واحد ويستعير بعضهم من بعض فان كانوا بخلافه فالحلتان
وتعتبر مع مفارقة الخيام مفارقة مرافقها لطرح الرقاد وملعب الصبيان
والنادي الذي يجتمعون فيه ومعاطن لربل وخطاير الغمر وفيه وجه انه
لا تعتبر مفارقة الخيام دلتفي مفارقة خيمته والموضع المختص به قال القنالي
وان نزلوا على منهل او محطط فلا بد من مجاوزته الا ان يتسع خيبت
لاختص بالنازلين وان كان النازل وحده او مع جماعة نازل واحد فان
سافر في طوله كان ابتداء سيره اذا فارق موضع نزوله والحلة التي ارحل
منها وان سافر في عرضها فالمض انه لا بد من مجاوزته عرض الوادي فحله الجمهور

على الغالب في ضيق الوردية فان اتسع كثير لم يعتبر الاجازة وزنه القدر الذي
بعد موضع نزوله او موضع جلسته كما لو سافر في طول وجمله اخر وزنه
اذا كان في رحلة والحلة في جميع عرض الوادي واخره الفاضل الطري على
اطلاقه وقال لا بد من مجاوزته وجانب الوادي بمزلة يوت البلد وان كان
النازل وحده او في خلوة على ربوه فلا بد ان تهيأ منها اذ في هذه فلا بد ان
يصعد منها بشرط ان لا ينشع حطامها انتشا كثيرا كما تقدم في الوادي **فكان**
الاول اذا فارق المسافر بيانا للبلد ثم رجع اليه لحاجة كاذشي تسببه
وغسل الدم من رعا فاصابه وخذ يد طهارة وخنوق فان لم يكن له بها اقامة
لم يصير مقاما بالرجوع اليها والخصول فيها وله ان يترخص فيها وفي رجوعه
اليها بالقصر وغيره وان كانت وطنه صار مقاما بقصد الرجوع اليها فليست له
ان يترخص بعد الا في مكانه ولا في رجوعه ولا في مقامه فيها وانما يترخص
اذا فارقها ثانيا وفيه وجه ان له ان يترخص ما لم يدخلها وان لم تكن
وطنه لكن اقام بها مدة ففي ترخصه من حين عزم على الرجوع الى ان يخرج
منها ثانيا وجهان اصحهما نعم وقطع به جماعة وقطع البغوي بمقابلته وهذا
كله ما لم يكن بين مكان الرجوع والبلد مسافة القصر فان كانت ترخص قطعاً
الثاني لو خرجوا من البلد واقاموا في موضع ينتظرون الرفقة فان قصدوا
انهم ان خرجوا سافروا كلهم والا رجعوا لم يقصر واذا قصدوا ان ينتظروهم
يومين او ثلاثة فان لم يخرجوا سافروا وتركوهم فلم يقصر **فصل**
واما نهاية السفر فيحصل باحد امور ثلاثة لاحدها العمد الي وطنه وهو ان
يرجع الى الموضع الذي اشترطنا مفارقتها في انشأ السفر منه فيبوضوله
اليه فيقطع ترخصه وفي معناه الوصول الى الوطن الذي عزم على الإقامة
فيه مدة تمنع من الترخص وهو فوق الملاحة لم يبرأ الاقامة به ذلك فتقوله
وقطع به جماعة منهم الماوردي وزعم انه لا خلاف فيه انه لا يترخص وانتهى
بستفره بوضوله اليه كالوطن واصحها وقطع به البندنجي انه يترخص ولو
حصل في طريقه ببلد او قرية له فيها اهل وعشيرة وليست وطنه ففي انتهاه

قصره بدخولها قولان اخدهما نعم فعلى هذا ينتهي السفر بأربعة امور واصحها لا
لا ولو سافر في سفره بوطنه كالوخرج ملكي الى حدة او موضع اخر بقصر فيه
الصلوة ونوي اذا رجع الى قلة خرج منها الى مسافته بقصر فيها الصلوة
من غير اقامة لها لم يترخص بها على المذهب وقيل هو على القول في بلد اهل
الشأن في اقامة فاذ انوي الإقامة فطلقا في موضع يصلح لها كل
دقيرة وواحد يمكن البعد ويلا اقامة فيه انتهى سفره ولم يترخص فلو انشأ
سفر بعده فهو سفر جديد وكذا النواها في موضع لا يصلح لها على الصحيح
عند الجمهور وهذا كله اذا نواها وهو نازل فان نواها وهو سائر لم يصير
مقاما بخلاف داما اذا نوي اقامة مدة فان كانت ثلاثة ايام فادونها
لم يصير مقاما وان كانت اكثر من ثلثة فقد قال الشافعي والجمهور ان كان
اربعة ايام صار مقاما وهو مقتضى ان لا يكون قصدا وما دونهما متمم للسفر
وان زاد على ثلاثة وصح به كثير ولا يحتسب من اربعة يوما الدخول
والخروج على الصحيح وعلى مقابله لو دخل وقت الزوال يوم السبت على عزم
ان يخرج وقت الزوال يوم الاربعاء ترخص ولا يخفى ان الايام المحتملة
معدودة مع لياليها ولو دخل ليلا لم يحتسب بقية الليل بحسب الغد
وفي السبب انه اذا دخل نقاء او بقي شيء من شغل الخط بعمله ليلا انه كالمو
دخل ليلا وهو غريب وعز الدار كما اذا دخل ليلا لا يحتسب تلك الليلة
ولا اليوم الذي بعدها وهو غريب والحارب اخيه على الصحيح وقيل لان
يقصر بدأ **الثالث** صورة الإقامة اذا زادت على ثلثة ايام على الوجه
المذكور والخلاف في احتساب يوم الدخول والخروج ينتهي بها سفر
ويقطع ترخصه فاما عين المستافر شغل ببلد او قرية ولحاج الى الإقامة
له فاما ان يكون بحيث لا يتوقع بحره في ثلثة ايام او حيث يتوقع تخيره
فيها وهو على عزم لا يحال من محير **الحال** الاول ان يعلم انه لا يخرج فيها
كالسفة والنجان الكثرة وصاوة الجمعة والعيد وثلثة ايام من هذه الددة
فان لم يكن فتا لا المذهب انه لا ينقطع سفره ولا يترخص وفيه وجه

بعد وان كان قتالا او خافا منه فلذلك على الصحيح وعلى هذا في تركه
 ثلثة ايام وجهان وعلى القول بان يترك فيه اقوال احدها يتركها ابتداء
 مطلقا وثانيها وهو الاصح يترك ثمانية عشر يوما وثالثها سبعة عشر يوما
 ورابعها تسعة عشر يوما وخامسها عشرين يوما وسادسها يتركها للحارب
 دون غيره هذا كله اذا لم ينو المقاتلة اقامة اربعة ايام فان نواها فنقول ان
 اصحابها وهو الجند يد واحد في القدير انه يجب عليه الاقامة في الحال الثاني
 انه لن ينو حكاة الامام فيما اذا نوي اقامة ثمانية عشر يوما على القول بان
 اذا اقام ثمانية عشر يوما منه كان له القصر في التأخير على القول بان
 للحارب الثانية ان شوقه ينجز حاجته قبل اربعة ايام وهو قاصد
 السفر عقب نواها فله القصر فيها قطعاً واماماً زاد عليها فان كان على قتال
 او خافا منه فطريقان احدهما انه على القول المتقدم في نظيره في الحال
 الاولى اقصا ان له القصر والي مي يقصر فيه الاقوال والثاني انه يقصر ثمانية
 عشر يوما قطعاً وفيما بعدها قولان وان لم ينو على قتال ولا خافا منه فطريقان
 ايضا احدهما انه على الخلاف المتقدم في المقاتلة والثاني القطع بان لا يترك
 وقال بعضهم لا يقصر اكثر من ثلثة ايام وطرده بعضهم في الخاف واداء
 لحصل الخلاف في هذه الحالة وجمعت المستلذين حصل فيهما ثمانية عشر ايام
 ما بين قول روجه لحدتها انه يقصر ثلاث ايام ويترك بعدها مطلقا الثاني
 يقصر اربعة ايام ويترك بعدها مطلقا الثالث يقصر سبعة عشر يوما ويترك
 بعدها الرابع يقصر ثمانية عشر يوما ويترك بعدها الخامس يقصر تسعة عشر
 يوما ويترك بعدها السادس يقصر عشرين يوما ويترك بعدها السابع يقصر اياما
 الثامن ان من حاجته غير قتال يقصر ثلاث ايام ومن حاجته قتال يقصر
 ثلاث ايام ومن حاجته قتال يقصر ثمانية عشر يوما العاشر ان من حاجته
 غير قتال يقصر ثلثة ايام ومن حاجته قتال يقصر تسعة عشر يوما الحادي عشر
 ان من حاجته غير قتال يقصر ثلثة ايام ومن حاجته قتال يقصر عشرين
 الثاني عشر من حاجته غير قتال يقصر ثلاث ايام ومن حاجته قتال يقصر

ابتداء الثالث عشر من حاجته غير قتال يقصر اربعة ايام ومن حاجته قتال
 يقصر ثمانية عشر ايام من حاجته غير قتال يقصر اربعة ايام ومن
 حاجته قتال يقصر تسعة عشر ايام من حاجته غير قتال يقصر
 اربعة ايام من حاجته قتال يقصر عشرين ايام من حاجته غير قتال
 يقصر اربعة ايام ومن حاجته قتال يقصر ابتداء الثامن عشر من حاجته قتال
 يقصر ثمانية عشر ايام من حاجته قتال يقصر ابتداء **شروع** الاول سافر
 عبداً مع سيده او امرأة مع زوجها فنوي العبد والمرأة اقامة اربعة
 ايام ولم ينوها السيد والزوج فوجهان احدهما ينقطع سفرهما اخرها
 وثانيهما اذا اختار لها قال الحر في ولو نوي الجيش الاقامة ولم ينوها
 الامير فيجمل انه على الوجهين قال النووي والاصح في الكل انه يترك
الثاني لو سافر واتي الجيش فرددت بهم الرجوع فاقاموا الاكثر ظاهراً
 منوهاً فهو كالحالة الثانية في الاقامة لتنجز الحاجة برجي كل ساعة
 فلو فارقوا ذلك الموضع ثم ردتهم الرجوع اليه فاقاموا فيه هذه اقامة
 جديدة يعني مدتها وحدها ولا ينضم اليها **الثالث** لو سافر
 الى بلد يقصر فيها الصلوة ونوي اذا وصله اقامته يوماً فان لم يبق اقامه
 اربعة ايام وان لم يبقه رجوعه فله القصر في البلد فان لم يبق زيد اقله القصر
 حتى يرجع وان لقيه لزمه الاقامة من حين لقيه ولو نوي بعد ان لقيه ان
 لا يقصر اكثر من ثلثة ايام او دونها لم يقصر حتى يفارق ذلك البلد
الرابع لو دخل مسافراً في بلد او نوي اقامة اربعة ايام احدها يعتقد حواء
 القصر مع نية اقامة الاربعة كالحنف والاحمد يعتقدون له الاخر لا يفتداه
 به فان افتدح صح فاذا قصر الامام لا يبطل صلوة المأموم بل ان شافا فارقه
 وان شافا تمها بعد سلامه كما لو فتدت صلوة الامام خذف وغيره
الخامس اذا سافر الى مسافة يقصر فيها الصلوة كما لو خرج من بغداد
 طالباً الى فنوي في اثنا الطريق القود فقد انقطع سفره فليس له ان
 يقصر ما دام في ذلك المكان واذا دخل منه رجعا فليس له ان يقصر الا ان يكون

بينه وبين المكان الذي يعود اليه مرحطان وكذا الوبد الذي يمشي فيه الاول
لا يقصر الا ان يكون بينه وبينه مرحطان وكذا الوقف مكانا اخر
غيرها قال البغوي ولو تردد هل يرجع ام لا صادقا في الحال
الفصل الثاني كون السفر طويلا والطول ثمانية واربعون ميلا
ها شمية والميل الهاشمي الف خطوة بخطوة البعير واربعة الاف خطوة
خطوة الا دمي وكل خطوة ثلثة اقدام فالميل اثني عشر الف قدم وسنة
الاف ذراع والمعتبر في ذلك كله الوسط وكل قدمين ذراع فالميل سنة
الاف ذراع والذراع اربع وعشرون صبعا معنله معرته والاصبع
ست شعيرات معنله ست شعيرة ست شعيرات من
شعر البغل وكل ثلثة اميال فرسخ وكل اربعة فراسخ بيرد والثمانية والاربعون
ميلا سنة عشر فرسخا وهي اربعة برد وهي اربعين ميلا سريه وهي مئتي
يومين بشير الا يقال وديبب الاقدام وفيه قول انه يجوز القصر في السفر
القصر مع الخوف دون هذه المسافة وهذه المسافة معتبرة بحديث اعل الصحيح
ولو قطع هذه المسافة في يوم اربعة على فرس جواد قصر وكذا لو
قطعا في البحر في سناعة لقوة الريح ولو شك في المسافة قال في الامر لم
تجزلة القصر وقال الاصحاب في جند فان لم يظهر له انها القدر المعبر
لم يقصر واهل النص عليه ولو حبس شهر الريح في المراتبي وغيرها فحكمه
بحكم الاقامة في البر يعني بنية الاقامة والافضل ان لا يقصر في اقل من ثلثة
ايام خروجا من خلاف اني حنيفة **فروع** لو نوى الكافر والصبي السفر الى
بلد مسيرته قلته ايام فسا اربعين **فصل** واستلم الكافر وبلغ الصبي جاز
لها القصر في الباقي **فصل** يشتمل على امرين احدهما بيان الرخص المختصة بالسفر
الطويل وبحض السفر قسمان احدهما ما يثبت لطلاق السفر وان قصر
وعدها الغزالي اربعة ايام احدهما ما يثبت لطلاق السفر وان قصر
في القصر على الاصح كالطويل الثانية ترك الجمعة على ما سبى الثالثة التيمم
قال الرازي وهذا يجوز ان يراد به الترخص في الصلوة به وان يريد به

استقار

استقاط فرض الصلوة به فيكون جوابا على الصحيح من وجهين فقد ما في
التيمم وعلى التقديرين فالتميم كما لا يخفى بالسفر الطويل لا يخص بنفس
السفر قال ابن الصلاح والثاني يخالف لظاهر لفظه الرابعة اقل المسيرة
وهو كما مر في مطلق السفر عند الاضطرار واعرض عليه بان اكلها
عند الاضطرار يجوز سفره وحضه واجب عند بانه انما علم من رخصه
اذا كان الاضطرار ناسيا من السفر وكذا التيمم لعدم الما المراد به اذا
كان ناسيا غير السفر والغالب فيها انها ينشأ من السفر اما الرخص
المختصة بالسفر الطويل فاربعة ايام جواز القصر والقصر في رمضان
والمسح على الخف ثلاثة ايام والجمع على الصحيح كما سبى في الامر الثاني
بيان احوال الرخص وما يجب منها وما لا اخذ بالرخصة فيه اولى
وعلمته والرحض بثلثة اقسام احدها ما يجب فعله وهو استاءة اللثة
التي غص بها بالخر اذا لم يجد غيرها واكل الميتة عند خوف الهلاك على
الصحيح الثاني رخصه تركها افضل وهي المسح على الخف والجمع بين الطلوع
والتيمم لمن لم يجد الماء الا باكثر من فيه وهو قادر عليه وآتيان للجمعة
والجمعة مع العدد وكذا اصوم رمضان في السفر لمن لا ينضربه فهو افضل
من الفطر على الصحيح الثالث رخصه فعلها افضل ومنه الابرار بالظهر في
الحرج الى المذهب ومن ذلك القصر والامام في افضل منها بثلثة احوال اصحها
عند الجمهور ان القصر افضل وثانيها وصحة جماعة ان الامام افضل وثالثها انها
شوا على الاولين يعني يتسايل احدها اذا كان سفره دون ان يركل فالامام
افضل الثانية اذا كان نجس من نية لراهة القصر ونقله فالقصر افضل بل
بله له الامام حتى يركل هذه الكراهة وكذا الحكم في جميع الرخص بالاثنية
الملاح المتأخر في سفيته باهله الاولي له الامام خروجا من خلاف الرابعة
قال في الفروع اذا كان لا وطن له وعادته السفر دائما فالافضل له الاتمام
فصل في السفر الطويل اربعة شروط احدها ان يقصده في اية السفر
فلو خرج لطلب نوا دابة ضالة او مسروقة او غريمه او صلحه وقصد

مرد
وعدم

انه يرجع مقلبه وهو لا يعرف موضعه لم يترخص ان سافر الف فرسخ
فاذا وجد وقصد الرجوع الى بلد فان كان بينهما مسافة القصر قصر اذا
انخل عن ذلك الموضع والا فلا ولو عرف موضعه من ابدا الشفراء و
عرف انه لا يلفاه قبل مرحلتين فله ان يترخص ولو نوي ابتداء الوصول الى
موضع كذا وهو مرحلتان شواحد مطلوبه فله ان يترخص قطعاً
ولو نوي مسافة القصر ثم نوي انه ان وحده الطلوع قبلها رجوع
فان عرفت لهذه النية قبل مفارقة العمران فوجهان اصحها انه
يترخص ما لم يتجدد فاذا وجد صار مقبلاً وكذا لو نوي بعد الخروج من
العمران الاقامة ببلد وسط الطريق اربعة فصاعداً فان كان من حرم
الى البلد المتوسط مرحلتان ترخص قطعاً وان كان اقل ففيه الوجهان
اصحها انه يترخص ما لم يدخله وان نوي ان يقيم في المتوسط دون
الاربعة فلما القصر فيه وفي طريقه قطعاً ولو نوي بلداً دون مرحلتين
ثم نوي في الطريق مجاوزة فابتدأ سفره من حين غرت نيتته فان كان
بينهما ذلك الموضع مرحلتان ترخص الاقلا ولو سافر العبد بشيعة
والزوجة بشيعة وجهها والجندي بشيعة اميرهم ولم يعبر فواصفاً قصر لهم
يقصر وان نوا مسافة القصر جازاً ترخص للجندي ومنها وان عرّفوا
مقاصدهم ترخصوا قال المغوي فلو نوي السيد والزوجة الإقامة لكم
يقتضي حكم العبد والراة بل لهما الترخص عندهما فاذا لو اشتركا في مسافرتهم
وساروا ولم يعلموا من يذهب به لم يقصر ولو سار به يومين قصر بعد ذلك
وان قصد انه ونحوه من الحرب هرب لم يقصر قبل مرحلتين وان نوي التوجه
الى ذلك الموضع او غيره وبينه مرحلتان ولا معصية في قصده قصر في
الحال قال النووي وهذا انما يحجب في العبد والمرأة والجندي فيقصرون
اذا سافروا مرحلتين وان لم يعبروا المقصد ولعل من اراد من مسافة من
القصر قبل مجاوزة مرحلتين **قلت** وقد حكى النضر بن زيد عن الترمذي
الشرط الثاني انه لا يحسب الايات من الحد المعبر في السفر فلو قصد من

على مرحلة على غير ان يرجع منه ولا يقيم فيه لم يترخص ذاهباً ولا راجعاً
وفيه وجه بعيد انه يترخص الثالث ان يكون طوله ضرورياً ولو كان
لقصده طريقان فان بلغ كل منهما مسافة القصر فمثل ان لا بعد قصر
جميعه قطعاً سواستلزام لغرض ام لا وان بلغ احدهما مسافة القصر
دون الاخر فمثل ان الطويل ان كان لغرض ديني او دينوي كزيارة وعيادة
وامنه وسهولة وكثرة ما به او مرعاه او بيع متاع ترخص بالقصر
وغيره قطعاً كذا ان كان غرضه التفرج وسرور وفيه ابو محمد وانه ان
يكن غرض سوا الترخص بطريقان احدهما فيه فلو ان اصحها عند الجمهور
انه لا يترخص في الثاني القطع به وقطع الصبيد لا بان من ركض دابته
بغير رخصة وذا ذيت فقد عصي الله بايديها الرابع ان لا يغرم على الإقامة
في الطريق مكاناً وبعد ايام فلو سافر الى مكان بعيد وقصد ان يقيم قبله
او في بلاد في الطريق اربعة ايام في كل واحدة وبين كل بلدتين دون
مرحلتين لم يترخص وان كان بينهما مرحلتان ترخص وان كان بين بعضهما وبعض
مرحلتان وبين بعضهما وبعض دون مرحلتان ترخص فها بينهما مرحلتان ولم
يترخص فها بينهما دون ذلك وهذه استفاضة هذه وهذا الشرط فهو
ما تقدم في نهاية السفر انه ينتهي باقامة اربعة ايام فهو مستغف عنه
الفصل الثالث كون السفر متباحاً وليس بالمراد هنا مستوى الطرفين
فانه اصطلاح خاص بل فاذا فعله مطلقاً فيشمل مستوى الطرفين
والواجب والمنذور والظاهر انه يشمل المأوى ايضاً لكن لم يصح
به وعن بعضهم بانه شرط ان لا يكون معصية وهو ان صح فثبتت الرخصة
في سفر التجارة وسفر الحج والحجاء سواكاً وليمين اسند وبين في سفر
طلب العلم والزينة والعيادة ونحوها ولا يثبت في سفر المعصية كسفر
العبد الاكبر والولد العاق والزوجة الناشرة والسفر لقطع الطريق
ولقتال المسلمين ظالمين وللهرب من احق وجب ايفاءه وهو قادر عليه
وللرنا ولشرب الخمر بخلاف ما اذا كان السفر متباحاً وعصى فيه بالقتل او

غيره فان يترخص قال السيد لا يذبحه الامام والغزالي ومن سفر العصية
الى مقصد لا عرض له فيه لما فيه من افعاب نفسته ودأبه من غير عرض
وليس لجانزال الشيخ ابو محمد وسفر الفقر الروية البلاد خاصة ليس
من الاعراض الصحيحة ولا يترخصون كالعاصي بسفره ليس له الترخيص بشئ من
رحض السفر من القصر والفطر والشغل على الرحلة والجمع والتمتع على الحنف
ثلاثة ايام ولا تستقط عنه الجمعة وليس له اكل الميتة عند الاضطرار على
الصحيح فيكتب ويأكل واما المقيم الغاصي فله اكل الميتة عند الاضطرار
على المذهب وقيل يقف على التوبة وللعاصي بسفره ان يمتنع يوما وليلة
على الصحيح وقال الشيخ ابو محمد اذا كان المقيم ساعيا في معصية والتمتع
على الحنف يعينه عليه فعمله ان يمتنع منه واستحسنه الامام وعن
الاصططري ان المقيم الغاصي يمتنع من الترخيص كالمسافر وخالفه الباقر
وفي تيمم الغاصي بسفره عند عدم الملائمة اوجه لحدها تيمم وصلى ويعيد
وبانها تيمم وصلى ولا يعيد وثالثها يحرم عليه التيمم بعاقب على ترك الصلوة
كما ذكرها مع تمنعه من الطهارة ويلزمه القضاء **فروع** لو انشأ مسافرا
ثم نقله الى معصية فهل يترخص بخص السفر لا نفس **فروع** للشافعي رحمه الله
فيه وفيه وجهان اخدهما نعم وقال الامام هو ظاهر البصر واصحها لا
ولو انشأ مسافرا بخصيته ثم قاي في اثنا طريقه وقصد سفر اربابا حاد لم
يغير صوب السفر فطبقان اصحها ان يشهد استفرغ من ذلك الموضع
فان كان بينه وبين مقصده مرحلتان فاكثرت ترخص الاول والثاني
انه على الوجهين في عكسه وقدر نظيره فيما اذا سافر الى مقصد صحيح
ونوى انه متى استقبله فلان انصرف هل يمنع هذه النية من القصر
النظر الثاني في محل القصر وهو كل صلوة رباعية موداه في السفر
ادرك وقتها في السفر فخرج بالرباعية الغزالي والصحيح فانه لا قصر فيها
احكاما وتخرج بالموادة الفضية فان كانت فائتة للحضر لم يخرج قصرها قطعا
وان كانت فائتة سفر فان قصاها في السفر فاما ان يقضيها في ذلك

دع

السفر

السفر و في اخر فان قصاها فيه جاز قصرها في اصح القولين عند الجمهور
وان قصاها في غيره فطبقان اظهرهما طرد القولين والثاني القطع بالمنع
قاله العراقيون وان قصاها في الحضر فطبقان احدهما فيه قوله لا القديس
الجواز والمجدد بالمنع والثاني القطع به هذا اذا فائتة في الحضر خاصة اما
اذا فائتة فيه في السفر بان دخل وقتها في السفر فاقام في اثنايه ولم
يصلها حتى فاتت فيلزمه الاثم قطعاً اذا جمعت الصور ولم ترتب **قلت**
في قصر فائتة السفر اربعة اقوال القديس الجواز مطلقا والمجدد بالمنع مطلقا
واظهرهما جوازه في السفر دون الحضر ورايها ان قصاها في ذلك السفر
قصر والا فلا فان قلنا بالمنع مطلقا فشرع في صلوة في السفر فخرج الوقت في
اثنايه ففي قصرها خلاف مبني على خلاف مرتبة باب المواقيت ان الصلوة
الواقع بعضها في الوقت وبقيتها خارجا اذا اوقضا وفيها اربعة اوجه اصحها
ان كان الواقع في الوقت ركعة فهي اذا كان دونها ففي قضاها فان قلنا قضا
لم يقصر وان قلنا اذا قصر على الصحيح المنصوص ولو شك في ان الفائتة فائتة
حضر او سفر لم يخرج له قصرها قال في الامر لو نسي المسافر صلوة الظهر حتى
دخل وقت العصر فظلم العصر اول وقتها ثم صار حاضرا في وقتها فنقض
الظهر في اخر وقت العصر لزمه انماها قال الشيخ ابو حامد هذا مقطوع به
ولا يخرج عن الخلاف فيما اذا نسيها في السفر فقضاها في الحضر لان اخر وقت
العصر اخر وقت الظهر في حق المسافر قال النووي وهذا ضعيف مخالف
لاطلاق الاصحاب ان في قصر فائتة السفر في الحضر قولين ومذهبه في الامر
انما فائتة السفر مفرغ عليه والصحيح جريان القولين **فروع** اذا
سافر في الوقت وقد مضى منه قدر ما يمتنع من فعل الصلوة **فروع** فيه
فقد نص على ان له القصر ونص على ان المرأة اذا حاضت وقد مضى من الوقت
قدر ما يمتنع من فعل الصلوة فانه يلزمها القضاء كذا استأبراه صحاب
الاعذار وكل جنون ولا يحجاب طريقان احدهما ان فيها قولين نقلنا وخرجنا
احدهما انه يلزمه ان اول الوقت المسافر الامام والحاجب الصلوة فيقضيها

وثانيها لا يلزمها الاتمام ولا يلزمها الصلوة واصحابها تقرير النص فلا يلزم
المستأفرا الا تمام ولا الحاضر التي في معناها القضا فيخرج منها ثلاث
اقوال وقال بن سلقمة ان مستأفرا لم يبق من الوقت الا قدر ربع
ركعات لزومه الا تمام وان في اكثر جاز له القصر بهذا وجه ثالث
في مسئلة الا تمام وحيث قلنا له القصر فلم يصلها حتى فانت في السفر
فهي فايته سفر ففي قصرها في السفر والحضر بخلاف المتقدم وان سافر
وقد بقي من الوقت ما لا يتسع الا قدر راحة وقلنا بجواز القصر في الاولي
بقولنا اخذنا بن خيران الجواز وابوا استحسان المنع ونسبوا الماردي
الى لا كراهية وقال الامام لو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يتسع الصلاة
ينبغي ان يمنع القصر ان قلنا يمنع لو كان الماضي قد مضى يستعمل خلاف ما لو
حاضرت بعد ان مضى من الوقت ما لا يتسع الصلوة فانما لا يلزمها قضاها
على الذهاب قال النووي وهذا شاذ مردود وقد صرح بجواز القصر هنا بدلا
خلاف ونقل القاضي الطبري الاجماع عليه انتهى وما قاله الامام قال الماردي
هو قياس قول البلخي فيما اذا حاضرت قبل ان مضى من الوقت ما لا يتسع الصلوة
الفصل الثالث في الشوط وللصلاة شروط واحد ها ان لا يقعد في صلوته
بمتممها كان او مستأفرا او اقتدي به ولو في لحظة ونوي القصر لزومه
الامام سواء كان الباقي من صلوة الامام قد انقضت او اكثر منها او اقل
ويصور الاند في لحظة بان يدركه اخر صلوته ويستلم الامام عقب
احرامه او يفارقه بعد هذا اذا كانت صلوة الامام ازيد من صلوته
فان كانت قدرها كالواقندي من صلى الصبح مستأفرا كان ويبقى في القصر
اوجه احدها نعم واصحابها المنع وثالثها انه ان كان الامام مستأفرا قبل
القصر والا فلا ولو متر ببلدة واهلها يقيمون الجمعة فاقندي في الطهر بالجمعة في
جواز القصر طرقا احدها ان قلنا بالجمعة ظهر مقصود قصره ان قلنا صلوة
مستقلة اتم واصحابها المنع بكل حال وهو مضمون سواء كان الامام مستأفرا
وجوزناه ادمقيا ويجوز اننداه بالسافر القاصر وان اختلفت الصلاة فان

اذا عرف ذلك فالمستأفرا ما ان يعلم حال الذي اقتدي به في السفر والاقامة
اولا فان لم يعلم وشك في انه مستأفرا او مقيم لم يزمه الا تمام وان كان امامه
مستأفرا فاصرا على الصحيح بخلاف ما اذا عرف انه مستأفرا وشك هل نوي
القصر بيان انه نوي الا تمام فانه لا يلزمه الا تمام وان قال ان كان مستأفرا
وقصر قصره وان كان مقيما اتمت لزومه الا تمام وفيه قولان انه اذا بان
مستأفرا فاصرا كان له القصر وان عرف حاله بعلم او ظن فان علمه او ظنه مقيما
فقد تقدم انه يلزمه الا تمام ولا يثبت صلوته ويلغو نية القصر خلاف ما اذا
نوي المقيم القصر لا ينعقد صلوته وان عرفه او ظنه مستأفرا فان عرف انه
نوي القصر او ظنه فله ان ينوي القصر وكذا ان تردد فيه كما مر وبان انه
نوي القصر فان لم يبين حاله فقيه الوجهان لا يبان والاصح لزوم الا تمام وكذا
ان عرض له هذا النزاع في اثنا الصلوة وحتم يعرف فهل يجوز ان يتعلق
بنيته بنية بان يقول ان قصر قصره وان اتم اتمت فيه وجهان اصحابنا نعم
وثانيها لا يقيس الجزم بالقصر ولو فسدت صلوة الامام او فسدت اركان
المقتدي مستوفيا فقال كنت نويت القصر فلما نوى القصر ان كان الامام عدلا
وان كان مستورا او غير موثوق فوجهان وان قال كنت نويت الا تمام
لزومه الا تمام ان كان موثوقا به والا فالوجهان اظهرهما عند الامام والغرض
لزومه وان تصرف ولم يظهر له ما نواه فوجهان اظهرهما وينسب الى النص
يلزمه الا تمام ولو لم يخبره امامه بشي لكن عمدا واستأنف الصلوة فان
صلاهما ركعتين جاز فلما نوى القصر وان صلاهما اربع ركعات لم يحدف
لما نوى وانصرف ولم يعلم حال امامه لزومه الا تمام **فروع** الاول اذا اقتدي
المستأفرا بغير مقيم او مستأفرا ثم فسدت صلوة المأموم لزومه استئنافها
واتمامها وكذا لو فسدت صلوة الامام او بان انه محدف وكذا لو لم يفسد
ولم ينو القصر ثم فسدت صلوته اما الواقندي بغير ثم نذر محدف نفسه
او كان عالما بمحدف امامه عند اقتديا به فان بان مقيما لزومه الا تمام وله القصر
من بعد وكذا لو شرع في الصلوة مقيما ثم بان له انه محدف ثم سافر والوقت

باق له الفرض وكذا الوشع فيها فطلقا او بنية الانعام ثم نذر لحدته ولو لم
تجد ما ولا ترايا فاصلي ثم وجد المالا يلزمه الاتمام **الثاني** لو غلب على
ظنه ان المصلحة متساوية لانه ان ينوي القصر عند الافئدة به فاءت
بان مقبلا لزمه الاتمام ولو بان انه مقيم ومحدث فان ظهر كونه مقبلا او لا
لزومه الاتمام وان بان كونه محدثا او لا او بانا مقبلا فوجهان اظهرهما لا بن
القاص ان له القصر وليس لنا صلوة بحرم المستأفر فيها خلف المقيم ولجوز
له القصر الا هذه على هذه القول وثانيها لا يدرجه الغزالي وما كالتجهين بها
اذا ادرك الامام ذلك عتاف بان خدته هل يكون نذرا للربعة والاصح عند
الاكثرين انه ليس بنذر كالحادثينها المتولي على الخلاف المتقدم **الثالث**
الصلوة خلف المحدث صلوة جمع او افراد وهو واجب على المأخذ **الثالث**
اذا راعف الامام وقدم عليه انه لجوز ان يؤم المستأفر مستأفرا بن وقبين
وقصر الامام والمستأفرون ويتم المقيمون ويستحب ان يقول الامام عقب
تلاوته انا قومي مسفر قال الشافعي فان راعف وخلفه مستأفرون
ومقيمون فقدم مقبلا كان على جميعهم والراعي ان يصلوا اربعا قال المزني
هذا غلط والراعي لم يات بمقيم فليس عليه الا ركعتان قال الامام
المسئلة بمبينة على المذهب الصحيح في جواز الاستخلاف اذا عرض الامام ما
يفسد صلواته من حدث او غيره على ما ينبغي في الجمعة فاذا ام مستأفر
مستأفرا بن ومقيم او مقبين فرعفت في الصلوة او سبقه المحدث واستخلف
مقبلا وجب على المأفونين المستأفرا بن الاتمام قال الراعي ويات فيه وجه لا نا
ستخلف في الاستخلاف وجهان على القوم رتبة الافئدة بالحكيمة قارة
يلزمهم الاتمام اذا فؤوا الافئدة به وان نوي بعضهم دون بعض اتم
الناوون وقصر اخر دون واما الامام الذي سبقه الرعايا والمحدث ففيه
طريقان احدهما يلزمه الاتمام كما نص واصحابه لا واولو النص ولحسن تاويلاته
ان مراده ما اذا ذهب الراعي وغسل الدم ثم ابتدى بخليفته اما بنا على
القديم وان شئت للقدوة على الجديد فان لم يقبلي به لم يلزمه الاتمام

نظروا

نظروا ولولم يستخلف الامام لكن استخلف المأمون مقبلا فوجوب
الاتمام على الامام طريقان احدهما انه كالمستخلف فيكون حكمه كحكم
واصحها انه لا يلزمه الاتمام قطعاً اذا لم يعنده قال الماوردي وعلى هذا لو
استخلف المقيم مقبلا والمستأفرون مستأفرا جاز والمستأفرا بن المقصر مع
امامهم وكذا الوافقوا لاثبات فرق واكثر وان استخلفا واستخلف
المأمون مستأفرا اولهم وللاامام الراعي القصر فطعا وكذا لو لم يستخلف
هو ولا هم **الشرط الثاني** ان ينوي القصر عند الاحرام ويديم النية حكما
الى اخر الصلوة بان لا يرجع عنها ولا يتردد فيها فلو نوي الاتمام لزومه
وكذا لو لم ينو القصر ولا الاتمام ولا يشترط نذر في ذام الصلوة ولو
ان يركعتين بنية القصر ونوي الاتمام لزومه وصحاح الاولتان بالنية
الاولى والاخرتان بالنية الثانية وكذا لو تردد بين القصر والاتمام
ثم جزم به او شك في انه نواه او نذر كراهه نواه وان كان النذر
في الحال وفي الشرط مشلثان الاول لو اقتدى بمستأفر بعقدانه فوي
القصر يقينا او ظنا فقام لادعة فالثلة فان علم انه نوي الاتمام لزومه
الاتمام وان علم انه نواه بان كان حنفيا لا يرا الاتمام لم يلزمه ويتخير
بين ان ينوي مفارقته ويستجد لله ويستم ويمن ان ينقطع حتى يعود
فيستلم معه ولو اذ ان يتم نذر كركب ليس له الافئدة بالامام ولو شك في
انه قام شاهيا او متهما او ظنه قام متهما لزمه الاتمام وان بان كونه شاهيا
الثانية لو نوي المنفرد القصر وصلي ركعتين ثم قام لثالثة نظر فان
حدث ما يقضي الاتمام لنية الاتمام والاقامة او حصوله في مقصده
فقد فعل واجبه وان لم يحدث شيء من ذلك بان قام عمدا بطلت صلواته
وان كلفها ادبعا وان قام شهوا ثم نذر لزمه ان يعود ويستجد للشهوان
ويستلم ولو بدله بعد النذر ان يتم عاد الى المقعد ثم خفض تمام وجه
ضعيف انما ان يمضي في قيامه ولو صلى فالثلة رابعة شهوا او جلس للشهوان
ثم نذر كركب للشهوان وهو فاصد الركعتان اللتان سمي بهما غير محسوبين

على العصر والمغرب على العشاء فلو قدم الثانية وأخر الأولى صح الأولى دون
 الثانية تعد لها نية الأولى جامعا ولو قدم الأولى قبل الثانية تعد لها نية
 الثانية بطلت الثانية أيضا فيعدها نية للجمع وأما جمع التاخير فهل يجب
 فيه الترتيب أم لا فعل الأخيرة قبل الأولى فيه طريقان أحدهما فيه وجوب
 أحدهما يجب وأخاذه الغزالي وأصحابه لا لكن يشترط الثاني القطع به
 وعلى الأول لو قدم الثانية صححت لوقوعها في وقتها وصار الأولى فضا
 فلا يجوز قصرها إذا لم يجز قصر المقضية وتقضيها وفيه وجه أنه لا يصح
 الثانية قال بعض الفقهاء المتأخرين لو صلى العصر ولا منفردا فاقترنت جماعة
 فإذا أدان يصلي معهم الظهر والعصر مرتبا وقلنا الغرض المأينة المقامه في
 الجماعة فيعمل هنا أن يقع إذا وجوز قصرها ويحتمل غيره قال النووي وعلى
 هذا الوجه فجميع وقت العصر وقت للظهر إلا قدر ما يصلي فيه العصر
 لأنه إذا أخرها إلى هذا الوقت تعين فعل العصر ولا لأنها صلاوة الوقت
 وعلى الوجه الثاني جميع وقت العصر صالح للظهر **الثاني** الموالاة والله
 المخصوص الذي قطع به الجمهور وإنما نشترط في جميع التقديم وعن السلي
 والأصطخري أيضا لا نشترط وتجوز الجمع وإن طال الفصل فالمخرج وقت
 الأولى والمراد بها أن لا يطول الفصل بينهما ولا يضر الفصل اليسير ولو بكلام
 يسير وفيه وجهان أحدهما أنه قد رآه في الأمانة دون الأذان أصحها وبه
 قطع العراقيون أن الرجوع فيه إلى العرف والعرف يقتضي زيادة على ذلك
 ويدل عليه ما تقدم من أن التيمم للجمع على الصحيح ويطلب المال الثانية طلبا
 خفيا وقال القاضي أبو الطيب أغبر الشافعي في الفصل المانع من الجمع
 الفاصل المانع من بنا الصلوة بعضها على بعض إذا سلم فاستبأ وعليه رخصة
 وإذا أراد البناء لكل ما منع البناء من الجمع وما لا فلا وقال القاضي بشرط أن لا
 يزيد من التفرق على الزمن المحلل بين الحجاب والقبول والأمانة وعقد
 الصلوة وبين الخطبتين والزمن الذي يبنى فيه على الصلوة إذا ذكر عن نفسه
 فلو صلى منها سنة وأبته بطل الجمع ولا فرق بين أن يطول الفصل الخبير عذر أبو

لعذر كالشهود والأغما ومتى طال الفصل تعد للجمع فيوخر الثانية إلى وقتها
 ولو جمع ثم فذر بعد الفراغ منهما أنه ترك ركعا من الأولى كسجدة أو
 غيرها بطلت الصلوات وله أعادتها جامعا وإن تذكر أنه تذكر
 أنه ترك ركعا من الثانية فإن قرب الفصل فادركه وصححت الصلوات وإن
 طال الفصل فالثانية باطلة ونعته للجمع فيعدها في وقتها ولم يدركه
 تركه من باب الزمته أعادتها جامعا وليس له الجمع على المذهب **فروع** نقل
 الروياني عن والده أنه لو جمع بالتقديم وارتد بعد قرائته من الأولى
 واستلم عقبيه وأقترن الفصل تحتمل أن يقال لا يبطل الجمع لأن الاستلام
 يجب ما قبله ويحتمل أن يقال يبطل لأن الأرداء يقتضي بطلان الجمع
 ونقته فصار كمن أبطل نية الجمع قبل دخوله في القصر وهذا النووي الصواب
 في الليل ثم ارتد واستلم قبل الفجر هل يلزمه إعادة النية يخرج على وجهين
 أحدهما لو جمع بالتقديم فلما شرع في العصر نسي أنه في الصلوة فقال
 أبطلت نية الجمع بطلت صلواته لا من جهة الكلام لأن لا يقتضي بطلان
 نية الجمع وهو يقتضي بطلان نية العصر إذا شرط هذا الجمع البقاء على نية
 إلى الفراغ منه بدليل أنه لو نوى بطلان نية الجمع بطلت صلواته وإن لم
 يتلفظ وأما جمع التأخير ففي اشتراط الموالاة فيه الطريقان المتقدمان
 في اشتراط الترتيب والذهبها فلا لا نشترط فإن شرطناها فلم يصلي
 الصلوة الثانية عقبيه ما صارنا الأولى قضا فليست له قصرها إذا لم تجز وقصر
 مقضية السفر قال الماوردي ولا يصح بذلك لأنه صلى العصر في وقتها وكان
 له تأخير الظهر وإن قدم العصر وصلى الظهر لم يبن جامعا في الحكم وتجزيه
 الصلواتان نعمان كان صلى الظهر عقب العصر من غير طول فصل بينهما
 من نسي صلوة الظهر وذكرها في وقت العصر وإن طال الفصل بينهما فقد عصى
 بتأخير الظهر بعد العصر وتجوز له تقديم العصر عليها إذا ترك الجمع ولا يجوز له
 تأخيرها بعد صلوة العصر فإن أخرها كان عاصيا وقد ذكر المربع العشاء
فروع الأول نقل الروياني عن والده أنه لو جمع في وقت العصر فصلى الظهر

بنية الاداء لآخر العصر لان غريبت الشمس ان الاشبه صحة الظهر
 لان فعل العصر لو كان معتمدا في صحة الظهر لا غير اتصاله به ونقدته
 عليه كما ان فعل الظهر لما كان شرطا في صحة العصر في جميع التقديم
 اعترافا له ونقدته وحتم ان يقال لا يصح لانه لجمع بين الصلاتين
 في وقت واحد بناء الظهر في وقت العصر غير بنية القضا انما يصح شرط
 الجمع واذا لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط وكذا الوصل الظهر في غير
 وقت العصر ثم عزم على ترك الجمع هل عليه اعادة الظهر بنية القضا
 اذا لم يصل العصر فخرج على هذين الوجهين ولو نوي في وقت الظهر
 تأخيرها الى العصر لم يوجبها فيه دون العصر بل يتركه ان نية سبلي
 الظهر في وقت العصر لا بنية القضا لانه لم ينو الجمع والى هذا يدل على
 صحة الوجه الثاني والمقابل الاخر ان يقول الغرض في الابداع على فعل
 العصر في وقته شرط في جواز الظهر في وقت العصر غير بنية القضا
 وجوز العصر لبيان شرط كان بيع الثمار قبل بدو صلاحها يقف على
 شرط القطع لا على وجوده **الثاني** نقل عنه ايضا انه لو جمع في وقت
 العصر فلا صلى بكنة من الظهر نوي ترك الجمع بطلت صلاته وعليه
 اعادتها بنية القضا **الثالث** لو جمع بالتأخير وتيقن في تشهده
 العصر انه ترك سجدة لا يدرى بها من الظهر والعصر قال الروياني
 عليه ان يقوم ويصلي ركعة اخري وعليه اعادة الظهر ويكفي جامعاً
 فان افتتح العصر عقب فراغه من الظهر فعليه اعادة الصلاتين ايضا
 ولا يجوز البناء الذي ذكرناه لان السجدة قد تكون من الظهر
 فلا يصح افتتاح العصر **الرابع** بنية الجمع ويشترط في جميع
 التقديم على المذهب وفي وقت النية نضان للشايع في الجمع
 بالسفر انه ينوي عند التحرم بالاولى ولا يصح ابداً طريقان احدهما
 تقرير النصين واصحهما ان فيها قولين احدهما انه يشترط عند التحرم
 بالاولى بنية العصر واصحهما لا وفي وقوعها في اثباتها فلو نواه مع التحلل

الامام زائبا لا يمة تردد او كان شحني ينعده قال المرافعي ذكر الصلوات
 وعنه انه يلحق وجودها في الطرف الاخر من الظهر والاول من العصر وعليه
 يدل النص وخرج المرتضى قولنا ثانيا انه يلحق ان ينويه بعد السلام على قرب
 ذلوني والى الثانية فالظاهر من كلام المرتضى على تخرجه انه لا يجوز
 وقال الامام ليس هذا القول بعيد عن القياس قيل انه منصوص ايضا
 قال الدارمي ولو نوي في اول الاولى ثم نوي تركه ثم نواه في اثباتها
 ففيه القولان وامانة الجمع في التأخير ففيها الطريقان المتقدمان
 في الترتيب والاصح انها لا يجب وبنائها القاضي على اشتراط المولاه
 وهذا الخلاف في بنية الجمع عند الشروع في الصلوة وامانة الجمع
 في وقت الاولى فيجب قطعاً فلو اخرها من غير بنية الجمع حتى خرج وقتها
 عصي صادقت قضا وامتنع قصرها ان لم يجز قصر مصيبة السفر وكذا
 لو اخرها حتى ضاف الوقت فلم يبق الا قدر او شرع فيها فبطلت انما اذا
 فعل هذا فلهذه النية اذا بقي من الوقت ما يتسع ركعة في الصبح وقال
 في الاحياء اذ لم ينذكر لجامع بالسفر بالتأخير الظهر حتى خرج وقته
 اما النوبة او لشغل فلان يودي الظهر مع العصر ولا يكون عاصيا لان
 السفر كما يشغله عن فعل الصلوة قد يشغله عن تركها وحتم ان يقال
 الظهر انما يقع اذا اذعزم على فعلها قبل خروج وقتها لان الاظهر ان
 الوقت صار في السفر مشتركاً بينهما ونقل الروياني عن الدهليني فيها
 اذا نوي الجمع قبل دخول وقت الظهر فقال حتم ان يجزبه لمقدم بنية
 الصوم عليه واشبهها لا وهذا الوفوي في اليوم الاول انه يجمع كل يوم
 بالتأخير ثم سافر في الحال قبل خروج وقت الظهر هل يجبا اعادة النية
 لحتم ان يقال لا يجب لغوم قوله وانما لكل امرئ ما نوي وان يقال يجب
 لان تلك النية وقعت في حال لا يصلح الجمع ثم الصلاة في المجموعتين ان
 اذا استولج جمع بالتقديم والتأخير وفي جميع التأخير جمان الاول قضا
 وفائدة الرخصة دفع الاثر ويجوز القصر قال الامام وهو زائبا قال المرتضى

على هذا الجي في قصرها الخلاف قال وعليه الصحيح انها اذا انه صلى الظهر نية
 الاداء ثم تعذر بالجمع بعد ريعه يقع معناه انه لا نية لغيره الا اذا صح
 عند العذر قطعاً اما من غير عذر فلا **روى** قال المتولي لو شرع في الظهر
 في الملبدة في ستفينة فتبادت به وصار **روى** مستافرا في الصلوة فتوي الجمع
 فان اشترطنا به الجمع خالة الاحرام لم يصح جمعه والاصح لجود الشفيع
 وقت النية **روى** **روى** لو جمع في وقت الاولى فلما فرغت شك في انه
 نوي بالجمع او لا ثم يتقن انه كان قواه نقل الرواية عن والده انه ليس له
 الجمع والظاهر انه عن والده لا نه طر حاله يمنع الجمع في الها لا يوجب جوازه
 كما لو نوي الإقامة ثم اذا السفر لم يكن له اذا العصر وقت الظهر وان
 زال ما حدث من المقام وقد ذكر الشافعي نظيره فيما اذا شك في نية
 القصر ثم نذكر في الحال انه لا يقصر قال وعندي له الجمع لا نية الشك لم
 يضاد في العبادة بل وقع في شرط منها وقد تحقق وجود الشرط في الحال فنصار
 كما لو شك في الطهارة ثم في كونه في الصلوة **السبب الثاني**
 لجواز الجمع المطر وفيه مستأجل الاولى تجوز الجمع بين الصلوات اللتين تجز
 بينهما بالسفر بعد المطر وفيه قول انه يختص بالغرب والعشاء والظلمة
 في وقت المغرب ولا فرق بين قوته وضعفه اذا كان قبل الثوب وفي الحاق
 الثلث والبريد وجهان اصحهما وبه قطع الجمهور انهما ان كانا بذيابان وسيلان
 الثوب الصفا به والا فلا في الملبدة وجه ثالث انه تجوز الجمع به وان لم يذب
 ويبل الثوب وجزم الرواية بان البرد لا تجوز الجمع والحق في المصباح
 نزول المطر كما في حاله ذوبانه فان كان للجمع له واما الشقان فيعتبر
 الشين الجمة وتشد يد الفاد والنون قال البغوي والرافعي هو مطر زيادة
 وقال النووي قال اهل اللغة هو برد ورتج فيهما ندمه فان بل الثوب جاز
 للجمع والا فلا فهذا القول في تفسيره وحكمه واما الترتج والوجل والظلمة
 والمرض والخوف فالذهب انه لا تجوز الجمع بها وادعى امام الاجماع
 على انه لا يجوز بعد المطر قال النووي وقال جماعة من اصحابنا بجوازه

وهو قوي ونقله الرافعي في المرض والوجل عن القاضى والخطاى واختيار الروا
 ونقله النووي عن القاضى في المرض والخوف ومات اليه قال الرافعي وعليه
 يراعي الفرق بنفسه فان كان تجز بثلث في وقت الثانية قد بها الى الاولى
 بالشرائط السابقة وان كان تجز في وقت الاولى اخرها الى الثانية وقال بن
 المنذر وهو موعود ومن الشافعية يجوز الجمع في الحضر والحاجة من غير مطر ولا
 خوف ولا مرض ونقله الخطاى عن استحاق المروزي وقال هو قول جماعة من
 المحدثين **الثانية** الجمع بعد المطر وما في معناه كالثلث ونحوه يجوز لمن يصلي
 جماعة في مستحب يقصد من بعيد وينادي بالمطر ونحوه في طريقه واد ما
 من يصلي في بيته منفرد او في جماعة او كان ممشى الى المسجد في كثر او كان
 المسجد على باب دار او كان نشأ يعلو في موضع في جوار الجمع له قولان
 وقيل وجهان اصحهما باتفاق المتقدمين المنع وهو نية في الام وتنبه بعضهم
 الى التقديم وقطع به بعضهم وجريان فيما اذا كان المسجد بعد ام مكشوفاً
 وكانوا يصلون فيه فرادى **الثالثة** تجوز الجمع بالمطر والوجل في وقت
 الاولى بالشرائط الثلاثة في التقديم بالسفر بشرط وجود المطر او الثلثة لا تتر
 على الزهبي وقيل لا بشرط في اول الاولى فلو شرع في الصلوة ولا مطر ثم
 امطرت في اثنا الاولى تجوز الجمع على القولين في انه اذا نوي الجمع في اثنا
 الاولى هل تجوز الجمع واختره بن الصباغ وجزم به المادري والمتولي
 قال النووي وهو شاذ ويشترط وجوده عند التحلل من الاولى والتجزم
 بالثانية على الاصح ولا يشترط وجوده في اثنا الثانية على الاصح وفي جواز
 الجمع في وقت الثانية قولان وقيل وجهان اصحهما وهو نية في معظم
 الكتب الجديدة المنع وعلى هذا لو كان جامعاً بالسفر في البحر جوازاً ان
 يشتد الريح فيوصوله الى مقصده قبل وقت الثانية لم تجز له الثانية
 وعكس القول في المسئلة يقال يجوز الجمع في وقت الثانية وطعاً في جوازه
 في وقت الاولى قولان وغلط فان جوزه فاه قال العراقيون والرواية يصلي
 الاولى مع الثانية سواء دام المطر الى وقت الثانية او انقطع قبله وقال

المغوي ان انقطع قبل وقت الثانية لم تجز للجمع ويصلي الاولى في اخر وقتها
كما لو اخر المتأخر بنية للجمع ثم اقام قبل وقت الثانية قال الراعي وقضية
هذا ان يقال لو انقطع في وقت الثانية قبل فعلها امتنع للجمع او ايضا
وصارت الاولى قضا **فروع** الاول نجو للجمع بين الجمعة والعصر
تقد بما بالطر كالمطر بشرط وجود المطر اول الصلاة بين اخر الجمعة
قال العزالي ولا يشترط وجوده في الخطبتين لانهما ليستا من الصلوة قال
الرافعي قد تنازع في هذا ما لا ان الخطبتين بدل الركعتين اما للجمع
بينهما بالناخير فقال العزالي نجو ايضا اذا جاوز جمع الناخير في غيرها
فخطبت في وقت العصر ثم صلى الجمعة ثم العصر لا يشترط وجود المطر وقت
العصر كما سبق وقال الراعي لا نجو للجمع بينهما بالناخير ولا بالتقدم على
الصحيح **الثاني** اذا جمع المتأخر بين الصلاتين فان جمع بالتقدم فصار
مقبلا في اثنا الاولى او بعد ها وقبل الشروع في الثانية اما بنية الإقامة او
بوصول المستفيضة بطل للجمع فيتعين تأخير الثانية في وقتها والاولى ماضية
على الصحة ولو صار مقبلا في اثنا الثانية فوجهان احدهما يبطل وعلى هذا
تبطل الثانية او ينقلب نفلا في القولان في نظائرهما اصحهما الثاني لظهورهما
انها لا يبطل ولو صار مقبلا بعد الفراغ من الثانية قبل مضي وقتها فوجهان على
الوجهين فيما اذا صار مقبلا في اثنايهما ان قلنا يبطل ثم فوجهان اظهرهما لا
يبطل وصرح الامام جبريل بن الوجهين ما بقي من وقت الثانية شيء وقال اخرون
هما اذا طرأت الإقامة بعد الفراغ من الصلاة في اية وقت الاولى او في وقت
الثانية لن قبل مضي مكان فعلها اما لو طرأت بعد مضي مكان فعلها فلا
بحسب الاعادة فطعا وان جمع بالناخير فان صار مقبلا بعد فراغه منها لم يضر
قطعا وان كانت بعد فراغ الاولى صارت قضا وان صار مقبلا في اثنا الثانية
قال النووي ينبغي ان يكون الاولى اذا بلا خلاف **الثالث** لو جمع بالاطر
بالتقدم فانقطع في اخر الاولى ووجد في اول الثانية ففي بطلان انقطاعه
طريقان احدهما بنية وجهان اصحهما انه يبطل والثاني الصحيح القطع به

وقال العزالي هذا اذا كان ينقطع ويعود فان انقطع ولم يعد فهو كما لو نوي
للسافر الإقامة ولو انقطع في اثنا الصلوة الثانية او بعدها والوقت باق
لم يضر على المذهب واما لو انقطع المطر في جمع الناخير على القول بجواز فقه
متران المذهب انه لا يضر قبل وقت الثانية واد المغوي قال انه يبطل وعن
القاضي ان الجامع لو قال لا تسنان بعد سلامه الاولى لم ينظر هل انقطع المطر
ام لا يبطل للجمع لشكه في شبهه **الرابع** يستحب للمسافر التسليح بآب
وغرها وان قصر جمع فاذا جمع بين الظهر والعصر صلى سنة الظهر ثم سنة
العصر ثم الفريضة واذا جمع بين المغرب والعشاء صلى بعدها سنة المغرب
ثم سنة العشاء ثم الوتر ولا فرق بين التقديم والناخير كما ذكره العزالي والراعي
وقال النووي هذا في سنة الظهر والعصر بشا ضعيف والذي قاله المحققون
انه صلى سنة الظهر التي قبلها ثم صلى الظهر والعصر ثم صلى سنة الظهر التي
بعدها ثم سنة العصر وكيف يصح سنة الظهر التي بعدها قبل فعلها قال العزالي
وفي نقد ميرزا رايه في وقت المغرب عند الجمع نظر لانهما ليستا من النوايج
لكن الاظهر انها من رتبة العشاء في رمضان فلا بأس بتقديمها **الخامس**
لو جمع الصبي بين الصلاتين في وقت الاولى ثم بلغ في وقت الثانية قال العزالي
لا يلزم اعادة الثانية **السادس** نقل الرواية في عن والده انه لو اراد
الجمع بين المغرب والعشاء فاخر المغرب الى ان لم يبق من الوقت الا قدر فعلها
فصلاها لبس له ان يصلي العشاء حتى يدخل وقتها ولا جمع لانه لو صلاها لم
يكن جازما معا بينهما في وقت احدهما بشرط الجمع انشأهما في وقت احدهما
وان كان قد بقي من الوقت قدر ما يسع المغرب ودون رة من العشاء
بحتمل ان يقال لا يصلي العشاء الان لان المفعول في الوقت اذا كان
اقل من ركعة فالصلوة قضا قال الرواية وعندى انه يجوز للجمع في
السنتين لان وقت المغرب عند الطلوع الخمر عند التقدير فان جمع
بينهما لا يضر وقت المعهود للمغرب ولا في الوقت المعهود للعشاء جاز **فايده**
مقتضى ما تقدم ان شرط الجمع وقوع الصلاة في وقت احدهما وطعنا وان

الحج بد الصبح ان وقت المغرب بقدر ما يتوهم ويستمر العورة ويؤذن بغير
وفصل خمس ركعات ان لا تجوز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب
في الحضر بعد الظهر لان العشاء لا يقع منها في وقت المغرب الا بعد ان
والاصحاب مجمعون على جواز ذلك ولم يخرجوا على هذا الخلاف ولا على الخلاف في
ان الصلوة الواقعة بعضها في الوقت وبعضها خارجة اذا لم يقض وجوبه من
وجهات احدها ان الصلواتين المجمعتين يصيران بالجمع منزلة صلوة واحدة
بدليل انه لو فصل بينهما باكثر مما يفصل به من اركان الصلوة عند الجهر او
النسيان لم يصح الجمع وانه لو بان بطلان الاول عند المقدم بطلت الثانية
والجمع بمنزلة اطالة الصلوة الواحدة وقدمنا على الجهد بدجزا سبعة للمغرب
للمغيب الشفق فلهذا كجاء الجمع وان خرج في وقت الاولى في الاثناء
والثاني ان تجوز الجمع لا يقتضي ثبوته في كل صورة ويكفي فيه ان كان ارتفاعه
ويمكن ارتفاع الصلواتين في وقت المغرب فيما اذا قدم الوضوء والسنن في الوقت

كتاب الجمعة

وهي بصم الم على الاصح والجمعة فرض عين بالشروط الانية من بعد وقبل فيها
وجدا وقول انما فرض كفاية وغلط قائله وفي كتب اير الصلوات في الاذان
والشرائط واخصت بثلاثة امور واحد شرط او زائدة في صحتها الثاني
ام شرط او زائدة في لزومها الثالث اذاب ووظايف شرع فيها وفي ذلك الكتاب
الباب الاول في شروط صحتها وهي ستة الاول الوقت فلا يدخل للفناء
في الجمعة على صورها بل اذا فاتت قضت ظهرا او وقتها وقت الظهر فلا تجوز قبله
فاذا خرج وقتها او شكوا في خروجها لم يكن لهم الشرع فيها وفي الثانية
وجه ان لهم ذلك وبناء بعضهم على ان الجمعة صلوة مستقبلة فنجوز اظهر
مقصود فلا تجوز وهو ضعيف ولو لم يتوفى الوقت ما يستعدي بغيره بغيره
يقصر من كل منهما على اقل ما تجزى لم يشرعوا بل يصلون الظهر فيه ولو شرعوا
فيها والوقت معتق فخرج وهو فيها فانت وهل يجب اتمامها ظهر ان يتساقطون

الظهر فيه طريفا ان احدهما فيه قولان اصحها نعم ونفي على الخلاف في انهما
ظهر مقصور او صلوة مستقبلة فعلى الاول يتمونها وعلى الثاني يتساقطون
وامعها القطع بالانكار فان قلنا يتمونها استر الامام بالقراءة من حيث يد
ولا يحل حيز الجهد يدنية للظهر على الاصح وان قلنا استساقطون فبطل
هذه الصلوة ام تنقلب نفلا فيه القول في السفلحان في نظاير هذا
اصحها الثاني ولو يتقنوا في الركعة الثانية انهم لو اقتصر على اقل
الواجب خرج الوقت قبل فراغها فهل ينقلب لان وقتنا نقلنا على
خروج الوقت فاللارباني عندي انها تنقلب لان لا نحققنا اناء دا
الحج لا يصح بالاحرام المتقدم بخلاف ما اذا لم حرر الرقيق بالحج وعلم انه
شخص حر اقبل فوات الوقت كالمعلق عنقه بيوم عرفة فان حجه لا
ينقلب الى حجة الاستلام الا بعد دخول يوم عرفة وفرق بينهما في وقتها
وجه انها لا تنقلب الا بعد خروج الوقت ولو شكوا في الصلوة في خروج
الوقت فوجهان اصحها وقطع به الاكثر وانهم يتمون الجمعة وتانيهما
يتوقفان على اول خبرهما فعلى ذلك يخرج الوقت فعلى ابن الميزبان انه قال
يحتمل انهم يصلون الظهر قال الدارمي وعندى انهم يتمون الجمعة ولو شكوا
بعد فراغها في ان الوقت هل كان خرج اجزائهم جميعهم كالموتسروا ووقفوا
بعرفات ثم شك هل كان الخبر طلع فان صومه ووقوفه بخزيانه قطعاً
ولو سلم الامام والمؤمنون التسليم الاول في الوقت والثانية خا رجته
صحت جمعتهم ولو سلم الامام والى خارج الوقت فانتهم الجمعة وقتها
الظهر ولو سلم الامام وبعضهم الاول في الوقت وسلمها بعضهم خا رجته
فان كان التسليم في الوقت اربعين صحت جمعتهم وان كانوا اقل قال الرازي
وهو شبيهة بمسئلة الانقضاء والصحيح فوات الجمعة واما التسليم خا رجته
فصلاتهم باطله وفيها وجه بعيد انما تصح اذا كان التسليم في الوقت اربعين
ثم اذا سلم الامام والقوم خارج الوقت فان كانوا اقل من اكمال بطلت
صلاتهم والا اعنوها ظهر اعلى الذهبي هذا كله في حق الامام والمؤمنين للواقفين

فاما الشبوق فاذا وقع اخر صلوته في وقت العصر فوجهان احدهما لان
الحدا ان جمعته صحيحة وامتحها انها كانت ونسبه الروابي الى النص وعلى
هذا ففي بطلان صلوته وانفلا بها نفلا الخلاف السابق **ط الثاني**
دار الاقامة بشرط في الجمعة اقامتها في دار الاقامة والمراد بها الابنية التي
يستوطنها مقيموا الجمعة سواء في ذلك البلاد الكاد والقرى المنفردة والاشراب
التي يتخذ موطنا سواء كانت الابنية من حجر او طين او خشب وقصب و
شغف وغيرها وقال الماوردي المبنى بالقصب والشغف لا ينفقد فيه
الجمعة ويشترط في الابنية ان تكون مجمعة فلو كانت منفردة لم يصح فيها قطعاً
والمرجع في ذلك الى الغرض وقيل حدة القرب ان لا يكون بين المنزل اكثر
من ثمانية ذراع وقيل يعتبر بجوار القصر عند السفر فان كان بين المنزلين
ما يشترط مجازة في السفر فيها مقدار ما لا يفرق ولا يفار لجمعة في
الوادى ولا يقيمها اهل الخيام النازلون بالصحرى فان اتخذوها موطناً لا
يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً فتقولان احدهما ان الجمعة تجب عليهم وتصح
منهم وقطع به البند نجي واصحها لا يصح ولا يجب وقطع به جماعة ولو ائتمرت
ابنية البلاد والقرية قافام اهلها على عمارتها صح من الجمعة ولزمهم سواء
كانوا في مسافى ومظالم لا لا يتصور انعقاد الجمعة عند المسافى في
غير بنا الا في هذه المسئلة ولا يشترط ان يقام للجمعة في كس او مسجد
ويجوز اقامتها في فضاء معدود من خطة البلد غير خارج عنها فان كان
خارجاً بحيث يترخص ايند السفر من البلد بانها اليه لم تجز ولا فرق بين
ان تكون الفضا الذي من البلد قريباً او بعيداً محوطاً او غير محوط وقيل
للمسافى قول قديم انها لا يقام الا في مصر **ط الثالث** ان لا
تكون الجمعة متبوعة ولا مقرونة باخري فلا يقام في البلد الا الجمعة واحدة
فان عظم وكثر اهلها وعسر اجتماعهم في موضع واحد ففي جواز اقامة جمعيتين
بها فاكثرت بحسب ما يقتضيه الحاجة وجهان اصحهما عند الاكثرين
نعم وقال الروابي بعد اختياره انه ليس مذنب للشافعي وثانها لا صحة

جماعة واختلف هو لا في اقامة جمعيتين ببعناد فقال ابن سلة انما حار لان
نهرها حول بين جانبها فجعلها كبلد بين فغلي هذا الا يقام في كل جانب
سواء جمعة واحدة وقال الزبير انما حار لانها كانت قري منفردة ثم انفصلت
وعلى هذا يجوز اقامة اكثر من جمعة في كل بلدة كانت كذلك وقال
اخر من لا يجوز وانما ترك الشافعي انكاهه لان المسئلة اجتهادية وقد يكون
افضل بقلبه قال القرطبي واذا اقيم في بلدة جمعان للحاجة فاكثراً فالأفضل
الصلوة خلف امة لهما اماماً فان تشادوا في المسمى الا قد مر فان تشادوا
في الاقرب ولكثرة التاتر ايضا **فصل** في اقامة امة في سبل امواء سخاف
الروزي عن اقامة اهل مرو جمعيتين مع ممكة همر من الاقصار على واحد
فقال لا نأبى مسلم دخلها وعصب دور جعلها لجامعا فتوسع الزهاد
والحمد ثمن الصلوة فيه فاقاموا جمعة في غير **فروع** حيث منعنا من
الزيادة على جمعة واحدة فعقدوا جمعيتين فلها **أحوال الخمس** الحالة
الاولى ان يعلم سبق احدهما ويستمر فالسابقة الصحيحة ان كانا لا مام
فيها قطعاً وكذا ان كان في الثانية على اصح القولين في معنى الا مام
نايه والسلطان والقاضي والامام الرايت لا قامت للجمعة ولا فرق بين
ان يكون اماما او ماموما وفيما يعتبر به السبق ثلثة اوجه اصحها ان الاعتبار
بالعزم فالتى سبق التحريم بها هي الصحيحة وان تقدم محللا الاخرى
وخطبتهما فلو وقع الاحرام بهما معا وتقدم سلام احدهما وخطبتهما فبها
بالحلثان والاعتبار بالفراغ على الاصح فلو تقدم امام احدهما بالنطق
بالرا وتقدم امام الاخرى بالهزة من استمر الله فالاولى السابقة وفيه وجه
ان المنقذمة بالنطق بهما هي السابقة الثانية ان الاعتبار بالشروع في الخطبة
سبق السلام بينهما الصحيحة الثالثة ان الاعتبار بالشروع في الخطبة
فالتي تقدم اول خطبتها هي الصحيحة وهو يفتى على ان الخطبتين
بمثلة الركعتين وعلى الاول لو احرم امام الجمعة وفرغ من التحصير ثم احرم
امام اخر بها ثم احرم اربعون مقدون بالثاني ثم احرم اربعون

بالاول قال النووي يظهر كلامهم ان المصحة جامعة الاول وفيه نظر ولو شرع النا
 في صلاة الجمعة فاخر وان طائفة اخرى سبقتهم بها وفاشت الجمعة عليهم
 استحب لهم ان يعيدوا الظهر وهل لهم ان يتقوا ظهر فيه الخلاف المتقدم
 فيما اخرج الوقت في الصلاة **الحالة الثانية** ان يعلم انها وقعتا معا
 فتدافعان بجبا ستيناف جماعة اخرى ان تستع الوقت لها **الثالثة** ان
 يشكل الحال فلا يد رادعتا معا او تقدمت احدهما فتدافعان ايضا ويجب
 استيناف اخرى وتجربهم ونسحب لهم ان يصام الظهر وشدا البند يحيى فقال
 لا خلاف انه لا يلزمهم الجمعة في جوازها قولان صحيحا وهو نفي في الامر
 الجواز وحكى بعضهم عن الشيخ ابي حامد انه طرد القولين الاسن في الحالتين
 الاسن في وجوب الجمعة **الرابعة** ان سبقوا احدهما الاخرى لكن لا يعرف
 السانفة منها بان يسمع مريضان او مسافران خارجا المسجد فكبير في
 الامامين مثلا حصين ولا يعلما فكبير من المتقدمه او غيرها من لا جمعة
 عليه وخران بذلك فلا تبرا فتمت بذلك وفيما يفعلون قولان اظهرهما
 عند الغزالي انهم يستأنفون الجمعة ان وسعها الوقت واصحها عند الجمهور
 انهم يصلون الظهر وعن بعض العراقيين ان الجمعة لا يجب اعادتها قطعا
 والقولان في جوازها وهو كما تقدم عن البند يحيى **الخامسة** ان يعلم
 سبق احدهما بعينه ثم ليس فلا يخرج واحد من الطائفتين عن الهدم
 وفيما يفعلون طريقتان احدهما وهو احتيا والخ استانين انهم يصلون الظهر
 وطعا واصحها عند العراقيين انه على القولين **الرابعة** والاصح انهم يصلون
 الظهر قال العراقيون ولو كان الامام في الاحوال الاربع الاخرة في واحدة
 منها ترتب ذلك على الاولى فان قلنا هناك الصيغة التي فيها الامام
 مع فاختها فهنا اولى والا فلا اثر لحضوره ونظير المسئلة في الاحوال
 الخمس ما لو عقد وليا نكاح امرأة من جليلين وسياقي في بابه ان شاء الله
 تعالى **الشرط الرابع** العدد فلا تنعقد الجمعة بأقل من اربعين روي
 بعضهم عن القدير قولانها تنعقد بامام وثلاثة وقيل بامام وامويين واكثر

للجمهور ويشترط في الاربعين بضع صفات الذلورة والتكليف والحرية
 والاستيطان فان كانوا كلهم او بعضهم نسبا او صبيانا او مجانين او عبيدا
 او مسافرين او غير مستوطنين بان كانوا يقيمون فيه صيفا وينقلون شتاء
 او بالاعتس لم ينعقد وفيه وجه انما تنعقد بالمقيمين غير المستوطنين
 وينعقد بالمرضى في اصح القولين ولا يشترط ان يكون الامام زائدا عن الاربعين
 في اصح الوجهين ونسب الرواية مقابلة الى القدير وجعل الخلاف قولين
 وبناءا المتولي على القولين في صحة صلاة الجمعة خلفا لصبي وعلمته بعضهم
 قال الاصح ان الناس في الجمعة سنة اقتسام **احدهما** من يلزمه وينعقد به
 وهو من اجتمع فيه الصفات الاربع اذا لم يكن عذرا **الثاني** من ينعقد به
 ولا يلزمه وهو من لم يدر على الاصح كالمريض والمطور **الثالث** من لا يلزمه ولا
 ينعقد به ولا يصح منه وهو الجنون والغبي عليه والكافر الاصل على قولنا انه
 ليس محل طبا بالفسر **الرابع** من لا يلزمه ولا ينعقد به لكن يصح منه وهو
 الصبي المميز والعند والمشافرة والمرأة والخنثى **الخامس** من يلزمه ولا يصح
 منه وهو الرقد **السادس** من يلزمه ويصح منه وفي انعقادها به خلاف
 وهو القيم غير المستوطن **فرع** الاول الماوردى لو امر السلطان
 الامام ان لا يصلي الا باربعةين لم يكن له ان يصلي بأقل منهم وان رآه مذهبها
 لقصر لا يثبت على ذلك ولا يجوز ان يستخلف من يصلها واذا امره ان
 يصلي بأقل من اربعين وهو لا يراه ففي صحة ولا يثبت وجهان احدهما يصح
 ويستخلف من يرا ذلك قال وليس لمن قلدا امامه الجمعة ان يصلي الصلوات
 الخمس وهل لمن قلدا امامه الخمس ان يامر بالجمعة ان قلنا انما ظهر مقصود
 فله ذلك وان قلنا انما صلوة مستقلة فلا **الثاني** قال الميغوي لو اجتمع اربعون
 اميوز بموضع فيبغى ان يلزمهم باقامة الجمعة بخلاف ما لو كان بعضهم كذلك
 لان هناك سعة صلوة القاري بصحة صلاة القوم والقوم اميوز فصار
 كاتحاد القاري بالامة وهو الاصح ولا يشترط الكمال في القوم الذين في الامام
 بدليل انه لو كان عبدا أصح ولو كانوا عبيدا الرضخ ومنا لو كان اميالم نصح

قال قوم ادعي اما اذا كان الكل ايبس فافتدى البعض بالبعض جائز واما اذا كان
 بعضهم يحسن المصنف الاول وبعضهم يحسن المصنف الاخر بحيث لا يجوز
 اقتداء بعضهم ببعض فلا يجوز اقامة الجمعة لهم ثم يحضرون الجمعة ان سمعوا
 النداء فقال في موضع اخر اذا كان فيهم من لا يحسن الفاتحة فان قلنا على
 المأموم قرائتها لم يجز اقامتها والاجاز اذا اتمهم قاري اما اذا كانوا ايبس في
 الخطبة ايضا بان جهلوا بما فلا يجوز جمعهم اذا لم يكن فيهم من يحسن الخطبة
 بخلاف الصلوة لان الخطبة شرط لجواز الانضمام على ركعتين اذا لم يحسن واحد
 منهم الخطبة لم توجد شرط القصر اذا احسنها واحد لكن لم يحسنوا قراءة الفاتحة
 فشرط القصر قد وجد لكن صلاتهم ناقصة لكونهم ايبس وهو موجود في حالتي
 الجماعة والانفراد جاز لهم اقامة الجمعة بل يجب وهذا الفرع غريب في عدم
 وجوب الجمعة على اربعة رجال اخر اربعة رجال قال غيره اذا كان الكل ايبس فان
 قلنا يصح صلوة القاري خلف الاربعة صحبت الجمعة وان قلنا لا يصح وهو لا يصح
 فوجهان احدهما لا يصح لان الجمعة تترك للاعيان وجمع الجماعات فلا يصح
 على الانفراد ولا يفعل مرتين فاعتبر ان يكونانها مصنفين فافتدوا
 جميع الناس به واصحابها انما يصح لان من منع قد به الجمعة يجوز له الانفراد
 بها مع امثاله وقد اطلق الاصحاب القول بصحة اقتداء الاربعة بالاربعة **فصل**
 العدد المعتبر في انعقاد الجمعة معتبر في الكلمات الواجبة من الخطبتين واستماعهم
 لها فاذا حضر اربعون فصاعدا اقامة الجمعة ثم انصرفوا كلهم او بعضهم والباقي
 دون الاربعين فان كان قبل افتتاح الخطبة لم يفتتحها حتى يجمع اربعون
 وان كان بعده فاما ان يكون في اثنا الخطبة او بينها وبين الصلوة او في الصلوة
الحال الاولى ان يكون في اثنا الخطبة فتبني الخطيب ان لا ياتي بشيء من الاركان
 في غيرهم قبل يستلوا وياتي بما ليس من ركز فان عاد واقربا بني على الخطبة فان
 اتى ركعتين غيرهم لم يعنده وجبا عاده قطعاً بخلاف انقضاءهم في اثنا
 الصلوة فان فيه خلافاً في ان عادوا بعد طول الفصل فهل ياتي او يستأنف
 فيه قولان يعبر عنهما بان الموالاة هل يجب في الخطبة اصحابها انه يستأنف ونسبه

بعضهم الى الجديد وينبغي بعضهم الخلاف على الخلاف في ان الخطبتين بدل الركعتين
 امر لا ان قلنا نعم وجب الاستئناف وبنائها الفوداني على القولين في ان
 الموالاة هل يجب في الوضوء وقربها القرابة منها لكن الصحيح فيها اختلاف الخلاف
 جاز هنا سواء كان الفصل بعد راو بدونه وانقضاء المأمومين من الاعذار
 ولو لم يعد الاولون وحضر اربعون غيرهم فلا بد من الاستئناف طال الفصل
 ام قصر وقال الموقراني والقرطبي بنحو هو بعيد **الثانية** ان ينقضوا بين الخطبة
 والصلوة فان عادوا قبل طول الفصل على الجمعة بتلك الخطبة او بعد طولها
 نفي جواز بنا الصلوة على الخطبة قولان يعبر عنهما بان الموالاة هل بشرط بينهما
 وهما كالقولين في اشتراطهما في الخطبة والاصح اشتراطها في الخطبة والصلوة
 بمنزلة الصلوة بين الركعتين في الموالاة فعلى هذا لا يمكن الصلوة بتلك الخطبة
 وبما يقول وجهان اصحهما عند الأكثرين انه يجب ان يعيد الخطبة ويصل
 بهم الجمعة فان لم يصلوا اتوا كسهم وثانيها لا يبي على الطرية انه لا يجب إعادة
 للخطبة ولا يجب الجمعة لكن يستحب ان لا يات من انقضاءهم بايا فكون
 عدرا في ترك الجمعة ويصلون الظهر وما ثم المنفوضون خاصة دون الامام
 والباقيين صححه الماوردي والشاشي ونسبناه الى الأكثرين وضعفه
 جماعة فان قلنا لا بشرط الموالاة وهو قولنا في استحبابه لا يجب إعادة الخطبة
 ولا اتمركن يستحب ويجب الجمعة فان تركوها وصلوا الظهر اجزأتهم
 ولا اثم ومذهب غيره ان اهل بلد لو اجتمعوا على ترك الجمعة وصلوا الظهر
 جاز وحكي الرواية في بعض العراقيين انه لا فرق بين انقضاء هذا والانقضاء
 في الخطبة قال وليس كذلك بل الخطبة كالصلوة الواحدة لا يحتمل الفصل
 الطويل فيها قطعاً والخطبة مع الصلوة كالصلواتين فحتمل الفصل الطويل في
 وجه ثم الاعتبار في طول الفصل وقصره بالغرف **الثالثة** ان ينقض الاربعون
 او بعضهم في حلال الصلوة فطريقان اشهرهما واصحهما ان فيه خمسة اقوال
 ثلاثة منصوصة واثنان مخرجان اصحها انها يبطل وكان العدد بشرط
 في جميعها وعلى هذا الواحرم الامام ونالوا لحرمان المعتدين نظر فان نالوا عن

رلوعه ولا جمعة له ولا لهم وان لم يباحر عنه قال الفقهاء فصل الجمعة وقال
 الشيخ ابو محمد بشرط ان لا يطول الفصل من تحريمه وخزيمه وقال الامام الشرط
 ان يتمكنوا من قراءة الفاتحة ولو انقض المأمومون في الصلوة فاقضى بالامام
 او بعض على الانضال وان كانوا قد سمعوا الخطبة صحيحة الجمعة والا فلا ولو
 اقتدوا به قبل انقضاء الاولين ثم انقضوا صحب الجمعة سواء سمعوا الخطبة
 ام لا وقال الامام لا يمنع عندي ان يشترط سماع الاخيرين الخطبة فتبطل
 ان لم يسمعوها والقول الثاني ان كمال العدد لا يشترط الا في الابتداء وفي
 في الدوام ان يبقى معه واحد والثالث لا يشترط الواحد والاثنان على الخلاف
 القولين بصفة الكمال فيه وجهان أصحهما انه يشترط وثانيهما لا يوجب معه
 صبيان وامرأتان او عبدان ومساقران ارضي وعبد او عبدة وامرأة اذا
 اكثفنا بول واحد تمت الجمعة والرابع انه لا يشترط بقا جماعة تطلقا بل لو بقي
 وحده كان له ان يتم الجمعة وكذا من معه ان يجمعه اقل جمع وجميع الجماعة
 والطريق الثاني ان في المسئلة الاقوال الثلاثة المنصوصة خاصة **الشرط**
الخامس للجمعة عقد الجماعة وهو غير العدد ولا يصح اقامتها فرادى ولا
 يشترط فيها حضور السلطان ولا نائبه ولا ادنه في اقامتها سواء كان
 حاضر ام لا لكن يستحب في روي بعضهم قولاً قديماً انه يشترط وهو شاذ
 وفي **الشرط السادس** الاول في احوال الامام فان كان العدد قد تم به
 وقتنا بالذهب انه لا يشترط زيادته على الاربعين بشرط ان يكون بصفة
 الكمال كالمأمومين وان كان زائداً على العدد المعتبر فله احوال الاولى
 ان يجوز صياغة في صحة الجمعة فولان أصحهما عند الأكثرين انها صحيحة ويجوز ان
 في صحته بخلاف المنفل كالشاعر قال الرافي ويجوز ان يزيد على الصبي
 ويقال ان جاز الاقتداء بالصبي فبالمنفل او في الاقوالين واطبقوا على ان
 الصحة فيه اظهر منها في الصبي لو كان الامام يصلي صحابا او عمر اظهر ثانياً لحدوثها
 انه على القولين وثانيهما القطع بالصحة وان كان يصلي الظن انه فان كان له
 عدد في ترك الجمعة ففي صحتهما الطريقان المذهب الصحة وصح صاحب المذهب

البطلان وجزم به في التثنية وابن الصباغ والمأورد ونسبه البند يحيى الى
 الاصحاب خلا ابا حامد وضعفه النووي وان كان مسافراً يصلي الظهر
 قصر فان قلنا الجمعة ظهر مقصور صحب قطعاً قال المنولي وهو ظاهر
 المذهب وان قلنا صلوة مستنقلة فهو على الطريقين في امام الصبح فان
 قلنا لا تصح امامته في الجمعة فهل يصح خطابته نقل الرواية عن الذهبي انه
 تختمل انه لا يجوز كما قال الشافعي ادان المرأة للرجال لا يجوز لها ان لا يجوز ان
 يكون امامه لهم وهذا في الخطبة **الاولى الثانية** ان يكون محدثاً احدنا البر
 او اصغر ولم يعلم بمر العدد ودونه فطريقان أصحهما القطع بالصحة وهو نصه في الام
 والثاني ان في صحتهما وجهين او قولين أصحهما عند الأكثرين الصحة وثانيهما
 لا يصح وصحة جماعة قال الرافي وهذا القول هنا اظهر منه في الاقتداء
 بالصبي والمنفل وفرغ البغوي عليه انه لو قال انه كان محدثاً فان كان ثقة
 فقلبه الامانة والا فلا قال ولو قال انه كان كافراً قال الفاضل لا بعيدون
 لانه يمكن احداً انه وعندى بعيدون يستأير الصلوات ورب الشيخ ابو محمد
 والامام والغزالي القولين هنا على القولين في الامي وجعل البطلان هنا وعن
 العراقيين غلبته فان قلنا صحة امانة الصبي لم تكن للامام اعادة ثمنها ولو بان
 حد ثالمأمومين كلهم او بعضهم ممن تفرهم العدد دون الامام فجمعا الامام
 في الصورة الاولى وحده صحبة وجمعه في الثانية مع كل من معه من طهر
 صحبه وجمعة غيرهم باطلة قال الغزالي بخلاف ما اذا بانوا عبداً او نساً
 وان قلنا بالبطلان لزم الانعام والقوم اعادة الجمعة وبني للتولي الخلاف في
 صحة الجمعة على الخلاف في ان الصلوة خلف المحدث جماعة او فرادى كما مر
 هذا كله اذا ادرك الجمعة او ركعة كاملة معه اما لو ادر كذا في ركوع
 الركعة الثانية من الجمعة فعني على ما لو انفق ذلك للمأموم والامام من طهر وحلم
 انان اطاران قبل رفع الامام عن اقل الركوع كان مدركا لها فاذا شمل الامام
 اليه هو ركعة اخرى وان ادر كذا بعد ركوع الثانية لم يكن مدركا لها ويقوم
 بعد سلام الامام بالاربع ركعات ولو شك هل ادر كذا مع الركوع الجائز

لم يدرك الجماعة ولم يدر ان يصلي الظهر فيما ينويه مدر له بعد الركوع
 وجهان أحدهما الظهر قال الرضائي وعليه هذا الوجه في الجمعة فان قلنا
 الظهر والجمعة صلاتان مختلفتان لم يصح إخراجهما وإن قلنا بالجمعة ظهر مقصود
 ففيه احتمال الظاهر انه عن والده قال وعندي انه لا يجوز اذا علم ان وجبه
 نية الظهر وجوز اذا لم يعلم ان نية الجمعة تقضي نية الخروج من هذه الصلوة
 التي منعقد اذا انعقدت ظهر او هذه النية يبطل الصلوة في المخرج دون
 الخطأ واستشهد له وأصحها وحزم به جماعة انه ينوي الجمعة موافقا للإمام
 قال القاضى ان نوي ان يصلي الجمعة ركعتين قام بعد سلامه الا سلام
 وصلاهما نافلة وان نوى صلوة الجمعة مطلقا فوجهان أحدهما يقتصر على
 ركعتين فيصلون الظهر او يتقونها ظهرا او في المبنى عليها رجة اخرها
 تبطل وتظهر بحجبه هنا ولو ادرك بعد الركعة الثانية وشك في انه سجد
 معه سجدة أو سجدتين سجد اخري فان كان قبل سلام الامام صار
 مدركا للجمعة على الصحيح وان كان بعده لم يكن مدركا لها ولو ادى
 بالركعة الثانية ثم تذكر في الشبهة انه سجد من احد
 الركعتين فان عرف انها من الثانية فهو مدرك للجمعة فيسجد سجدة بعد
 الشهود ويسجد للشهود ويستلم فان عرف انها من الاولى او شك لم يكن
 مدركا لها وخصل له ركعة من الظهر اذا عرف ذلك فاذا ادرك السجود
 الامام المحدث في الصلوة كلها او ركعة منها لم يحصل للجمعة له فهنا اولى
 وان قلنا حصل له تمت للجمعة فهنا وجهان ينبغي ان على انه هل يكون مدركا
 لهذه الركعة في غير الجمعة وفيه وجهان فقد بنا في باب صلوة الجماعة
 ان قلنا يكون مدركا لها ادرك الجماعة هنا والا فلا وهو الاصح والآخر
 والخلاف راجع الى ان المصلي خلف المحدث مقنن او منفرد ان جعلناه
 منفردا لم يحتسب له هذه الركعة ولا يكون مدركا للجمعة وان جعلنا مقننا
 احتسب له وادرك الجماعة انتهى وهذا راجع الى الخلاف فيما اذا ادرك
 ركعة كاملة اما اذا ادرك الركوع خاصة فالصحيح فيه انه لا يكون

مدركا للركعة وان الجمعة لا تحصل الثالث ان يكون عند الامام بعد او مستافرا
 فان كان ادرك ظهر ذلك اليوم فالأقناب كالأقناب بالمشغل وقد مر وان لم
 يكن ادراكه فان لم يتم الادبوعن الا به لم يصح للجمعة وان فر العدة دونه فظهر ان
 اصحابها انه يصح والثاني ان فيه وجهين او قولين اظهرهما انه يصح الرابعة
 اذا قام لا فالكثرة في الجمعة ناسيا فاعتدى به مستبوق فيها فهذه المسئلة من
 نزع ابن الحداد وفيه مبنية على اصل تقدمت الاشارة اليه وهو ان الامام
 لو قام في الركعة زائدة في غير الجمعة فاعتدى به فيها مستبوق جاهلا او ادرك
 جميع الركعة فصلاوته منعقد وتحتسب له الركعة على الصحيح فاذا استلم
 الامام ركعتين في صلواته ولو علم ان الركعة زائدة لم منعقد صلواته على الصحيح
 وعن الفقهاء لانها منعقد جماعة لكن لا يتابعه في الافعال بل يقعد عقب
 احرامه بنية طر الامام قال البغوي وعليه هذا الوجه الامام سجد من
 الركعة الاولى فاعتدى به مستبوق في الثانية وهو عالم بحاله ففي انفق
 صلوة هذا الخلاف اذا عرف ذلك فان قلنا انه في غير الجمعة لا يكون
 مدركا للركعة فكذلك فيها ولا تحتسب هذه الركعة عن الجمعة ولا عن
 الظهر وان قلنا لا يكون مدركا لها فهل يكون هذه الركعة محسوبة
 عن الجمعة فيضيف اليها اخري بعد سلام الامام او عن الظهر فيتمها
 بعد سلامه فيها وجهان مبنيان على القولين فيما اذا بان حدث
 الامام واختار ابن الحداد انها لا تحتسب من الجمعة قال الرافعي ومن قال
 بعدم الصحة في مسئلة المحدث قال بمثله هنا ومن قال بالصحة هناك
 فمنهم من لم يورد هذه المسئلة ومنهم من اوردها ونقل قول ابن الحداد
 من غير نزاع فيه فصور ان يقدر المساعدة على من صح المنع وبغز وذكر
 فرقا معروضا على اختيار ابن الحداد لو نسي الامام سجدة من الاولى وقام
 الى ثانية سجد فادركه المستبوق فيها كان مدركا للجمعة لا بما محسوبة
 ولو نسي سجدة من الثانية لا يكون مدركا لان جميع افعال الثالثة زائدة
 بخبر سجدة ولو ادركه المستبوق في الثانية وقام الامام الى الثالثة فاذا استلم

الامام قال للفقهاء تسليم المأمور افضل لان ادرك ركعة اصلية وهي الاخيرة
 وعلى قول من الجحد اد يكون منفردا في الاولى ولا يضرب انفراد المشبوق
 بركة وقال الشيخ ابو علي هذا غير صحيح على مذهب ابن الجحد اد بل على المأمور
 ان يقوم ويأتي ركعة بالثالثة فانه لا يجوز للمشبوق تقديم الانفراد
 ولو ترك الامام سجدة ولم يدركها من ايها فقام للثالثة فادركه
 المشبوق فيها لا يكون مدركا على مذهب ابن الجحد اد اخذنا الاسواء
 خاتمة قال الراغب رحمه الله لم يذكر في الحديث ان صلوة الكندي به
 منعقة وان المأتي به تحسب عن الظهر حتى لو بان الحال قبل تسليم الامام
 او بعده على القرب يتمها ظهر اذا جاوزنا بنا الظهر على الجمعة وقصته
 التثوية بين الفضيلتين لا تعقد والاحتساب عن الظهر في الحديث
 ايضا اي في المشبوق والذي ادركه في الركوع الثانية واما في
 الجماعة الذين قندوا به فلا يجي هذا الوجوب اقامة الجمعة عليهم
فروع قال الروياني لو خطب الامام للجمعة معتقدا الكفر ثم اعتقد
 الايمان وصلى الجمعة ولم يعلم المأمورين في صحة صلاتهم وجهان
 قلنا يصح فهل عليهم انما اذ يعاينهم ان يلزمهم الادب لوجود الخطبة
 في الكفر المانع من الايمان عند الجهل فيقدح في الخطبة ايضا بخلاف
 ما اذا كان الامام حنبلي في الخطبة دون الصلوة حيث صح صلواتهم عن
 الجمعة اذ لم يعلموا مع كون الطهارة شرطانها على الصحيح لان نقد الطهارة
 يوجب الفرق بين حالتي العلم والجهل في الايمان في الصلوة فكذلك في
 الخطبة والافضل منع صحة الايمان بكل حال فيمنع جواز الخطبة في حق
 المأمورين ايضا في الحالين قال وتختل في الخطبة حنبلان يقال لا يصح
 صلاتهم عن الجمعة وان لم يعلموا الحال اذا ائتمروا بالطهارة فيها على القول
 بان الجمعة لا تصح خلفه مع الجهل **المسئلة الثانية** في الاستخلاف اذا خرج
 الامام من الصلوة مطلقا حدث سبقه او تعذر او ذكره او عرفه او
 سبب اخر واخرج نفسه من غير سبب فهل ان يستخلف من يتر الصلوة

بالمأمورين فيه طريقان شهرهما فيه قولنا خدما وهو نفيه في القدم والاملا
 منعه واصحها وهو نفيه في الامر المشهور الجدي جوازها ولخيار القاضي
 حشبن مذهبنا في حنيفة انه ان احدث عهد المجرلة الاستخلاف وان
 سبقه لحدث جاز والطريق الثاني القطع بجوازها في غير الجمعة وتخصيص
 القولين بالجمعة قال النووي وهو قوي الدليل ولو خطب في الجمعة وادرك
 ان يستخلف في الصلوة والثاني انه مرتب عليه والاولى بالجواز فان
 جوزناه جاز هذا والافقولا والثاني انه مرتب عليه والاولى بالمنع فان
 منعناه ثم فكذلك هذا والافقولا ولو احدث في اننا الخطبة وشرطنا
 الطهارة فيها ان يفي جواز الاستخلاف على جوازها في الصلوة ان منعناه
 فيها اشنع هنا وان جوزناه فيها فها وجهان اصحها الجواز قال البغوي
 فعلى هذا يشترط ان يكون الخليفة سميع الماصي من الخطبة وفيه طريقه
 ثانية فاطعة بالمنع وصحها النووي **التفريع** ان منعنا الاستخلاف
 فان كان الخروج في غير الجمعة ائتم القوم صلواتهم من ادان كان فيها
 فان كان في الصلوة فهم يفعلون ثلاثة اقوال لاحدها انهم يقوموا بجمعة
 مطلقا وثانيها يتموها ظهرا مطلقا وان صاق الوقت عن إعادة الخطبة
 والصلوة وثالثها وهو اصحها انه ان كان حدث في الاولى تموها ظهرا
 ان صاق الوقت وادعي ابو علي الطبري انه لا خلاف فيه وان كان في
 الثانية اتموها بجمعة كل من ادرك معه الركعة الاولى وان كان بين
 الخطبة والصلوة فان اشع الوقت خطب بهم اخر وصلى والاصح والظاهر
 وان جوزناه فله شرط احد **ف** ان يكون المستخلف صالحا امامة
 المصلين فلو استخلف في امامة الرجال امرأة لم يصح ولا يبطل صلوة
 المأمورين الا ان يقندوا بها وكذا لو استخلف اسبا او اخر من احدث
 وقلنا بالصحيح ان امامتهم غير صحيحة **الثاني** في اشتراط كون
 الخليفة من المعتد من غير الجمعة ثلاثة اوجه لحدتها وقطع به جملة
 انه يشترط فلا يجوز الاستخلاف غير مأمور قال الامام فلو استخلف لخبيا

امر من خلفه وهذا عما قد لنفسه صلوحة جاز على ترتيبها فلو اقتدوا به فهو
 انشاققة في اثنا الصلوة وقد مر الخلاف فيه واصحابا وقطع به الجمهور
 انه لا يشترط دلة ان يستخلف احديهما في ترتيب صلواته فان استخلفه
 في الركعة الاولى والثانية من الرباعية وليس له ان يستخلف من يخالفه
 فيه بان يستخلفه في الثانية او الاخيرة وثالثها قول الشيخ ابي حامد انه
 لا يشترط ان كان الاستخلاف في الاولى ويشترط ان كان في غيرها واما في
 الجمعة فيشرط ان يكون من المقتدين فلو استخلف احديهما لم يكن له ان
 يصلي الجمعة وفي صحة ظهر خلاف مبني على ان الظهر هل يصح قبل فوات الجمعة
 ام لا ان قلنا لا فهل يصح او ينقلب نقلا فيه القول ان الساقية في نظاير
 فان قلنا يبطل فافندي به القوم فان علموا ببطلان صلواته بطلت صلواتهم
 وان قلنا يصح فان كان في الركعة الاولى فلا جمعة لهم وفي صحة الظهر خلاف
 مبني على ان الظهر هل يصح بنية الجمعة وان كان في الثانية كان هذا
 اقتدا بآراء على الانفراد وفيه الخلاف المتقدم الجازي في سائر الصلوات
 وفيه ايضا الافتدائي في الجمعة يصلي الظهر او النافلة والاصح فيه الصحة
 وقال الرواية اذ قلنا يصح صلوة هذا الخليفة ظهر جازا استخلافه
 لان الشافعي جواز الجمعة خلفا لصبي في قوله وصلاته نافله فجوازها
 خلف مصلي الظهر اولا قال وهو خلاف النص **الشرط الثاني** ان يقع
 الاستخلاف قريبا فلو فعلوا ركعتين منفردين منع الاستخلاف واختلفوا ان
 هل يشترط في الاستخلاف في الجمعة ان يكون الخليفة حضر الخطبة فيه
 وجهان وقيل قولنا اصحابا لا يجوز واستخلاف من لم يحضرها ولا يشترط
 سماعه لها قطع فان كان حضر الخطبة او لم يحضرها وقلنا بصحة استخلافه
 فان استخلف من ادرك معه الركعة الاولى جاز وقسم لهم الجمعة سواء
 كان خروج الامام من الاولى والثانية وعن ابي علي الطبري وجه ضعيف
 انه يصلي الظهر والقوم يصلون الجمعة قبل دله فما اذا لم يدرك مع
 الامام ركعة وان استخلف من ادرك معه الركعة الثانية فسينالي اذا

جواز الاستخلاف في الصلوة بالمنا في الطاري بين الخطبة والصلوة بشرط
 ان يكون الخليفة حضر الخطبة على المذهب وفيه وجه **الثاني** في
 اشتراط استيفان نية القدوة بالخليفة في سائر الصلوات وجهان
 اصحها انه لا يشترط **فرع** اذا صلى مع الامام ركعة من الجمعة ثم
 فارقه بعد راد غير هذا **وقلنا** لا يبطل صلواته بالمفارقة اتمها
 جمعة كالمواحد مع الامام واسرار في البسيط الى المقطع بعدم جواز
 المفارقة في الجمعة وان كان في غيرها قولنا **الخ** لا يجوز الاستخلاف
 عند الاحتساب بالحدث قبل خروجه على المشهور وفيه سني يقدم في باب
 صلوة الجماعة ولا يشترط في الاستخلاف ان يكون من الامام فلو قدم القوم
 واحدا بالاشارة او تقدم واحد بنفسه وامر جاز بل تقديم القوم
 اولى من تقديمه ولو قدم الامام واحدا او القوم اخر فاليهم اولى فيه احتمالان
 للامام اظهرهما عنده اذ من قدمه القوم اولى ويجوز استخلاف اثنين
 وثلاثة واكثر يصلي كل منهم بطائفة في غير الجمعة والاولى الافتصا بها
 واحد ثم اذا تقدم خليفة من شابعه ومن شاعته منقرذا ولو تقدم
 خليفة فبطلت صلواته جازا تقديم ثالث فان بطلت صلواته جازا تقديم
 رابع وهكذا يجتنب الحاجة على ترتيب صلوة الامام الاول ويشترط
 فيهم ما يشترط في الخليفة الاول ولو قوضا الامام الاول وعاد
 فاقندي بخليفته ثم احدث الخليفة جازا ان يتقدم الاول يجب على
 القوم تقديم واحد ان كان خروج الامام من الصلوة في الاولى من
 الجمعة ولم يستخلف ليمو الجمعة وان كان في الثانية لم يجب ولهم ان
 يتموها فرادى كالسبوق وان قدموا واحدا قال الرابع وقد تقدم في
 الطرفين خلاف تفرعا على التقديم ينحى عليه خلاف في الوجوب
 وعدمه ولولم يستخلف الامام ولا قدم القوم احدا ولا تقدم واحد
 فالحكم كما تقدم تفرعا على منع الاستخلاف **فرع** لو سلم الامام
 في المأبوتين مستبوقين فقدموا احدهم بينهما فان كان في الجمعة

لم تجز الاقتداء به وان كانوا في غيرها ابني على الاستخلاف فان منعناه لشع
هذا وان جوازناه ففي هذا وجهان فاصحهما على ما ذكره الشيخ ابو حامد
وابن ابي عمير والرافعي المنع وعلى ما ذكره النووي الجواز وكذا الحكم لو
كانوا اثنين يتوابعان بقصر فقد موأول بعد سلامه **وعنه فان** في
استخلاف المتبوق وهو اما ان يفرض في غير الجمعة او في الجمعة
القسم الاول ان يكون في غيرهما فصحيح ولا يشترط ان يكون الخليفة من
اقتدي به في الركعة الاولى ثم عليه سرعا إعادة نظر صلاة الامام فيقوم في
موضع قيامه ويقعد في موضع تقوده كما كان يفعل مع الامام حتى لو
اقتدي به في الثانية من الصبح واستخلفه يقنت فيها وان كانا ولاه ثم
في الثانية لنفسه فلو كان مصليا غير الصبح كالظهر لم يقنت في آخر
صلاة نفسه ولو اخرج بالصبح خلف نصلي الظهر فاحد في الامام
واستخلفه لم يقنت في آخر صلاته قال البغوي ويحتمل ان يقنت ولو كان
الامام ساهي قبل اقتدائه او بعده سجدة في آخر صلاة الامام وانما في آخر
صلوته على الصحيح كما سبق واذا عتصم صلاة الامام قام ليأتي بمأخذه
والمأمومون بالخيار بين ان يفادقوه ويسلموا وبين ان ينتظروه
جلوسا ليسلموا معه وعن القاسم سليمان انه لا يجب على الخليفة ان ينشئ
على ترتيب صلاة مستخلفه بل على ترتيب صلاة نفسه وهو في
حكم امام منفرد هذا كله اذا عرف الخليفة نظر صلاة الامام فانما
يعرفه فقولا ان قيل وجهان احدهما لا يجوز استخلافه وهو القياس
واصحهما عند الشيخ اني على انه تجوز ونقله ابن المنذر عن الشافعي فعلى هذا
يراقب المأمومين اذا اتم الركعة فان هو بالقيام قام والاقعد قال
البغوي ولا يمتنع قبول قول غيره واسارته من الخلفين كما لو اخرج الامام
انما الباقي من صلوته كذا فان له اعادة خبره اتفاقا وسهوا للمأمومين قبل بطلان
صلاة الامام وبعد الاستخلاف محمول وبينهما غير محمول بل يسجد الساهي
بعد سلام الخليفة وسهوا للخليفة قبل بطلان صلاة الامام تحمله الامام

فلا تسجد له احد وسهوه بعد الاستخلاف يقتضي سجوده وسجودهم
القسم الثاني ان يكون في الجمعة فاذا استخلف من ادركه في الثانية
قبل بطلان صلوته فصحة استخلافه مبنية على القولين في صحة استخلاف
من لم يحضر الخطبة ان منعناه لم يصح استخلاف المتبوق وفيه نظر
لان المتبوق قد يكون سمعها وناخر احرامه في الركعة الثانية وان
جوزناه جاز على اصح القولين فعلى هذا القوم يصلون الجمعة ويصنعون قطعاً
وعلى الخليفة مراعاة نظر صلاة الامام فيجلس اذا صلى ركعة ويتشهد
فاذا بلغ السلام قام اليك في صلوته والقوم بالخيار ان يسلموا
فارقوه ويسلموا وان ساء وانتظروه جلوسا ليسلموا معه وهو الاصح
كما مر واما الخليفة ففيه وجهان احدهما يتم صلاة الجمعة وصحده بعضهم
واصحهما عند الجمهور لا وهو منصوص على هذا قال ابن سريج يحتمل ان
يلو في ظهره قولان والظاهر انها يصح فان قلنا لا تصح فهل ينقلب
نقلنا او يبطل فيه القولان المشهوران اصحهما الثاني وان ابطلناهما
امنع استخلاف المتبوق وهو القول الاول ولو دخل متبوق
واقتدي بهذا الخليفة في الركعة الثانية التي استخلف فيها حصلت
له الجمعة وان لم يحصل للخليفة نص عليه فالواحد اتفريق على اذن
الجمعة خلف نصلي الظهر صححة او خلف المشغل ان قلنا صلوات الامام
نافلة هذا كله اذا استخلف في الثانية من اقتدي به قبل ادويعها فلو
استخلف من اقتدي به بعد ففي جوازه وجهان اصحهما وهو
منصوص الجواز ومنشأ الخلاف ان فرضه الظهر وفي جواز الجمعة
خلف نصلي الظهر وجهان **المسئلة الثالثة في الخامس** وفي مسألة طويلة
معروفة بالاشكال كركرة فروعهما واستمدادهما من اصول وليست
مخصوصة بالجمعة وانما ذكرت فيها لان الرخام فيها اغلب ولا نه
قد يكون فيها من الخلاف والاشكال والتفاديع ما ليس في غيرها
كالخلاف في ادراك الجمعة بركعة مملقة وبالقدرة الحكمة والخلاف

في انظارهم مقصور ولتعد المفاارقة فيها اذام يتوقع ادراكها لاشراط
لجماعة فيها فاذا منعك الرخمة المقتدى من السجود مع الامام فان احلته
ان يسجد على ظهر انسان او حيوان اخر او رجل نفسه او غيرها من اعضائه
مع مراعاة الثلثين بان كان في موضع مرتفع والسجود على ظهره في
موضع منخفض لزمه ذلك على المذهب وقيل يصبر ولا يسجد على ظهر غيره
وقيل فيه قول قد يبرأ به يتخير بين الامرين منهم من رواه وجهه ولو قدر
على وضع الجبهة على الارض او غيرها لاطل وجهه الشك فيسقط سجدة
فعله عند الجمهور ولو تمكن من السجود على الظهر فلم يفعل فهو خلف
بعده راو وغيره وفيه وجهان اظهرهما الثاني وقطع به بعضهم وقد
مضى حكم القسيتين حيث تعد وعليه السجود فطلقا فان كان في
غير الجمعة فله المفاارقة وانما صلواته منفردة وان كان في الجمعة فان
كان في الركعة الاولى فله ان يفارق ويجهها ظهره فيه قوله لا يبيحان
على القولين صحة الظهر قبل فوات الجمعة وسيتاين قال الامام ويظهر
عندي المنع فان دام على المتابعة لما اذا يفعل فيه ثلثة اوجه احدها
انه ينظر الى ما لا يبيح له فقدرته على السجود وتقريره هذا العذر
وبه قطع الاحكثون ويستحب للامام ان يطول القراءة ليحققه
والثاني انه يوجب بالسجود افعلى ما يمكنه كالمريض للعذر الثالث
انه يتخير بينهما وهو كالوجه في ان العادي به على قاعدا او قايما او متخير
فان قلنا بالصحيح انه ينظر فاما ان يتمكن من السجود قبل ركوع
الامام في الثانية او لا يتم له في ركوعه فيها الصورة الاولى فيمكن
قبله فان تمكن قبله سجدا اذا امكنه فاذا فرغ فللامام احوال
احدها ان يكون بعد في القيام فيقرأ الزحوم الفاتحة فان اتمها قبل
ركوع الامام ركع معه وجري على ترتيب صلواته وحصلت له الجمعة
وان ركع الامام قبل اتمامها فله حكم المسبوق فيه وجهان احدهما عند
الجمهور نعم فيقطع القراءة ويرجع مع الامام وثانيها لا يلزمه تمام الفاتحة

وصححه البغوي وصاحب العدة فعلى هذا لا ينقطع القدوة بل يتنها ويتابع
الامام جهده ويرجع ومضى على ترتيب صلوة نفسه قاصدا لحوق الامام
ويؤخره ركا للركعتين جماعة ولا يضره التخلف باذ كان وحده القدوة
مستحق عليه ويحققه سهوا الامام ويحمل الامام سهوه وقال ابن الصباغ
اذ اخاف فوت الركوع قبل اتمام الفاتحة فهو على القولين فيمن ادركه ركا
قال النووي وهو ضعيف بخالف لقول الجمهور **الثانية** ان يكون في الركوع
ففي الخاتمة بالسبوق حيث تخط عنه القراءة في الركعة الثانية وجهان
احدهما عند الجمهور نعم فيدع القراءة ويركع معه وثانيها واخاره جماعة
منهم الفقهاء لا ولا تسقط عنه القراءة فيقرأ ويتابع الامام وهو متخلف
بالعذر **الثالثة** ان يكون الامام فارق الركوع لكنه بعد في الصلوة
كالوكان في السجود او في الشهادتين فبقا احدهما انه يبنى على الحالة
الثانية فان قلنا انه كالمسبوق بقا حتى لا يشغل بالفراغ فيتابع الامام
فيما هو فيه الا انه لا يجوز محسوبه بالركعة فيقوم بعد سلام الامام في الثانية
وان قلنا ليس كالمسبوق فيشغل بترتيب صلوة نفسه ثم يستعي
خلف الامام محسوبه امكنه والقدوة مفحصة عليه فيحققه سهوا الامام
ويحمل الامام سهوه والركعة محسوبه له من الجمعة والطريق الثاني
القطع بالا **الرابعة** ان يكون الامام سائما قبل قيامه من السجود فقد
فاته الجمعة بخلافه لو سلم الامام عقبه فمع الزحوم راسه من السجود
فانه يكون ركا لها قال الامام واذا لجوز ناكه التخلف وامرناه بالجران
على ترتيب صلواته فالوجه ان تقتصر على الفريض لعله يدرك ويحتمل
ان تجوز له الاتيان بالسرعة الانصرار على الوسط منها **الصورة الثانية**
الزحوم ان لا يتمكن من السجود حتى رجع الامام في الثانية ففما يفعل
قولان احدهما وسماه البغوي حديثا انه يتأفف فيه فيركع معه وثانيهما
واخاره الشيخ ابو حامد والبندنجي والرويان في لا يركع بترتيب صلوة
نفسه فيسجد هذا في الجمعة واما اذا اراد من السجود في غير الجمعة ففيه

طرقها انه كما في الجمعة فنجي فيه القولان الثاني القطع بانه يتابع
 الامام الثالث القطع بانه يراعي صلوته نفسه **القول الرابع** ان قلنا بالاول
 انه يركع فرج فالحق الركون بحسب فيه وجهان وقيل قولان
 اصحها الاول وثانيها الثاني وعلى الاول الحاصل له ركعة مطلقه بمذالك
 الركون وهذا التجرد في ادراك الجمعة بالركعة الملققة وجهان
 احدهما وهو قول ابن ابي هريرة لا فعل هذا هل يحسب له هذه الركعة
 من الظهر فيضيف اليها بعد سلام الامام ثلاث ركعات فيطريقان
 اصحها نعم والثاني انه على القولين فمن احرم بالظهر قبل فوات الجمعة
 فالامام ودعى بالطريقان مبنيان على ان الزحام عذر ام لا الصحيح
 انه عذر والثاني لا في استحباب نعم فحصل له الركعة الثانية كما لها
 فاذا سلم الامام قام في الركعة باخرى وقد تمت جمعته وان خالف
 فلم يرجعه معه وسجد على ترتيب صلوته نفسه فان فعله عامدا
 عالما بان واجبه المناجعة ولم ينو المفاارقة بطلت صلوته وعليه الاحرام
 بالجمعة ان ادرك الامام في الركوع وان نوى مفارقة ففقد اخرج
 نفسه عن صلوته الامام بغير عذر وفي بطلان الصلوة مطلقا به
 قولان فقد عاين باب صلوة الجماعة فان قلنا يبطل لزمه الاحرام
 بالجمعة ان ادرك الركوع الامام والافقد فانت وان قلنا لا يبطل
 لم يصح جمعته وفي احتساب هذه الركعة من الظهر لخلاف السابق
 على ان الظهر هل يصح قبل فوات الجمعة وان فعله جاهلا معقدا
 ان فرضه السجود او فاسيا فالحق به من السجود وغيره لا يعنده
 ولا تبطل الصلوة شران فرغ منها والامام ركع بعد بان خفف
 السجود وطول الامام الركوع فعليه مناعته فان تابعه الامام ركع
 معه فالتفريع كما تقدم اذا لم يتجدد في اي الركوع عن حسبه وان
 لم يركع معه وكان الامام قد فرغ من الركوع فظهر فان راى ترتيب
 صلوته نفسه بان قام بعد السجود بين وقرا ودع وسجد وطريقان

اصحها

اصحها انه لا يعنده بشي مما اتى به وقد فاته الجمعة فاذا سلم سجد
 سجدتين لتمام ركعته وثانيهما للبراز ان السجودتين بحسبان له
 ويتم له بهما ركعة لكن فيها نقصان فانه ثلثون في ادراك
 الجمعة بالركعة الملققة الوجهان السابقان ونقصان القدوة الحكيمة ذاك
 الامام وذلك لانه لم يتجدد متابعا للامام حقيقة وانما سجد متخلفا عنه
 الا انه معذور وشعبوا احل القدوة عليه وقالوا ان لم يفرط الخلف بان
 سجد قبل ركوع الامام الحق اقتداؤه بالاعتد الحقيقى لجعل سجد
 للجمعة كما سجد ان فرط في الخلف بان سجد بعد ركوعه وانتهى الامام
 بالآخر ما يدرك به المشيوق للجمعة فالتمس ركعته معروض عن الاعتدابه
 حقيقة فقي ادراك الجمعة وجهان اصحها نعم وان فرغ منها والامام ساجد
 ثلثة في سجدة فهو وظيفته في هذه الحالة على هذا القول فيحسبان
 له وحصل له ركعة مطلقه قطعاً واما النقصان الاخر فقصود هنا وان
 فرغ منها وهو في التشهد وانفع فاذا سلم سجدتين ليكمل له ركعة
 ولا جمعة له وهل يستأنفها او يبنى فيه لخلاف الآية وان وحده سلم
 فتسجد هاتين ركعتيه ولا يجوز منه ركعة للجمعة وان قلنا بالقول الثاني انه
 لا يتابع الامام ويراعى صلوته نفسه فاما ان خالف او يوافق فان خالف
 وركع مع الامام فان كان عالما بما يبطل صلوته وعليه الاحرام
 بالجمعة انما يمكنه ادراك الامام في الركوع وان كان جاهلا يعقده ان
 فرضه المناجعة او فاسيا لم يبطل صلوته ولا يعنده ركوعه فاذا سجد معه
 بعد الركوع احتسب له بالسجدة تين على الصحيح والحاصل له ركعة مطلقه
 من ركوعه الاولى وسجود الثانية والاصح ادراك الجمعة لها كما مر وان
 وافق وسجد فهذا السجود واقع في قدوه خليه انه بعد ركوع الامام
 والاصح ادراك الجمعة فيها ايضا كما مر فان قلنا يدرك بها اضاف اليها
 بعد سلام الامام اخرى وان قلنا لا فهل يتهاظهر او يستأنف فيه
 لخلاف المتقدم فاذا فرغ من السجود فللامام حالان احدهما ان يكون

اذ يكون ذلك بعد مبنى على القولين السابقين المرفعين على القول الاول
وهو انه اذا ادركه في روع الثانية هل يجعله كالمتسوق في الاولى
فان جعلناه كالمتسوق فيها فرفع معه ويتابعه وسقط عنه القراءة ويزن
مدركا للركعتين ويسلم مع الامام وتمت جمعته وهو الاصح وان لم يجعله
كالمتسوق واشغل ترتيب صلواته فيقرأ ويأتي بباقيها وهو مدرك للجمعة ايضا
الثانية ان يجده فادركه في روع كالوكان في الاصل والسجود او التشهد
فوجهان صحهما عند الغزالي وقطع البغوي به انه محض على ترتيب صلوة
نفسه فيقوم ويقرأ ويركع واحدهما عند الاكثرين وقطع به جماعة انه
يبايع الامام فما هو فيه فاذا سلم ندرك ما بقي عليه وعلى هذا لو كان
الامام عند فراغ الركوع قد هوي الى السجود فتابعه فقد ولي بين
اربعة سجودات فهل يحسب كتمام ركعته الاولنا والآخر تان فيه
وجهان مبنيان على القولين السابقين في الروع فالرافع اقربهما الى
الصوابا حسبنا الاولين فان قلنا الاولتان في ركعة في قدره
خبريه وان قلنا الاخرتان فهما ركعة ملققة في الادراك بها الخلاف
المقدم هذا تمام الكلام فيما اذا لم يتمكن الركوع من السجود حتى ركع
الامام في الثانية اما لو لم يتمكن منه حتى يسجد الامام فيها فتابعه
قطعا ثم ان قلنا واجبه متابعه الامام فالخاص له ركعة ملققة وفي
الادراك لها الوجهان وان قلنا واجبه ترتيب صلواته فركعة غير ملققة
في ذلك الجمعة قطعاً ولو لم يتمكن منه الا بعد سجود الامام فيسجد ثم
ان ادرك الامام قبل السلام ادرك الجمعة والا فلا وهل يبني على الركعة
لا تمام الظهر ام يستأنفها فيه الخلاف لا في قال الامام ولو رفع راسه
من السجدة الثانية فسلم الامام قبل ان يستوي الركوع فاعاد الظاهر
انه يدرك الجمعة هكذا اذا تعدد السجود في الركعة الاولى فان تعدد
في الركعة الثانية فان لم يكن متسوقا بان صلى الاولى مع الامام فيسجد
حتى يتمكن قبل سلام الامام او بعد وفضحه جمعه وان كان متسوقا بان

لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام يسجد وقد ادرك ركعة من الجمعة
فليضم اليها اخرى وان لم يتمكن حتى يسلم فلا الجمعة له فيشهد وهل ينهها
ظهر افيه الخلاف لا في ولو زجر عن السجود في الاولى ثم امسكته فشهد بتمام
والامام قايماً في الثانية فقرأ وهو رافع فقرأ لحقه او قلنا يسقط عنه القراءة
فرفع معه ثم زجر عن السجود في الثانية وزال الركوع وسجد ورفع والامام
في التشهد فقد ادرك الركعتين وفي ادراك الجمعة بها طريقان قطع الاول
بالادراك ويسلم مع الامام وقال الخروف في ادراكها بها الوجهان ادراكها
بالركعة الحكيمة وضعفه ابن الصباغ **فروع الاول** اذا عرض في
صلوة الجمعة ما يمنع وقوعها جمعة في صورته الرخام او غيرها فهل ينهها
ظهر افيه طريقان صحهما نعم وثانيهما فيه قولان مبنيان على اصل وهو ان
الجمعة ظهر مقصودا مصلوة مستقلة وفيه قولان مستند طائفة وجهان
الجديد الصحيح الثاني وعبر بعضهم عنه بعبارة اخرى فقال في الجمعة والظهر
يوم الجمعة فلا في احوال احدها ان كل واحدة اصل والظهر بدل فان
قلنا انها ظهر مقصودا فاذا نوي للجمعة فهل يتعذر لقصده القصرة وجهان
اصحهما لا ولو نوي ظهر مقصودا ولم يتعذر لكونها الجمعة محت على الاول
وعلى الثاني وجهان واذا فات بعض شروط الجمعة جاز ان يكمل ظهر يتعذر
للجمعة كما تجوز تمام الصلوة بتعريضه القصر اذا فات بعض شروط وان قلنا انها
صلوة مستقلة فهل ينهها ظهر افيه وجهان اصحهما نعم وعلى هذا يشترط
ان ينوي قلبها ظهر ام تنقلب بنفسها فيه وجهان اصحهما الثاني وثانيهما
لا ينهها ظهر اذ هو منقلب نقلا ام يبطل مبنى على القولين في ان من حرم
بالظهر قبل الزوال منع قد صلواته ولا منع قد فالاصح الا تعقدا قال الامام
وقول المصنف لان لا ينهها بغيره اذا امرناه في صورة الرخام بشئ فاشتله
لان الامر بالشئ والحكم ببيطلانه ورفع اخرى محال وهو تفرغ برفع اخره
اوله فليكن هذا القول مخصوصا بما اذا امر بشئ يخالفه واطلاق الائمة
الخلاف محمول على هذا اذا كان كونه من السجود حتى رفع وامرناه بمشايعة

وقلنا المستحب له الركوع الاول والحاصل له ركعة ملفقة وبطلان صلوته
ولا نامنه او لا بالركوع بل يقول شنع عليه نذارك السجود بسطال صلوته
الآن **الثالث** لو روجع عن ركوع الاول حتى جمع الامام في الثانية
فبرع معه ويتابعه قطعاً في الحاصل له وجهان احدهما الثانية وتسقط
الاولى ويذكر الجماعة فولا واحد او الثانية ركعة ملفقة وفي ادراك
الجمعة بها الوجهان **الرابع** الخلف بالنسيان هل يكون عذراً
كالخلف بالزحام بان نسي السجود بعد الركوع وفيه واقفا بعد الركوع
حتى جمع الامام في الثانية فيه طرق **احدها** نعم فيجب فيه القولان
في الزحوم انه يتابع او يركع ترتيب صلاته وصحة الدعوى وقائمه
لا يلزمه اتباع الامام قطعاً وروي عن المصنف صحة الرواية **الثانية**
انه ان تاخر سجوده عن سجدة الامام بالنسيان ثم سجد وادركه في
القيام فهو كالزحام وكذا لو تاخر عن ركعة او ركعتين وجمع الامام
في الثانية فوجهان احدهما انه كالزحوم فيأتي فيه القولان والثاني
يلزمه الا اتباع قطعاً **الشرط السادس** للجمعة ان ينقدها خطيبان
فانظر في اركانها وشرائطها وشئنها **الذي** الاول في اركانها وهي خمسة
الاول حمد الله تعالى بتعريف لفظ الحمد ولا يقوم غيره مقامه ولفظه الله
واقله الحمد لله فلو قال الحمد للرحمن او للحي او للخالق لم يجز بل يتعين
كلمة الذمير في الصلوة **الثاني** الصلوة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتعين لفظ الصلوة وفيه ان يقول على محمد وعلى النبي او
رسول الله **الثالث** الوضوء بتعريف الله تعالى وفيه الفيا من اوجبه
الله والانشاء على الله والصحيح المنصوص ان لفظ الوضوء لا يتعين
ويقوم غيره مقامه اي وعظ كان فالامام ولا يفي الاقتصار على
التحذير من الاعراض بالدين وان خالف فيها لا خلاف لان قد يتواصى به
المعطلون ولا يجب في الوضوء كلام طويل فلو قال اطيعوا الله او يقول
الله تعالي وللحام فيه افعال **الرابع** الدعاء للمؤمنين في وجوه قولان

وفرا وجهان رجع كل منهما جماعة كثيرة وقال الرفع ظاهر المذهب انه لم ي
ومن في وجوبه قال باستحبابه ومن في ما يقع عليه اسم الدعاء لا يثبت
بتخصيصه بالسامعين لقوله رحمه الله قال الامام ولا يكفي ان يكون
مقتصر على حفظ الدنيا بل لا بد من تغلقه بامور الاخرة واما الدعاء للسلطان
المعين فلا يجب ولا يستحب وظاهر كلام صاحب المهدى انه بدعة
امام كره او خلاف الاولى قال النووي والخيار انه لا بأس بالدعاء له
اذ لم يجاز في وصفه **قال** الشيخ ابو محمد بن عبد السلام ولا يجوز وصفه
بالصفات الكاذبة الضرورية ويستحب الدعاء لائمة المسلمين ودولة امورهم
بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحوه ولجوبه للمسلمين الخامس
قراءة القرآن في المذهب وفيها قول وقيل وجب انما تستحب وان لم تكن
دعاء او عبادة او حكماً او قصداً او غير ذلك قال الامام ولا يبعد الاحتفاء بشرائطه
طويلة ولو قرأه سحرة لا يفهم كقوله ثم نظر لم ينف ويستحب ان يقرأ في الخطبة
الاولى سورة فاتحاً قال الكندي يجب ان يقرأها استحب ان يقرأها بها
الذين آمنوا انقوا الله وقولوا قولا مستديراً لقراءة سورة فاتحاً في السجود
على المنبر استحب ان يسجد عليه والا فلا فان كان المنبر عالياً وهو بطي الخربة
حيث نزل الطال لفعل ترك السجود والترك وسجد وبينه على الخطبة
ان لم يطل الفصل وان طال فينبى ويستحب ان يقرأ فيه قولان بنيان على
القولين الا يبين في اشراط المولاة فيهما وروي القاضى ابو الطيب ان
الشافعي قال في موضع الذي استحب ان لا يترك الخطبة ويشغل بالسجود
لانها قرض وهو نفل ثم الادكان الثلاثة الاول اركان في كل من الخطبتين
وفيه وجهان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بدني في احدهما وادعاء
الدعاء على المذهب فانما هو ركعة في الثانية فلو دعا في الاولى لم يفي
واما القراءة على المذهب في وجوبها ففيها قولان وجه احدهما القولين انما يجب
في احدهما بكنينها للذين يستحب كونهما في الاولى والثانية انما يجب في الاولى
خاصة في مقابلة الدعاء في الثانية قال في الاحياء على هذا يستحب قراءه

انه في الثانية واما الوجه فهو انها يجب فيها قال الشيخ ابو حامد وهو غلط
ولو ان بعض الادكان في ضمن اية لقوله الحمد لله فاطر السموات والارض
انقوا الله الذي تشالون به كفي ولو لا اية بآيات تشتل على جميع الاركان كيف
ولا يجوز ان يداخل الادكان فلو قرأ اية تشتل على موعظه وقصد انقائها
عن القراءة والوعظة لم يحسب عنما بل عن القراءة **رفع** لو شئت الخطيب
بعد الفراغ من الخطبتين في ترك شيء من فرائضها قال الروابي ليس له
الشرع في الصلوة وعليه إعادة خطبة واحدة اذا كان المشكوك فيه فضا
ولحد او لم يعلم عينه وبقر القرآن في هذه الخطبة **النظر الثاني**
في شروطها وهي الاول الوقت وهو ما بعد الزوال فلا يجوز تقديم الخطبتين
ولا شيء من اولها عليه **الثاني** في تقديمها على الصلوة الثالث القيء
فيها عند القدوة وفيه وجه وقيل قولك به مستحب قيل وهو مرفوع على
انها ليستا بدلائل الركعتين فان عجز عنه فالاولى ان يستنصب قارئاً
عليه فلو خطب فاعدا او مضطرباً وجاز ويصح الاقتداء به سواء قال لا
استطيع القيام او سدت فلوبان فانه قادر عليه فهو كما لو بان
كون الامام محمداً والمذهب ان صلواته تصح ان تم العدد ودونه وان
لم يتم لم يصح قطعها ولو علموا قدرته عليه لم يصح صلواتهم فان ظنوا
لهم قدرته فآخبرهم بحجته اعندوه وصحت صلواتهم وان علم بعضهم بقدرته
عليه دون بعض لم يصح صلوة العالمين ويصح صلوة الجاهلين ان تم العدد بهم
والاول **الرابع** الجلوس بينهما وهو شرط وفيه وجه انه سنة ويكفي الفصل
بسلامة او كلام وجب فيه الطائفة ويستحب ان يكون بقدر سورة الاطراس
وقيل يجب ان يكون بقدرها ولو خطب قاعد العجزه فصل بينهما بسلامة
ولا يجوز ان يضطجع وقال الفاضل الطبري يستحب الفصل بسلامة ولا
يجب ولو خطب خطبتين ولم يجلس بينهما حسناً واحدة وتجلس
ويأتي بثالثة **الخامسة** بشرط الطهارة عن الحدث والنجاسة البدن
والثوب والكان في الخطبتين على الجدي والصحيح والقولان مبيهاً

عند طائفة على ان الجمعة بدل من الركعتين ولا وعند الامام علي ان
المواالة بين الخطبة والصلوة هل بشرط ان بشرطها اشتراطاً لها
والا فلا وجازيان في اشتراط شرط العورة فيها وصرح المتولي بحرمانها
في الحديث الاصح والاكثر وهو مقتضى كلام الاكثرين وقال الباقون
لو خطب جنباً لم يحسب فلو واحد الان القراءة شرط قال المرافعي وهذا
اوضح وقال النووي الصواب جريانها فيها فقد قطع الشيخ ابي
حامد وجماعة انه لو كان امام الجمعة جنباً ولم يعلم المأمومون ثم علموا
بعد فراغ اجزائهم ونقلوا عن الامر وجزم به المرافعي في الحرر وقيل ينبغي
ان يخرج هذا على ما اذا نذر قراءة القرآن فقرأه جنباً هل يخرج به
عن نذره وفيه وجهان فان قلنا يعيد بقراءة اعندهما ههنا والا في كل
الحالات في المواالة وفيه نظر فان شرطناها فسبقه الحدث او انعم عليه
فان كان في حال حدثه لم يعيد به وفي بناء غيره على الخلاف السابق في
الاستحلاف ولو ظهر وعاد فان شرطنا المواالة وجب الاستئذان
ان طال الفصل وان لم يطل او لم يشترطها في وجوبه وجهان اظهرهما انه
يجب كذا قالوه وهو نفع على القول بان اشتراط الطهارة ليس بضرراً
على القول باشتراط المواالة فان فرغنا عليه لم يستنقم هذا **السادس**
السابع رفع الصوت بهما بحيث يسمع اربعين موصوفين بصفات
الكمال **المتقدمة** فلو خطب سر المرخي لم يسمعهم لم يعيد به
على المذهب وعلى الاول لو رفع صوته قد رما يسمع الاربعين لكن كانوا
صما وبعضهم فوجهان اصحهما انها لا تجزي وقايتها لا تجزي كما لو كانوا
عمياً وخطب بالبريه وكما لو سمعوها ولم يفهموها فانها تجزي على الظاهر
بخلاف ما اذا كان الخطيب لا يفهمها فانها لا تجزي على الظاهر قاله
القاضي قال والوجهين كالوجهان في وجوب الانصات فيما اذا بعدوا
عن الامام ويعني القوم ان يقبلوا بوجوههم الى الامام ويصنعوا وسمعا
وهو يجب الانصات وتخبر من الكلام فيه طريقاً ان فيها قولين

اصحابه لا ينسحب السلوت والانصات واخذوا الامام وجوبه وبنائها
الصند لا في الخلاف في ان الخطبة بدل الركعتين وضعفه الامام
والثاني القطع بالوجوب وعلى الطريقة الاولى في مجزئ الكلام على
الخطيب طريقا ناصحها القطع بانه لا يحرم والثاني طرد القولين
فيه وهو يخرج على ان الخطبتين بمنزلة الركعتين لا ثم الخلاف في
حقه وحق الفوم في الكلام الذي لا يتعلق به عرض مهم باخر فاما اذا راي
اعجى اشرف على الوقوع في بيرا وعقربا نذب الى التفتان فاندبه او امر
انتسابا بشي من الخير او نفاه عن مذكر فلا يحرم قطعاً لمن يستحب ان
يقصر على الاشارة ان حصل المقصود ولا يتكلم ما وجد لا تركه
شبيلا ولو تكلم لم يبطل جمعته على القولين **الثاني** ريع ان قلنا يحرم الكلام
ففي حصره على البعيد الذي لا يسمع الخطبة وجهان للغير استاين احدها
لا يحرم ويشغل بالذكر او التلاوة في قيام الصلوة واطرها وهو منصوص
وقطع به كبرونا نه يحرم كالقرب وهو مخير بين الانصات والذكر والتلاوة
وفيه وجهان اخران وسعنا الانصات وهما كالوجهين في ان المأموم
الذي لا يسمع صوت الامام هل يقرب السجدة وفي جواز رد السلام ويسميت
العاظم طريقا ناصحها انه لا يجوز رد السلام لان افشاء في هذه الحالة
مردود ستوا وجبنا الانصات ام لا لن يستحب الرد بالاشارة كما في الصلوة
وفي التسميت ثلثة اوجه اصحها وهو منصوص بان يحرم رد السلام وثانيها
انه مستحب وثالثها الجوز ولا يستحب والطريق الثاني انه يجب رد السلام
ولا يجوز التسميت فالصاحب البيان فان قلنا يرد السلام ويسميت
العاظم فيكون واحدا فان ذلك محمول بواحد وان قلنا لا يحرم الكلام
جاز الرد والتسميت قطعاً وفي استصحاب التسميت وجهان احدهما يستحب
واما الرد ففيه ثلثة اوجه احدها لا يستحب وثانيها يستحب وثالثها انه يجب
ومحج البغوي واخرون وهو ظاهر النص وينبغي لمن يسمع الخطبة ان لا
يشغل بالذكر والقرأة وامام لا يسمعها فيستحب له الاشتغال بها قطعاً

قال الروياني ولو قر الخطيب قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الام به
فلا نص للشافعي فيه اي في الصلوة وقال الامام حجاب يجب ان يكون التسميت
العاظم لان كلامها سنة قال القاضي ابو الطيب ولو فتح الناس بالصلوة علمه
كره لانه يقطع الاستماع وقال العمر الى جاز ان يصلي ويرفع بها صوته وقال
النووي يستحب ذلك وعلى كلا القولين يصلي المأفلة قال الشيخ ابو حنبل
والمادردي وغيرها اذ جلس الامام على المنبر حرم عليه من المتحد ان يعتلي
صلوة مأفلة وان كان في صلوة خفها ونقل الماوردي بالاجماع عليه
وقال البغوي اذا ابتد الخطبة لم يجز لاحد افتتاح صلوة ستوا السنة وغيره
وهو موافق لما رواه المزني عن الشافعي انه اذا زالت التسميت وجلس الامام قل
المبر واذن المودن يقطع الركوع لكن الامام غلطوه فيه وقالوا
النقل يمنع جلوس الامام ولا يتوقف على الاذان نص عليه في الامم وسقني
هذا النهي حتى يفرغ الامام من الجمعة وقال المتولي اذ افلنا الامصاص
سنة جاز ان يشتغل بصلوة النقل وهذا خلاف المشهور وقال القاضي مجرور
له ان يصلي سنة الجمعة لان لها سبباً والاذان لا يمنع منها كالحجة في
حال الاذان والخطبة ويستحب للدخول في اثنا الخطبة ان يصلي تحية
الاستجد ركعتين ويخففها ويكره له تركها فان لم يركب صلى السنة صلاها
وحصلت التحية بها فان لم ينو السنة بالركعتين ونواها بها وقلنا سنة
الجمعة اربع ركعات قال القاضي مجمل ان يقال يشغل بالسنة لانها
اكد قال وفيه وجه انه يصلي السنة لانها لا تقوت بالناخير وهو ظاهر
كلام جماعة وهو يفرع على الصحيح ان سنة الصلوة التي قبلها لا يخرج
وقتها بفعل الصلوة وسناتي في صلوة العيد ذروجهين في ان المستحب
بصلوة العيد اذا دخل المسجد والامام يخطب هل الاولى ان يصلي العيد
ويدخل فيها التحية او التحية ويؤخر صلوة العيد الى فراغ الخطبة ويكمل
ان ياتيا ههنا وان يفرق ولو دخل في اخرها فان غلب على طنه انه اذن
صل التحية فانه تبيرة الاحرام مع الامام لم يصليها ويقف حتى تمام الصلوة

وإن ملكه الصلوة وأدراك التكبير مع الإمام على التخيته قال في الأمر إذا
دخل الإمام في آخر الكلام ولا ملكه صلوة ركعتين خفيفتين قبل دخول
الإمام في الصلوة فلا عليه أن لا يصليها وأردى للإمام أن يأمره بها ويؤيد
في كلامه ما يمكنه لكما لها فإن لم يفعل كرهت ذلك قال الأصحاب فيجب
للإمام أن يؤيد في الخطبة قد رماه عن الدخول أن يأتي بالركعتين
ولم يدخل في أثناء الخطبة أن يتكلم بالماء يأخذ لنفسه مكاناً والقولان إنما هما إذا
بعد عودته وتجاوز الكلام والمحدث الإمام الخطبة وإن أدنوا بين يديه
وكذا بعد الفراغ منها التي تحرم بالأخلاف قال ابن عمر ونحوه حالة
الدعاء لا يبرأ ما حالة الجلوس بين الخطبتين فقطع جماعة بخوانه وجعله
آخر من محل الخلاف وحكاها الرواية في النص **فروع** الأول عن صاحب
المعتمد ليس للشافعي نص في الأشارة في الكلام في حال الخطبة
والذي يحكي على صله أنه لا بأس به ويكره حصيه بالحصا **الثاني** نص في كلام
على أن للأمام أن يشرب للعطش على المنبر وغيره ويستحب تركه إذا كان
لشدداً وتبرداً قال القاضية الطبري ولو عطش رجل في حال الخطبة فلا بأس
أن يشرب ويبره للشدد **الثالث** من البدع المذكورة كتب كثير من
الناس الأوراق التي تسمى بها حفاظ في أخرجها من بعض فعال الخطبة
لما فيها من الاشتغال بمهمات من الاستماع والاعتناء بالذکر والدعاء في شرف
الأوقات وكما به ما لا يعرف معناه **الشرط الثامن** أن يكون الخطبة بالعربية
على الصحيح الذي قطع به الجمهور لا كمن يستحب وعلى الصحيح لو لم يكن فيهم
من يحسن العربية إذا كان يخطب لسانه مدة التعلم وعلى واحد منهم أن
يتعلم فإن معنى من التعلم ولم يتعلم واحد منهم عصوا ولا منعوا جمعهم
وفضاض الظهور وقال القاضية إذا كانوا الأيعقون إلا الفارسية فخطب
بهم اجزأ **الناستع** نية الخطبة وفرضها حتى القاضية شرطها كما في
الصلوة قال بعضهم ويحده منعه على قول عدم اشتراط الطهارة فيها وصرح
الرواية بالخلاف **الشرط العاشر** الترتيب واختلافه في أدبه

أخذها أنه يجب تقديم الحمد ثم الصلوة ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء وقطع
به المتولي وثانيها قطع به البغوي وجماعة من الخاسئين أنه يجب بين
الثلاثة الأول لا بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها وأصحها وقطع به
جمهور العراقيين وروى عن المتقن أنه لا يجب في شيء منها التي يستحب الترتيب
الذي ذكر منها **الطرف الثالث في الشئ الأذاب** سنن الخطبة وإذا بدأها
بنفسه إلى ما ينقد مر عليها إلى ما ينأخ عنهما ولا عاهو وأوقع فيها **الفهم**
الأو السنن السابقة عليها منها أن يخطب على منبر والسنة أن يكون
على منبر الحراب وهو الذي يوضع بين الإمام إذا استقبل القبلة وإن يقف
على منبر منبره وعن عثمان ويكره وضع المنبر الكبير الذي يضيق على
الصلين إذا لم يكن السجدة مفتوحة فإن لم يكن منبر خطب على موضع مرتفع
فإن لم يكن فإلى خشبة ونحوها ومنها أن يسلم أول دخوله للسجدة وعلى
من عند المنبر إذا انتهى إليه ثم يصعد برقوقه فأكب بعضهم ويقف على كل
مرقاه وقفة خفيفة يسأل الله تعالى فيها المغونة والتسديد ثم يقف على
الدرجة التي على المستراح وهو أعلا المنبر وقال الماوردي إن كان المنبر طويلاً
وقف على السابعة قال فإن كان خطب على الأرض وقف على يسار الحراب
وحيث وقف جاز وقال القاضية أبو الطيب وغيره يقف على يمينه ثم يستقبل
الناس بوجهه ويسلم ثانياً ويجب على الحاضر من الرد من كفافية ثم يجلس
على المستراح ثم يودع المودع بين يديه وكما يجلس يستغل التؤدة إذا كان
ولم يكن على عهد عليه السلام ولا على عهد صاحبيه إذا كان قبل هذا فإذا
فرغ من الأذان قام وشرع في الخطبة واشغل يديه فيعتد بيسراهما على
شبهما وغيره وفي عصا أسفلها رح أو قوس أو عصا ويشغل الآخر ي
بحرف المنبر فإن لم يجد شيئاً جعل عناءه على يسراه أو أدشلهما ثم خطب
مستندبر القبلة ويقبل على الناس ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً ولو خطب
مستقبل القبلة مستندبر الناس كره وصحت عند الجمهور وقيل لا يصح
كما لو خطب قاعداً قادراً وطرده الداعي فيما إذا استدبره أو خالفوا

هم اوهو الهيئة المشدعة بغير ذلك ويدر ان تلفت فيها في الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم غير ما يل يقصد قصد وجهه وتوحيده
 بين الخطيبين قد رسورة الاخلاص كما مر ثم يقوم الثانية فاذا
 فرغ شرع في الترتول شرع المودنون في الاقامة بحيث يوافي بلوغه
 المحراب قراهم منها ويستحب ان يكون الخطبة نصيحة عليه من الالفاظ
 الغريبة ومن الالفاظ البندلة المألوفة مودة على ترتيب مسغبة من غير
 تمطيط ولا تقعيد ويدر الكلمات المشتركة والبعيدة عن الافهام وما يكره
 عقول الحاضرين وان يكون قصده غير مطولة ولا مقصورة جدا قال البندجي
 ويستحب ان يخطب خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله
 نستعينه ونستغفره ونؤمن به ونسلمه ونسبحه ونعوذ بالله من شره
 انفسنا وسيات اعمالنا من بعدى الله فلامضل اليه ومن يضل فلا هادي له
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوي حتى يفي الى
 امر الله قال فان قال ومن يعص الله ذلك ويستحب دفع الصوت في الخطبتين
 زيادة على الواجب قال البندجي ويستحب ان تختم الخطبة بقوله استغفر الله
 لي وللمؤمنين وان يدق بالسيف على درج المنبر في صغوده فهو بدعة فيجده
 واقفي الفقيه عماد الدين بن يونس من المتأخرين انه لا يات به وقاله فيهم
 للخطبة وعز بك هم السامعين وان كان بدعة والمروءة من البدع ما خالف
 السنة ويدر المتألف في الاستماع في الخطبة الثانية وخفض الصوت بها
 والمحادثة في اوصاف السلاطين بل يقتصر على الدعاء والنووي والدعا
 اذا انتهى صغوده قبل جلوسه ومنها اوهو الناس انها ساعة الاحابة وانما في
 بعد جلوسه قال الشيخ عز الدين ولا يذكر شرعا في الخطبة فواهم من ادفع
 البدع ويستحب للقوم ان يقبلوا بوجوههم عليه مستمعين وهم الرواية
 عنه بانه يستحب ان يحولوا وجوههم اليه واذل حصر الامام في تلقينه تصان
 مختلفان فيلقن اذا استطاع التلقين بان يستل ولم ينطق به ولا يلقن ما دام

الكلام ويرجو ان يفتح عليه قال النووي ويستحب للخطيب ان لا يحضر
 الجامع الا بعد دخول الوقت ليشرع في الخطبة اول وضوءه النبذ فاذا
 وصله صعد ولا يصلي التحية وتستفط بالاشغال بالخطبة وقال
 البندجي والجرحا في وصاحب العدة والبيان سخط له التحية قال
 النووي والمذهب الاول ان يركب لجري عن الشيخ عز الدين انه صلى التحية
 قبل صغوده المنبر للخطب بجامع مصر **فروع** نقل بن البندر عن
 الشافعي رضي الله عنه وعن جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين انه لا يكره
 الاضامن حضر الخطبة وكرهه بعض الحديثين ونص صاحب المعتمد على
 انه لا يكره وقال الرواية لا يجزئ استدلال حديث فيه ضعف

الباب الثاني من قلزم الجمعة

لوجوب الجمعة خمسة شروط احدها التكليف فلا جمعة على الصبي
 والمجنون والمغني عليه ومن ذال عقله بسبب غير محرم واما من كسر
 اذن العقله بسبب محرم فيجب عليه لغيرها ان يستحب للصبي
 الثاني الحرية فلا جمعة على عبد لكن يستحب له ان يصليها ما اذا اذن
 سيده له قال الفاضل ولا يجوز للشيد منع العبد من الجماعة اذ المولى له شغل
 وقصد يمنعه بفوقيته الفضيلة عليه ولا فرق بين الفوق المدير والكاظم
 الثالث الذورة فلا جمعة على امرأة لكن يستحب للمعوز التي لا تستبهي
 حضور الجماعة اذا اذن زوجها ويدر المشتهة حضورها وحضور
 سائر الصلوات مع الرجال الا العبد من يكره لوليها الاذن فيه والخشي
 كالمراة لكن يستحب له وقيل يجب عليه الرابع الاقامة فلا جمعة على المسافر
 سفر اطويلا او قصيرا اذ المولى سفر معصية فلو كان في وقت اقامتها
 في بلد على طريقه استحب له حضورها ولو نوي اقامة اربعة ايام غير نوي
 الدخول والخروج على الصحيح لزمته قطعها وان نوي اقامة ما دونها
 لم يلزمه ولو اقام نية ان يركب في قصى حاجته فوجوب الجمعة تابع لجواز

القر في شرب حاز القمر لا يجب الجمعة وميث لم يجب والظاهر ان
الافطار وسائر رخص السفر كذلك **الخامس** الصحة فلا الجمعة على مرض
سوا فائت الجمعة بخلافه كلفه ان العذر اذ لا المرض المستقط للجمعة الذي
يلحق صاحبه بالخصور مشقة ظاهره غير محتمله قال الامام وهو اخذ من
المرض الذي يستقط القيام في الفريضة وهو معتبر بمشقة المطر والوحل ونحوها
قال المتولي ولحقه من به استهال كبر فان كان بحيث لا يصح طهره
حرم عليه حضور الجماعة واما الزمان في الشيخ الهر العاجز عن المشي فان وجد
مركوبا يملوكا او باجرة المثل هو يبعد رعاها او اعاده ولم يشق عليه الركوب
لزمته والا فلا واما الاعمي فقال الجمهور ان وجد قايده استبرعا او باجرة المثل وهو
واجبها لزمته والا فلا وقال القاضية والبتولي ان احسن المشي بالعصا من غير
قايده لزمته وقال الشاشي ان طرده في الزمن والكبر اذا وجد من يحمله ثم قال وليس
يصح من لم يجمع فيه هذه الصفات لان لزمه الجمعة ويجب على المرد ولا
يصح منه واما الكافر الاضلي فانه لا يطالب باذيها وفي وجوبها عليه
ليعاقب عليها في اخوة الخلاف السابق في سائر الصلوات ويستحب لا باب
الا عذر كلهم حضورها الا الجنون والراة الشابة وان صلاوا الظهر فلو
صلى الظهر ثم الجمعة ففقدان الجديد الصحيح ان فرضه الظهر والجمعة نافلة
كما في الصبي والقديمان الله بحسب بابها شأ وقد وردت في فائدة في
هل ان تجمع بينهما بقيم واحد **فصل** من فقد وصف هذه الصفات
لا يثمه العذر ولا يفتقر به الجمعة الا المريض ومن في معناه على ما
سبق في رد دفعه في الشرط الرابع حكاه قولها لا يفتقر به وان اجازته
الا الجنون فاني لا اشغقه له ولا يصح منه ومن حضر من العذر ومن الذين لا
يلزمهم الجمعة للجماعة فان لم يحرم بها كان له ان يصلي الظهر الا
المريض ومن في معناه كالا عمي الذي لا يجد قايما فانها لا تليبه وقال
الامام المريض ان حضر قبل دخول الوقت فالوجه القطع بان له الانصراف
وان حضر في الوقت وقامت الصلوة لزمته الجمعة وان لم يقم فان لم

يلحق من يده مشقة في انتظار اقامتها لزمته وان لحقته مشقة لم يلزمه
قال الرافعي وهذا حسن ولا يبعد ان يكون كلام المطلقين من لا عليه ولا
يبعد ان يكون اصحاب الاعذار المحقة بالمرض على هذا التفصيل ايضا ان
لم يزد ضرر العذر وبالبصر الى اقامتها فالامر كذلك وان زاد فله
الانصراف واقامة الظهر في منزله وكذلك الخاف على خاله وكذلك المرض
وعن ابن القاص يخرج وجه ان العبد يلزمه الجمعة اذا حضر وغلط فيه
وفي السفر وجه انه يلزمه الجمعة اذا حضر وان احرى الحاضر بها ثم اذا
قطعها قال صاحب البيان لا يجوز ذلك للمسافر والمريض في حوازه للعبد
والمرأة وجهان قال النووي الاصح انه لا يجوز **فروع** الاول قال
القاضي المعذورون الذين لا يلزمهم الجمعة اذا حضر واشترط ان يقع
احرامهم لها بعد احرام الاربعين الذي تنقذ بهم لا بما انما نص منهم بتعالهم
كما لا يصح احرام اهل الصف الخارج من المسجد لا بعد احرام الصف المتصل لهم
في المسجد واما بعد الانقضاء فلو انقض الذين انعقدت الجمعة بهم لا
ينظر صلوة هو **الثاني** ان جماعة من المتأخرين لو خطبوا اذ هم
وصلوا الجمعة يجوز على قولنا الجمعة ظهر مقصور بشرائطه والا فلا وقال
اليعقوبي وجب ان لا يجوز وان قلنا في ظهر مقصور لان شرطها اذ اقامته
فصل يلحق بالمرض في الترخيص في ترك الجمعة كل عذر يخص ترك الجماعة
بمعنى وجوده في الجمعة فمنه المطر ومنه الوحل الشديد وهو عذر في ترك
الجماعة على الاصح كما مر وعليه هذا فيكون عذرا في الجمعة وجهان اصحها انه
عذر فيها ايضا وثانيها لا قبل وبه اقرت طبرستان قال النووي وهو
غريب ضعيف وفي تعليق القاضي ان المطر والوحل عذر وان احدهما
بجده ليس عذرا قال القاضي ولو قطر المامن شعوق الاسواق جاز ترك الجمعة
لان الغالب نجاسته ومنه الخوف على نفسه او ماله من ظالم الامن صاحب
حق ومنه التريض والمريض اما ان يكون مشرفا على الموت او لا فان كان مشرفا
عليه فليكن كان بينه وبينه صلة بقرابة قرينة او بعيدا او وجيه او صهاوا

ارعبودية اوصدافة الخلف عنهما بهذا العدد وروشد الامام فقال لا يجوز
الخلف للصدوق اصلا وان لم يكن مشرفا فان كان احدها ولا وهو مستثنان
به فله الخلف ايضا وان لم يكن مستثنان به وله متعهد فلا قال في هذه
لانه ان تخلف عند شدة المرض ان لم يكن له متعهد او كان اجنبيا فان كان
يخاف عليه الهلاك لو غاب عنه كان عذر في الخلف وان كان طحفة بغيته
صرد ظاهرا لا يبلغ دفعه مبلغ نروض الحكايات فتلا في وجهه انه عذر
وثانيها انه ليس بعد روثا لهما انه عذر في حق القريب ومنه معناه دون
الاجنبى ولو كان له متعهد لا يفرغ خدمته لا شغالة بشر الادوية او غير ذلك
فهو كالمو لم يكن له متعهد ومنها الاشتغال بتجهيز الميت ومنها في حق اهل
القرية ان يكون العيد يوم الجمعة فانه تجوز لهم اذا حضر والصلوة العيد
الرجوع قبل صلوة الجمعة وان لم تجز الحزج لغيرهم وقد عذر من العذر
في ترك الجماعة للجوع وبعد جعله عذرا هنا ومن العذر في عدم وجوبها
لحبس عنها ومنها الاجادة عند ابن سريج **فروع** الاول البتس كالرقق
في عدم وجوب الجمعة عليه وعدم انقضا كهابه **وقيل** ان جرت بينه
وبين سيده مباحاة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت عليه وهو ضعيف
ويستحب للسيد ان ياذن له في حضورها اذا وضعت نوبتها وحينئذ
ليست تجب له ولا يجب ولا ينعقد به **الثاني** الغيب اذا اقام ببلد الاخر
من ثلاثة ايام وان اخذها وطنا في حقه حرم اهلها في لزوم الجمعة وانفاكه
به وان لم يتخذها وطنا بل كان غزوه السفر منها بعد مدة طويلة او قصر
كالنفقة والتاجر يلزمه الجمعة اذا استجمع بالي الصفات وفي انفاكه
به وجهان اصحهما لا منعقد به وصحها البخوي بمن طال مقامه كالنفقة والتاجر
وقال الامام في نوي اقامة اربعة ايام اي ونحوها من الإقامة القليلة لم ينعقد
به قطعا والشهور طردها مطلقا **الثالث** القرية اما ان يكون فيها اربعون
من اهل الكمال او لا فان كان فيها اربعون منهم لزمهم الجمعة فان اقلها
فيها احسنوا وان دخلوا المصرو صلوها مع اهلها سقط الفرض عنهم وكانوا

مسند

مسند تر لهم الجمعة في قوتهم على المذهب وان نقص عدد دهم عن الاربعين لم
لزمهم الجمعة الا اذا بلغهم نداء البلد او القرية التي يقام فيها الجمعة والمعتبر
اذن يودن جهردي الصوت يقف على طرف البلد من الجانب الذي ظهر
القرية ويودن والاصوات هادية والرياح ساكنة فاذا سمع صوته
بالقرية من اصغى اليه واحدا او اكثر ولم يكن به صمم ولا جاوز سمعه العاكة
وجبت الجمعة على كل من في تلك القرية هذا المذهب وفيه وجهان
اخران احدهما انه يعبر عن الموضع الذي يقام فيه الجمعة وثانيها انه يعبر
عن وسط البلد ولا يعبر ان يكون واقفا على موضع عال كمناره وسور ونحوها
كذا الطلق للجمهور وقال القاضى الطبري سمعت بعض مشايخنا شيوخنا
يقولون لا يطربشنان فانها بين ديارين اسجار يمنع بلوغ الصوت فغير
ان يعاين فيها على شيء والقاضى والبخوي اعبر ان يكون على شرف مطلقا او
مكان مرتفع ولو كانت القرية على فله جبل وسمع اهلها النداء لعلوها ولو
كانت على مستو لم يسمعوا او كانت في وهدية ولم يسمعوا لا تخلفها ولو كانت
على استوا لم يسمعوا فوجهان اصحهما ان المعبر حالها لو كانت على استوا فلا
يجب في الاول عليهم ويجب في الثانية وثانيها الشيخ ابي حامد ان الاعتبار
بالحالة الواقعة يجب في الاولى دون الثانية قال القاضى ولو كان بقرى البلد
قرى اثنان احدهما يسمع اهلها النداء لكونها في صعدة والاخرى لا يسمعه
اهلها لكونها في وهدية وهي اقرب الى البلد وجبت على اهل البعيدة الذين
يستمعون قطعاً وفي وجوبها على اهل القرية الذين لم يسمعوا وجهان قال الشافعي
وهذا غير الطريق المتقدمين وحكي الامام عن والده انه لو استوت مسافة
قرينين ولم يسمع احدهما للونها في وهدية وسمع الاخرى التي على استوا
لزم الجمعة من في الوهدية ايضا ولو سمع اهل قرية النذر من بلدتين فاليهما
حضره وجاز والاولى حضور الاثرها جماعة ولو كانت الجمعة باجماعهم في بعضها
واهل الحيا مر اذا لزموها موضعاً وقلنا انهم لا يقيمون الجمعة فيه ان سمعوا
النداء لزمهم الجمعة والا فلا واما البلد اهل البلد الكبير اذا بلغوا اربعين فصاعداً

مسند

فلزمهم كلهم الجمعة وان تشعب خطه البلد فراسخ شوا سمع بعضهم النداء و
لم يسمعه **الرابع** العد واليحيى لترك الجمعة اذا طرا بعد الزوال وقبل الشروق
في الصلوة **ابا** حه كما لو كان قبله الا الشفر فانه يجرم افشاءه بعد الزوال
ولو فعل لا يبيحها الا ان يكون في طريقه موضع يقام الجمعة فيه يعلم انه يدركه
ولم يحش ضرر ان خلفه عنه فان علم انه يدرك الجمعة في طريقه جاز له الشفر
وعليه ان يصلها فيه وان كان عليه ضرر في التأخير بان يكون الرفقة الذين
يجوز لهم الشفر خارجين في الحال ويضرر بالخلف عنهم جاز له الشفر
فالخلف عنها على المذهب واما الشفر قبل الزوال وبعد النحر الثاني فحيث
جوز فانه بعد الزوال فهذا اولى حيث منعناه بعده فهنا طريقان احدهما
فيه قولنا اخذها وهو الغدير يجوز في اللقافة ويكره واصحها لا يجوز
قال صاحب العدة وهو ظاهر المذهب والقنوي على الغدير والثاني القطع
بالجواز وهما خايران في الشفر الباح وفي سفر الطاعة واجبة كانت
او مندوبة وقال الصديقي والقاضي والبعوي هاتين المباح واما سفر
الطاعة الواجبة كالجهاد او المندوب كتحية النطوع والزبارة فيجوز قطعها
وقال ابو اسحاق هاتين غير الواجب فاما الواجب فيجوز قطعها **الخامس**
المعد ورضوان اخذها من رجواز والعدده كالعبد يرجو العتق والريض
يرجو الخفقه والمسا فريرجوا بلوع بمقصده فيستحب له تأخير الظهر الى
نواف الجمعة وذلك لرفع الامار راسه من الركعة الثانية وفيه وجه انه
يحصل الياس فحق كل احد حاله من منزله بعيد يحصل الياسه اذا انتهى الى
حد يعرف انه لو انتهى بالجمعة لم يدركها الثاني من لا يرجوا زوال عدده
كالزمن والمرأة في استحباب تعجيل الظهر وجهان احدهما نعم وقطع جائته
به وثانيهما يستحب له التأخير كالاول قال النووي ولو فصل فقبل ان
كان هذا الشخص جازما بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن اسحب له تقدم
الظهر وان كان يرجوا انه ان تمكن او سطر خضرها استحب له التأخير
لكان حسنا ومن علق زوال عدده من المعد ومن اذا صلى الظهر ثم زوال عدده

كالوعتق العبد واقام المستافر او بري الرريض ثم ادرك الجمعة لم يجب عليه الا
الحشي المشكل اذا زال الشكاله فانه يلزمه الجمعة قطعاً واما انصبت اذا بلغ بعد
الظهر وقبل الجمعة فالمذهب ان لا الجمعة عليه خلافا لابن اخذ ادود وتر
في باب الموافقت وزوال العذر في اننا صلوة الظهر لروية المنيم الماء في
اثنا الصلوة فيجوز الخلاف في بطلانها وفي استحباب قطعها على القول
بصحتهما والمذهب انها لا تبطل قال الامام وهذا الخلاف مبني على قولنا
ان غير المعد ورواه يصح ظهره قبل نواف الجمعة فان صحناه لم يبطل وقال
صاحب الدخاير في الحاف هذا بروية المنيم المانظر والوجه بنا التسلة
على الخلاف في ان الاعذار مستقطات للوجوب او مخصصات للترك فان
قلنا مستقطات فهي صحيحة وان قلنا مخصصات فهو كالمنيم يري الماء في الصلوة
ويستحب لمن زوال عدده بعد الظهر ان يصلي الجمعة وفي الغرض منها قوله ان
ولا خلاف ان العد ولو زال بعد دخول الوقت وقبل صلوة الظهر ان الجمعة
يجب **السادس** غير المعد ولا يجوز له ان يصلي الظهر قبل نواف الجمعة
فلو صلاها لم تصح على الجديد والقدر وعصيانه بترك الجمعة لا بها وهما
مبنيان على ان الفرض الاصل يوم الجمعة للجمعة او الظهر وكل منهما اصل
وقد سئل الخلاف فيه وفي جريانها فيها اذا ترك اهل البلد كلهم الجمعة
وصلوا الظهر فيه طريقان احدهما نعم فعلى الجديد لا يفتي صلاههم والثاني
لا في استحباب القطع بالصحة بخلاف الاحاد فان قلنا لا يصح فالامر بحضور الجمعة
منوجه عليه فان حضرها فذاك وان فاتت قضاها الا ان ظهر او الاول
يبطل او منقلب نقلها القولان وان قلنا يصح في سقوط الخطاب
بالجمعة طريقان اخذها فيه قوله ان احدها سقط وجعله الامام
مخرجا على قولنا فيها اذا صلى الجمعة بعدها ان الفرض الاصل واحداهما
وثانيهما لا يسقط وجعله مخرجا على قولنا الفرض الثانية او كلاهما واصحهما
القطع بانها لا تسقط بل في الخطاب بقاها ذات مملته ومعنى صحة
الظهر الاعند ادبها في الجملة بتقدير نواف الجمعة فان قلنا لا تسقط فصلى

الجمعة ايضاً فابها الفرض فيه اربعة اقوال احدها الفرض الاول والثاني الفرض
الثانية الثالث اذ كل منهما فرض الرابع ان الفرض احدها لا بعينها وقد مر
نظريهما في من صلح منفرداً ثم اعاد في جماعة قال الرازي ويغني ان يطردوان
فلنا الخطاب فالجمعة تسقط ايضاً فاما اذا صلح الظهر بعد الركوع الثاني
للأمام فطريقان احدهما القطع بصحتها واصحها طرد القولين ولو اتفق
اهل بلد على ترك الجمعة وصلوا الظهر فاما تحقق الوقت في حقه فخرج
الوقت وضيقه بحيث لا يسمع الخطبة **السابع** اذا اجتمع معدودون
ببلد في استحباب الجماعة في الظهر وجهان احدهما هو مخصوص بغير
قال الشافعي واستحب لهم الاخفاء كئلا يترسوا بترك الجمعة لها وانا قال الجمهور
هذا اذا كان العدد خفياً اما اذا كان ظاهراً فلا ومنهم من اراه على ظاهر
وقال النووي اذا كان خفياً فله اقامة الجمعة **الثاني** قال الماوردي
يستحب لمن ترك الجماعة بغير عذر ان يصدق بدنياً او بنصفه وروى
فيه حديث ضعيف قال المحدثون وتصحيح الحاكم له مردود

الباب الثالث في كيفية الجمعة

والمراد اليقينية بالنسبة الى امور مندوبة فيها يميز عن سائر الصلوات
والا فلي في الادكان كغيرها من الصلوات وكذلك الشروط لئلا يتماز بشرط
آخر تقدمت فمن الامور المندوبة فيها الغسل وهو مستحب وقيل فيه قول
انه يجب وفي اختصاصه بمن يريد حضور الجمعة وجوب اصحابه انه مختص
به ولا يستحب لغيره سواء جئت عليه ام لا كالمسافر والعبد والصبي والمرأة
وقاها استحب لكل من حضرها وكل من هو من اهله وامه وعده واولاده
لا يستحب الا لمن اراده حضورها ورايها انه يستحب لكل احد من حضرها
او لا سواء كان من اهله ام لا كغسل العيد قال العمري وهو مبني على ان يغسل
الجمعة مستحب لليوم والصلوة وفيه وجهان اصحها للصلوة ولا يقدح
فيه حضور الحديث بعده ولا الجنابة بل يغسل الجنابة وحكم غسل الجمعة

باق للزستحباب عادة بعد الحدث وله الصبي لا في ترك غسيل الجمعة
وله الامام ترك كل مستنون امر به مقتضو داو قبل في راحة تركه وجهان
الثاني وقته من طلوع الفجر الى ان يدخل في الصلوة فلا يصح قبل الفجر
الذهب واقربه الى الرأى اليها الحب الثالث من لم يجد الماء يتييم عوضاً
عن غسيل الجمعة كان فضيلة الغسل ويستحب له ذلك ولأمام فيه افعال
وكذا الحكم في سائر الاغتسال المستنونة ويصور اليتيم للجمعة فيما اذا كان به
قروح في غير موضع الوضوء في قوم في بلد تؤضوا امر فقد ماء هم فتييموا
بدلاً عن الوضوء يتييموا ايضا للغسل ولو اتفق يوم عيد وجمعة فاعطى
احدهما اجزاء عن الآخر الرابعة الاغتسال المستنونة فيها الغسل للجمعة
ومنها الغسل للعديد والكسوفين والاستسقاء وسياقي ومنها الغسل
من غسل الميت وفرض على انه سنة وعلى انه ان صح الحديث قال بوجوبه
ولا اصحاب طريقان احدهما فيه قولان القديمر انه واجب ان صح الحديث
والجديد الصحيح انه سنة ولم يثبت الحديث فردد على الزمدي الحكم
بحسنه واجزاها بعضهم في الوضوء من مسه والثاني القطع بالاستحباب
ولا فرق بين ان تخذل الميت تسليماً او كافراً وهذا وغسل الجمعة اكد الاغتسال
المستنونة وايها اكد فيه قولان ووجه الجديد منها ان هذا اكد
درجته جماعة والقديمر ان غسل الجمعة اكد واخذاه الاكرون قال
النووي وهو الصواب وقال بعضهم هما سواء ومن فوايد هذا الخلاف ما لو
كان مع رجل مائة فغسله في الناستين به وهناك من يريد لهذا من يريده
لهذا ومنها اغتسال الحج وهي سبعة على الجديد الغسل للاحرار ولدخول ليلة
والموقوف برفة ومن دلفة وثلاثة اغتسال في ايام التشريق لم يجرى الجرات
ونستع على القديمر هذه والغسل لطواف الاقاصه ولطواف الزيادة وسياقي
ومنها غسل الكافر اذا اسلم ولم يذن فعرض له في لفره ما يقتضي الغسل
فيستحب له الغسل ولا يجب وهل يغسل قبل الاسلام او بعده فيه وجهان
اصحها بعده واما ان كان عرض له قبل الاسلام فايوجب الغسل الجنابة او غير

فجاء بعد الاسلام الغسل على الصحيح بل يجب الاعادة كما في الطهارة
ولا فرق بين ان يغتسل المرأة من الحيض أو غيرها وصح الامام
في الخاص بغسل الحق المسلم عدم وجوب الاعادة **فرع** استحب
الناس في رحمة الله للكافر اذا استلم ان يخلق شعر راسه وتكون قبل الاعتسا
ومنها الغسل للافاقة من ذوالالعقل بجنون وانما ثلثه او حصة ما ان يستحب
وثانيها انه يجب وثالثها يجب بالجنون دون الانما ومنها الغسل من الحاجة
ومن الخروج من الحمام روي صاحب النخعي عن القديس انهما مستحبان قال
الامام والغزالي وانكر المعظم استحبابهما وقال الراغب لم يذكرهما الاثرون
وقال الصوري الغسل من الحاجة حسن وروي الشيخ بن الصلاح عن جمع
لجوامع ان الشافعي قال يجب الغسل فيهما وكل امرئ لم يدره الاثرون
فما يخالفه وقد يقع ذلك على من افتره والمعنى فيه ان تغير الجسد وتضعفه
والغسل يشده وينعشه وفيه حديث في السنن الكبير قال النووي والبخاري
الجزم باستصحاب الغسل فيهما داخل في المراء بالغتسل من الحمام فقال البغوي
فيل ان المراد ما اذا نهر وعندي ان المراد ان يدخل الحمام فيعرف يستحب
ان لا يخرج من غير غسل وقال بن الصلاح ينبغي ان يكون المراد به الغسل
في الحمام عند اذادة الخروج منه وهو الذي اعناه الحار جوز منه **فرع**
قال المتولي جاني بالحة دخول الحمام عن السلفا فان منعارضة وكلام
اصحابنا فيه قليل قال الامام ابو جعفر التميمي في الرذوي وهو مباح للحال
بشرط النسيئة وغض الجرم مكره للنساء الاعد ومن مرض او فاقس **قلت**
وينبغي ان يلحق بالنكاح الحيض والجنابة وتراكم الوضوء اذا خشي ضررا
والاعتسار في البيوت لبر الزمان والمكان ولدخوله اذا ثب منها اذن
يذكر حره حر النار ويستعير بالله منها ويسئل الجنة وتكون قصده التنظيف
والنظهر دون التعير والترفة وان لا يدخل اذا راى غارا يابلا يرجع وان
لا يصلي فيه ولا يقرأ القرآن ولا يستلم ويستغفر الله تعالى اذا خرج ويصلي
رختين وقال الغزالي لا بأس بدخول الحمام دخل الصلابة وعلى داخل واجبات

دست

وسنن واجبات في عودته صوفها عن نظيره ومسسه وزليان في عودته غيره
فخص بصره عنها وان ينهه عن كشفها ولا يسقط هذا نظنه انه لا يفيد
والسنة عشرة ان يدخل لغسله الشظف المحبوب وان يعطى الاجرة قبل
دخوله ويقدم رجله اليسرى في دخوله قايلا بسم الله الرحمن الرحيم اعوذ
بالله من الرجس النجس والنجس النجس الشيطان الرجيم وان يدخل وقت الحلق
او يتكلف اخلا الحمار وان لا يجل بدخول البيت را حاق حتى يرق في الاول
وان لا يشر ميت المابل يقتصر على قد والحاجة فهو الماذون فيه وان يذبح
نحر اذ تهرادة جهنم وان لا يكثر الكلام ويديره دخوله بين المغرب والعشا
وقر بين المغرب وان يشكر الله اذا فرغ على نعمة النظافة ويديره من جهة
الطبت صب الماء البارد على الراس عند الخروج ولا بأس بقوله لغز عافاك
الله ولا بالكسناحة ولا بان يد لك غيره ولا بدخول المرأة للضرورة الا بمسح
تسابع ولا يقرأ القرآن الا ستر او لا تستلم اذا دخلت ودفع عن غير اء ان
القاء لا تصح في الحمام ووافتها التوبة وغيره على ترك السلام ومنها الغسل
لن اذا حضور مجتمع الناس وعن صاحب النخعي انه يستحب الغسل لدخول
العبادة المندوب **الشافعي** في البكور الى الجامع جافيه احاديث منها
ان من راح في الساعة الاولى فكانا قارب بدنة ومن راح في الساعة الثانية
فكانا قارب جعسا بقره ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قارب جعسا
ومن راح في الرابعة فكانا قارب دجاجة ومن راح في الخامسة فكانا قارب بيضة
واثنى الجمهور على استحباب التبكير لغير الامام لكن اختلفوا في اء ان
الساعات المذكورة من ميتة تعتبر على اوجه **اصحابنا** انها من طلوع الفجر الثاني
وثانيها انها من طلوع الشمس وصحة الماوردى وثالثها عن الفقهاء ان
المراد بها الخطا لطيفه بعد الزوال واخرا جماعة من الخراسانيين منهم
القاضي والامام قال الغزالي وينبغي ان ينوي في سعيه الاعتكاف في المسجد
لا انقضاء الملو وان يقصد المباداة الجواب نداء الله تعالى له وقتل اول برعة
ظهرت ترك البكور الى الجامع وينبغي ان يجلس الى اسطوانة او حائط حتى لا يمر

التي باخ لها النظر ليعورته فنجوز مع الكراهة والعانة الشعر النابت حولي
 ذكر الرجل وقبل المرأة قال النووي رأت في كتاب مفسود لابن سرتج
 وما اظنه يصح عنه ان العانة الشعر المستند يحوط خلفه اليد وهو غريب
 للامتنع من حلقه ولم ارجع استصحابه لمن يعتبر غير هذا فان قصد به التنظيف
 وسهولة الاستنجاء فهو حسن قال والعانة قطنها الشعر النابت فوق الذكر
 وتحتها السترة وليس كما ظنوا واعلم ان التوقيت في قص الثياب والاطفار
 ونشف الاطراف وحلق العانة بالطول ومختلف ذلك باختلاف الأشخاص
 والاحوال وقد صرح عن انشائه قال وقت لنا في قص الثياب وتقليم
 الاظفار ونشف الاطراف وحلق العانة ان لا ترك اكثر من اربعين ليلة
 وذلك مرفوع على الصحيح ومعناه انه لا يجوز فعل هذه الاشياء
 وقتها فانها آخرها لم يحاذر بها اربعين ليلة وقد نص الشافعي على فعلها في
 ايام الجمع واما انقاص الما وهو بالقاف والصاد المهملة فالمراد به الاستنجاء
 بالماء اما الخفاف فواجب وستياحان شاة الله تعالى ولا يخرج كون بعض النظر
 واجب وبعضها سنة ويستحب دفن ما اخذ من هذه الشعور والاطفار
 وقيل يجب ذلك في المرأة وهل يكره الاخذ من الحاجين اذا طال اذ النور
 لا عرف فيه شيئا كالحائض وبغني ان يكره لانه تغير كخلق الله تعالى ولم
 ير دينه شي من الحسن البصري وبعض اصحاب احمد انه لا بأس به وان احمد
 كان يفعل ويستحب ترجيل الشعر ودهنه غبا وهو ان يدهنه ويتركه
 حتى يجف والصحيح انه يجوز في كل عيني ثلاثة ايام اخلق جميع الراس فقال
 الغزالي لا بأس به لمن اراد التنظيف ولا بأس بتركه لمن اراد دهنه وتجليه
 وهو معنى كلام غيره ايضا وقال النووي المحناد انه لا يكره وان السنة تركه
 واستند له ويكره القرع وهو حلق بعض الراس دون بعض **القسم**
الثاني التزني بلبس احسن الثياب وافضلها البيض فان لبس مبنوفا
 فلا بلبس ما صبغ ثوبه بل ما صبغ غزله ثم صبغ كالبرد قال الشافعي وان امر
 بحد البياض فصلا لمن يصبغ هذه الابراء ويتم ويرتدي قال الغزالي فان

وسمى الاكهار

حسبه

اكبره الحر فلا بأس بترع العامة قبل الصلوة وبعد لها ولا تنزع في السقي
 ولا في حالة الخطبة والصلوة ويستحب للامام ان يزيد في التزني
 وافضل ثيابه البيض لغيره وفي الاحياء انه يكره لبسه السواد وقال في باب
 الامر بالعروف ولا يكره ولا يستحب لكنه ترك الاحب وقال الماوردي هنا
 له لبس البياض والسواد وينبغي له لبس السواد اذا كان الامام موثرا له وقال
 في الاحكام ينبغي للامام ان يلبس السواد والظاهر انه اراد في زمنه
 وهي الدولة العباسية فانه كان شعرا دهم قال النووي والصحيح انه لا
 يلبس السواد الا ان يظن تربت مفسده وقال الشيخ بن عبد السلام الموطاة
 على لبس السواد بدعة فان منع ان تخطب لآية فليفعل دهنه الامور
 في الغسل والتنظيف وازالة الشعر والظفر والروائح الكريهة ولبس احسن
 الثياب والطيب لا يخلص بالجمعة قال الشافعي احب ذلك كله للجمعة والعيد
 وكل مجتمع مجتمع فيه الناس انا كذلك في الجمعة ونحوها استحبنا ما وصفت
 ان يات بها ما شيئا ولا يركب الا لعدو رخص كذا في ايام العيد والجمعة وعبادة
 المريض وان يمشي في سكوت وناداه ما لم يضيئ الوقت ولا يسعي وكذلك في كل
 الصلوات وقد تقدم فلورب لعدو ينبغي ان يستبرأ بانه يناديه وشؤون
 ويكره ان يشترك اذ يبعث في توجهه الى المسجد وفيه شوا كان ينظر الصلوة
 او فيها واذا حضرت المرأة فهي كالرجل في استحباب قطع الروائح الكريهة وازالة
 الشعر والكروية وقص الاظفار ولين يكره لها التزني بلبس الثياب الفاخرة
 والطيب وكذلك سائر الصلوات كما مر ومنها يستحب للامام ان يجهر بالقراءة
 في الجمعة وان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة الجمعة وفي الثانية سورة
 المنافقين قال الشافعي ولو قرأ سبع وهل اناك كان حسنا وجعل بعضهم
 ذلك قولاً فاذما جعل المسئلة باب قولين وليس كذلك وكل منهما سنة ولو
 قرأ في الاولى غير الجمعة والمنافقين ناسيا او غائدا او جاهلا قراها في الثانية
 ولو قرأ سورة المنافقين في الاولى وقرأ الجمعة في الثانية دون المنافقين قال
 الشيخ عز الدين قراءة سورة كاملة اطول من بعض الجملة افضل من الاقتصار على

بعض الجمعة وقراءة بعضها افضل من قراءة مثله من غيرها الا ان يكون غيرهما مشتملا
على الشكاية الكريهة واول سورة الحديد واخر سورة الحشر ومنها التبرؤ
من الامام لتحصل فضيلة المقدم والاستماع ومنها ان يحترز من الخطي يقاب
الناس في الجمعة وغيرها وذكره ذلك الا ان يكون اماما لا يجد طريقا
الى المنبر والمحراب الا بالخطي فلا يلزمه والا اذا كان بين يديه فرجة لا يصل
اليها الا به سواء وجد غيرها ام لا وسواء كانت قربته او بعيدة لكن يستحب
اذا وجد غيرها ان لا يخطي وان لم يجد غيرها فان كانت قربته فان لم يخطي
التر من جلوسه ونحوها دخلها وان كانت بعيدة ورجا انهم يتقدمون اليها
اذا قامت استحب ان يفعد موضعه ولا يخطي ولا يخطي وعن الفقهاء ان اذا
كان الرجل محضها لم يكره له الخطي وانما الفقهاء لا يكره وخصصه الشافعي
بما اذا كان يالف ذلك الموضع ومنها لا يجوز ان يقبل الدخول جلا من موضعه
ويجلس فيه وكذا في سائر المواضع المباحة التي تخص بها السابق وقال القاضى
الطبري وابن الصباغ تجوز في ثلاث صور ان يجلس في موضع الامام او
طرف الناس ومنهم الاجتيازا وبين يدي الصف مستند بالقبلة قال النووي
اذا كان المكان ضيقا واما اذا كان الجالس باختياره ولجلسته فلا يلزم له الجلوس
واما الجالس فان شغل الى موضع اقرب الى الامام او مثله لم يكره وان شغل
الى بعد منه لم يكره غير ذلك لان الا بنا بالقرى ذكره ومنها قال الشافعي ولا
اكره ان يبعث الرجل من يأخذ له موضعا فاذا جاء الامر بحج المبعوث
قال الاصحاب وجوز ان يبعث من يفرش له ثوبا وخوف نمرح ويصلي
موضعه فاذا فرشه لم يجز لغيره ان يصلي عليه ويجوز ان يجبه ويصلي مكانه
ويبغى ان لا يرفع يديه ولا غيره لئلا يضمنه بل يصح له ان يجلس في مكان من
المستجد ثم قام كحاجة لوضوء غيره ثم عاد اليه هو الحق وفي هذه الاحكام
وجهان احدهما انه على وجه الاستصحاب فيستحب للثاني ان يردده اليه واصحابها
انها على وجه الاستحسان فعليه رده اليه ولا فرق بين ان يترك القايمة في
موضعه موضعه ثوبا او لا ولا بين ان يكون خرج قبل الدخول في الصلوة او بعد

وان

وان فادق لغيره دبطل حقه قطعاً وسيا في احب الموان ومنها اذا حضر
قبل صلوة الجمعة او غيرها استحب ان يستقبل القبلة في جلوسه فان
استدبرها لم يكره ثم ان اذلى اومد بجله او ضيق على الناس بغير ذلك فشره
الا ان يكون به علة قال الشافعي فيمنع ان يتحول في موضع لا يكره فيه
ويستحب ان يشغل بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم ومنها قال الشافعي رضي الله عنه واجب اذا نسي وجده
مجلسا لا يخطي فيه غير ان يتحول اليه فان ثبت في موضعه وحفظ غل الغاس
بوجه يراه نافي له لم اكره بقاؤه ولا احب ان يتحول ومنها استحب الاكثار
من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلتها وقراءة سورة
الهمزة يومها وليلتها ومنها استحب الاكثار من الدعاء يوم الجمعة رجاء
بصادق ساعة الاحابة وللعلما فيها اقوال كثيرة واصحابها انما ما بين جلوس تمام
على المنبر وفراغه من الصلوة ومنها يستحب الاكثار من فعل الخير يوم الجمعة وليلتها
ومنها من البيع وقت النداء اذا تباع اثان يوم الجمعة فان لم يكونا من
اهل فرض الجمعة لم يجز بيع بكرة وان كانا واحدا فلهما ان يبيعه فان كان
قبل الزوال لم يكره وان كان بعد وقبل الشروع والحجاء من حرم وضع قبل اذ لم
يبيعهما من اهل بيته له وان حرم على الاخر وهو خلاف المصنف في حوز
جلس للبيع في غير المسجد ما لو باع وهو ماش فخر بقره اليها بعد سماع النداء او
باع في الجامع ولا يجرم لكن يكره وحيث حرم البيع حرم جميع العقود وعمل الصايح
وكما فيه شغل عن السعي ويستمر التحريم الى الفراغ من الجمعة ومنها ان
لا يصلي صلوة الجمعة بنا فلة الا الرائبة ولا غيرها بل يفصل بينهما وبين الرائبة
بالعود الى منزله او بالتحويل الى موضع اخر او دكرا او غيره وقد تقدم ان
سنة السنة الظهر ومنها قال في الاحكام ينبغي ان يشغل باحبا لله للجمعة
وختم القرآن فله فضل كثير ويصوم يوم الجمعة بضموم ما الى الخميس والسنة
لن تقدم في باب النوافل انه يكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام للنفق عنه فحجب
كلامه على احيائها فافا الى ليلة اخرى قبلها او بعد ما كما في الصوم

كتاب صلاة الخوف

سورة الخوف يؤثر في كيفية اقامه الفريضة ويتقضى احكاما لم يورثها الا احتمال عند
انقيايه ولا يؤثر في قدرها وعن ابن عبد الله محمد بن نصر المروزي من قدم ما
اصحابنا انه يؤثر في عدد الصبح فيرد بها الي رة وهو قول ابن عباس وهي
عند الشافعي على اربعة انواع . وسبيل ضبطها ان يقال للخوف حالتان
احدهما ان يشهد حيث لا يتم كمن ترك القتال وفيها يقع النوع الرابع
والثانية ان لا يبلغ هذا الحد فان كان العدو في جهة القبلة صلى فيها النوع
الثاني وهو صلاة عسفتان وان لم يكن فجوز ان يصلي فيها صلاة بطن نخل وهي
النوع الاول وان يصلي فيها صلاة ذات الرقاع وهي النوع الثالث ايها اولى
فيه وجهان اصحهما ان صلاة ذات الرقاع اولى . النوع الاول صلواته عليه
السلام يبطن نخل وهي ان يقسم الامام النابض فرقتين فرقة يجعلها في وجه
العدو وتخرى فرقة يصلي بهم الفريضة كما هي عليه تامة كانت او مقصورة فاذا
فرغ من الصلوة بهم وسلم انصرف هذه الى وجه العدو وتخرى رجات امر قبل الخامسة
فاحرم بهم وصلات الصلوة بكمالها فتكون له فافله ولهم فريضة ولا يترقبه الا عند
مفرض عسفل وهو جائز قال العراقيون انما يصلي هذه الصلوة شكله شرط ان
يكون العدو في جهة القبلة وفي المسلمين كسرة وفي العدو قلة قال الرافعي
وعلم ذلك على ان قامت كذا انما اعتاد وسندب اليها عند اجتماع هذه
الشرط فان هذه الصلوة جائزة وان لم يكن خوف . النوع الثاني صلاة
بعسفتان قال الشافعي يصلي بهم الامام ويرجع وتشهد جميعا الا ما يليه . و
بعض صفة ينظرون العدو فاذا افانوا بعد السجدة ثلث سجدة الذين حرسوه فاذا
ركع ركع بهم جميعا واذا استجدت سجدة مع الذين حرسوا او لا الاضيقا وبعض
صف خرسه منهم فاذا استجدت سجدة ثلث وجلسوا استجد الذين حرسوه ثم
يقسم ثم يستلم بهم جميعا وهذا نحو صلواته بعسفتان فلو تكرر الصلوة
الذين حرسوا الصلوة الثاني وقدم الثاني حرسوا فلا باتس انهي وهذا مخالف لما
ثبت في الحديث فانه جعل الذين يستجدون مع الامام او لا الصلوة الثاني والاول

بحرسونه ولحقونه بجور سجوده واختلف الاصحاب فيه فاخذ الفقهاء والقاضي
الطبري واخرون بنص الشافعي وقالوا يستجد الصف الثاني مع الامام
ويحرسهم الاول في الركعة الاولى وفي الثانية بالعكس وقال الشيخ ابو
حامد وجماعة هذا خلاف السنة والصواب ما ثبت فيها من الصلوة الاول يستجدون
في الاولى مع الامام والثاني في الثانية وهذا مذهب لا مانع عليه وقالوا لعل لم
يلزم الخراود هل عنه ولم تثبتوا فثبته قولا وقال جماعة من المحققين منهم
الغزالي والبعوي والرويان في جواز الامران وذكر صاحب المذهب الكيفية الواردة
في الحديث الا انه ترك منها تاخير الصف للمقدم في الثانية وتقديم للوخر
وذلك غير قاض وقد ذكر الشافعي جواز التقديم والتاخير فحرم من ذلك
ان الكيفيات الثلاث جائزة واصلاهما ما خات به السنة وهو ان
الصف الاول يسجد مع الامام يسجد ثلث اذا قام فانوامعه فاذا رفع يسجد
الصف الثاني فتكون الحراسة في الركعتين ثم في الصف الثاني وهم
فرقتان ثم الحراسة بمخضه بالسجود دون الركوع على المذهب وفيه وجه
انهم يحرسون فيه ايضا ولهذه الصلوة ثلاث شروط ان يكون العدو في القبلة
وثانيها ان يكون على اختلاف مستو من الارض لا يمنعهم شيء من روية المسلمين
وثالثها ان يكون المسلمون بحيث يمكن جعلهم فرقتين في هذه الصلوة بخلاف
عن الامام بثلاثة اركان السجدة ثلث والجلوس بينهما ولا يجوز الا بعد ركعة الكلام
في امور . الاول لا تخمس الحراسة بصف اول ولا ثلثان ولو حرس فرقتان
من صف واحد في الركعتين على تناوب ودأمر من سواهم على المناوبة جاز ويجوز
ان يرتبهم صفين فالثيرة تخرى من صفين كما مر الثاني اني لو صلى على الصفة
التي نص عليها الشافعي من حراسة الصف الاول في الاولى فمقدم الصف الثاني
في الثانية في الموضع الاول يحرسوا وناخير الاول في الموضع الثاني حارسا اذا لم
يكثر ارتفاعهم بان تقدم كل واحد الى الصف الثاني في الثانية في الموضع
الاول خطوتين وناخير كل واحد من اهل الاول خطوتين ويدخل المتقدم
بين موقفين وهل هو الاول ام الثاني ان يلزم كل منهم موقفه فيه وجهان

أخذها وأخذها جماعة من المتقدمين أفضل وثابتها للعراقيين أن اللازمة
أفضل الثالثة لو حشيت في الثانية الحارثون في الأولى على كلنا الليثيين
ثم سجد ولوحقوا الإمام في صحة صلاتهم قولان وقيل وجهان أحدهما وبه
قطع الشيخ أبو حامد وآخرون أنها نصح النوع الثالث صلوة ذات
الرقاع وهذا النوع إذا كان المشركون في غير جهة القبلة أو في جهة
القبلة لكن بينهم وبين المسلمين خايل يمنع من رؤيتهم لو هجروا وقد يكون
خال لا التحام إذا كان في المسلمين كثرة دامن الأخيار بطايفه وشغل
الكفار بالباقيين فإن لم يكن فالحال حال شدة الخوف وهذا النوع الرابع
الاجبة وقد يكون قبل القتال إذا خافوا من هجومهم لو اشتغلوا كلهم بالصلاة
ثم هذه الصلوة قد تكون ثنائية كالصباح والعصر وغيرهما
كالظهر والنامة والمغرب القسم الأول أن يكون ثنائية يفرق الإمام القوم
فريقين يجعل فرقة وجاه العدو ويجازر بفرقة إلى حيث لا يبلغهم سهام
العدو فيصلون بهم ركعة فإذا قام هو وهم إلى الثانية فيها يفعلون بعد ذلك
كيفية ثابتهان في الصحيحين أحدهما عن صالح بن حوان المقيس ومن
ينوون مفارقتهم ويبتون الصلوة لأنفسهم وانصرفوا إلى جهة العدو ويطلب
الإمام القيام في الركعة الثانية حتى يجي الفرقة التي كانت بجاء العدو فحرم
خلفه فإذا أراد الفاتحة رجع بهم وسجد فإذا جلس للشهادة قاموا وصلوا
ثانيهم وانتهى بهم في الشهادتين فإذا لم يسمع منهم الثانية عن من عمر
انهم إذا قاموا إلى الثانية لاسم الفرقة الأولى الصلوة بل يصرفون إلى مكان
آخرانهم رجع العدو وهم في الصلوة سئلوا وبجي الفرقة الأخرى فصل على مع
الإمام ركعة الثانية فإذا سلم ذهب إلى بجاء العدو ورجا الأولون لا مكان
الصلوة ويبتون لأنفسهم ويذهبون إلى بجاء العدو ثم يجي الفرقة الثانية
ويبتون لأنفسهم وأخذوا الشافعي والأصحاب ما جاز في الرواية الأولى والخلف
قوله في صحة الصلوة على الكيفية الثانية التي رواها ابن عمر فقال في القديم لا
يصح لكثرة الأفعال فيها بغيرة وحلها على التسليم فائما طرفة غير موصو

بذل الرقاع وقال في الجديد يصح وهو الصحيح وقال في القديم قولنا
في الكيفية الأولى أن الإمام يتشهد بالطائفة الثانية ويسلم ثم يقومون
إلى غمام صلواتهم كالسجود وهو مذهب مالك وعليه الكيفية الأولى
نوي الفرقة الثانية المفارقة إذا انشعبت الإمام في الثانية وقيل يجوز
أن يفارقوه عند الرفع من السجود قبل الانشعاب ولو جلس الإمام في الثانية
شهو أو عجزا فارقوه وأعلم أن إقامه الصلوة كل المذكورين ليست بعملة بل
مندوب إليها فلو صلى الإمام بطائفة وأمر غيره فصل على الأخرى وطلب بعضهم
أو كلهم منفردين بخات لكن كانت الصحابة لا يستحبون بترك الجماعة وهل يصح
الصلوة على الكيفية الأولى في حالة الأمر لبنا صلوة الإمام فيها طريقان
أحدهما تصح قول واحد وأصحها فيها قولين من حيث أنه ينظر للمؤمنين غير
عذر وبناها القاضي الطبري على القولين الثانيين فيما إذا فرقتهم أربع
فرق في الصلوة الرابعة من حيث أنه فيها انتظر في غير محل الحاجة وأما
الطائفة الأولى في صحة صلواتها القولان السابقان في بطلان صلوة
المفارقة بغير عذر والأصح الصحة وأما الطائفة الثانية في صحة صلاتها
طريقان أحدهما أنه ينبغي على صحة الإمام أن يبطلناها المنع عليهم إلا بداه
أن علموا أن صحابها أصبح أحرامهم فإذا قاموا إلى الثانية ففي بطلان صلواتهم
خلاف ينبغي على خلاف ياتي في أنهم منفردون بها أو مقعدون حكمان
جعلناهم منفردين ففي بطلانها قولان سفيان على أصح ما تقدم أحدهما
أنهم انفردوا بغير عذر والثاني أنهم انفردوا بعد الانفراد فان لم يبطلها
بالأول ففي بطلانها بالثاني القولان وإن جعلناهم مقعدين وهو المذهب
بطلت لانفرادهم بركعة عمدا مع بقا القدوة واحتمل هذا في الخوف للحاجة
والثاني القطع بالصحة قال النووي وهو ضعيف أو باطل ولا يصح على الكيفية
المذكورة في رواية ابن عمر في الأبن قطعاً فان صلوا صلوة بطلت بحجتها
قطعاً وإن صلوا صلوة عسفاً من صلوة الإمام ومن سجد معه وفي صلواته
الحارثيين الوجهان المتقدمان في باب صلوة الجماعة فيما إذا خلف المؤمن

في الا عند الحتي سجدا امام المسجد نين اصحابها انما تصح فالشيخ ابو
 حامد وصلوا هذه الصلوات الثلاث في الفتا الحمر كسلوتماني الان
 زاما صلوة شدة الخوف فلا يصح في الامن قطعاً **فصل** في تردد الاحتجاب
 في ثلثة امور الاول اذا قام الامام الى الثانية فهل يقرأ في حال الانتظار ذهاب
 الفرقة الاولى وبجي الثانية فيه بضموض الاحتجاب فيها طرقا اصحها ان فيه
 قولين احدهما انه لا يقرأ بل يشغل بالتسبيح والتكبير حتى يجوا واصحابها انه
 يستحب ان يقرأ الفاتحة وسورة طويلة فاذا اجاز قرائن السورة قدر الفاتحة
 وسورة قصيرة لحصل لهم قراءة الفاتحة وشي من السورة والثاني القطع به
 والثالث انه حيث قال لا يقرأ اذا اذا كان يريد قراءة سورة قصيرة فانه
 يقرأ الفاتحة على الثانية وحيث قال يقرأ اذا اذا كان يريد قراءة سورة طويلة وسوا
 قر الامام في الانتظار ام لا يستحب ان لا يرفع حتى يفرغ الثانية من الفاتحة
 فلو لم ينتظرهم وادركوه بالعا اذ ركوا الركعة كما في غير حالة الخوف
 وبجي فيه الوجه المتقدم عن ابن خزيمة ان الركعة لا تدرك الا بادران بعض
 القيام مع الامام ويستحب للامام ان يخفف القراءة في الاولى وللطائفتين
 تخفيف قراءة ركعتي الثانية **الامر** الثاني والفرقة الثانية من يقرأ قول
 الامام فيه هل يقرأ في شهورهما فيه ثلاثا فوالاصحاب انهم يقرأون عقب
 السجدة الثانية وثانيهما يقرأون بعد الشهد وقبل السلام فطول الدعاء
 حتي يا تواب ركعتي ثم يسلمونهم وثالثهما هو قد يقرأون عقب السلام
 كالسجود والثاني القطع بالاول وعليه في تشهد في حال الانتظار هم
 طريقان احدهما انه على القولين في قرائته في انتظارهم في الركعة واظهرهما
 القطع بان يقيشهد فان قلنا لا يقيشهد اشغل في انتظارهم بالذكر كما
 في القراءة **فصل** جميع ما تقدم في الصلوة الثانية فان كانت الصلوة
 ثلاثية وهي المغرب لم يكن فيها التسوية بين الطائفتين فيما يصلون مع الامام
 فجوز ان يصلي بالاولى لعينين بالثانية ركعة وبالعشرين في الاولى منهما
 طريقان اصحها ان فيه قولين اصحها ان الاول والى والثاني ان العكس اميد والثاني

المقطع بالاول وعليه لجوز ان ينتظر الفرقة الثانية في الشهد الاول وفي
 قيام الركعة الثالثة والثاني اولى في اصح القولين وعليه هذا هل يقرأ في القيام
 الفاتحة وما بعدها انتظرهم بها وشغل بالذكر فيه الخلاف المتقدم
 في الثانية ولا خلاف ان الطائفة الاولى لا تفارق الا بعد الشهد وهل يفارقه
 الثانية عقب السجود في الثالثة ام بعد الشهد فيه القولان وبجريان
 الخلاف ايضا في انه هل يقيشهد في انتظارهم في الشهد الاول وان قلنا
 يصلي بالاولى ركعة فارقه الفرقة الاولى اذا قام الى الثانية ونتم لنفسهما
 كما تقدم في الثانية واما الرابعة فان كان الخوف في السفر فالاولى
 ان يقصر ويحيث مودى كما سبق فان ارادوا انما اذ كان في الحضر
 فالاولى ان يفرق الامام للناس فرقتين يصلي بكل فرقة ركعتين وهل
 الافضل ان ينتظر الثانية في الشهد الاول والقيام الثاني في القولان
 السابقان في المغرب ويقيشهد بالطائفتين قطعاً وعلي القولين بان يقيشهد
 في القيام فرقة فرائه فيه الخلاف السابق ولو فرقتهم اربع فرق وصلى بكل
 فرقة ركعة فان صلى بالاولى ركعة وفارقه عند اعتداله في الثانية
 وانتم لنفسهما ثلاث وتوجهت الى العدة وجاز الاخرى فاقندت به في
 الثانية فلما قام منها فارقه في الشهد في قيام الثالثة وانتم لنفسهما ثم
 توجهت وجاز الثالثة فاقندت به في الثالثة فلما قام منها فارقه وانتم
 لنفسهما ثم توجهت وانتم الرابعة فاقندت به فيها فلما جلس للشهد فارقه
 وانتم صلاهما ثم لحقته فيه وسلمت معه فحق جواز ذلك قولان اصحهما نعم
 لانه قد يحتاج اليه بان لا يكون في وقوف نصف المقاتلين في جهة العدو وكفاية
 يحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم بكل بان يكونوا اربع مائة والمشركون
 ستمائة فيقف بازايم ثلثمائة ويصلي معه مائة وهو كالحلاف في الحصار
 الوتر في عدد محصور احدى عشرة او ثلاث عشرة وفي الاستأفار اذا قام
 حاجة رجوا قضاءها هل يجاوز بقصره ثمانية عشر يوماً النفرج ان قلنا
 يجوز قال الامام فشرط الحاجة فان لم يكن فهو كالوفعه حالة الاختيار قاله

النووي ولم يذكره الاكثر من بل في كلام الاصحاب باشارة الى انه لا يشترط وعلى
هذا القول يكون الطائفة الرابعة كالثانية في ذات الركنين فنعود فيهم
الاقوال في انهم يفارقون قبل الشهادتين بعد وقبل السلام او بعده اصحها
الاول وهل يشهد الطائفة الثانية معه او يفارقه قبل الشهادتين وجهان
اصحها اولهما وصح صلاة الامام والطائفة الرابعة وفي الطوائف الثلاث
قولان سببان على القولين ان المأموم هل يبطل صلوة بفارقه الامام من
غير عذر والثلاث فادقوع بعذر عذر واستشهد كل الراعي البناء والرق في فيه
طريقان فيهم فادقوع بعذر ولا يبطل صلواتهم وقال الماوردي هو الاظهر قال النووي
والمشهور انه ليس بعذر وان قلنا لا يجوز فصلوة الامام باطلا وفي وقت
بطلانها وجهان وقيل قولان اصحها انما يبطل في الانتظار الثاني الواقع
في الركعة الثالثة والثاني لا ينسرح انما يبطل بالانتظار الثالث الواقع في
الرابعة لزيادة وعلى الاول فيما يبطل به في الانتظار الثاني وجهان احدهما
بحج الطائفة الثانية وثانيها بمضي قدر ركعة واما صلاة المأمومين معني على
صلوته نصح صلوة الطائفة الاولى والثانية على القولين كذا اطلقوه وقال
النووي في بطلان صلواتهم القولان فيمن فارق بعذر عذر كما سبق في الفرع
على صحة الصلاة وقطع به المتولي وغيره وحزم الجمهور هنا فربح على الاصح
ان المفارقة بعذر عذر ولا يبطل واما الطائفة الرابعة فتبطل صلواتهم وقطعا
ان علموا ذلك والا فلا وفيما يغير علمهم به وجهان احدهما ان يعلموا ان الامام
انظر من لا يجوز ان نظاره ولا يشترط ان يعلموا انه يبطل الصلاة واصحها
ان المواقف يعلموا بطلان الصلاة بهذا الانتظار واما الطائفة الثالثة
فحكمها حكم الطائفة الاولى والثانية على قولين سترج وعلى ظاهر النص حكمها
حكم الرابعة فتبطل وسلك من الخلاف في جواز الفرق لاربعة خمسة اقوال
اصحها صحة صلاة الجميع وثانيها بطلان صلواتهم وثالثها صحة صلاة الامام
والطائفة الرابعة فقط ورابعها صحة صلاة الاولى وبطلان صلاة الامام
والاخريتين ان علمتها وخامسها صحة صلوات الطوائف الثلاث وبطلان صلوات

الامام والرابعة ان علمت ولو فرقتهم في المغرب ثلاث فرق وصلى بكل فرقة
ركعة ففيه القولان فيما اذا فرقتهم اربع في الرابعة فان منعناه فصلاة
الاوليين صحيحة وصلوة الثالثة باطلة وان علموا وفيما يغير العلم به الخلاف
المتقدم هذه على قول الجمهور واما على قول من يترجح فصلوة الطوائف الثلاث
صحيحة ولو فرقتهم في الرابعة فرقتين وصلى بالفرقة الاولى ركعة وبالثانية ثلاثا
او عشرين المنصوص الذي قطع به الجمهور ان صلاة الامام والطائفة صحيحة بلا
خلاف لكنها مكرهة وقال المتولي صحة صلاة الامام مبني على ما اذا فرقتهم
اربعة فان قلنا هناك يصح فهنا اولى وان قلنا لا يصح فقد انتظر في غير
موضع قد كون من قسبة غير موضعه واما المأمومون فعلى نفسه سبيل
فيما اذا فرقتهم اربع فرق قال النووي وهذا شاذ ولو كان العدد في جهتين
او ثلاثا او اربع فان ادلت ان يفرقتهم فرقتين كما لو كانوا في جهة واحدة جاز
وان لم علم ان جواز فارقتهم اربع فرق اذا كان العدد في جهة واحدة ففرقتهم
كذلك وان منعناه صلى بفرقتين جميع الصلوة وصلاتها بالفرقتين الاخريتين
ثانيا فيكون له نافله واما للجمعة فاذا كان الخوف في بلدي يوم الجمعة واراذا
اقامة صلاة الجمعة على هيئة صلاة ذات الرقاب فوجهان وقيل قولان
اصحها انه تجوز وهو مفضل في الامر واخذل غوايبه فقبل هو جواب على الجحد
الاقوال في مسئلة الانقضاء وهو انهم اذا انقضوا عنه وفي واحد منهما
جمعة فاما على غير هذا القول فيمنع وقيل بالقطع لجوازه مطلقا قال الرابع
وحجوزان يرتب فسقا لان جوازنا اقامتهما في الانقضاء جازا اقامته
للجمعة على هذه الهيئة والان فوجهان وللجواز شرطان احدهما ان يخطب
لجميعهم ثم يفرقتهم فرقتين او يخطب بفرقة وتجعل منهما في كل من الطائفتين
اربعة فصاعدا فلو صلى ركعة باربعين سمعوا الخطبة والاخر لم يسمعها او
خطب بفرقة وصلى باخرى لم تجز وثانيهما ان تكون الفرقة الاولى اربع فصاعدا
فلو عصت عنها لم تنقض للجمعة ولو نقصت الثانية عن اربع فطر بها واصحها
انه لا يفسر قطعها وثانيهما انها على القولين في مسئلة الانقضاء وجهان الطائفة

الاولى في الركعة الثانية لانفرادهم ولا يجهر البائنه في الثانية لانفرادهم ولو
خطب بالناس في اذان يصلي بهم للجمعة على هبة صلاة عسفان فان جازنا
اقامتها على هذه الهبة فعلى تلك اولى ولو اذنا اقامتها على هبة صلاة بطن
فلن لم يجز ولو خطب ما يما بالثانية لم يجز فان فعل صحح الاولى ولا امام والطائفة
الاولى دون الثانية ولو لم يحسن الامام للجمعة فصل بهم الظهر ثم امثله ان يصلي
للجمعة فاللقية لا يوجب عليهم لكن يجب على من لم يصلي معهم ولو اعاد لهم
ويقدم غيره للخروج من الخلاف قال الشيخ ابو حامد وجوز اقامة الجمعة على هبة
صلاة ذات الرقاع يدل على ان الامام اذا سبق بعض المأمومين بركعة من الجمعة ثم
سلم ومن معه فقام للسجود فوقفوا ما عليهم فقد تواءم والامام رجلا ليومهم
وجوزناه فادر كهم وجل يصلي معهم ركعة ولو لم يدركوا للجمعة فيقوم ويأتي بركعة
اخرى **فروغ** الاول قال الشافعي والطائفة ثلاثة فالتروك ان يصلي
بافل مرطاة بقة وان يجزئته اقل من طائفة قال الاصحاب فركه صلاة الخوف
اذا كان الغوم خمسة فان صلاها بهم كره وصحت الاولى ان الامام يصلي
ثلاثة ويستلمون ويذهبون الى جهة العدو ويصلي الاثنان باتم لحدوها بالآخر
وقال للقاضي لا يرد الشافعي ان العسكركم سنة ولكن كما انه يقول ان اشغل
اكثر الناس باقبال فاقبل من يصلي بهم ثلثة وان اشغل اكثر الناس بالاملاء
فاقل من يحرس ثلثة حتى لو كان تمضيق فقال شجاع انا اسد هذا الشعب
لم فاشغلوا بالصلوة خازل لانه يدر **الثاني** نص الشافعي على استحباب
حمل السلاح في صلاة الخوف ونص في موضع اخر على وجوبه ولا اصحاب طروق
اصحابا ان فيه قولين اصحابا انه لا يجب بل يستحب ويكره تركه والثاني القطع
بالوجوب والثالث القطع بالاستحباب الرابع ان ما يدفع به عن نفسه خاصة
كالسيف والسكين يجب حمله وما يدفع به عن نفسه وغيره كالرمح والقوس
والنشاب لا يجب حمله والخلاف شرط احدهما طهارة السلاح فاما البخش
كالسيف الملح بالدم الذي يتيه به الجسد والمرش برش طائر غير ما ذكره
على المذهب نجاسته فلا يجوز حمله بحال **الثاني** ان لا يكون مانعا من بعض اركان

الصلوة فان منع كل واحد بالمانع من الركوع والبيعة المانعة من مباشرة المصلي
بلجهة لم تجز قطعاً الا ان يحسن رفعها في السجود **الثالث** ان يتأذى
به غيره كالرمح في وسط الصف فيكره الا ان يكون في طرفه لا يتأذى به احد **الرابع**
قال الامام فوضع الخلاص ان يكون في ترك السلاح خطر بمحمل غير مقطوع به
ولا يظنون فاما اذا فرض بتركه للهلاك ظاهر فيجب القطع بوجوبه قال ايضا
وليس الحمل متعيناً بل لو وضع بين يديه السيف وكانت سهولة مدها اليه
بسهولة وهو محمول كان بمنزلة حمله قطعاً قال القاضي ابن ج والترمذي والدرع
ليس بسلاح وقال الشيخ ابو حامد ومن تبعه السلاح اربعة اقسام حرام ومكره
ومختلف في وجوبه ومختلف في الحال الحرام البخش والنشاب المرش مرش بخش
والملاح بالدم وما منع من الركوع او السجود كالتنوير والبيضا الساقية والخوف
الى لها انف والمكره ما كان ثقيل لا يشغل عن الصلوة كالخوشن والنرس
والحقيبة والمختلف فيه ما سوا ذلك والمختلف في الحال كالرمح ان كان في اثنا الصلاة
كره وان كان في الطرف فلا قال العمراني وعلى الطريق الرابع يكون السلاح خمسة
اقسام ولا خلاف ان ترك حمله لا يقتضي بطلان الصلوة وان اثر به على قول
الوجوب ويجوز ترك السلاح لعدو مرض او قطر **الفرع الثالث** يقدم
في باب سجود السهو ان سهوا المأموم يتحمله الامام دانه **الفرع الرابع** ما به
فاذا انتهى بعض المأمومين في صلاة ذات الرقاع الواقعة على رواية ابن جوات
المخندرة فان كانت في ركعة الاولى والثانية وان كان في ركعة الثانية فان
كان من الطائفة الاولى لم يتحمله عنه وفي سبب الانفراد وحان حكاهما الامام
عن شيخه لحدوها ان مبداه رفع الامام راسه من السجدة الثانية وثانيهما انه
الا عند اية الركعة الثانية ويظهر فايدها فيما اذا عرض السهو للامام قبل
رفع راسه من السجود وبعد رفع الامام منه فيتحملة الامام على الثاني دون
الاول قال الرفع في ذلك ان نقول نقصوا على انهم ينوون سفارفة الامام وانه
يجوز ذلك عند الرفع وعند الاعتدال فلا معنى لفرض الخلاف في ان
الا نقطاع يحصل بتمام بداءة فانه لا يحصل نهضة بل هو منوط بنهضة

المفارقة فوجب القصر عن ركنها انتهى وهو واضح وان كان من الطائفة الثانية
وقلنا بالحد يداهم يقومون بعد الركعة الثانية عند جلوس الإمام للشهادة
فوجهان أحدهما عند هذا الموضوع ان الإمام يتجمل وثانيهما لا وعبر بعضهم
عنها بان المأمومين يفارقونه حكما ام لا ويجريان فيما اذا انتهى الركوع في الجملة
في وقت تخلعه وفيما لو صلى منفردا انتهى ثم انشأ القعدة وجوزناه
واستبعد الامام جريانها هنا وقال الوجه القطع بان ختم السهو لا يرفع
بالقعدة الا للاحقه قال النووي وهو الاظهر وان قلنا بالقديم انهم يقومون
الا الثانية بعد سلام الامام لم يتجمل امام سهوهم قطعا واما لو سهى الامام
فان سهى في الركعة الاولى لحق سهوه الطائفتين معهما مسجد الطائفة الاولى
اذا تمت صلواتهم قال الشافعي ففسر اليهم اشارته بفهمونها انه سهى ليستجدوا اخر
صلواتهم فقالوا بواستحقاقنا يشير اذا كان سهوه خفي عليهم فان كان جليا لم يشير
قال ابنه يحيى وقد نص عليه وقال اخرون يشير اليهم مطلقا لان المأموم قد يجمل
السجود بعد المفارقة والا لا يصح وان سهى بانبا في ركعته الثانية فمقتضى
سجدة تين ام يستجد اربعاً فيه وجهان أحدهما اولها رد على هذا قيل يقعان عن
سهو فيكون سهوا ما من تابعا او بالعلس او عنهما معا فيه ثلثة اوجها أحدها
اخرها ومظهر فايدهما لو فوي خلاف ما جعلناه مقصودا وقد مر ذلك في
باب السجود والطائفة الثانية تستجدون معه اخر صلواته وان سهى في الركعة
الثانية لم يلحق سهوه الطائفة الاولى وتسجد الثانية معه اخر صلواته وجب
يستجدون معه اخر صلواته فواجمعا في الشاهد فتجد للشهو قبل تشهدهم
فهل يبايعونه فيه وجهان أحدهما لا بل تشهدون ثم يستجدون للسهو ثم
يسلمونهم وثانيهما يستجدون فعلى هذا في اعادتهم له بعد تشهدهم القولان
قال النووي وينبغي ان يقطع بانهم لا يعيدون وهذا اذا قلنا يقومون
قبل تشهدهم وان قلنا يستشهدون معه ثم يقومون سجدا معه فاذا قاموا وانوا
بركعتهم في اعادتهم السجود في اخر صلواتهم القولان في السجود في غير الخوف
الاصح انهم يعيدون ولو سهى في انظاره اياهم ففي حقوق سهوهم لهم الخلاف

المقدم في انه هل يتجمل سهوهم في هذه الحالة **الموع الرابع** صلوة شدة الخوف
فاذا اتهم القتال ولم يتجمل خلف طائفة عن القتال **القول** وشره العدو
او اشدة الخوف وان لم يلحق القتال ولم يامنوا ان يربوا الكناهم ولو
عنهم وان يقتسموا فرقتين وجبت عليهم الصلوة بحسب الامكان وليس لهم تأخيرها
عن وقتها وجوز ان يصلوا ركنا على الدواب وشاة على الاقدام وان يصلوا
الى غير القبلة اذا لم يقدر داء على استئقنا لها هذه في الاخراف عنها من اجل العدو
اما لو اخرجت بجاح الدابة فانطال الزمن بطل الا فلا كما في حالة عدم الخوف
وجوز ان قد بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة والصلوة جماعة افضل من الانفراد
ولا يضر تقدم المأموم في بعض الاحوال واذا لم يتخلوا جماعة او فرادى من اتمام
الركوع والسجود انصرفوا على الامام جعلوا السجود لخفض ولا يلزم الماشي
استقبالا للقبلة في الركوع والسجود ولا عند القرم ولا وضع الجبهة على الارض
ولا ختم فيها الركعة ولا الصلوة ولا غيرهما من الكلام فان صاح فبان منه حرثان
بطلت صلواته ولا بأس بالاعمال القليلة واما الكثرة فان لم يتعلق القتال ابطلت
وان قطعت كالطعنات والضربات المشوالات فان لم يخرج اليها ابطلت وان
احتاج اليها فثلثه اوجه وقيل اقوال اصحها انها تحمل وثانيها لا وبطل ورحمته
جماعة وبالكثما انها تحمل في اشخاص دون الشخص الواحد ولو ناطح شراخه بالدم
فليس ادري الى القاية او يجعله في قرابه ان من قاله الامام وقال الروابي فيها
اذا رد الى قرابه خف وركه انها تبطل وان استلهم من غير ضرورة مطلبت
وعن الصبيد لا انه لو نطح ليغسله فوجهان وان احتاج الى امسالة فله ذلك
للضرورة وظاهر كلامهم القطع بوجوب الفضا وصرح به بعضهم ومنعه الامام
وقال بلطخ السلاح بالدم من الاعذار العامة في حق المقابل وجعل المسئلة
على قولين مرتبة على القولين فيما اذا صلى في موضع نجس لم يجد غيره وقال هنا
اولي سني الفضا وقد نقله العمري عن صاحب الابانة **فروع** الادراك في
الامر لو حو اليه صلوة الخوف على العدو وتوجهه الى القبلة **القول** بطلت صلواتهم
وان حملوا عليهم قد رخطوه قال الاصحاب هذا في غير صلوة شدة الخوف وانما

ابطالها بالخطوة لا منهم قصد واعمال كثير لا غير ضرورة وعلما وبعضه قال قولوا
ان العدو اذا اطلبهم فاثبتوا لم يبطل في الحال انهم لم يغيروا اية الصلاة **الثاني**
قال لا ياتر ان يصلي صلاة الخوف مستكائا عن فرسته لانه علم يتصرف
ناذعه فجده اليه جده اوجب ثوبا وثلافا وخوها غير متعرف عن القبلة
فلا ياتر ان تعرف مجاذبته بطلت صلواته وقال في الصلوات وهذا بخلاف
ما تقدم في الضربات والطعنات لان الجهدات اخف عمل من الضربات وهذا
يدل على اعتبار كثرة العمل ونال العدد **الثالث** خو و صلوة العيد والكسوف
في شدة الخوف على هياة صلوة الخشوف لا صلوة الاستسقاء ذلك ويجوز
صلوة الاستسقاء في غيرة شدة الخوف كغيره **فصل في السبب المخرج في هذه**
الصلوة ولا شك انما ليست بحايثة في حال الامن ولا في حاله بطلت الخوف بل
خوف خاص اخر وفيه مسائل **الاولى** صلوة شدة الخوف كاي نية كذا قال
ليست حرام متواكف واجبا لعنا الكفار والبغاة والقطاع اذا قاتلهم
الامم ونوابه ودر الصائل على الحرم وعلى النفس على القول بوجوب الدفع
عنها اذا اشتغل بالدفع وكان مباحا مستنوي الطرفين كقتال من قصد اخذ
ماله او قاتل غيره من المسلمين واهل الذمة على المذهب وقال جماعة من الحنابلة
ان كان الملاحضون انا قصد ائلافه جازت صلوة شدة الخوف في الذب عنه
وان كان غيره فوجهان احدهما لا يجوز ونخرج منه قولان فكل الصائل
على المال لا يجوز واصحاب الجواز ولا يجوز في القتال المحرم **الثانية**
لو اتهم المسلمون من الكفار فان كانت الهزيمة متاخة بان يكون الكفار
اكثر من ضعف المسلمين او كان المسلمين يتحالفون لا ومتحيزين اليه
فله ان يصلي صلوة شدة الخوف ولو خافوا من اعدائهم او كثرة كان لهم ان يصلوا
فلا يجوز هذه الصلوة لاهل البغي والقطاع ولا لاهل القبائل المتقاتلين
عصبة **الثالثة** لا تخص هذه الصلوة بالقتال بل يجوز في كل خوف ولو
هرب من جريق يغشاه او من سيل سيحده الى موضع ولم يجد في عرض الوادي
مكنا فيحفظ فيه او يصعد منه فغدا في طول له او من تبسع او كلب عقورا و

جل عقورا وحيته اول صلوة الخوف ولم يجد عنه معذرا او من غريم يطالبه بدس
هو غار عن وفائه ولا يثبته تشهد باعتراده والمستحق لا يصدق ولو
ظفر به لحبس فله ان يصلها في هربه وفيه قولان لا يصلها في الهرب من
الغريم ولا في الهرب من السيل قالوا وكذا من عليه قصاص يرجو العفو عنه
اذا استل العليل فهرب له ان يصلها في هروبه وقد تقدم انه عذر في الخلف
عن الجماعة واستبعد الامام والروائي ومنعاه وليس للهارب من اثم جدد
رجب عليه ان يصلي صلوة شدة الخوف واذا صلاها بالاسنان المسحة
لها لا يلزمه الاعادة على المذهب وقيل يلزمه اذا صلى في غير القتال لندرت
وسرع المحرم بالحق لو خاف فوات الوقوف ان صلى لا يتأعلى الارض بان
كان قربا من ارض عرفة ليلة النحر وبقي بينه وبين طلوع الفجر قد ما يتسع
صلوة العشاء لم يكن صلاها فيها يفعل ثلثة اوجه للقتال احدها يصلي
صلوة شدة الخوف ويحتمل فيها العدد والثاني بوخر الصلوة وبذهبت الاعراف
والثالث انه ياتي بالصلوة لاسها على وجهها قالوا الذي يشبهه ان يكون هذا
او في كلام الامة انتهى وبشبهه ان يجوز لهذا الخلاف الثقات الى الخلاف في
ان مراتب الوجوب هل شقارب من الوجهان الاخران قربان من الوجهين
الاسين في ان من اصاب في رمضان وفي فمه طرف خيط وطرفه الاخر في
معدته هل يحافظ على الصلوة والصوم **الرابعة** لو راوا سوادا ابلا او
بقا او شجرا او غيرها فطهره عدوا فاصوا واصلوا شدة الخوف ثم تيقنوا الحال
ففي وجوب القضاء اربعة اقوال اصحابنا لا يجب وثانيها لا يجب وصحة جماعة
وبالثاني ان كان في دار الاسلام وجب الاقل وراعيها يجب ان لم يخبرهم
ثقة ولو لم يتيقن الحال وشكوا في انه كان عدوا او لا فذلك ولو تحقق
العدو فصولا صلوة شدة الخوف ثم بان انه كان بينهم وبينه حائل من
خندق او ماء او نار او انه كان نمرهم حصص كنهم الحصص او طنوا له
كان باذا كل مسلم اكثر من مشركين بان خلافه فطريقان احدهما القطع
بوجوب القضاء واحدهما انه على القولين والاصح هنا وجوب القضاء انفا فادها

كالقولين فلما اذا نزل الزئبق في الوضوء ناسيا او الفاحشة ناسيا او نسي الما
في رحله وفيمن صلى او صام بالاجتهاد فصادف ما قبل الوقت وفيمن يقضي
الخطا في القبلة او صلى بجاسته جهلها او نسيها في أحد الطرفين وفيمن دفع
الزكاة الى من طنته مستحقا بيان خلافه وفيما اذا استتاب المغضوب في
الحج وبر او لم يزل في هذه الحالة صلاة عسغان جري القولان وان صاموا
صلاة ذات الرقاع فان جردنا ههنا في الامن فهنا اولى والاقية القولان
وقال للماردي لا يلزمهم الاعادة في هاتين الصلاتين قطعا كما لو صاموا
بطن خلص صلاة شدة الخوف قال الميرزا نجح لو بان العبد والذبيد او ده كان
على المصلحة والمشارطة فلا اعادة وطعا **فروع** لو كان يصلي من مكان من
الارض الى القبلة فحدث خوف في اثناء الصلوة **فروع** فربما قال في المحض ان
صلاته تبطل ويشتت انهما بعض في غيره انه يعني وللأصحاب طرق **أحدها**
ان فيها قولين أحدهما تبطل وصحة المحاييل وثانيتها لا تبطل وصحة المتولي واخرون
الثاني في القطع بانها تبطل واخراجه صاحب التبيين **والثالث** الذي
عليه الجمهور النص في الامران انما ينظر الى الركوب لم يبطل ويبنى ان لم يضر
اليه بطلت وحلوا النص على الحالين قال هولا حيث لا يبطل في الحالة
الاولى فكذلك اذا اقل الفعل فان **كثير** في بطلانها الوجهان المتقدمان
في الضرب الكثير والعمل الكثير للحاجة ولو صلى راجعا في شدة الخوف فانقطع
وانقطع وان قال الشافعي نزل ويصلي على صلواته ولخذه الجمهور وقيل لا
فرق بين الركوب والتزول فان حصل لا بفعل قليل مع الحاجة لم يبطل
وان حصل لا بفعل كثير فوجهان كالضرب في المتواليات فان قلنا بغير فسخ
ان لا يستند بالقبلة في نزوله فان استند بها بطلت وان انحرف تمينا
وسما لا يبطل ولم يرد **خاتمة** ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب
بباب فيها يجوز لبسه وما لا يجوز فاقنني به الأكثرين واوردوا الحكم
اللابس هنا وذكرها بعضهم في كتاب صلوة العبد واورده الغزالي بعضها
هنا وبعضها ثم وفيه سبيل **أحدها** استعمال الحر حرما على الرجال

ومن لبسه والحلوس عليه والتدريه والاستناد اليه والنسب به ويجوز اذا
فاجاه القتال ولم يجد غير الضرورة ويجوز ان يلبس منه ما هو جيب للقتال اذا
لم يقم غيره مقامه كالدباج الصفيق فان وجد ما يقوم مقامه فوجهان اصحهما
انه لا يجوز ولا جاز ان يلبس القبا وخوفا يصلح في الحرب من الحرير مطلقا لانه
من حشيش الحياة والزينة ولتشرق قلوب الكفا وحشية الشيفت تبعه البند يجي
وابن الصباغ للذي قال المستحب ان لا يلبسه والمذهب الاول يجوز لبسه لدفع
الحر والبرد ولشديد من اذا لم يجد غيره وجب ستر العورة به اذا لم يجد غيره ولو جرد
للخوف على الاصح وجوب الستر فيها **الثانية** اخلاف من الشافعي رضي الله
عنه في جواز استعمال الاعيان الخمسة وللأصحاب طريقان أحدهما بجواز
تولان والآخر بتولي الثاني الصحيح ان الجاسته ان كانت مخففة كجاستها في
البدن والثوب وان كانت مغلطة وهي جاست الكلب والخنزير وفرع أحدهما لتمر
لجرا للضرورة ونزلوا المفروض على هذا التفصيل وعلى هذا فلا يجوز لبس جلد
الكلب ولا الخنزير في حالة الاضطرار بخلاف الثياب التي يستعملها فانه يجوز لبس
غير الصلوة وخوها كسجود الشدة والطواف وجوز في حالة الاضطرار عند
مفاجاة القتال والخوف من حر او برد مهللين اذا لم يجد غيرها كاكل الميتة اما
جلد الادمي والثوب المتخذ من شعره فيحرم استعماله في اللبس وغيره قطعاً
واما لبس جلد الشاة الميتة وغيرها من الحيوانات غير الادمي والكلب والخنزير
ففي جوازها في حالة الاحتياج وجهان مبنيان على ان يحرم استعمال جلد
الكلب والخنزير لجاسته عينه اول تغليظ جاستها والاصح انه لا يجوز وعليه
قول الجواز يبره ان يلبس دابته هذه الجلود على المذهب ولا يجوز الباسها
جلدا لادمي والكلب والخنزير قطعاً ويجوز تحليل الكلب والخنزير بجلد
كلب او خنزير على الصحيح قال النووي ولعل مراده من تحليل كلب قنصاه
وخنزيره لا يوم يقتله فان في قتله خلافاً وتفصيلاً يأتي في كتاب الشتر واما
الجلود الطاهرة فجوز لبسها للذي قال ابو حامد والماردي لبس غيرها اولى
الثالثة في جواز الاستئناس بالدهن الجبس سواء كان نجس العين كودك

الميتة او بعد ارض كودك الدكاة وشرح وستم وديت صابنه نجاسة قولان
 اصحها انه نجوس لانه قد لا يصيبه النجاس وشفير اصابتة في نجاسته
 خلاف تقدم فان قلنا بنجاسته وهو الاظهر فقليله معصونه والذي يحصل
 من الاستصحاب قليل لا يجتنب غالباً وقال الامام ان بعد السراج الى جده لا يحق
 دخانه التسبب فلا وجه للتحريم تجوز الاستفاد بالنجس كما في التزليل
 ومحمل طرد الخلاف مع بعد السراج للاستغناء عنه بخلاف التزليل وفصل
 في الدخاير بين دخان النجس والمنجس فدخان النجس نجس ان قلنا بنجاسته
 الرماد ودخان المنجس طاهر لانه من اجزاء الدهن الطاهر ثم اعترض عليه بان
 صا رنجس العين وعلى الصحيح تجوز ان يخذ من الزيت النجس الصابون ولا يستعمله
 ولا يبيعه ويجوز ان يدهن الشفن بجم الميتة وفيه وجه انه لا يجوز واختلف
 قائلوه في جواز الاستصحاب به فمنهم من منعه وفرق بان الاستصحاب اطلاق
 من دهنها ليس بانلاف ووجهه سبب الراتب فتجسده وسته للصباح لا يمتنع
 غالباً الامن يعلم حاله فينوي في النجاسة والسفينة عسما غالباً لا يعلم النجاسة
 والراتب النجس غير هذا كالتحريم النجس في طلاء السفينة وعلى هذا الوطالبة بهيمة
 فان كانت لم تجز السفينة وان كانت ستامة فوجه ان يباع المعبر فيه ومنهم
 من منعه الاضرة وخوف وان يطعم الخيل العسل المنجس والكلب وطيور الصيد
 الميتة واطعام الطعام النجس للذئب ولو سخن الثور بالشرين فان قلنا
 بنجاسته دخانه ففي العضو عنه وجهان احدهما نعم فيجعل الخبز فيه من غير مستح
 وثانيهما لا فعلى هذا لو دخن به ثوبه لم يرد غسله ويجب مسح الثور قبل
 الخبز فيه فخرقه فان خبز فيه قبله نجس ظاهر الخبز فلان القياس بنجاسته
 جميعه لوطوبته وجوز تسميد الارض وهو ان يجعل فيها رمل ورماد لا صلاح
 بناتها ولا نجس النبات

كتاب صلاة العبد

وفيه مسائل الاولى صلاة العبد سنة مؤكدة وقال الاصطخري هي فرض

كفاية لو انفق اهل بلده على تركها قولوا وعلى المذهب لو تركوها من غير عذر
 لجوز ترك الجمعة فوجهان احدهما يبقا ثلوث عليها واخذاه الروياني وابن
 عمر بن واصحها الاكثر اير السنن دهاكا الوجهين في الاذان **الثانية**
 اقل صلوة العبد ركعتين لست اير النوافل في الانغال والادكان والشروط
 وينوي بها صلوة العبد وليست التخييرات الزوايد اركانها ولا ابغاضا
 بل سنة لها الاستفاد ولا خلاف في خروج وقتها بزوال الشمس يوم
 العيد وفي اول وقتها وجهان احدهما طلوع الشمس والا فضل ناخيرها حتى
 ترتفع قيد رجب واكثره قبله وحكاة القاضي الطبري عن النص وصحة جماعة
 حيرة ولا يقدح فيه كراهة الصلوة في ذلك الوقت والثاني انه بارتقاع
 الشمس قيد رجب وصحة جماعة كثيرة وقال الماوردي يدخل وقتها بتمام طلوع
 الشمس فلو صلاها مع الطلوع لم تجز به فهذا وجه ثالث والظاهر انه
 مفرع على ان وقت الكراهة يعني تمام الطلوع واذا خرج وقتها في استحيان
 قضاها القولان السابقان في صلوة النطوع والاصح استحبابه وقال القاضي
 الصحيح ان هذا من القولين يستقلان هنا مبنيين على قضا النوافل وقال الماوردي
 هما هناك فاحذر ان من هذا وقتها خباريان هنا وان قلنا النوافل لا تقضى
 وهما من عان على الجديد الصحيح الا في انه لا يشترط فيها شرط الجمعة اما على القدر
 فلا يقضى قطعاً ولا متى يقضى فيه خلاف بالي لنرى الله تعالى **الثالث**
 هل يشترط في صلوة العبد شرط الجمعة لخلاف كلام الشافعي وصلى الله
 عنه وللاصحاب طريقان احدهما فيه قولان احدهما نعم ونسبه بعضهم الى
 القديم واصحها لا والثاني القطع به فان قلنا يشترط اعتبارها بالجماعة
 والعدد وبصفا الكمال وغيرها من شروط الجمعة فلا مشرع للعبد والمساكين
 والنساء على وجه الاستقلال ولا المنفرد الا انه يجوز فعلها خارج البلد
 وسنة الشيخ ابو محمد قال النووي وهو غلط ظاهر واستثنى بعضهم اعتبار
 الادب غير وجوبها يذوهم وقيل يشترط الكثرة ليشترط ان يكونوا جماعة
 الكمال كلهم ويستثنى ايضا الخطبة فان خطبى العبد بعد الصلوة قال الامام

ولو اخل بالخطبة فيبعد انقطاع البطوان على الصلوة وان قلنا بالذهب لا
شترط فضلاها المنفرد لم يخطب على المذهب وهو قريب من الخلاف في ان
المنفرد هل يوزن قال الشافعي ان صلاحها مستأفرون خطب بهم امامهم وال
ولو تركها من لا يجتنب عليه كرهت ذلك وكذلك الكسوف **فروع** قال المادري
ليس لمن في امامه الصلوات الخمس والجمعة حق في امامة **العيد** من
والخسوف والاستسقاء الا ان يترك جميع الصلوات فيدخل فيه واذا قل
صلوة العيد في عام جاز لمع اطلاق دلالة ان يصليها في كل عام واذا
قلد صلوة الخسوف والاستسقاء في عام لم يكن له ان يصليها في كل عام
فصل واما اكمال الصلوة فقد ذكر الغزالي في هذا الفصل الامور المستعينة
في العيد فطلقا على ترتيبها في الوجود منها التبرع المستحب في العيد ثلاثة
اضرب ضرب بشرع في الصلوة وضرب بشرع في الخطبة وسيا تيان وضرب
بشرع في غيرها ويستند دفع الصوت به وهذا الضرب نوعان من مثل يقيد
والمرسل الذي لا يقيد بزمن ولا حال بل يوزن به في المنازل والمشاجرة والطرف
ليلا وفيها را والقيد الذي يوزن به في اداء الصلوات والمرسل مشروع في العيد
واول وقتها غروب شمس ليلتها وفي اخر وقتها طربقان اشهرها اذ فيه
ثلاثة اقوال اصحها ان اخر محرم الامام بصلوة العيد الثاني ان اخره خروج
الامام للصلوة الثالث وهو قد مر ان اخره فراغ الامام من الصلوة ومنهم
من قال بدله الى ان يفرغ الامام من الخطبتين وانما يجي في حق من لم يصلي
مع الامام فيكبر حتى يفرغ الامام من الخطبة واما من يصلي معه فلا يكبر
في الخطبة بل يستمعها والطريق الثاني القطع بالاول ويستند في ذلك الحاج
فلا يكبرون ليلة الاضحي وذوهم التلبية والحديث الصحيح ان النبي
ليلة الفطر افضل من ليلة الاضحي **التبرع الثاني** التكبير اداء الصلوات
وهو مشروع في عيد الاضحي اجماعا **وسيا تيان** وفي استحبابه في عيد
الفطر وجهان قيل قولنا اصحها وهو فضته في الجدي انه لا يستحب قطع
به جماعة فانها رتبته بعضهم الى القديس انه يستحب وصحة جملة فعلى

هذا يبرخلف ثلاث صلوات المغرب والعشاء ليلة العيد وصحبه وحكم
النوافل والغوايت في هذه المرة يقاسن بما سياتي فيها في الاضحية ويستوي في
التكبير المطلق والمقيد الحاضر والمشاقر والرجل والمرأة والقبلي الميز والمصلح المنفرد
وفي جماعة قال الشيخ بن الصلاح واخصاص العيد باستحباب هذا التكبير انما
هو من حيث انه شعائر افطر ويرفع به الاصوات والا فالتكبير لا يستحب في
جميع الاوقات **السنة الثانية** من سنن العيد احيا ليلتي العيد بالعبادة
بصلوة او غيرها مستحب الصحيح ان فضيلة هذا الاحيا لا تحصل الا بعظم الليل
وقال بعضهم يحصل بعينه وعن ابن عباس انه يحصل بان يصلي العشاء في جماعة
الثالثة الغسل مستحب للعيدين وجزئي بعد الفجر وكذا قبله على الاصح
وهل جزئي في جميع الليل ام يختص بالنصف الثاني منه ام بالسحر قيل الفجر
فيه ثلاثة اوجه اصحها اذ يستحب لكل احد حضرة الصلوة ام لم يحضرها
ويستحب الشطف بازالة الشعر المستحب اذ الله وتقليم الاظفار واما زالة
الراحة الكريهة من بدنه وثيابه كما مر في الجمعة **الرابعة** يستحب التطيب
وان يلبس احسن ثيابه ويتعمد افضل الوانها البياض فاذا استوى اثنان في
الحسن والنفاسته فالابيض افضل فان كان الحسن لبس بابيض فهو افضل من ابيض
فان لم يجد الا ثوبا استحب ان يغسل للجمعة والعيد ويستوي في استحباب
ذلك كله الخارج في الصلوة والقاعدة في بيته هذا في حق الرجال واما النساء
فقال بعضهم منهم السند يحيى بحضرة صلوة العداستوا الشابة والعجوز على المذهب
وقال المادري والرافعي كرهه للشابة وذات الحال الخروج وقال النووي انه
الاولى واما العجائز فمستحب لهن حضوره في ثياب البديلة غير المصبغة كما تقدم
في الجمعة والجماعة وقال الله بندي لا يستحب لهن الخروج بحال استحب
النوي للنساء ايضا لبس ثيابهن الجميلة ومنهم من كراهه ان ذلك اذا كن
في بيوتهن لا افاخرجن الى المصلي **فصل** ليس الحرير للزينة وغيره حرام على
الرجال دون النساء على الحسن لا ختماله ذكره قال الرافعي وخبره ان سيارع
فيه قال النووي وقياس المتولي جوازه فانه اجاز له لبس حلي النساء والنص

الذي قطع به الجمهور ان القرمز الحريم يحرم على الرجل استعماله وفيه وجه انه لا
تحريم لانه لبس من الزينة وفرف بان لا يبرسم ما حل عن الدود بعد موته والقمر
ما قطع الدود وخرج منه فانه لا يبرسم حله وغزله ويجوز لبس الثياب من
الكاف والقطن والصوف والشعر والوبر وان كانت نفسه الابيض والاحمر
والاخضر والاصفر والمخطط للتحريم على الرجل لبس الثوب المزخرف قال
الشافعي رضي الله عنه لا المعصفر لاني لم اجد عنه شيء عام قال البيهقي
وقد ثبت ما يدل على عموم النهي ولو بلغ الشافعي لقال به وقد قال كما قلنا
وكان عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ما يصح فيه ثياب النبي صلى الله عليه وسلم
اولا ولا يقلدونه وكراهه بعض السلف وكراهه ابو عبد الله الحلبي
وظاهر كلامهم انما جاز لبسه مصبوغا لا فرق فيه بين ان يصبغ قبل البيع
او بعده وعن القاضية انما يصبغ بعده ان كان صبغه لينع الوسخ جاز لبسه
وان كان للزينة لم يجز للرجال لبسه وفي الفضل مستايل الاول والثوب
المرب من الحرير وغيره فيه طريقان اصحها وقطع به الجمهور انه ان كان
الحرير اقل وزنا حاد وان كان اكثر حرم وان شئوا فوجهان اصحهما
انه يجوز والثاني للقفال وغيره واخناه الامام انه لا اعتبار بالقله
والكثره في الوزن بل بالظهور فان كان الحرير ظاهرا حرم وان قل وزنه
وان كان مستتر المحرم وان كثرت وزنه وتخرج من الطريقين القطع
بالتحريم ان كان الحرير ظاهرا والستر وزنا والقطع محل الخزن فان سده
حرير ولحمته صوف والسدانيه اقل من اللحمه وهو لا يظهر وان وجد
الظهور دون غلبة الوزن كالمعتان فانه مركب من الحرير والقطن والحرير
فيه اظهر واقل وزنا حل على الاول دون الثاني قال الشيخ ابو عمر ولا يبرسم
بما ذكر في الخزان سده اكل ثوب مطلقا اظهر من لحمته وان اللحمه مطلقا
اكثرت من السده اقل من ذلك بل يختلف باختلاف الصنعة واختلاف
انواع الثياب فمنها ما يدفن الصانع اللحمه منه في السده ويجعل السده هو
الظاهر ومنها ما يظهر اللحمه منه على السده او مدفن السده فيها وكذلك ايضا

منها فادل من السده منه اكثر وزنا ومنها خاتون اللحمه اكثر وزنا وانما
وقع الخزن على الوجه المذكور بسبب الصنعة وكيفيتهما وقد اطلق الخزن في هذا
الزمان على نوع اخر جميعه ابرسم فحرم **الثالث** نينه لجوز لبس الثوب
المطرز بالحرير نالما يجاوز قد رابع اصابع فان جاز ومنه حرم ولبس
الثوب المطرف والمجنب بالديباج مالم يجاوز العادة فان جاوز العادة
حرم وترقيع الثوب بالديباج كمنطريزه واطلاق البغوي جواز ترقيعه
بقليل الديباج قال النووي وهو محمول على هذا ولو خاط ثوبا بابرسم
جاز لبسه قطعنا خلاف الدرع المنسوجة بالذهب فانه حرام وان
قل ولا يخرج على التفصيل في الاثنا عشر لو نظرت في خيط حرير
لم يجز استعمالها ولو اتخذت من غير الحرير وحشاها ابرسم او قمر
او حشى القباة والمخدة او خوها جاز نص عليه وقطعوا به وادعى الامام
الاتفاق عليه وادعى البغوي في خلاف فيه وقال القفاري انه حرم
على الخلاف في استعمالنا الذهب المطلي برصاص ولا تجوز لبس حبة
بطانها جاز قال الامام ولو لبس ثوبا عليها رتد وبطانته قطن وفي وسطه
حرير منسوج فظاهر كلامهم جوازه وفيه احتمال وهو الجواز ان يجعل في
كل طرف من طرفي العمامة ثد رابع اصابع من حرير قال في الكافي
يحمل وجهين قال احمد الامين حكم طرفي العمامة وفي فتاوى الشيخ بن
عبد السلام انه لا بائن باستعمال العمامة التي في طرفها من الحرير قد رشر
الا ان بين كل قدر اصابع منها صرف قلم من كنان وغيره **الثالث**
تحريم الحرير على الرجال لا يختص باللبس بل يعم شئير وجوه الاستعمال من
الاقتراش والتدبير والاستئناس اليه والاستئناس به وفيه وجه ان لهم الجلوس
عليه ولو افترش على ثوب حرير ثوبا من غيره وجلس عليه جاز كما لو لبس اللحمه
المحشوة به او سده الوشادة المحشوة به وفي حرير افترش الحرير على
النساء طريقان احدهما فيه وجهان وصح كل منها طائفة وصح الرابعي المنع
والنود في الجواز وفي البائن الاوليا الصبيان الحرير ثلثة اوجدها لا

وتقطع به المقدس ودرجه من الصلح وثانها نعم وثالثها انه يجوز
سبع سنين فاذا بلغها لم يجز وجري الا وجه في الباستهم حلي
الذهب فعلى المصنوع ان لا يقطع في العيد بالحري وحق الذهب
وعنه والمصنوع ذلكوا كانوا اذ انافا قال الشيخ عز الدين الاول اجتنابه
فاذا حرمناه فالسنة قربه عمى به وقطع وجه بخلاف الباستم الاجنبي
فان الاساة الى الاقارب قمع من الاساة الى الاجانب كالاحسان وعمل
ذلك من مال الطفل اقم من عمله من مال نفسه لان في الاول اساة اليه
في نفسه وقاله وفي الثاني في نفسه خاصة **سابع** وجه حشرنا
استعمال الحرير فذاك عند عدم الحاجة والضرورة فان اضطر اليه كما اذا
فاجاه القنالا واصابه حرا شديدا او بردا ولم يجد ما يستره عورته
جاز على المذهب وقدم كذلك الاحتياج اليه كما لو كان به حكة او
جرب على المذهب وهذا دفع القلق فليس يخص ذلك بالسفر واخراجه
ابو محمد وابن الصلاح **فروع** الاول الكتابة في الحرير ان كان
ينتفع به الرجال ككتب المراسلات لم تجز وان كان للنساء كتب
الصدقات على المعادة فقد خرج الشيخ عز الدين على الخلاف في حواشيه
لحرير وقال هو ادلى بالمنع وحرم النووي بالمنع ونقله عن الاصحاب وشهد
للاول وجه ذكره انه يجوز على المذهب اذا كان لامر **الثاني**
قال الشيخ ابو حامد حرم تعليق ستور الحرير وقال الشيخ نصر المراهة تحريم
يحمي البيوت بالثياب المصورة وغيرهما من الحرير وغيره قال النووي
تحريمه للصورة من غير الحرير ضعيف والصواب انه نكروه ولا حرام
قال الغزالي تزيين الحيطان بالحرير لا ينهي الى التحريم ولو حرم تزيين
الكعبة والا دلي لا حته وقال الشيخ عز الدين لا بأس بستر جدار المسجد
بالثياب من غير الحرير للاحترام واما الحرير فيحتل ان يلتحق بالثياب فينكركل
الذهب والفضة ويحتمل ان تجوز قول واحد الا انه اهون ولم نزل الكعبة
تستر بالحرير فلا يبعد الاحتياط غيرها بها واما مشاهد العلماء والصلحا فحرمها

حرم البيوت في الجواز والمنع الثاني يجوز اتخاذ الشور على الابواب ونحوها
اذ لم يكن حريرا ولا فيها صور محرمة **الثالث** حرم اطالة الثوب
والازار والشراديل للخيلا ويكره لغز الخيلا قال النووي والاستبناك
في العمامة وهو ارسال طرفها ارسا لا فاحشا كما استبناك الثوب وتجوز
للمرأة استبناك الثوب على الاصح صح في الحديث انه من ترخين دراعها ولا
يزد على **الرابع** ذكره المشي في نعل واحد وخف واحد ونحوه لعين
عدر واذا انقطع معشع نقله فيبغي انه يخلع الاخر ويكره ان يلبسها قائما
قال الخطابي ويدخل في النهي كل لباس يمتنع بالخفين وادخال اليد في
الكمين فذكره ان يدخل يديه فيه ويخرج الاخرى قال النووي ولا توافق على
ما قاله في **الامر الخامس** من استحب ترك الزينة في اللباس تواضعا وان
يوسط فيه ولا يقتصر على ما يبري به لغز حاجة ولا مقصود شرعا قال
المؤيد والرويانى وكره لبس الثياب المشتمة مع الاستغناء الا لغيره قال
النووي والمختار ما تقدم قال **الاستحباب** تفصيل الامر وجوز لبس العمامة باستبناك
طرفها ودونه ولا كراهة في واحد منهما **السادس** من يستحب ان يبدأ
في لبس الثوب والنعل والشراديل والخف باليمين وفي الخلع باليسار ويستحب
لمن لبس شيئا جديدا من ذلك ان يقول ما روي انه عليه السلام كان يقول له
المهر لك الحمد انت كستوني به استاك حيره وخرقاصع له واعوذ بك من شر
وسر ما صنع له **السابع** من سجد غسل الثوب اذا توشح واذا صلاح
الشعر اذا تشعث قال الشيخ عز الدين لا حرم استعمال الثياب المشتملة
لان استعماله في مصلحة من غير استنابها بالطعام والاولى اجتنابه الشا من
تجوز لبس القميص والقباء والفرجية من رداء ومعلوم ان غير كراهة قلنا
ينبغي اختصاص عدم كراهة القباء من لا يعناده او بمن لبسه تحت ثيابه وان
ذكره في حق غيرها وقد صرحوا به في كتاب الشهادات قال الشيخ عز الدين
وافرط توسعه الثياب والاكمام بدعة وسرف وتضييع للمال ولا بأس
بلبس شعرا العلماء البعير فوابدك فيستألو **الثامن** منع حرم على الرجل ان يقبضه

بالمرأة في اللباس وغيره وعلى المرأة ان تتشبه بالرجل في ذلك على المذهب وقيل
بغيره قال الرقبي قال بعض اصحابنا يكره للنساء البياض والصفيد لما فيه من التشبه
بالرجال قال وفيه نظر عند العائش **رسيل** الشيخ ابن عبد السلام عما اذا
عرف ببلد اختصا من بعض المذاهب الى البدن بنوع من اللباس كمنوطة وعمامة
لطيفة هل ينبغي ان يحتجب ذلك حدرا من الشهرة فاجاب بان فاعلها ان كان
قويا لا يخشى على نفسه الفتنه فلا يتركه وان خشي على نفسه الفتنه والرضا
فليتركه ولا فرق بين من عرف بالصلاح وبين من لم يعرف به **السنة**
الخامسة للعبد ان يقصد من يصلي بعد الغسل والمنظف والثرين المصلي
ما شيا فان عجز او ضعف كرم او كبر فله ان يركب واما الرجوع وان شاء
ركب وان شامشي الا ان يضرد الناس برؤوسه لرحمة او غيرها فيكره ولا
بعد في رؤوسه ذاهبا لخصبه ورياسته سوا الامام وغيره ويستحب لغير الامام
ان يتكبر الى صلوته العيد بعد الفجر لياخذ مجلسه وينظر الصلوة واما ما
الامام فيستحب له تلخيص الوقت الذي يصلي فيه ويستحب له ان يكره في
عيد الا ينبغي قليلا لينتفع وقت الفصحى وان يوحز في عيد الفطر لينتفع
وقت اخراج صدقة الفطر ويستحب للامام وغيره ان يأكل يوم الفطر قبل
الصلوة وان يأكل التمر وترا وان لا يأكل يوم الفطر حتى يفرغ منها قال الشافعي
رضي الله عنه دخل من خرج الى المصلي ان يأكل ويشرب قبل ان يؤد اليه
فان لم يفعل امرناه بذلك في طريقه او المصلي ان ملكه فان لم يفعل فلا شيء
عليه ويكره له ان لا يفعله وجوز اقامة العيد في المسجد الجامع وفي المصلي
وايهما اولى ينظر فان كان محله فالمسجد الجامع اولى وان كان في غيرها فان
كان في بيت المقدس فقد قال القتيبي والبيهقي والبخاري والرويان في
المسجد اولى ولم ينه عن ذلك الجمهور وظاهر كلامهم ان بيت المقدس خير وان كان
في غيرها فان كان في ترك الخرج الى المسجد اعلم من مطر او بلج او برد او حلا او خوف
او نحو فاقامت في المسجد اولى وان لم يكن عند وفاته كان المسجد ضيقا
فاقامتها بالمصلي اولى ويكره اقامتها في المسجد وان كان واسعاً فوجهان

اصحها انها في المسجد افضل وهو مضم في الامم وقطع به العراقيون فانها انما
في الصحرا اولى وصححه جمهور الخراسانيين وقطع به جماعة منهم ولو ترك
المسجد الواسع وصلى في الصحرا لم يكره وان ترك الاولى ثم ساءا فاما الامام
في الصحرا فينبغي ان يستخلف من يصلي في البلد لصعفة الناس كالشيوخ والرمح
والزمن وهذا على المذهب في ان صلوات العيد لا تشتري فيها ما يشتري في
الجمعة فان شرطناه ولم يستثن اقامتها خارج البلد لم يقم في الصحرا
وان استثناءه لم يمنع استخلاف من يصلي بالصعفة ولم يقم الا في موضع
واحد كالجمعة فاذا اقامها في المسجد لعددا غيره او ضاق عنه استخلف
من يصلي بالباقي في موضع اخر يكون ارفق بهم واذا حضر النساء المسجد والمصلي
اختر الخبير منهن ووقف عندها به **فروع** في ثبوت خلع المسجد للمصلي
العيد والجنائز ونحوها حتى يوم **السادس** الداخل اليه بالتحية وجهان
اشهرهما واصحهما لا وان وقف مسجد اثبت له خلع شابر المستاجر
السادس يجوز التنفل بعد صلوة العيد وقبلها اذا خرج وقت الكراهية
في المسجد والمصلي البيت والطريق من غير كراهية بل استحب الصلوة
منطلقا فافعل عليه ولا سنة لصلوة العيد قبلها ولا بعدها ويكره للامام ان
يصلي قبلها وبعدهما في المصلي لئلا يوهما انها سنة ولا يصلي التحية فانها تحصيل
بصلوة العيد ويستغل الامام بالصلوة عقب خروجه وينادي لها الصلوة
جامعة وقيل يقول للصلوة الصلوة وقد تقدم واذا احرم مصلي العيد مطلقا
فيستحب ان يقرأ دعاء الافتتاح بعد النكبة الاولى وفيه قول انه يقرأها
بعد النكبات ثم يذكر سبع تكبيرات غير تكبير في الاحرام والمصلي
ويستحب ان يقف بين كل تكبيرتين منها قد قراءة اية لا طوبى ولا قصيرة
بسم الله تعالى ويكبر ويحده فيقول سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر ولو زاد عليه جاز وقال المستعودي لا يقول الله اكبر
ليلا يكون تكبير التكبير العيد ولفظ ان يقول بينهما سبحان الله ويحمد الله
سبحان الله والحمد لله وقيل يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك

وله الحمد وهو على كل شيء قدير وقال بن الصاغ لو قال ما اعناده الناس الله
اكبر كبير الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا وصلى الله على محمد
كثيرا كان حسنا قال بن الصلاح وكل اقالة البنديجي توفى ذكر
الصاوة نظر وقد وجدته في كتاب السنن ظهري من غير ذكر الصلوة
وقال المشعوي يقول سبحانك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
وجلائناوك ولا اله غيرك ولا ياتي بهذا الذر بن تكبير الاحرام والاول من
الزوائد اكتفا به ما لا يحتاج وكذا الاياتي به بعد الشايع بل يعود بعدها
ديقا واشار بعضهم بالخلاف في ان يعود قبل التكبيرات وعن امام الحرمين
انه ياتي بالذر بن تكبير الرفع في الثانية والاول من الزوائد ورواه ابن الصلاح
قال في الام ولو وصل التكبيرات الزوائد بعضها من بعض ولم يفصل بينها
والتعجب ان يرفع يديه حذو كتفيه في كل واحدة وان يجهزهن ويسير
بالذر بينهما ويضع اليمنى على اليسرى بين كل تكبيرتين وعن الغدة ما يشعر
بخلاف فيه قال في الام ولو ترك الرفع في التكبيرات او بعضها لهدت ذلك اذا
نزع الامام منها تعود وقرأ الفاتحة وسوره ق فاذا قام الى الثانية كبر
خمستا زوائد بالصفة المذكورة يذكر الله بين كل اثنين منها وفي الذكر بن
تكبير الرفع والاول ما تقدم من الامام وينعود بعد الخامسة على الصحيح
ويقرأ الامام بعد الفاتحة اقرب اهل اماكن يجهز بالقرأة فيها ويكره ترك
التكبيرات وبعضها والزيادة عليها ولو شك في العدة اخذ بالاول ولو كبر
ثم اتي تكبيرات وشك في نية الاحرام باحداها استأنف القرأة ولو شك
في التكبير التي تليها التعميم جعلها الاخيرة فيعيد التكبيرات ولو صلى خلف
من يكره ذلك او استأنف قوله واحدها انه يكره سعا في الاولى وخمستا في الثانية
واصحها انه يتابعه ولا يزيد قال الامام وعندى انه لو كبر وترك المتابعة في
التكبيرات ولم يركب وكان الامام يجبر لم يفته الامر فيه الى بطلان الصلوة وفيه
احتمال قال القاضى ولو ترك الامام التكبيرات كلها ففي بيان الاموم بها وجبان
وهما قربان من القولين المتقدمين ولو مضى صلوة العيد والاعمال لا يكبر لان

التكبيرات من سنة الوقت وقد افاد ويظهر ان ياتي فيه الخلاف الاية عن
القاضى فيها اذا فاتته صلوة في ايام الشروق ففضاها في غيرها هل يركب
خلعها ويستحب فامتها جماعة **السابعة** يستحب للامام ان يخطب بعد
صلوة العيد خطبتين على منبره فيصعد الامام ويقبل على الناس ويسلم عليهم
ويردون وان جلس من الخطبة كما قبل خطبة الجمعة على المصبح وحكي
الروايات عن بعضهم عن النص انه يجلس بقدر ما يؤذن المودن يوم الجمعة قال
وهو غلط وانما يجلسه خفيفة قد رما يستخرج ثم يجلس في الخطبة لرواي
تسمح تكبيرات تستقفا وقبل الثانية تستقفا تستقفا ولو ادخل بينها الحمد
والهليل والثناء جاز وقال الشافعي كان حسنا وقال الشيخ ابو حامد
يستحب ان يؤلى بينهما وقال الغزالي هو الاول وهو خلاف النص وفيه وجه
ان كيفة هذه التكبيرات كما سبق في كيفة التكبيرات المرسلات والمقدمة
ولست المتكبر من الخطبة وانما هي مقدمة لها وقال الشافعي لو نكحها
ليست منها نظر ويشبه ان يكون منها وهو خلاف النص ثم خطب خطبتين
اذ كانا هما كانا خطبتي الجمعة فحمد الله تعالى وثني عليه ويصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بالتقوا ويقرأ ويدعو او يقوم فيها الا ان
حجب القيام هنا وجوز الفعود مع القدرة كما في الصلوة وفيه وجه وهو
غلط ويجلس بعدها فان كان يخطب فاعداست لثبتيها بقدر جلوسه لنو
خطب قائما وفيه وجه ان الجلوس غير مقصود والقعود الفضل يستلوت
او كلاما وغيرها ويستحب ان يعلم في عيد الفطر احكام صدقة الفطر
وفي الامم احكام الاضحية تعليمها واصحابهم مؤمنون ويستحب لهم الاستماع
قال الشافعي لو ترك استماع خطبة العيد او الكسوف والاستسقاء
خطب الحج اذ كان منها او انصرف وتراد كرهه ولا اعاده عليه ولو حضر
انسان في اثناء الخطبة فان كان في المصلي جالس واستمع الخطبة ولم يصلي
التحفة على المذهب ولا العيد فاذا فرغ الامام فان شأني العيد في
المصلي وان شأني صلاة ما ياتي بينه وبين عليه وقطع به الجمهور وعن رواية ابو يعلى

انه يصلي العيد قبل ان يدنو من المصلي ثم يخضر ويستمع وان كان في المسجد استحب
 له الختمة وهل الاولى ان يصلي العيد بعد فراغ الخطبة في المسجد ولا يجوزها الى بيته
 لسرف المسجد ولو قدم الخطبة على الصلوة فقد اشأ وفي الاعتداد بالخطبة احتمال
 للامام قال النودي الصحيح بل الصواب انه لا يعتد بها وقد نقل القاضى ابو الطيب عن
 النضر انه قال فان بدا بالخطبة قبل الصلوة رأت ان يعتد بالخطبة بعد الصلوة فان
 لم يفعل لم يردن عليه إعادة صلوته ولا كفارة ولو فرغ الامام من الخطبة ثم علم ان
 قوما فاتهم سماعها استحب ان يعيدها لهم رجاء لا كانوا وانسا **فروع** قال في
 الامام كره للمساكين اذا حضروا العيد المسئلة في حال الخطبة بل يكفوا
 عنها حتى يفرغ الامام فان سألوا فلا ينبغي عليهم الا ترك الفضل في الاستماع **فروع**
 فان الخطب الشرعية عشرة عشر خطبة الجمعة والعيد من السنن وفي الاستسقاء
 واربع خطب في الحج وكلها بعد الصلوة الا خطبة الجمعة وخطبة الحج يوم عرفة
 وكلها بشرع فيها خطبتان الا الخطب الثلاث الباقية في الحج فانها من فرائض
الثامنة صح عنه عليه السلام انه كان اذا خرج لصلوة العيد خرج من طريق
 ورجع في اخري وفيه سنة اقوال **احدها** انه كان يحد من مكابدة المنافقين
 ويخشى ان يرصده في طريقه ليودعه وثانيها يعلم اهل الطريق بيقين ويقتسم وثالثها
 انه كان يذهب في اطولها لانه في عباده ويرجع في اقصرها وصحة الجنبين
 وراهمك لينترك به اهل الطريقين **وخامسها** ليتصه في فراقها **وسادسها**
 انه كان يصعد في ذهابه فلا سقى معه شيء ويرجع في اخري لئلا يستله متاع
 فرده **وسابعها** لزور افاد به فيها **وثامنها** ليرد اد غيظ المنافقين **وثاسعها**
 التناول بغير الحال الى المغفرة والرحمة كما حوّل ذاه في الاستسقاء **وعاشرها**
 انه كان يجتمع في الاول خلق كبير فلكل الزحام فيرجع في اخر لم يصفوا اخناره
 السخا ابو حامد وابن الصلاح لوروده في روايه وخامس عشرها الشبهة البقا
 يوم القيمة اما نفسها او اهلها وان لم يعلم المعنى الذي خالف من اجله عليه السلام
 الطريق استحب لغيره مخالفة الطريق وان علمناه فان وجد في المصلي استحب له
 مخالفة الطريق وان لم يوجد فوجهان احدهما انه يستحب في يستوى في هذه

صواب
احد عشر قولا

السنة الامام وغيره قال في الامام يستحب للامام في رجوعه ان ينفذ في طريقه استقبال
 القبلة ويدعوا وروي فيه حديثا **فروع** لم يرد احد من اصحابنا كلاما في التمشية
 بالعيد والايام والشهر كما يفعله الناس ورايت فيما نقل من فوائد الشيخ
 زكي الدين عبد العظيم المندري ان الشيخ الحافظ ابا الحسن المقدسي سئل عن
 الهناني وابل الشهور والنسب اهو بدعة امر لا فاجاب بان الناس لم يزلوا
 يختلفون في ذلك والذي اراه انه مباح ليس بسنة ولا بدعة السنة **الثانية**
 يستحب عيد النحر المقيد باداء الصلوات ورفع التوق به من المقد
 والمصلي في جماعة والرجل والمرأة والمقيم والمساقر من الناس ضربان حجاج وغيره
 فاما الحجاج فيعندون النحر عقيب صلوة الظهر يوم النحر ويختصمون عقيب صبح
 اخرايام الشروق واما غيرهم فللسا فعي فيهم فصوص وللأصناف طرقا صحت
 واشهرها ان فيهم ثلثة اقوال اصحها عند الاكثر من انه يكبر خلف خمس عشر
 صلوة اولها ظهر يوم النحر واخرها صبح اخرايام الشروق كالحجيج **الثاني** انه
 يكبر خلف ثلاث وعشرين صلوة اولها الحج يوم عرفة واخرها عصر اخرايام
 الشروق وصحة جماعة اخرهم النودي **الثالث** انه يكبر خلف ثمان وعشرين
 من صلوة المغرب ليلة النحر الى صبح اخرايام الشروق الثاني القطع بالاول والثاني
 التسع بالثاني ولونشئ التخيير خلف الصلوة فتذكر فان لم يطر الفجر استحب شوا
 فارق مصلاه ام لا وان طال فطريقا لحد هاتيه وجمان بنا على ما اذا ترك سجود
 السهو فتذكر بعد طول اهل يند اوله وصبح الرافي انه لا يستحب وبناءة الفقهاء
 على ان من صل فائتة في ايام الشروق فقصاها فيها وكبر هل يجوز ذلك اذ امر قضا
 ان قلنا قضا لا ياتي به وان قلنا ادا التي به وهو المنصوص والثاني القطع بانه لا
 يستحب وصحة النودي والمستبوق لا يكبر الا ادا امر صلوة نفسه واختلفوا في اربع
 مسائل **الاولى** في استجاب التخيير المرسل في هذه الايام الذي استحب فيها المقيد
 خلاف كالحلاف المتقدم في ان التخيير المقيد هل يستحب ليلة عيد الفطر والشيخ
 ابو عمرو واستحبها ما بعد ونقل القاضى ابو الطيب الاستحباب عن النص **الثانية**
 في التخيير خلف النوافل في هذه الايام طرق اصحابها واشهرها ان فيه قولين اصحها انه

يستحب والثاني القطع باستحبابه وصحة الطري والبند نجي والثالث المقتطع بانه
لا يستحب والرابع انه يجر خلف ما يخص منها هذه الايام كالتسليم الروا
وصلوة العبد دون ما لا يخص بها وهي النوافل المطلقة والخامس انه يجر خلف
ما تسن فيه الجماعة منها كالسجود والاستسقاء دون ما لا تسن فيها الثالث لو
دائمه فريضة في هذه الايام فقطضاها في غيرها لم يجر وقال القاضي يكون
اعتبار احتمال الوجوب كما لو فاته صلوة في الشرف فقطضاها في الحضر بقصر في
قول وان قضاها فيها فهل يجر فيه طريقان أحدهما القطع بانه يجر والثاني فيه
قولان وقيل وجهان أحدهما انه يجر فان قلنا يجر كالنكبة تقضى أم يودي
فيه قولان ولو قضى فوات غير هذه الايام فيها طرق. أحدها القطع بانه
لا يستحب منه قال العراقيون والثالث للفراسين في قولان خرجها الإمام
على ان النكبة خلف فائتة الوقت المقضية فيه اذا لم يقض ان قلنا اذا كبر
وارقما قضا ولا قال الرافعي في طائفة الخلاف في النوافل والمقضيات على ان
المعنى في النكبة بعد الموداه هذه وفيه ثلاث معان أحدها انها فريض موداة
في وقتها في ايام النكبة والثاني انها صلوة مشروعة في ايام النكبة والثالث انها
قربة مفعولة في ايام النكبة وفي النكبة خلف صلوة الجنازة طرق أحدها القطع
بانه لا يجر للثاني فيه وجهان الثالث انه يرتب على النوافل فان قلنا يجر خلفها
لخلف هذه اولى وان قلنا لا فهي كالفريض المقضية فيها وقال صاحب الاخبار
الاشبه انه يجر خلفها قولا واحدا واما المذمورة فقال الامام في كالتوافل
بلا خلاف وسكن في الصلوات التي يجر خلفها خمسة اوجه أحدها انها يجر خلف
كل صلوة مفعولة في هذه الايام موداة كالتساقط فريضة او نافلة رأيتها او
غيرها والثاني يخص بالفريض الموداة فيها والثالث يخص بالفريض وان كانت
مقضية والرابع يخص بالفريض الموداة والتساقط الموداة والخامس يخص
بالفريض والنوافل التي يشرع لها الجماعة قال الامام وهذا كله في النكبة الذي
يرفع به الصوت ويجعل شعا والما لو استغرق عمره بالنكبة في نفسه فلا منع
منه الرابعة لو افتدي عن مخالفة في اعتقاد النكبة كما لو كبر الامام يوم معرفة

وهو لا يراه او تركه والمأموم صراة اذ كبر في ايام التشريق المأموم لا يراه او بالعكس
فهل يتابعه في النكبة وللذكر او يفعل ما اعتقاده فيه وجهان أحدهما الثاني
نصا صفة النكبة المستحب في اذ بار الصلوات والمرسل لمة العيد وصحة ان
يذكر لا تاسوا اليات فيقول الله ابراهيم ابراهيم البر وفيه قول قد يراه يجر ترين
وهل يهلل فيه قولان قال الشافعي رحمه الله وما زاد من ذكر الله فهو حش واستحب
ان يكون في اذ الله ابراهيم ابراهيم الله شيرا وسبحا فان الله يبره واصيلا لا اله
الا الله ولا تعبد الا اياه مخلقه من له الدين ولو كان الكافرون لا اله الا الله صدق
وعنه وضرب عين وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله ابراهيم وقال في القدم
اذا زاد على النكبة الثلاث بقول الله ابراهيم ابراهيم الله شيرا الله ابراهيم
ما هذا انا والله على ما اولا واولا وانا وعن رواية البويطي انه يقول بعد النكبات
لا اله الا الله والله ابراهيم الحمد قال البند نجي وهو الذي ينبغي ان يعمل به
فروع الاول اذ ترك نكبة لحد في الركعتين ناسيا فان تركها في الركعة او
بعد ه معنى في صلوة ولم يأت بها ولا يسجد للشهو فان غاد لنكبة بطلت
صلوته ان علم تحريمه والا فلا وان تذكر بعد السجود وقبل قراءة الفاتحة اني
يمن فان تذكر بعد القراءة وقبل الركوع ففقدان الحمد بانه لا يجر فلو اني بمن
ففي سجود الشهو وجهان يمينان على الوجهين بما اذا نفل ذكرها هو سنة في
ذكر اخر فانه ينظر فيه فان كان يقضي على الفوق ففي اقتضائه السجود
وجهان بناء على ما اذا نفل ركعا قوليا وان لم يكن يقضي فوجهان مرئيان اولى
بان لا يستحب والقدير انه يجر وعلى هذا لو ذكر في اثنا الفاتحة قطع القراءة
وكبر ثم سنا نف الفاتحة وان ذكر بعد ما كبرهن واستحب سنيان
الفاتحة وقبل يجب ولو ادرك الاما بعد النكبة اذ في اثناها فغلي الجديد
لا يجر ما فاته وعلى القديم يجر ولو ادركه بعد القراءة عند اذادة الركوع ففي الاثان
به قولان فان قلنا ياتي به ففي اعادة الفاتحة وجهان وان ادركه راكعا تابعه
ولم يجر قولا واحدا وان ادركه في الركعة الثانية لم يجر خمسا على الجديد فاذا
قام في الثالثة كبر خمسا ايضا وقال المتولي على القديم يجر مع الامام الخمس وباقي

بالنبيز فيه التسع ولو ترك النبيز في الأول لا يستحب ان ياتي بها مع
تسرات الثانية قال في الامران فعلى كرهته ولا اعادة عليه ولا سجودا
لو تركها كلها بعد اوتسها **الفرع الثاني** اذا فات بعض الناس صلاة العبد
برؤا الشمس يومه ففي قضاها قولان مبيحان على القول في قضا النوافل
والاصح انها تقضى وعلى هذا الصحيح في عدم اعتبار شرادب الجمعة فيها فان
اعتبر فاتها لم يقض قطعا المالك شهد شاهدان يوم الثلاثاء من رمضان
برؤية الهلال ليلة الثلاثاء فان كان قبل الزوال بقدر ما يجمع الناس فيه
واقامة الصلوة افطروا وكان من الصلوة اذا وان شهد بعد غروب شمس لم يقبل
بالنسبة الى ترك صلاة العبد ويصلون العبد عند اذا وان قبلت بالنسبة الى
وقوع الطلاق والعناق العلقية عليهما والندور والايان وحلول الدخول
واحتساب العدد ونحوها وان شهد به بين الزوال والغروب وقبل الزوال
بمن يستبرأ عن الصلوة فيه قبلت شهادتهما في وجوب الفطر وطعامتين فوات
العبد على المذهب وفي قضاها القولان في قضا النوافل الموقنة ان قلنا لا يقض
وان قلنا نعم ان يقضى في خلاف في انها بمنزلة الجمعة في الشرايط والاحكام
ان قلنا نعم لم يقض وان قلنا لا وهو المذهب قضاها ولهم قضاها ببقية اليوم
وفي غير وايها اولي فيه وجهان اصحها اولهما هذه التسهل لاجتماع الناس في
بقية بطول ادبوف او نشر علم او نحو لصغر البلد فان غشرا فالغد افضل قطعاً
وفي جواز اخر قضاها عن الحادي والثلاثين قولان وقبل وجهان اصحها تجوز
كالقرايين وعلى الاول في اختصاص قضاها ببقية الشهر وجهان قال الامام ولا
اعده من المذهب وقال الرافعي لم ار هذا الوجه الا له وقد حكاها الفوري فيهما اذا
ترك الصلوة لشغل القايح والامام اذا ترك الصلوة لشغل لا شغلهم بل جها
ايا ما وقال ان بعضهم نسبته الى المنصور في المسئلة وجهان الصلوة لا تقضى بينهما
ويصلون في الحادي والثلاثين اذا في المداخير فربما على انه ان لم يجمع الناس
بقية النهار جمعهم وصلى بهم بقية الا اذا اجمعهم من الغد وصلى بهم بقية الا اذا
ولم يوجد لغيره هذا كله اذا شهد عدلان او مشهور ان تركها في الاوقات المذكورة

اما لو شهد مشهوران قبل الغروب وعدة لا بعد فقولان وقبل وجهان اصحها ان
الاعتبار بوقت التعديل فهو كما لو شهد اليلا فيصالح العبد في الغد او فانهما
ان الاعتبار بوقت الشهادة فنعود للخلاف المتقدم وخرجوا على الخلاف ما اذا
شهدا قبل الزوال وعدة لا بعد قال الرافعي فان قلنا يخصم القضاء للحاكمي والثلاثين
ولا شك في ان ذلك في عيد الفطر وهل يخص ذلك للحاكمي عشر اذا شهدا
في عيد الاضحى لا نه تجوزان بفرض يوم عيد الا ان يقال للشهادة بعد دخول
الحجة غير مستموعة على قياس ما ذكره في الحادي والثلاثين فالمراد في ولو
شهدا يوم الثلاثاء لم يعد الا بعد طلوع الشمس ويوم الحادي والثلاثين
صلوا اذا ولا ينظر الى حال الشهادة وقال البندجي يعتبر بحالة الشهادة
هنا ايضا فتكون الحكم كسر الرابع اذا كان العيد يوم الجمعة وحضر اهل القرى
الذين يبلغون هذا الجمعة ويلزمهم حضورها وصلوا العيد لم يسقط الجمعة عن
اهل البلد قطعاً وفي وجوبها على اهل القرى وجهان اصحها انها لا يجب في غير وقت

كتاب صلاة الخسوف

والشهور اطلاق السنوف والخسوف في الشمس والقمر فاعاد صلاتا في
الشمس والقمر سنة مؤكدة سواء وقع ذلك في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها
او غيرها ويكره تركها وفيه وجهان فرض كفاية ثم الكلام في اقلها واكملها
اما اقلها فركعتان ينوي بهما صلاة السنوف بزيادة ركعة غير وقيامين
وصفتها ان يحرم بها ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع فيقرأ الفاتحة ويركع
مرة اخرى ثم يركع ويصلي ثم يتبعه على ترتيب سائر الصلوات ثم يفعل كذلك
في الركعة الثانية هذه طريقة المراد في كلام البندجي فيقضى موافقهم وقال
البراقيون اقلها ركعتان كالصحيح ولو غادى الخسوف فهل يزيد ركعتان اقلها
فاكثر فيه وجهان احدهما نعم واختاره جماعة من الجامعيين من الفقهاء والحديث
واصحها وهو منصوص ان الزيادة لا تجوز وخبر صحيح عليها فالوفرغ من الصلاة
والخسوف باق هل ان يستأنف الصلوة من اخرى ان يجوز في الزيادة جائز

والا فلا وهو الاصح ولا خلاف انه ان سبها على هياتها المشروعة واذن
الصلوة لا تبطل بالاجل او بالاحكام فهو ان يستغفر ثم يعود في الاول
قبل القراءة وفي نعوذ في القيام الثاني والثالث الرابع قبلما فيه الوجان
المتقدمان في استحباب العودة في الركعة الثانية في غيرها ثم يقرأ
في القيام الاول البقرة او قدرها ان لم تحسبها واما القيام الثاني والثالث
والرابع فليس في فيه نصان احدهما انه يقرأ في الثاني العنبران وفي الثالث
النساء وفي الرابع المائدة او مقدار هذه السور ان لم يحسبها وبه اخذ جمهور
الخراسانيين والثاني انه يقرأ بعد الفاتحة في الثاني قدر ما ياتي به سورة
البقرة وفي الثالث قدر ما ياتي وخمسين اية وفي الرابع قدر ما ياتي بهما وبه
أخذ العراقيون وقال المحققون ليس هذا اخلافاً لحقها وهو للتوقيف وهو
منقار بان يستحب الاستمرار بالقراءة في السور الشريفة في السور
القرينة الشافعي عليه والاصحاب وعن الخطابي ان الذي لم يجز على امله انه يقرأ
فيها واحتمل له حديث وقال الامام حماد ان يقرأ في السور كالعيد والجمعة
وفي قدر يمكنه من الركوع نصان احدهما انه يسمي في كل ركوع نحو قرآنه
واشهرها انه يستحب ان يسمي في كل ركوع نحو قرآنه واشهرها انه يستحب
ان يسمي في الاول نحو ما ياتي من البقرة وفي الثاني قدر ثلثي ركوعه الاول
وفي الثالث قدر سبعين اية بهما وفي الرابع قدر خمسين واخذ الاصحاب
لأن اختلاف في الركوع الثاني على خمسة اوجه من حيث ان بعضهم روي النص قدر
ما ياتي من سبعين رواه بعضهم قدر ما يلي ما ليا للشاه من تخاي دونه قليلا
احدها انه قدر ثمانين اية وثانيها انه قدر سبعين اية والثاني اوله
وثالثها قدر خمسين وعشرين اية ورابعها قدر سبعين اية بالثلاثين في
اوله وخامسها قدر الركوع الاول والامر منه كله على التقريب والمراد الايات
المقتصرة وفي الركوع الثالث وجه انه يسمي فيه قدر خمسين وسبعين اية
ويقرأ في الاعند من الركوع سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد الى الخزة وعن
النص انه يقول في رفعه من الركوع الاول الله اجر وفي الثاني سمع الله لمن حمده

وهو القياس والحديث بشهد الاول وقيل لا يقول في الرفع من الركوع
لما روي عن سمع الله لمن حمده ولا يطول الا عند الرفع من الركوع وقطعا واما
السجود في تطويله قولان اصحهما عند الجمهور انه لا يطوله وثانيها
بطليله واخذاه جماعة فقد صح تطويله وقال من الصراح ينبغي ان
لا يكون للشافعي قول غير لصحة الحديث وصحة النووي ايضا ورد
جماعة على صاحب المذهب انكار هذا القول فان قلنا بطليله قال
الامام والغزالي بطليله على قدر الركوع الذي قبله وهو ظاهر النص
وقال البغوي يطيل السجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني
كالركوع الثاني وصحة ابن الصلاح والنووي واما الجلوس بين السجود
فاتفقوا على انه لا يطوله وبعض الاصحاب اجماعا في تطويله وفي تطويل
الرفع من الركوع قال من الصراح والنووي وبعض الاصحاب يقتضي استحباب
اطالته **فروع** ثم اذا فرغ من الصلوة تسبعت ان يخطب الامام خطبتين
باركائهما **فروع** في شرائط المتقدمات في الجمعة سواء اقام بالجماعة في شهر
او قرية او بادية او المستأذون في الصحراء وليست شرطاً في صحة
الصلوة وحسب الخطيب الناس على التوبة وعلى فعل الخير والصدقة والعناية
وبعد دهم الغفلة والاعتذار ويا مرمهم باكد الدعاء والاستغفار
والذكر والنص انه يجلس قبل الخطبة الاولى كما في الجمعة وباقي فيه الوجه
المتقدم في العيد ولو اقتصر على خطبة واحدة اجزائه ولو انفرق وتكون
باقا منها كمر شرع لهما الخطبة قال الشافعي رضي الله عنه فلو كانت واحدة
منهن وعظمت وخوفت كان حسناً ويستحب ان يقام صلوة الشؤفي في
جماعة وينادي لها الصلوة جامعة وذكر الامام عن الصيدلاي رواية وجه
ان الجماعة شرط فيها قال الرافعي ولم يجد في كتابه كذا لكن خرج اصحابنا
بجهين في انها هل تلي في كل مسجد او لا يكون الا في جماعة واحدة
قاله قول في العيد وهذا الوجهان محكان ايضا عن علي بن الفاضل
قال النووي وهما مرددان ويجوز ان يقام في مواضع من البلد ولا

كنوفف محتمها على صلوة الامام فلا اذنه فان لم يصلها الامام طلبوا منه
اما ما يصلها بهر فان لم يجد واصلوها فزادي فان خافوا الامام ان يكلوها
تلاينه صلوا بتر **فروع** الاول المستبوت بالتصريح ان ادرك الامام
في الركوع الاول من الركعة الاولى كان مدركا لها وان ادركه في
الركوع الاول من الركعة الثانية كان مدركا للركعة فاذا سلم الامام قام
وصلى ركعة بركوعين وان ادركه في الركوع الثاني من إحدى الركعتين المشهور
الذي قطع به الجمهور انه لا يكون مدركا لشي من الركعة ويفعل ما بقي من
الركعة متابعه فان كان في الاول صلى معه الركعة الثانية ويقع ما بقي من
الركعة فاذا سلم الامام قام وصلى الركعة الثانية بهما ثم ان كان الخسوف
باقيا وان انحلا صلاهما متجاوزا بينهما وكذا الحكم لو ادركه في القيام الثاني
لا يكون مدركا للركعة وفيه قول انه يادراك الركوع الثاني يصير مدركا
للقومة التي قبلها وعليه هذا لو ادرك الركوع الثاني من الاول يقوم عند
سلام الامام ويقرا ويركع ويعتدل ويجلس ويتشهد ويسلم ولا يسجد
لان ادراك الركوع اذا انجز في ادراك القيام الذي قبله كان التسجود بعده
مخسويا قطعاً وعن الصريانه روي انه لو اقتصرت على القيام ركوع واحد
اجزاه قال النووي ولا خلاف انه لا يكون مدركا للركعة الثانية لكن
الفوزاني خفي عن صاحب المغرب انه لا يكون مدركا للركعة وهو غير ما
حكاه عنه غيره ونحوه ان يكون الكلام اشبهه على النافله في ادراك
الركوع والركعة **الثاني** صلوه لسوف الشمس باحد امر من اخذها الاجلا
فاذا اجلس جبهة المصلي وان انحلا بعضها شرع في الصلوة الباقي ولو
حال سحاب فلم يد راجل سام لا صلاها ولو كانت غمام وشكك في
ادراكه صلى ولا يعمل بقول النجيز ولو اجلس وهو في الصلوة انما الباقي
عزوب الشمس كاستغف فلا يصل لها وان غربت في الصلوة انما ولا صلوة
خسوف القمر معقوت ايضا باحد امر من اخذها الاجلا كما مر والمباي طلوع
الشمس فاذا طلعت والقمر خاسف بعد لم يصل ولو طلعت وهو فيها

انما ولو بد اخسوفه بعد طلوعها لم يصل ولا نفوت بغيبوته خاسفا
ليلا بل يجوز انشا الصلوة ولو طلعت النجزة هو خاسف وحسب بعد
طلوعه وقبل طلوع الشمس فقوله الجذب الصحيح انها لا نفوت بصلتها
وعليه هذا الوشرع فيها فطلعت الشمس قبل فراعها لم يبطل فليتها كما في
الاجلا ويخفف الصلوة في هذه الحالة كخرجوا منها قبل الطلوع ن
والقديم انما فانت وليس له ان يصلها بهر بلها طريقا فان احدها انما فيما
اذا غاب خاسفا فاذا لم يغب وبقي خاسفا فجوز الشرع قطعاً وصحها
طريقتها في الحالين **الثالث** قال في الامم ولو شفت الشمس ثم
حدث خوف على صلوة الخسوف كما في الكسوفه صلى صلوة شدة الخوف
حيث توجه راكبا وما شيا فان قلته الخطبة والصلوة خطب والا
فلا وان انكسفت في حصن فخشيم عد ومضى الى العدو فان ملهم في
الصلوة ما يمكن في المكتوبة صلوا صلوة الخوف وان لم يعلم صلوا صلوة
شدة الخوف طال بين مطلوبين **الرابع** اذا اجتمع عيد وخسوف
وقاعدة الفرع انه اذا اجتمع صلاتان في وقت واحد قدمت التي
يخاف فوتما لم لا تد وفيه صور **الاولى** اذا اجتمع عيد وسوف فان
خيف فوات صلوة لصيق وقتها قدمت والا فطريقا فان احدهما فيه فوات
احدهما يقدم صلوة السوف وثانيها صلوة العيد واصحها القطع بالاول
ولا الثقات اي قول النجيز وغيرهم ان السوف لا يقع الا في الثامن
والعشر من اذ التاسع والعشرين والله تعالى على كل شيء قدير وقد روي انه
وقع في غيرها ونحوه ان يوافق العيد التاسع والعشرين والثامن
والعشرين يان يصوم يشهدات نقصان سبعان ورجب ورمضان
وهي في الحقيقة كوامل فيوافق العيد الثامن والعشرين يجوز وقوعه في
الاشر تسبته عليه **الاسم** **الثانية** لو اجتمع السوف والجمعة او
غيرها من الصلوات فالحكم كما تقدم ان خيف فوات المكتوبة قدمت والا
فطريقا فان حيث قلنا تقدم الجمعة فخطب لها ثم صلى الجمعة ثم صلى

الكسوف ثم تخطب لها كما قالوا وقال في الدخاير شرع في خطبة الجمعة
 للكسوف ولا تخطب له بحيث قلنا بقدم الكسوف فيها ولا يخطبها
 فيها في كل ركعة الفاتحة وقيل هو الله احدا وخوها ثم تخطب خطبة
 الجمعة ويذكر فيها شأن الكسوف وما يندب في خطبته ويقصد بالخطبة
 الجمعة خاصة لاها وقال في السنن طري الخطبة للجمعة والكسوف اما
 اذا اجتمع العيد مع الكسوف فيه يلزمها ثم تخطب لها بعد الصلوتين
 خطبتين يذكر فيها العيد والكسوف وينوي الخطبة كما قال النووي
 وفيه نظرون ولا تخطب اربع خطب لها **الثالثة** لو اجتمع جنازة
 وكسوف او عيد قدمت صلاة الجنازة ثم لا يتبعها الا لم يل شغل بعدها
 بالصلوة الاخرى بل يتبعها غيره ولو لم تخضر الجنازة بعد او حضرت ولم
 تخضر وليها اورد الامام جماعة لينظر ونها واشغل هو الثاني بالصلوة الاخرى
 ولو اجتمع جنازة بجمعة فان لم يضيّق الوقت قدمت الجنازة قطعا وان
 ضاقت قدمت الجمعة على الصحيح النصوص وقال ابو محمد بقدّم الجنازة قال
 النووي وهو غلط **الرابعة** لو اجتمع عيد وكسوف واستغفرا وجنازة
 بدا الجنازة ثم الكسوف ثم العيد ثم بالاسساق فان خطب لجميع خطبة
 واحدة اجزاء والمراد اذا انتفع الوقت ولو اجتمع كسوف ووتر على قولنا
 الكسوف لا يصلي بعد طلوع الفجر او تراخي او سنة الفجر قدمت صلاة
 الكسوف اما اذا قلنا يصلي الكسوف بعد طلوع الفجر وهو الجحد بدينه بالوتر
 على المذهب ان وقتها تخرج بطلوع الفجر وكذا الكلام في ركني الفجر على
 القول ببقا وقتها الى الزوال قال الشافعي ولو كان الكسوف بمكة عند رواح
 الامام والناس في الثامن لما صلاوا الكسوف فان خاف ان يغترب صلوته
 الظهر بما صلاه امكة قال وان كان يعرفه عند الزوال قدم الكسوف
 ثم يصلي الظهر والعصر فان خاف فوتها بدأ بها ثم يصلي الكسوف حقيقه ولم
 يتركه للوقوف قالوا ولو انكشف وهو في الوقف بعد العصر على الكسوف
 ثم تخطب على غير يدعوا وانكشف القمر قبل الفجر بالزوال فيكون على

الكسوف ثم تخطب ولو حبسته ذلك الى طلوع الشمس وحقق لئلا يحبسه
 اليه قال ولو خشف القمر وقت صلاة القيام بدأ بصلوة الكسوف **الخامسة**
 يستحب ان يصلي صلاة الكسوف في المسجد الجامع دون المصلى **السادس**
 لا تقام صلاة جماعة لغير الكسوفين من الايات كالزلازل والمواعيق
 والرياح الشديدة والظلمة قال الشافعي رآه بالصلوة منفردا وظاهر كلام
 جماعة منهم المغوي والرافعي ان هذه الصلوة سنة وظاهر كلام الماوردي
 والمغوي انها ليست بسنة بل هي لغيرها من النوافل يستحب ان ينصرفوا
 ويدعوا وقد روي انه تاهبت رخ قط الا وحش رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها ديارا حاد ولا تجعلها
 دحا وصح انه عليه السلام كان اذا عصفت الريح قال اللهم اجعلها خيرا
 خيرا فيها وخيرا ما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت
 به وروى انه كان اذا سمع صوت الرعد والمواعيق قال اللهم لا تقتلنا
 بغضبك ولا تفلكا بعد اباك وعافنا قبل ذلك وانه كان يقول سبحن
 من سبح الرعد عجز والمليحة من خيفته وروى الشافعي رحمه الله عنه ان
 عليا رضي الله عنه صلى في زلزلة جماعة ثم قال ان صح فلت به فليل اذ
 ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماوردي والى الان لم يصح وقيل
 اراد ان صح عن علي رضي الله عنه واختلفوا فمنهم من قال هذا قول له في الزلزلة
 وحدها ومنهم من عمه في جميع الايات قال النووي والاثر عن علي ليس
 بثابت قالوا ولو ثبت حمل على الصلوة منفردا قال القباذي ويندب الخروج
 الى الصحراء وقت الزلزلة **السابع** قال في الام ولا اكراه لمن لا هبات لها
 من النساء ولا العجوز ولا الصبية شهود صلاة الكسوف مع الامام بل
 احبها لهن واجب لذة وات الحياة ان يصليها في بيوتهن وان كسفت وهناك
 رجل مع نسائه فيهن ذوات محرم صلى بهن وان لم يكن فيهن ذوات محرم لم يركعت
 ذلك وان صلى بهن فلا بأس

كتاب صلاة الاستسقاء

الاستسقاء سؤالا الله تعالى مقيا عباده عنه حاجتهم اليها وهو ثلاثة
انواع احدها الدعاء المجرد من غير صلوة ولا خلف صلوة ولا خطبة اما
فرادي او مجتمعين او سطحا الدعاء تعالى ادبار الصلوات وفي خطب
الجمعة والعيد ونحوها واعلاها الاستسقاء بصلوة ولعيز وخطبتين
وقد وردت السنة بذلك كله والسبب المقتضي لاستحباب هذه الانواع
ان ينظر الناس بلخقطاع ما السما او فلتة في الاراضي التي تروى بهاء و
مياه العيون في البلاد التي يزرع بها او ينفق نيل مصر عن الزيادة ولا
فرق بين اهل الابصار والقراد لخواجهم لا بين المقيمين والمستأجرين فاستسقاء
لهم كلهم الاستسقاء والصلوة والخطبة الا المنقرض في الخطبة ويستحب للمام
ان يستسقي بالناس عند الحاجة فان ترك السنة واستسقى الرعاء لانهم
واذا انقطع الماء عن طائفة استسحب لعزيم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويستألو
الزيادة لانفسهم واذا استسقى المحتاجون ولم يستسقوا فالصحيح المضمون انهم
يستسقون ثانيا وثالثا حتى يستقيم الله تعالى والثاني والثالث دون
الاولى في الاستحباب وفيه وجهان فهم لا يستسقون ثانيا على الصحيح بعد ذلك
من الغد فالي في القديم وخرج ذلك فاستسقوا الي ان لم يستسقوا عليهم وقال في الامر بامرهم
صوم ثلثة ايام من سنة جاعة الى القديم ولا احتساب طرق احدها ان فيه
قولنا ظهرها انهم يستسقون من الغد ثانيا يصومون ثلاثا ثم يستسقون
وثالثا القطع باستحبابه ونسب القاضية الطبري الى اليهود وحملوا الاواري على
الجواز وثالثا انها على خالفان لم ينقطعوا عن مصالحهم عادوا عند او بعد غد
وان اقتضى الحال التأخير اياها استسقاء صوم ثلاثة ايام ولو تأهبوا للخروج
الى المأوى فسقوا قبله خرجوا الى الوعظ والدعاء وشكر الله تعالى على اعطائه
هموا بطلبه وفي صلواتهم شرا وجهان احدهما الا قال بن الصلاح وهو
الصحيح للشهود المنصوص وثانيهما نعم ويستحب الراجع الى الاحكام الشرعية
ورواه الخاطيء عن النضر رد النووي على بن الصلاح ما قاله ولجرا الوجهان
فيما اذا لم ينقطع المياه واذا والصلوة للزيادة فان من الصلاح والصلوة

هنا انعدا لما لم يقعد عن من سلف **فصل** اقل هذه الصلوة ركعتان
بالفاحة كاقبل صلوة العيد واما وقتها ففيها ثلثة اوجه **احدها**
واقصر عليه جماعة واصحابها عند الجمهور وتصل عن النحر انما لا يختص بوقت
نحو زمان يصلي في كل وقت من نهاره وليل سوا الاوقات المروية على الصحيح
واما ذات هذه الصلوة ومكملتها فثانها ان يامر الامام بالنوبة والخرج من
الظالم في الدم والمال بالايضا والابرار في العرض وبالصلح بين المشايخين
والنواضل فان الحجر ان حرام ديارهم بالقرب الى الله تعالى فيما سب طبعونه
من جماع الخير كالعتق والصدقة ويصوم ثلثة ايام قبل اليوم الذي يخرجون
فيه ثم يخرجون في الرابع صياما الى الصبح وفيه وجه انه لا يصوم يوم الخروج
قال النووي وجب على من بلغه الصوم وباتم تركه ومنها ان يخرجوا مشاة
في ثياب بذلة الخشوع وفي الثياب التي تلبس في حال الشغل او ملاسته الخفة
والنصف في المتر ولا يتزينون باللباس ولا يتطيبون ولا يربون الا الضعف
لكن يتنظفون بالماء والسواك ويقطعون الرءايج الكربة ولا تلبس الحديد
من ثياب البدلة وعن بعضهم انه قال لا اكراه الخشوف خالجا سيرة
واستبعد ومنها يستحب اخراج الصبيان والمشايخ ومن لا هياة له من النساء
وفي اخراج النباه مرة ثلثة اوجه **اصحابها** انما يخرج **وثانيها** لا لكن
لواخرجت ولا باتم وجزم به جماعة **وثالثها** انه يكره وسببه الما ورد في
الجمهور واما اخراج اهل الذمة فنص على كراهته والمنع منه ان يخلطوا بالمسلمين
وان لم يخلطوا لم يمنعوا وفيه وجهان فهم ممنعون وان لم يخلطوا الا ان
يخرجوا في يوم اخر قال الشافعي ولا اكراه من اخراج صبيانهم مع التلذذ
ما اكراه من اخراج بالغهم قال القاضى لا رديتهم اخف والعلماء مختلفون
في ختمهم اذ امانوا انتهى والاختلاف الذي اشار اليه هو ان بعض العلماء
قال هم كفار في النار وقال اخرون هم في الجنة وصححه النووي ونسبه الى
الحققين وقيل هم خدم اهل الجنة وتوقف اخرون في امرهم وقالوا لا
يذكر لهم الجنة ولا النار وقيل من علم الله منهم انه لو عاش من فهو من

اهل الجنة ومن علم منه انه لو عاش كفر فهو من اهل النار وقيل بوجه باهر
يوم القيمة ويومرون بدخولها ثم دخلها فقد طاع وصار من اهل الجنة
ومن اهل عصى وادخل النار وظاهر كلام الاصحاب انهم من اهل النار ويظهر
ان يكون لخروجهم النفقات على ان الكافر هل يجاب دعاه وفيه خلاف ومنها
ان يترك كل واحد في نفسه ما فعله من خير فيجعله وسيلة له وشفعاء ومنها
ان يستغنى باهل الصلاح من اواب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
لم يوجد استغنى باهل الصلاح من غيرهم ومنها ان ينادي لها الصلوة
جامعة وان يكر في الاولى يتبع تكبيرات زوايد وفي الثانية خمس كما في
العيد ثم يعود ويقرأ ومنها ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة وفي الثانية
اقربتها لتساعده كما في العيد وقيل يقرأ في الثانية انا ارسلنا نوحا وقيل
يخبر عنها وتخير بالقرأة وقال المتولي يقرأ في الاولى ق واقرئت وفي الثانية
انا ارسلنا نوحا وقد تقدم في العيد انه يقرأ ق واقرئت واسمى وهما في
فيا في هنا ولو ترك التكميرات اذ زاد فيها او نقص محت صلاه ولا يستجد
للتسبوت ولو اذركه مسبوق في اثنائها او بعد فراغها في قضاء التكميرات
القولان السابقان في صلوة العيد اصحهما انه لا يقضيها **ف** اذا فرغ
الامام من الصلوة خطب خطبتين كما في العيد قال المتولي ولو خطب اقل
الصلوة جاز وصحت الخطبة والصلوة وكلام كثير من فهم انه لا بعد بها وصرح
به بعضهم وهاهنا ان الخطبتين في الاركان والشرائط في غيرها كخطبة العيد
لكن تبدل التكميرات في اولها بالاستغفار ويكر منه في الخطبة ومن قوله
استغفر واربعه انه كان غفارا الابه وقال المحامي والبندجي يكر في اولها
كما في خطبة العيد وهو ظاهر كلامه في الام ونسبه الروايات في النص وغلط
من قال بالابدال ويجوز ان خطبها قاعدا كما في العيد الا ان يهرب
الصلوة والخطبة فتعجز القيام قال الماوردي ولو فعلها راكعا وقد نذرهما
جا ز قال صاحب الدخاير ويجوز ان يخرج على الخلاف في حمل طلق النذر
على الواجب او الجائز ثم انما يلزم القيام اذا كان النادر الامام او غيره

ومعه من يلزمه الخروج معه فان كان منفردا فليس عليه ان يخطب فاما ولو
اقتص على خطبة واحدة جاز وبها الخ لئلا يدعى في الثانية ويستقبل القبلة
في اثنائها قال بعضهم اذا بلغ نصفها ويجوز دعاه حاله استقباله الثانيين
جهرا ويوافقونه وفي حال استقباله القبلة ينادي ويدعوا الناس سرا
زافعي ايدى بهم قال الشافعي وليكن من دعائهم في هذه الحالة اللهم ائت
امرنا بدعائك ووعدنا اجابتك وقد دعوناك كما امرنا فاستجب لنا
كما وعدتنا اللهم وامن علينا بمغفرة ما فادقت واجابتك في سقيا فاسعه
ادنا فانا قال فاذا فرغ من الدعاء قبل بوجهه على الناس وحرصهم على طاعة
ربهم ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو المؤمنين المؤمنين ويقرأ
اية او اثنين ويقول استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات ويقرأ
عند استقباله القبلة وقال الماوردي صح ان يكون التحويل والتسليم
قبل الاستغفار والتحويل ان يجعل يدها على عاتقه الايمن على عاتقه الايسر والعكس
وهل تحسبه مع ذلك ان كان مربعا بان يجعل اعلاه اتفله وبالعكس
فيه قولان القديم لا الجدي نعم وصفه الجمع بين التسليم والتحويل بفعل
واحد ان يجعل الطرف الاسفل الذي على جأنه الايمن على عاتقه الايسر
وبه يصير الطرف الاسفل الذي على جأنه الايسر على عاتقه الايمن اثنائا
اقتص على جعل الطرف الذي على عاتقه الايسر فذلك تحويل فقط او
جعل الاسفل اعلا فذلك كحس فقط وكل منهما على حذيه لا يحصل الا
بقرب الظاهر الى الباطن واما الجمع بينهما فلا يحصل مع قلب الظاهر
الى الباطن واقتصر صاحب التمهيد على التمسك مع انقلاب الظاهر وقال
انه الاولى قال ابن الصلاح ولم اره لغزه وهو لظهوره عن الجدي
والقديم معالاه في القديم اقتصر على قلب الظاهر مع التحويل فجعل هو
التكبير بدلا للتحويل واما الردا المثلث والمقود وسماه المز في الساج
وسماه في المهد بالردا المدور وهو الطيلسان الذي سمي مقودا بقتصر
فيه على التحويل من الميزان اليسار مع انقلاب الظاهر فانه لا ينهي فيه

التفتيش وقد الرذا الطويل ويفعل الناس بآدابهم ذلك وينزل الادوية على
 هذه الحال الى ان ينزع الثياب وعبادة بعضهم الى ان يرجعوا الى منازلهم
 وليس خلافا ولا ولي اولى ويستحب ان يدعوا الى الخطبة الاولى بعد غايه
 عليه السلام اللهم اسقنا عينا مغينا هنيئا مر يا سريعا مر يا غدا قاجلا
 طبقا اتجا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد
 والبلاد من الابد والفضل والجهد ما لا يشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع
 وادد لنا الصرع واسقنا من بركات السماء وانبث لنا من بركات الارض اللهم
 ادفع عنا الجهد والجوع والعري واشف عنا من البلا ما لا يشفيه غيرك اللهم
 اناستغفرك انك كنت عفارا فارسل السماء علينا ميا را اناستغفروا
 ربهم انه كان عفارا الاية قال النووي ومن دعا المستحب ما ثبت عنه عليه
 السلام اللهم اسقنا عينا مغينا نافعنا غيرنا رعا جلا غير اجل اللهم اسق عبادك
 وعبادك وانشرح حنك واحيي بلدك الميت اللهم انت الله لا اله الا انت
 الغني عن الفقر اترك علينا الغيث واجعل ما انزلت خوم ومسا عالى خير ويحب
 ان يدعو ابدعا الانبياء وقد روي ان عمر بن عبد العزيز كتب الى البلاد ان
 بالاسقنا وامنهم ان يقولوا اما قال ابوهم ادم عليه السلام ربنا اظلمنا
 انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ويقولوا اما قال نوح عليه
 السلام والاعف عني وترحمي كن من الخاسرين ويقولوا اما قال موسى عليه
 السلام سبحانك الى حيث من الظالمين ويقولوا اما قال موسى عليه السلام
 افي ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له انه هو الغفور الرحيم وان احسن ما جاء به
 عن السلف في الدعاء الاستسقاء ان الناس استسقوا افقام فهم بلا من
 سعد فحمد الله واثني عليه ثم قال يا معشر من حضر الستم مفرين بالاشياء قال
 اللهم اناستمعناك يقول ما على المحسنين من شيل وقد اقرنا بالاشياء هل
 تلو من غفرتك الا لئلا الله اغفر لنا وارحمنا واسقنا فسقوا قال النووي
 وينبغي ان يدعوا يدعوا الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله
 رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم

وما روي انه عليه السلام قال ادعوا الكرب اللهم رحمتك ارجوا فلا تنكلي الى
 نفسي طرفه غير اصلح لي شاني كله لا اله الا انت وما روي عنه عليه السلام
 امر بقوله عند الكرب الله الله ذي لا اشرك به شيئا وما روي انه عليه
 السلام قال لا علم كلمة لا يقولها عند الكرب الا فرج الله عنه كلمة اخي موسى عليه
 السلام في الظلمات ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين **روح**
منشور اذا ترك الاما را استسقا احدا تركه الناس واذا كثر المطر
 وقصر دهم السالكين والزرع استحب ان يستألو الله تعالى صرحه عنهم الى
 بطون الادوية فيقولون ما ورد في الحديث اللهم حوالينا ولا علينا اللهم
 سقنا رحمة ولا شقيا عذاب ولا محق ولا هدم ولا بلا ولا غرق اللهم على الضرب
 ومنايت الشعر ويطون الادوية ولا تشرع لك ذلك صلوق ويستحب ان يترك
 في الاول قطر يقع في السنة ويشف عنه من شغل عودته لصيبه الحار
 وان يغتسل في الوادي اذا سال وشوحي ويستحب ان تسبح للرحمة والبرق
 ولا يبيع بصره البرق قال الماوردي وكان السلف يبرهن الاشياء الى الرحمة
 والبرق ويقولون لا اله الا الله سبحانه قد وتر محننا والافتداهم والسنة
 ان يقول عند نزول المطر اللهم صبا نافعنا وان يقول بعد منظرنا بفضل
 الله وبرحمته واما قول مطر يابنوك اذا ان اعتقد ان النوه هو المطر لقصر
 وان اعتقد انه علامة لنزول المطر عادة واذا منظرنا وقت كذا بفضل الله
 لم يضر لكنه يكره والا نواهي البروج وفي ثمنه وعشرون بخا مطلع كل
 ليلة عشر يوما واحدا منها ويغيب مقابله ويستحب الدعاء عند نزول المطر
 وان شكر الله تعالى ذكره سبب النخ وقد مر انه يستألو الله من خيرها ويستعين
 من شرها ولا يبره ان يقول اللهم امطرنا

كتاب الجنائز

الجنائز دفن الجيم اسم الميت وبكسرها اسم النفس وقيل هو
 بالفتح والكسرها اسم للشهيد ولا يقال للنفس جنازة الا اذا كان عليه بيت

والوف بفرقة الروح الجسد والروح اجتناب لطيفه وفي باقية لا فتى عند
اهل السنه والجمهور يستحب لكل حين ان يكف من ذل الموت وان يستعد
له بالنوبة وردد المظالم وقطع الشاكر خشية ان ياتي فجاء ولذلك
كم موت الفجاء وذلك في حق المريض اشد استحبابا ويستحب للمريض الصبر
والرضا بقض الله تعالى وانما يقع الثواب عليها الاعل المصاب ولخلف
التلف في البلى عرض ونهيبه هل الا فضل له الدعا والشوق والرضا فقال
الاكثر من الدنيا افضل وقال الآخرون الشوق والرضا افضل وقال الآخرون
الافضل ان يكون داعيا لميتانه راضيا بقلبه وقال القشيري لا ولي ان يقال
لخلف باختلاف الاحوال فان وجد في قلبه اشادة الى الدعا فهو اولى
وان وجد فيه اشارة الى التسليم فهو اولى قال يصح ان يقال ما كان التسليم فيه
بصيلة ونية فيه حق فالدعا اولى لكونه عبادة وما كان للنفس فيه حظ
فالتسليم فيه اولى ويستحب له الدعا اولى وذلك لا يما في التوكل قال
النووي فلو ترك الدعا اولى فهو فضيله ولم اولا صحابنا كل ما في استيفاف
الطبيب الكافر وقد روي ابن عبد البر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر سعد
ابن ابي وقاص ان يلبس الحارث بن كلدة النقي وكان طبيبا في مرض نزل
به فيستوصفه وكان كافرا ويكره لداؤه على تناول الطعام والدعا
ويستحب له ترك الاين ما اطاف وكره جماعة له الاين والتاوه قال
النووي وهو ضعيف او بطل ويجوز له ان يذكر الله لا على وجه السخط
واللزع ودره شيب الحما ويستحب لغيره عيادته ان كان مستمرا وان كان
دميا حاز ولم يستحب الاقربة او جوارا وخوها واسرار الصياغ الى ان
عيادة الكافر لا تستحب مطلقا ولم يتابع عليه ويغني للزائر ان يطيب
نفس المريض ولا يواصل العيادة بل يجعلها عتبا وقال الماوردي ينبغي كل يوم
الا ان يكون المريض مغلوبا بالالنووي وهذا الجانب اما الاقارب والرحمة
ومن شائس بهم او ينبرك ويشق عليه عدم زيارته فيواصلها ما لم ينه او يعلم
كرهه المريض لذلك ودره لطالة القعود عنده ويستحب الاعادة من الرمد

ايضا ولا يدره الاعادة في وقت الا ان شق على المريض ثم ان راي علامة
البراء دعاه وافتصرف وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يعود بعض اهل
بمشي يده اليمنى ويقول رب الناس اذهب الباس اشف وانت الشافية
لا شفا الا شفاوك شفا لا يغادر شفا في دوايه امسح الباس رب
الناس بيدك الشفا لا كاشف له الا انت وروي الترمذي انه قال من
عاد مريضا لم يخضره اجله فقال عنه شيع مراد استال الله العظيم رب
العرش العظيم ان شفبك لا عافاه الله من ذلك المرض وقال انه حسن
ويستحب ان يقرأ عنده فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص والعودتين وشغل
في كفيه ويمسح بها المريض فقد ثبت انه عليه السلام فعله وروي انه امر
في الدعا ان يقول اللهم اشف عبدك كالك ادعني لك الى صلوة وصح
ان جبريل عاد النبي صلى الله عليه وسلم فقال بسم الله ادعني من كل شيء
يوديك من شر كل نفس او غير حاسد اللهم اشفك بسم الله ادعني من كل شيء
عليه السلام كان اذا دخل على من يعود له قال لا بأس طهورا ان شاء الله تعالى
وروي انه عليه السلام قال للمريض عاده شفا الله سقمك وغفر ذنبك
وعافاك في دينك وجنتك الى مد اجلك وانه عليه السلام عاتق
فقال بسم الله الرحمن الرحيم اعبدك بالواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا احد من شراجه فلما قام قال يا عثمان تعوذ بها
فما يعود بتم عملها قال القاض عياض المالكي ولخلف في رقية اليهودي
والنصراني المسلم فحوزه الشافعي وسئل الشيخ عز الدين عن من يستحب
حروفا مجهولة المعنى كلاما من دست قتها المريض فيجرح فقال الظاهر انه لا يجوز
لانه عليه السلام لما سئل عن الرقا قال اعرضوا على قائم فاعرضوها
فقال لا ارا باسنا وانما امر بذلك لان منما ما يكون الهرا اذ ان راي
الزائر اماراة الموت بالمريض فغيب في النوبة والوصية ودره للاهتكان
غنى الموت لضر نزل به ففي الحديث الهى عنه وفيه انه كاف ولا بد قايلا
فليقل اللهم احبني باكانت الحياة خيرا لا ونوفتي اذا كانت الوفاة خيرا لي

ولا بد ان يتنزه مخافة فتنة دينه واما غنيته لغرض فزله لثمن الشهادة
في سبيل الله فمن الجواب والكلام في الكتاب مختصر عما فيه امور اداب
المختصر وغتسل الميت وما يتعلق به وتكفينه وحمله والصلاة عليه ودونه
والغزبية والبكاء عليه على ترتيب الموجود في الخمسة التي بعد الاول واجبة
لحق الميت وحق الله تعالى فلوا وصية بتركها لم تستطع الاول اذا المختصر
وهو الذي حضره الموت لمن اذابه ان يستقبل به القبلة وفيه يفتنه ادخله
احدها انه يلقي على فناء واحضاه الى القبلة كالوضوء على الغتسل واخباره
الشيخ ابو محمد والغزالي وعليه علم العامة قال الشيخ ابو عمرو وبقي اذن
يرفع راسه قليلا حتى يكون مستقبل بوجهه واصحابها وهو المنصوص الذي
قطع به العراقيون انه يوضع على جانبه الا ان مستقبل القبلة كالمحور فان
تعد روضه على الهياة الاولى وهما كالوجهين في استقبال المريض في الصلاة
والثالثة يوضع على جانبه لا يستويان تغذ وتغلي قفاه ومنها الزكز
من قوله لا اله الا الله لم يكون اخر كلامه فان غفل عنه لفته من حضرة ذلك
يرفق اذا قالها لا تغاد عليه الا ان ينكلم بعدها والاجابة لا يلحق
عليه وقيل بلفظه فلا يمان غير زيادة عليها ولا يؤلجه بان يقول قل لا اله الا
الله خشية امجاره لكن يذكر الكلمة بين يديه ليدلها فقولوا يقول
ذكر الله مبارك فذكر الله جميعا او يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والاحب ان يلفظه غير الواجب حتى لا يتهم فان لم يخضر غير لفته
اشفعهم عليه ولا يلقنه من يثمه بحسنه اذ عداوة راقص الاكثر من على
كلمة التوحيد وقال جماعة بلفظه معها محمد رسول الله والاول اصح ومنها ان
يلى عنده سورة يس وقيل يقرأ عند القبر والاول اصح واستحب بعض التابعين
قراءة سورة الرعد ايضا قال النووي وروي باسناد فيه ضعف ان
الافضاد كانت تقرأ عند الميت سورة البقرة ومنها الحسن المختصر طنه
بابه تعالى فيرجو واما في حالة الصحة فهما الاول بلاستان الرحاء و
الخوف فيه وجهان صح القاضى الاول والنووي الثاني وقال القزالي الرحا

والخوف دو ان يدادى بها القلوب ففصلها بحسب الوجود فان غلب على
القلب والامن من مكر الله والا غزار به فالخوف افضل وان غلب عليه اليأس
من رحمة الله والقنوط او المعاصي فالرحا افضل وتجوز ان يقال الخوف افضل
نظرا لغلبة المعاصي فهو افضل في حق الاكثر من اما النبي الذي ترك ظاهر
الاثم وباطنه فينبغي ان يعندل خوفه ورجاه قال الاول ان يستعمل ذلك
لفظ الاصح لا الافضل فيقال الاصل لاكثر الخلق الخوف دون الرحا والا فضل
ان يستوي خوفه ورجاه قال ومن لاحظ من صفاته تعالى ما يقتضي اللطف
والرحمة غلب عليه الرحا واثمر له الجنة وفي اعلا المقامات فلهذا الرحا افضل
بهذا الاعتبار انتهى ويستحب لمن حضره تحتين طنه وقطيعه في رحمة الله
وان يذكر له افعاله الحسنة ويقرأ عنده ايات الرحا وحكايات الصالحين عند
الموت ويذكر له الجزع وقال الروياني يستحب ان لا يجزع من الموت ولا يأس
بالجزع من الذنوب وينبغي ان تخضره نفسه انه حقيق بمحاورات الله وانه
غنى عن عذابه وطاقاته ولا يطلب العفو ولا حستان الا منه وانه اكرم
الاكرمين وارحم الراحمين ومنها ان يكثر من قراءة القرآن وان يكون شاكر الله
تعالى بقلبه ولسانه ويبادى الى الحقوق لا اله الا الله المظالم والودائع
والعرفان واستحلال اهل من الديار ورجته واولاده وعلماؤه وجيرانه
 واصحابه وكل من كان بينه وبينه معاملة او يتعلق بشي ويوصي بامور اولاده
ان لم يكن لهم جد صالح للولاية وعالا يتمكن من فعله في الحال من قضا
بعض الديون وخوفه وحافظ على الصلوات واجتناب الخجاسات ويصبر على
مشقة ذلك فلهذا من الشا هله فيه ولا يقبل قول من خذله عن ذلك بل
جته في ختم عمره باكمل الاحوال ويستحب ان يوصي اهل واصحابه بالصبر
عليه في مرضه واحتمالهم ما يبدوا منه ويوصيهم بالصبر على ما يبتهم بموته وشرك
البكا عليه ويعرفهم انه صح عنه عليه السلام قال ان الميت ليغذب بيكا اهل
عليه ويوصيهم باجتناب ما اعناده الناس من البدع في الجنائز وبالرفق بمن
تخلفه من طفل و غلام وجارية وغيرهم وبالا حسان الما صدقائه ويتعهد

بالدعاء والصدقة وان لا ينسوه منها بطول المدة وانهم متى راوا منه نقصا في
شيء ينسوه عنه ويصحبوه ويعرفهم انه معرض للغسل والكسل والاهمال ويكره
له ستول الخلق والشمير والخاصة والمناذرة في غير الامور الدينية قال النودبي
طلب الموت في بلد شريف ويستحب طلب الدعاء من المريض ويستحب لاهل
المريض ومن خدته احتمال الرقبة والصبر على ما يشق من امره وكذا من قرب
موته لخدمه او قصاص يستحب الاجنبى ان يوصيهم من ذلك ويستحب وعظ
المريض بعد عافيته ويذكره الوفا بما عاها هذا الله عليه من التوبة وغيره من الخير
ويمنع له المحافظة على ذلك ويستحب للمريض ان يتعاهد نفسه بغير اظفاره
واخذ شعر شاربه وابططيه وعمايته **فصل في الاداب المشروعة**
بعد الموت وقبل الغسل اولها ان يغسل عنياه قال النودبي ونسحتن ان
يقول مغضد لسمراه وعلمة رسول الله وثانيها ان يشد كياه بعضا به او
لحواها ياخذ جميع لحينه ويربطها فوق راسه لئلا يلزقه مفتوحا والتمها
ان يلبس بفاصله فيرد ذراعه الى عضديه ثم يردهما ويرد اصابع يديه الى كفييه
ثم يرتب طها ويرد فخذييه الى بطنه وسنانيه الى فخذييه ثم يرد كفييه الى
غسله ويكاف عن الشيا ب السيلة المدفاه ورابعها ان يزرع عنه ثيابا التي كان
فيها ويسجى ثوب خفيف يستريح به منه يجعل احد طرفيه تحت راسه
والاخرى تحت رجليه وخامسها ان يوضع على بطنه شيء يقبل من حديد سيف
ومراة فان لم يكن جديده فقطعة طين رطب لئلا ينفخ وقد ذكر بعضهم النضوء
بعشر من درها ولا يوضع **الصوف** وستادسها ان يوضع على شئ مرتفع للسلام
من ندادة الارض وستابعها ان يستقبله القبلة ويقول هذه الامور
ارفق محاربها بستره ما يقدر عليه وتولاها الرجل من الرجل والمرأة من المرأة
فان تولاها رجلا او محرما زاء وتولاها اجنبية او محرما من النساء من
الرجال خازنه **قال** ببرن عبد الله المزني التابعي واذا حملته نقل لسم
الله ويصح ما دعت تحمله **وثانيها** ان يبا در وليه في فضا دينه قال الشافعي
ان كان الوفا يباخر فشا عزماء لق تحلوه وحنا الواب عليه وارضاه من

بأي وجه كان قال جماعة منهم الشيخ ابو حامد ان كان له نقد قضى الدين منه
وان لم يكن الا عبد ونحوه شال عزماء ان تحلوه وحنا الواب عليه نصيب
الدين في ذمة ولته وتبرأ ذمة الميت وهذا مشكل على ظاهر المذهب قال النودبي
وختم ان الشافعي والاصحاب راوا هذه الحوالة جائزة براءة الميت في الحال
للحاجة والصحة وقال القاضي ابو الطيب اذا كان للميت دين عليه دين شال
عزماء ان يحنا الواب دينهم على الدين الذي له **وثاسعها** ان يبا در الى تنفيذ
وصيته ان تيسر ذلك في الحال **وعاشرها** يستحب لخاصة من عند الميت
ان يقولوا خيرا او يدعوا ويستغفروا له ويبتالوا اللطف به والتخفيف
عنه ويجوز لاهله ان يصرفوا ما به ثقل دينه وقال الرواني يستحب وقيل
يستحب للمقرب دون غيره وقيل ذكره وديره نفيه بنعي الجاهلية **القول في**
الغسل يستحب المبادرة الى الغسل والتجهيز عند حق الموت بان يكون به
علة وقطر اما زان الموت وذلك بان تسترخي قدماه فيصبا ان فلا
يغصبا ان او يميل انفه او تستدجله وجهه او ينخلع كفه من ذراعه او يتخفف
صدغاه او يقلص خصاه الى فوق مع تدلي الجلد وان شك في موته
بان كان مصوقا او جريقا او غرقا او مترويا او خابها لم تجز المأذرة الى
تجهيزه بل يترك حتى يتيقن موته تغير الرائحة او غيرها الجواز ان يكون ما به
سكنة او غشبية ومن يحضو موته من المسلمين كان غسله وتدفينه حمله
والصلوة عليه ودفنه فرض كفاية اجماعا على كل من عرف به وامكنه
فان تركه اثموا جبهة عاوهل بخزانة فيه الدين هم اولى بغسله اغلظ من
غيرهم فيه وجهان احدهما لا ويستنون فعلى هذا ليس الاجاب في الاقارب
ان يمستمحوا عنه حتى يقوم به لخدمه والثاني نعم وهم احق من غيرهم وان
لم ينعين عليهم فاعلم اغلظ فعلى هذا يجوز للاجانب ان يفوضوا امر اليهم
فان لم يقوموا به شالهم في فرضه الاجانب ولو اجمع اصناف من لرا قارب
وامتنعوا من غسله قال الامام الوجه ان يقال تخفف بالخرج من يرى بقدية
عند از دحاهم ثم لا يسقط الحرج عن غيره بل لو عطله الاذن والاقربون

تُعْتَرَى عَلَى الْأَجَانِبِ الْقِيَامُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَالِ إِلَّا وَاحِدٌ تَعْتَرَى عَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَنْزَلْ تَمَّ
غَيْرُهُ تَعْمُرُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهِ وَأَنْ لَمْ يَنْزَلْ تَمَّ غَيْرُهُ تَعْتَرَى عَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَنْزَلْ تَمَّ
أَنْ خَبَرَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ فَتُسْقَطُ فَرْضُ التَّعْيِينِ وَبَقِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ فِي خَفَةِ
وَحُجَّتِ مِنْ أَيْدِيهِ حَتَّى يَقُومَ بِهِ أَحَدُهَا أَوْ أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَالنَّظَرُ
فِي الْغَسْلِ فِي أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي كِفَايَتِهِ وَالثَّانِي فِي غَسْلِهِ النَّظَرُ الْأَوَّلِيُّ
كَيْفِيَّةً وَالْكَلامُ فِيهَا فِي الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ مَا الْأَقْلُ فَغَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ مَرَّةً وَاحِدَةً
كَأَنَّهُ غَسْلُ الْحَيِّ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ غَسْلُ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ لَا
أَشْرَاطُ النِّبَةِ عَلَى الْغَائِبِلِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِشَرْطِ
وَبِنَاهَا الْمُتَوَلَّى عَلَى الْخِلَافِ فِي نَجَاسَتِهِ بِالْمَوْتِ أَنْ لَمْ يَغْسِلْ أَشْرَاطُهُ لَدَلَّةً
رَجَحَ الْأَشْرَاطُ فَالْجَمَاعَةُ وَهِيَ مُسْتَنْبِطَانِ مِنْ بَيْتِ الْمَشَافِعِ لِأَحَدِهَا أَنَّهُ قَالَ فِيهَا
أَذَامَاتُ مُسْلِمَةٍ زَوْجَتُهُ مَيِّتَةٌ كَرِهَتْ لَهَا أَنْ تَغْسِلَهُ فَإِنْ غَسَلَتْهُ لَجَزَ الْأَعْنَ
الْقَدِيمَةُ الشَّكُوفِ وَهُوَ ذَاكَ عَلَى عَدَمِ أَشْرَاطِ النِّبَةِ أَذَلَّ بِصِحِّهِ الْكَافِرُ وَفَانِهَا
أَنَّهُ قَالَ إِذَا وَجَدَ الْغُرُوقَ غَسَلَ وَهُوَ بِدَلِّهِ عَلَى أَشْرَاطِهَا الْوُجُودَ الْكَفَّاتِ فَتَمَّ
الْإِصْحَابُ مِنْ فَرَّقَ فِيهَا بِنَاهَا مَا مَوْدُونِ بِغَسْلِهِ وَلَا فَعَلَ لَنَا فِي حَقِّ الْغُرُوقِ وَلَا يَدُلُّ
ذَلِكَ عَلَى أَشْرَاطِ النِّبَةِ وَقِيلَ فِي الْمُسْلِمِينَ خِلَافٌ مَبْنِي عَلَى أَنَّ النِّبَةَ شَرْطُ الْوَلَاةِ
شَرْطُهَا أَنْ يَصِحَّ غَسْلُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ وَغَسْلُ الْغُرُوقِ أَنْ لَمْ يَشْرَطْهَا أَحَدٌ غَسْلَهُ وَلَمْ
يَغْسِلْ الْغُرُوقُ وَالصَّحِيحُ يَقْرَأُ النَّصِيرُ فَإِذَا مَاتَ كَأَنَّهُ جَاوِزٌ رَجَحَ الْمُسْلِمُ
غَسْلَهَا وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ كَمَا أَنَّ لَمْ يَنْزَلْ مِنْ رَجَعَهُ وَلَا مَعْتَدَةً وَلَا مُسْتَنْبِطَةً وَلَا ذِمَّةً غَسَلَ
رُوحَهَا الْمُسْلِمُ عَلَى الصَّحِيحِ وَأَنْ كَانَ كَرِهَهَا وَصَفَتِ النِّبَةَ أَنْ يَنْوِي تَقْلِيدهُ عِنْدَ
تَوْجِهِهَا الْفَرَاخَ أَنَّهُ غَسَلَ وَاجِبٌ وَالْغَسْلُ الْوَالِجُ أَوْ الْفَرْضُ أَوْ غَسْلُ الْمَيِّتِ أَوْ مَا
أَجْمَلُهُ فَكَوْنُ بَصَفَاتٍ فِي نَفْسِهِ وَبِأَمُورٍ شَقِيحَةٍ عَلَيْهِ وَبِإِلَافَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَحْمَلَ
الْمَيِّتَ إِلَى مَوْضِعٍ خَالٍ مَشْتَوٍ لَا يَدْخُلُهُ أَحَدٌ غَيْرُ الْغَائِلِ وَمَنْ يَجِيئُهُ عَلَى غَسْلِهِ
وَالْمُتَوَلَّى أَنْ يَدْخُلَهُ وَأَنْ لَمْ يَنْزَلْ غَسَلَ فِيهِ قَوْلُ الْخَطِّ وَلَا مَعْنَاهُ وَهَلْ الْمُسْتَحَبُّ
أَوْ يَكُونُ لِحْتِ شَفَفٍ وَخَلَّ الشَّامُ فِي وَجْهِهَا نَاصِحًا وَهُوَ الْخُصُوصُ الْأَوَّلِيُّ
يُوضَعُ عَلَى لَوْحٍ وَتُرَبَّرُ بِهِ لِذَلِكَ وَيَكُونُ مَوْضِعُ دَأْسِهِ أَعْلَى وَبِلَيْتِهِ لِيَتَابِعَ غَسْلَهُ

فِيهِ وَفِيهِ وَجْهٌ أَنْ غَسَلَهُ بِجَرْدٍ أَوَّلِيٍّ وَآخِرَانِهِ بِغَسْلٍ فِي الْقِيَامِ الْأَشْرَافِ وَدَوِي
الْمُرَوَّاتِ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَلَا يَخْرُجُ يَدِيهِ مِنْ كُمِهِ وَلَيْسَ الْقِيَامُ بِالْيَا تَحْتَفَا مَرَّةً
أَنْ كَانَ وَاسْتَعَا دَخَلَ الْغَائِلُ الْبَيْتَ فِي كُمِهِ وَغَسَلَ مَا حَتَمَهُ وَأَنْ كَانَ ضَيْقًا فَيُوزَنُ
الْجَنَاسَاتِ وَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ مَوْضِعِ الْعُنُقِ كَذَا قَالُوا وَحَكَى الْعَمَلُ عَنْ الْمَضَاءِ أَنَّهُ
يَتَرَعُّ الْقِيَامُ وَيَضَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ خُرْفَةً وَيَغْسِلُهَا وَلَوْ لَمْ يَغْسِلْ فِي الْقِيَامِ لَعَدِمَهُ
أَوْ قَعَدَ وَغَسَلَهُ فِيهِ أَوْ مَعَ وَجُودِهِ وَأَمَّا كَأَنَّهُ سَمَرًا بِبَيْنِ سُرَّتِهِ وَرُجَّتِهِ وَيُذَرُّهُ وَلِغَيْرِهِ
أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا عَدَا الْعَوْنَ الْإِحْرَاجَ بَانَ يَرِيدُ مَعْرِفَةَ الْمَغْسُولِ مِنْ غَيْرِهِ وَاسْتَحَبَّ
أَنْ لَا يَمَسَّ يَدَهُ بِبَيْنِ يَدَيْهِ وَقِيلَ بَيْنَهُمَا الثَّانِي أَنْ يَحْضُرَ مَا بَارِدًا لِيَغْسِلَهُ بِهِ وَهُوَ
أَوَّلِيٌّ مِنَ الْمَسْحُوقِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ الْغَائِلِ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ أَوْ لِمَصْلَحَةِ الْغَسْلِ
لَا زَالَةً وَسَيُحْتَاجُ لَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ وَلَيْسَ الْمَطَاهِرُ أَطْمَورُ الشَّيْبِ وَالْحَيَوَةِ الْمَغْسُولِ بِهَا
فَلَوْ كَانَ مُتَعَيِّرًا بِالسُّدْرِ وَخَوِّ لَمْ يَجْزِ بِهِ وَلَوْ اسْتَعْمَلَ السُّدْرَ فِي بَعْضِ الْغَسَلَاتِ
عَلَى مَا سَتَيَّانِي فِي اسْتِحْبَابِهِ لَمْ يَعْنِدْ بِتِلْكَ الْغَسْلَةَ فِي أَصْحَابِ الْوَحْيِ كَمَا لَوْ اسْتَعْمَلَ
الْحَيَّ غَسْلَهُ وَوَضَعَهُ فَلَا يَسْقُطُ الْفَرْضُ بِهَا وَلَا يَحْتَسِبُ مِنَ الْبَلَاءِ الْمُنْدَوِيَّةِ
تَبَيَّنَ الْأَعْدَادُ بِالَّذِي بَعْدَهَا وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ وَصَحَّةِ الرُّوْيَانِيِّ فِي أَظْهَرِهَا
لَا فَعَلَ هَذَا إِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ الْغَسْلَاتِ الثَّلَاثَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ دَأْسِ السُّدْرِ وَقِيلَ
اسْتَعْمَالُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ الْخِلَافَ بِالْأَوَّلِيِّ وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالثَّانِيَّةِ وَإِذَا
جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا حَصَلَتْ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْ جِدَّ وَبَنَفِي أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي أَنْفِ كَبِيرٍ
كَأَنَّهُ يَحْتَسِبُ بَعْدَ غَسْلِ الْغَسْلِ كَيْفَ لَا يَصِيْبُهُ دَسَاشُ الْغَسْلِ لِيَلَا يَخْشَى عَلَى قَوْلِ
مَنْ يَرَى نَجَاسَةَ الْأَدِيمِيِّ بِالْمَوْتِ أَوْ مَا عَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَجْزِي لَمْ يَكُنْ أَطِيبَ
لِلنَّفْسِ لَا يَدْنِي مِنَ الْمَيِّتِ لَا يَكُونُ دِيخًا وَمِنْ نَجَاسَتِهِ أَوْ مُسْتَقْدَرَةً وَلَئِنْ لَمْ يَلْمَسْهُ
أَذَلَّ كَرُّ نَفَاطِهِ فَقَدْ يَثْبُتُ لِمَا نَفَا طَرِ الْمَيِّتِ لِمَا لَا يَجُوزُ لِمَا لَا يَجُوزُ
لَوْ دَرَّ بِخَالِفٍ فَخَرَجَ عَنْ الظُّهُورِ عَنْ إِيَّا اسْتَحَقَّ الرُّوْيَانِيُّ أَنْ غَسَلَ التَّهَ
طَاهِرَةً سَوَاءٌ قَلْنَا بِطَاهِرَةِ الْأَدِيمِيِّ أَمْ بِنَجَاسَتِهِ وَبَنَفِي أَنْ يَحْضُرَ أَنْ آخِرَانِ
أَحَدُهُمَا يَقْرَبُ الْغَائِلَ سَقَطَ الْمَالِيَّةُ مِنَ الْأَنَا الْكَبِيرِ وَالثَّانِي أَصْغَرُ مِنْهُ يَنْقَلِبُ بِهِ
الْمَاءُ مِنَ الْكَبِيرِ إِلَى الْمَوَسِّطِ وَمِنْ الْمَوَسِّطِ إِلَى يَدِ الْمَيِّتِ • الْمَالِيَّةُ يَسُدُّ

بالاستنساخ وينبغي ان يعد قبل ذلك خرفتين نظيفتين فاذا وضعه على المغنسل الجلسته
اجلاسنا ونيقا ويكون ما لا يراه ويضع يده اليمنى بين كفيها واما يدها
في نقره فغاه ليلال يميل ظهره ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده اليسرى
على بطنه امراد ابلغا بقوة لخرج الفضلات وينبغي ان تكون هناك بحجرة
منقذة فاحم بالطيب كالعود لتستر الرائحة الذريهة ان خرج منه شيء قبل
يخرج عند الميت حتى يموت ايضا ثم يبرده على هيئة الاستنساخ ويلف احد الخرفتين
على بطنه ويغسل بها دبره ومذاكره وعائته كما تستنحي الحي من الغنم فيه ويصب
الماء كثيرا كغيره ثم يخرج كذا فيض عليه وقال الامام في ربيع الغزالي هذا دون
الوجيز يغسل فيها سواء جرحه ولا شك انه ابلغ في التنظيف وعلى هذا يكون
المعد ثلاث خرف الثالثة لجميع البدن ثم يلف في الخرفة التي تحاه بها ويغسل به
بما واشنان ان ثلوث وان كان على بدنه نجاسة او قد دلف به جرحه وازالها
قال الرافعي في ذكر هذا في الكمال اشكال لو جوب ازالة النجاسة قبل الغسل
على ما تقدم في غسل الاحياء ولم يذكر الامام لفظ النجاسة هنا بل قال ان
كان به نية قد **وقل** ينبغي ان يخرج هذا على الخلاف الذي في كتاب
الطهارة ان الغسلة الواحدة هل تكفي لرفع الحدث وازالة النجاسة معا فان
قلنا تكفي وهو الاصح عند الجمهور كما قال النووي كان ازالة النجاسة من الكمال
وان قلنا لا وهو الاصح عند الرازيين وجزم به الواقعي كان من الواجب
فالرافعي اورد الاشكال على معتقده ثم يلف على يده اليمنى الخرفة الاخرى
ويدخل اصبعه في فيه ويمر على استنائه بشي من الماء او بما يكون فيها ليزيل
ما على استنائه كالسواك ثم يدخل اصبعه في مخزنه شي من الماء ليزيل ما بها
من وسخ ثم يوضا الخي ثلاثا ناديا ويراعى المضمضة والاستنشاق
ولو كانت استنائه مراصه لم يفحها المضمضة بل يوصل الماء الى مقادير
النقر والمخزن ولو كانت مفتوحة ففي اتصال الماء الى داخل الفم بتروك
لاصحاب والاولى ان يميل راسه في المضمضة والاستنشاق ليلال يميل
الماء الى وجهه قال الرافعي في الشامل وغيره ما يدل على انها ليست اذ الدخا

الاصبع في الانف والفم لكن كلام الغزالي والاكثر من يدل على انها ورا
ذلك وان ذلك بمنزلة السواك وهو الاظهر ويتبع ما تحت اظفار يده
ومرجليه ان لم يكن قلمها يعود لئلا يظاها راسه وصماخيه واذا فرغ
من توصاياه غسّل راسه ثم لحينه بالسدر والخيطي والسدر اولى ويسرهما
بمسحط واسع الاستنساخ برفق فان اعتنف منه شيء دعه اليه ودفنه معة
وقال القاضى لا يبرده اليه ثم في كيفية غسله بعد ذلك طرق **أخذه**
انه يضجعه على جانبه الايسر ثم يصب الماء على شقه الايمن ثم يضجعه على جانب
الايمن ويصب الماء على شقه الايسر **والثاني** وعلمها الاكثر وان يده
مستلقيا ويغسل صفحة عنقه اليمنى ثم شق صدره وجنبه وتغسله وساقه
الايمن وقدمه الايمن ثم يغسل شقه الايسر كذلك ثم يضجعه على جانب
الايسر فيغسل جانب ظهره الايمن وقفاة الى ساقه الايمن ثم يضجعه على
جانبه الايمن فيغسل جانبه الايسر كذلك الى ساقه الايسر **الثالث**
انه يغسل جانبه الايمن من مقدمه ثم يحوله ويغسل جانب ظهره الايسر
واكثر العراقيون على الطرفين الاخرين وقالوا كل منها شايخ والاول اذيل
وتجلى لاحد از عن كتبه على وجهه وهذا كله غسّله واحدة المقصود منها
التنظيف والانتقاء ليست بجزاء على المذهب لا خلاط الماء بغيره ثم يغسله
بعد هذه ثلاثا بالمالا القراح الذي لم تخالطه سدر ونحوه من قرونه لئلا
يقدمه بلا خلاف وان كان في استحباب التليث في غيره من الغسل خلاف
وقال الماوردي الملائكة في الكمال واوسطه خمس واكثره سبع والثلاثة
شرف فان لم يحصل الاثنا بالثلاث زاد عليها حتى يحصل فان حصل سبع
استحب ان يزيد واحد لصيرته ثرا وان حصل الاثنا بالثلاث فعن ابن القفال
انه لا بأس ان يزيد عليها اذا بلغ به قدر اخر بخلاف طهارة الحي
وينبغي ان يمر به كل مره يده على بطنه بخرج الفضلات لئلا يودي
اخف من الاولى وحكي الماوردي وجهها صححة انه لا يمر به عليه الا في
الاولى وقال القاضى وابن الصباغ لا يمر بها عليه في الثانية وقال الهندجني

في المرة الاخيرة قال الشافعي والجمهور ويستحب ان يجعل في كل غسله بالماء الفرج
شيئا من الكافور ان لم يكن محبها وهو في الاخرة اكد وليذكر قلبه لا لئلا
يفاحش بغير المأبى او يفرط في الايوثر الغيرة وان فاحش على الصحيح لانه
مجاور كذا قال جماعة وقال الماسر حسي حاي الحديث وكلام الشافعي
استعمل الكافور في الغسلات فمنهم من حمل على كافر يستبرأ بغسل
غيره ومنهم من حمل على ما اذ جعله على البدن وصب الماء عليه ومنهم من قال
هو على الطلاق في كافر يطرح في الماء بغير كثير لئلا يحسب هذه الغسلات
عن الواجب ومنهم من قال هو على اطلاقه وحسب عن الواجب في غسل
الميت خاصة وقال صاحب المذهب الكافر يغتسل بالغسلتين لغيره وهو عزب
واغرب منه قول الجرجاني يستحب ان يكون في الاولى شيء من سدر وفي الثانية
شيء من كافور والثالثة بالماء الفراح قال النووي وهو غلط من ابدل الحديث
ودفع الشافعي الاصحاب وبعده ثلث الفاصل بعد الغسل ونقل المزي في اعادته
اول وضعه على الغسل وغلط الجمهور وثابته السرخسي والبعوي فالأول
باستعجابه ثم ينشفه ويبالغ في تنشيفه قال الشافعي ولا يجزئ بالموت
سوا قلنا نجاسة الميت مرادها هو الصحيح المشهور في كيفية الغسل
وقال الشافعي في الجبار الصغيرة يغسل باحدى الخرفتين اعلا بده ووجهه
وصدره ومدايره وما بين رجليه ثم يصنع بالآخرى كذلك والاصحاب
فيه طريقان احدهما لا يمسح فيه قوله لان احدها يغسل بكل واحدة منهما
كل بدنه والثاني يغسل باحدها فرجه وبالاخرى كل بدنه والثاني القطع
بالاول قال المذهب هو المذهب ورد عليه بالذهب الذي قطع به الجمهور
الثاني مما مر والسنة ان يجعل شعر الميت ثلاث دواب ويلقى خلفها **فوعان**
الاول لو خرج من احد فرج حي الميت نجاسة في آخر الغسلات او
بعد ما وجب اذ التما قطعاً وفي وجوب اعادة الغسل والوضوء ثلثة اوجه
احدها يجب غسله ومحوه جماعة وقطع به بعضهم والثاني لا يجب اعادته
وجب اعادة الوضوء واصحها انه لا يجب اعادة واحد منهما وخصصهما

جماعة بما اذ خرجت قبل ادراج في الكفن وقطعوا بالاكف بازالة النجاسة
بعده والجمهور اطلقوها وقال النووي هو محمول على هذا الفصل ولو لم
يجل امرأة ميتة بعد غسلها او بالغسل على الاصح لا يجب شيء على القول بوجوب
الغسل او الوضوء يجب هنا قال البغوي وقال القاضي والمستوي واخرون ان لنا
بنقض وضوء المموت رجلاً والا فلا ولو وطئها فعلى الوجهين لا يلزم عاده
الغسل وعلى الثاني لا يجب شيء قال النووي وينبغي ان يكون فيه خلاف ينبغي على
نجاسة رطوبة باطن فرجها فاما يجب فيه ظاهر الفرج ولو خرج منه
نجاسة من غير السبيلين يجب اذ التما قطعاً وفي اعادة الغسل على الوجه الاول
احتمال الامار قال النووي والصحيح الجزم بانه لا يجب ولو خرج منه شيء
بعد غسله فان قلنا فيما اذ خرجت نجاسة وجب غسلها خاصة لم يجب شيء
وان قلنا بالوجهين الاخرين وجب اعادة غسله **الثاني** لو اخرج مستلماً
وصار بحيث لو غسل لتهرب لم يغسل بل يتيم وكذا لو كان ملذوعاً
وخيف من غسله فتهرب او خيف على الغاسل ولو كان عليه قروح وخشيت من
غسله سرعة الفساد اليه بعد الدفن ولا يبالاه بما عدا ذلك **الثالث**
يقيم لعدم المافلو تيم ثم وجد قبل الدفن وجب غسله وتعاذ الصلوة وان
وجد بعده لم ينش قال البغوي ومحمول ان يقال لا يجب غسله بعد الصلاة
وكذا في حلالها وحكي الروايات في وجوب اعادة الصلوة خلافاً وقال عندي
انه لا يجب غسله **الذي في الثاني في الغاسل** تجوز للرجال غسل الرجال
واولاهم بغسلها ولا هم بالصلوة عليه على ما سباني الا ان القاضي قال الخال
اولى من ابن العم لمحمية وهو يقتضي تقدم ابن العم الذي هو اخ لام والنسبا
على النسبا وهي اولى بغسل المرأة مطلقاً ويقدم بنين من لها قرابة ومحمية
على من لها قرابة بغير محمية فتقدم الخالة على بنت العم ولا يجوز غسل احلي
المسكين الا خيراً باحدى اسباب ثلاثة لحدها الزوجية فللمزوج غسل
زوجته سواء كانت مسلمة او ذميمة ولو تزوج احتما او اربعاً عقب موتها
فذلك في اصح القولين والمزوجة غسل زوجها الذي يغسله فيه ثلثة

او وجه احدهما لم ينقص عدها فلو انقضت بوضع الحاء عقب موته لم يغسلها فثانها
بغسله قال المشرع وجداً وصحها بغسله ابدان انقضت عدها بالوضع في رجة
وهي كالا فوال في ان الميتة في المرض الموت الي معنى يرت على القول بانها
تت إذا غسل احد الزوجين الا خلف على خرقه يده ولم يمسسه قال القاضي
مع الغسل ولا يخرج على الخلاف في انقضاء طهر المني وتنفق وضو
الفاضل على الصحيح ولو طلق زوجته طلقه رجعية ومات احدهما في الغسله
لم يكن الاخر يغسله بحرمه النظر والنسب في الحيوة وفيه وجه **الثاني** للحرمة
فجوز للرجل ان يغسل نكاحه في الجملة وذلك عند عدم النكاح قال صاحب
البيان والذي يقتضيه المذهب انه يجوز لمن يغسله كما يجوز له غسله الا ان
الرجال والزوجة يقدمون عليهن **الثالث** ملك اليمين فجوز للرجل ان يغسل
امته قنة كانت او مدبرة او مستولدة او مكاتبه اذا كانت خلية من الزوجية
والعدة والاسبرافان كانت من زوجة او معتقة او مستبرأ الميركس له
غسلها وفيه وجه ان له غسل المستبرأة وهل لقنة والمدة والمسئولة
غسل سيدهن فيه وجهان اخدهما نعم وصحة في المكاتبه القاضية بالطريق والجوي
والشيخ نصر وقطع به الجرجاني في التحرير وانفرد القاضي بصحة في القنة
والمدبرة ايضا قال بعض المتأخرين في علي هذا الظاهر توقفه على رد الوثقة
لاستحقاق المنفعة اليهم واظهرهما وقطع به جماعة لا والمنع في القنة اظهر منه
في المسئولة والجواز فما اذا كانت لامة محل فان كانت محرمة عليه بزوجيته
او عدة او اسنبر الميركس لها غسله قطعاً كما ليس له غسلها وكذا المكاتبه ليس
لها غسله لم يمتها عليه قبل الموت **فروع** الاول لو ماتت امرأة وليس لها
الا رجل اجنبي او رجال الاجانب ومات رجل وليس هناك الا امرأة اجنبية
او نساء اجنبيات فثلاثة اوجه احدها ان الاجنبي يغسل مع غرض النظر في
ثانها ويلف على يده خرقه فان اضطر الى النظر عدل للضرورة كالمداواة
ولخناه جماعة منهم القفال والماوردي وحكاة عن النص فما اذا كان الميت
رجلاً والثاني لا يغسلان وييمان وهو الاظهر عند الاكثرين **الثالث** انه

لا يغسل ولا يتيم بل يدفن قال النووي وهو ضعيف وباطل قال المشافعي ولو مات رجل
دهناك نكاحاً مسلماً في رجل حال كفاً يغسله ويصل عليه وهو على قول صحة
غسل الكافر وعن الفوارس انه يغسل وجهه واحداً وفيه وجهان احدهما
يلف القائل على يده خرقه ويغسله والثاني يغسل في قص وهو غريب **الثاني**
للمتني المشكل ان كان صغر الجوز للرجال والنساء غسله وكذا واضح الحالين
الفرق بين جوار لها جميعاً غسله كما يجوز لها مسسه والنظر اليه وليس المراد
بالصغير هنا غير البالغ قال في المعتمد وليس في سنده نص الذي يجي على
المذهب ان غير المبر يغسله الرجال والنساء وقال الماوردي والرافعي المراد
بالصغير الذي لم يبلغ حداً شفهياً مثله ومن بلغ ذلك الكبر وفي كلام غيره ما
ينازع فيه وان كان كبيراً فان كان له محارم من الرجال والنساء غسلوه وان
لم يكن محارم من الصنفين فوجهان احدهما يتيم ويدفن واظهرهما انه يغسل
وهما كالوجهين فما اذا مات رجل ولم تحضره الا امرأة اجنبية او غلته ومن
يغسله ثلثة اوجه اظهرها النجوز للرجال والنساء جميعاً ان يغسلوه والباقي
انه في حق الرجال كالمرأة وفي حق النساء كالرجل فيغسله كل من الفرقين ثابته
مع غرض البصر والثالث انه يشترى له من تركه مخادماً يغسله فان لم يكن له تركه فمن
بيت المال ويبيع بعد تغسله وقفينه ويغادئ منه الى بيت المال ولا حق
لورثته فيه وهو ضعيف ولو كان الميت ذمياً ولا مال له سقط هذا الوجه وقال
الماوردي يستحب ان يغسل في قبض ويجوز موضع غسله ظناً او بتولي غسله او بغير
من يقدر عليه من الرجال والنساء **المالك** اذا دجهم جمع يصلون للغسل
فان كان الميت امرأة ملته اوجه اصحها ان النساء ولي يغسلها واولاها نساء
القراية واولاها ذوات الرحم المحرم وهي التي لو فرشت ذراً لم يحل لها ان تزدوج
به كالام والبنات والاخت وبنات الاخت فاذا حضرا بوجهها فدمت الامر في
الغسل والاب في الصلوة فان استوفى اثنتان في الحرمة فالتى في محل العهدة
اولى فنقدم العدة على الحالة ثم ذوات الرحم غير المحرم كالبنت والعمة والحالة تقدم
الاقرب فالاقرب ثم يقدم بالولاة ثم النساء الا حبيبات ثم الزوج ثم الرجال الا قارب

المحارم فلا يجوز لابن عمها غسلها وان قدم في التلوة على الاجنبي وترتيبهم كما
 سبنا في الصلوة والثاني ان الزوج او لي يغسلها من النساء مطلقا ثم السبا
 بالترتيب المتقدم ثم الرجال الا فارب وصحة البنديجي الثالث ان النساء
 بالترتيب المتقدم من الرجال الا فارب ثم الزوج وان كان الميت رجلا فثلثه
 او جهة ايضا اصحابا انه يقدم الرجال الا فارب ثم الاجانب ثم الزوجة ثم النساء
 المحارم والثاني يقدم الزوجة على الكل وصحة البنديجي رها كما الوجه في الصورة
 السابقة والثالث يقدم الرجال الا فارب ثم الزوجة ثم الرجال الا فارب ثم
 النساء المحارم فالعقب المتأخر من تقديم الزوجة هنا اذا كان حرة فان كانت
 احمل الحاقها بالحره واحتمل اخذها من جهة بعدها عن الناصب والولايات
 ويستر في المقدم امران احدهما الموافقة في الدين فلو كان الاقرب كافرا
 فحق للبعد ومو ويقدم من بعده حتى يقدم المسلم الاجنبي على القريب المشرك
 والمشرک البعيد على القريب المشرك في المشرك ويجوز للمستلم غسل قريبه
 الكافر وثانيهما ان لا يكون فائلا فان كان فائلا حتى ابني على الخلاف في
 ادته فلو ترك المقدم حقه كان بمن بعد ان يغسله لكن بشرط اتحاد الجنس
 فليس للرجال كلهم التفويض للنساء ولا للنساء كلهن التفويض للرجال
 وللمقدم من كل الصنفين تركه من بعد من الصنف قال الامام وعندني في
 جواز تفويضه الى من بعده احتمال لانه لو امتنع منه الجميع لخص بالخرج
 من يقدمه ولا يستقط عن من بعده بل لا يستقط عن الاجانب فانه فرض
 كفاية في حق عامة الناس **الرابع** لو كان له اكثر من زوجة فثنا عن
 في غسله افرع بينهما من تقدم من خرجت قرعتهما **الخامس** قال الشيخ ابو
 حامد مذهبنا ان الزوجة اذا ماتت فحرم نظر الزوج اليها بغير شهوة كاق
 وزوال حكم نظره بالشهوة بخلاف فرقة الطلاق فاما انقطع بها حكم
 النظر بطلانها ورفق بينها **فصل** في الوبين والقلم والحلق الميت المجلد
 او محرمان كان حلالا لاهل بقلع عنه اظفار ويزال عنه الشعر الذي
 كان يتزين به في حياته وهو شعر عاتقه وابطه وما طال من شارب

٩٠
 احدها فيه قولان الجدي بانها تزال والفدير المنع وصحة جماعة وفيحلمها
 طريقان احدهما وبه قال جماعة كبيرة انتهى الاستحباب وثانيهما
 انها في الاستحباب ونسبه النووي الى الاكثرين او الخبرين وقال
 الماوردي الجدي به انه يستحب وتره مكروه وقطع صاحب الفقيه وابي
 العباسين الجرحا في الاستحباب ولخنا والنووي الكراهة وحكاها عن جماعة
 وعن النص في المذهب والصواب ترك الشعور والاطفار ويحصل من
 الطبريقين ثلثه او جهة المختار ذكره والثاني لا والثالث يستحب فعلى الجدي
 يستحب للغاسل في شعر الا بطين ازاله بالنف والقص والنوره وفي
 شعر العانة من ازاله بالموسى والمقص والنوره وفيه وجه انه لا يزيله الا
 بالنوره وفيها وجه ان النورة يستحب في الادب والغانة جميعا واما السار
 فيقص ويره احقاه في حق الحي والميت ويفعل هذه قبل الغسل ولم يصر
 للجمهور لرفقها معه وقال صاحب العدة يجعل في فنه دينا قاله القاسمي
 والبعوي وغيرهما في الشعر المنتف عند تسريح شعر الرأس والحية وقال
 الماوردي الاختيار عندنا ان لا تدفن معه بل يواى في الارض في غير القبر
 واما شعر الرأس فقال الشافعي لا يحلق لانه انما يحلق لزينه او شوك وقال
 ابو اسحق ان جاحه لم تحلق وان كان من حلق شعره في حياته فحلقه ليس
 سطبه في خلقه فيجزيه خلفه القولان في الاطفار وقال النووي ان كان
 عاينه حلقه فطريقان المذهب الذي قطع به الجمهور والثاني انه على
 القولين وان كان اغلف في خشنه ثلثه طرق لحدها فيه ثلثه او جهة اصحابنا
 لا وثالثها حتى البالغ دون الصبي والثاني الصحيح القطع بالادل كما لا يقطع
 يده المستحقة في القصاص والسرقة والثالث انه على القولين ازاله الشعور
 والاطفار واما المحرم فلا يزال شيء من شعره وظفره ولا يلبس بحيطا ولا يعقد
 ازاره ولا يشتر اشته ان كان رجلا ولا وجهها ان كانت امرأة ولا يرب
 طيبا ولا يجعل في الما الذي يغسل به كافر ولو طيبه استانا او البسده بخيط اعنى
 ولا فدية كما لو قطع عضوا من بيت وفيه وجه عن بابها يجب ولا يابس بالجهر

قد مر في الامم على كنهه الفصل في هذا
 الموضوع مبتدأ سؤا عن الناض
 خلافت ما نقله عنها المورث هنا بلسط

عنده ولو مات المعتد عن الوفاة كما رطبها على الصحيح وحمل المعتد
 البائن على القول الضعيف في وجوب الاحداث بها حكم الموت عنها
 وجميع ما تقدم في الغسل في حق غير الشهيد ما الشهيد فستبان في
 حكمه في الصلوة على الميت **مركان** الاول قال القاضى ابو الطيب هل
 سطل صوم الانسان بالموت كما سطل صلوته ام لا كما سطل وجهه بل يسي
 حكمه حتى يعث يوم القيمة قلنا فيه وجهان صحيحهما اولهما **الثاني** يستحب
 ان يكون الغاسل مأمونا اذا اراد بالميت ما يحبه من استنارة وجهه
 وطيب ريحه وحوذ ذلك استحباب ان يحدث الناس به وفي بعض الكتب
 وجه انه لا يحدث به ولم يحققه اذا اراد ما يكرهه من ستور وجهه وغير
 ريحه اولون عقيم وانقلاب صورته ونحو حرم عليه ان يحدث به وقال
 صاحب البيان ان كان الميت ميتا عايطا بدهنه وراي الغاسل منه ما
 يكره فالقياس ان يحدث به في الناس لكونه جبر الامر عن بدنه قال التتوي
 وهذا متعين في الحديث وكلام الاصحاب خرجا على الغالب **قلت** وسعي
 ذلك ايضا فيما اذا كان مجاهرا بالفسوق والظلم ولا يكره ان يكون الغاسل
 جنبا ولا حائضا **القول في التكفين** تقدم ان تكفين الميت واجب
 اجماعا على العامة ولا يشترط وقوعه من مكلف فلو كفنه صبي او مجنون سقط
 الفرض وحله ما للميت ان ترك ما لا وهو مقدم الديون والوضايات والمبررات
 وكذلك موته الغسل والحمل والدفن ولا سماع الموهون في الكفن واللونه ولا
 العبد المجاني ولا المال الذي فيه الزهوة كالسنة الباقية من الاربعين قلنا فيه
 كالموهون ولا المال الذي يثبت فيه حق الرجوع بالافلاس فان لم يكن له مال
 فان كان في نفقة غيره وجب على من يلزمه نفقته عجب على الاب لابن سواء
 كان صغيرا او كبيرا وان لم يلزمه نفقته في حياته لصحته وعلى الابن لابي وعلى
 السيد لمن في ملكه سواء كان فئا او ام ولد او مديرا ومكاتبه لا يقتضاه الكتاب
 بالموت اما الزوج فستبان في حكمها وان لم يكن في نفقة غيره وجب
 تكفينه وموته جميزه في بيت المال كنفقته واستوته في حيوته فان لم

ولن في بيت المال شي وتعد وجب على جميع المسلمين اذا عرف ذلك
 ففي الفصل متنايل **الاولى** المستحب في كون اللقن البياض وحسنه
 في حق كل ميت ما يجوز له لبسه في حال الحيوة كالكتمان والقطن
 والصوف والوبر والشعر فلا يجوز تكفين الرجل في الحرير ولو لم
 يجد الا ثوب نجس وثوب ديباج لقن في القطن ويجوز تكفين المرأة
 فيه على الصحيح لكن يكره ويجوز تكفينها بالمرععر والمعصر لكن
 يكره على الصحيح وتكره تكفين الخنثى في الحرير واما الصبي فتكفينه
 فيه مبتنى على جواز الياسته اياه وفيه ثلثة اوجه تقدمت فانه
 يجوز ناه حاز تكفينه فيه لما حاز للانسان لبسه حاز تكفينه
 فيه وما لا فلا ويعبر في الاكفاف المباحة خال الميت فان كان كسر المال
 كمن في خيار الثياب وان كان متوسطا من متوسطها وان كان فقرا
 فمن خشنهما وكره المغالاة في اللقن وقال القاضى وصاحباه المعشورا
 اولى من الجديد وقال الماوردي المختار ان يكون الثياب جديدا قال
 المغوي واذا لقن احد الورثة واسترف فعليه ان يغمر نصيب شارب
 الورثة ولو قالوا اخرجوا الميت وخدمه لم يلزمهم ذلك وليس لهم ان
 ينهشوا الميت اذا كان الكفن مرفعا القيمة وان زاد في العدد فلهم
 النكش واخراج الزايد قال الضمير وغيره ولا يستحب ان يعد الرجل
 لقنا في حيوته قال النووي الا اذا كان من جهة بقطع محلها او من
 اثر بعض اهل الخير والعلماء او الحباك وقال الرويانى عندي انه يستحب
 له ذلك لعرف خلقه عن الشبهة ولو اوصى ان يلقن ثوب معين
 فهل يلزم الورثة تكفينه فيه فيك وجهان مبييان على الوجهان فيما
 اذا اوصى بقضاء دينه من هذا المال هل تنعني الثانية في اقل اللقن
 وجهان احدهما انه ثوب واحد ستاثر جميع بدنه في حق الخلا لا ما
 المحرم فلا يستمر راسه ان كان رجلا ولا وجهها ان كانت امرأة وثانيهما
 ما بشر العودة ولو كان له ثوب واحد لا يغطي جميع البدن ستر

العودة فان كان بيد راسه ارجله غطيه راسه وعلى هذا يختلف الحال
بالخلاف حال الميت في الذمومة والاموثة والحرية والرق فيستر جميع
بدن الحرة وتتخذ الوجهان وقال الامام وددي الا الوجه واللفظ وهذا صحيح
عند جماعة كبيرة اخرهم النووي والاول صحيح عند جماعة كبيرة وقطع بكل
منها طائفة وفيه وجه ثالث بعيد انه يجب ثلاثة اوثاب **الثالث** اوثاب
الذي هو اقل اللفظ على الخلاف المتقدم فيه حق الله تعالى لا منفذ وصية
الميت باستقاطه كذا قال الرافعي والذي نقله الامام والخرابي عن صاحب
التقريب وجزم به ان الوصية بالانصهار على ستائر العورة لا يصح مطلقا
ستوا جعلناه اقل اللفظ وجعلناه اقله ثوبا ستا بغا وهو ظاهر كلام
النووي ويدل عليه ان الورثة لو اختلفوا فيه اوجب طالبا للموتوب
الشابغ واما الحكم الكفن وهو الزايد على الثوب فحق الميت منفذ وصيته
بامتقاطه ولو لم يوص وثنا ذم الورثة في تكفينه باقل الكفن
واكله اخذهما انه على الوجهين الا بين فيما اذا اطلب الغرما الانصهار على
الثوب الواحد واصحها انه يكفن باقل اللفظ والثاني القطع به ولو
طلب احد الورثة الانصهار على ستر عودته والاخر تكفينه في ثوب شابغ
والاخر تكفينه في ثلثة اوثاب ففي المجاب ثلثة اوجدها اصحها الثالث
وقال النووي يا حابه الاول وعلط ولو اختلفوا في جنت اللفظ فان
كان الميت موسترا فحق اعلان الاجناس وان كان موسترا فواستطاع
وان كان فقيرا ففي ادومها قال الشيخ ابو علي ولا يجاب من دعا الى خمسة
اوثاب في المرأة وان كان مستحبا كالا امام وهذا منفق عليه ولو
انفقوا على تكفينه في ثوب واحد قال البغوي يفتقر عليه وقال المتولي
هو على الخلاف قال النووي وهذا اقيس ولو كان عليه دين مستغرق ففارق
الغرماء لا يلفظ الا في ثوب واحد ففي احابته اليه وجهان اظهرهما نفي ولو
قالوا لا يلفظ ستائر العورة ولزمها وقال الورثة بثوب شابغ اوجب
الورثة ولو انفق الغرماء والورثة على تكفينه في ثلثة اوثاب جاز قطعاً ولو

كان في نفقه غيره فهل يلزمه تكفينه في ثلثة اوثاب فيه وجهان اصحهما اولها
وجريان فيما اذا وجب تكفينه في بيت المال وحكي الامام طريقه قاطعة
انه يلقي ثوب واحد فعلى هذا لو ترك ثوبا واحدا فلا شيء في بيت المال
وعلى الاخر هل يكفي به او بكل الثلثة من بيت المال فيه وجهان
اظهرهما الثاني ولو لم يكن في بيت المال شيء وجب تكفينه على المسلم ولو لم يكن
ثوب واحد شابغ بجميع البدن قال بعض المصنفين المأخوذ ولو
كان الورثة صغارا يقتصر على ثوب واحد كما لو كانوا كبارا وانفقوا عليه اذ
يكفى في ثلثة اوثاب كما لو كانوا كبارا او ثوبا زعوا فيه فيه نظر ولو كان فيهم
كبير وطلب ثلثة فنظهر ان يخرج على الخلاف في ترك الورثة ويخلف
خلافه **الرابعة** هل يجب على الروح تكفين زوجة وموثة تجهيزها غنية
كاشا وفقيرة فيه وجهان احدهما لا وصحة جماعة وثانيهما وصحة جماعة
منهم الرافعي يعمر قال القاضي وعلى بناها على ان الاستوة امتناع يجب الكفن
في القربى او عليك فلا يجب فان قلنا يجب عليه فكان معسرا وجبت في مالها فان
لم يكن لها مال فعلى من يلزمه نفقتها فان لم يكن في بيت المال وهل يلقي فيه
بثوب واحد او بثلثة فيه الوجهان وان ماتت ناشرة حكي الرواي عن
والده انه يحتمل وجوبها عليه ويحتمل عدمه قال وهذا اظهر عندني ولو
طلبها ثلثا ما وهي حامل يلزمه تكفينها قال ويحتمل عدمه انه لا يلزمه خاصة
على قولنا النفقة للحمل لو ماتت زوجته الصغيرة فان اوجبنا نفقتها عليه
وجب تكفينها عليه وان لم نوجبها ففي وجوب تكفينها وجهان قال الرواي
الاصح انها لا يجب ونقل عن والده انه صحيح الوجوب وفي وجوب كفن خا دم
الزوجة على الزوج وجهان **فزعان** الاول لو مات انسان ولم يوجد كما
يلقى به الاثوب واحد مع ماله وهو غير محتاج اليه لزمه بدله بمسنة كالطعام
المضطر قال البغوي فان لم يكن له مال لزمه بدله بلا عوض **الثاني** قال
البندنجي لو مات له اذاب دفعة واحدة هدم او غرق او غيره قدم في الكفن
وغيره من مخاوف عليها النفس اذ استووا فيه قدم الارب ثم الامر ثم الاقرب

قال اقرب فان كان اخوين قدم استنهما وان كانا زوجين اقرع بينهما **الامرأة** **فصل**
 واما الكفن فيستحب ان يلقن الذرعة ثلثة اثواب وهو اكمل لقته ستوا
 كان كبيرا او صغيرا والزيادة عليها اولي الخس جازية من غير كراهية ولا استحسان
 وشد الشئ في استحقاق الشيرادي فقال في بعض كتبه في ذكر التكفير في القبر
 وسمى ان يلقن المرأة في خمسة اثواب ثلثي كالمراة والزيادة عليها كراهية
 في حق الرجال والنساء مطلقا فان لقم الرجل في خمسة اثواب فله كل عامه
 وثمة او ثلث لثايف ويجعل العمامة والقميص تحت اللثايف فان كان
 محرما لم يلبس الخيط بخلاف المحرمة فانها يلبسه وقد غلط الرافعي في قوله في
 المحرم ولا يلبس المحرمه فخطا وان لقم في ثلاثة فاستحب ان تكون لثايف من
 غير عمامة ولا قميص وان لقم المرأة في خمسة اثواب فقولا ان احدهما ازار
 تشد في وسطها وخمسا وتجعل على راسها وثلث لثايف كما في حق الرجل
 وثانيتها انها ازار وخمار وقيصر ولثايفان وهذا ينسبه بعضهم الى القدر
 وصحة الاكثر وان صححت النسبة فالقوي على القديم وقيل هو في
 الجحد يدايها وقال المزني ان الشافعي ذكره في القديم وخطا عليه وان
 لقت في ثلاثة اثواب استحب ان يكون لثايف كما في الرجل واما الخلاف
 في القميص اذا لقت في خمس قال الشافعي رحمه الله عنه وشد على صدر
 المرأة ثوب لئلا يضطرب بدنها عند الحمل فسين الاكفان واختل فوافيه
 فقال ابو اسحاق هذا ثوب سادس ليس من جملة الاكفان موضع حال
 عنها اذا صنعت في القبر وقال ابن سريج شد عليها ثوب من الخمسة فوق
 اللثافة وترك عليها الكفن يخل في القبر والاول ارجح وعليه هذا ان قلنا
 نقص شد عليها الميزر ثم يلبس القميص ثم الحمار ثم ثوب في ثوب ثم شد
 عليها المالب ور في القبر وان قلنا لا تنقص فتشد عليها الا ازار ثم الحمار
 ثم ثوب في ثلثة اثواب ثم شد عليها ثوب اخر على قول ابن سريج ان قلنا
 نقص شد عليها الميزر ثم القميص ثم الحمار ثم شد عليها خرقه ثم ثوب وان
 قلنا لا تنقص فتشد عليها الا ازار ثم الحمار ثم ثوب ثم شد عليها ثوب اخر ثم ثوب

في الخامس حيث وقع الثقب في ثلاث لفاف في الرجل والمرأة في كفيه اربعة
 اوجه **احدها** انها تلون بيضا وقد يجعل اللثافة الاولى من الشتر الى
 الركبة وتسمى هذه ازارا والثانية من العنق الى اللعيب **والثالثة** شايخه
 والثاني انه كذلك الا ان الثانية يجعل من صدره او فوقه الى فصف الساق
 والثاني ان الاولى كذلك والثانية والثالثة مغلان شافعيان واصحهما
 انها تلون متساوية في الطول والعرض **الستك** **فصل** واما كيفية
 اذ راج الميت في اللفن وذلك بان يؤخذ احسن اللثايف واوسعها ويدر
 عليها الخنوط وهو انواع من الطبب يخلط للست خاصة وقال الازهرى
 يدخل فيه الكافور ودوسره السصب والصندل الابيض والاحمر ويستط
 التي ومنها فوقها ويدر عليها الخنوط ثم يمسط الثالثة التي على الميت فوقها ويدر
 عليها الخنوط والكافور ثم يحمل الميت موضع فوقها يستلقيا ثم يؤخذ
 قد من القطن المحلوج ويجعل عليه خنوط وكافور ويلف كالمزهر ويدرس
 بين اليقيه حتى يسهل بالخلقة ليرد ما قد خرج ومنهم من قال يدخلها في
 فرجه وقال انه ظاهر النص وهو بعيد مردود قال المتولي ان كان به علة
 توجب دس قطن في فرجه منع ما خرج دس في فرجه لينع والا الصق بالجل
 ثم سد اليقيه واستوثق ذلك بان ما حذر خرقه وشق راسه ويجعل راسه طما
 عند اليقيه وعائنه ويشدها عليها فوق الشربان يرد ما يظهره ان تشد به
 وتعطف الشعينين الاخرين ولو سد شقان كل راس على هذا الخنود
 ويشد ذلك على الخنود الثاني جاز ايضا وقيل يسد ذلك عليه بخيط ولا يثق
 طرف الخرقه وقال الشيخ ابو حامد لا يحتاج الى هذا الشد الا ان يكون بالميت
 استمالا وخشي خروجه شئ منه فان لم تكن خرقه من غير شد وشق طرف
 ثم ماخذ شيئا من القطن يجعل عليه قد راس الكافور والخنوط ويجعل في كل
 منفذ منه قطعة والمنافذ العينان والفم والخران والاذنان وخرج نافذ
 ان كان وبطيبي ايضا مشاجره وهي الخبيثة والانتف وباطن الكفين والركبتان
 والقدمان كما اذا ذلك بان يجعل الطيب على قطن يجعل عليها وفيه وجه بعيد

انه يضعه بخرقطن ويستحب ان يطب راسه وحيشه وان حنط جميع بدنه
بالحنوط والكافور فلا تشر في ان حنط بالمسك والعنبر فلا يشر في حنط
الثوب عليه قال الشافعي في موضع شئ صفة الثوب من جانبيه الايمن
ويده الى جانبيه الايسر وباخذ صفة الثوب من جانبيه الايسر ويده الى
جانبيه الايمن وقال في اخرها صفة الثوب من جانبيه الايسر ويده الى جانبيه
الايمن ثم باخذ في حاشية الثوب من جانبيه الايمن ويده الى جانبيه الايسر
ويكون العالي على كنفه الايسر منهم من قال فيه قولان ومنهم من قطع
بالحيقة الاولى وهو الاصح وان ثبت الخلاف لم يلف الثاني والثالث كذلك
فاذا لفت جميع الفاضل عند راسه جميع العامة وورده على وجهه وصده
الى حيث يبلغ وما فضل عند رجله بحمله على القدمين في الساقين وتجعل الفاضل
منه عند راسه اكثر من الفاضل عند رجله ثم يشيد الاكفان عليه وكل
عند وضعه في القبر فان كان اللفن قصيرا لا يمتد عودته وما زاد غطي
به صدده ورأسه ويستحب ان تخر الكفن او بالعود اذا لم يكن الميت بحرا
قال الامام والقرطبي وهو اول من تطيبه بالمسك وخالفها ابن الصلاح و
جعل الحنوط والكافور في الكفن واجب ام يستحب فيه وجهان وقيل قولان
احدهما الثاني وخصصها المتولي وغيره بالحنوط وقطع بان الكافور لا يجب
فان قلنا لا يجب فلا يعل من التزكية الا برضى الغريم على الصحيح **القول**
في حمل الجنان ليس في حمل الجنان دناء ولا نقص مزره بل هو المرم
للميت وقيام بفرض كفارة وطاعة وقد نفل ذلك عن فعله عليه السلام
والصحابه والتابعين لا يتولى حملها الا الرجال ذكر كان الميت وانثى ولا
يجوز حملها على هيئة ددية بحمله في ثفة او غراره ولا على هيئة جثتي منها
السقوط بل يحمل على شريح او لوح او يحمل وفيه مستايل الاولى في كيفية
الحمل وله كيفيةان احدها الحمل بين العمودين وهو ان يحمل السرير ثلاثة
واحد من مقدمه فيضع العمودين على عاتقه وقاسه بينهما والخشبة المخرقة
بينهما على كاهله واثنان من موخره لحداهما من الجانب الايمن في الآخر من الايسر

يضع كل منها عمودا على عاتقه ولا يتوسط بينهما فان لم يستقل المتقدم بالحمل
اعانه رجلان خارجا للعمودين يضع كل منها عمودا على عاتقه فيصير النعش
محمولا خمسة **الشأنية** التربع وهي ان يحملها اربعة فقدم رجلان
يضع احدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر العمود الايسر على عاتقه
الايمن وحملها الاخران من موخرها كذلك قال الشافعي رضي الله عنه من
ازاد الشريك بحمل الجنادة من جوانبها اربعة بدأ بالعمود الايسر من مقدمها
فحمله على عاتقه الايمن ثم يتسلل اليه ويأخذ العمود الايسر من موخرها
فيحمله على عاتقه الايمن ايضا ثم يقدم من يدها ولا يجي من وراءها لئلا يكون
ما شيئا خلفها فيأخذ العمود الايمن من مقدمها ويحمله على عاتقه الايسر ثم
يأخذ العمود الايسر من موخرها على عاتقه الايمن وقال البغوي يبدأ بالسراير
المقدمة فيضعها على عاتقه الايمن ثم يقدم امامها فتعرض بين يديها ويضع
بامنه السرير المقدم على عاتقه الايسر ويدور من قدمها وهاهنا الكفيلان
يقنطيان دون الجنادة محمولة على هيئة التربع قال اللادودي والمتولي واذا
ازاد حملها من جميع جوانبها الحوز الفضيلة وهي محمولة بين العمودين
فحمل المقدمة على كاهله ساعه ثم شاخر فحمل بامنه المخرجة من كفه
الايسر ثم حمل بامنه على الايمن والحمل على كل من هياتي الحمل بين العمودين
والتربع جائزه والافضل للجمع بينهما نقص عليه واختلفوا في كيفية
فقال جماعة منهم الراعي في ان يحمل بادرة كذا او ثارة كذا وقال اللادودي في
ان يحملها خمسة اربعة من جوانبها واخذ بين العمودين فاء ان اذا
الاقتصار على احدها فالذهب المشهور ان الحمل بين العمودين افضل وفيه
وجهان التربع افضل واخذاه الفور ليد ووجه اخر انها سواء عن اولى
استحقاق كيفية فالتة انه يحمل في المخرجة كما يحمل في المقدمة وعن الشيخاني
على انه لا يجوز ان ينقص حاملوه عن اربعة ولا دافنوه عن ثلاثة ونفسله
ما هو ومعين ان النقص عن ذلك اذرا بالميت وهو حرام قال الامام
اذرا في انفراد واحد بغسله والحمل بين العمودين لحصل ثلاثة وردد

السنة به فاشترط الادب معه هفوه قال ولو حمله وجلان زايديان فقيه
احتمال ظاهر ولو حمل الطفل واحد ودفته فلا ازال **الماب** تشيع
لجنازه سنة مائة للرجال دون النساء ولا يكره له ان يقرب بها
ما يقتضي خيرا وفيه وجه امناء حرر عليهم وهو بعيد ولا يدرى للمسلم اتباع
جنازة قريبه الكافر والمشي امامها افضل ويكره ان يكون الشيع فاشيا ويكره
له الركوب الا لعذر كمرض ويجوز امامها ايضا وقال الخطابي لا اعلم خلافا
في ان الراكب يكون خلفها وان اختلفوا في الماشي ولا يكره في الانصراف
منها كما في الجمعة والافضل ان يكون قريبا منها بحيث لو المقت لراها ولا
سقط منها الى المقبرة فان تقدم فاشبهه بفسيلة الاتباع فاذا لحضرت فان شاقام
لها وان شاقعد مض عليه الشافعي والاصحاب وقال المتولي يستحب للمشييع
ان لا يقعد حتى توضع في الحد قال النووي وهو الجنازة **الماب** سخي
الاشراع في المشي بالجنازة الا ان يخشى منه تغير في الاشراع فوق المشي
المعناد ودون الجنب وان خيف تغير او استفاخ او انفجار زير في الاشراع
فروغ الاول يكره ان يتبع الجنازة بناذ في حجرها او غيرها وان يكون
عند القبر بحجرة وقبل الحرام وهو بعيد ويكره اللغط في المشي مع الجنازة
والنحد في امور الدنيا بل المستحب التفرغ في الموت وما بعده وقنا الدنيا
وان هذا الخفاء والاشغال بالقراءة وذكر الله تعالى يتراف قال النووي والصواب
والجنازة ما كان عليه السلف من المشي في حال السير بها فلا يرفع صوت
بقراءة ولا ذكر ولا غيرها واما ما يفعله جملة القسرا بابتساق وغيرها من القراءة
بالمطيط واخراج الكلام عن موضع فحرام بحسب نكاهه واما الصياح
والنياح حذو الجنازة فشد بد التحريم **الثاني** يستحب ان يحف
للميت ما يسترها كالقبعة والخيمة والمكبته التي توضع فوق السرير **الثالث**
الثالث دأرت به حنانة ولم يرد الذهاب معها قال الشافعي صلى الله
عنه لا يقوم لها قال جماعة من الاصحاب ذين ان يقوم لها وقال جماعة منهم
صاحب المذهب بخير من القيام والفقود وانصر المولى باستحبابه

لها ذلخنا زه النووي قال المرويات في ويستحب لمن مرت به جنازة ان يقول
لا اله الا الله المحي الذي لا يموت وقال البند نجي يستحب ان يقول سبحان
الحى الذي لا يموت سبحان الملك القدوس وان يدعو لها ويثني عليها الخير
ان كانت اهل اللثام قال النووي ولا يحاد في شأنها وتحرر من الميت
المسلم الذي ليس فعلنا بنفسه واما الكافر والمعلن بنفسه فاختلف
على الاستلام فيه قال النووي والصحيح ان اموات الكفار يجوز ذكر
مشاويهم واما اموات المسلمين المعلنين بنفسه او بدعه او خيها فنجوز ان
كان في ذلك مصلحة للتخدير والتدبير من حالهم وقبول اقوالهم والافداء
بهم وان لم يكن كذلك لم يجز **القول في الصلوة على الميت** برادى
المبادرة الى الصلوة عليه بعد غسله وتكفينه والكلام في ذلك في
اربعة اطراف لانه يحتاج الى ذكر من يصلي عليه ومن يصلي في تعينه الصلوة
وفي شرائطها الطرف الاول في كل من يصلي عليه وهو كل ميت مسلم ليس
بشهيد وهذه ثلثة قيود الاول الميت وفيه مشلطان الاول ذوا جسد
جرام من لم يعضوا او بعض عضودون باقية فان لم يعلم موقف صاحبه لم
يعتدل ولم يصلي عليه سوا علمت حيوته كالعصا والساقط من الحي والقطوع
في السرقة والقصاص اذ لم يعلم حيوته ويستحب دفنه لان كلما يفصل
من الحي من ظرف فراش او غيرها يستحب له دفنه وكذلك يوارى دمر
الفصد والحجامة والعلقه والصغرة التي يلقها المرأة وفيه وجه بعيد انه
يعتدل ويصلي عليه لعصو الميت وبني الخلاف هل الخلاف الال في اذن
الصلوة على العضو فلو كان عليه وحده او على الجميع وان علم موقف صاحبه
غسل وودي خنيفة وصلى عليه ودفن وتكون الصلوة على الميت الغائب لا
على هذه العضو خاصة على المذهب فينوي الصلوة على الغائب قال الماوردي
والخلاف فيما اذا المر ان جملته صلى عليها فان علم صلى على العضو خاصة
قطعا قال النووي وهو شاذ قال الماوردي وتوقف الصلوة على غسل العضو
دون قلعينه ولو علم ان صاحبه صلى عليه في حياته في اعادة الصلوة

قال ولو شك في ان العضو من حي او ميت او من صل عليه ام لا فالعضو بحال وجوب الصلوة عليه لان الظاهر انه من ميت ومحمّل عدمه وهما احتمالا يعارض الاصل والظاهر قال بعض المتأخرين من المصنفين الذي اراه انه ان شك انه من حي او ميت وفلنا لا يصلي على العضو المنفصل عن الحي لم يصلي عليه لان الاصل بقا الحيوة وعدم الوجوب وان علم انه من ميت وجبت الصلوة عليه لمحقق السبب والشك في السقوط قال القاضي ابو الطيب وصاحبه الشيخ ابواسحاق وجب قلعت هذا العضو وقال الامام ري لا يجب الا ان يكون من العورة الثالثة لا فرق في وجوب الصلوة بين البالغ والصبي فالبالغ يصلي عليه لتكفير سيئاته ورفع درجاته والصبي لرفع درجاته خاصة والسقوط ان يشبهل وبني فهو كالصغير يغسل ويدفن في ثلثة اوثاب ووصل عليه وان لم يكن كذلك فان لم يبلغ حد انفخ فيه الروح وتري بخرته ولا يصلي عليه وفي غسله طريقان احدهما القطع بانه لا يغسل والثاني في قولنا وان بلغ حد انفخ فيه الروح بان يكون له اربعة اشهر فصاعدا ففي غسله والصلوة عليه كلاله اقوال الاحد ها يغسل ووصل عليه وينسب الى القدر واذكر جملة هذه النسبة وثانيها لا وقالها وهو الاصح انه يغسل ويصل عليه ويجب دفنه قطعاً وما قلن فيه فتابع لغسله انما وجبنا وجب والا فلا ولا شك في مواريثه بخرته لا على وجه التكفير يجب قطعاً وفي المسئلة وجه رابع انه يصلي عليه ولا يغسل ولا يطن له الا في الشهيد على وجه ياتي كذا ذكر الجمهور المسئلة وعن الشيخ ابو علي بانه ان لم يظهر الخطيئة لم يجب الغسل ولا الصلوة وان ظهر ففي جوابها الاقوال فجعل الحكم موطاً بالخطيئة وهو ان ظهور صورة له دمي وبعده الغزالي قال لا سامر ومحمّل ان نقالا لا خلاف في العيان ومنها بد الخطيئة فقد دخل وان فخر الروح ومضى لم يبدأ لم يدخل وقد دخل تحلل اذ كان بين ايد الخلق وبلغ الروح فان كان هكذا اختلف الطريقان انتهى لو اختلف بعد لا تفصال وتحرك قليلا

ففي الصلوة عليه طريقان احدهما فيه قولنا اظهرهما انه يصلي عليه والثاني القطع به فان وجبناهما فلا شك في وجوب غسله وان لم يوجبا فيه لخلاف السابق قال النووي وذكر الحامي في خبر يده مسئلة السقوط فلان ما ذكره الاصحاب وذكروه هو في المجموع فقال ان سقط بعد نفخ الروح فيه ولم يستعمل فان سقط الفوق اربعة اشهر فقولا ان قال في القدير والجديد لا يصلي عليه وفي البويطي يصلي عليه ولا خلاف على القولين انه يغسل ويدفن فان سقط قبل اربعة اشهر فلا خلاف انه لا يصلي عليه نص عليه في جميع كتبه وان لم يكن فيه خلق ادعي انه ان لم يكن فيه خلق ادعي في غيره فلا حكم له ولا يغسل ولا يدفن وان كان فيه خلق ادعي لم يرد في دفن وفي غسله قولنا وفي البيان نحو عن الشيخ ابي حامد قال ولم اراه في تعليقه للنسخ تعليقه مختلفه **القيد الثاني** الاسلام فلا يصلي على كافر حربيا كان او ذميا اجاعا وكذا الاجوز له الدعاء بالمغفرة ولو شك في ان اباه مات مستملا او كافرا او ظن انه استلم امر بحرقه قاله بما والا دعي في ذلك ان يقول اللهم اغفر له يا اي المؤمنين فيه خل فيه من مات منهم مستملا الى ادم عليه السلام وكذا كل مبتدع يلغز به عنه ولا يجب على المسلمين ولا على غيرهم غسل الكافر حربيا كان او ذميا لان يجوز وكلام صاحب المهدب يومه انه لا يجوز للمستلم غسله مع وجود اثاره الاضار ومزاده ما قاله غيره واقارب الكفار ادعي بغسله من المسلمين واما قلن فيه ودفنه فان كان حربيا او من هذا المذهب قلن فيه وفي دفنه وجهان احدهما انه لا يجب بل يجوز اغرا الكلاب عليه فان دفنه ليلا يتاحى الناس سرجه فلا بأس وان كان ذميا ولا مال له ففي وجوب دفن فيه ودفنه في بيت المارثم على المسلمين عند تغدير وجهان اظهرهما انه يجب كما يجب اطعامه وكسوته في حق ورجح القاضي مقابله وجزم به الشيخ ابو حامد فان قلنا يجب فينبغي ان يقطع بوجوب ثوب واحد **فروع** كوا حنظ الا موافق من المسلمين والافكار

ولم يميزوا بان يقدم عليهم سقفا وغرقت لهم متفينه وخوف وجبت غسلهم
وتكفينهم جميعا والصلوة عليهم ثم له ان يصلي عليهم دفعة واحدة وهو
افضل وبنوي بالصلوة المستلزمة ان يصلي عليهم واحد بعد واحد وبنوي
الصلوة عليه ان كان مستلما ويقول اللهم اغفر له وارحمه ان كان مستلما
ولومات نصرانية في بطنها مسلم وقتلنا بالقديم ان السقط الذي لم يستهل
يصلي عليه قال القافي يصلي عليها وبنوي بالصلوة الولد ولومات دمي فشهد
عدلا انه مات مستلما لم يحكم بشهادته في توريت قريبه المسلم وفي الحكم
بها في الصلوة عليه وجهان منا على القول في ثبوت هلال رمضان
بشاهد واحد **القيء الثالث** انتفاء الشهادة فالشهيد لا يغسل
ولا يصلي عليه سوا فيه الرجل والمرأة والحر والعبد والبالغ والصبي والشهيد
الباب لهذه الحكم هو من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام
القتال فهذه قلته قبود متى فقد اخذها لم تثبت الشهادة على المذهب
على ما سببنا في القيد الاول الموت بسبب قتال الكفار ولومات
في معزل قتال الكفار لا بسبب من اسباب قتالهم كالومات فجأة او
بمرض لم يكن شهيدا على الصحيح وكذا الوقت له مسلم عند اخطاء
بان دعي الي خبيته في حال القتال فاصابه ولو دخل حربي دار
الاستلام فصل مسلم اغنيا لا من غير قتال لم يكن شهيدا على الصحيح اما
لو قتله فقتله فهو شهيد قطعاً ولو اسر الكفار مستلماً فقتلوا صريح بوق
حكم الشهادة له بترك الغسل والصلوة وجهان اصحهما الا الثاني قولنا مع
الكفار فلو مات بسبب قتال اهل البغي لم تثبت له حكم الشهادة
في اصح القولين عند الجمهور ولا خلاف في ان الباغي ليس بشهيد وفي من
قتله لقطاع من اهل الضر والقافلة ففيه طرقت احدها انه على
القول في العادل والثاني القطع بانه ليس بشهيد واما من قتله اللصوص
واهل القافلة ففيه الطريقان ايضا الثالث قولنا في وقت قيام القتال
فلومات بعد جراحه صابته فيه ففي ثبوت حكم الشهادة له طريقان

احدها فيه قولان اظهرهما الاول لا فرق في جريانهما بين ان يشكروا او يطعموا
يصلي او لا بين ان يقصر الزمان او يطول ولها شرطان احدهما ان
يقطع موته من تلك الجراحة فان وجبا بقاؤه بعد انقضاء القتال فليس
بشهيد قطعاً وثانيهما ان سفي فيه حياة مستقرة بعد ان لم يبق
فيه بعد الاحركة مد بوح فشهد قطعاً والثاني ان مات قريباً فيه
القولان وان في اياما ثم مات فليس بشهيد قطعاً والثالث ان طال
الزمان فليس بشهيد وان قصر فشهد الرابع القطع بانه شهيد الثالث
القطع بانه ليس بشهيد واذا وجد في القيود الثلاثة ثبت حكم الشهادة
قطعاً سواء مات بقتل كافرا او مسلم مسلح مستلماً خطأ او عادا اليه سهمه
او تردي في الجبل عليهم في دعة او سقط عن فرسه او دفسته دابته او
وطيته داب المستلزم ولو انكسفت الحرب عن قتال مسلم ثبت له حكم
الشهادة سواء كان عليه اثم ام لا وقال صاحب الدخاير ينبغي ان يخرج
على الخلاف في تقارض الاصل والظاهر وفي اطلاق هذا فظهر وان
نفدت هذه القيود كلها لم تثبت الشهادة قطعاً وفيه وجهان من
رجح الله سلاحا ووطانه ذابته مسلم او مشرك او تردي في بئر
حاله القتال وخوف فليس بشهيد واما من قتله مسلم او ذفر ظمافق شهيد
في الثواب لا في ترك الغسل والصلوة وكذا من مات بالطاعون او وجع
البطن او بالزرق او بالطلق او بذات الجنب او خرف او بهدم او غرسيا
يغسل ويصلي عليه وان كان له ثواب وصيب من الشهادة ومن قتل نفسه
يصلي عليه قال الامة الشهيد ابلانه اقسام الاول للشهيد في احكام الدنيا
بترك الغسل والصلوة وفي احكام الآخرة وهو ان لهم ثوابا خاصا وهم
احياء عند ربهم يرزقون وهم الذين ماتوا بسبب قتال الكفار قبل
انقضاء الثاني شهيد في الآخرة دون الدنيا وهم المبطلون والمطعون
والغريق ونحوهم يعني ان لهم ثوابا في الآخرة ولا يلزم ان يخرج من
نواب الاولين **الثالث** شهيد في الدنيا دون الآخرة كالمقاتل ويا والقتل

مدير او وفد على من الغنيمه فلا يغسل ولا يصلي عليه ولا يتره ثواب الشهيد الكامل
في الآخرة وقبل ان الفاء ليس بشهيد لان الفاء من الكفاية والمفتول
قصاصا واحدا كالمرجوم في الزنا ليس بشهيد بل يغسل ويصلي عليه واما
المفتول يترك الصلوة فان كان جاحدا لها فهو مرقد وان كان متكاثرا
واشنع من قضاها فالذهب انه لا يكفر فيغسل ويصلي عليه وقال
ابن القاسم لا يغسل ولا يكفر ولا يصلي عليه ويغسل قبره ويغسل فاطم
الطريق والصلوة عليه حنسته اوجه اصحها انه يغسل ويصلي عليه
وثانها لا وثالثها يصلي عليه من غير غسل ورابعها يصلي عليه ان
قلنا مطمونا ويترك وان قلنا شقيا فلا وخامسها يصلي عليه الا اذا
قلنا مطمونا ويترك حتى تمسأ **فصل في جمل الشهادة** الشهيد
نوافق غيره في اربعة امور الاول الغسل فلا يغسل وغسله حرام وقال
الامام ان لم يكن عليه دم وجوزنا الصلوة عليه على ما سبنا في
حيوا وغسلته تر دد ان على هذا قول المفارقة في عدم وجوب الغسل
لا في غيره وان كان جنبا فوجهان اصحها انه يحرم غسله والثاني
انه يجب ولو استشهدت خايف فان قلنا لا يغسل الجنب فهي اولى وان
قلنا يغسل ابني على ان الواجب لغسل الخبيث خروج الخبيث او انقطاعه
او هما فغسل الاول في كل جنب ولو استشهدت بعد انقطاعه في كل جنب
وطعا واشاد القاضية ابو الطيب وابن الصباغ في الجرم بانها لا يغسل
مطلقا **الثاني** الصلوة عليه وهل المعنى منع الصلوة عليه امنا حراما ولا
حب فيه وجهان اصحها الاول **الثالث** لا يزال دم الشهادة عنه وفي
ازالة غيره من التجاشات ثلثة اوجه اظهرها نعم وثانها لا وثالثها وهو
الا قرب عند الامام انه ان ادعى انها الازالة اثر الشهادة والازالة
فرجع الجرحي النابئ **الرابع** الاولى ان يكفر في ثيابه
الملاطحة بالدم فان لم يدر شيئا يغفر اتمت فان كان ثوبا سائغا في
وجوب الثاني والثالث الخلاف المتقدم ولو اذ الواو في ثيها

ونظيفه في غيرها لم يمنع واما الدرع والجلود والضر والخقان والجبة
المحشوة والبيضة ونحوها فنزع **فروع** الاول اخلاط الشهيد
بغيرهم كاخلاط السملن بالكلاب وقد تقدم في غسل الجميع
ويجب ان يصلي على الجميع وينوي بالصلوة عليه غير الشهيد
وبين ان يصلي على كل واحد ان لم يكن شهيدا **الثاني** يستحب
طلب الشهادة **الثالث** ذكره الصلوة على الجنان في المقبر بين القبور
الطرف الثاني في من صلى والكلام في صفته وفي موقفه ايا صفته فقد
اختلف قول السافعي رحمه الله عنه في ان الولي الاولي بالصلوة والقرب
فقال في التقديم الاول وفي الجدي بالثاني وهو الصحيح والمراد بالولي
الامام الاعظم ونوابه واما المستحب الذي يصلي فيه عليه ولا يشترط
في دلاية الاقارب على الاموات في الغسل والتكفين والصلوة والدفن
العذالة ولا تقدم من القرابة الا الذكور فان كان القرب انثى فالذكر
الاجنبى اولى منه وتقدم الصبي المراهق على المرأة القربة وكذا الحكم في
شأير الصلوات وتزيب الاقارب ان تقدم الاب ثم الجد للاب وان علا
ثم الابن وابن الابن وان سفل ولا يحسن تقدمه على امه وان كره في غير
هذه الصلوة في وجه ثم الاخ وفي تقديم الاخ الشقيق على الاخ للاب
طريقان احدهما ان فيه قولين كالنكاح واصحها القطع بالتقديم ثم بعد
الاخوة ابنا الاخوة وفي تقديم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب طريقان
ثم من بعد ابنا الاخوة الاعمار للابوين ثم ابناهم ثم الاعمار للاب ثم ابناهم
ثم اعمار الجد ثم ابناهم وفي تقديم العم الشقيق على العم غير الشقيق الطريقان
كل ذلك على ترتيبهم في الميراث والنكاح ولو كان ابنا عم احدهما اخ للايم
ففي تقديمه الطريقان فان لم يكن احدا من عصبات النسب قدم العتق
ثم عصبة ثم ذوا الارحام ولهم استحقاق في هذا الباب وفي كلام
الامام قايض ثبوت خلاف في تقديم العتق على ذوا الارحام وتقدم
من ذوى الارحام ابوالام ثم الاخ للايم ثم الاخ للايم ولا دلاية للزوج

في الصلوة على روجه وقال صاحب العدة الزوج أحق بالصلوة من المحدث
وهو شاد ويشترط في المقدم للصلوة والغسل أن لا يكون قاذلا للثياب
أن يكون قاذلا لحق بغيره خلاف كما روي لو أوجع إلى رجل الجنبى أن يصلي عليه
فجهان من الوجهين فما إذا وصى إليه في أمر أطفاله مع وجود أحد
أحدهما أن الموصى له أولاً وأخيراً به الإمام محمد بن يحيى وقد فعله جماعة من
الصحابية والتابعين وأصحاب القريب أولى وقال النووي أن كان الموصى
إليه ينسب إلى صلاح أو براعة في علم مع الحضارة والذكر الحسن استحب للعرب
الذي ليس في مثل حاله تقدمه دعاءه لحق الميت ولو غاب الوكيل الأرض واستجاب
من يصلي عليه فالنائب أولى من العصبه البعيد الحاضر كما لو استجاب
وهو حاضر وفيه أن البعيد الحاضر أولى ولا تقدم الإمام على البعيد الحاضر لغيره
أقرب منه سواء كان في مسافة تربية أو بعيداً والكاتب والعبد القريب أولى
من الحر الأجنبى والرجل القريب وأن كان عبداً أولى من المرأة القريبة والصبان
أولى من النساء والعبد البالغ أولى من الصبي الحر ولو لم يحضر إلا الأجانب قدم
الحر على العبد فإن اجتمع رجال آخر أقدم أحقهم بالإمامة في سائر
الصلوات فإن سئروا ونشأوا أفرع بينهم وأن لم يحضر إلا عبيد قدم
من يقدم في سائر الصلوات فإن سئروا وثبت أن عوا أفرع **وعا**
الأول إذا اجتمع ثمان في درجة واحدة كابن وأخوين وعمين وأبني
عماد عمن واحد فما أسن والآخر أفقه فالنصف هنا أنه يقدم الأسن وفي كتاب
الصلوة أنه يقدم الأفقه وفيه طريقان أحدهما تقرير النص في قدس في
كتاب الصلوة وليس المراد بالأسن بلوغ سن الشيب ولا سن الشيخوخة بل
الأكبر سناً وإن كان شاباً بين قدم روجه أنه يعتبر سن الشيخوخة فلا يقدّر
إلى بلوغ سن عشرين وإنما يقدم الأسن بشرط لو أنه محمود الحال فإن كان
فاسقاً أو مبتدعاً أو جاهلاً فلا ويشترط مضي السن في الإسلام كما مر في كتاب
الصلوة فإن قايماً بالسن فاستويافيه قدم الأفقه ثم الآخر أو تقدم هناك
وجه أن الآخر أولى وجه أن الأولي وهو ياتيان هنا **الثاني** لو

استوي ثمان في الدرجة وأحدهما رقيق والآخر أولى فإن كان الرقيق فقيراً
دون الحر فاهما أولى فيه وجهان أحدهما الآخر وأظهرهما ونسبه العمر إلى
إلا المصنف البعيد للآخر أولى وقال الماوردي وغيره لا ولاية للرقيق أو صلاً
وبقائه القطع بتقديم الحر الأجنبى على القريب الرقيق قالوا وسه هي المزية
في نقلها من الحر أولى من الوكيل المملوك والمملوك ليس بولي وعبارته في الأمر
الحر أولى من المملوك قال الإمام ومحمد في المسئلة بعد الاستئذان للتعارف
وأخيراً القريب ولو استوي ثمان وجماعة في الدرجة والصفات فإن
رضوا بتقديم أحدهم فذلك وإن تشاوروا أفرع بينهم وقدم من خرجت
قرعته ولو أراد الفاضل أن يستنصب أجنبياً ففي تمكينه منه وجهان
قال النووي صحها **والصل** في الموقف وفيه مسائل **الأولى**
ينبغي أن يقف الإمام من الجنازة فإن كان رجلاً فإن يقف منه وجهان
أحدهما ونسبه بعضهم إلى التبرق لأخيراً جماعة أنه عند صدره وأحدهما
أنه عند رأسه وإن كانت امرأة وقف عند عجزها والخشع كالمرأة ولو
وقف بينهما في غير الموضعين صح صلواته وفائده الفضيلة ولو تقدم المصلي على
الجنازة الحاضرة وجعلها خلف ظهره فهو على القول بتقديم المأموم على الإمام
والأصح المنع قال الإمام وجواز التقديم هنا أولى **الثانية** لا ذكره
الصلوة على الجنازة في المسجد بل هي فيما فضل وأشار الروائي إلى خلاف
في الأفضل وقال الماوردي هو مستحب **الثالثة** إذا اجتمع جنابان في يجوز
أن يفرد كل واحد منهما بالصلوة وهو الأفضل وقد تقدم أن التنوي
أنفرد بعكسته وتجوز أن يصلي على الجميع دفعة واحدة ويمكن أن يجمع بين
عدد من الموقفيين الدعاء وقد نأى عن الحاجة إليه ويشق أفراد كل صلوة
وسواء ذلك مخصوصاً كورا أو أئاماً أو كواذ كورا أو أئاماً فإن صلى عليهم
بجمعة نظر أن أحد الضنف ففي كيفية الوضع طريقتان أحدهما أن يمشي
فيه وجهان وقيل قولان أحدهما أنها موضع كلهما بين يدي الإمام وبعضها
خلف يمينه ويقف الإمام في محاذة الكرا والساكني أنها كلها موضع ضفأ واحد

رأس كل ميت غير الأول عند رجل الآخر وجعلها الامام عن عنقه ويقف
في محاذة الآخر عند رأسه على الأصح ان كان رجلا وعند عنقه ان
كانت امرأة والطريق الثاني العراقتين وبعض الخراسانيين القطع بالاول
ولو اجتمع الصنفان تعين وضعهما على الهيئة المذكورة على الوجه
الاول **الثالث** قرب الجنان من الامام رتبة تطولونه سبق بالسبق بان
وبالفصلية اخري **ب** انه ان الجنان امانا ان تحضر دفعة واحدة او
مرتبته **ل** الحال الاول ان تحضر دفعة واحدة فان خلف النوع قدّم
بالفضيلة فيقرب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة كواقعهم في الصلاة
ولو حضر جماعة جنان من الجنان وضع صف واحد وان اخذ النوع
لم يقدم بالحرية بل يقدم بصفات دينيه يريد الرغبة في الصلوة عليه كالعلم
والورع وخوها من الصفات الفاضلة التي ترجى رحمة الله تعالى **ل** الحال الثاني
ان يحضر الجنان مرتبة فان اخذ نوعها بان يحضروا رجلا او صبيانا او سنا
قدم السابق وان كان الثاني افضل وان خلف نوعها فان كان بالذوق
والاوثق قدم بالفضيلة دون السابق ولو حضرت جنازة امرأة ثم جنازة
رجل وصبي اخذت جنازة الصبي المرأة ووضع الرجل والصبي بين يدي الامام
وان بالرجولية وبالهداية قدم بالسبق **ل** المذهب فلو وضعت جنازة
صبي ثم حضرت جنازة رجل ثم اخذ جنازة الصبي وتخبر في الرجلين
ان تضع جنازته خلف الصبي بين ان ينقله الى موضع اخر وفيه وجان
جنازة الصبي توخر جزم به التحامي حيث لم يوجد ما يقتضي التقدّم من
الصفات فان رضى الاوليا بنقدّم واحد فذاك وان شأخوا افرع
قال الرفعي في الباب قلت وفي كل ميت وفي الصلوة عليه فمن الذي يصلي عليهم
اذا اضرعا على صلوة واحدة فلناكل من لم يرض بصلوة غيره صلى على ميتته
وقد قال جماعة ان كل ميت بصلوة اولى وان رضى جميعا بصلوة واحد
فان حضرت الجنان مرتبة فولي السابقه اولى رجلا كان ميتة او امرأة
وان حضرت معا افرع بينهم قلت وهذا على الصحيح في تقدير الاوليا على

الامام وثانيه فان قد منها فلا اشكال قال الشافعي وثانيه الاصحاب
لو اضرخ الامام الصلوة على جنازة ثم حضرت اخري ومهر في الصلوة ثم
حتى يفرغ من صلوته على الادي ثم يصلي عليها ولو وضعت هذه بين يديه
تنوي الصلوة عليها لم يصح **فروع** قال الرويان لو صلى على الجنازة قبل
وضعها في محتها وجهان **ل** ولو رعت في الصلوة ففي بطلانها وجهان
الطرف الثالث في كيفية هذه الصلوة والكلام فيه في الاصل والاكمل
فاما الاقل فقد ذكر القزالي ان ركانها تسعة **ل** احدها البندوب
كوتها من الاركان او الشروط والخلاف المتقدم في غيرها من الصلوات
وليقتضيه ان ينوي مع التكبيرة اداء الصلوة على هذا الميت وهو لا ينوي
اذا كانوا جميعا ستوا عرف عدد دهم ام لا او على هذين في شرط النعش
للفرضية الخلاف المتقدم في غيرها وقال صاحب الدخايز يحمل القطع
بعد مراشراطها هنا وان اشترطت في غيرها لانها لا تقع الا فضافان
شرطناه فهل يحتاج الى التعرض لانها فرض كفاية ام يلغى مطلق الفرضية
فيه وجهان صحيحا الثاني ولا يجوز ان ينوي بها السنة ويشبه ان
يلتزم الخلاف في اشراط اصنافها الى الله تعالى ولا يشترط ان يعلم كون
الميت رجلا وامرأة ولا تعيينه ومعرفته فلو نوي الصلوة على هذا او علي
من يصلي عليه الامام رجلا ولو عينته واخطأ فيه بان نوي الصلوة على زيد
فبان عمر او علي هذا الرجل فبان امرأة او علسه لم يصح اطلاقه السرافي
وخصه النووي بما اذا المرئيه اليه قال فان اشار اليه صح في الاصح لكن
نقل العمري عن المشعوي انه لو نوي ان يصلي على هذا الرجل الميت فبان
امرأة او علي المرأة الميتة فبان رجلا لم يصح وحكي الرويان في كتاب
الصلوة فيه وجهان اخر قال الرويان لو صلى عليهم وعندهم عشرة فبانوا
احدى عشر اعدا الصلوة على جميعهم قال ونحمل ان يعيد على الحادي عشر
وان لم يعينه فيقول نويت الصلوة على من لم اصلي عليه او لا اصل هذا
انه لو صلى على البعض ولم يعينه ثم صلى على البعض الآخر من غير تعيين لم يصح

وان ظن موته صحته في البيت دون الحي كما لو صلى الظهر قبل الزوال لا يصح
 مع العلم وينفقد نفلا عند الظن وحمل صحته عند العلم ايضا خلافا
 للظاهر لان الغرض منه معادة بنية النفلية قال ولو صلى على الاموات التي ماتوا
 في يومه وغسلوا في البلد الفلانية وهو لا يعرف عددهم حاز قال النووي
 ولا يخص ذلك ببلد بل لو صلى على المسلمين في اقطار الارض الذين ماتوا
 في يومه بمن تجوز الصلوة عليهم بخا ذو كان حسنا وتجب على المقتدي بنية
 الاخذ او لا يضر لاختلاف بنية الامام والمأموم فلو نوي الامام الصلوة على
 حاضر المأموم الصلوة على غائب او بالجلس مع ذلك النووي هذا غايته
 وهذا غايها اخرج منها التبرعات الاربع قال النووي ورايت لخط
 القاضي ابي منصور بن المصباح في كتابه في الاختلاف عن الامام
 الميموني انه قال التكبيرة الاولى وقراءة الفاتحة من واجباتها واما الكسرة
 الثلاث والدعاء الميموني فهل هو واجب يحتمل وجهين قال وهو غريب
 جدا المرحوم في كتابه **السادس** المشايع وفي الاكتفاء بقوله السلام عليك
 تردد الشيخ ابي محمد قال الرافعي والظاهر المنع وفي وجوب اثبات
 بنية الخروج به الخلاف المتقدم في شارب الصلوات **السابع** قراءة
 الفاتحة وسمائها الشيخ ابو حامد شرطها وقال جماعة منهم القاضي
 والامام والنووي والغزالي من الركنين قرأتها بعد الاولى قال الرافعي لكن
 الروياني وغيره حكوا عن نفيه انه لو اخرها الى بعد التكبيرة الثانية حاز
قلت ونقل بعضهم عن المصنف خلافه وقالوا الاولى ان يقرأ بعد الاولى
 وصححه النووي **الثامن** الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية
 مكرهاته ومقتضى ما مر عن الروياني انها تجب بعد الثالثة ان كان الرقيب
 بين القراءة والصلوة والدعا شرطها ونها وجدها سنة والكلام فيها كما مر
 في شارب الصلوات وفي وجوب الصلوة على الاختلاف فيه في غير هذا
 وهذه اولى بان لا يجب وقطع به الجمهور **التاسع** الدعاء الميموني بعد التكبيرة
 الثالثة وفيه وجه انه يلقى الدعاء الميموني **منا** فندرج فيها

قال النووي وليس لخصيص هذه التكبيرة دليل واضح **قلت** ومقتضى ما
 مر عن الروياني انه لا يخص بها والاولى ما ينطلق عليه الاسم لقوله
 عن الله له اودعه الله او لطف الله به او اللهم اغفر له اودعه او لطفه به
 وبقي من الاركان القيام فهو ركن فيها على المذهب وسماء صاحب المذهب
 شرطاً وفيه وجهان احران فقد ما في الصلوة **فروع** لو زاد تكبيره
 خامسة فان كان جاهلا لم يبطل ولا يستحب للسهم وان كان عامدا
 فوجهان احدهما يبطل وهو جواب الغفلة وتبعه القاضي المتولي
 واصحها انها لا تبطل واما الكل هذه الصلوة ففعلها عند وبأيهما المأبذة
 لا ركانها منها رفع اليدين في تكبيراتها الاربع وتجمع يديه بين كل تكبيرتين
 ويجعلها تحت صدره كما في غيرها ومنها في استصحاب دعا الافتتاح عتب
 التكبيرة الاولى وجهان احدهما وهو اخيرا والغفلة والقاضي الطري يستحب
 وحكاه عن نفيه في الام واصحها لا وفي التعمد طريقان احدهما انه يكل
 الوجهين ووجه جماعة واصحها القطع باستصحابه ولا يستحب قراءة
 السورة على الصحيح ومنه **يستحب** ان يستر بالفرقة فيها وان ضلعت
 ليلا وقيل لجهن بها ليلا وصححه جماعة ويستحب بالصلوة عليه السلام
 وبالدعا ايضا ومنها نقل المزي انه بعد التكبيرة الثانية بحمد الله تعالى ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات فاما الصلوة
 فقد مر انها تجب واما الحمد فلا يجب ولا يستحب على الصحيح عند الجمهور
 وصححه جماعة منهم النووي مقابله واما الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 فتستحب عند الجمهور قال النووي ولا يستحب ترتيب هذه الثلاثة
 بل هو الاولى ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع
 الصلوة عليه على المذهب انها لا تجب ومنها يستحب ان يدعو في
 الثالثة بالدعا الوارد في الاخبار منها اللهم اغفر له اللهم ارحمه وعافه
 واعف عنه واكرم نزله وشرع دخله واعنته بالما والبر والسود
 ونفقه من الخطايا كما تقبيل الثوب الابيض من الدنس وابدله واذا اخبر

ذان واهل اخبر من اهل به وروجا حرام من زوجة وادخله الجنة واعد من
عذاب القبر ومن عذاب النار وفي رواية وفيه فتنة القبر وروي ابو هريرة
انه قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وانثانا وشاهدا
وغايبنا اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفننا بعدة وورد اللهم انت ربها وانت
خلقها وانت هديتها الى الاستلام وانت قبضت روحها وانت اعلم
بشرها وعلايتها جئنا شفعالك فاغفر له • وورد انه صلى علي جنازة
فقال اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة القبر
وعذاب النار وانت اهل الوفاء والحمد اللهم فاغفر له وادخله انك انت
العفو الرحيم واخبرنا الشافعي رحمه الله عنه دعا المقتطع من هذه الصلاة
ومن غير هاد **هو** اللهم هذا عبدك وابن عبدك وفي رواية وابن
عبدك خذ من روح الدنيا وشعثها ومحبوبه واحبها وفيها الى طلبة
القبر وما هو لاقيه كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك
وانت اعلم به اللهم ترك بك وانت خير من ترك به واصبح فقيرا لا رحمتك
وانت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعالك اللهم ان كان
محسنا فزد في احسانه وان كان محسنا فحبا وزعده ولقبي جنتك الامن من
عذابك حتى تبعثه الى جنتك يا ارحم الراحمين واخبرنا القاسمي في القباغ
الدعا الذي رواه ابو هريرة فان كان الميت امرأة قال ان هذه امك بنت
عبدك وباتت بضامير الموتى الى اخره قال النووي في لودها على اداة الشخص لم
يضر **قلت** ولولم يعرف ان الميت ذكر او انثى فيجب ان ياتي بلفظين اول
الذكر والاثنى فيقول اصلي على من حضر او على من صلى عليه الامام وباتي بالضمير
في الدعاء مذكور باعتبار لفظ من وباتي بلفظ الجنان وبوت باعتبارها
وان كان الميت طفلا دعاه بالدعا الذي رواه ابو هريرة ويقول اللهم اجعله
لا يوبه فرطا وسلفا وخر او عظة واعتبارا وشفيعا وثقل موازينها
وافرغ الصبر على فلوبها ولا تفننا بعدة ولا تحرمنا اجرهم ومنها يستحب
الدعاء بعد التلبية الرابعة على المذهب فيه وجه انه لا يستحب تخيير بين

يدعوا وبن ان يدعه ويستلم عقب التلبية قال الشافعي ويستحب ان يقول
اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفننا بعدة وفي رواية واغفر لنا ولزوجة
انه يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا فالبني اهريرة كان المتقدمون
يقولون ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وثنا عذاب
النار ولم ير عن الشافعي فان فعله كان حسنا قال النووي ويستحب بطون
الدعاء عقب الرابعة ومنها يستحب ان يستلم بعد الاربعة تسليما على
الصحيح احدها عن ميتته والاخرى عن ميتته وفيه قول انه يقتصر على
واحدة واختلافه ان هذه من العوليزها القولان اللذان في سائر الصلوات
او غيرهما **فقيل** هما فيحي فيه ثلثة اقوال قال الثها ان قل الجمع ومن المسجد
فقتلته واحدة والا فتسليمان وقيل هما متبيان عليهما فان قلنا هناك
يستلم واحدة فهنا اولى وان قلنا يستلم تسليما فيهما قولان وصححه
الرافعي فان قلنا يقتصر على واحدة فالمنصوص انه يبدأ بها ملتفتا الى ميتته
وعنها ملتفتا الى ميتته فيدبر وجهه وهو فيها وقبل ياتي بها ملتفتا
وجهه من غير التفات ويندب وجهه الله ولا ياتي على فيه تردد لوسمى الامام
كما لو كثر فكبيره خامسة ناسيا لم يسجد للسجود قطعاً **فروع**
الاول لو صلى شافعي خلف من يكبر جئت تليها في ثقتي على
الوجهين السابقين وان زيادة التكبيرة معه اهل تبطل الصلوة ان
قلنا يبطلها قال القرطبي هو كما قلنا الشافعي في الصلوات الخمس وقال
الرافعي اذ كبر الخامسة فادركه كما لو قام في ركعة خامسة وان
قلنا لا يبطل وهو الاصح صحف القدوة فاذا اتم الامم الخامسة لم يفارقه
وهل يتابعه فيه قولان اصحها لا وهل يستلم في الحال وينظره يستلم
معه فيه وجهان في اظهرهما الثاني وهما جادبان في اختلاف فعل الامام
والثاني في الفنون وتليها ان العيد **الثاني** المشي والحق في
اثنا الصلوة كبر ولا ينظر تكبيرة الامام الشنيعة وشغل
بقراءة الفاتحة سواء كان بعد الثانية والامام يصلي على النبي صلى الله

عليه وسلم اربعه الثالث وهو يد عواد برائ ترتيب صلوة نفسه في بقايتها
قال الراغبى وليس صافيا عن اشكال وان كان التحق قبل التكبير المأنيه نظر
فان كتب الامام عقب تكبيره بمرعه وقد ادرك جميع الصلوة ويتابع فيها
وان كتب قبل فراغه من الفاعلة فيبطله ويتابعه امر يكمل قرآنه فيه طرقات
اصحها انه على الوجهين المذكورين في فطرح في شتاير الصلوات اصحها الاول
وجز م الغزالي بالثاني ويا في الوجه الثالث الفرق بين ان يكون اشغل
بدعا الافتتاح ام لا على القول بمسره عيته هنا وقد صرح به الفسوي راني
والثاني القطع بالاول وعلى هذا يقرأ بعد تكبيرة الامام الثانية ويدعو الاله
محل القراءة بخلاف الروع ام لا لان قرآنه لخصرت فيما قبل الثانية ففيه
احتمالان لابن الصباغ والثاني عند اظهر ثم اذا بقي على المسبوق بعض
التكبيرات تداركها بعد سلام الامام وهل ياتي بها فسقا او ياتي بالادعاء
والذكر بينهما فيه قولان اظهرهما الثاني والاول المذكور في التبيين يستحب
ان لا ترفع الجنان حتى يتم المسبوق ما عليه فان رفعت لم يصح المصحح
كما ترى وان صادف خلفه للعدد الثالث لو خلفه المقننى عن الامام
قصد اقله بمرعه الثانية او الثالثة في تكبير التكبير المستقبلة من غير
عد وبطلت قد وثقه لان التكبيرات كاللغات فاللغزالي وصلاته ولم
يشترط له الامام وهو ظاهر **الرابع** لو صلى على تينين ونوي في ثلث الصلوة
وصنعها عن احدها دون الآخر بطلت في حقه في حق الآخر وجهان قال
الرويانى اظهرهما انهما يتبطل كما لو اتممت النافله وتعين ثم فوى ابطال
احدهما **الطرف الرابع في شرائط هذه الصلوة** وهي شتاير الصلوات في
الشرائط فكما شرط في غيرها من الطهارة وسر العورة والاستنقاء في
الامر وغيرها بشرط فيها وبشرط فيها امر اخر منها تغدير غسل الميت حتى
لومات تهدم وتعد. اخر لجه وعتسله لم يصلى عليه قاله المتولي بخلاف
التكفين فانه يجوز تغدير الصلوة عليه وان كان مدبرها ومنها انه يشترط ان
لا يتقدم على الجنان الحاضر على المصحح كما مر وكذا بشرط ان لا يسبق امر على

القبول اذا صلى عليه ولا يشترط حضور الميت لجواز الصلوة على الغائب عن البلد
بالنية وقال الخطابي ان كان الحاضر من صلاوا على الغائب لم يصلى الغائب
عليه ولا صلى عليه واستحسنه الرويانى ولا فرق بين ان يكون الغائب
في جهة القبلة وغيرها والمصلى يستقبل ولا بين ان يكون بينهما مسافة القصر
او غيرها ولو كان الميت بالبلد فهل تجوز لمن حضر ان يصلى عليه صلوة الغائب
فيه وجهان اصحها لا وهما كالوجهين في جواز القضاء على الحاضر الغائب عن
مجلس الحكم مع تيسر احضاره وعلى هذا قال الشيخ ابو محمد ينبغي ان لا يكون
بين المصلى والجنان اكثر من ما يتي دواع او ثلثا يه تغربا وينبغي ان يكون بينهما
وبين الامام قدر ما بين الصفيين وان تجمعها مكان واحد كما في الامام والامام
ولا يشترط في الصلوة عليه طهور بل لجواز الصلوة عليه بعد دفنه ستوا
صلى عليه قبله ام لا وان كان تحرم دفنه قبل الصلوة وياتر الدافنون ولا
يتمش للصلوة وعن الاستحقاق ان الفرض لا يسقط بالقنوة على القبر فمن
لم يدرك القنوة ولو صلى على الجنان طائفة ثم حضر اخر من ولهم ان
يصلاوا عليها فرادى وجماعة قبل الدفن او بعده قال المتولي وينوون الفرض
ولو صلى واحد على جنان او منفردا او جماعة ثم صلت طائفة اخرى
فهل له ان يعيدها معهم فيه خمسة اوجه احدها يستحب كتابا
الصلوات واصحها لا بل يستحب ان لا يفعل وزعم الامام الاتفاق عليه
الثالث بدم. **الرابع تحريم** الخامسة ان صلى منفردا اعاد وان صلى جماعة
لم يعد وعلى الثاني لو صلى فاشا صحت صلوته ولا ما منها احتمال قال
العراقيون ويقع نقلا قال القاضي يقع فرضا ايضا كما لو صلى جماعة بعد
جماعة فان صلوة الكل يقع فرضا ولو صلى عليه ثم حضر من لم يصلى عليه
لم يوجز دفنه لصلوته بل يدفن ويصلى عليه بعد دفنه والامنى لجوز
الصلوة على القبر منه سنة او حبة. **احدها** الى ثلاثة ايام. وثانيها الى شهر.
وثالثها وصحة الماوردي والجرجاني والامام انه يصلى عليه ما لم يسل حنقه ويحق
اجزاه بان لا يبقى شبهة من لجه ولا عظه فان تردد في انجازه فلا امام احتمالين

قال الامام والجواز ان قل للصيد لا بد وغيره ما لم يعلم فانه وصح النووي المنع
 وقال هو مقتضى قول المحاط . وزايعها وهو الاظهر انه صلى عليه من كان
 من اهل فرض الصلوة يوم موته دون غيره ورواه بعضهم صلى عليه من كان
 من اهل الصلوة يوم موته وجوبا او ندبا دون غيره فعلى العبادتين من اهل
 يولد اولم يكن من اهل الموت ليس له ان يصلي واما من كان من اهل موته
 فلا يصح صلوة على العباد الا ولجود يصح على الثانية والا لاشي والثانية
 اصح عند الروباني وجعلها بعضهم وجهين وصح الاول وعلى هذا يصلي عليه كل
 من كان يوم الموت كافرا او اسلم وحاضرا ثم ظهرت كذا قاله الامام والغرض
 وقال المنوي لا يصليان وهو ظاهر كلام الاصحاب . وخامسها انه يجوز ان
 وسادسها انه صلى عليه من كان موجودا عند موته وقرب منه قول
 الماوردى وقيل يصلي عليه من عامر والصلوة على قبريبينا وغيره من الانبياء يخرج
 على هذه الوجه فلا يجوز على الوجه الادبعة الاول السن المتناع على المالک
 لانه بلي لان الارض لا تأكل جسد الانبياء لانه ورد ان الارض على ربه ان
 ينزكني في قبري بعد ثلاث واما على الخامس في الصلوة عليه وجهان اظهرهما
 المنع ووجه جماعة الجواز وقالوا يجوز الصلوة على قبر ادم عليه السلام وعلى
 هذا يصلي فراوى لاجتماع **فصل** هذه الصلوة فرض كفاية والشبهة ان تقام
 جماعة ولا يشترط فيها يستقط من ضلها بصلوة اربعة احوال رجال قطعوا
 صلوات جماعة او فرادى وفي سقوطها بصلوة فرد ونهم اربعة اباين قول وجه
 اظهرها انه يشترط بواجده والثاني انها لا تستقط الا بصلوة اثنين والثالث
 انها لا تستقط الا بثلاثة ووجه جماعة والرابع انها لا تستقط بمادون الادبعة
 ويخرج عليها ما اذا بان حداث الامام وانقض المامون فان بقي العدد الكافي
 به سقط الغرض والا فلا وفي سقوطه بصلوة الصبيان المميزين مع وجود
 الرجال على اختلاف الوجوه فيه وجهان اظهرهما نعم وهو منصوص في
 سقوطه بصلوة النساء على اختلاف الوجوه سواء كان رجلا او امرأة وجهان
 احدهما يستقط وقطع به المنوي واصحهما وقطع به جماعة لا وان شئت فان

لم يرد في رجال توجه الفرض عليهم وصلوا للضرورة فذات وقال النووي ينبغي ان
 تستل من الجماعة كما في غيرها وقد لا الشافعي فان صلح جماعة فلا باس قال
 في العدة وقيل يستحب لمن ان يصلح المرأة جماعة ولو لم تحضر الرجال
 ونسأ وقلنا لا يسقط الفرض بصلوة الرجل الواحد توجه الشبهة عليهم على
 اختلاف الوجوه والحنفي كالمراة قال الامام واذا صلى جماعة مع الاكتفا
 ببعضهم فالذي عليه الاية ان صلوة كل منهم يقع فرضا وحتم ان يقول
 هو بمثابة ما اذا استبح الموضع راسه دفعة واحدة وهم مترددوا في ان
 الكل بوصف بالفرضية امر الفرض فانطلق عليه الاستمرار اليها من تخرج
 عليه وعكس ان يفرق **فروع** احدها يستحب ان يكون الصلوة على الجنان
 ثلاثة صفوف وتستحب ثلث **الجماعة الثالث** لا تؤخر الصلوة لكثرة
 المضيق ولا ينظر في غير الويل ولا باتس بانظر الى الويل اذا لم تحضر غيرها .
الثالث قال الروباني يتأكد استحباب الصلوة على من مات يوم الجمعة
 وليلته وجنود دفنه او يوم عاشوراء او يوم عرفة او يوم عتيه **الرابع**
 لو صلى على جنازة وفي الصلوة كثر لم يثن له الخروج منها لان من كفا في
 الاستد الاستسوغ له على كل وجه اذ يلزمه لو ان فردا كالجففة في حق العبد
 ولو صلى عليها بعد ان صلى عليها من فيه الكفاية في جواز الخروج احتمل ان
 لو الداروباني في متنيان ان هذه الصلوة تكون فرضا او نفلا وفيه وجهان
 قال الروباني في الفتن عندى انها ليست بفرض **الخامس** في استحباب
 الا نداء بالميت واسماعه من ثمة بالنداء كراهته وجوز يستحب . لا يستحب
 لا يبره . يمكن الا ان يعرف صدقاه وقيل يستحب للغريب دون غيره قال
 النووي والحنفا استحبابه مطلقا اذ كان مجرد اعلام قال المنوي
 ويبره نذبه الميت بذراية وخصاله وفعاله والاولى الاستغفار له **القول**
 في الدفن قد مر انه فرض كفاية وهو ارام للميت قال الماوردى قال الشافعي
 لو ان دفنه في شق من احد هم فلم يدفنه فان كان في طريق اهل الخربة
 المارة او قرب قرية للمسلمين فقد استأوا وعلى من يقربه دفنه وان كان في موضع

لا يبره اخذوا وعصوا على السلطان ان يعاقبهم على ذلك الا ان يكونوا
في مخافة من عدو ويخاف ان استغلوا بالميت اضطلموا فاذا تخننوا او ان
يوادوه ما املهم فان تركوا اثموا قال ولو ان مجناذين مروا على ميت بهر
لزمهم القيام به بحل كان او امرأة فان تركوا اثموا ان كان بغيره ليس
عليه اثر غسل ولا تقفينه لزمهم غسله وتلفينه والصلوة عليه ودفنه بحسب
الامكان وان كان عليه اثر غسل ودفن دفنوه فان اخننوا والصلوة عليه صلوا
بعد دفنه لان الظاهر انه صلى عليه انتهى الدفن في المقبرة الاولى من البيت
والبستان بما يلحقه من عمارات الدار ويستحب الدفن في افضل مقبر في الدفن
البلد كالمقبرة المعروفة بدفن الصالحين وتجوز في غير المقابر وقال الفقهاء
الدفن في البيت ابتدأ منه ولو قال بعض ورثته دفنه في بيته وقال بعض
فالمقبرة احب الثاني فلو باد بعضهم دفنه في مله كان للتباين نقله الى
الاولى ان لا يفعلوا ولو اراد بعضهم دفنه في خاص ملك او دفنه في خاص
ماله لم يلزم الباقي قبوله للمنة فلو باد وفضل قال ابن الصباغ لم يذكره
وعندي انه لا ينقل ولا يستلب لهته بعد دفنه وفي الشبهة القطع بما قاله
ولو ايقنوا على دفنه في مله ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله وله الخيار ان
جهله فلو باع البيت وانفق نقله فذلك الموضع للتباين بين المشتري فيه
وجهاان حمله في مغش الخلة اذا زالت وقد بقيت لبايع الارض ولو تنازع
الورثة في تعيين قبر من المقبرتين مستلذين او موافقين ولم يكن الميت اوصي
بشي قال بعض المناخين ينبغي ان يرجع الى قول من يقدم في الصلوة
والغسل فان استودا اقرع بينهم ولو كانت امرأة وتنازع الزوج او الولي
والوادي فينبغي ان يقدم من القريب كالصلوة بخلاف الغسل والدفن ولو تنازع
ولثان بين دفن في الدفن في مكان من المقبرة المستبلة قدم السابق اليه فان لم
يكن سبق اقرع بينهما ولو حضر رجل له قبر في مقبرة هل يصير لغيره انما اذا حضر
غيره في حياته يقدم عليه قال العبادي لا يكون لغيره لانه لا بد من ان يكون
وبه اثنى الفقيه عموما الدين بن بوشاش وقال العبادي الاولى لا يراج عليه

وقال مقبرة اهل الحرب اذا الدست بجاز ان يجعل مقبرة للمسلمين فان في عظم
دفن في المسجد لان مسجد عليه السلام كان كلال قال المشافعي ورايت
عندنا مجنونان يجمع الامل والفرابة في الدفن في موضع واحد فالاصحاب
يستحب ذلك ويعد من الافضل ثم الاستن قال لا تسن وتحرمان ان يدفن في
موضع فيه ميت حتى يبلى فلا يبقى عظم ولا غيره واما قول الرافعي المستحب
حالة الاختيار ان يدفن كل انسان في قبر فغرضه اولى على موافقة
قول الاصحاب ولو حفر قبر فوجد به عظاما اعاده ولم يتم الحفر قال
الشافعي فان فرغ من القبر فظهر شيء من العظام لم يضرب بجعل في جانب
القبر ويدفن الميت معه قال الاصحاب ولا يجوز بعد بلا الميت ان
يتنوى على القبر التراب ويعمر عماره قبر جديد ان كان في مقبره
مستبلة بل يجب تركه خرابا ليدفن فيه من اراد الدفن والرجوع في
مدة البلاء الى اهل الجنب ببلد المقبرة ولو مات له اقارب دفنه وامكنه
دفن كل منهم في قبر جديد من خشية غيره ثم الذي يليه في التغير
فان لم يخش تغير ابايه ثم ابيه ثم اقرب فالاقرب فان كانا
اخوان فباكرهما وان كانا زوجين اقرع بينهما ولا يدفن مسلم في
مقبرة الكفار ولا علية وفي الفصل مسائل الاولى لا يمتنع الدفن
مواضع الميت واقل القبر حفرة يوازي بدنه وتكفي راحته وحسنه
عن السباع بحيث يعثر عليها بنفسه غالبا والصفحات مثلا زمان
غالبا واما اكمله بان يوسع القبر فيقوم قد وقامة وبسطه وذلك
بعد رما يقوم الرجل المعند ويرفع يديه وقد رده المولى وغيره من
اربعة ادرع الى اربعة ادرع ونصف وقد رده المحامي فله ادرع
ونصف وغلط وقد رده الجمهور باربعة ادرع ونصف وعن الشيخ ابو
محمد ان السنة ان يغرق قد وقامة وكلام الامام والغزالي موافقة
الثانية تجوز اللحد والشق اللحد ان يجعل الحائط الذي للقبلة ما يلا
عن شتوايه من اسفله بقدر ما يوضع الميت فيه او يحفر حفرة من

استقله والشق ان تخفر صرة كالنهي ونفي جانباه باللبز اعززه ويوضع الميت فيه ثم يستقف عليه باللبز والخشب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمتلئ الميت ويسمى صريحا واهما اولى بنظر فان كانت الارض صلبة فالحل اولى وان كانت رخوة فالشق اولى **الثالث** يستحب ان يوضع الجنازة لغير القبر ويكون رأس الميت عند الوضوء التي يكون فيه رجلاه اذا دفن ثم يبتل الوافق في القبر الميت من قبل رأسه سلا فيصنع في اللحد **الرابعة** لا يدخل الميت قبره الا الرجال سوا كان الميت رجلا او امرأة وتولي النساء تسليم المرأة الى من في القبر حل شيئا بها فيه وحلها من مغسلها الى النعش ثم ان كان الميت رجلا فادلى الناس با دخاله في القبر ولا هم بالصلاة عليه في الدرجة لا في الصفه واما في الصفة فقد قال الشافعي والاصحاب يقدم في الصلوة الاسن وفي الدفن الا فقده وقد اذعن صاحب المذهب اطلاق القول بانه يقدم هنا من يقدم في الصلوة وادول ويدخله انفقهم وان كان غير اشترى ورا دهم بالافقه هنا اعلمهم بادخال الميت القبر اعلمهم باحكام الشرع جملة فان كان له قريبان احدهما فقيه فهو اولى من الآخر وهو قريب ما اذا كان له اخ رقيق وعم حر وقد مر الخلاف فيه فان استويا قدم الاقرب فالاقرب ويقدم الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابنه ثم العصبات بترتيبهم وفي تقديم الاخ الشقيق على الاخ للاب الخلاف المتقدم فان كان الميت امرأة فاولا هم الزوج وفيه وجه ان الاب يقدم عليه فان لم يكن زوج فالمحامد فيقدم الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابنه ثم الاخ ثم العم فان لم يكن محامد فعبيد هاهنا اولى من الاقارب غير المحامد والامام فيه احتمال فان لم يكن لها عبيد فالخصيان فان لم يكن خصيان فذوي الارحام الذين لا محرمية لهم كأولاد الاعمام فان لم يكونوا ذوي الصلاح من الاجانب قال الامام ولا ادى تقديم ذوي الارحام معها بخلاف تقديم المحامد هذا المذهب المشهور وذو شأن اخذها قال في العدة يقدم نسأ القرابة على الرجال الاجانب وهو خلاف النص

وثانيها عن صاحب الفروع انه اذا دفن المحامد ترسيل لجبل فان تعذر قولاً ادخاها الرجال الاجانب بالثقات **الخامسة** ان اسنقل واحد بوضع الميت بان كان طفلا فذلك وان لم يسنقل استحب ان يكون عدد الدافين وثلاثة او خمسة او سبعة لخشب الحاجة كما مر في الغاسلين ويستحب ان يستتر القبر عند الدفن ثوب سوا كان الميت رجلا او امرأة وهو فيها اقل واخيرا اختصاصه بها ابو الفضل بن عبدان ويستحب لمن يدخله القبر ان يقول بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يدعو فيقول اللهم اسأله اليك الاستحسان وله واهله وقرابته واخوانه وفارقه من كان يحب قربه وخرج من سعة الدنيا والحياة الى ظلمة القبر ضيقه وترل بك وانت خير من ذل به ان عاقبته فبذنبه وان عوف فانت اهل العفو انت غني عن عذابه وهو فقير لا رحمتك اللهم تقبل حسناته واغفر سيئاته واعده من عذاب القبر واجمع له الامن من هذابه واكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلفه في تربه في الغابرين وارفعه في عليين وعل عليه بفضل رحمتك يا ارحم الراحمين **السادسة** من يدخل الميت قبره يصبحه على جنبه الا من يستقبل القبلة ويكون الاصططاع غيبثا لا تحب ولا يستلحق بل يستند الى الجدار وجهه ورجليه وجا في باية بدنه قليلا ليموت قريبا من هية الراعين ويستند ظهره الى البنية او قليل تراب وخم ولو وضع على جانبته الا يستقبل القبلة ثم دكر ينشئ ومعلوم كلام الامام انه لا يجوز واما استقبال القبلة به فواجب عند الجمهور ولو دفن مستند بر او مستلقا بدين ووجهه للقبلة فان تغير فلا ينشئ وقال الفاضلان ابو الطيب والرواية هو سنته فان تركنا شتت ان ينشئ ويوجد اليها ولا يجب ولو كانت دمية في بطنها جنيث مسلم ميت جعل ظهرها الى القبلة توجهها للجنبين للقبلة فان وجهه لا ظهراته واين تدفن هذه المرأة فيه اربعة اوجه **احدها** في مقابر المسلمين فتدفع على اهل عظمها للولد وبه افنى القاضي

وقائمه **انها** تدفن في مقابر المشركين فتدفع الي اهل ملتها ليتولوا غسلها
ودفنها وحكي عن النضر **اصحها** انها تدفن في غيرها قال المادري كذلك
اذا اخلط موتو المسلمين بموت الكفار و**تابعها** تدفن في طرف مقابر
المسلمين وينبغي ان تجعل تحت راس الميت لبنة طاهرة او حجر ولا يوضع
اخر جثة فانه يفسد وضع شيء منته النار في القبر ويفضي خذه الا يمن
اليها والى قليل تراب او الى الارض ولا يوضع تحت راسه مخد ولا تحت
رأسه قال صاحب المهدب لا بأس به قال النوادي وهو شاذ مخالف للنص
والاصحاب ولكن ان جعل في تابوت الا ان تكون الارض رخوة او ندية او
يتعد رائحته من التابوت ولو اوصى به لم ينفذ وصيته الا في هذه
الحالة ولو لم يوصى به لم ينفذ وصيته الا في هذه الحالة ولو اوصى به لم ينفذ
في التابوت اذ يكف في ثوب نفيس جري الغر بمثل جازد ولزم فلما
اذ الرحيل الغر اذ اذ على الغر فلا يلزم فاذا فرغ من وضعه في مكان
نصب اللبنة على فتح اللحد وسد الفرج بينها بستر اللبنة مع الطين او
بالاجرة وخوم حتى لا ينهر التراب منها ثم خشي من دناس القبر ثلاث
خشيات من التراب بيد به جسم عاود يلقها في القبر من قبل راسه
ويستحب ان يقول مع الاولى منها خلفنا ثم ومع الثانية وفيها
نعبد ثم ومع الثالثة ومنها نحن جكم ثمة اخري ثم يمال عليه التراب
بالسنان **السابعة** يستحب ان لا يزداد في القبر على ثراه الذي خرج
منه حتى يعظم شخصه ولا يرفع الا بعد رشه واستئني المتولي ما
اذا مات مشرك في بلاد الكفار فقال لا يرفع قبره ونحني ليلما يعرض
اليه اذا خرج المسلمون ويكره ان تخصص القبر ان يبنى عليه وان يكتب
عليه اسم صاحبه سواء كان الكوث في لوح عند راسه او في غيره
سواء كان القبر في المقبر او في ملكه ويكره ان يوطأ لونه عليه هدم ان
كانت المقبرة مستقلة وان كانت في ملكه فلا ويكره بنا المستجد على القبر
سواء كان الميت مشهورا بالصلاح ام لا ودله الصلوة فيه والحق الاما

والغزاة النطين بالخصيص فكرها هنا قال الرافعي وليس له ذكر في
اكثر الكتب ولا يوجد الفرق بينها ويستحب ان يرش الماء على القبر
ويوضع عليه الحصيا قال البغوي ويكره رش الماء عليه وان يضرب
عليه مظلة وان يطلا بالحق ويكره ايضا المصباح عنده ويستحب ان
يوضع عند راس القبر صخرة او خشبة وخوها يعرف بها وقال المادري
يستحب علامتان واحدة عند راسه واخرى عند رجليه **الثامنة**
الافضل في شكل القبر المستطرح دون الشنم قال ابن جبره ان
الافضل اليوم الشنم دون المستطرح لانه صار شعارا الرافط وبالغ
فقال يستحب ان لا يجهر بالبسملة في الصلوة اذ صار شعارا لله وقال
اذا صار القنوت في الصبح شعرا لله استحب تركه ونقله بغضه عن
الحمل المطري ومال اليه جماعة والمذهب الاول وفرق الغزالي بين
الاشياء المستقلة والهيئات التابعة فقال لا يترك القنوت بخلاف
المستطرح والختم في اليمن وخوها وقال الختم في اليمن سنة الشيعة
فتدب الختم في اليسار لمخالفتهم والصحيح ان الختم في اليمن واليسار
كلاهما سنة وانه في اليمن افضل **وتخرج** لا يكره الدفن ليلا وهو النهار
افضل ولا يكره الدفن في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها ويستحب ان
يشيع الجنازة ويستحب لمشيئها ان يكتب حتى يفرج من دفنها فان
له بالصلوة والشيع قباطان من الاجر وفيها حصل له حيازة القبر
الثاني ثلاثة اوجدها وضع الميت قبره والثاني حصل عمواراته
وان لم يهل عليه التراب فالله القفال ولخانة الامام واصحابه انه لا
يحصل الا بالفراغ من دفنه وحاصله ان الانصاف مع الجنان اذ دبع
درجات في الفضل **الده** ان ينصرف عقيب الصلوة فله من الاجر
قراط والثاني ان يشيعها حتى يواي وينصرف قبل الاهالة والثالث
ان يقف الى الفراغ من الدفن ثم ينصرف **الخاتمة** ان يقف بعد الدفن
قال الشافعي بقدر ما يخرج من روضه ويستغفر الله للميت ويسأله ان يثبت

وهي افضل الدرجات ويستحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن شي من القرآن
فان ختمه كله كان حسنا **الناشئة** استحب جامع من اصحابنا ثلثين
الميت الكلف بعد دفنه قال الشيخ نصر ينف عند رأس القبر ويقول يا
فلان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وانا الشا عة
اتية لا ريب فيها وان الله ببغض من في القبور قد رضىت بالله ربنا
وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالعبادة قبله
وبالقران اماما وبالمستلين اخوانا ربي الله لا اله الا هو رب العرش العظيم
ومنهم من يقول يا فلان بن امة الله ومنهم من يقول يا فلان بن حوي
ومنهم من يقول يا عبد الله بن امة الله ومنهم من يقول يا عبدا لله
ابن حوي اما غير الكلف كالطفل فلا يلقن قال بعضهم يستحب ان
يقول ذلك من يتولى التكفين في وقت قول ذلك وجهان احدهما
انه قبل ان يقال عليه التراب والثاني بعده وقال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام لم يصح في التلقين وهو بدعة **فروع** اختلف في نقل
الميت من بلد لبلد قبل دفنه فنقل الماوردي عن الشافعي انه
قال لا احبه الا ان يكون يقرب مكة او المدينة او بيت المقدس
فيحنوا والنقل اليها افضل الدفن فيها وقال التتبع بحج البغوي بانه نقله
وقال للقاضي والمنولي والدارمي حرم ولودعي به لم ينفذ وصيه قال
النووي وهو اصح وقبل ان كان له فيه عرض صحيح لم تحرم **العاشر**
يستحب في حال الاختيار ان يفرد كل ميت بقبر عبادة الاكثرين
انه لا يدفن اثنان في قبر وقال الشرحسي لا يجوز فان عشرين افراد كل
ميت بقبر فان كثرت الوقي بقتل او طاعون وكان الناس ضعفاء و
مستغلبين حارب دفن الاثنان والثلاثة فاكثر في قبر حسب مقتضيه
الحال ويفتد الامض الجدار للحد ويقدم الاب على الابن وان كان
افضل والام على البنت ولا يجمع بين الرجال والنساء في قبر الا عند

الضرورة ويقدم الرجل على المرأة وان كان عبدا فان جتمع رجل وصبي
وخشي امرأة قدم الرجل ثم الصبي ثم الخشي ثم المرأة وتجعل بين الرجل
والمرأة حاجز من تراب وكذا بين الرجل والخشي وكذا بين الخشي والمرأة
وهل يجعل بين الرجل والمرأة حاجز المهنوم من كلام الغزالي قال الرازي
واسادت جماعة الامحاب انه لا حاجة اليه وقال المعرافيون يجعل ايضا
قال النووي وهو الصحيح ودفن عليه في الامر **الحادية عشر** القبر
يحترم ويرى الجلوس عليه والالتكا والاستئناس اليه ووطيه الحاجة
بان لا يصل الي قبر ميتة الا بوطيه وقال الحافظ وصاحب المذهب لا
تجوز الجلوس وظاهر التجرير وجوز ان يكون كراهة تنزيه فيكون
موافقا للجمهور **الثانية عشر** يستحب زيادة القبور للرجال واما
العنساء فيهن اربعة اوجه احدها الذي عليه الاكثر وان انه يدر
وثانيها يباح وجزم به الغزالي في الاحياء وثالثها انه لا تجوز وهو
شاذ في المذهب ورابعها قال المشاشي ان كانت زيارتهن لتحديد
الحزن والتعديد والبكاء والنوح كعادتهن حرم وان كان للاختيار
من غير تعديد ولا نياحة كن الا ان يكون عجزا لا تشهي فلا يكره
لحضور الجماعة في المسجد واستحسنه النووي وقال مع هذا فالحناد
للمجوز ترك الزياره وينبغي الحزم بزيارة قبور الانبياء والا باذان
زيارته غيره عليه السلام مستحبة للرجال والنساء والسنة للراي
ان يقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله عن قريب
بم لا حقون اللهم لا تحرمنا الجرحهم ولا نفننا بعدهم وقال في التثمة
يستحب ان يقول وعليهم السلام دار قوم مؤمنين ولا يقول السلام
عليكم وقد سبقه بذلك القاضي فقال يقول عليكم السلام يا
اهل الديار من المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات رحمهم الله
المقدمات من سنن المتأخرين انتم كما سلف من ابايكم ان شاء الله
لا حقون اللهم دبا احسانا باليه والعظام الخرة التي خرجت من

الدنيا وهي بك مؤمنه ادخل عليها روحا منك وسلاما اللهم يرد
عليهم مضاجعهم واغفر لهم ويستحب له الاكثار من قراه القرآن
والذكر والدعاء لاهل تلك القبر وسائر الموتى وسبل القاضين
ابو الطيب عن ختم القرآن في المقابر فقال الثواب للقاضي والميت
كالحاضر حاله الرحمة والدعاء عقب القراءة اقرب الى الاخابة وهو
ينفع الميت داما ثواب قراءة القرآن الى الميت فالذهب المشهور
انه لا يصل اليه وفيه وجه انه يصل اليه وهو مذاهب احدى وسياى
في الوضايح قال النواوي والاختيار ان يقول **لا تجوز** بعد القراءة
اللهم ادخل ثواب ما قرأه لفلان ويترادف الزاير ان لا يجد ثوابا
من القبر الا بقدر ما يدنو من صاحبه لو كان حيا ولا يستسلم القبر
بيده ولا يقتله ويكره الميت في المقبرة وايقاد النار عند القبر
ولا يكره المشي فيها بالنعالين وقال المالكا وروي تخطيها وتجوز للمسلم
ديان فزيه الكافر عند اليهود وقال المالكا وروي **لا تجوز الثالثة عشر**
لا تدخل نبش القبر لانه مواضع احدها ان يبلا الميت بطول الزمان
فيصير ترابا فيجوز نبشه ودفن غيره وتختلف ذلك باختلاف البلاد
ارضنا وهو ارض البلاد الحارة اشترع منه في النادرة ويرجع فيه
الى اهل الحيرة ولا يجوز عمادته وشموية الرب عليه في المقابر للسئلة
ومنها ان يدفن من حب دفنه من غير غسل فالذهب انه يجب تداركا
لغسله والي مني خرج الغسل ثلثة اوجه اظهرها انه ما لم يغبر
وقايتها ما لم يقطع وثالثها ما بقي حيز منه من عظم او غيره وان
تغير وفيه قول انه لا يجب اخراجه بل يكره ولو وقع الماء في القبر
وعمره فهل ينش لم يغسل فيه وجهان ومنها ان يدفن في ارض مفضونة
فالاولي بصاحبها ان يتركه فان ابا وطلب اخراجه اوجب وان
تغير قال الامام وجوز ان يقال انه يترك اذا تغير قال المالكا وروي لو قال
المالك انا اقر الميت مدفونا ان صممت لي نقص الارض بالدفن في الجدار

الغاصب عليه وجهان ومنها لو دفن من غير قلفين لم يخرج نبشه ليكفر
في اظهر الوجهين ولو دفن من غير صلاة فلا ينش لها ويصل عليه في
القبر قال الشيخ ابو محمد فانا دخل القبر لم ينش عليه الرب فقد نص
على انه يخرج ويصل عليه وقال بعض اصحابنا ان صلوا عليه وهو في
الحمد قبل الاكلالة مرفوع لينة مما يقابل وجهه لينظر بعضه قال وهو
خلاف النص ومنها لو دفن في ثوب مغضوب او مشرد في نبشه
ليس علي صاحب ثلثة اوجه اظهرها انه ينش وينش الى النص
وقطع به جماعة وثانيها لا يجوز نبشه وينقل الحق الى القيمة وخبر
به جماعة وثالثها ان تغير الميت وكان في النش والزرع هنا
حرمة لم ينش ولا ينش نزع ورد واختار الشيخ ابو حامد والمجاهدين
لا نفستها وعلى هذا فهل القبر تركه الميت او على الغاصب اذا
نقص من الميت فيه احتمالات لبعض الفقهاء المتأخرين ولا شك في
ان الطالبة ابنتا على الغاصب فان لم تكن الدفن في غير الارض
لم دفنه فيها فينفي ان يكون اجرة الارض كما في الكفن وايدا
احتمالات ايضا فما اذا رضى المالك بالقيمة هل للغاصب نبشه واحتمالات
في انه هل له نبشه قبل طلب المالك ولو دفن الرجل في ثوب حرير ففي
نبشه فزرعه هذه الابدح قال النووي وينبغي ان يقطعها هاهنا انه
لا ينش قال ولم اره لغير الراعي ومنها لو دفن في غير القبلة يجب نبشه
وجعل النما على الصحيح وقد تقدم ومنها لو دفن في القبر لقيمة
نبش واخرج وقتد صاحب المذهب اذا طلب المال صلح قبال
النووي ولم يوافقوه على ذلك وفيه وجه شاذ انه لا ينش ولو كان
الميت قد ابلع ما لا في حيا نه فان كان لغيره وطلب صاحب دده
نبش وشق جوفه ددة على المذهب قال صاحب البعثة الا ان يضمن
ودنه مثله او قيمته فلا يشق ولا يرد في اصح الوجهين وهو عريب
وقال القاضي ابو الطيب لا يخرج ويغرم قيمته من تركته وعلى المذهب

الاولي لصاحبه ان يتركه حتى يخرج لحد وينبش وتخرج الا ان يلون
محو واعليه من المصالح او وقف وان كان الماله يهل بنبش وينشق
جوفه وتخرج فيه وجهان احدهما من وجهه ابو العباس الجرجاني والعدي
واصحبها عند الجهور ولا حيث قلنا لا يشق جوفه فاذا بلي الميت بنش واخذ
المال وان كان لغير وقد اخذ قيمته ردها واخذها وسما قال المادري
اذ لحق الارض المدفون فيها سليل او نداء جوفه الزبير نفله منها
ذا باه غيره وقولا الزبير اصبح ومنها اذا ختم على رجل شهادة ولم
يعرفه بنفسه بنش اذا عظمت واشتدت الحاجة ولم يطل العهد
نحيث يتغير **فروع** الاول اذا كانت نسيان في شفينة وجب علي
من فيها غسله وتكفينه والصلوة عليه قطعاً ثم ان كان
يقرب الساجل او جزيرة انظر واليد فتوق في البر وان لم يكن فقد
قال الشافعي يلقي بين لوحين ليثقد في البحر فالزبي هذا اذا كان
اهل الساجل مسلمين فان كانوا كافراً اثقل بسيل ليل القرار
قال الاصحاب ما قاله الشافعي اولى لاحتمال ان يجد مستلم ليدفنه
قال النووي هذا المشهور في الكتب وذكر الشيخ ابو حامد وصاحب
الشامل وغيرهما ان الزبي ذكرها في جامع الكبر والفره القاضي
الطبري وقال لما ذكره المزي كما قاله الشافعي قال وقال الشافعي
فان لم يجعله بين لوحين فان ثقلوه والقوه في البحر وجوز ان
يشعم كذا في الامر ونقل الاصحاب انه قال لم ياتر وهو معناه والرابع
ذكر في المسئلة مذهب المزي ونجيب منه النووي لما اقتصر عليه
دون النقص قال وكانه قلده في ذلك صاحب المذهب والمسئلة نظري
وهو مذهب المزي لا الشافعي ومذهبه انه لا يشق مطلقاً **الثاني**
لو كانت امرأة في جوفها جنين حي فان كان يرحى حيوته شق جوفها
ياضريح وذلك بان يكون له ستة اشهر فاكثر وان كان لا يرحى
حيوته فثلاثة اوجه اصحها انه لا يشق بل يترك حتى يموت الجنين

قد فن وقيل تسمع القابلة بطنها الغلة تخرج والثاني انه شق بطنها ١١
تخرج وقطع به جماعة وعلى هذا قال الشيخ ابو حامد شق في الوقت
الذي مات فيه وقال البندنجي ينبغي ان يشق في اللحد وقال الكرواني
عندي انه يشق قبل الثالث انه يوضع عليه شئ ثقيل حتى يموت ثم
يدفن ذكر جماعة وغلط جماعة قائله قال الشيخ ابن الصلاح اء وبع
مسائل من اربعة كتب مشهورة معتمة وددت لو محيى احكامها
المذكور منها اخذها هذه المسئلة من التبيين والصواب انه يترك حتى
يموت **والثانية** اختيار في المذهب قيل باب الطلاق في المسئلة
السرحيته **الثالثة** قاله الوسيط وما زاد من الذب من اغلاق
الكاف المشترك عند تشاخي الشركاء والحوادث الحالك للجميع
على الجميع **الرابعة** ما في الخلاصة ان من خصا به عليه السلام جواز
نكاح المعتدة انتهى وذكر بعض الفقهاء ان هذا الوجه خلاف الاجماع
فقد اجمعوا على انه لا يفسد بغير المايوس منه تجب الفضا من يقتله عمداً او
اخراج هذا او ظهور فوايد وان علم انه لا يعيش منها انه يترك ويورث
ويثبت له احكام الاحياء ولو قتل وجب القصاص والدية قال الامام
والغزالي واجهضت جنينا حيا بجنائيه ومات منها وجب فيه دية
كاملة سواء كان له ستة اشهر او اقل سواء كانت فيه حيوة مشقة
او لا والامام ولو القته لدون ستة اشهر من غير جنائيه فجز واحد
رقبته وجب القصاص وكذا هو في المذهب ولم يخالف فيه الا المزي
قال القاضي ولا يد فنحياً في جوفها بلا خلاف وقال الادبي انها ان
ماتت من الطلق والولد يتحرك في بطنها ان يشق وهذا الخيار الوجه
الثاني او يكون وجهها مفرقا بين المطلقه وغيرها **الفرع الثالث** لو
انفدم القبر بخير او ليا الميت بين ان يترك جوفه وبين ان يشق
ويصلحوه وبين ان سفلوه لغيره **القول في التبريد والذكاء**
التبريد التبريد ذكر ما يستل به صاحب الميت ويخفف حرته ويهون

مصيبة وفي معناه النسبية والثانية وفيه مقابل **الأولى** التعزية
مستحبة ومسنة وينبغي أن يعزي أهل الميت الكبير والصغير والرجل
والمرأة إلا الشابة فلا يعزيها إلا محارمها ويعزيه الصلحاء والصالحون
أحبا إلى المصيبة والصبيان لكل ولا فرق بين أن يكون المعزي والمعز
به مسلما أو كافرا أو ذرية لأهل الميت رجلا كان أو امرأة الجوارح لها
وهو أن يجتمعوا في بيت ليقتصدوا من أراد تعزيتهم قال الشافعي والرافضة
الماتر وهو الجماعة وإن لم يكن لهم بكافان ذلك بحمد الخبز وبكف
الموتة والأثريل ينبغي أن ينصرفوا في خواجهم **الثانية** المقصود بالتعزية
للخيل على الصبر وذكر ما وعد الله من الأجر والخير من الورد بأفراط
الجزع وعدم الرضا وذكر المصائب برجوع الأمور كلها إلى الله تعالى
والدعاء للشت أن كان مسلما وباي لفظ عراه به نادت السنة
والتعزية الشافعي أن يقول في تعزية المسلم للمسلم ما عزي به أهل
النبي صلى الله عليه وسلم فيه حيث سمعوا قايلا يقول ظنوه الحضر
إن في الله بديلا من كل نصيبه وخلفا من كل هالك ودركا من كل فابت
وبالله فاتقوا وآياه فادجوا فإن المصاب من حرم الثواب وإن
يقول أعظم الله أجرك وأحسن عراك وعفرك لميتك قال الخليلي
ويقول خلفه عليك يعني الله خليفته عليك فإن كان الميت طفلا
استحب أن يقول بديلا قوله وعفرك لميتك وجعله لك فرطا وفي
قوله أعظم الله أجرك إلى آخره ملته وجه أصحها أنه يقدم الدعاء للمعز
لأنه المخاطب والثاني يقدم المراد غايتها لأنه لا حوج فيقول عظم
الله لميتك وأعظم أجرك والثالث أنه يخبر بها وفي تعزية المسلم
بالكاف أعظم الله أجرك وأحسن عراك وقال صاحب التقيية يقول
أعظم الله أجرك وأحسن عراك وجمع الماددي والبنو نجي بينهما
فقالا يقول أعظم الله أجرك وأحسن عراك وأخلف عليك وقال
الغزالي يقول جبر الله مصيبتك وأهلك الصبر ونحو ذلك ولا يدعوا

للميت بالمعزة وفي تعزية الكافر بالمسلم عفا الله لميتك وقيل يضيف
إليه أحسن الله عزرك وقال الماددي يقول الخلف الله عليك ولا يرض
عندك قال النووي وأحسن ما يعزي به المسلم والمسلم ما في صحيح
الجبالي أنه أرسل في تعزية أحاي بناته فقال لا خيرها إن الله تعالى
ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فترها بالتصبر
والتعزية **الثالثة** يستحب جيران أهل الميت والأبعد من
أقاربه أن يهتوا طعاما لأهل الميت يكفيهم يومهم وليلتهم سواء كان
الميت حاضرا أو غائبا ويستحب للحاجم على الأكل لكن لو اجتمع نسبا
ينعز ويندب لم تجز أن يتخذ لهم طعاما قال ابن الصباغ والرويان
فاما إصلاح أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فلم ينقل فيه شيء وهو
بدعة غير مستحبة وأما الذبح والعقر عند القبر فمومر **الرابعة**
تدخل وقت التعزية بالموت وإليه متى في فيه أو خد أحدها أنه بقي
أبدا ولا أمدا لها وأشهرها وأصحها أنها تبقى ثلاثة أيام ومير بعدها
إلا أن يكون المعزي والمعز غائبا واجتماع بعد الملائكة قال الشيخ
أبو محمد والتعزين بالملائكة تعزيب لا تجديد وقالها قال الشافعي
يعزي قبل الدفن وبعد إلى أن يرجع إلى منزله ولا يعزي بعده قال
الطبري وابن الصباغ وقتهما من حين الموت إلى أن تدفن في عميق الدفن
وهذا يجوز أن يكون موافقا لما قاله الشافعي ويجوز أن يكون غير
والتعزية بعد الدفن أفضل منها قبله إلا أن يظهر من أهل الميت سنة
جزع فيجوز تقديمه **فرع** قال القاضى يجب على المؤمن أن يكون حزبه
وحزنه وقلعه على فراق النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا أكثر
من حزنه على فراق أبيه كما يحب عليه أن يكون عنده أحب من نفسه
وأهله وماله **الخامسة** البكاء على الميت جائز قبل الموت وبعد من
غير فلب ولا نياحة ولا شوق حبيب ولا لطم خد لكنه بعد الموت
مكره كراهة تنزيه كذا قاله جماعة وقال الجمهور الأولي تركه وقال

الفاضل البكا قبله مستحب واما الذنب والنياحه وشق الحجب ولطم
 الحذر وشق الشعور وقطعها وتخييس الوجوه والدقايد غوى الحاهله
 وبالويل والشبور فخرام اجاعا قال الامام مودع الصوت بالكافي يغنى
 شق الحجب وقال غيره ان كان مغلوبا عليه لم يواخذ به والذنب تعدد
 الناديه بموتها محاسن الميت كقولها واكفها واستلها باجلاله
 والنياحه رفع الصوت بالذنب وقيل كلمات منظومه تشبه الشجر
 ولو فعل اهل الميت شئ من ذلك لم يعذب الميت به وما ورد ان الميت
 لا يعذب بيكا اهل عليه فما قل الا ان يوصيه به وقيل اذ لم يوصي بها
و ر ع يستحب لمن اصاب بموت صاحبه ان يقول ما صح عنه
 عليه السلام قال ما من مسلم يصيبه نصيبه فيقول ما امر الله به
 انا لله وانا اليه واجتهد اللهم اجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا
 منها الا اخلفه الله عز وجل خيرا منها ويستحب لكل من اصابه نصيبه
 في نفسه او اهل او ماله ان يقول ذلك **الثاني** ورد في الصريح
 موت الولد فضل كثير ويستحب لا يويه ان يصير او يحدث **الثالث**
 ورد انه عليه السلام انه قال موت النجاة اخذ استغفار غصبان
 وروي انه استغاد من موت النجاة وروي ان ابراهيم عليه السلام وحامه
 من الانبياء ماتوا فجاءه وقيل هو موت الصالحين كالنوري ويحتمل ان
 يقال انه دفع لطف باهل الاستعداد المنقطعين فاما من له تعاقب
 حاج لا الايقاض والثوبه واستحلال من بينه وبينه معامله فالنجاة في
 حقه اخذ استغفار وعن ابن مسعود وعائشه ان موت النجاة راحة
 المومن واخذ استغفار **الرابع** يكون مريية الميت بذكره ثامنا
 انامه وافعاله وقضائيه **والاولى** الاستغفار له

باب تأييد الصلاة

تارك الصلاة ان كان جاحدا الوجوبها فهو مرتكب جرم عليه احكام الرد

الا ان يجوز حقا ذلك عليه لقرب عهده بالاستلام او نشافي بادية
 بعيدة عن المسلمين فيعرف وجوبها فان محمد بعد ذلك كفر وكل
 الحزم في كل انكار وحكم مجمع عليه فيه شرك الخواص والعوام في معرفته
 كوجوب الوضوء والزكوة وصوم رمضان والحج وكل انكار ما اشركوا
 في حرمه كالزنا وشرب الخمر فاما ما خفي على العامة فلا يكفر بمحمد
 لخبر من نكاح المنعة واستحقاق بنت الابن السادسة مع بنت الصلابة
 كاثا المجمع عليه ظاهر الا فق فيه ففي حرمه كفر جاحدين خلاف
 ياتي في كتابه وان لم يكن جاحدا الوجوبها فان تركها لعذر نوم او
 نسيان او اكره لزمه قضاءها مؤسعا على المشهور وان تركها غير عذر
 تكاسلا وتهاونا لم يحكم بكفره على المذهب الذي قطع به الجمهور
 وفيه وجه انه يكفر ثم يقتل حدا وان لم يلف فيه متسايل **الاول**
 بما يستحق قتل تارك الصلاة فيه ستة اشياء احدها ان يستحق ترك
 صلاة واحدة فاذا اضاقت وقتها طويلا بفعلها وقيل لانه اخرتها عن وقتها
 قتلها فاذا اخرها عند استوجب القتل ثم الاعتبار بوقت العذر
 والضروة دون وقت الرفاهية فلا يقتل بترك صلاة الظهر حتى تغرب
 الشمس قياسه ان يقتل بصلوة العشاء اذا طلع الفجر ووصلوا العصر
 اذا غربت الشمس وقد حكاه الرويات عن القفا والامام عن الصادق
 واستحسنه وقال لم ار ما يخالفه وقال الرويات هو خلاف النص
 فانه لم يعثر فيه خروج وقت العذر والضروة **الثاني** انه انما يقتل
 اذا اضاقت وقت الصلاة الثانية بحيث لا يمكن ايقاع غيرها ويمتنع ان
 يوديها لانه لو اخر الى فوات الثانية صار مقبولا بترك الصلاة
والثالث انه انما يقتل بترك الصلاة الثالثة وضيق وقتها الرابعة ويمتنع
 من ادايتها **الرابع** انه انما يقتل بترك الصلاة الرابعة والامتناع من
 القضاء والخامس انه لا يقتل الا اذا صار ترك الصلاة له عادة ولا يختص
 ذلك بعدد فاء اترك من الصلاة قد رما يظهر لنا اعتياده الترك وتماونه

والسادس انه ان ضاق الوقت طال البناء بفعلها وقتلنا له ان اخرتها عن
 وقتها قتلناك فان اخرها عنه قتلناه ولا نصير لصيق وقت الثانية
 وخروج وقت العذر وقال الروياني هو المذهب واختاره بعضهم **الثانية**
 على الاوجه كلها لا تقتل حتى يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال اذ
 يميل ثلثه ايام فيه قولان كاستتابة المرتد والاصح الاول قيل لقلنا
 يميل المرتد فهذا اولي وان قلنا لا يميل ففي هذا قولان في
 الاستتباب اذ في الوجوب فيه قولان اصحهما اولهما **الثالثة**
 المنصوص الصحيح في كيفية قتله انه يقتل بضرب الرقبه كالمتردد وقال
 ابن سريج يضرب بالحشب الى الزبيل او يموت وقال ابن القاص يمشي
 بحديه او سيف الى ان يصلي او يموت ثم اذا قتل فالله يهديه يغسل
 ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يمس قبره وقد مر عن ابن القاص
 انه لا يغسل ولا يصلي عليه وان دفن في مقابر المسلمين **فروع**
الاول لو اراد الامام ان يقتله فقال اصلي في بيتي تركه ولو
 ترك الصلوة وقال تركتها فاسبأ او للبرء او لعدم الما او للحاشية كانه
 على وجوه ذلك من الاعذار الصحيحة او الباطلة قال المتولي يقال له صل
 فان امتنع لم يقتل وفيه وجه انه يقتل لعباده **قلت** وهو ظاهر اطلاق
 كلام الاصحاب المتقدمين لو قال تهت تركها بلا عذر ولا اصلها قتل
 قطعاً فان لم يقل ولا اصلها قتل ايضا على الصحيح **الثاني** لو امتنع عن
 الوضوء المذهب انه يقتل وفيه وجه **الثالث** لو امتنع عن صلاة الجمعة
 بلا عذر وقال اصلها ظهر افعى الغرابي بانه لا يقتل واقى ابو بكر
 الشاشي بانه يقتل ووافق الشيخ بن الصلاح واستدل له **الرابع**
 امتنع عن قتل الصلوة المنذورة في وقتها المعين لم يقتل وقال الروياني
 محتمل ان يقتل اذا جعلناها كالشرعية وهو بعيد **الحامس** لو ضل انسان
 نارا في الصلوة في مدة الاستتابة افعى القفال بانه لا قصاص وكذا
 قال صاحب البيان ياتر ولا ضمان كالمتردد قال الرافعي ليكن هذا جواً بالميل

الصحيح في الزاني المحض انه لا قصاص بقتله وهذا فيما اذا قتل من ليس
 مثله اما اذا قتل مثله ففيه وجه ياتي بكاتب الخراج قال الفقهاء ولو
 جن ففعلها لم يقتل في جنونه فان قتل انسان لزمه القصاص قال
 وكذا الوكر ولو جن المرتد او كفر فقتله رجل فلا قصاص وحيث
 فانت الصلوة قتل بقضي على الفور فيه تفهيم وخلاف ياتي في كتاب
 الحج **السادس** لو دعى انسان انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى استقطعت
 عنه الصلوة واحلت له شرب الخمر واكل ما لا يستلطان كما زعم اللعن من
 ادعى التصوف قال الغزالي لا شك في وجوب قتل هذا وان كان في الحرام
 بخلافه في النار ونظر وقيل قتل افضل من قتل مائة كافر لا ضرورة اكثر

كتاب الزكاة

وهي دكن من اركان الاسلام وفرض من فروضه فمن اذبر وجوبها
 كفر وقتل بكفره الا ان يكون ما تخفى عليه ذلك كما مر في الصلوة
 فيعرف فان اصر قتل والزكوة فيها حق الله تعالى بحق الاديين كونها
 قرينة الى الله تعالى والغرض الاظهر بها دفع المستحقين وهي نوعان
 زكوة الابدان وهي زكوة الفطر ولا تغاير لها بالمال والمرعي بينهما
 امكانا اذ هما ذكوة المال وهي نوعان ذكوة تتعلق بالمالية والقيمة وهي
 زكوة التجارة وتعم جميع المال وذكوة تتعلق بالاعيان وهي بلذ اخرب
 خيوان وحواءه ونبات وتختص بالانعام من الحيوان وبالنفقة من
 من الجواهر بالمقتيات من النبات وقسمها الغزالي تقسيماً اخر فقال
 الزكوة متعلق بالتسببه لئلا متعلقاً بها سنة انواع ذكوة الامنا
 وذكوة النفدين • ذكوة التجارة • وذكوة المعشرات • وذكوة
 المعادن • وذكوة الفطر والنظر في الزكوة بطريقتين الوجوب
 والاذن **الطريق الاول في الوجوب** وله ثلثة اركان من يجب عليه
 وما يجب فيه وهو السبب والواجب فاما من يجب عليه فلا يشترط فيه

الا لحرية والاسلام على ما سباني **الركن الثاني** المالك الذي يجب فيه
الزكوة وله شروط ان يكون فصا باعلاو كما به المال النصف مضي عليه
حدا فان كان من الانعام اشترط ايضا ان يكون سائمة ولا يجب ذكوه
الاعيان في شئ من الحيوان غير الانعام وهي الابل والبقر الالهلية
والغنم لا في الخيل والبغال والحمير والرقيق والطبنا ولا في المتولد من الغنم
والطبنا ولا في البقر الوحشية **الشرط الثاني** ان يكون فصا با
والكلام في نصاب الانعام وفي اربع وعشرين فصا وفيها الغنم
فاول نصاب الابل خمس ففيها شاه ولا يزيد بزيادة حتى تبلغ عشر
فاذا بلغت عشر يجب فيها شاه فان ولا يزيد بزيادة حتى تبلغ خمسة
عشر ففيها ثلاث شياه ولا يزيد بزيادة حتى يبلغ عشرين
ففيها اربع شياه ولا يزيد بزيادة حتى تبلغ خمسا وعشرين
من هنا يجب ذكوتها من نفسها يجب فيها بنت مخاض ثم لا يزيد
بزيادة حتى تبلغ احدى وستين ففيها جدة ثم لا شيا حتى
تبلغ ستا وستين لا تسعين ففيها ابنة لبون فاذا بلغت احدى
وتسعين لا تسعين ومائة ففيها حقان فان زادت واحد وجب
ثلاث بنات لبون ثم تسنقر بعد بلوغها مائة واحدى وعشرين بحيث
كان اربع بنات لبون وفي كل خمسين حقة وانما يتغير الواجب زاده
عشر عشر فاذا بلغت عدد ايقضى لانه من بنات لبون ثم صارت
ثلاثون منها اربع بنات لبون حقة فاذا زادت عشر
اخر ابدت بنت لبون اخرى بحقة وهكذا حتى يصير الكا حقا
فاذا زادت عشرين بعد ذلك ابدت الحقات كلها بنات لبون
ثم اذا صارت مائة وثلاثين ففيها بنت لبون وحقة فاذا بلغت مائة
واربعين ففيها بنت لبون وحقان فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها
ثلاث حقان فاذا بلغت مائة وستين ففيها اربع بنات لبون فاذا
بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث بنات لبون وحقة فاذا بلغت مائة

وثمانين ففيها بنت لبون وحقان وفي مائة وتسعين ثلاث حقان وبنت
لبون وفي مائتين اربع حقان وخمسين بنات لبون وانما يأخذ فيه خلاف
ياية وفي مائتين وعشرين اربع بنات لبون وحقة وعلى هذا الجميع
نصيب الابل احدى عشر اربعة منها يجب فيها غير الجنس ويتغير
الفرض فيها بزيادة العدد وفي العشر والاول اربعة يجب فيها
الجنس ويتغير الفرض فيها بزيادة السن لا غير وفي خمسة وعشرين
وستة وثلاثون وست اربع بنات واحادي وستين وثلاثة يجب فيها
الجنس ويتغير الفرض بالعدد وفي ست وسبعون واحدى وتسعون
ومائة واحدى وعشرون والاوقاص حيث كان الواجب من جنسها في
خمس وعشرين مائة وحقان تسع اشعا ثم بعدها ثلثة اوقاص
اربعة عشر اربعة عشر ثم تسع وعشرون وهو نفس الحقيق لان شئ
الى عشرين مائة ثم يطرد بعد ذلك اوقاص التسع ومنهم من قال
الوقصان الاولان عشر عشر والملا ثمانية خمسة عشر خمسة
عشر والرابع ثلاثون والخامس عشرون وعشرون والصحر بر ما تقدم
لان الوقص من ابي النصاب فلا يعد النصاب منه ويجب وجبت عليه
بنت مخاض في خمسة وعشرين من الابل فان كانت عنده من غير
نفاسته ولا عب لزقه اخراجها وان لم يكن عنده او كانت نفدسته
او عيبه وعند ابن لبون جاز اخذ منه سواء قدر على تحصيل بنت
المخاض ام لا سواء كانت قيمته اقل من قيمتها ام لا ولا جران المالك
ولا من السباع وفضل السن جبر فضل الاخوة قال الروياني ولو مات
وليس عنده الا ابن لبون وعند وارثه بنت مخاض كان له اخراجه
ولا لزومه اخراجها **فصل** في نصاب البقر ثلاثون فلا يجب
فيها دونها ففيها اربع بنات لبون حقة فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها
ثم لا شيا فيما زاد حتى تبلغ ستين ففيها تبعان ثم تسنقر الحقات
في كل ثلاثين تبع وفي كل اربعين ستة ويتغير الواجب بزيادة عشر

ففي سبعين تبع ومسته وفي ثمانين مستثنان وفي تسعين ثلاثة
ابتعد وفي مائة مستثنان وتبعان وفي مائة وعشرة مستثنان وتبع
وفي مائة وعشرين ثلاث مستثنات وأربعة ابتعد وحده حكمه كالو
بلغت الأبل مائتين ففيها أربع حقا وأربعين نبات بلوغها
أبد وفيه وجه أن فرض البقر أنما تستقر في الستين يعني أنه إنما
تجب في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعين مستثنان بعد الستين والقاضي
الطبري وليس بصحيح وفرض البقر مستقر من أوله في كل ثلاثين
تبع وفي كل أربعين مستثنان والتبع ماله سنة ودخل في الثانية والآتي
تبعية ويقال لها جرد وجدة والمستثنى ماله مستثنان ودخلت في
الثالثة هذا الصحيح المشهور وفيه وجه أن التبع ماله دون سنة
وأخران التبع ماله سنة أشهر والمبتنة ماله مستثنان ودخلت الثانية
وهو ما أورده الماددي وهو كالحلاف في الجرد من الضان والمستثنى
في البقر كما أثبت في النعم ولو أخرج عن التبع تبعية أو مستثنى جزاءه
ولو وجب عليه مستثنى عن أربعين وخمسين فأخرج تبعية جزاءه
المذهب وقال البغوي لا يجزي عن السن غنم ولا يدخل الجواز في
زلة البقر لأنه خلاف الأصل **فصل** وأما الغنم فأول فصائلها
أربعون وفيها شاة ثم لا تزيد برادتها حتى يبلغ مائة وأحدى وعشرين
ففيها شاتان ثم لا تزيد برادتها حتى يبلغ مائتين وأحدى ففيها
ثلاث شياه ثم لا شياه حتى تبلغ أربع مائة ففيها أربع شياه وقد
استقر الحشاش في كل مائة شاة والشاة الواجبة بها الجذعة من
الضان أو البنية من الغنم في سن الجذعة والثنية أو جده أصحها عند
الأكثر من أنها ماله سنة ودخلت في الثانية والثنية ماله مستثنان
ودخلت الثالثة ستوا كانت من الضان والمغزو الثاني أن الجذعة ما
لها سنة أشهر والبنية ماله سنة وأختار الروياني وقطع بالماددي
وصاحب الثنية فيه وصح الأول في المذهب والثالثان كان وليا

الضان

الضان من شاتين صا وجد عالسبعة أشهر وإن كانا من هز من فلا
يصح جدها حتى يستكمل ثمانية أشهر والرابع أن الجذعة باين
ثمانية أشهر إلى عشرة **فصل** تكلم الغنم لما من هذا في النظر
في ذلوق الأبل في سنة مواضع واعتبر من عليه بأن النظر الثالث
والخامس ليس لهما اختصاص بزلوق الأبل على ما شتياقي **الظن الأول**
في البنية أخرج الشاة عن الأبل وفيه مستأيل **الأول** تقدم أن
أن الواجب فيها قبل بلوغها خمسين وعشرين من الشاة والكلام في من
الشاة الواجبة ونوعها إما سنها فهو الجذعة من الضان والثنية من
الغنم كما مر في واجب الغنم وفيه وجه أن يجزي فيها كل ما يصدق
عليه اسم الشاة وأما النوع ففي تعيين أحد النوعين من الضان
والمغزو أربعة أوجه أنه يجب شاة من غالب غنم البلد فان كانت
كلها ضانا أخرج من الضان أو من أخرج من المغزو أن كانت منهما
من الغالب فان استويا جاز من أيهما شاة كما في الكفارة وذلول
الفطر على الصحيح بخلاف الواجبة في الغنم والثاني أنه يجب شاة
من غنم البلد فان كانت ضانا فمن الضان وإن كانت مغزاة من المغز
أو منها تخير بينهما فخرج ما شاة منهما وإن كان من أقرانها زادها حتى
لو كان الغالب الضان فأخرج المغز جاز ولا يجب من الغالب ولا من
غنم نفسه ولا يجزي غير غنم البلد الثالث أنه يجب من غنم نفسه
أن كان يملك غنما ولا يجزي من غنم البلد إذا خالفها كما في أخرجها
عن غنم وكما في أبل العاقلة على رأي الرابع أنه تجوز أخرجها من غير
غنم البلد أن لم يكن غنم البلد في البنية وزعم المتولي أنه المذهب
وقال النووي هو قوي في الدليل لكنه غريب شاذ في المذهب وخبر
به البند نجي وصاحب المذهب ونقله الإمام عن صاحب التفرغ عن النص
وحزم الشيخ أبو حامد وجهه من العراقيين بالمالي وصحجه جمهور
الخراسانيين وهو نصح في المختصر وحكي المتولي وجهين فان الضان

المخرج مثلا هل يجبان فيلوز من نوع صان البلد ام لا وحكي صاحب البيان
 وغير وجهين في اجزا اخراج بضعتي شائين الاصم المنع **المائنة** لو
 اخرج جده عام من الضان وبنيا من المخر اجزاه على الصحيح المنصوص
 وهما جاريان سواء كانت ابل ذكورا او اناثا او بعضها ذكورا او بعضها اناثا
 على المشهور وفيه طريقة اخرى انهما فيما اذا كانوا ذكورا اناثا اذا كانت
 اناثا او مختلطة فلا تجزي الذكور قطعا وهما بنيان على اصل شيئا في
 دهوان الشاة المخرج عن الابل اصل او بدل ان فلنا بدل جاز اخراج
 الذكور وان قلنا اصل لم تجز قال الشاشي وهو فاسد بل الشاة اصل وانما
 جاريان في شاة الجيران هل تجزي ان يكون ذكورا او بقرة في المسئلة
 بلثة او جده **احدها** لا تجزي لا الجذع من الضان او البقرة من المعبر **•**
 والثاني انه تجزي الثاني الجذع منها **•** والثالث ان كانت او بعضها
 اناثا لا تجزي الجذع والثاني وان كانت كلها ذكورا اجزا ولو لم تجز
 الزبي شاة يشربها ويخرجها بغن صاحب القرب انه يخرج قيمتها
 للضرورة وادعي الاتفاق عليه **الثالثة** بقدام ان الواجب في عشرين
 من الابل غاد ونها الشاة فلو اخرج عنها بعيرا في اجزائه وجوه اصحابها
 وهو النصوص وقد قطع الجمهور انه يجزيه فاذا اخرج بعيرا عن خمسته
 وعشرين او خمسته عشر اجزاه وان كانت قيمته دون قيمة الواجب من الشاة
 بل موافق لستوا وان المخرج بنت مخاض او ابن لبون او حق او حقة او و
 جده او جده دكلا علاسته كانا فضل **•** والثاني في القفال ان المعبر
 ان كانت قيمته قد رقيمة الواجب او اكثر اجزاه والا فلا وقيل انه دواه
 عن الشافعي وان غيره ان له فلا تجزي بعيرا فقص عن قيمة شاة عن خمس
 من الابل ولا الناقص عن قيم شائين عن عشر ولا الناقص عن قيم ثلاث شياه
 عن خمس عشرة ولا الناقص عن قيمة اربع شياه واشبعك الا بما مر
 والغزالي **والثالث** ان البعير تجزي عن خمس من الابل ولا تجزي عما
 فوقها بل لا بد من حيوان اخر بعدد المضى الزايد والمخرج في عشر حيوانين

بعيرين او شاة او شاة ويعبر في الخمس عشرة ثلاث حيوانات بعة او و
 شياه او شياه وفي العشرين اربع حيوانات بعة او شياه او مختلفه
والرابع ان الابل ان كانت برضا او قليلة القيمة بعير فيها فخرج
 منها بعيرا اقل من قيمة الشاة اجزا وان كان المخرج ارضاها وان كانت
 صحيحة سليمة لم تجز ان يخرج عنها بعيرا اقل من قيمة شاة قال الرافعي
 وهذا ما اورد في الصياد لا في دحاكه هو وغيره المنع فيما اذا كانت الابل
 مخاها عن النحر في كلامي محال حمل المضى على الاستصحاب انتهى وقد
 حكى المضى في طرد الجواز الكفاية وابن الصباغ والرويان في وقال القاضى من
 الاصحاب من قرر ان النعيرين منهم من ينقل وحمل فيها القولين ولو كانت
 الابل عشرون غادا ونها من ارضاها فخرج منها برضا وهو اذ فيها اجزاه
 نص عليه واتفق عليه الجمهور وحكى الرويان في فيه قوله وبني بعضهم الوجه
 الثالث على اصل في المسئلة دهوان البعير المخرج عن خمس من الابل بل
 هل يقع كله فرضا او يكون خمسته فرضا وباقيته بطوعا وفيه وجهان
 اصحاب الاول وهما كالوجهين فيما اذا ذبح الممتع بدنة او بقرة بدل الشاة
 من يقع كلها فرضا او سبعة وفيمن من ستم جميع الراس اطا لا الركوع
 والسجود زيادة على المجزى هل يقع كله فرضا او المجزى فقط لكن
 الاصم في البعير والبقرة ان الفرض هو البعض قال الامام من يقول بالفرض
 بعد اربعين بشرط التبرع بالباقي وبني صاحب المهدب واخرون
 هذين الوجهين على اصل اخر وهو ان الشاة الواجبة في الابل اصل نفسها
 ام بدل عن الابل فان قيل في اصل فاذا خرج البعير كان كله فرضا وان قلنا
 بدل فالفرض خمسته ومظهر فايد في الخلاف فيما اذا عجل بعيرا عن خمس عشر
 ثبت له الرجوع لهلاك الثهاب قبل تمام الحول واستغننا الفقرا وغير
 ذلك فان قلنا الواجب كله رجوع به كله وان قلنا خمسته رجوع بخمسته دون
 باقيته رجوعنا الى كيفية بناء الوجه الثالث على خلاف المذکور فافادت
 قلنا يقع البعير كله فرضا فغدر وقع موقع شاة فلا يلحق في العشرة فافوتها

بغير واحد بل لابد من تعدد المخرج بتعدد النصب وان قلنا الفرض
خمس مائة اجزاء ويكون متبرعا بالعشرة سلافة اخاسته وفي خمس عشرة خمسة
وفي العشرين خمسة وضعف الامام هذا البناء **فروع** بشرط في الشاه
الواجبة في الابل ان تكون صحيحة بلا خلاف **سوا** كانت الابل
صالحا او مراضا ان كانت مراضا او معيبة فوجهان اصحهما وهو نصه
في المختصر انه يجب شاة كاملة كما في الصحيح واذا عي القاضيه انه لا
خلاف فيه وثانيها لابن خيران واقصر عليه كثيرا انه يؤخذ منها
صحيحة تليق بها **مسألة** خمس من الابل فتمتها صحاحا الف مراضا خمس
وشاة الصحيح ثمانية عشر فيجب شاة صحيحة فتمتها خمسة فان لم
يوجد فيها شاة صحيحة قال ابن الصباغ فرقا لدرهم على الاصناف
للضرورة قال النووي وهذا ما ذكره فيما اذا اخذ الشاعى في المائتين
غير الا غبط من الحقائق وبنات اللبون ووجبا اخذ الفواق ولم
يمكن شراجز من غير انه يفرق دراهم انتهى فعملت المتولى هذا الرب
فقال يلزمه اخراج شاة بالقسمة فان لم يمكن تحصيلها فاقضاه
التوزيع فوجهان احدهما يخرج شاة تجزي في الاضاحي والثاني
يتصدق بالدرهم **النظر الثاني** في كيفية العدد ولعن بنت مخاض
عند فقدها الى ابن لبون وفيه **مسألة** مستأيل **الاول** اذا لم يكن في
ابله بنت مخاض ولا ابن لبون فوجهان اصحهما وقطع به الجمهور ونسبه
الامام الى المنص انه يحصل ما شأنهما وخزجه والثاني وصحة البعوي
انه ينبغي عليه تحصيل بنت مخاض فخرجها وعلى الاول ففي كيفية
مطالبة الشاعى له وجهان احدهما يطالبه بلحاذاها وثانيها يطالبه
ببنت مخاض فان دفع ابن لبون قبله منه ولو اذ اخراج بنت لبون
واخذ الجيران قال الرواية ولو صار في ملكه بنت مخاض بعد الحول
فكان عنده ابن لبون لزمه اذاها الوجوده في ملكه عند اخراج وفيه
وجه انه لا يلزمه فيها ابن لبون اعتبارا بحاله الوجوب **الثانية** لو

كان عند بنت مخاض معيبة فهي كالعدد وممة فيخرج ابن لبون ان كان عنده
فان لم يكن كما تقدم وفيه وجه انه يلزمه شرا بنت مخاض سلمه واخرجها
ولو كانت كرهه وادله مما ذيل لم يلزمه اخراجها فان تطوع فقد
احسن وان اذ اخراج ابن لبون لم تجز في اظهار الوجهين وحكي صاحب
المذهب والمذهب مقابله عن النص وجهاه قال الدارمي ولو كان
في ملكه بنت مخاض لزمها بقصوبة او مروه فله اخراج بنت لبون
الثالثة لو لم يكن عنده بنت مخاض فخرج خنثى مشكلا من اولاد اللبون
بدلا عنها اجزاء في اصح الوجهين ولو اذ ان يخرج الخنثى فاولاد
اللبون مع وجود بنت مخاض لم تجز به قطعا بخلاف ما لو اخرج بنت
لبون فانها تجز به والخلاف عمل المشهور بان الخنثى اما ذكر او اما انثى
فاما ان قلنا انه قسم ثالث فلا تجزي قطعا ولو كان عنده ابن
لبون عند فقده بنت مخاض فان اخرج ابن اللبون اجزاء وان اخرج بنت
اللبون شرا اجزاء وان اذ اخراجها واخذ الجيران لم يكن ذلك
في اصح الوجهين **الرابعة** لو وجب عليه بنت لبون ولم يكن عنده فخرج
حقا بدلا عنها فطريقان اصحهما القطع بانه لا تجزي وثانيها فيه
وجهان اصحهما المنع ولو اخرج حقاً ارجدها بدلا عن بنت مخاض
عند فقدها اجزاء على المذهب وفيه وجه ولو اخرج بنتي لبون بدلا
حقه فوجهان احدهما يجوز قال بعضهم وهو ظاهر المذهب والثاني
وهو اختيار الرواية لا وكذا الحكم فما اذا اخرج حقتين لجدعه
النظر الثالث في استيفاء الفريضة على حساب واحد وهو ان في
كل اربع بنت لبون وفي كل خمس بنت حقة فاذا زاد قال الابل واحد
على مائة وعشرين بنت فيها ثلاث بنات لبون كما تقدم وفي انبساط
الواجب على الواحد الزائدة حتى يخصها جر من مائة واحد وعشرين
جزءا من ثلاث بنات لبون وجهان اصحهما نعم وثانيها قولنا العباس
والاصطفي لا وبني عليهما ما اذا زاد شقصا من مائة وعشرين

بان ملك بعض غير شر له بينه وبين من لا يجب عليه الزكاة فعلى الاول انه
لا يجب الاحققات وهو المنصوص وقد فسر الزايد بالواجب وعلى الثاني
يجب ثلاث بنات لزوم بنى عليه ايضاً ما لو تلفت واحدة بعد الحول وول
التمكيز الا على الاول يستقطب الواجب جز من مائة ولحاشي وعشرين
حز **النظر الرابع** في اجتماع فرضين في المال بحسب ما بين فاداً بلغت
ما شينه قد رآه **الخروج** فرضه بحسب ما بين مختلفين كما اذا ملك ما بين من
الابل دية اربع حبش بنات وواجب الحبش بنات الحقائق وخمس
اربعينات وواجب الاربع بنات بنات اللبون فنص الشافعي في
المجديد على ان الواجب اربع حقائق او حبش بنات لبون وفي القديم على
ان الواجب الحقائق وللاصحاب طريقان اشهرهما واصحهما ان فيه قولان
اصحهما ان الواجب احد الصنفين وثانيهما ان الواجب الحقائق عيناً واليالي
القطع بالحد يد وحمل القديم على ما اذا لم يوجد في ماله الا الحقائق
فاذا اثبتنا القديم وفرعنا عليه فان وجد الحقائق بصفة الاجزاء من غير
نقاسة لم يجزي غيرها وان لم توجد بهذه الصفة فغيره ليس لملكها
وتخرجها وبين ان ينزل لبنات اللبون ويصعد الى الجديع مع الجران
وان فرغنا على المجديع الصحيح فلمسلة خمسة احوال **الحالة الاولى**
ان يوجد في ماله القدر الواجب من احد الصنفين بكما له بصفة الاجزاء
دون الاخر فنؤخذ منه ولا يكافى تحصيل الصنف الاخر وان كان
انفع للمساكين وان قلنا الواجب الا غبط عند وجودهما ولا يجوز
التزول عنه ولا الصعود الي ما فوقه مع الجران ولو وجد اموالاً وحدهما
معيناً فهو كالعدد **الثانية** ان لا يوجد في ماله شيء من الصنفين
او يوجد اعيان فان اذخه يمل احدى امواله او غيره واخرجه فوجها
اخذها يجب لحصول الا غبط واصحها انه تحصل ما شأنهما وتخرج
رهما كالوجهين المتقدمين فيما اذا ملك خمساً وعشرين ليس فيها بنت
مخاض ولا ابن لبون هل يلزمه تحصيل بنت مخاض ام ابهما شاء وله ان لا

تخصر الحقائق ولا بنات اللبون وجعل بنات اللبون اصلاً ويترك منها الي
خمس بنات مخاض ويدفع خمس بنات وجعل الحقائق اصلاً ويتركها
منها الي اربع جذاع وياخذ اربع خبرات **الثالث** ان يوجد عند
الصنفان بصفة الاجزاء من غير نقاسة فالمنصوص الذي قطع به الجمهور
وصححه الباقر ابن الساعي ياخذ الا غبط منهما وقال ابن سريج بتخير
المالك فيعطى ما شأنهما كما يتخير في الصغور والتزول وبين الشافعي
والدراهم **المضروب** ان قلنا بقول ابن سريج فيستحب للمالك اخراج
الا غبط الا ان يكون محبوا عليه فيراعي وليه حطة وان قلنا بالمدفوع
فاخذ الساعي غير الا غبط فعند شدة اوجه اصحها انه ان وجد
نقص منه بان اخذ غلما حاله ارم من غير نظر واجتهاد في الا غبط اذ و
وجد نقص من المالك بان دلل على اخفى الا غبط او منها لم تحسب
له وان لم يوجد نقص من واحد منهما لم تحسب والثاني لا يتخير ان
يقطع به المغوي انه ان كان بنقص واحد منهما لم يتخير وان قصر واحداً
منهما فان كان باقياً بعينه في يد الساعي لم يتخير به وان لم يكن باقياً فيها
اجزاء **والرابع** انه ان فرقه على المستحقين ثم طهر الحال اجزاء والا فلا والرابع
ان دفعه المالك مع علمه بان لا ادنى لم يحسب له وان كافى جاهلاً
لم يحسب له ولا نظر في الساعي قال الرازي ويقرّب منه عند البغوي
مجرد علم المالك بخاله تفصيلاً عما من الاجزاء وان لم يوجد اخفاً
وقد ليس **والخامس** لا يحسب مطلقاً **والسادس** لا يبي استحقاق
انه تحسب مطلقاً وحيث قلنا لا يحسب له فعلى المالك ان يخرج
الزكاة وعلى الساعي رد ما اخذ ان كان باقياً بقيته ان كان نالفاً
ولو كان اخذه باجتهاد وبان خطاه فيه وتلف قال بعضهم تحسب الفان
في مال المساكين كالحب خطا الامام في فضايه في بيت المال وحيث
قلنا تحسب له فنقل على المالك اخراج قدر التفاد في وجهها وان
احدها لا يبي يستحب كالمالك القيمة واجتهاده لا يلزم المالك

شي آخر واصحها وهو ظاهر النص نعم وعلى هذا يعرف التفاوت بالنظر
الى القيمة فاذا كانت قيمة الحقائق اربع مائة وخمسون وقد اخذ الحقائق
وجب خمسون ان كانت قيمة البنات اربع مائة وعشرون وجب عشرون
فان كان قد رالتفاوت بتفسير الاصل به شقص اخذناه ذراهم او
غيرها من نقد البلد للضرورة انفقوا عليه الا صاحب القريب فانه
قال يوقف حتى يوخذه به شقص واستبعد الامام وقال النوري هو
شاذ باطل وان كان قد رانحصل به شقص فهل يلزمه شراء ام تجوز له
دفعه ذراهم فيه وجهان اصحهما الثاني وعلى هذا لو خرج شقصاه
كانا اتفاقا وعلى الاول فقير يجب ان يشتريه اربعة اوجه . اصحها
يشري من جنس الاغبط . وثانيهما من جنس الخبز . وثالثهما بخيريهما
واختاره الامام . ورابعها انه يجب شقص من عيرا وشاة ولا يجزي
من غيره اذ لا مدخل للبقر هنا وبه قطع الماددي فيجب في المثال المذكور
اولا على الوجه الاول نصف حقه وعلى الثاني خمسة اشباع بنقد
لبنون حيث قلنا نخرج الشقص فيسئل الى الساعي على القول بوجوب
صرف زكاة الاموال الظاهرة اليه وحيث قلنا نخرج الدراهم من جنس
على هذا القول اصحها انه يجب صرفها اليه وثانيهما لا . الحاشية
الرابعة ان يوجد في ماله بعض كل واحد من الصنفين كما لو لم يوجد في
ماله الاحقة واربع بنات لبنون فله ان يجعل البنات اصلا يخرجها
مع الحققة ويأخذ جيرانها وهل له ان يجعل الحققة اصلا يخرجها مع
البنات الثلاث وثلاث جيرانا فيه وجهان اصحهما نعم وثانيهما
لا وصحة التولي والرواية في ذيفه الامام ومن امثله ان لا يوجد في
ماله الا ثلاث حقائق واربع بنات لبنون فيصير بين ان يجعل الحقائق
اصلا فيعطيها مع بنت لبنون وجيرانا وبين ان يجعل بنات لبنون اصلا
فيعطيها مع حقه ويأخذ جيرانا وهل يجوز ان يعطي حقه مع ثلاث بنات
لبنون وثلاث جيرانا فيه الوجهان قال البغوي ويجوز ان يعطي

الاصح

الحقائق الثلاث مع جدعة ويأخذ جيرانا وان يعطي ثلاث بنات لبنون وبنت
مخاض جيرانا وسكذا حشرنا شاة بها . الحاشية الخامسة ان يوجد
بعض احد الصنفين ولا يوجد من الامر شي كما لو كان عندنا اربع حقتان فله
ان يخرجهما مع جدعتين ويأخذ جيرانا فله ان يجعل بنات لبنون
اصلا فيخرج بدلها خمس بنات مخاض مع خمس قربات ولو لم يوجد الا
ثلاث بنات لبنون فله اخراجها مع بنتي مخاض وجيرانا فله ان يجعل
الحقائق اصلا فيخرج اربع جدعات بدلها ويأخذ اربع جيرانا
كذا اجزم بالصورتين البغوي قال الرافعي وذكر الوجهين المذكورين
في القصة الرابعة بقضي طرد الخلاف في جعل بنات لبنون اصلا
في الاولى وجعل الحقائق اصلا في الثانية لهما بعض الفرض عندنا اثره
الجيران فلعن الجواب على الظاهر **فصل في** الاول لو خرج مالك
المائتين حقتين وبنتي لبنون فاصلا لم يجز له لو ملك اربع مائة من الابل
فواحيها ثمان حقتا وخمس بنات لبنون فاتي فيها جميع ما تقدم من
الخلاف والتفريع في المائتين ولو اخرج عنها خمس اربع حقائق وخمس
بنات لبنون جاز على الصحيح وتجربان في كل صورة يمنع المال فيها اربعين بنات
وخمسينات بحيث يخرج منها الحقائق وبنات لبنون بغير تشخيص
كسمايه وثمان مائة قال الرافعي ولعله يقول ذكرتم ان الساعي يأخذ
الاغبط ويلزم منه ان يكون اغبط الصنفين هو الخبز فليخرج
البعض من هذا والبعض من ذاك فقد اجاب ابن المشاغ عنه فقال اما ان
سرع فلا يلزم منه هذا لان الحيا عندك لرب المال واما على قول الساعي
فيجوز ان يكون لهم حظ ومصلحة في اجتماع الصنفين ولا ينحصر جهة
الغبط في زيادة القيمة لكن اذا كان التفاوت لا من جهة القيمة
بعضه اخراج الفضل وقد رالتفاوت الثاني على الحالة الثانية وفي ما
اذ لم يجد في ماله شي من الصنفين وقد تقدم انه تجوز ان يجعل البنات
اصلا ويترك الى خمس بنات لبنون ويعطي خمس جيرانا وان يجعل الحقائق

اصلا ويصعد منها الى الجداع وباخذ اربع جبرانات وليس له ان يجعلها اصلا
وينزل منها الى اربع بنات مخاض ويعطى ثمان جبرانات ولا ان يجعل بنات
اللبوز اصلا ويصعد منها الى خمس جداع وباخذ عشر جبرانات لا يمكن
تقليل الجبرانات وفي خلاف الاصل وفيه وجه ان له ذلك كما لو لم يمتد حقة
فلم يجز الا بنت مخاض فانه يخرجها مع جبرائيل ولزمته بنت لبوز فلم
يخرجها لاحقة في ماله فله ان يخرج جدعة وباخذ جبرائيل وفتق
الاصحاب ولو لم يجز في ماله فما ينزل اليه ولا ما يصعد عليه غير ان يشرى
الفرض او اعلامه او اسفل ويعطيه مع الجبران كما مر وشرا الحد الفرضين
افضل وحر بلوغ البقر مائة وعشرين حكمة بلوغ الابل مائتين فان ولجها
ثلاث مستنات او اربعة امتعه فتكون فيها الخلاف والتفاديع المتقدمة
كلها ولذلك قيل ان هذا النظر لا اختصاص له بزوجة الابل كما تقدم **الطريق**
الخامس في بيان الجبران حكمه وهو ان يجب عليه شتر وليست عنده فله
ان ينزل فتعطي اسفل منه وبيان الشتر الواجب وهو شتانان وعشرون
درهما وان يصعد فتعطي شتا اعلامه وباخذ من الساعي شاتين او
عشرين درهما فاذا الزمته بنت مخاض وليست عنده كان له ان يخرج
حقه وباخذ شاتين او عشرين درهما وان وجب حقه وليست عنده
جاز له ان يخرج جدعة وباخذ ذلك فهذه صورة الصغور وصورة للنزل
ان يجب عليه جدعة وليست عنده فله ان يخرج حقه مع شاتين
او عشرين درهما او يجب حقة وليست عنده فتخرج بنت لبوز مع
شاتين او عشرين درهما او يجب بنت لبوز وليست عنده فتعطي بنت
المخاض مع الشاتين او العشرين ولا يجوز ذلك العود ولا التزول مع الجبران
اذا وجب الواجب عنده قطعاً والموجود المغيث كالمعدوم واما التفتيش
كلما يله ذات اللبوز والربة فان لم يمتد بها فكل معدومة قال النودي واهم
يذكر وانها الوجه السابق فما اذا الزمته بنت مخاض وابل مائة ولم يجد
بنت مخاض الا بقبضة الف لا تكون كالمعدومة ولا فرق مجوزا للزواج اعطا

121 الجبران بين ان يكون قيمه شتر الذي نزل اليه مع الجبران ان يبلغ قيمه الذي
نزل عنه ام لا لانه لا نظر الى القيمة في الزواج وصفة شاة الجبران صفه
الشاة المخرجة فيادون خمس وعشرين من الابل كما مر وفي اشتراط الاتوثة
الوجهان هناك اذا كان المعطي هو المالك لا يصح ما فيها الا بشرط وان
كان المعطي الساعي فان رضى بت المال بالذم جاز وان لم يرض فغيبه
الوجهان وقال القاض ان قلنا يجوز هذا لانه ثم فمنا اولي الاقربان
والد راهم المخرجة في النقرة الخاصة قال الامام وكلاهما راهم الشريعة يجب
اطلاق فان احتاج الامام ليلاد راهم يدفعها في الجبران ولا يمكن في
بيت المال شي باع شيئا من مال الزوجه وصرف فيه الجبران وله ان يرتقي
الي مستنيتين عند فقد الشتر الواجب وما يليه من شاة العلف وباخذ
جبرائيل كما لو كان عليه بنت لبوز وليست عنده ولا الحقة فله ان
يخرج الجدعة وباخذ جبرائيل شاتين او اربعين درهما وله ان ينزل عند
فقد الواجب وقاعته لاسفل منه كما لو لم يمتد حقة ولم تكن عنده
ولا بنت لبوز فتخرج بنت مخاض معها اربع شياه او اربعين درهما وستين
وكذا يجوز ان يصعد الى الشتر الرابع وباخذ ثلاث جبرانات كما لو كان
عليه بنت مخاض فتعطي جدعة وان ينزل ثلاث دبحات كما لو كان عليه
جدعة فتعطي بنت مخاض وثلاث جبرانات وعن ابن المنذر وهو معدود
من اصحاب الشافعي انه لا يجوز ان يصعد ولا ان ينزل الا الى شتر واحد ولا
مدخل الجبران في ذلوة البقر ولا الغنم وفي النظر مسايل **الاولى** لم تكن
الخيرة في تعيين الشاتين والد راهم نص في المختصر على انها للمعطي متساوي
كان المالك او الساعي وعن الامثلا قول ان الخيرة للساعي اذا كان المعطي
رب المال فياخذ الا غنط منها للمساكين ولا يحجب طريقا لحد هاهنا
المسئلة على قولين اصحهما للخير في المعطي فان كان الساعي لزمه رعاية
الاصح لاهل الشهان والثاني ان الخيرة للساعي كما ان الخيرة له بين اخذ
الحقاق وبنات اللبوز عند وجود الصنفين في المائتين على الصحيح والطريق

الثانية الصحيحة القطع بالاول واما الخيرة في الصغور والتدول اذا فقد
 التسلي الواجب وجداعلا منها واستعمل في من فيه وجهان احدهما الى الساعي
 قال النووي وهذا الصحيح عند اكثر العراقيين وهو نصه في الام وثانيهما
 ان الخيرة للمالك وصحة جبهه الخراسانيين وجماعة من العراقيين والرافعي
 والجمهور اطلقوا الوجهين وقال الماوردي ان طلب الساعي التدول للمالك
 الصغور فان علم الساعي الخيرة فالخيرة له والا فله الوجهان ومحلها
 ما اذا طلب المالك خلاف الاعبط للمساكين فان كان ما يطلبه الاعبط لهم
 يجب قطعاً وان استوى الامر ان فالظاهر القطع بان المتبع اخيراً
 المالك وحيث خيرا الساعي لزمه اختيار الا فبط هذا كله عند الهة
 والسلامة فاما اذا كانت الابل مريضة او معيبة فاذا المالك لم يصعد
 الى سن مريض او معيب وياخذ الجيران كما لو لزمته بنت مخاض فان في ذلك
 بنت لبون مريضة وطلب الجيران فقد قطعوا في الطريقين بانه لا يجوز
 وقال الامام المتجه عندي انا ان قلنا الخيرة لرب المال في الصغور والتدول
 فالامر على ما ذكره وان قلنا الخيرة للساعي فالوجه القطع بجواز اذا
 زاه غبطة للمساكين قال وهو مرادهم قطعاً وتابعه الرافعي واذا
 اراد التدول من السن المريضة او المعيبة الى ما دونها وبطل الجيران قبل
 منه ولو كان ماله صحيحاً الا الفرض او مريضاً الا الفرض فهل له ان يصعد
 بقيمة فرض صحيح وقية فرض مريض على قد التسليم فيه وجهان **الثانية**
 لو لزمته بنت مخاض ولم يدر عند الافصيل ان في دون السنة فاخرج
 مع الجيران لم تجزيه قطعاً ولو لزمته جدعة وليست عنك فاخرج عنهما بنية
 وهي ما لها خمس سنين فان لم يطلب جيراناً جاز وان طلبه جاز على الصحيح عند
 الجمهور وثانيهما المنع وصحة القاصي والبغوي والمنولي والقري **الثالثة** تقدم
 انه تجوز الصغور والتدول بدرجة وثلاث درجات وباخذ ثلاث جيران
 او يعطى ثلاث جيران وهن تجوز الصغور والتدول بدرجة مع الثلث من
 الصغور والتدول بدرجة او ثلاث مع الثلث من ذلك بدرجة كل لزمته

بنت لبون فلم يدر عند ولا حقة وعند جدعة وبنت مخاض فهل تجوز
 ان يترك التدول الى بنت مخاض ويخرج الجدعة فيه وجهان مرثبان
 واو على الجواز وهو الاصح ولو لزمه بنت لبون فقد هاد وجد ابن لبون
 وحقة فاذا ان يعطى ابن لبون مع الجيران فوجهان وصح صاحب
 العدة المنع ولو كان معه احدى سنين بنت مخاض فاخرج من بها بنت
 مخاض فالذهب انما لا تجزبه الا مع ثلاث جرافات وفيها وجهان فانها
 تجزبه مع جيران ولو لزمه حقة فاخرج بنتي لبون مع جيران ولو لزمته
 جدعة فاخرج بنتي لبون وحقتين بلا جيران في الاجزاء وجهان **الرابعة**
 ليس لرب المال اذا توجه عليه جيران ان ينعضه فيخرج شاه
 وعشرة دراهم ولو كان رب المال اخذ الجيران جاز بتعريضه باعطاشاة
 وعشرة دراهم اذ ارصى به وان اطلق جماعة المنع ولو توجه جيران فان
 اكثر على المالك او الساعي جاز ان يخرج عن الواحد عشرة دراهم
 وعن الاخر شائين وبالعلش **المظهر السادس** في صفة المخرج ولا اخذه اص
 لذلك بركة الابل والاحكام المذكورة فيه جارية في المنع كلها والمقصود بالكلية
 في صفة المخرج في الكمال والنقصان واستباب النقصان خمسة **المرخص**
والعيب **والذئبة** **والقصر** **ورداه النوع** كالمغزاة بالنسبة الى المصان الذئبة
 نقصان في الباب وان كانت كالا غير لان الاناء مظنة الشك والدرة
 فهي ارفق بالفقر فان كانت الماشية كلها كاملة غير تة عن هذه النقصان
 لم يؤخذ منها الا الكامل فان كان بعضها اكمل من بعض مع ممول الكمال لها
 فوجهان صحيحا اختيار الساعي خبرها كما تقدم في الحقائق وبنات اللبوس
 الماشين وثانيهما لانه استحق باخذ او سطره او في جواز اخراج ثنية مع
 عن اربع ضانا باعبار القيمة او جدعة ضان عن اربعين معزاً بالقيمة
 للجدعة ثلاثة اوجه احدها لا كالنفر عن الغنم واصحابها نعم كالا بل المبرية
 عن الاربعية وثالثها انه لا تجوز اخراج المعز عن الضان ولا تجوز عكسه
 قال الروياني فان قلنا اخذ المعز عن الضان لم يخرج الا بنية وان قلنا يجوز

اخراج الضامن عن المخرج فان خرج ثنية احسن وان اخرج جدة فوجهان
وان كانت كلها ناقصة فان كان النقص بالمرض بان كانت كلها مراضا
لم دخلها عطا صحيحة بل خرج منها مريضه وان كانتا بعين اخذ منها
معيبا فالنصرانه ياخذ خير المعيب فقال الجهمور ياخذ من او سخطها لا
من الاعلا ولا من الادنا ونقل الرافعي الاتفاق عليه وقال الشرحسي انفقوا
على لظواهره غير مراد وان مراده ما اذا كان في المال مريضان كالمايين
فان الساعي ياخذ خيرا من الحقائق وبنات اللبون اكثر من او سخطها
عيبا وقيل عتق بلخير عن الوسط كقولہ تعالى امة وسخطا للملأ وري
ومنها من اجراه على ظاهره واوجب خبر المعيب قال وهو غلط وقيل اذا
ما اذا اذن رب المال ان ياخذ كما يشاء على المذهب في اعتبار الوسط
وجهان اخذها او سخطها عيبا كالوكان ببعضها عيب وبعضها عيبا
وبعضها لاثلة في اخذ ما به عيبان وفانها او سخطها قيمة كالوكان قيمة
بعضها ما به وقيمة بعضها ما به وخمسين فساخذ ما قيمته ما به قال الامام
ولو كان عند خمسة وعشرين من الابل وعند بنت مخاض احدى اهل الجود
المال مع العيب والاخرى دونها فقل يوخذه منه الجيد كما يوخذه منه
الاعطى في الحقائق والبنات امر التي دونها فيه وجهان اصحهما الثاني قال
الرويانى والشاة في الخمسة من الابل على التقرب من قيمة خمس بنات مخاض
فان كانت ابله معيبة لم يجز الاشاة صحيحة تجزي في الاضحية وقيل
يشترط بالذاهم للضرورة ولا يجز معيبة قطعاً وان كان النقص بزيادة
النوع اخذ منه كالوكانت عنه كلها معرا اخذ منها ولا يكلف ان يعطي ضانا
وان كانت النقص بالضرورة بان كانت كلها ذكراً فان كانت ابل اجزا منها
ابن لبون عن خمسة وعشرين قطعاً وفي اذا اخرج الذر عن غرض النصاب
ثلاثة اوجه اصحها وهو المنصوص عليه وثانيها لا وقال الثماني ان ادى اخذ الذر
الى التسوية بين ضا بين لم يوخذ والا فلو خذ ابن مخاض عن خمس وعشرين
وحق من ست واربعين وجده من احدى سنين وكذا يوخذ الذكر اذا

زادت الابل واخلف الغرض بزيادة العدد ولا يوخذ ابن لبون في سنة ولا
لانه يوخذه في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض وعلى الاول يوخذ
من ست وثلاثين ابن لبون فوق ابن اللبون الماخوذ من خمس وعشرين
ويعرف بالتقويم بالنسبة وعلى الثاني لا يوخذ من الذر اثنى عشر يوخذ
لو تخصصت كلها انا ابل يقوم ما شئته لو كانت انا فاذا يقوم الاثنى الماخوذ
منها ويعرف نسبتها من الجبله ويقوم ما شئته الذر ويوخذ منها اثنى
قيمة ما بقضيه النسبة وفيه وجه انه يجوز ان يكون قيمتها ستوا وحكي
الرويانى عن بعضهم عن ابن خيران انه لا يوخذ في خمس وعشرين من ابن لبون
ولا ابن مخاض قال وهذا غير صحيح عنه واما البقر فالبيع داخود منها في
مواضع وجوبه وهو في كل بلايين فان وجبت مستنة ففي جواز اخراج
الذكر الوجهان الاولان في الابل الاصح لجواز ولو كانت ذوات السنين
فاخرج منها يتبعين اجزاه على المذهب وان كانت انا واما الغنم
ففي جواز اخراج الذر عنها اذا كانت كلها ذكراً بطريقان اصحهما القطع
بالجواز والثاني طرد الوجهين الاولين في الابل قال النووي وهو شاذ
ولو كانت الابل او البقر او الغنم انا او ذكراً او انا فالمرجى اخراج
الذر عنها قطعاً الا فيما اذا اخرج التبعين عماد ون السنين ويخوم كما
تقدم على المذهب وفيما اذا كان الواجب تباعاً او ابن لبون عند فقد بنت
المخاض وان كان النقص بالبقر بان كانت الماشية كلها معرا لا يجزى شيء
منها عن الغرض ذلك في صورته احدى اهما اذا اخذت من الماشية في اثنا
الحول فصيلة او عجول او سخال ثم ما ثلث الامهات كلها وثمر الحول
والاولاد صغار وقلنا بالمذهب المنصوص ان حول الشاج يبنى على حول
الامهات لا على قول الانماطى ان الحول ينقطع بنقصانها عن النصاب البائنة
ان يملك نصاباً من صغار الغنم وعصى عليها حول فقبح الزلوة وليس فيها ما
لجزى لان الصحيح ان ثنية المغرما لها شتان ومثله ان يملك اربعين من
العجول فيمضى عليها حول وواجبها مستنة وليست فيها اذ عرف ذلك فان

كانت الماشية منها فبما يؤخذ منها طريقان أحدهما القطع بانه يؤخذ
منها صغيرة والثاني ان فيه وجهين وقيل قولنا القديم انه لا يؤخذ الا
كبيرة فبما يؤخذ منه كبيرة دون قيمه كبيرة يؤخذ من الكبار وللجد يد الصحيح
انه يؤخذ منه الصغيرة وان كانت الماشية ابلا او بغير فقلته او جكالا وجه
المقدمة فيها اذا كانت كلها ذكورا احدها انه لا يؤخذ منها الصغار
بل يؤخذ كبيرة بالقسمة فنقول لمرقمة النصاب لو كان كما رافاذا قتل
الف قتل كمرقمة الفرض منه اذا قتل عشرة قيل لمرقمة هذه الصغار فادان قتل
خمس مائة قتل اخرج صغيرة قيمتها خمسة وصحة جماعة واصحابها عند
الاكثر من وان منعفه ابن الصباغ انه يجوز اخذ الصغيرة نطقا لرسن
تجتمد الشاعى ويحمد عن التسوية بين النصب في اخذ بشت ولا بين
فصيلا فوق الفصيل للخرقة في بشت وثلاثين وفي احدى سنين ففصيلان
الفصيل الماخوذ في ست واربعين وظاهر قصه والثالث انه لا يؤخذ
الفصيل من احدى سنين وماد منها لئلا يتسوي بين القليل والكثير
اما الزايد على ذلك فالاعشار بالعدد كالغنم وكذلك البقر وهو مدخول
وعبر المحققون بان فالوان ادعى اخذ الصغيرة لا التسوية لم يؤخذ والا اخذت
وخصص الصبد لا في البعوي المنع على هذا الوجه بشت وثلاثين وادان فيها
وجوز فصيلا عن خمس وعشرين اذ لا تسوية في خوزه وحده **فصل** اذا
اختلفت الماشية في الجمال والصفات الخمس المقتضى بان كان بعضها بصفة
الجمال وبعضها ناقص فبما يؤخذ منها فان اختلفت في صفات الذكورة والصغر
بان كان بعضها من الاناث وبعضها من الذكور وتحضت انا ارمغا الا ذلك
ولو كان الكبير والانثى واحدة ويكون الانثى الماخوذة من الذكور والاناث دون
الانثى الماخوذة من الاناث المحضه وطريق التفسير ما من الرض ويستثنى منها
ابن الجوز فانه يؤخذ من خمس وعشرين عند فقد بنت الحاض شو كانت كلها
ذكورا وانا انا وانا انا والبيع فانه يؤخذ في كل ثلاثين من المبيع شو كانت
انا انا وانا انا والبيع اذ اخذها به لا عن مسنه فيما دون السنين

على المذهب كالقديم روي ان عمر قال لصدة قد ولا تاخذ الا كوله ولا الترقيا
ولا الماخض ولا تحمل الغنم والاولاد في المشبه المعتد للاكل وقيل في الخضر
والربا القربة العهد بالولادة كالنفسا من المشا وقال القاضي والغزالي
وصاحب المذهب في التي يتبعها ولدها واهل اللغة لا يشترطون فيها ذلك
قال الاقوي في ربا الى شهرين قال ابو زيد الانصاري الربا من المير والضان
وربما جاز في الابل والماخض لغة في الحامل التي قربت ولادتها وقال الارزقي
التي اخذها الماخض لنضع والمخض والمخاض وجع الولادة والمزاد هنا
الحامل قربت ولادتها امر بعدت والتي طرقتها الفحل كالتحفة الحلالا هنا
يحمل غالبا ويحمل الغنم هو المعتد لصربها فلا يؤخذ هذه الا بعة ولا خزان
المال وفي سقد المير الراي على الراي وقبل علسه الا ان يرى ربا الما لا يخرج
فكوا افضل الا تحمل الغنم ففي جواز اخذ يرضي المالك الخلف المتقدم في
اخذ الذر عن الذور ويجوز اخذه برضاه حيث يجوز اخذ الذر وفيه
وجه ان الربا لا تقبل منه اذا بدلا لها لانها معيبة وغلاطوا قايله فقد
لا يكون مهزولة ودون عنهما من ذلة والهزال الذي هو عيب هو المهر الا اللحن
الظاهر البين في الحمل ليس بعيب مانع من القبول وهو فضيلة في البهائم
وفرق بين الذكورة والاصحية حيث لا يجري فيها الحامل على وجه جزم به
الموت لان المقصود هنا المالكه وهناك اللحم ولو كانت ستامة كلها
حقايل قال صاحبنا ان قرب لا يطلب منه خايل وهذه الصفة معفو عنها
كالوفص واستحسنه الامام ولو كانت كلها سمينه فمطالبة بسمينه
ويجعل ذلك كسرف التوع وفي الدرمة وجه انه اذا بدلا لها لا تقبل
منه قال الامام ولا اضله **فصل** اذا انقسمت الماشية الى صحاح
ومراض فاما ان دون الصحيح منها قدر الواجب فاكثرا ودونه فانه ان
كان قدره فاكثرا فان كان حيوانا واحدا المير اخرج مريضة ولو كان
حيوانين ونصف فاشيته صحاح ونصفها مراض يعني اثنتين وستين
من الابل وشائين من ما بين من الشياه وطريقان اصحهما القطع بانه يجب

صحبتان بالفسط كما مر وثانيتها وجهان صحبها هذا وثانيتها الجزية
صحبة ومريضة صحبة عن الصحاح ومريضة عن المراض وان كان الصحيح منهما
دون قدر الواجب كسنا في ما بين من الغنم ليس فيها الاصححة والحد
فطريقان احدهما يجب عليه صحبتان ولا جزية صحبة ومريضة عن المراض
وان كان الصحيح منهما دون قدر الواجب كسنا بنز ما بين من الغنم ليس
فيها الاصححة والحد فطريقان احدهما يجب عليه صحبتان ولا جزية
صحبة ومريضة فاذا اخرج صحبة من الماشية المنقصة الى صحبة ومريضة
لم يجب ان يكون من نفيس ماله ولا متساويه لباقي الصحاح في القيمة
وجب صحبة لا يفة بماله فاذا كان عند اربعين ساة فصاعدا صحاح
ونصفها مراض قيمة كل صحبة دينار وكل مريضة دينار فعليه صحبة
بقية نصف صحبة ونصف مريضة وهو دينار ونصف ولو كان الصحاح
منها ثلثين والقيمة ما ذكر اخرج صحبة بقيمة ثلثة ارباع صحبة وربع
مريضة وهو دينار ونصف وربع وان لم يكن فيها الاصححة والحد
فعليه صحبة بقيمة تسعة دنانير جزا من اربعين جزا من مريضة وجزا
من جز من اربعين جزا من صحبة وذلك دينار وربع عشر دينار
وهو ربع عشر المال في المثال المذكور قال الراعي هذا اذا كان الاكثر من
وهو محل النظر ويتضمن النظر الى اتحاد الماشية ولا يستمر الا اذا استوف
قيم الصحاح وقيم المراض وقد اختلف وقال الغزالي ان ذلك ربع عشر المال
عن النظر الى اتحاد وقد رواه ابن جرج عن ابي اسحاق وسى قومت جعله النصاب
وكانت لصحبة المخرجه ربع عشر القيمة ففي المثال المذكور انتهى ولو ملك مائة
واحدى وعشرين شاة صحاحا ومراضا يجب شافان قيمتهما قد ربح من مائة
واحدى وعشرين جزا من قيمة الجملة ولو ملك خمسة وعشرين جزا بل ربح
ان يكون به بنت الخاض المخرجة جزا من خمسة وعشرين جزا من قيمة الكل وقس على
هذه الامثلة شاة بالذئب واجباتها ولو ملك ثلاثين جزا بل نصفها صحاح
ونصفها مراض قيمة كل صحبة اربعة دنانير وكل مريضة ديناران فعليه صحبة

بنصف قيمة صحبة ونصف قيمة مريض وهو ثلاثة دنانير قال الراعي وللان
يقول هل لا كان هذا ملقنا على ان الزئفة شبيسط على الوقص امر لا قسارت
ان شطت فذاك والا فيقسط الماخوذ عن خمس وعشرين من قال النوري واعتل
الرافعي اعتراض ضعيف ولو ملك ما بين بعير فيها اربع حقايق صحاح وبقايتها
مراض لزمه اربع حقايق صحاح قيمتها خمس عشرة فقه الجميع وان لم يوجد
فيها صحاح الاحقين ثلاث حقايق اخرج ثلاثا صحاحا بالقسطة وواحد
مريضة وان لم يكن فيها صحاح الاحقين اخرج صحبتين بالفسط ومريضة
وان لم يكن صحاح الا واحد اخرج واحد صحبة بالقسطة وثلاث حقايق مراض
وفيه الوجهان الضعيفان السابقان عن ابي محمد والبخاري واما المقص بالعيب
كالقص بالمرض فتوا تخضع الماشية معيبة اذا انقسمت الى سليمة ومعيبة
والمراد بالعيب ما يثبت الرد في البيع على الصحيح وقيل انه ما يثبت الرد
وما منع الاجزاء في الاصححة ان عيب الاصححة لا يثبت الرد في البيع وقال
الامام هو هفوه وتجري هنا الحرقا والشرقا ولا جزية المعيبة على الصحاح
وان زادت قيمتها فاذا انقسمت الماشية الى سليمة ومعيب فخرج
سليمه لا يفة بماله فاذا كانت ماشيته اربعين من الغنم اخذ منها سليمة
قيمتهما ربع عشر ماله ولو كانت مائة واحدى وعشرين جزا من ماضيتها
سليمتين قيمتهما قد ربح من مائة واحدى وعشرين جزا من قيمته الكل ولو
كانت خمس وعشرين جزا بل اخرج بنت مخاض قيمتها جزا من خمسة وعشرين
جزا من قيمة الكل كل ذلك كما تقدم في المراض **فصل** اما اختلاف
النوع فاذا اختلف نوع الجنس الذي ملكه من الماشية كالوكانت غنم ضانا
ومعز او عريضة وملية ولا رنه قال الروياني او فله به بناحية طريقتان
او ابله رحيه ومهريه ومجدي به ونخاي وعراب او بقرة جواميس وعراب
وزدنا به وهي التي جعل عليها الانقال فيضم بعضها الى بعض في كمال
النقاب قطعاً وفي حقيقة اخراج الزئفة منها ملته اوجه لحدها انه يخرج
من الغالب منها فلواستوي النوعان والانواع في الاقدار فهو كالواجتمع

في المائتين الحقائق وبنات اللبون فباخذ الساعى لا غبط على الصحيح
 وخرج المالك ما شأ منها في وجه قال القاضي أبو الطيب لا وجه لجعله
 كاجتماع الحقائق وبنات اللبون ينبغي ان يستقط هذا القول والثاني هو
 الاظهر انه يؤخذ من كل نوع بقسطه وليس معناه ان يخرج شقصا من
 هذا وشقصا من هذا فانه لا يجب ان يقال ان المراد اننا نقوم فرض كل واحد
 من النوعين والانواع ونعرف حصص كل واحد منها او بهما من فرضه
 وجميع الكل فخرج واحد من اى الانواع شأ بذلك القيمة واعتبر صاحب
 المذهب تقويم النصاب ايضا قال في البيان ولا معنى له وقال ابن الصباغ
 ينبغي ان يكون المأخوذ من اعلل الانواع كمالا وانقسمت الى صحاح ومراض
 ياخذ بلخصه من الصحاح قال في الفروع ذلك ان يقول ودالهي عن المريضة
 والمعيبة فلذلك لا ياخذها اما قد ردنا على صحيحه وما نحن فيه بخلافه والمالك
 انه اذا اختلفت الانواع يؤخذ الفرض من الوسط كاستياني في التار
 ولا يحى هذا القول فيما اذا لم يكن الانوعان وكانا نوعا متساوية في
 الجودة والرداة وحكي ان خرج قولنا رابعا يخرجها انه يؤخذ الاجود واختلفوا
 في محالها عن الاستحاف ان يحملها اذا لم يحتمل الحالاخذ واجب كل نوع لو
 كان وحده فان احتمل اخذ واجب كل نوع قطعا ولو ملك ما بين مائة
 مائة مائة وما به ارجيه فتؤخذ حقها في قولنا في استحق شاذ وفتح
 المسئلة بمثلها اجدتها عندهم حشر وعشرين من ابل عشرة ارجبية وعشر
 مرية وخمسة مجيدة فعلى الاول يؤخذ منه بنت مخاض ارجبية او
 مرية بقيمة نصف ارجبية ونصف مرية فاذا كان قيمته المرية ثلاثا وارجبية
 عشرين اخذنا بنت مخاض من احدى قيمتها خمسة وعشرون ولا يظن
 الى المجيدة وعلى الثاني ياخذ بنت مخاض من اى الانواع الثلاثة اعطانيه
 خمس مرية وخمسة ارجبية وخمس مجيدة فاذا كانت قيمته بنت مخاض خمسة
 عشرة وقيمة المرية ثلاثون والارجبية عشرين كما سر خمستا الثلاثين
 اثني عشر وخمستا العشر من ثمانية وخمست المجيدة درهمان فياخذ بنت مخاض

من اى الانواع الثلاثة قيمتها اثنان وعشرون وعلى اى ابن الصباغ يخرج
 واحد من اعلل الانواع بهذه القيمة وعلى القول المخرج يؤخذ بنت مخاض
 من اعلل الانواع من غير نظر الى القيمة **المثال الثاني** له ثلاث مائة عرا
 وعشرون ضانا فعلى الاول ياخذ منه ثلثه من المخر كما لو كانت كلها
 معرا او غلسته لو كانت ثلاثون منها ضانا فاخذنا الجدة من الضان كما
 ناخذها لو لمحضت عنه ضانا فعلى الثاني يخرج ضاينه وما عره فيه ثلاثة
 ارباع ما عره وربع ضاينه في الصورة الاولى فاذا كانت قيمة ثلثه الضان
 اثنا عشر وثلثه المخر ثمانية اخرج واحد منها قيمته ما تسعه وبقية ثلاثة
 ارباع ضاينه وربع ما عره في الصورة الثانية ولا يجز هنا قولنا اعتبار الوسط
 وعلى الوجه المخرج يخرج حدة ضان **فروع** قال في الترتيب لو كان له
 اربعة راس ما بين من الضان وما بين من الغراخذ الساعى جذعنا
 من الضان وثلثين من الغر هذا بيان النصب وواجبها ما لا يرقى على ذلك
 دون النصاب الا اذا سربا الخلطة نصابا **باب صدق الخطا** اذا
 وفيه خمسة فصول. الاول في حذر الخلطة وشرايطها والخلطة نوعان
 احدها خلطة شيوخ بان يكون المال شائعا بين الشرايط ولا يشترط ان يكون
 نصيب واحد عن الآخر كما لو ولدوا ناسية او ابتاعوها شايعة بينهم وشي
 اية خلطة اشترك وخلطة اعيان والثاني خلطة جوار وهي ان يكون
 ما شيد كل واحد منهم من ناسية الاخرى لكنها متجاوزات بخلطات
 في المراح والترح والمرعا وحق على ما سيباتي وسمى خلطة اوصاف واختلفوا
 فيها قيل هي خلطة شرعية لا لغوية وقيل هي خلطة لغوية وشرعا وحكم وكل
 واحد من الخليطين انهما يصير قال الشخص او الانصاف منزلة قال الشخص
 الواحد في وجوب الزينة وقد رها واخذها فالاول كما لو كان له عشرين
 من الغنم خلطها بعشرين اخرى والثاني قد يكون في بقليلها كما لو وقع الهزال
 في عشرين من الغنم فانه يجب شاة على كل واحد منهن ولو ان فرد كل واحد منهما
 لوجب عليه شاة وكما لو وقعت الخلطة من ثلاثة مائة وعشرين من السوا

قد تقدم من النصف العشرة
 عشر الحق مثله وان شاذ

فانه يجب شاة على كل واحد منهم دلها وقد يكون في تلبسها كالوقوف
في مائة شاة وشاة بن على السوا فان فيها ثلاث شاة على كل واحد
شاة ونصف ولوا نفر كل واحد لهم شاة فقط وقالوا خلط خمسة
وخمسين من البقر مثلها فانه يجب على كل واحد منها خمسة ونصف
تبيع ولوا نفر كل واحد منهم خمسة فقط وقالوا خا طامة وعشرين
من الابل مثلها يجب على كل واحد ثلاث بنات بوزة ولوا نفر كل واحد
لهم حقتان في حط الجوار وحدها لاثا لها وهو غلط واما
السائلون فللمسا عجاخذ ولا جميع المختلط من قالها ومن قال من شاة
منها دخلطه الشيوع والحرا شرط ان لحدها ان يكون المال كات
من اهل وجوب الزكوة فلو كان احدها ذيبا او مكاتبه فلا اثر لخلطه
بل ان كان يصب للحرا المستلم بضايا زكاة الانفراد والافلاشي
عليه وثانيهما انه يشترط ان يكون مجموع المال المختلط بضايا ولو ملك
زيد عشرة من شاة وعمر ومثلها لخلطه تسعة عشر وسبعة عشر وكا
شاة بن منفرد بن فلا اثر لخلطها ولا زكاة عليها لان المختلط دون
النصاب فلو خلط ايضا الشاة الباقية بالخرى وجبت الزكاة عليها
ويختص خلطه الجوار بشرط اخر احدها اتحاد المراح والمسرح
والمرعى والمسرح هو الموضع الذي توقف الماشية فيه بعد خروجها
من اماكنها وقطعة قطعة فاذا اجتمعت امتدت الى المرعى والمراح
بضم الميم موضع مبيتها فلو اخصت غنم كل واحد بمراح وكانا
خلطان لهما فلا خلطه والمرعى الموضع الذي تترعى فيه والمسرح
موضع السقي وهو ان سقى غنمهما في ماء واحد من نهر او غر او
بئر او حوض او في مياه متعددة بحيث لا يختص غنم كل منهما بالشرب
من موضع **الشرط الثالث** الاتحاد في الراعي الفحل والمجلب وفي
اعتبار خلاف ما الراعي في اشتراط اتحاده طريقان احدهما فيه
وجهان ظاهرهما انه يشترط والثاني القمع به وليس المراد باتحاده

ان يكون واحد بل لا يختص غنم هذا براع او دغاة وغنم ذاك براع او دغاة
دغاة فان كان لهما ماعا زاع او دغاة بنت الخلطه وفي اتحاد الحمل الطري
لكن صحح المشعوردي انه لا يشترط فلا يورث اختصاص كل واحد منهما بارتا
فحله على ما شئته لكن يشترط ان يكون الامستوا على موضع واحد كما شئنا في
في الجلاب على المذهب وان يكون الفحل من سلة بين ماشيتها لا يختص
ما شئته واحد منها بفحل سواء كانت الفحول مشتركة بينهما او محصة باحدهما
او مستغارة وسواء كان الفحل واحدا او جمعا وفيه وجه ضعيف انه يشترط
ان يكون الفحل او الفحول مشتركة هذا كله اذا امكن الاشتراك في الفحل
بان كانت ماشيتها نوعا واحدا فان لم يكن بان كانت غنم احدها انا ولر اخر
معرا وغلطاهما لم يشترط ذلك قطعاً كما لو كان ماشية احدها ذكورا والاخر
اناثا واما الاشتراك في الجلاب ففيه طريقان احدهما ان في اشتراطه قولين
والثاني انه لا يشترط قطعاً والثالث الاصح انه يشترط وادعى القاضي الطبري
الانفاق عليه وهذا اشياء موضع حليب فيه وهو الحلب بفتح الميم واما سقاط
فيه اللبن وهو الحلب بفتح الميم بلبسها وشخصا حلب فيها ذابعترا الاشتراك
امهما الموضع فلا بد من الاشتراك فيه على هذا القول فلو حلب كل منهما ماشيته
في امله لم يثبت حكم الخلطه واما الحالب ففي اشتراط الاشتراك فيه وجهان
احدهما وجزم به السيد لانه يشترط واظهرها لا واما الا الثاني الذي حلب
فيه ففي اشتراط الاشتراك فيه وجهان اظهرهما انه لا يشترط وثانيهما يشترط
بمعنى انه لا يجوز احدهما حليب او فحالب ممنوعة عن الاخر وهذا وعمل هذا
فهو يشترط خلط اللبن لم يكن ان يحلبا احدهما في الحلب وافرغته ثم تحلب
الاخر فيه وفيه وجهان احدهما يشترط ثم يقسم بينهما وينتسب لهما في ذلك كما
خلط المتسافرون الا ذواد وياكلون واظهرها انه لا يشترط ومن لم يشترط
الاشتراك في الحلب ولا في الحالب قالوا زاد الشافعي باشتراط الحلاب موضع
الحلب ومن اشتراط الاشتراك في الحالب قالوا زاد الشافعي ان يكون الا الحلاب
فيه واحداً ومن اشتراط الاشتراك في الحالب حمل قول الشافعي عليه **الشرط الرابع**

في اشتراط الاختلاط في جميع السنة قولان ياتيان في الفصل الثالث **الخامس**
في اشتراط قصد الخلطة وجهان اظهرهما انه لا يشترط وهما كالوجهين الاخيرين
في اشتراط قصد الشابة والغلف فان قلنا لا يشترط فلو اخذ لطم المواسي
بانفسها ثبت ختم الخلطة او تفرقت بنفسها ثبت ختم الانفراد وجهان
فيما لو تفرقت الماشية في شيء مما يشترط الاجماع فيه بنفسها او فرقها الراعي ولم
يعلم المالك ان لا بعد طول الزمان هل ينقطع الخلطة اما لو فرقها او احدهما
قصده في شيء من ذلك انقطع وان كان يسير قطعاً واما التفرق اليسير
بغير قصد فلا يؤثر اتفاقاً للزواطة عليه فاقراها عليه ارتفع وتبي
ارتفعت الخلطة وجب على من قطع نصيبه نصابا ولو انفراداً اذا تم حوله
من يوم الملك لا من يوم ارتفاعها **السادس** ان يكون مافيه الخلطة ثلثاً
غير النعم فهل يؤثر الخلطة فيه اما في الثمار والزرور واثقال التجارة ففي
تأثير الخلطة الشيوع فيها قولان اصحهما وهو الجحد بدفع لحقة المونة
بالحجارة الحرة والناطور والحلقة والبند والزمان والكبال والقدر لا
واما خلطة المجاورة فان لم يثبت خلطة المتبادر فيها فانه اولى وان
اثبتنا ذلك ففي هذه قولان وقيل وجهان وصورتها ان يكون لكل واحد
صنف فخل او زرع في حايطة واحد والعامل عليه واحد وكل الملقح وستان
من الداهم في صندوق واحد وامنة تجارة في خانوق واحد او خزانة
واحدة ومن كان واحداً صنفها عند الجهور انبثت وثانيها لا وصحة
الماوردي وتخرج من ذلك في ثبوت الخلطة في الحشران ثلاثة اقوال قالها
ثبوت خلطة الشيوع دون المجاورة واما الداهم والدانير واثقال التجارة
ففيها طريقان احدهما على الاقوال والثاني القطع بان خلطة الجوار لا يثبت
وتج خلطة الشيوع قولان ويخرج منه قول رابع وهو ثبوت الخلطة في
الزرور والثمار وثبوت خلطة الشيوع في التقدير واثقال التجارة دون
خلطة الجوار والاصح ثبوتها في الكل وينفرد عليه فروع منها لو انشرف
فخيل موقوفه على جماعة معينين خمسة او سولهم ولو وقف اربعين

شاة على جماعة معينين ابني وجوب الزنوة عليهم على الملك في الموقوف فان
قلنا الله تعالى فلا زنوة وهو الصحيح وان قلنا للموقوف عليه فوجهان
احدهما يجب وعلى هذا فان اخذها من موضع اخر جاز وان اراد اخراجها
من الموقوف فوجهان احدهما يجب المنع والثاني الجواز قال صاحب البيان
ومقتضى المذهب اننا ان قلنا الزنوة متعلق بالعين جاز الاخراج منها والا
فلا والوجه الثاني الصحيح انها لا يجب ومنها لو اشتد اجبر الميراث لخله
ثمرة تخله بعينها بعد خروج ثمرتها وقبل بدو صلاحها وشرط القطع لكن
لم يبين القطع حتى بدو الصلاح وكان يبلغ ما في الحايطة بضابا ووجه العشر
وعلى الاخر منه عشر ثمرة تخله **الفصل الثاني** في الزايع فاذا اخذ
الساعي الزنوة من مال الخليطين معا او من مال احدهما فذلك قد
يقضي رجوع اخذها على صاحبه دون رجوع الاخر عليه وقد يقتضي
رجوع كل منهما على الآخر وهذا ان يقعان في خلطة الجوار كثير وقد
يقعان في خلطة الشيوع فان كانا الواجب من حبس المال ولغز الساعي
منه فلا نزاع وان اخذه من مال احدهما المختص به عند عدم وجوده
في المشترك كما لو كان بينهما خمسة وعشرون نعما واربعين شاة ولتم
يدن في المال بنت مخاض ولا جدعة ولا ثنية فاخذ الساعي الفرض من
مال احدهما رجع على سريته بقسطه وان كان الواجب من غير حبس المال
كالشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل فاذا اخذ الساعي من
اخذها عن خمس من الابل شاة رجع الماخوذ منه على الاخر بقية مثل حصه
من الابل فان كانت بصفتين رجع بنصفها ولو كان بينهما عشرة واخذ من كل
واحد منها شاة رجع كل منهما على الاخر بنصف قيمة الشاة التي اعطاها
اذا كانت البشاة بالسوا فانما سنوات القيمان جات اقوال التقاصر كما
قاله جماعة منهم الامام والغزالي والرافعي ومقتضى نص الشافعي والعراقيين
وغيرهم انه لا تراجع في هذه الصورة ونحوها على ما سباني والناوردي
وهو الاصح واما خلطة الجوار فاذا سفلت الشرايط ووجبه الزكاة

فيهما فان لم يكن اخذ الفرض الا من مال اخدهما وذلك ما بان وهو الفرض
واحد غير متعدد كما لو خلطوا عشرة من الغنم بعشرين او بان يجوز الفرض
موجودا في مال اخدهما بصفة الاجزادون فالآخر كما لو وجبت بنتان
وهي عند اخدهما دون الآخر او عندها لهما معينة او من يرضى اخدهما منه
وانما لمن اخذه من مال واحد منها التعينه كما لو وجبت سافان او مثاليون
فان لم يمكنه ان يخذ من كل منهما فرضه لو ان فرد في اخذه من مال من
شاهها او من مالها معا كما لو كان لهما مائة واحدى وعشرون شاة فاكتر
او ستة وسبعون من الابل فاكتر متفادتين فخلطاهما وانما يمكن
ان يخذ من كل واحد منها نصيبه لو ان فرد كما لو خلطوا ثلاثين من البقر
باربعين وامكنه ان يخذ من صاحب الثلاثين ببيع ومن الاخر بمسئنه
وكا لو خلط مائة من الابل بثمانين وامكنه ان يخذ من صاحب المائة
حقنين ومن صاحب الثمانين حتى يجوز فهل يتعين ذلك ام لا ان يخذ
الفرض كله من مال احدهما او من مالهما لا على هذا الوجه مثل ان يخذ
الببيع من صاحب الاربعين والحقنين من صاحب الثمانين وياخذ الستة
من صاحب الثلاثين وبنتي لبون من صاحب المائة فيه وجهان اصحهما
الثاني وعلى الاول لو اخذ من مال احدهما لم يرجع حصته وبعده لانه
طلبه بها واذا اخذ الساعى الواجب فان اخذه من مال احدهما خاصة
رجع الماخوذ منه على خليطه بقيمة حصته من الماخوذ كما لو خلط شاة
من شياه احدهما من الاربعين اللاتي خلطاهما فان كانت الخلطة
على السواد رجع بنصف قيمة الشاة لانه نصف شاة لافها الست مثلية
ولا بقيمة نصف الشاة وان كانت متفادته كما لو كان لهذا ثلاثون لهذا
عشرون واخذت من صاحب الثلاثين الشاة رجع بربع القيمة وان
اخذها من الاخر رجع بثلاثة ارباع القيمة ولو خلطوا خمسين من الغنم
بمائة فان اخذ الساعى الشاتين من صاحب المائة رجع على الآخر ثلث قيمته
كل من الشاتين وان اخذهما من صاحب الخمسين رجع على صاحب المائة

ثلثي قيمتهما ولو خلطوا ثلاثين من البقر باربعين فغلبها ببيع ومسئنه
على صاحب الاربعين اربعة اسباعها وعلى صاحب الثلاثين ثلاثة اسباعها
فان اخذهما الساعى من صاحب الاربعين رجع على الآخر ثلثين اسباع قيمتهما
وان اخذهما من صاحب الثلاثين رجع على الآخر اربعة اسباع قيمتهما
وان اخذ الواجب منهما معا فان لم يخذ من كل منهما قد رما عليه لو ان فرد
كما لو اخذ في خلط الخمسين بالمائة من كل منهما شاة رجع صاحب المائة
على صاحب الخمسين ثلث قيمة شاته وصاحب الخمسين على صاحب
المائة ثلثي قيمة شاته فان استوفى القيمتان جأت اقوال الفقهاء الاصح
انها يسقطان وثانيهما لا وثالثهما يسقطان برضى احدهما ورابعهما
يسقطان برضى احدهما وكا لو اخذ في المثال الثاني وهو خلط الملايين
بالاربعين الببيع من صاحب الاربعين والمستئنة من صاحب الملايين رجع
صاحب الاربعين بغير قيمة دلالة استباع قيمة المستئنة وان اخذ من كل منهما
واحد لو ان فرد كما لو اخذ المستئنة من صاحب الاربعين والببيع من
صاحب الثلاثين فالذي حكاه الامام عن السيد لا في رواية محمد ورجز
به الغزالي والرافعي وجماعه ان صاحب الاربعين يرجع على صاحب الملايين
ثلاثة اسباع قيمة المستئنة وصاحب الثلاثين يرجع عليه باربعة
اسباع قيمة الببيع قال وفي بعض النسخ ان يخطه في ذلك اي خلافه
وبالغ في خطيته والرد عليه والمراد به الفوراني فان فيها ان لا يرجع
قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وهذا قول امام الذهب ومذهبهم قال
فيما حكاه صاحب جمع الجوامع من منصوصاته لو كان غنما هاستوان
واحبها شاتان فخذ من كل منهما شاة وكانت قيمتهما مختلفتين لم
يرجع واحد منهما على صاحبه لانه لم يوجده منه الا ما عليه من فردا وقال
الامام ان هذا المصنف عز ذلك الى ابي اسحاق قال الشيخ وهو المشهور
في المذهب مقرن بحكاية خلاف عن ابي هريرة وقال الشيخ ابو
حامد قولا في استحقاق قيس وقولا في علي شبهه بالمذهب قال الشيخ

ابو عمرو واما اشاعة الواجب عليها حتى يتغير واجب كل منها عما كان عليه عند
الاتقار في صورة البيع والمستثنى على ما ذكره الامام فخطا على المذهب
والوجه القطع بان على صاحب البيع المتبع وعلى صاحب المشتة المستثنى
وفي بعض الشايعي ما يبينه في موضعين قال النووي والمنصوص الذي
عليه العراقيين ان لا تراجع ويحذر من ذلك فيما اذا وجد مستثنى عند
صاحب الادبوعين وتبعيا عند صاحب الثلاثين بل ان الله اوجه احدها قول
ابي اسحاق انه ينبغي ان ياخذ المستثنى من الاول والبيع من الثاني ولا
تراجع وثانها انه لا ينبغي وليخذ على اي وجه شافا فان اخذها على هذا
الوجه رجع بالادل المستثنى ثلثا استباها وبالدل المتبع باربعة استباها
وقالها انه لا ينبغي فان اخذها على هذا الوجه فلا تراجع وهو المنصوص
فرعان الاول لو ظلم الشايعي فاخذ من اخذها زيادة على واجبها
فان لم يكن بنا وبلا الاول كوظلم الشايعي فاخذ من اخذها زيادة على
واجبها فان لم يكن بنا وبلا كمالا لو اخذ سائرا واحدا منها او نفيسا
كالماحض والرتب لم يرجع الماخوذ منه على خليطه الا حصته من قيمته
الواجب دون حصته من قيمة الماخوذ كذا قال الجماعة منهم الروياني
والرابعي وقال البغوي لا يرجع الا ببقية حصته من الواجب وبينه نصف
الواجب ونصف حصته فرق وقيمة النصف فل من نصف الفيه وقد
نقدم ولما اخوذ منه مطلقا لينة الشايعي به فان كان باقيا اشتد وعطى
الواجب والا اشتد والفضل وتسقط الفرض عنه وان اخذ بنا وبلا كمالا
لواخذ منه فيه ما وجب عليها فوجهها فاصحها انه لا تجزيه ولا يرجع
على خليطه بشي وهو ضعيف واصحها وحكي النعانه تجزيه ويرجع على
خليطه بخصته منه ولو اخذ شاة جيرة عن الشايعي او صحبة عن
الماض فطريقا فان اخذها وقطع به جماعة انه يرجع عليه حصته من
الزيادة والثاني انه على الوجهين والاصح الرجوع ولو بدل الخليط نفيسا
لم يرجع عليه الا حصته شريفة الثاني حيث ثبت الرجوع لاخذها

على الاخر حصته من الماخوذ ثلثا زعما في قيمته وتقدرت معرفتها ولا
بينه صدق الرجوع عليه لانه غامر **الفصل الثالث في اجتماع الخلطة**
والا نفراد اذا وجدت الخلطة في جميع الحول بان وردنا ما شاة او
ملكها استتب اخرا كالاشراء والاثبات او غيرهما دفعة واحدة شاة
او مخلطة واذا ما الخلطة زكيا زكوة الخلطة قطعنا اما اذا
اجتمع الانفراد والخلطة في حول واحد فاما ان يكون بطر والخلطة
على الانفراد او بالعلش **الفصل الاول** ان يكون بطر والخلطة فاما
ان يقع ذلك في خلطة الحوار او في خلطة الشيوع النوع الاول ان
يقع في خلطة الحوار فاما ان يقع في حق الخليطين معا او في حق احدهما
خاصة **الفصل الاول** ان سقوط حصتها معا بان يفرد كل منهما
بماله ثم خلطتا فاما ان يفرد حولاها او مختلفا فان اتفقا فالو ملكا
اربعة من الغنم غرة المحرم ثم خلطتا في غره صفر فقولان الجديد الصحيح
ان حكم الخلطة لا يثبت في السنة الاولى ولا يعقد الحول على الانفراد
وجود الخلطة في جميع السنة شرط لثبوت حلتها فعلى كل منهما شاة
غرة المحرم والقدير ان حكم الخلطة يثبت فيها اعتبارا بابا حول الحول
والاعتبار في الزكوة باخر الحول فيجب على كل منهما غرة المحرم نصف شاة
وزكيا في الحول الثاني فما بعد زكوة الخلطة قطعنا قال النووي لم
يبين الجهور صنف الزمن الذي يعتبر من الحول بجران القولين وقد ذكر
العلماء انها بجران في خلطتها قبل انقضاء الحول من لو علق الماشية
فيه صادت معلوقه وتسقط حكم السوم وذلك ثلاثة ايام قال
النووي هذا اختيار وفيه خلاف نذكر في موضعه قال العمري وان
خلطتا قبل انقضاء الحول بدون ثلاثة ايام لم تثبت الخلطة انتهى وقد
صرح صاحب المذهب وغيره بانها لا تثبت اذا خلطتا قبل الحول بيومين
اتفقا واختلف حولاها كما اذا ملك اخذها اربعة غنم المحرم والاخر
اربعة غنم صفر وخلطتا غره ببيع ابنتي على القولين عند اتفاق الحول

فعلى الجدي يجب زلوه الانفراد وجب في غرة المحرم على الاول شاة وفي
غرة صفر على الثاني شاة وكذا في سائر الاحوال وعلى القديم يلزم كل
واحد منها عند تمام حوله نصف شاة ثم في سائر الاحوال شفق القولان
في ثبوت حكم الخلطة فنلزم على الاول في غرة كل محرم نصف شاة وعلى
الثاني في غرة كل صفر نصف شاة وقال البندنجي هذا اذا اخرج الاول
زلوه نصيبه من غير هذا المال وقلنا يتعلق به متناهاتنا اذا قلنا يتعلق
بعينه او كان اخرج الزلوه منه فعليه اربعون جزا من تسعة وسبعون
جزا ونصف جزا وفيه وجه ضعيف لابن سريج ان الخلطة لا تثبت لجميع
الاحوال دين كيان زلوه الانفراد ابدا وتخرج على هذا الاختلاف
صورتها لو ملك اربعين غرة المحرم ثم اربعين غرة صفر فعلى الجديد
يلزمه في غرة المحرم في الاربعين الاولى شاة وفي غرة صفر في الاربعين
الثانية شاة او نصف شاة فيه الوجهان اصحهما الثاني وعلى القديم
يلزمه في غرة المحرم في الاربعين الاولى نصف شاة وفي غرة صفر في
الاربعين الثانية نصف شاة ثم شفق القولان في سائر الاحوال
فوجب على كل واحد نصف شاة عند تمام حوله وعلى الوجه الضعيف
يجب في كل اربعين شاة عند تمام حولها هكلا ابدا ما لم ينقص
النصاب ولا يجري هذا الخلاف فيما اذا ملك عشرين او المحرم
وعشرين او صفر لان القول انما انعقد في اول صفر ومنها لو ملك
اربعين غرة المحرم ثم اربعين غرة صفر ثم اربعين غرة ربيع فعلى القديم
يجب في كل اربعين ثلث شاة عند تمام حولها وعلى الجديد يجب في
الاربعين الاولى عند تمام حولها شاة وهل يجب في الثانية عند تمام
حولها شاة او نصف شاة فيه وجهان اصحهما الثاني وفيما يجب في
الاربعين الثالثة عند تمام حولها وجهان ايضا اصحهما ثلاث شياه والثاني
شاة وفيها وجه اخر انه لا يجب في الثانية والثالثة شي وحكى الماوردي
وجهها اخر هذا اذا اخرج الزلوه من غير المال وقلنا انما يجب الذمة

فان اخرجها منه وقلنا انها في العين فعليه زلوه الاربعين لثانية في
السنة الاولى اربعين جزا من تسعة وسبعين جزا من شاة وعليه في
الاربعين الثالثة على قول من وجب الثلث فيها اربعون جزا من شاة
وثمانية عشر جزا ونصف جزا من شاة قال القاضى الاشعري قليل فينظر
فيما المودى من الزلوه في الدفتين فيحط ذلك عن ما يبي وعشرين
فما بقي اضيف اليه اربعة اجزاء فيقول يجب اربعون جزا من شاة وكذا
في سائر الاحوال شفق القولان وعلى المشوب لابن سريج يجب في كل
اربعين لتمام حولها شاة ابدا واعلم ان صاحب المذهب ذكرها بين
الصورتين وجزم في الاولى بانها يجب في الاربعين الاولى شاة وحكى
في الاربعين الثانية وجهها قالنا وصححه انه لا شيء فيها وحكى القديم في
الثانية ولم تحك فيها الوجه الثالث الذي تحكى في الاربعين الثانية
واستشكل من وجهين احدهما انه جعله حكم المستلزمين مختلفا وليس
يختلف عند الاصحاب وثانيهما ان الوجه الذي صح في الاولى في الاربعين
الثانية ليس معروفا في المذهب فضلا عن كونه الاصح وهكذا طرده
في الصورة الثانية ان صح كما في الاولى واجاب العمري عنه بان الصورة
الاولى فرعها على الجديد ولم ينكر فيها القديم قال واذا جمعت
لخلاف في الاربعين الثانية في الصورة الثانية حصل اربعة اوجه
احدها شاة وثانيهما نصف شاة وثالثها ثلث شاة ورابعها لا يجب
شي وكذا الحمل في الاربعين الثانية في الصورة الثانية ثلاثة اوجه
احدها شاة والثاني ثلثها والثالث لا شيء فيها قال المودى وما قاله هو
الظاهر **المرتب الثاني** ان ينعقد الحول على الانفراد في حق
احدها دون الآخر كالو ملك زيد اربعين شاة اول المحرم وعمر اربعين
شاة اول صفر وخطا عند ذلك فقد انقضى الاول بشهر غير الثاني
فيبقى الحكم فيه على الخلاف المتقدم في الاول فعلى القديم على كل واحد
منها عند تمام حوله نصف شاة وعلى الجديد على الاول شاة عند تمام

حوله وفي اجاب نصف شاة على الوجه الاول نظر وينبغي ان يخرج على
ان الفرض هل يتعلق بالوقص ان غلفناه به فينبغي ان يجزأ بعين جزأ
من تسعة وستين جزءا من نصف شاة **نوع** لو ملك أربعين شاة في
غرة المحرم مثلا وملك آخر عشرين في غرة صفر وخطا فعلى الجهد يد على
صاحب الأربعين شاة عند تمام حوله وعلى القديم يلزمه ثلثا شاة وعلى
الثاني ثلث شاة عند تمام حوله على القولين معا وعلى المشهور لا ين
سرج تجزئ على صاحب الأربعين شاة انك لا تجزئ على صاحب العشرين
شي أصلا واعلم ان الخلطة مع من ليس من أهل الزوة كالانفراد حتى
لو كان بين مسلم وذممي ثمة شاة ملكا لها أو المحرم ثم أسلم الذممي
غرة صفر كان المسلم عتابة الواقد بهالة شهر ثم خلطه **النوع الثاني**
ان تكون الخلطة الطارية على الانفراد خلطة شيع كما لو ملك أربعين شاة
نأتمت بين سنة أشهر ثم باع نصفها مشاعا ففي انقطاع حوله البايع
في الباقي طريقان أحدهما لا ين خيرا ان انه على قولين مسنين على القولين
المستقدمين فيما اذا انعقد حولاها على الانفراد ثم خلط ان قلنا بالقدم
ان الخلطة بنى على حوله الانفراد فيز كيان ذوة الخليط لم ينقطع حوله
وان قلنا بالجهد بدائنا لا شيء عليها رز كيان ذوة الانفراد لنقصان
النصاب وأصحها القطع به وروي عن النص فعلى هذا اذا مضت سنته
أشهر من يوم الشراء فعلى البايع نصف شاة وأما المشتري فينظر ان
أخرج البايع نصف الشاة المبيعة عليه من المشترك فلا شيء عليه وان
أخرجه من غير ابنى على الخلاف في تعلق الزكاة بالعيان بالذمة ان
قلنا بتعلق بالذمة فعليه انما نصف شاة عند تمام حوله وان قلنا
بتعلق بالعين فطريقان أشهرهما ان في انقطاع حوله قولين أحدهما انه
ينقطع والطريق الثاني المقتطع به وماخذ الخلاف ان أخرج الزوة من
موضع آخر منع زوال الملك عن قدر الزوة او يفيد عوده بعد زواله
وفيه خلاف ولو نجح شاة منها سخله قبل تمام الحول وجب عليه نصف

شاة قطعاً ولو باع منها عشرين معينه وأقتضها فان أفردها قبل البيع
أربعين وسلمها إلى المشتري منفردة زالت الخلطة ان لم يميز التفريق
فان خلطاً بعد ذلك استأنفا الحول والخلطة الطارية خلطة جوار
وان قل زمن التفريق في انقطاع الحول وجهان قال الرازي وأقبحهما
لكلام الاكثرين الانقطاع وان لم يفرد هابل باعه العشر من المعينه
وسلم اليه الاربعين لصبر العشر من المعينه مقتبوضة فوجهان أحدهما ان
للحكم كما لو باع النصف مشاعا فلا ينقطع حوله البايع على الصحيح
والثاني انه ينقطع وهو ضعيف قال القاضى الطبري وقايله بقوله لا
ثبت للخلطة الا بالنية وقال الماوردي ان باعها منفردة وسلمها منفردة
وأخرجها المشتري من المراح ثم عاد وخطها انقطع الحول وان
باعها بخلطة وسلمها كذلك لم ينقطع وان سلمها مضرودة
لانه لم يخرجها من المراح ثم خطها قال ابو اسحاق انقطع وقال ابن
ابن هزيمة لا اشئ ولو لم يقع قبض في اليدين قال القاضى حسين
ان قلنا بوجوب الزوة في البيع قبل القبض عند الانفراد الحكم عامر
والا فلا يجب قال بقل يجب على البايع في فضيحه محتمل وجهين أحدهما
لان ماله بخلط بما لا من لا زكاة عليه فيه كالمكاتب والثاني نعم
ولو ملك ثمانين شاة فباع نصفها مشاعا في اثنا الحول لم ينقطع حوله
البايع في الأربعين الباقية قطعاً وفيما يجب عليه عند تمام حوله
وجهان أحدهما شاة وأصحها على ما ذكره البغوي نصفها وأما جاريان
فيما يجب على المشتري عند تمام حوله ولو كان لهذا أربعين شاة ولهذا
أربعين فباع أحدها أربعين باربعين آخر في اثنا الحول لا ينقطع حوله
من البيع واستأنفاها وان بقيت منفردة في آخره زكاة الانفراد
وان خلطاً بعد مضى زمان فعلى القولين بخلطة على حوله الانفراد
ولو باع أحدهما نصف عنه مشاعا نصف عن الآخر شاة باعاً والآخر باعاً
متميزان في الحول فيما بقي لكل واحد منها من أربعين كان قد تم فيما اذا

باع الاربعين فمما شاعا والمذهب انه لا ينقطع الحول فاذا اتم حوله ما
 بقي لكل منهما فهذا ما ثبت له ختم الانفراد والخلطة والحول اخره
 ففيه القولان القديم ان الخلطة تبين فغلي كل واحد ربع شاة والجديد
 لا فغلي كل واحد نصف شاة فاذا مضى حوله من وقت الشاة لم يزم كل واحد
 ربع شاة للمقد والنبى اشتراه على القديم وعلى الجديد وحيث انهما ربع
 شاة وقا بينهما نصف شاة **القسم الثاني من القسم الاصيل** ان يطرأ
 الانفراد على الخلطة فنقطع الخلطة ونرى كل منها حصته اذا بلغت
 نهما بازواج الانفراد من حين الملك فلو كان بينهما اربعون مخلطة خالطهما
 ثالث بعشرين في اثنا الحول ثم افرد واحد الاولين عشرينه قبل تمام
 الحول خلاصه عليه عند مضى الحول وعلى الثاني نصف شاة عند تمام
 حوله وعلى المشهور لابن سريج لا يجب عليها شيء ولو كان بينهما ثمانون
 مشتركة فاقسمها بعد ستة اشهر فان قلنا القسمة افرد لزم كلامهما
 عند تمام الحول شاة للعشرين المتضمنة في ذلك فاذا مضى حوله من
 وقت القسمة لزم كلامهما نصف شاة وهكذا ابدى في كل ستة اشهر
 كما لو كان بينهما اربعون شاة فاشترى احدهما نصيبا اخر بعد مضى ستة
 اشهر يلزمه عند مضى كل ستة اشهر نصف شاة **الفصل الرابع**
بيان حكم الزكاة اذا اجتمع في ملك واحد ثلث مخلطهما لغير
 مال منفرد من جنس المخلط فاذا انفق ذلك فاما ان يحصل لاحد
 الخليطين ولهما معا الاول ان حصل الانفراد لاحدهما فقط كالملك
 رجل عشرين شاة لخليط عشرين شاة اخره خلطه جوارا وخلطه
 شيوع وذلك اذ يعزب من فردة نفق كيفية اذا الزكاة فلو كان يعزب
 عنها بان الخلطة خلطة ملك او خلطه غير اصحها انما خلطة ملك بمعنى
 ان انبساط الملك لا يتقاعه عن المجاورة فعدت كما في ملكه حكم الخلطة
 وكما خلط جميع السنين له بالعشرين فعلى هذا عليهما في الثمانين شاة
 ربعها على صاحب العشرين وثلاثة ارباعها على صاحب السنين والثاني

ان الخلطة خلطت عن معنى انه يقتصر حدهما على ما وجدت فيه الخلطة
 عيانا ونصف منه بانه لو كان له ثمانون من الغنم بكل بلد اربعون فباع
 نصف احدهما شاة من رجل فاذا اتم حوله البايع فغليه شاة واذا
 اتم حوله المشتري فغليه نصف شاة فلو لا انه لم يحكم بالخلطة الا في الله
 المخلط لكان على صاحب السنين ثلاثة ارباع شاة وعلى صاحب الاربعين
 ربعها عند تمام الحول وهو الجواب على ان الخلطة خلطة ملك قال الفقهاء
 الطبري والحاملي انما اوجب الشاة في الشاة على صاحب السنين على الجديد
 ان حوله الخلطة لا يبنى على حوله الانفراد واما على القديم فواجبه ثلاثة
 ارباع شاة وعلى الخليط ربعها فان قلنا الخلطة خلطة عين فعلى صاحب
 العشرين نصف شاة واما صاحب السنين فقد اجتمع في حصته الانفراد
 والخلطة وفيما يجب عليه خمسة اشهر اصحها وهو انه يلزمه شاة
 تغليها الانفراد وقا بينهما يلزمه ثلاثة ارباع شاة كما هو على القول الاول
 وهو يبيته القول القديم في تغلب الخلطة اذ خلط بعد الانفراد وهو
 الاول متفقان على انه لا يمكن ان يحكم للمالك صاحب السنين في كل
 مخلقين القابل بالاول غلب الانفراد والقابل الثاني غلب الاحطاط
 وقالنا ان عليه خمسة اشهر شاة ونصف سدس شاة وهو احد
 عشر جزءا من اثني عشر جزءا من شاة ورابعها انه يلزمه شاة وهو ضعف
 الثاني ان يحصل الانفراد لكل من الخليطين كما لو خلطوا عشرين وعشرين
 وانفرد كل واحد باربعين فقد حصل في حق كل منهما المنفرد والمخلط ففيها
 يجب عليهما القولان المتقدمان في الاولى فعلى الاصح ان الخلطة خلطة
 ملك عليهما شاة على كل واحد نصفها وعلى القول بانها خلطة عين ففيها
 يلزم كل منهما الاوجه الخمسة لكن اخلف المقدار في حكاية الوجه
 الثاني والثالث فبلغ سبعة اصحها انه يلزم كل منهما شاة وقا بينهما
 ان على كل منهما ثلاثة ارباع شاة وهو قياس الوجه الثاني في الصفة
 الاولى وقال الشيخ ابو علي والامام اذا غلبت حكم الخلطة وجب

على كل منهما في هذه نصف شاة بخلاف الاولى حيث وجب فيها
على صاحب السنين ثلثة ارباع شاة قال الرابع في قياس هذا ان
يقال الواجب عليهما شاة وجملة المال مائة وعشرون فالواجب
عليهما في الاولى شاة وربع من جهة ان جملة المال ثمانون وكيف
يزداد المال وينقص الواجب مع وجود الخلطة في الحالين الثالث على
كل منهما خمسة استداشر نصف سدس كما قاله ابو علي والامام وهو
موفق لما مر في الاولى وقال البغوي الواجب على كل منهما على هذا
الوجه خمسة استداشر شاة فوجب في العشرة من حصتها ما لو كان
المالان مختلطين وهما مائة وعشرون وولجها شاة فان حصة صاحب
العشرة منهن سدس شاة ووجب في الاربعين ثلثا شاة كما سبق والجملة
خمس استداشر وجهه بما ذكره الشيخ والامام في الوجه الثاني وما
ذكرناه في هذا الوجه مثل ما ذكره البغوي في الوجه الثاني فلم يستمر
كلام الكلام على طريقة واحدة **الرابع** ان على كل منهما شاة وسدس شاة
نصف شاة في المختلط وثلثا شاة في الاربعين المنفردة تغليب الحكم الانفراد
في الكا **الخامس** ان على كل منهما شاة ونصف شاة في الاربعين
المنفردة ونصف في العشرة المختلطة واذا صحت اليها اطلاقهم في
الثاني والثالث صادق سبعة واعلم انه لا فرق في الصور بين ان
يكون الاربعين المنفردين في بلد العشرة المختلطة او في بلدة اخرى ولا
فرق في جريان القولين بين ان ينفق حولا المالين وتختلف كراهة اذا
اختلف عما في التفصيل المذكور المتقدم في الفصل الثالث ولكن الصوران
قد جمعنا الخلطة والانفراد في القول والخلطة والانفراد في الملك قال
ابن حجر القولان فيما اذا اختلف حولا فان نفقا فعليه شاة وقطعا
وبعها على صاحب العشرة وثلثة ارباعها على صاحب السنين وهو
شاذ **الفصل الخامس في تعدد الخلط** اذا لم يتخالط احد الخليطين الاخر
فاذا ملك ديدا ربع شاة فخلط عشرة منهن بعشرة منهن وعشرة منهن

بشرة منهن لخالدها لا يملك ان غير ما خالطها به انبنى على القولين الثاني
فان قلنا الخلطة خلطة ملك فعلى صاحب الاربعين نصف شاة واما
كل واحد من صاحبي العشرة فما له مضموم الى الاربعين لصاحبه
وهل يضم الى مال خليطه وهو صاحب العشرة من الاخرى فيه وجهان
احدهما وهو اختيار الشيخ على لا فعلى هذا يلزم ثلث شاة واظهرهما
يضم اليه فلزمه ربع شاة وان قلنا الخلطة خلطة عين فعلى كل واحد
من صاحبي العشرة نصف شاة وفيما على صاحب الاربعين الوجوه الستة
المذكورة في الفصل الاول فان قلنا بتغليب الانفراد فنقدنا نفرد عن
كل خليط ببعض ماله فكانه ان نفرد بالاربعين فلزمه شاة وفي لفظ
الانفراد ونحوه فان قلنا بتغليب الخلطة فلزمه نصف شاة وصحح الامام
هنا وان قلنا بالجمع بين اعتباري الانفراد والخلطة فان اخذنا
حكمه من حكم خليطه وهو الوجه الرابع في الفصل المتقدم ومعناه
انما فوجب عليه فيما خالطه به من نسبة ما توجبه على خليطه وهو
هناك شاة وسدس فوجب عليه شاة لان كل من الخليطين في
العشرة من التي خالطها بها نصف شاة فوجب عليه مثله واستشهد كله
ابو علي وان اخذنا حكمه من نسبة ما خالطه به الى جميع ماله وهو الوجه
الثالث في الفصل الرابع فوجبنا عليه خمسة استداشر شاة ونصف
سدس شاة وقياس الوجه الخامس هناك كقياس الثالث هنا وهو
الرابع هناك وهو وجوب شاة وحاصل المسئلة على قول تغليب العين
ثلاثة اوجه **•** اخدها يلزمه شاة **•** وثانيهما ثلثا شاة **•** واصلها نصف
شاة لكن لوجوب الشاة ثلاثة ماخذ تغليب حكم الانفراد بالجمع
بين الاعتبارين اخذ حكمه من حكم خليطه يلزمه نصف شاة في المنفردة
ونصف في المختلط **فروع** الاول ملك زيد سنين من الغنم وخطب كل عشرة
منهن بعشرة من لرجل **انبنى** على القولين فان قلنا بخلطة الملك فعلى
زيد نصف شاة وفي اصحاب العشرين وجهان اصحهما ان انضم ماله

بعضهم إلى بعض فعلى كل منهم سدة من شاة وثانيهما انافضة إلى خليطه
 فقط فعلى كل منهم ربع شاة واخذ ابن الحداد والقاضي الطبري
 وان قلنا بخلطة العين فعلى كل من اصحاب العشرينات نصف شاة
 وفيما على صاحب السنين الوجوه الاربعة المتقدمة في الفصل الرابع
 فعلى الاول وهو تغليبنا لا نفراد يلزمه شاة وعلى الثاني يلزمه
 نصف شاة واذا لم يكن الصباغ وعلى الثالث يلزمه ثلثة ارباع شاة
 وعلى الرابع يلزمه شاة ونصف شاة في كل عشر بن نصف ولو كان له
 اربعون شاة فخلطها بكل عشر بن وجلاله اربعون قلنا بخلطة العين فخرج
 على الوجه الاربعة في الفرع فعلى الاول يجب عليهم شاة على كل واحد
 ثلثها وعلى الثاني على الذي فرق ماله ثلث شاة وعلى كل واحد من خليطه
 ثلثا شاة وعلى الثالث عليه نصف شاة وعلى كل من خليطه ثلثا شاة وعلى
 الرابع عليه ثلثا شاة وعلى كل من خليطه ثلثا شاة قال العمري ويأتي على
 الوجه بتغليبنا لا نفراد يعني في الفصل الرابع ان على الذي فرق ماله شاة
 وعلى كل من خليطه ثلثا شاة **الثاني** لو ملك خمسة وعشرين من
 الابل فخلط كل منها خمسة بخمسة لرجل ابني على القول فان قلنا بخلطة
 الملك فعلى صاحب الخمس والعشرين نصف حقه وفيما على كل من خليطه
 الوجهان المتقدمان في انافضة ماله خليطه فقط او إلى خليطه وخليط
 خليطه فعلى الاول يلزمه سدة بنت مخاض وعلى الثاني يجب عليه عشر حقه
 وان قلنا بخلطة العين فعلى كل من خليطه شاة وفيما على صاحب
 الخمسة والعشرين الوجوه المتقدمة فعلى الاول عليه بنت مخاض تغليباً
 لا نفراد وعلى الثاني نصف حقه تغليباً للاهلاط وعلى الثالث وهو
 اعتبارها خمسة استداس بنت مخاض وعلى الرابع وهو اخذ حكمه من حكم
 خليطه خمس شياه ولا فرق بين ان يقول الواجب بتبسط على الوصي
 ام لا **الثالث** لو ملك خمسين وسنين شاة فخلط خمسة عشر منها خمسة
 عشر لرجل لا ملك غيرها فان قلنا بخلطة العين فلا اثر لهذه الخلطة

فلا شيء على صاحب الخمسة عشر وعلى صاحب الخمس شاة كالمكان
 منفرداً وان قلنا بخلطة الملك فوجهان احدها لا حكم لهذه الخلطة
 ايضاً اذ ليس للخلطة ثباتاً واصحابها ان لها حكماً فيضم الخمسين المنفردة
 إلى الثلاثين للخلطة ومجموعهما ثمانون ولجباها شاة فيجب على صاحب الخمس
 والستين سدة اثنا عشر شاة ونصف ثمن شاة وعلى خليطه باقية وهو
 ثمن ونصف ثمن شاة وتسن عليه نظايره **الرابع** له عشر من الابل فخلط
 كل خمسة منها بخمسة عشر اخره فان قلنا بخلطة الملك فعلى
 صاحب العشرين ربع بنت لبون واما كل واحد من خليطه فان ضمها
 ماله إلى خليطه وخليط خليطه فعليه ثلاثة اخماس بنت مخاض وان
 قلنا بخلطة العين فعلى كل واحد من الخليطين ثلاث شياه وفيما على صاحب
 العشرة الوجوه المتقدمة فعلى الاول يلزمه شاتان وعلى الثاني ربع
 بنت لبون وعلى الثالث خمسة بنت مخاض وعلى الرابع شاتان كما تقدم
 في الوجه الاول فنعود الوجه الثاني ثلاثة يلزمه شاتان وربع بنت
 لبون خمسة بنت مخاض وهي من مولدات ابن الحداد واجاب فيها بان
 على صاحب العشرين بنت لبون وعلى كل من خليطه ثلاث شياه وغلط
 جماعة فيه وصوبه الفقهاء وقال كلا الجوابين صحيح على قول بخلطة العين
 واجاب ربع بنت لبون على صاحب العشرة بفرع منه على الوجه الثالث
 من الوجوه الفرعة على هذا القول كما تقدم وعليه بني مشايخ المولدات
 المسئلة بجالها ان مع كل واحد من الخليطين عشرون فعلى قول بخلطة الملك
 على صاحب العشرة خمس حقه واما كل واحد من خليطه فان ضمها
 ماله إلى مال خليطه وخليط خليطه لزمه خمسة حقه وان ضمها إلى
 مال خليطه فقط لزمه ثلثا بنت مخاض وعلى قول بخلطة العين يجب على
 كل من الخليطين اربعة اخماس بنت مخاض واما واجب صاحب العشرين
 فيبني على الوجوه وهو تغليب الانفراد يلزمه شاتان وعلى الثاني وهو
 تغليب الخلطة يلزمه خمس حقه وعلى الثالث ثلث بنت مخاض وعلى الرابع

خمساً بنت مخاض **الخامس** قال الرافعي ان اردت ان تفرع صورة على هذه
 الاختلافات من عند نفسك فقد زادت عشر من اصل خلطة كل
 خمسة منها خمساً واربعة لرجل فان قلنا خلطة الملك فعليه الاغبط
 من نصف بنتي لون وخمسة حقه على الصحيح ان الواجب في الاغبط
 المائتين الاغبط من الحقاقل اربع وخمسة نساء لبون فان كان الاغبط
 بنات اللون فخصه العشرة من ثمنها نصف بنت لبون وان كان الاغبط
 الحقاقل فخصه العشرة من ثمنها خمسة حقه وفيما يجب على خلطايه وحيان
 فان ضمننا مع ضم مالك الى كل واحد منهم مال بعضهم لا بعض فعلى كل
 واحد منهم تسعة اثمان بنت لبون وبنت لون وثمان تسعة اعشار
 حقه يعني بالمال المسمى في اوله وان لم يضمن مال كل واحد منها الى مال كل
 واحد منها الى مالك فعلى كل واحد منهم تسعة اجزاء يعني بالمال المسمى
 اوله من ثلاثة عشر جزءاً من جذعة لان جملة مالك وماله خمسة وسبعون
 وواجبها جذعة فان قلنا خلطة الغني فعلى كل واحد من خلطايك
 تسعة اعشار حقه لان الجملة خمسون ربع منها تسعة اعشارها
 ومالك لمالك الوجوه المعروفة فعلى الاول بلزمتك اربع شياه وعلى الثاني
 بلزمتك الاغبط من نصف بنت لبون وخمسة حقه كمالك خلطة العشرة
 بالمائة وثمانين وعلى الثالث بلزمتك اربعة اجزاء من ثلاثة عشر جزءاً
 من جذعة وكذا بقية رخي حق الثلاثة الباقي فجمع ما ذكرناه وعلى
 الرابع بلزمتك اربع شياه كما في الوجه الاول كالوكانت كل خمسة
 لرجل **قال** ومسايل الفصل كلها مفروضة فيما اذا انفقت ايل
 الاحوال فان اختلفت انضم الي هذه الاختلافات ما سبق من الاختلاف
 عند اختلاف الحول **مثاله** هنا لو اختلف حول الخلطة وحول
 فزكي وهو زوج الانفراد في السنة الاولى كل واحد عند تمام حوله
 وفي شتاير السنين تركوز روية الخلطة على المذهب وعلى القديم الواجب
 في الاولى ذكوة الخلطة وعلى الوجه المنسوب الى ابن سريج لا يثبت

الخلطة **الشرط الثالث** ان يبقى النصاب حوله كاملاً يقدم اول الكتاب
 ان الماشية التي يجب فيها الزكوة يثبت شروط **احدها** لو كان نفعاً
 والثاني لو كان نفعاً او قد تم الكلام فيها وباب الخلطة من ثمة الشرط الثاني
 لونه نصاً **الشرط الثالث** الحول بشرط في وجوب الزكاة النعم
 من الحول قال العددي اموال الزكاة ضربان احدهما ما هو بها في
 نفسه كالجنوب والتاد فوجب فيه الزكاة بوجوده والثاني ما هو
 مرصداً للمالك كالداهم والدناير والماشية وعروض التجارة فلا زكاة
 فيها حتى يحول عليها الحول ويشترط في هذا النجاس الحاصل من الاصول
 التي عنده فانه يضم الامهات تبعاً كما يضم النجاس الى رأس المال في زكاة
 الفرض تبعاً سواء كان النجاس من السخايل والعجول او فضلاً عن بشرط فيه
 الشوم اذ اقله فاوولدت قبل الحول سباعه لم يشترط فيه ذلك فاذا
 نجس الماشية شاجاً في اثنا الحول ضم اليها في الحول وبني حوله على
 حول الامهات سواء كثر الباقي من الحول او قل ولو لحظة وانما يظهر
 فايده منها اليها في الحول اذا بلغت به نصاباً اخر كما اذا ملك ما يفي
 شاة فتجبت احدي وعشرين قبل تمام الحول فوجب شاة فان لم يمت
 به نصاباً اخر كما لو ولدت عشرين لم تكس له فايده واما النجاس
 المستفاد من غير الاصول الذي عنده كالحاصل بالشر والادب والهبة
 والوصية فلا يضم الي ما عنده في الحول لكن يضم في النصاب بيبانه
 ان يقول ان كان المستفاد من النصاب ولا يبلغ فيما خالط النصاب
 الثاني ولا حكم له ولا يتعلق فرض قطعاً ولا يابى فيه **القول** لا يجر
 الوقص كما لو كان عنده فلا يوزن البقر فاستفادت ستة في اثنا
 الحول وان كانت دون النصاب وبلغ النصاب الثاني كالمالك لا يبين
 من البقر ستة اشهر ثم اشترى عشر فعليه عند تمام حوله الثلاثين
 تبع ثم اذا تم حوله العشر فعليه ربع مستننه فاذا جا حوله الثاني على
 الثلاثين فعليه ثلاثة ارباع مستننه فاذا جا حوله الثاني على العشر فعليه

ربع سنة وهكذا ابدا وهو كما تقدم في طريق الخلطة على الافراد
انه يجب في السنة الاولى زكاة الافراد وما بعد هاتين الخلطتين
وقال ابن الصباغ اجاب ربع السنة في عشرة امانا مشهور على القول
بمعلق الزكاة بالذمة اذ لم يخرج منه فاما اذا قلنا بتعلق العين او قلنا
انها في الذمة فخرج منها قبل تمام حولا الزيادة لم يجب في الزيادة شي
لانه لم يثمر بها نصاب وقال ابن سريج لا يضر المستفاد من الاصل في
النصاب كماله في الحول فلا ينعقد حول العشرة حتى يثمر حول الثلاثين
فيستأنف حول الجميع ولو ملك عشرين بعيرا ستة اشهر ثم اشترى
عشرين الزمته عند تمام حول العشرين اربع شياه وعند تمام حول العشر
ثلاث بنت مخاض فاذلجا حول ثاني عشر في العشر في فيها ثلثا بنت مخاض
فاذا تم حول ثاني عشر فيها ثلث بنت مخاض وكذا ابدا وعلى
الحكي عن ابن سريج عليه عند تمام حول العشرين اربع شياه ولا نقول
هنا بعدم انعقاد الحول على العشر حتى يستنفذ حول العشرة كما قاله
في المقر لان العشر من الاصل نصاب المسئلة عاكها واشترى خمسا
فاذا تم حول العشرين فعليه اربع شياه فاذا تم حول الخمس فعليه خمس
بنت مخاض فاذا تم حول الثاني على الاصل فعليه اربعة الخاسر بنت
مخاض وعلى هذا القياس وعلى الحكي عن ابن سريج في العشر من اربع
شياه ابدا عند تمام حولها وفي الخمس شياه ابدا عند تمام حولها وفي
المسئلة وجه ان الخمس لا ينعقد عليها الحول حتى يثمر حول الاصل فينقصد
الحول على الجميع قال الرافعي وهذا يطرده في العشر في الصورة السابقة
قلت وقد صرح به صاحب الشئمة وان كان المستفاد نصابا لا يبلغ
النصاب الثاني ولا يتصور الا في الغنم كما اذ ملك اربعين شاة غنمة
المحرم ثم ملك اربعين اخرى غنم صغر بشر او اواث وحولها فيبني
على ان الخلطة في اثنا الحول هل يثمر في ذلك الحول فعلى الجديد
الصحيح انها لا تثر فيجب في الادب غير الاولى شاة في الحول الا في

عند تمامه وهل يجب في الادب غير الثانية شاة او نصف شاة او لا تحث
فيه ثلاثة اوجه اصحاب الثاني والوجه الثاني لا خيان مظهر بناوها على
ان الوقف عفو او يتعلق به القرض فعلى الثاني يجب نصف شاة وعلى الثاني
لا يجب شي وقد صرح به المتولي وعلى القديم انها تثر فيجب في كل اربعين
نصف شاة عند تمام حولها وقد تقدم ذلك مع نظير في الفصل الثالث
من صدقة الخلطة قال الصبيداني وغيره هذا كله اذ قلنا الزكاة يجب في
الذمة واذاها من غير المال فاما اذ قلنا يجب في عين المال او في الذمة
واذاها منه فنقص الناجب في المستفاد بالقيسطة وذلك في الاصل
واعلم ان استنباع الاصول الناجح الحاصل منها شرطان احدهما ان يكون
حدوث الفروع بعد بلوغ الامتياز نصابا فلو ملك مادون النصاب
من الماشية فتوالدت وبلغت الناجح نصابا كما لو ملك تسعة وتلاثين
شاة ثم نجت واحدة في الحول وتلاثين ثم نجت عشرة استنفذ الحول
من وقت كمال النصاب الثاني ان يكون الناجح في الحول فان حدث بعد
ان كان بعد التمكن من الاصل لم يضر الا الامتياز في الحول الاول ويضم
اليها في الثاني وان كان قبل التمكن منه فطريقان احدهما ان يضمها
اليه قولين ولم يضمنها بعضهم على شيء وبناها القاض ابو حامد على القولين
الاثنين ان شاء الله تعالى ان امكان الاداء شرط الوجوب والضمان
فعلى الاول يضمن اليها وعلى الثاني لا وقال الفوري ان قلنا بالاول
فوجهنا احدها يضمن وقابنها لا وهذا منه بناء على المشهور في انعقاد
الحول الثاني عند تمام الاول وفيه وجه ان ابدا الثاني من جنس التمكن
واظهرها الذي اوردته الجمهور القطع بعدم الضم **فروع** لو كانت الاصول
كلها او بعضها بعد وجود شرط النبعية في الحول ففي انقطاع
حول الاصول تلاثة اوجه اصحابها وهو الذي قطع به الجمهور لانه لا ينقطع
فوجب الزكاة في الفروع عند تمام حول الامتياز اذا كان الباقي من
الفروع نصابا او من الفروع والاصول والثاني ان في من الاصول شيء

وان قل لم ينقطع الحول والا انقطع ويستلحق الحول من حين استكمال
 النصاب وقال المادودي هو باطل اجابنا الحد يث هل الردة وكما لها
 لانما اطلق انه ان بقي من الاصول نصاب لم ينقطع الحول والشبهة وان
 بقي دونها انقطع واعلم ان الاعتياد في النجاس بالانفصال عن الامر
 فان خرج بعض الجنين من الحول قبل انفصاله فلا حرم له وان نتجت
 واحدة ثم هلكت اخرى من النصاب لم ينقطع الحول ولو كان النجاس
 والهلاك في حالة واحدة ام سبق التلف لم ينقطع الحول لان لزم
 بقاها قال النووي وكان يحتمل ان يخرج فيه خلاف من تعارض الامرين
 ولو اختلف الشاعري والمالك في النجاس فقال الشاعري هو قبل الحول
 وقال المالك بل بعده او قال الشاعري حصل من فتن النصاب وقال المالك
 بل من غيره حذق المالك فان اتهمه الشاعري حلفه وهذه المسئلة
 او واجبه فيه خلاف ياتي في قسم النصاب **فروع ثانياً** يحكي
 الشيخ يحيى الدين النووي رحمه الله ان الامام ابو الحسن علي بن مسلم
 ابن محمد بن القتيبي السلمي الدمشقي من مشايخ اصحابنا صنف جراباً في
 مسئلة سيل عنها وهي رجل ملك اول المحرم بعيراً وفي الثاني بعيراً
 وفي الثالث بعيراً وهكذا الى ان كل له ثلثمائة وستون يوماً
 واستون يوماً واشتارها من حين ملك كل واحد منها فاجاب عنها بما
 اختصه ان هذه المسئلة تدل على اصول احدها ان الاستيفاد من
 حنث المال في اثنا الحول يضمن الى ما عنده من النصاب ولا يضمن في
 الحول وشرحه وثانها ان الخلطة في بعض الحول هل يورث القديم
 انها يورث والجديد لا وثالثها اذا ثبت لبعض المال حرم لا يقتراد
 في بعض الحول ولبعضه حرم الخلطة في جميعه فعمل الفقهاء بقلب حكم
 الخلطة في الجميع وعلى الجديد يفرد كل مال بحكمه وفيه وجه انه لا يثبت
 حكم الخلطة لو احدث المالك رابعاً ان الاستيفاد في اثنا الحول
 اذا كان عند الاستيفاد نصاب ثلاثة اضرب احدها ان يكون الاستيفاد

دون النصاب ولا يبلغ النصاب الثاني فلا ذكوه فيه الثاني ان يكون دون
 النصاب ويتم به نصاب اخر فيجب في الاستيفاد تحصيله كما مر في
 مسئلة التفر الثالث ان يكون نصاباً ولا يبلغ النصاب الثاني وقد تقدم
 الحكم والخلاف فيه قريباً اذا عرف ذلك فيعقد الحول ملك البعير
 الخامس وكما ملك بعيراً بعد ضم الما قبله في النصاب لا في
 الحول وينعقد حوله حين يملكه فاذا لجأ يوم الخامس من المحرم الا ان
 كل حول الخمسة قد ثبت لها حرم الا تقراد في بعض الحول فعمل الفقهاء
 بغلب الخلطة فيجب في الخمسة من بنت لبون لا منها الخلطة لثلاثمائة
 وخمسة وخمسين وواجب العتامة وستين تسع بنات لبون في كل
 اربعين بنت لبون وفي الخمسة ثمانمائة على الجديد يجب فيها شاه فعلياً
 لانفراد واما الرايد على الخمسة في اليوم السادس من المحرم الا ان يملك
 حولا البعير السادس في السابعة السابعة وفي الثامن الثامن وفي التاسع
 التاسع والاربع وقص وظاهر المذهب ان لا زكاة فيها لانها زيادة على
 النصاب ولم يبلغ النصاب الثاني وفي دون نصاب ولا يمكن قسمتها
 الى النصاب الاول ولا يبنى على القولين ان الوقص عقوبات لا ان الوجوب
 متعلق بخمسة قبل حولا الوقص لا يجب فيه زكاة قبل حوله وتلحق
 على القديم احتمال الوجوب كالوقص هنا على ما سبينا في ثمة اليوم العاشر
 يحكم حولا البعير العاشر ويتم به النصاب الثاني وعلى القديم يجب فيه
 ثمن بنت لبون وفي الجديد شاة ولا اثر لخلطها لما قبلها لان واجب
 كل خمس شاة مع وجود الخلطة وعدمها ثم لا شيء في الزيادة حتى يكمل
 حولا البعير الخامس عشر فيجب في الخمسة على القديم ثمن بنت لبون
 وعلى الجديد شاة ثم لا شيء في الزيادة حتى يكمل حولا البعير
 العشرين فيجب في الخمسة على القديم ثمن بنت لبون وفي الجديد شاة
 ثم اذا كمل حولا البعير الخامس والعشرين فقد وجد نصاب بنت مخاض
 وقد ادعى زكاة العشرين في الخمسة الرايد على القديم ثمن بنت لبون

وعلى الجدي بدخمس مائة مخاض لمخالطتها العشرين إلى قبلها في جميع
الحول وعلى الوجه السابق في الأصل الثالث لا ثبت الخمسة حتى لحاظ
فيجب عنها شاة ثم الوقف من خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين لا
زكاة فيه فإذا حمل حول السادسة وثلاثين وجد نصاب بنت لبون
وقد نبت خمسة وعشرين وبقيت أحد عشر لم يتركها فعلى القدم يجب
زكاة الخلطة لكل المال فيجب في الأحد عشر أحد عشر جزاء من أربعين
جزاء من بنت لبون وهو وبعها وربع عشرها وعلى الجدي وجهان
أحدهما يجب أحد عشر جزاء من سنه وثلاثين جزاء من بنت لبون الثاني
يجب شاة ثانیة في العشرة الزائدة والصوائف الأولى ثم لا يجب شيء حتى يسم
حول البعير السادس والأربعين فعلى القديم يجب في العشرة الزائدة إلى
فوق ستة وثلاثين ربع بنت لبون على مقتضى جملة المال وعلى الجدي
عشرة جزاء من ستة وأربعين جزاء من حقه ولا يفرع على الوجه الثاني
من الجدي ثم لا شاة إذا زاد حتى يكمل حول البعير الحادي والستين وبينهما
خمس عشرة عشر بغير فعلى القديم يجب ثلاثة أمانات بنت لبون وعلى الجدي
خمس عشرة عشر جزاء من أحد وستين جزاء من الجدة ثم لا شيء في الزيادة
حتى يكمل حول البعير السادس والثبعين وبينهما خمس عشرة عشر بغير
فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أمانات بنت لبون وعلى الجدي خمس عشرة عشر
جزاء من ستة وسبعين جزاء من بنت لبون ثم لا شيء في الزيادة حتى يكمل
حول البعير الحادي والستين وبينهما خمس عشرة عشر فعلى القديم يجب فيها
ثلاثة أمانات بنت لبون وعلى الجدي خمس عشرة عشر جزاء من إحدى وستين
جزاء من حقين ثم لا شيء في الزيادة حتى يكمل حول الحادي والعشرين بعد
المائة وبينهما ثلاثون فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أمانات بنت لبون
وعلى الجدي ثلاثون جزاء من مائة وأحدى وعشرين جزاء من ثلاثين
لبون فإذا زادت على مائة وأحدى وعشرين في كل أربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقه فالتمانية التي بين مائة وأحدى وعشرين وبين

ثلاثين لا شيئا قبلها فاذا اكمل حول مائة وثلاثين فولجها حقه وبنها لبون
القديم يجب في التسعة من بنت لبون وعشرها وعلى الجديد التسعة
مخالطة لمائة واحدة وعشرين في حول كامل فعلى التسعة تسعة اجزاء
من مائة وثلاثين جزءا من حقه وبقية لبون ثم كلما اكمل حول عشرة وكما
يجب الزكاة لحسب ذلك القدر والقدر يجب ربع بنت لبون في كل عشرة
التي اخرا لا بل وعلى الجديد بدضم العشرة الى ما قبلها ويجب في العشرة
حصتها في فرض الجميع فاذا اكمل حول مائة واربعين في العشرة على القديم
ربع بنت لبون وعلى الجديد واجب المائة والاربعين حقتان وبنت
لبون في العشرة سبع حقه ونصف سبع بنت لبون فاذا اكمل حول عشرين
اخرى في القديم فيها ربع بنت لبون وفي الجديد خمس حقه فاذا
اكمل حول مائة وستين فعلى القديم يجب ربع بنت لبون وعلى الجديد يجب
جزا من ستة عشر جزءا من اربع بنات لبون فاذا اكمل حول مائة وسبعين
ففي العشرة الزائدة على القديم ربع بنت لبون وعلى الجديد بدجزا من تسعة
عشر جزءا ففي العشرة من حقه وثلاث بنات لبون فاذا اكمل حول مائة
وثمانين في العشرة الزائدة على القديم ربع بنت لبون وعلى الجديد بد تسع
حقه وتسع بنت لبون فاذا اكمل حول مائة وتسعين ففي العشرة الزائدة
على القديم ربع بنت لبون وفي الجديد بدجزا من تسعة عشر جزءا من ثلاث
حقاق بنت لبون فاذا اكمل حول المائتين ففيها اربع حقاق
او خمس بنات لبون فعلى المذهب نختار التساعى الا غلب المساكين
وقل سبعين الحقاق فعلى القديم واجب العشرة ربع بنت لبون وعلى الجديد
ان قلنا يجب الحقاق او كان لا غلب وجب خمس حقه والا فربع بنت
لبون فسق القولان وكما اخبرنا حول عشرة فعلى قياتر ما ذكرناه انه
وقال القاضي ابو علي الفارسي الفرع مفرغا على الجديد خاصة وهو مخالف
لكثير ما تقدم فانه جزم في العشرة الزائدة على الخمسة والعشرين بالرجح
الثاني للمقدم وقال يجب عند تمام حول الثلاثين شاة وعند تمام

الحول في الخمسة وثلاثين شاة اخرى ويلزمه في السنة وثلاثين جزا من
سته وثلاثين جزا من بنت لبون ولا يبيع خالطة خمستا وثلاثين حولا
كاملا وقال اذا كمل حول من يوم ملك الحادي واربعين يلزمه شاة ثم لا
شي حتى يمضي حول من حين ملك السادس واربعين يلزمه جزا من سته
واربعين جزا من حقة لا يها خمسة خالطة احدي واربعين حولا كاملا
ثم لا شيء عليه حتى يمضي حول من حين ملك الحادي والخمسين فلزمه
شاة لان هذه الخمسة اصل نفسها ثم لا يلزمه شي حتى يمضي حول ملك
البعير السادس والخمسين فلزمه شاة ثم لا شيء حتى يمضي حول من حين
ملك الحادي والستين فلزمه خمسة اجزا من احدي وستين جزا من
حده ثم لا شيء حتى يمضي حول من حين ملك البعير السادس والستين
فلزمه شاة ثم لا شيء حتى يمضي حول ملك الحادي والسبعين فلزمه شاة
اخرى ثم لا شيء حتى يمضي حول ملك السادس والسبعين فيجب خمسة
اجزا من ستة وسبعين جزا من بنت لبون وفي عشرة اجزا من ستة
وسبعين جزا من بنت لبون واحدة ثم لا شيء حتى يملك حول البعير
الحادي والثمانين فلزمه شاة ثم لا شيء حتى يملك حول البعير التاسع
والثمانين فلزمه شاة ثم لا شيء حتى يملك حول البعير الحادي والتسعين
فلزمه خمسة اجزا من احدي وتسعين جزا من خمسين وفي عشرة اجزا
من احدي وتسعين جزا من حقة ثم لا شيء حتى يملك حول البعير السادس
والتسعين فلزمه شاة ثم لا شيء حتى يملك حول البعير الحادي بعد المائة فلزمه
شاة اخرى ثم لا شيء حتى يملك حول البعير السادس بعد المائة فلزمه شاة
ثم لا شيء حتى يملك حول البعير الحادي عشر بعد المائة فلزمه شاة اخرى
ثم لا شيء حتى يملك حول البعير السادس عشر بعد المائة فلزمه شاة اخرى
ثم لا شيء حتى يملك حول البعير الحادي والعشرين بعد المائة فلزمه خمسة
اجزا من مائة واحدي وعشرين جزا من ثلاث بنات لبون وفي خمسة عشر
جزا من مائة واحدي وعشرين جزا من بنت لبون واحدة ثم في الخمسة والاربع

المائة والحادي والعشرين في الاربعة الزايدة على الستة والعشرين وما به
اربعة اجزا من مائة وثلاثين جزا من حقة واربعة اجزا من بنت لبون ثم في
لخمسة الزايدة على مائة وثلاثين شاة ثم في الخمسة الزايدة عليها خمسة
اجزا من مائة واربعين جزا من حقتين بنت لبون ثم في الخمسة الزايدة على
المائة واربعين شاة ثم في الخمسة الزايدة على المائة والخمسة واربعين خمسة
اجزا من مائة وخمسين جزا من ثلاث حقاف وفي خمسة عشر جزا من مائة
وخمسين جزا من حقة وهكذا الى نقصا العدد كلما ترصا بوجوب
في الخمسة بنسبتهما من ذلك النصاب وكلما كان نصاب الغنم يوجب
شاة فقتس عليه **الشرط الرابع** ان لا يزول عن ملكه في اثنا الحول
قال ابن الصلاح هذا الشرط يندرج في الشرط الاول فانه قال في ان
يبقى النصاب حولا وهو مضمون ان لا يزول ملكه في اثنا به لكن كان
قصد بذلك وجوبه او لا حتى لا يجب في المستفاد في اثنا الحول
وقصد بهذا وجوده واما حتى لا يجب في المبدل مع ما ذكره الشرط
الاول على منافضة ابي حنيفة في ان المستفاد اخرج الحول بزيه مع اصله
والثاني على منافاة مذهبه باعتبار النصاب لطرف الحول حتى لو
انقطع في اثنائه لم ينقطع الحول عنده انتهى المقصود واما الملك في
جميع الحول وقد تقدم ان الزكاة ضربين زوجه تتعلق باليقه وهي زكاة
التجارة فلا تقدر فيها ابدا الى عين بعين زكاة تتعلق بعين وهذه لم
تشرط فيها الحول كالتجارة لم تقدر فيها الا بدال ايضا وان اشترط فيها
الحول كالنعم والنقدين لو زال ملكه عنها في حلال الحول ولو لحظت
انقطع الحول سواء اغراض الحول بحسبها كما لو بادل الابل بالابل والغنم
بالغنم او بغير حنيتها كالابل بالبقر والغنم فاذا ابتادلا استأنف كل
منها الحول من حينئذ وكذا الحول في النقدين اذا ابتادلا الذهب بالذهب
او الداهم بالداهم او الذهب بالبداهم ولم يقصد به التجارة فانه ان
قصد به التجارة كالصيارف فوجها وقيل قولنا احدها لا ينقطع ونسبه

البيع إلى القديم وأصحها الشاشي وأصحها البعوي إلى الجديد
أنه ينقطع وبني الصند لا في الآخرين المسئلة على أصل سنيته وموان
زكاة النجاة وزكاة العين إذا اجتمع في مال بينهما يقدم وفيه خلاف
فإن قد من زكاة النجاة لم ينقطع وإن قد من زكاة العين فوجهان
وأزالة الملك عن بعض المال إذا لم يكن الباقي نصيباً كما زال الله عن جميعه
هذا كله في المبادلة الصحيحة أما الفاسدة فلا ينقطع قطعاً سواء
اتصل بها القبض أم لا ولو كانت سائمة فعلمها المشتري قال البعوي
هو كغلف الغاصب وفي قطعه الحول وجهان الأصح أنه ينقطع وقال
ابن كجب عندى أنه يقطع قولاً واحداً لأنه ما دون له من جهة المالك في
النصريات كالوكيل ولو باع معاوقة بيعاً فاستأمنها المشتري
فهو كالتأمن الغاصب وسنيته وسنن في هذا الشرط مستأيل
الأولى لو باع المال الزكائي أو بادل به في أثناء الحول بشرط الجهاد
وفتح البيع ابني على أقوال المالك في زمن الخيار للبائع أو موقوف على
حوله وأن قلنا للمشتري استأنف الحول من حين الفسخ وكذا إذا باع
مالم يبره ومجناه وفسخ خيار الرتبة الثانية لو باع أو بادل به في دلال
الحول فوجد به المشتري عيباً قد يما نظر فإن لم يرض عليه حول من يوم
الشرافه رده بالعبء والمرد وعليه يستأنف الحول سواء رده بعد
القبض أو قبله وإن مضى عليه حول من يوم الشراف سنيته في القسم
الثالث في طرفي الأداة الثالث لو ارتد المالك في أثناء الحول ابني انقطاع
حوله على الأقوال في ملكه فإن قلنا زال ملكه انقطع فإن عا د
استأنف الحول وإن قلنا لم يزل فهو جارية في الحول بلزوم الزلوة عند
تمامه وإن قلنا أنه موقوف فإن مات عليها بقبضها من وقتها وإن
نما إلى الاستلام سني استمر المالك وبقا الحول ولو مضت سنة أو أكثر
فوجب الزكاة سني على الأقوال الرابعة لو مات في أثناء الحول وانقل
المال إلى يارته ففي سنيته على حوله موثقه طريقاً أحدهما فيه قولان أصحهما

وهو الجديد لا يفتي بل يستأنف الحول من يوم ملك كالملك بشرط أو
غيره وثانيتها القديم نعم وطرده بعضهم فيما إذا ارتد وقلنا بزوال علة
ثم استمر وحكاه الحناطي وجهاً فيها والثاني القطع بالاول ولو كانت
سائمة وكمر علم الوادئ الحال حتى مضى حول فهل يجب الزكاة أم
يستأنف الحول من يوم علمه فيه وجهان بناء على أن قصد السوم هل
يعبر وإن كان غيرهما فبلغ نصيب كل وارث نصيباً يدخل في حوله من حيز
ملكه وإن لم يبلغ نصيباً فإن كانت ماسية فكذلك وإن لم تكن ماسية
ابني على الخلطة تؤثر ما فيه أم لا فإن قلنا تؤثر فكذلك وإن قلنا
أنها لا تؤثر فلا يدخل في حوله وقال العجلي يحتمل أن يجعل الوكيل كالشخص
الواحد وأنه عين مورثه فاستندام ذلك في حقهم في هذه الصورة
ولا يبعد إثبات الخلطة فيها خاصة ثم لا يستبعد استئانة الحول مع
انقطاع ملك وتجده الخامسة لا فرق في انقطاع الحول بالبيع
والاستئانة في أنشائه بين أن يكون محضاً إلى الله أم لا بأن قصد
الفرار من الزكاة فإن الحول ينقطع فيها قطعاً كغيره فرائي
الزكاة وقيل يحرم وقال ابن الصلاح يكون إنما يقصد لا بفعله والمشهور
المنصوص في البيع قدره لا حرام **الشرط الخامس** السوم لا يجب
الزكاة في النعم إلا إذا كانت سائمة والسائمة التي تربي بنفسها ولا
تعلق ويقع على الواحدة والجمع والسائمة في جميع الحول يجب فيها
الزكاة والمعلوفة في جميعها أو معظمها لا زكاة فيها وإن علفت قدراً
يستبرأ لا يتمول فلا أثر له قطعاً فالأرواني وكذا لو كان الرعي يكفها
لكنه علفها أيضاً فلا يؤثر وإن سميته في بعض الحول وعلفت في
بعضه دون معظمه بما يتمول ففيه خمسة أوجه • أحدها أنه يشق
حكم السوم فينقطع الحول فلما سميته بعد ذلك استأنف الحول
وحيز منه الفور إلى دمه البعوي وقال الشيخ أبو حامد هو أن قبض
والبند ينهي أنه المذهب والثاني أن ذلك لا أثر له وإنما ينقطع الحول

وسقط الزكاة بالعلف في اكثر السنة وقبل هو يخرج من احد القولين
في السقي بسم السماء والدالية انه يعتبر الاغلب وعلى هذا لو نشأ وبازداد
فيه الامام وقال لا ظهر السقوط قال النووي والمشهور الجزم به
والثالث الاصح وقطع به كثير من ائمة لم يعلف نذر ان يعلش به وفيه
لم يقطع الحول ويجب الزكاة وان علفت قدر الكفاية في الحيوان
بدونه لم يجب حتى لو اسامتها فهاذا علفها بلا وجب قال ابن الصباغ
وعنه والماشية تعتبر يومين عن العلف ولا تضر الثلاثة قال الامام
ولا يبعد ان يلحق الضرر بالهلاك على هذه الوجه الرابع انها ان علفت قدرا
بعد مونة بالاضافة الى دفع الشاة لم يجب وان سقطت بالاضافة
وجبت كالمواشي في جميع الحول وتفسر ان المالك بددها وتسلها
وصوفها وادبارها قال الراجح وجوز ان يقال المراد ودفع اسمايتها
فان في الرعي عفيفا عظيما فان كان قدر العلف حقيرا بالاضافة اليه
فلا عبرة به وهذا افقه عند الغزالي وقيل ان باسقاط رجوع اليه بعد
اعتبار الاغلب **الخامس** انه يثبت حكم العلف بان ينوي علفها ويعلفها
ولومرة واحدة حكاة البند يبيح ابن الصباغ والرافع قال بعد حكاة
الوجه الاربعة الاقرب ائمة مخصوصة بما اذا لم يصد شيئا اما اذا
علف على قصد قطع السوم سقطت لا بحالة كذا او زده صاحب العدة
وعنه ابنه وهو مفتض كلام الفوراني والقاضي ولا اثر لجزئية العلف من
محل الخلاف ما اذا كانت نسامتها او علفت ليلا ولو اسمنت في كلاء
ملوك فهل في سائمة او معلوفة فيه وجهان صح النووي ولو
كانت الماشية سائمة لكانت علفا كالتواضع والابل المعدة للحمل والبقر
المعدة للحرف ففي وجوب الزكاة فيها وجهان اصحهما عند البغوي تجب
واصحها عند الجمهور ولا يجب **فرعان** في اعتبار القصد في السوم والعلف
فيه وجهان والقصد يكون من المالك ومن وكيله ومن الحاكم اذا كانت
في يد عند غيبة المالك وتختلف باختلاف الصور المفترج عليها اءمالو

استقامت معلوفة بنفسها ففي وجوب الزكاة طريقان احدهما ان فيه وجهين
الاصح انها لا يجب والثاني لا يجب قطعا الثاني لو اغتت السائمة بنفسها
للقدر الوثر من العلف فانقطاع الحول على الوجهين الاصح انه يقطع
الثالث لو علمها المالك لشاع السوم في المير وهو على قصد ردها الى الاسامه
عند الامكان ففيه وجهان اظهرهما انه يقطع قال الراجح والعلف ان
يجري في هذه الصورة بقصد المالك لان لما كان لصرة داعية اليه التحقق
بما اذا جري من غير قصد **الرابع** او غصبت الماشية المعلوفة واسمايتها
الغاصب سنة فهذا ادل ان يبنى على ان المعضوب هل يجب فيها الزكاة وفيه
خلاف تابع في الفضل الثاني فان قلنا لا زكاة فيه لم يجب فيها شي وان قلنا
يجب فهنا طريقان احدهما انه على الوجهين اظهرهما انه لا يجب واظهرهما
القطع به فان قلنا يجب فعلى الغاصب ام المالك فيه وجهان وعلى
الثاني اذا اداهما هل يرجع لها على الغاصب فيه وجهان اظهرهما نعم وفيه
قطع المتولي وعنه وعلى هذا هل يرجع لها على الغاصب فيه قبل الخراجها
او لا يرجع الا بعد فيه وجهان اصحهما عند الامام الثاني والخلاف
يظهر في الخلاف فيما اذا حلق الحلال شعر المحرم نائما او نذرها فاقطع
المحرم هل يرجع على الحلال ومتى يرجع وهل يوتر الحلق بالاجزاج قال
الرافعي والجاري على قياس المذهب اذا اوجبت الزكاة هنا ان توجبها
على المالك ثم يغرم له الغاصب اما ان يجابها على غير المالك فبعد وان قلنا
توجب عليه استدان يجب ان يحرق ايضا وان قلنا لا يجب الزكاة في
المعضوب اما لو غصبت سائمة وعلفها فان قلنا لا زكاة في المعضوب
فهنا ادل وان اوجبت الزكاة فيه فهنا ثلاثة اوجه احدها يجب واصحها
لا يجب وثالثها عن ابي محمد انه ان علفها بعلف من عنده وجبت وان
علفها بعلف من عندهما لكان يجب **الشرط السادس** كمال المالك
ان كان مملوكا كما مستقر الا يشترط الغيرة على اذالته وسقط تصرفاته
كلها فيه فهو ملك قوي يجب فيه الزكاة وطعنا وان ضعف ففي وجوب

الزكاة فيه اختلاف وتفصيل وللصنف ثلاثة اسباب احدها امتناع التصرف
 كلها فيه وثانيهما ان يقدر غيره على ازالتهما وثالثهما عدم استقرار الملك
 المتبب الاول امتناع التصرف وله مراتب **الاولى** لو اشترى من الاموال
 الزكوي نصبا ولم يقبضه حتى مضى حوله في يد البائع ففي وجوب الزكاة عليه
 طرق **اصحها** القطع بوجوبها **والثاني** للفقهاء القطع بعدم وجوبها
والثالث انها على القولين لا يتبين في وجوبها في الغصوب **الرابع** ان البائع
 ان كان محققا في الجنس لزم توفير الثمن وحسب وان كان مسطلا فيه فهو
 كالغصوب والخلاف فيها اذا اشترى السقاية ولم يقبضها **الثانية**
 لو رهن فاشية او غيرها من اموال الزكاة ففي وجوب الزكاة فيها عندك
 تمام الحول طريقان احدهما انه على الخلاف الا في وجوبها في الغصوب
 والمحذور والآخرها اذا قطع بوجوبها واجبا بها جواب على الصحيح
 المشهور ان الدين لا يمنع الزكاة فان قلنا بمنعها لم يجب وحيث قلنا بوجوبها
 فيه فهل يودي من عين الرهون او من غيره ستأتي ذلك في اخر هذا الفرع
الثالثة او كان له قال زكوي فغصب او ضل عنه او ادعه وبجحد
 وتعد راخده محمدا وسرق وتعد راشرعه او وقع في بحر فهل يجب زكاته
 اذا تم حوله اشأ الشافعي لا قولين وللأصحاب طرق اخدها فيه قولين
 اخدها لا زكاة فيه ونسبته العرافيون لا القدماء وقال القاضى ابو حامد
 هو اشبهه القولين اصحهما ونسبته الى الجحد بدلا مما يجب والخلفوا في
 محلها على طريقين اصحهما انهما مطلقان سواء عاد المال اليه بتمامه او مر لا
 وتانيهما ان محلها ما اذا عاد اليه من غير تمام فان عاد بتمامه وجبت فولا واحد
 قال الامام فعلى هذا الوعد اليه مع بعض فتاويه دون بعض كان كالمو
 لم يعد اليه شئ منها قال وهو المراد بفتاوى الفتاوى ان يهلك الغاصب
 او يضيع بزواله نظر المالك ويتعد رغبته الغاصب فاما اذا مات شئ
 منها في يد الغاصب كان يفتى في يد المالك ايضا فلا مبالاة به ولو غمر
 الغاصب بدلهما فهو كما لو عاد اليه باعيانها ونخرج على هذه الطريقة

قول بعضهم ان كان الغصوب له زاهم او والده فان في وجوب الزكاة قولان
 وان كان الموصي وجبت قطعا ويقدر من هذين الطرق ثلاثة اقوال يفرق
 في الثالث بين ان يعود بنوايد نجبا وبدونها فلا يجب والطريق
 الثاني في الاصل انها يجب قول واحد والثالث ان المسئلة على حالين
 حيث قال ابن كعبها لحوالها اذا اذا عادت بنائها حيث قال لا تركها
 اذا عادت اليه بدون غايها حيث كان الغصوب ماستة نكلامه فيه مما
 يقدم فيما اذا كانت سائمة في يد المالك والغاصب جميعا اما لو كانت معلومة
 في يد احدها سائمة في يد الاخر فيأتي فيه الخلاف المتقدم ايضا وجميع
 ما تقدم فيما اذا لم ينقص المال عن النصاب باخراج زكاة بعض الاحوال
 لو اخرج بان يكون فوق النصاب اما اذا كان نصبا بغير زيادة وليس له من
 جنسه غيره ومضى عليه احوال والحكم فيه على القول بوجوبها كما سيأتي
 اذا كان في يد نصاب ومضى عليه احوال ولم يخرج زكاته كذا قال الرازي
 قال النووي هذه طريقه وقال الجمهور لا يجب زكاة غير الحول الاول ولو
 كان له نصاب من الماشية كاربعة من الغنم ففعل واحد ثم وجد لها
 فان قلنا لا زكاة في الضالة استأنف الحول سواء وجدها قبل الحول
 او بعده كذا ذكره وهى الرواية فيما اذا غصب المال في اموال الحول
 ثم ردانه يستأنف الحول او يبنى عليه نفعه على هذا القول واخنا
 انه يبنى لان ملكه لم يزل وان قلنا يجب الزكاة فيها فان وجدها قبل
 تمام الحول بنى او بعد اخرج الزكاة ولو دفن مال في موضع ونسبه ثم نذر
 فهو نوع من الضلال وفيه الطرق المتقدمة سواء كان مدفونا في ملكه
 او غيره وحزم بعض من اثبت القولين في الضلال بالوجوب هنا واعلم
 ان جميع ما تقدم فيما اذا عاد المال اليه اذ قبله فلا يجب عليه اخراج
 الزكاة بخلاف قال الرواية من قطع بوجوب الزكاة في المدفون
 بنقصه قال في وجوب اخراجها قبل وجدانه وجهان اصحهما انه لا يجب
 ولو تلف بعد مضى احوال بل لا يلو له سقطت الزكاة على قولنا بوجوبها

لعدم التمكن كما يقتضيه المال بعد الوجوب وقبل التمكن من الأداء ولو كان
 بقدر على اخذ ذلك كما لو كان له بالعين بينه عا دله فالحكم كالولم يكن
 جاحداً كذا لو كان القاضيه عا لما به وقتنا حكم بعلمه ولو ادسرب المال
 فجعل بينه وبين ماله بالحدس حتى مضى الحول ففي وجوب الزكاة طريقان
 احدهما انه على الخلاف في وجوبها في الغضوب وغلط بعضهم قايله واهمها
 القطع بوجوبها ولا فرق بين ان يأسره كفاً او مشلولاً وقيل ان
 للشافعي في المسئلة قول ثالث يخرج فارق بين الحول الاول وما بعده سببي
 على اقل وهو ان التمكن من شرايط وجوب الزكاة فلا يفتي للحول الثاني
 الا من يوم الامكان وهو هنا يوم الوجوه ان فتنه يفتي للحول الثاني ولا
 يخرج لما مضى من الاحوال الا زكاة **الرابعة** الذين الذين لانسان على
 غيره ان كان غيرة لم كمال الكتابة فلا زكاة فيه وان كان لا زمانظر
 ان كانت فاشية كما لو كان له ذمة انسان او غير شاة سبباً او قرضاً
 فلا زكاة فيها ايضا والحق المستوي بالسائمة عنه من النجاة التي في الذمة
 كالثياب والطعام وقال لا خلاف ان الزكاة لا يجب فيها لان ما في الذمة
 لا يتصور فيه التجارة والحقها البغوي والرافعي والنووي وغيرهم بالفقد
 فقالوا ان كان الدين زاهراً او دافئاً او عرض التجارة وهو مستقر
 في الذمة ففي وجوبها قولان القديم انها لا يجب والجديد الصحيح انها
 يجب في الجملة وتفصيل القول فيه ان كان متعدد الاستيفاء لا اعتبار
 من هو عليه او محوده ولا بينة او مضله او غيبته فهو كالا عيان
 الغضوبية وفي وجوب الزكاة فيه الخلاف السابق والاصح الوجوب وفرق
 الماودجي واصلح العدة بين الدين على المجاهد المعسر وبين الدين على الما طلب
 والغايب فجعل الخلاف في الاولين جزم في الاخرين بالوجوب والمذهب
 انه لا فرق ولا يجب اخراجها قبل حصوله وانما يجب على الجدي عند اخذه
 على الماضي وان لم يتعد واستيفاء بان كان مقرباً دل فان كان حالاً
 وحيثما ارادوه فيه ودارمه اخراجها في الحال وان لم يقبض وكذا لو كان على

جا حده عليه بينه عا دله او كان القاضيه يعلمه وقتنا يقضي بعلمه وقال
 في الشمة لو قصر في اقامة البينة حتى جال الحول ففي وجوب اخراجه قبل
 اخذه الوجهان الا ثيان في التوجله وان كان موجلاً ففي وجوبها طرق
 اصحها انه على الخلاف المتقدم في الغضوب والمجود والاصح الوجوب
 ولا يجي هنا القول الثالث والثاني انما يجب قوله واحد انما انما انما
 يجب قوله واحد انما قلنا يجب وهو الاصح لم يلزمه اخراجها الا بعد القبض
 على الصحيح **فروع** المال الغائب ان لم يكن مقدراً عليه لا بقطاع الطريق
 او لا بقطاع خبره قال الجمهور وهو كالمغضوب والمجود نصي فيه
 الخلاف وفيه طرق اخر انها يجب فيه قوله واحد ولا يجب اخراجها عنه
 قبل عوده وقبضه قطعاً وان كان مقدراً عليه معلومه السلامة يجب
 اخراجها في الحال قطعاً وينبغي ان يخرجها في بلد المال فان اخراجها في غيره
 ففيه خلاف نقل الزكاة ونقل القاضيه عن الاصحاب ان اذا كان له
 مال غايب يجب الزكاة وفي وجوب اخراجها قبل وصوله وجهان ومنهم
 من قطع بعدم الوجوب للاخراج وجعل الخلاف في الوجوب والا قول
 اصح هذا كله اذا كان المال مستقر في بلد فان كان شايراً فقد قالوا ان
 المكارم في العدة وغيره لا يخرج زكاته حتى يصل اليه فاذا وصل زكاه
 لما مضى هذا ما نقله الرافعي والنووي في المسئلة قال النووي وهو الصواب
 وما وجدته في بعض الكتب فنزله عليه وما نظن مخالفه قوله صاحب
 المذهب والشايل فان كان مقدراً عليه قبضه وجبت فيه الزكاة
 الا انه لا يلزمه اخراجها حتى يرجع اليه وكلاهما محمول على ما اذا
 كان شايراً غير مستقر وقول الشيخ الحارثي اخراجها في الحال هو
 محمول على ما اذا كان مستقر في بلد ولو كان له مائة درهم خاصة
 ومائة درهم غائبة فان كانت الغائبة مقدراً عليها لزمه زكاة الحاضرة
 في الحال في موضعها والغائبة في موضعها فان لم يكن مقدراً عليها فان
 قلنا لا زكاة فيها عند عودها فلا زكاة في الحاضرة وان قلنا يجب كاتما

فهل يلزمه زكاة الحاضرة في الحال فيه خلاف مبني على ان التمكن من الاشارة
 الوجوب او الضمان وان لم نوجبها في الحال لا وجبنا هاهنا وفي الغايب
 ان عاد ولا فلا **السبب الثاني** للضعف في تسلط الغير على نقل الملك
 وله مراتب **الاولى** الملك في زمن الخيار فاذا باع قالا زكوا قبل تمام
 حوله فتم الحول في زمن الخيار واصلحها مدة فتم الحول في زمن
 الخيار فوجوب الزكاة على البايع ينبغي على ان الملك في زمن الخيار
 لكن فان قلنا انه للبايع لزمه وهو نضه هنا فان اخرجها من موضع
 اخر استقر البيع ولا خيار للمشتري وان اخرجها من البيع فطلعت البيع
 في قدرها وفي البلية قوله التفرق وعلق الزكاة فان لم ينطلق
 فالمشتري الخيار وان قلنا انه للمشتري فلا زكاة على البايع وابتدأ
 حول المشتري من يوم الشراء فاذا تم الحول لزمته الزكاة ولو فتح البايع
 او المشتري العقد قال ابن الصباغ وجبت الزكاة عتدي وقال الاماوي
 بسنا فق الحول من يوميد وان قلنا انه موقوف فان تم البيع بان
 ان الملك كان للمشتري وان فتح بان انه كان للبايع وقد تقدم
 حكم الحالين كذا قالوا الا صاحب القريب فانه قال حسبنا
 هذه الامة من حول المشتري اذا قلنا الملك له يخرج على القولين في
 المال المضروب لعدم تمكنه من التصرف بل هذا اولى قال الامام وهذا
 يخرج اذا كان الخيار للبايع او له فان كان للمشتري وجبت
 والتفريع على ان الملك له ملكه في تلك المدة زكاة بلا خلاف
 اثبوتته ونفود قصره وقياس هذه الطريقة جريان الخلاف في جانب
 البايع ايضا على قولنا الملك له وكان الخيار للمشتري دونه فانه لو
 اخرج لزال ملك البايع **الثانية** اللقطة في السنة الاولى باقية على
 ملك قالوا فلا زكاة بها على الملقط وفي وجوبها على مالكها الخلاف
 المتقدم في الضال ثم ان لم يعرفها الملقط حولا فلا زكاة في جميع
 السنين وان عرفها حولا بني حكم الزكاة على ان الملقط على اللقطة

بمضى سنة التعريفام باختيار المالك بعد هاهنا بالتصرف وفيه خلاف
 فعلى الاول لا زكاة على الذي ضاعت منه وفي وجوبها على الملقط وحيث
 يعنيان على ان المالك لو علم ثمنها والعين باقية فهل له استردادها بعينها
 ام لا ان قلنا نعم فهو ملك ضعيف يتسلط الغير على ازالته وان قلنا لا
 فهو ملك قوي فوجب وعلى الثاني وهو الصحيح ينظر فان لم يملكها
 فهي باقية على ملك صاحبها وفي وجوب الزكاة فيها طريقان اصحها انه على
 قولين كما في السنة الاولى وثانيها القطع بان لا زكاة فيها وان
 تملكها فالزكاة على ربها فيها لكنه يستحق ثمنها على الملقط فهو
 مدبر بالقيمة فان لم يملك عين اللقطة ففي وجوب الزكاة عليه عند تمام
 الحول من حين ملكها الخلاف الا في منع الدين وجوب الزكاة
 وان ملك غيرها وهو في بالقيمة وفي وجوبها عليه عند تمام الحول وحيث
 اصحها الوجوب وهما مبنيان على ما تقدم ان ربها اذا جاز من بعد هاهنا
 له استرداد عينها وان قلنا لا ملك الا بالتصرف ولم يتصرف فهو كما
 اذا قلنا انه لا ملك الا بالملك قال الرافعي واعلم ان اللقطة لو ردها
 الملقط بعد ظهور المالك تعين عليه القبول وفي تمكن قالوا
 من استردادها فخر اوجهان وهذا يوجب ان يكون القيمة الواجبة
 بعرض السقوط فلا بعد الرد وفي امتناع الزكاة وان قلنا الدين يمنع
 الزكاة فالرد وفي وجوب الزكاة على الملقط مع الحكم بثبوت الملك له
 لكونه بعرض الزوال **الثالثة** اذا كان له نصاب زكوي وعليه دل
 بافترض وغيره ففي منع الدين وجوب الزكاة طريقان احدهما انه قولان
 اصحها لا وثانيها انه يمنع لضعف الملك او لما لم فيه من ثمنية الزكاة
 والثاني ان فيه ثلاثة اقوال ثالثها انه يمنع من انواع الماطنة وهي
 الذهب والفضة وعروض التجارة دون انواع الظاهر المواتي والزم
 والثام والمعادن ولا فرق في جريانها بين ان يكون الدين حالا او موقفا
 وجزم الماددي وابن الصباغ بان الترخا لا يمنع وجوبها ولا يثبت ان

يلون من جنس المال او من غيره عند الجمهور وقال جماعة من الخراسانيين
للخلاف اذا كان من جنسه فان كان من غير جنسه وجبت قطعا قال
الرافعي وجوز ان يخرج ذلك على العلين لا بين ان يكون له الله
تعالى كالزكاة السابقة والكفارة والندوة ولا عند جمهور الراقين
بين ان يكون مقررا بالدين ومنكرا وحلف عليه في جريان القولين
وقال جماعة اذا انكر وحلف عليه وجبت قطعا سقوط المطالبة
وان لم يستقط الدين **الفرع** ان قلنا الدين لا يمنع الزكاة فلو
احاطت برجل ديون وحجر الفاعل عليه فله ثلثه احوال احدهما ان
يحجر عليه ويفرق ماله بين الغرماء ثم يحل الحول فلا زكاة عليه
لزوالم ملكه **الثانية** ان يعين لكل واحد شيئا من ماله على مقتضى
التفصيل وتمكنهم من اخذها فالحول قبل ان ياخذوه كالدين
قطع به الجمهور ان لا زكاة عليه لضعف ملكه بفصله الحاكم
عزيمه على اخذ وجهه الفاضل الطري زوال ملكه عنه وان لم
يكونوا قبضوه فهو كالمشتري بملك الغير بالبشر ان لم يقبضها
وصورهما الما وردى بها اذا قال لكل منهم جعلت لك العدة الفلانية
او الثوب الفلاني فقبل قال واما النعين المجرد فلا يفيد الملك ويمن
بعضهم ان وجوب الزكاة يخرج على الخلاف في وجوبها في المحو
والمغصوب وقال الخلاف انه يخرج على الخلاف في وجوبها في اللقطة
في السنة الثانية **الثالثة** ان لا يفرق ماله ولا يعين لكل واحد شيئا
ويحول الحول في دوام الحجر في وجوب الزكاة اربعة طرق احدها انه
ان كان ماسية وجبت زكاته قطعا وان كان غيرها كالدراهم
والدينار ففيه الخلاف في المغصوب والثاني القطع بوجوبها
والثالث غلبته وصحتها في رواية والرابع الصحيح انه على الخلاف في
وجوبها في المغصوب واعلم ان الشافعي قال في المختصر لو قضى عليه
بالدين وحل لهم ماله حيث وجدوه قبل الحول ثم حال قبل ان يقبضوه

لم يكن عليه زكاة لانه صار لهم دونه قبل الحول فمنهم من حمل على الحالة
الاولى ومنهم من حمل على الثانية وان قلنا الدين يمنع وجوب الزكاة
فلو كان مستحقه لا يلزمه الزكاة بان كان مكاثبا او ذميا ابني على
العلين فان كلاهما يضعف الملك لم يجب له وجوده وان غلبنا شبهة الزكاة
نحت لا شفا الدينيه وكذا لو كان المال حيوانا والدين حيوانا كما لو
ملك اربعين شاة سائمة وعليه اربعون من الغنم دينيا سلم اقرض فلا
يجب على الاولى ويجب على الثانية فانه لا زكاة في الحيوان في الذممة
ويخرج عليها ايضا ما لو ابتاع ارضه نصا بام من الخطة وعليه مثله
عن سلم وما اذا كان الدين اقل من نصاب الزكاة كما لو كان عليه مائتا
درهم وعليه مائة درهم ولا عليك رب الدين في كسيلة النصاب فعلى
الاولى لا زكاة لئلا يفرق النقصان والضعف في بعض النصاب وعلى
الثانية يجب اذ لا زكاة على هذا الدين باعتبار هذا المال قال
الرافعي كذا اطلقوه والمراد ما اذا لم عليك ستواه من دين اخر او عي
والا فلو ملك ما يتم به النصاب فعليه الزكاة باعتبار هذا المال ولو
كان هذا الدين عينا بالعقار او غيره ما لا زكاة فيه بقدر الدين لم يمنع
الزكاة بالدين قوله واحد اعل المشهور مراعاة لحاجب المتساكنين في
الزكاة في النصاب الذي معه وفيه وجه ان يمنع عمل التعليل بالشبهة ولو
رادنا الدين الزكوي عن قدر الدين فان كان الفاضل نصا با وجبت
الزكاة فيه وفي قدر الدين القولان وان كان دونه لم يجب على القول
بمنع الدين الزكاة في واحد منها ولو كان عنده نصا بان زكويان
كما لو ملك نصا بام من الغنم ونصا بام من البقر فان لم يكن الدين من جنس ما
ملكه قال البيهقي يعين عليها فان خص كل واحد ما نقص النصاب
فلا زكاة على هذا القول وقال جماعة منهم ابن سريج يراعى الاحتياط
للمساكين كما لو ملك ما لا اخر غير زكوي فانما يصر في الدين اليه وصحة
الثودي وان كان من جنس احد سمانا قلنا لا يؤثر في غير الجنس اخص

بالجفت رجلي ابن مونس وجهها الدين منع الزكاة فيما هو من غير حبسه فالحكم
 كما لم يكن من جفت احدها وان قلنا لا يوشى في غير الجفت احصن بالجفت
 وحكي ابن مونس وجهها ثلثا انه يراعي فيه الاحظ للفقر وبني الروابي
 الخلاف على الخلاف فيما اذا لم يقدر رب الدين على اخذه فطهر بغير الجفت
 هل له اخذه مع قدرته على الجفت ان قلنا له اخذه قبول بها والا اختص
 بالجفت وهو الصحيح **فروع** الاول عن الامر لو ملك اربعين من الغنم
 فاستاجر راعيها هذا **مسألة** في مال الحول علمها فان كانت اشاة
 معينة من الاربعين مختلطة بها فعليه اشاة على الرأى خراب من اربعين جزا
 منها والباقي على المستاجر وان كانت منفردة فلا زكاة على واحد
 منها وان كانت موصوفة في الذمة فان كان للمستاجر مال اخر فيهما
 وجبنا الزكاة في الاربعين وان لم يكن في وجوبها القولان في منع الدين
 الزكاة **الثاني** في منع الدين زكاة الفطر طر يقا اخذها انه على
 القول في زكاة المال الثاني القطع بانها لا تمنع **الثالث** قال بعض الفقهاء
 المتأخرين المشايخ لو شيط اذا قلنا الدين منع الزكاة فبعد ذلك اشاة
 الحول متبغى ان يخرج على الخلاف في طريان السوم على العلف في اشابه
الرابع لو ضمن عن زيد ما لا يادنه فهل يمنع الزكاة على القول بمنع الدين
 الزكاة نقل الروابي عن ابيه انه تخمل وجهين لحدوها لا يمنع لسوق
 الرجوع له بعد الادا والثاني يمنع لان الدين عليه في الحال ولا شيء على
 المضمون قبل الادا **الخامس** لو اقر الفليس قبل الحجر بوجوب الزكاة عليه
 فان صدقه الغرما ثبت وان كذبوه صدق بيمينه وهل بعد ذلك
 للدين الزكاة او يستويان فيه ثلاثة اقوال وان قرب به بعد الحجر ففي قول
 اقراوه القولان في قبول اقرا به بن قبل الحجر هل يقبل في الحال او يراحم
 به الغرما **المسألة الرابعة** اذا ملك نصيبا من المقيدين او الموقفي
 او غيرها ثم قال ان سفا الله مريض فله على ان تصدق بهذا المال او يكتا
 منه او قال الله على ان تصدق بهذا المال او يكتا منه وقلنا بصحة النذر

بهذه الصيغة لزمه التصديق لمضى الحول قبل التصديق به ففي وجوب زكاته
 خلاف مرتب على الدين فان قلنا الدين يمنع وجوب الزكاة فهذا اولى
 وان قلنا لا تمنعها فوجهان صحيحان انما لا يحب اما لو قال جعلت هذا
 الما صدقة او الا غنام صحا يا اود الله على ان اصحى بهذه الشاة وقلنا يتعين
 للاصحية هذه الصيغة فقد قطعوا بان لا زكاة فيها وطردة الامام
 فيه ولو قال الله على ان تصدق باربعة من الغنم او بما يتي درهم ولم يصف
 ليعينه ودراهمه فهذا دين الله وهو مرتب على دين الادبي فان قلنا انه
 لا يمنع لهذا اولى وان قلنا انه يمنع ففي هذا وجهان صحيحان اما انه لا
 يمنع وهذا كله متبني على المذهب فالما لا يتعين تعيين النادر للصدقة
 ولو وجبت عليه الحج يوم الحول وفي ملكه نصيب وقلنا الدين يمنع الزكاة
 فوجهان كما لوجهين في دين النذر **الخامسة** اذا مات وعليه زكاة لم
 تسقط من ذمته وقوى من تركه خلافا لا يحد حقيقته الا ان يوصى
 بها عنده فتكون من ذمته فان اخرجها وارثه كان متبرعا فاذا اجمع في
 تركه ميت دين ادبي او زكاة بقدوم وجوبها عليه او قلنا الدين
 لا يمنع الزكاة فان وقت بها اذ يات وان ضاقت عنهما فطريقا ظاهر
 ان فيه ثلاثة اقوال اظهرها بقدوم الزكاة والثاني بقدوم الدين والثالث
 انهما متوافيان في المال بالنسبة لشيئا وبها ولا فرق على هذا الطريق
 بين ان يتعلق الزكاة بالعين او بالذمة والطريق الثاني ان المال الزكوي
 ان كان باقيا قدمت قطعاً والاقوال فيها اذا لطف الثالث ان الاقوال
 فيما اذا تعلق الحقان معا بالعين وبالذمة فان تعلق لحدوها بالعين
 قدم قطعاً كما الزكاة في الزكوي والدين في المهر من الرابع ان قلنا الزكاة
 يجب في العين او في الذمة وتعلق بالعين تعلق المهر قدمت قطعاً وان
 قلنا بالذمة لا تعلق بهن ففيه الاقوال وفي زكاة الفطر مع الدين
 خلاف ياتي في بابها وذكر الامام تردد في جريانها اذا اجمعا
 في مال الحجر وعليه بالفليس وقربه من الخلاف في ان الدين الموجل هل يحل

بالحجر كاللوت وكذا في الافادات **السبب الثالث** للمنفعة
 استمراد الملك وله مرتبتان الاولى للملوك بالغبية فاذا اجاز الغامون
 الغيبة باذلالا ما مر لا قسمتها وبكره تاخيرها الغير عذر وقال البغوي
 تجب المبادرة فاذا قسمتها لكل من حصته مال زكوي وهو نصاب او
 يكمل به مع ما كان عليه نصاب ابدا الخول جنيده فان تاخرت
 القسمة لعذر او اغتر حتى مضى حول وطرق اصحابها ان لم يختاروا
 الملك فلا زكاة فيها وان اختاروه ومضى حول من وقت الاختيار
 فان كانت الغيبة اصنافا فلا زكاة فيها سواء كانت كلها مالا زكوبا
 او منقسما الى زكوي وغيره وان لم يكن الا صنف واحد زكوبا وبلغ نصيب
 كل واحد من الغائبين نصبا او اكثر فان كانت الغيبة ناسبه وجبت لهم
 خلطانها وان كانت غير ناسبه واشتتبا الخلط فيها فكذلك وان
 كانت انصافهم ناقصة عن النصاب ولم يبلغ نصابا الا بالخمسة فلا زكاة
 عليهم اذ لا زكاة في الخمسة كمال بيت المال من الف وغيره وقال
 المتعاجد والرباطات ولا فرق في ذلك كله بين ان يكون الخمس قد اقرن
 ام لا **الطريق الثاني** ان الخمس ان لم يضر زمنها فلا زكاة فيها وان
 اضر زمنها فان لم تختار والملك ففي وجوب الزكاة وجهان وان
 اختاروه فالحكم كما تقدم وهو ما اردته البغوي قال النووي
 وهو شاذ **الثالث** وهو ما اردته الامام ان زكاة الغيبة مبني على اصل
 يأتي في السير ان شاء الله تعالى ومراتها هل يملك قبل القسمة ام لا وفيه
 قولان قلنا لا فلا زكاة فيها حال وان قلنا نعم ففي وجوبها فيها ثلاثة
 اوجه تاليتها ان كان في الغيبة ما لا ليس زكوبا لم يجب لاحتمال
 ان يجعل الامام الزكوي الخمس وان كان الاكل زكوبا وجب قال الرابع
 والاحسن لصاحب هذا الوجه ان يقول ان كان الزكوي بقدر خمس
 المال لا يجب وان زاد وجبت للقدر الزايد **قلت** وقد حكاها له امام
 كذلك قال الرافعي والخروج بما تقدم وجه رابع وهو الظاهر وهو انهم

ان اختاروا الملك وكانت الغيبة صنفا واحدا زكوبا وجبت الزكاة
 والا فلا **فروع** دفع دواهم الى رجل ليصرفها الى فقير او في جهة من
 جهات الخير فمن الخول قبل صرفها الزكاة كما بقاها على ملكه بخلاف
 ما لو دفعها الى الامام ليصرفها في ذلك ولو اوصى بدواهم للفقير الخال
 الخول عليها قبل ان تصرف وبعد موته فلا زكاة فيها المرتبة الثانية
 الاخيرة اذا اجر ملكه بنقد يبلغ نصابا وبقضه كما لو اجر دارة اربع
 سنين بما به دينار وقبضها ملكها او طعنا فاذا مضى عليها حول ففي كيفية
 اخراج زكاتها طريقان اشهرها واصحها فيه قولان احدهما وصححه جماعة
 انه يلزمه ركوة للجميع وكذا يلزمه اخراج زكوة للجميع عند اخر كل حول
 ان كانت باقية واخرج الزكاة من غيرها فان اخرجها منها فعند اخر
 السنة الثانية تخرج زكاة سبعة وتسعين دينارا ونصف وقس عليه
 السنين الاخرين واصحها عند الجمهور انه لا يلزمه عند اخر كل سنة الا
 اخراج القدر الذي استقر ملكه عليه وهو لجرة المدة الماضية فتخرج
 عند اخر السنة الاولى زكاة خمسة وعشرين وهو خمسة اثمان دينار
 وعند اخر السنة الثانية استقر ملكه على خمسين دينارا في ستمائة
 فعليه زكاتها فيها وهي ديناران ونصف دينار احدى مائة واربعة وخمسة
 وعشرين لسنة وهو ربع ذلك فيحط ويخرج الباقي وهو دينار وسبعة
 اثمان دينار فاذا مضت السنة الثالثة استقر ملكه على خمسة وسعين
 دينار او كانت في ملكه ثلاث سنين يلزمه زكاتها له وزكاتها خمسة
 دنانير وخمسة اثمان دينار واخرج منها للسنين الماضية دينارين
 ونصف سقى ثلاثة دنانير دينار اخرجها الان فاذا مضت الرابعة
 فقد استقر ملكه على جميع المائة وكانت في ملكه اربع سنين وزكاتها
 فيها عشرة دنانير واخرج منها خمسة وخمسة اثمان سقى ربع
 دنانير وثلثة اثمان دينار واخرجها الان هذا كله اذا اخرج زكاة
 كل سنة من غير المائة فان اخرجها منها فعندئذ من السنة الثانية تخرج

زكاة الخمسة والعشرين التي اخرج عنها سواء اخرجها وهو خمسة
اثمان دينار و زكاة خمسة وعشرين من اثنين وعنده تمام السنة المائة
لخرج زكاة الخمسين سواء اخرجها في السنين الاولى لست سنة و زكاة
خمس وعشرين في جزاء الثلاث سنين و على هذا قياس السنة الرابعة
بيان كيفية الاخراج و اختلفوا في اصل القولين فقيل اصلها في الاخرة
تملك بالعقد ام بمضي السنة شيئا فشيئا وفيه قولان وجعل المادري
الثاني اظهر وقال اخرون ملكها بالعقد قطعا و اصلها ان الملك فيها
تام او ضعيف و اختلفوا في محلها فعيلها في نفس الوجوب فلا يجب
زكوة كل سنة الا بعد استيفاءها وقال الجمهور رها في وقت الاخراج
وزكاة جميع المائة واجبة عند تمام الحول الاول قطعاً عن الاخراج
مما اخرج على القول الثاني وجميع ما يقدم من الغريب على القول الثاني على
هذه الطريقة فاعل الطريقة الاولى فلا يلزمه عند اخراج كل سنة
الا زكاة فسط تلك السنة وما قبلها ثم هو في اخر السنة الثانية
فما بعدها مفرغ على ان الزكاة ليست استحقاق جز من العين بحيث يحد
الفقر شركا في المال وان الدين لا يمنع الزكوة وهو الاصح فاما ان قلنا
انها استحقاق جز من العين وان الدين يمنع الزكاة وصاحب الدار
لا يملك شيئا اخر فلا يودي الزكاة عند اخر السنة الثانية عن جميع
اخرجها بل عما سوا القدر الواجب عنها في السنة الاولى لان ذلك
دين استحققه المساكين منع وجوب الزكاة في قدره وكذا في اخر
السنة الثانية لا يربى عنها جميعا عند اخرها بل يربى عنها القدر
الواجب عليها في السنين الاولى ليس شركه الفقر ولا يمد من يمد
عده القدر الواجب عليها في السنة الرابعة والطريق الثاني في اصل
المسئلة القطع بالقول الثاني وحمل الاول على مذهب اليوناني هذا كله
اذا كان اجرة السنين متساوية وان كانت متفاوتة زاد القدر للمستقر
في بعض سنين على وجه المائة ونقص في البعض لان الاجارة اذا انقضت

و زكاة الاجرة على اجرة المثل في الماضي والمستقبل وهل المسئلة مفردة
فيما اذا كانت الاجرة في الذمة ثم نقدها ام فيما اذا كانت معه اذ
مطلقا قال الرازي كلام القلة يستعمل الحالكين جميعا ولم ارفها فها
ونقصها الا في قناري القاي فانه قال في الحالة الاولى لظاهره انه
يجب زكاة كل المائة اذا حال الحول لا يستقر املكه على ما احذر حتى لو
انفدت من الدار لم يلزمه رده فله رد مثله وقال في الحالة الثانية ختم
الزكاة فيها حكم البيع قبل القبض بها فعرض ان يعود الى المشتاجر
بالانفساخ قال الرازي والقصة الثانية اخو بالخلاف في الاولى وما
ذكره القاي اختار الوجوب في الحالكين جميعا انتهى وما ذكره
في القناري روي عن تعليقه ايضا ولو كانت لاجرة دينيا باقيا في الذمة
خالا او موجلا فالحكم بان يقدم و زيد الكلام في زكاة الدين الموجلة
تملك بالعقد كالمججلة **فروع** الاول لو انفدت من الدار في المدة انقضت
الاجارة فيما بقي ولا ينفسخ فيما مضى من المذهب وينبغي استيفاء ملكه
على فسط الماضي والحكم في الزكاة ما تقدم قال المادري وغيره ولو
كان اخرج زكاة للجميع قبل الاندما لم يرجع بما اخرجته عما بقي لان
ذلك حق له في ملكه فلم يربى له الرجوع به على غير **الثاني** قال
المادري لو اخرج اربع سنين بثلثيه دينيا وتسلمها ولم يسلم الدار
حتى مضت المدة بطلت الاجارة ولن يرد الاجرة واما زكاة ما جاز
قلنا بنصه ان ملكها عليه لا يستقر الا بمضي المدة فلا زكاة وان قلنا
بنصه ان ملكه مستقر فحكمه عكس ما سبق فاذا مضت السنة
الاولى قبل التسليم فقد كان ملكه استقر على مائة دينار و زكاة
خمس وعشرين في السنة الثانية في هذه كل سنة خمسة اذ
نصت السنة الرابعة الى ملكه عما يربى من المائة فلا يربى ولا
رجوع له بما اخرج من كانهما قبل ذلك **الثالث** لو باع سلعة ونصت
واحد النقصين وقبضه ولم يسلمها حتى حال الحول على اثنين في يده فهذه

يجب على المبيع اخراج زكاة التمر فيه القولان في الاجرة لان الثمن قبل
 قبض المبيع غير مستقر قال المادودي وهل يلزم المشتري اخراج زكاة
 السلعة اذا كان اشتراها للتجارة قبل قبضها فيه القولان ان
 قلنا ملنا الاجرة مستقرة ولا نظير الى احتمال الفسخ فذلك الثمن
 والسلعة مستقر يجب زكاتها وان حمل الفسخ وان قلنا ان ملك
 الاجرة غير مستقر وكذا في الثمر والسلعة مستقر ولو اسلم فصاكا
 في ثمرة للتجارة او غيرها وحال الحول قبل قبض المسلم فيه فان قلنا
 تعد المسلم فيه لا يعضي فتح العقد وانما يقتضي الخيار وجب على المسلم
 اليه زكاة النصاب الذي قبضه قطعاً لا استقراً مله وان قلنا انه
 يقتضي الانقضاء في وجوب زكاته القولان كالاجرة وجزم البند بحج
 بالوجوب على هذا القول ولا يلزم زكاة الثمن المسلم فيها قطعاً وان
 كانت للتجارة لان التاجر يمنع الزكاة فاذا قبضه استقبله الحول
الرابع لو ادعى ان ثبات بصب ومات الموصي ومضى حوله من حين
 موته قبل القبول وكان ثمره فلم يقبل حتى ذهب فان قلنا الملك
 حصل بموت الموصي له زكاة وان كان يزيد رده كالمال الموهوب لابن
 وكما لو اشترى نصاباً فوجد به عيباً يلزمه زكاته وان كان له الرد
 وان قلنا يحصل بالقبول فلا زكاة عليه ثمران بقيتها على ملك
 الموصي فلا زكاة على الجدة وان قلنا انه للتوارث فوجهان ايها انه
 لا زكاة عليه لصقف مله وان قلنا ملكه موقوف فان قيل بان
 انه ملك بالقبول ولا زكاة على الاصح **الخامس** حكى الروياني عن والده
 انا اذا قلنا بالذهب في السنة فلا نحتاج زكاة فزاد على خمسة
 وعشرين في السنة الاولى لا تجز وان علمنا عند انفصال الحول ان زكاة
 الجميع واجت بالحوال الاول ولو عمل زكاة خمسة وعشرين قبل انقضاء
 الحول الاول تطرق فان مضى الحول الاول والاجارة باقية اجارة
 والاقلاد الاصل فيه انه متى لم يعلم وجود المصاب الذي يلزمه به

الزكاة في ملكه لم تجز التحويل وكذلك ما لم يعرف ملكه للمال المجز
 اخراج زكاته كما لو اخرج خمسة دراهم عن دراهم لا يعرف كنيها بسم
 ما في انهما نصاب لم يجز به وفي هذا كله وجد اخراجه تجز به اذا ظهر
 وجود الشرط في فاني الحال **السادس** قال البغوي لو كانت الاجرة
 عشرين ديناراً فعلى القول الاصح لا زكاة عليه حتى تضي السنين
 الاربعة فلو لم يصف دينار ولا يلزمه شيء محض حول لعدم تمام
 ملك الاعلى بهما الا ان يتم المال عندك فوجب زكاتها وعلى القول
 الاخر عليه عند حوالان كل حوالا نصف دينار ولا يلزمه شيء محض
 حول لعدم تمام ملكه الاعلى بهما الا ان يتم المال عندك فوجب زكاتها
 وعلى القول الاخر عليه عند حوالان كل حول نصف دينار ان اخرج
 زكاة الاول من غيره والا يجب زكاة الاول لا غير بقصر النصاب
 واعترض عليه بان هذا ينبغي ان يبنى على قول يتعلق الزكاة فان
 علقناها بالذمة ينبغي ان تجب على القول الاول في كل سنة من السنين
 الماضية نصف دينار لانه بان ان مله كان مستقر في كل سنة على
 نصاب وان علقناها بالغير فيبغي ان لا تجب في السنة الثانية
 وان كان اخرج من غيرها استحقاق السنين جزائهما وكذا
 ان علقناها بالذمة وجعلناها مرتبة وقلنا الدين يمنع الزكاة
الكسر الثاني من اركان وجوب الزكاة قد تقدم انه لا يعتبر فيه
 يجب عليه الزكاة الحرية والاسلام وفيه مسائل **الاولى**
 يجب في مال الصبي والمجنون والمعنوه ولا يتوجه خطاب الاخراج
 اليهم ويخاطب بآخارجها ولهم كما يجب في مالهم فيه ما يملفوه
 ويخاطب به الولي كما في نفقة الاقارب وهما يقول يجب ذلك
 عليهم عبارة الغزالي صرح فيه وقال الشيخ بن الصراح من اصحابنا
 من ابا ذلك وقال يجب في مالهم لا عليهم قال وليس كما قال
 فان المعني يوجبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان

انبلغوه **قلت** وقد صرح به القاضي في تعليقه والروايات فيقال الصحيح
وجوبها على الصبي وغلط من قال يجب في ماله وقال الماوردي الخطاب
صيات خطاب متوجهة وخطاب الزام والاول لا يتوجه لغير المكلف
والثاني يتوجه اليه كتوجهه الى المكلف وقد قال الشافعي يجب
الصدقة على كل مال تام الملك من الاحرار وان كان صغيرا او
معنوها انتهى فان لم يخرجها الولي من مالهم وجب عليهم اخراجها بعد
البلوغ والافاقه عامض والولي عصى بالتأخير وفي وجوبها في المال المنسوب
الى الجنين بادىء ووصية طريقان احدهما القطع بانها لا يجب والثاني
فيه وجهين احدهما لا قال الماوردي ويشبه ان يكونا يخرجين من الوصية
يملك بالموت او بالموت والقبول وهذا يفهم القطع بوجوبها اذا ملكه
بالادب والامام حكى عن والده ترددا في اجابتهما وقال الذي ذهب
اليه الامم انها لا يجب قال بعض الفقهاء المتأخرين ان انفصل الجنين شيئا
فيظهر ان لا يجب زكاة المالك على بقية الوثقة لعدم نعيه كما في
الوصية **الثانية** لا يجب الزكاة على الكافر الا على حريه كان او ذميا
بمعنى انه لا يلزم باخراجها في الحال ولا بعد الاستلام وان كان محاطا
بها على المذهب الصحيح في الاصول ان الكافر محاط بوزن بالفروع بمعنى
انهم يعاقبون عليها اذا ماتوا على الكفر واذا استلم الكافر ابتداء الحول
من حين استلمه واما المرتد فان وجبت عليه زكاة قبل رده لم تسقط
برده واما اذا خال عليه الحول في الرده ففي وجوب الزكاة عليه طريقان
اشهرهما انه يبنى على الخلاف في ملكه وفيه طريقان اشهرهما ان فيه
ثلاثة اقوال والثاني القطع ببقائه في رد الخلاف لا يتوقف
فان قلنا زال ملكه لم يجب وان قلنا لم ينزل وجبت وصحة الماوردي وان
قلنا انه موقوف فان عاد الى الاسلام تبينا بقاؤه وان هلك كافرنا
تبينا انشقاله فالزكاة موقوفة فان عاد لزمت اخراجها والا فلا
وهو الاصح وتصور المسئلة فيما اذا اقام فرقا حول ولم نعلم به او علمنا به

ولم يرد عليه او اردت وقد بنى من الحول ساعة فتم قتل اسلامه او بعد 10
والثاني القطع بوجوب الزكاة مطلقا كالتفقات والغرامات فان
قلنا لا يجب فاردت في اثنا الحول انقطع فان استلم اسناب وان قلنا
يجب لم ينقطع الحول برده ولو اخرج الزكاة في الردة والذي ذكره
الجمهور انه تجزئه كالمواضع عن الكفاية بخلاف ما لو صام عنها
وعن صاحب التقریب انه قال لا يبعد ان يقال لا يخرجها ما دام مرتدا
وكذا الزكاة اللازمة قبل الردة لا تنقضي الى الله وعلى هذا ان
عاد اخرج ما عليه من الزكاة الواجبة في الردة وقبلها وان قتل مرتدا
حمل التباس عن الاداء بقيت العقوبة في الدار الاخرى قال الامام وهو
خلاف ما قطعوا به من وجوب اخراج الحق المستدرك عاجلا لكن
عقل ان يقال اذا اخرجها في الردة واستلم هل يلزمه اعادتها فيه
وجها ان كالموجهين فيما اذا اخرج الامام الزكاة من مال الممنوع ولم
ينوا الممنوع هل تجزئه ام لا **الثالثة** الربيع المشهور انه لا يملك
بتملك غيره سيد وفي ملكه بتملك سيده قولان ياتيان في
موضعهما لنسأل الله تعالى الجدي بالصحة انه لا يملك فلو ملكه سيده
مالا لم يملكه ويحب زكاته على سيده والقدير انه ملكه ولا يجب
زكوة على العبد وفي وجوبها على سيده وجهان احدهما وقطع به جماعة
لا يجب ولا فرق بين الفرض والمدر والمستولن واما المكاتب فلا يجب عليه
الزكاة في شيء من ماله ولا زكاة الفطر لا على وجه بعيد فان
عنى المال في يده ابتداء الحول من حينه وان عجز نفسه صا
المال لسيد وبني الحول من حينه اما المبتغى فاذا ملك بنصفه
لحرصا بافنى وجوب زكاته وجهان احدهما لا تجزم به اكثر
العراقيين وصحة بعضهم والمتولى وانها نعم وصحة الخراسانيون والرافعي
فرع سئل الشيخ بن عبد السلام عن وجه نفاة السلطان عن اخراج
الزكاة من مال صبي هل يخرج به عن العهد فقال لا يجوز للسلطان

ذلك وعلى الوجه اخرجها فان خشي سقوطه اخرجها سراً فان لم ينفق
ذلك فليعلم الصواب اذ يبلغ لخرجها **الطرف الثاني** للزكاة طرف
الاذا تقدم اول الكتاب ان النظر في زكاة النعم في طريق الاول الوجه
والثاني في الاداء لا اختصاص له بزكاة النعم كما تقدم اذا الزكاة
اما ان يقع في وقت وجوبها او قبله او بعده **القسم الاول** الاذا في
الوقت وهو واجب على الفور عند التمكن اما زكاة الفطر فوقيتها
يوم العيد في قول ربه وبليغ في الاصح فان اخرجها اثر وضمنها
بالمثل المسمى ثم النظر فيما على الدافع والقائم اما الدافع فعليه وطبقان
احداها النية والنظر في كيفية وقتها اما اصل النية فلا بد منه
وهل يعتبر بالقلب ام يكفي قول اللسان ظاهر كلامه في المختصر
اعتبار قصد القلب وقال في الامران قال لسانه هذا زكاة مالي اعراه
ولا اصحاب طرفان احدها انه لا بد من نية القلب وقطع به الاكثرون
وثانيها انه يكفي القول باللسان واخشان جماعة منهم الفقهاء يزدرون
في استنباط الكافري اذ انها قال النودي والشافعي والخوارج في ذلك
الاصححة ولا خلاف انه لو نوى بقلبه لم يتلفظ بلسانه انها تجزئه
ولو قصد في جميع ماله ولم ينو الزكاة لم يسقط عنه كما لو كان عليه
صلاة مفروضة فصل ما به ضلوه فاذا تساوا كان له غيره ام لا وعن ابن
سريج انه ان كان له غيره فوجهان احدهما ان الحكم كذلك وثانيها
انه يقع قدر الواجب عن الفرض والمائة في حقوقها قال الروابي ويشبه
ان يكونا سفيين على القولين في بيع ماله الزكاة بعد الحقول فان قلنا نقد
في الكف فقد والصالح في ذمته وان قلنا لا صح فيما عدا قدر الزكاة منها
فصل كان صاحب المال قد يفرق زكاته بنفسه فقوله قد ينوب
عنه فيه فان فرق بنفسه فلا بد من النية كما تقدم وان ناب عنه غيره
فذلك يفرض على وجوب منها بنية الوكيل عن الصبي والمجنون والمعتوه والسفيه
فعليه ان ينوي نيابة عنه كما في الاداء فلا يعطى من غيره لم يقع الموضع

1
رضينه وعليه استرداده فان تغد وعمره من ماله ومنها ان يتولى
السلطان قسمة زكاته اما بدفعها اليه طوعاً او باخذها منه كرها
فان دفعها اليه طوعاً ونوى عند الدفع اجزائه وان لم ينو السلطان
عند القسمة وان لم ينوب المالك فرقته على الفقراء في اجزائه
وجهان سواء نوى السلطان او لم ينو احدهما ظاهر نص في المختصر
وجزم به لبيرون وصحة اخرون انه لجزئه وثانيها لا وصحة الاكثرون
والرافعي والنودي وحملوا نصه على المنع وقالوا لجزئه وان لم ينو
واما اذا امتنع من اداء الزكاة فان كان منكر الوجوب بها فان كان
ما خفي عليه ذلك لقرب عمده بالاشهاد او بشا في بادية بعيدة لم
يحكم بكفره ولا يعرف وجوبها وتوخذ منه طوعاً او كرها فان حدها
بعد ذلك او كان بمن لا يخفي عليه ذلك لم يحكم بكفره وجرت عليه
احكام المرتدين لحب احاد الصلوة والصوم وان امتنع خلاهما مع اعترافه
بوجوبها لم يحكم بكفره قطعاً وتوخذ منه فهو او يعذر ان لم يذل له عذر
في منعها والعذر ان يكون السلطان جائراً في اخذها او وضعها في
مواضعها وان امتنع واحداً وجمع بمبغضه وجب على الامام قتالهم واخذها
منهم وحيث منعها بعين عذر واخذت منه فهل يوجبها شرط ماله
عقوبة له منه نظرياً ان اشهرها فيه قولان القديم نعم والجديد
الصحيح لا والثاني القطع بالحد يد اذ اعرف ذلك فان نوى المنع
الاخذ منه بريء ذمته طاهر او باطناً وان لم ينو الامام نظر
فان نوى الامام سقط الفرض عنه فلا يطالب ما نيا وكذا يسقط
عنه باطناً على الصحيح والمراد ان يتوى الامام حاله الدفع لا حاله
الاخذ فان لم ينو الامام ايضاً لم يسقط الفرض باطناً و قطعاً وكذا
لا يسقط ظاهره على الصحيح وبني الامام والغزالي وجوب النية على
الامام على الوجهين في برائه باطناً اذ الم ينوي ان قلنا لا يبرأ الا
بحب الامام هل النية وان قلنا ببراف وجهان اصحها انها يجب وان لم

لم ينوع في اطلاق الرواية حكاية وجهان وتجري الوجهان في
سقوطه باطنهما اذا اخدم تغلب من البغاه والخوارج الزكاة
ومنها ان يوكل وكيل في الادا فان نوى الموكل عند الدفع اليه ونوى
الوكيل عند الدفع للامام او الشاع او اهل الشهان اجزا بخلاف
وهو الاول فان لم ينو با او نوى الوكيل دون الموكل لم تجز به
قطعا ولو نوى الموكل عند دفعه الى الوكيل ولم ينو الوكيل عند
الاعطاء طريقا فان احدهما القطع بانه تجز به واظهرهما انه مبني على
انه لو فرق بنفسه هل تجز به بقدر النية على التفرقة وفيه وجهان
اظهرهما بغير فعل هذا تلقي نية المالك عند الدفع الى الوكيل وعلى
الاول لا بد من نية الوكيل ايضا عند الاعطاء ولو وكل وكيل وفوض اليه
النية قال الامام والغزالي تجز به قطعا اذا نوى الوكيل عند الدفع
ولو دفع الى الوكيل بغير نية ودفع الوكيل ولم ينو لن نوى الموكل
حال دفع الوكيل الى الاصناف اجزا بخلاف ولو دفع للوكيل بلانية
ثم نوى قبل صرف الوكيل الى الاصناف جزم بعضهم بالاجزاء قال
النووي ويحتمل انه فرع على الاصح في تقديم النية على الدفع وانما
كيفية النية ان ينوي ان هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي
او هذا زكاة مالي المفروضة او الواجبة او الصدقة المفروضة فيعرض
للمفرضية فلم يستعملها واقصر على الزكاة اجزاء في اصح الوجهين
وفيه وجه ثالث انه ان قال هذا زكاة مالي اجزاء وان نوى اذ
زكاة لم تجز به وان نوى صدقة ماله او صدقة المالك لم تجز به على الصحيح
وكذا لو نوى الصدقة فطلقا على المذهب ولو نوى انه فرض اسم
جزية قطعا لاحتمال الكفارة والنذر ولا يجب تعيين المال المنزلي
عنه فلو ملك اربعماية درهم ما بيان جاحريان ومايتان فاشاء في
فاخرج خمسة من غير تعيين اجزاء ولو اخرج خمسة مطلقا ثم بان له
قال احد المالين او قل احد ما بعد الاخراج فله ان يحسب المخرج

عن زكاة البائة ولو عين مالا لم ينصرف الى غيره فلو اخرج زكاة عن
ماله الغائب فبان قال المالك لم يكن له جعله عن الحاضر لو قال هذا عين
الغائب ان كان باقيا وان كان قال المالك هو صدقة جاز وقد لم يقل
ان كان باقيا ولو اقصر على قوله عن مالي الغائب اضاف اليه ان
كان باقيا فبان قال المالك لم تجز له استرداد المدفوع ولا جعله عن الحاضر
على الصحيح فهما كما لو قال ليلة الثلاثاء من رمضان اصوم غدا ان
كان من الشهر صم بخلاف ما لو قال ان كان يوم في ثمان ودرت ماله
فهذا زكاة فانه لا تجزى كقوله ليلة الثلاثاء من شعبان اصوم غدا
من رمضان ان كان من الشهر فانه لا يصح ولو جزم وقال هذا زكاة
المال الذي درنته ولم يعلم موت مورثه لم تجز به اتفاقا ولو قال هذا
عن مالي الغائب فان كان قال المالك الحاضر قال الجمهور ان كان باقيا دفع
عنه والا فغن الحاضر كما لو قال هذا عن مالي الغائب او الحاضر فانه
يجز به عن واحد منهما بعينه وعليه زكاة الاخر فان كان الغائب قال المالك
تعين عن الحاضر تردد صاحب التفرقة فيه ولو قال هذا عن مالي
الغائب ان كان باقيا فان كان قال المالك الحاضر الا فهو صدقة فان
كان الغائب باقيا اجزاعه وان كان قال المالك لم يقع عن الحاضر كما لو قال
ان كان مالي الغائب باقيا فهذا زكاة فكان باقيا لم تجز به فلو نوى
ان يصلي فرض الظهر او نافله لا ينبغي قطعا ولو قال ان كان مالي الغائب
باقيا فهذا زكاة والا فهو تطوع فكان سالما اجزاء قطعا فان قيل كيف
يفرض هذه المسائل في نقل الصدقة خلاف لجوابه من وجه **احدها** انها
مفرقة على القول بجواز النقل وثانيها انه تجوز ان يفرض الغنمة عنه بمنزله
وعدم رفوقه على بقائه وهلاكه وفيمن هو في سفينة او برية ومعه مال
وله مال في اقرب البلاد اليه فوضع ففرقه المالكين **لحد** وثالثها انه ان
دفع ماله شيئا في خيرة او لا يعرف مكانه وامادقت نية الزكاة فهو
دفع التسليم لاهل الشهان او الى ذابهم الامام والشاع فيلوقد بها

قدمنا عليه فقد تقدم انه تجزئ به على الصحيح وهما جاريان في الكفارة
وفيه وجه ثالث ان نيته ان اقرب بنفسه الى ويكمله الذي وكله في تسليمه
الى المستحقين ادنايهم اجزاء الا فلا صورة والمصلحة بان تبوي جنس وانه
قد رزكاة وعزله ولا ينوي عند الدفع قال الماوردي لو نوي قبل عزله
لم يجز به قولا واحدا الحسن على الراعي عن فتاوى القفال انه لو كان عند دفع
وديعه فقال كل منه لنفسك كذا ونوي انه زكاة ففي اجزائه وجهان .
الرتبة الثانية الا اذا كان كائنا لا موال باطنه خازا ان يستلم
زكاتها ويستلم زكاتها الى الامام او الشاعي او اهل السهمان والباطنة
هي الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز وزكاة الفطر وفي زكاة
الفطر وجه انها من الاموال الظاهرة ونسبته الماوردي الى الرضا صاحب
مطلقا واختيار لنفسه انها من الباطنة وهو المذهب وظاهر النص
وايها اولى فيه وجهان اصحهما ان الصرف الى الامام اولى والثاني لفرقها
بنفسه اولى وقطع به بعضهم وقال انه ظاهر النص بان قلنا الصرف الى
الامام اولى فذاك اذا كان عادلا فان كان جابرا فوجهنا اصحهما ان
نفرقته بنفسه اولى وقيل لا تجوز صرفها اليه ونحصل من ذلك اربعة اوجه
ثالثها اصحها انه ان كان عادلا فالدفع اليه اولى والا فمفرقة المالك اولى
ورابعها انه لا تجوز دفعها اليه ان كان جابرا واما الاموال الظاهرة وفي
المواشي والزروع والثمار والمعادن فهل ان تجوز ان يفرق زكاتها بنفسه
ام يجب دفعها للامام فيه قولان القديم انه يجب دفعها اليه والجديد
الصحيح انه يفرقها بنفسه كالا موال الباطنة وعلى كلا القولين سيرا
بالدفع الى الامام او الشاعي وفيه وجه انه لا يبرأ بالدفع الى الشاعي
على الجديد وعلى القول الاول لو كان الامام جابرا فوجه . احدها تجوز
ولا يجب . واصحها يجب . وثالثها انه لا تجوز الدفع اليه . وبه جزم
الماوردي قال سوا كان جابرا في الاحد والصرف قال النووي وهذا غلط
وحب قلنا يجب الدفع اليه ففرقها المالك بنفسه لم يجز به وعليه دفعها فانما

الى الامام والا اولى في الاموال الظاهرة دفعها الى الامام خروجا من
الخلاف هذا المذهب الذي قطع به الجمهور وادعى الماوردي الاتفاق
عليه وقال جماعة من الراغبين اذا قلنا بالجديد ان له نفقتها بنفسه ففي
الا اولى الخلاف المتقدم في الاموال الباطنة فيتلخص في الافضل في الباطنة
والظاهرة سنة اوجد اخذها ان دفعها الى الامام افضل بطلنا ارباطه
وهو عادل . الرابع دفعها الى المعادل افضل ونفقتها بنفسه افضل من الدفع
الى الجابر . الخامس دفعها في الظاهر افضل . السادس لا تجوز دفعها الى الجابر
وهل للامام المطالبة بركاة الاموال الظاهرة اذا اراد بان الاموال
نفرقتها بنفسه على الجديد ان له ذلك فيه وجهان احدهما ان له ذلك
وعلى هذا اذا طال به فلم يدفع هل يضمن فيه وجهان وادعى جماعة منهم
الفرق الى انه لا خلاف في وجوب التسليم اليه بدلا للطاعة فان امتنع
فاذله الامام وان لم يطلها الامام اخرها ردت المال فما دام يرجو ارجو التسليم
فاذا ايسر منه فقد قال الشافعي يفرقها بنفسه ومنهم من قال هذا تفرع
منه على جوار نفقتها بنفسه وعلى القديم اذا وقف حتى يسلمها الى الامام
ادنايه وقال الاكثرون هو تفرع على القولين معا صيانة الحق المستحقين
عن التاخير وهو الصحيح فاذا فرقتها جتا الشاعي بطلها صدق ر المال
في اخر جهات يمينه واليمين يستحبه وقيل واجبة واما الاموال الباطنة
فقد قال الماوردي ليس للامام طلب زكاتها وادنايها اولى بها فان
بدلها طاعة قبلها ولو علم الامام من رجل انه لا يودعها بنفسه فهل
له ان يطالبه باخر جهات بنفسه او يسلمها اليه فيه وجهان جديدان في
النذور والكفارات قال النووي اصحها له ذلك بل الصواب انه يلزم كازالة
المنكرات ولو طلب الشاعي في المال الظاهر زيادة على الواجب لا
يلزم دفعها اليه وهل تجوز الامتناع من اداء الواجب له لتعديبه فيه
وجهان اصحها لا **فروع** شيئا في كتاب الوكالة لنسبها الله تعالى انه
لجوز لزب المال التوق . كحل في دفع الزكاة الى الامام والشاعي واى الى

سنة

الاصناف حيث يجوز له فترقتها بنفسه قال لا البغوي يجوز ان يكون الوكيل
فيها عبدا وكافرا كذا في الاصل فيه ويجوز ان يوكله في دفعها من ماله ومن
مال الوكيل وتفرقتها بنفسه افضل من فترقتها بوكيله والدفع الى الرعايا
افضل من دفعها الى الوكيل ايضا ولو اقلها الوكيل عزمتا لرب المالك
فصل في قابض الزكاة يجب على الامام بيع السعاة وهم عمال الزكوة
لاخذها فاذا نصب الامام ساعيا فستجبت له مراعاة وظنفتين احدهما
تعيين وقت الخروج والاموال صريحا احدهما لا يعبر فيه بالخول
كالزودع والتمار فخرج الساعى لو فوجوها وهو اشدد الحبوب
وهو لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا خلافا والثاني ما يعبر فيه
الخول كالواشي واحوال الناس يختلف ولا يمكن خروج الساعى الى كل
واحد عند تمام حوله فينبغي له ان يعين شهر اياهم فيه وان يكون هو
المحترم صيفا ارشدا لانه اول السنة الشرعية وفيه وجه شاد انه يجب تعيين
الشهر وينبغي ان يخرج قبل المحرم ليوافقهم اذ له ثم اذا جاز من ثم حوله
اخذ زكاته ومن لم يحوله استجبت له ان يعمل فان لم يفعل استخلف الساعى
من ياخذ زكاته عند تمامه وله ان يوخرها عنده الى محبته من قابل وان
وثق به فله ان يفرض التفرقة اليه ان كان ذلك للساعى وبعده الساعى
المواشي وياخذ زكاتها على الما ان كانت رده ولا يكلفهم ردها الى الله
ولا يلزمه ان يتبع المراءى فان كان لرب المال ماشيتان بردان ما ين
امر بان يجعها عند احدهما فان كانت الماشية لا تزداد وتكفي بالطلا
كما في وقت الربيع ولا يحضر الاقنية قال الشافعي رضى الله عنه اخذ
الزكاة في بيوت اهلها واقبعتهم ومقتضاها ان له ان يكفيهم ردها الى
الاقنية وقد صرحوا به ولو خرج اليها كان اولى ولو اخبر صاحبها
عن عدها وهو ثقة فله ان يصدق ويعمل بقوله فان لم يصدق ولم يخبره
ارصة فله واذا احسبها طافا لا يجمع في حضرة وخونها ويضرب
على الباب بحشبة معرضة ونساق الماشية لخرج واحد واحد ويست

كل شاة اذا بلغت المضيق فقف ربهما او نايبه من جانب في الساعى او نايبه
من جانب ويبدل كل واحد منها قضيبا يشيران به الى كل شاة او به بيان
به ظهرها ليكون بعد عن الغلط فان اختلفا في مقدارها بعد العدد وكان
الفرض مختلفا اعاد العدد الوظيفة الثانية تستحب للساعى اخذ
الزكاة ان يدعو المالك زعيما له في الخير وقطيئا لقلبه ولا معين عا
لكن يستحب ان يقول اجر الله فيها اعطيت وجعلة لك طهورا وبارك لك
فيما ابقيت وقيل ان الشافعي لم يذكر ببارك لك فيها ابقيت بل لم يحجب
زادوه وفيه وجه ان الدعاء واجب وقال الماوردي ان لم يسأله المالك
الدعاء لم يجب وان سألته وجب في امح الوجهين ويستحب ذلك لاهل
المكمان اذا فرق رب المال عليهم وعن الشيخ ابي محمد انه لا يستحب قال
النوري ولا ينبغي ذلك يقول اللهم صل على فلان كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم لا يذو في قال صاحب المندب يستحب دفاعة صاحب البيان
وقال الماوردي اللهم صل على فلان في هذا الموضع ولا في غيره لانها
صادت مخصوصة في لسان السلف والابناء كما ان قولنا عز وجل مخصوص
بالله تعالى كما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا لا يقال اني بكر
وعلى صل الله عليها وصح المعنى وانما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لا يذو في
وغیره ممن ادى الزكاة لانه منصبه وحقه فكان له ان ينعم به على غيره كما ان
صاحب المنزل يجلس في تكريمته وغيره لا يفعل ذلك فلا يصلي على احد غير الانبياء
الا ابتغاء فيقال صلى الله على النبي واله وازواجه واصحابه ودرجته واتباعه
ولا يجوز افرادهم بالصلوات ثم من ها ولا من قال هو مكرره وبه اجاب القاضى
وظاهر كلام القسيد لا في الغزالي في الوجيز انه ليس بمكرره بل هو خلاف
الاولى وصرح به ابو الكايم في العدة بنى الكراهة وقال الصلاه معفى
الدعا يجوز على كل احد واما معنى التعظيم والنزول فخص بها الانبياء
عليهم السلام وقال المتولي لا يجوز الصلاه على غير الانبياء ابتداء وراه بعضهم
عن تارخ القاضى وهو مقتضى الخبر ومخصص في المسئلة خمسة اوجه اخذها انه

يستحب عند اخذ الصدقة وثانها انه فله وهو الاصح وثالثها انه خلاف
 الاول ورابعها انه حرام وخامسها ان الصلوة التي بمعنى التبرك والذعا
 تجوز على غير الرسول عليه السلام واما الصلاة التي هي تحته لذكر
 عليه السلام بمعنى العظيم والذكر هو قال الشيخ ابو محمد والسلام في
 معنى الصلوة لا يفرده غايب غير الانبياء ولا باس في مخاطبة رسول
 الاحياء الاموات من المؤمنين سلام عليكم قال النووي وهذه العبارة
 ليست بحيدة بل الصواب انه سنة للاخبار والاموات وهذه الصيغة لا
 يستعمل في المستوفى كانه اذا دانه لا يمنع منه في مخاطبة خلاف الغيبة
فرع قال النووي يستحب الترجيح والتجسس عن الصحابة والتابعين من
 بعدهم على العباد والعلماء وشاير الاخيار واقاما قاله بعض العلماء
 من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة وقال في غيرهم رحمه الله فليس
 كما قال والصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه فان كان المذكور صحابيا
 ابن صحابي كان عمره وابن عباس قال اذا ذكره صلى الله عليه وسلم
 واباه **فرع ثان** قال النووي يستحب لمن اعطى زكاة او صدقة او فذرا
 او كفارة او نحوها ان يقول ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
القسم الثاني النجول تعجيل الزكاة جائز في الجملة والحاجة
 تيسر في معرفة المد التي يجوز فيها التعجيل وان التعجيل فيها هل يجوز مطلقا
 او بشرائط وانه اذا لم يقع مجزيا هل للمعجل ان يرجع هذه ثلاثة امور
 يقع النظر فيها **الاول** في وقت التعجيل والاموال الزبونية ضران
 احدهما مال يجب فيه الزكاة للحول والنصاب فيجوز تعجيل زكاته قبل
 تمام حوله ولو بعد مضي لحظة منه وعن ابن جرير انه من اصحابنا انه لا يجوز
 التعجيل مطلقا وهو شاذ يخالفه بعض الشافعي وخالفه الرواية عنه انه
 طرده في تقديم الكفارة على الخنث والمأودى حتى عنه تقديمها عليه
 ولا يجوز تعجيلها قبل تمام النصاب كالملك ما يدرهم معجل منها خمسة
 او تسعة او ثلاثين شاة فعجل منها شاة لكون المعجل زكاة اذ انما النصاب

وحال عليها الحول هدا في الزكاة العينية اما لو اشترى غرضا للتجارة
 يتساوى دون النصاب كالمائة فعجل زكاة المائتين وحال الحول عليه ونشائي
 وهو يتساوى مائتين فانه تجزئه فاعجله على الصحيح وان لم يكن يوم التعجيل
 نصبا لان النصاب معتبر في زكاة التجار باخر الحول على الصحيح وان لم يكن
 مود لا يجوز تعجيلها قبل التسوم فلو ملك اربعين من الغنم معلومة وعجل شاة
 على عزم ان يستمها حولا لم تجز به اذ اسامها ولو عجل زكاة عامر فيه ناعدا
 هل تجزي المخرج عما عمل السنة الا له في وجهان احدهما نعم وصححه
 جماعة وثانها لا وصححه الاكثرون وعلى القول بخوان لا فرق بين ان
 نقل الاعوام او تكرا اذا بقي بعد المعجل نصاب كالوكان عنده اثنتان
 واربعين شاة فعجل شاتين منها اذ كان عنده خمسون شاة فعجل عشرين
 لعشرين سنين جاز اما لو نقص عن النصاب كالو ملك اربعين او احدى اربعين
 فعجل شاتين منها ولا يجوز على الصحيح ولو نوي تقديم زكاة السنة الثانية
 على الاولى قال ابن عبد ان فيه وجهان كالوجهين في تقديم الصلاة
 الثانية على الاولى في الجمع في وقت الثانية ولو ملك نصبا فعجل زكوة
 نصابين وان كان ذلك في الزكوة العينية فان عجله على توقع حصول
 نصاب اخر بالسبب المستقل كما لو ملك ما يدرهم فاخرج زكاة
 اربعماية على توقع اكفساب مائتين اخرين فاكفستها لم تجز به ما
 اخرجته عن المائتين الحاديين فان عجله على رجاء حصول نصاب اخر من عشرين
 مالا عنده كالو ملك مائة وعشرين شاة وهو يريد جوا حصول نخلة في اخر
 السنة او ملك خمسين من الابل حوامل فبلغت بالنوال عشرين شاة فعجل زكوة
 المعجل عن النصاب الذي كمل لان فيه وجهان اصحهما عند الاكثرين لا
 ورثتها بعضهم على الوجهين في جواز تقديم صدقة عامر ان جاز شاة
 فتعجل النصاب الثاني اولى وان سعتاه ففي هذا وجهان وان كان
 تعجيل زكوة نصابين في زكوة التجار كالواشترى غرضا بنية التجار بما يبي
 درهم فاخرج زكوة اربعماية وحال الحول والعرض يتساوى اربعماية بمجرده ما

عجله هذا ما قطع به الجمهور ولولم يك ادب غير فجل عنها شاة فولد اربعين
سحلة ثم ملكت الامانة وبقيت السحلة لم تجز به المخرج عنها في اصح
الوجهين وجمع الدارين بين مسئلي الرخ والساج فكل منهما اربعة اوجه
احدها جواز تجليل زكاة النصاب فيها والثاني المنع والثالث حوان في الرخ
دون الساج والرابع غلسته ولو عجل شاة عن خمسة ابرة فملك كسب
اشا الخول وعنده اربعون شاة فاذا ان عجل العجل عنها فقه وجهان
قال النووي الصواب انها لا تجزي قال المادري ولولم يك عرضا بما يتي درهم
فجعل زكاة الف عنها وعن رجبها ثم باعه في اشا الخول بالف فان قلنا
بغير حولا الراجح على حولا الاصل العجل اجراه عن الالف وان قلنا بستانف
له حولا لم تجز به عنه ولو كان له الفان ميزان فجعل زكاة الف ثم ثلث
احدا الالفين في الخول اجراه العجل عن زكاة الالف الثانية ولولم يك مائة
وعشرين شاة فجعل عنها شاة او ما يتي شاة فجعل عنها شاتين ثم تجب
شاة سحلة قبل الخول لزمه اخراج شاة اخرى لان العجل عندنا كالباقى
فما ملك الدافع في شيتين احدها اجراه عندنا الخول والثاني منه الى
المال وتكمل النصاب به سواء كانت باقية في يد المساكين او قاله وان
كانوا يملكونها ولو كانت الشاة العجلة المتعلقة في الصورة بين ادا شراها
واخرجهما وليست من نفس النصاب لم تجب شاة اخرى **فروع** لو جبت
عليه بنت مخاض وليست عنه فجعل ابن لبون فتم الخول وليست عنه
بنت مخاض ايضا فحل تجيب له العجل عن زكاة قال القاضي ينبغي ان
لا تجيب له لانه بدل في الحقيقة والابدال لا يصار اليها الا بعد وجوب
المبدل لهذا قياس المذهب وفيه وجه انه نجو ولا يابن اللبون مثل بنت
المخاض لان فضيلة سنة مقابل فضيلة انوثتها **المطلب الثاني** ما يتعلق
وجوب الزكاة فيه بالخول وفي العشرات والمعادن والعشرات الثمار
والزروع وزكاة الثمار يجب بيد والصالح وزكاة الزروع باسناد اهل البيت
المزاد وجوب الا ذابل ان حق المساكين يثبت في هاتين الحالتين والاخر

يلزم بعد الجفاف والشقية فالخراج بغير صيرة الرطب والغيب
ثم اورد بيانا ليس بتجليل بل لا ذم ولا خلاف انه نجو فالتجليل على يد الصلاح
وخروج الثمرة وفي جواز اخراجها بين المظالم وحفاف الثمرة ثلاثة
اوجه احدها المنع وصحة الخليل والثاني انها تجل مطلقا واصحابها
انها تجل بعد بد والصالح والزروع كالثمار واخراجها بعد الد راس
والشقية واجبة وليس بتجليل ولا نجو قبل السنبل وانفقا دلجت في
جواز اخراجها بعد السنبل وقبل الشقية الا وجه الملاثة اصحابا جواز
بعد الاستعداد والاستعداد كرمغه قبله واما زكاة المعدن والركاز
فلا نجو زكاة عليها على المحصول واما زكاة الفطر فانها وان لم يعتبر فيها
الخول لكنها ليست بمالية في وقت وجوبها ثلاثة اقوال اصحابا استهلاك
سؤال وثانيتها طلوع فجر يوم العيد وثالثتها يجب ما معا ويجزئها
قبل وقتها وفيه وجه انه لا نجو زكاة عليها على هلال سؤال ولا يمتي نجو
تجزيها فيه ثلاثة اوجه اصحابا نجو في جميع شهر رمضان وثانيتها حور
من اول يوم منه وثالثتها نجو زكاة عليها من اول السنة **فروع** ذر جماعة
من الاصحاب من اما نجو زكاة عليه من الحقوق المالية على **فروع** وفي وجوبه
وما لا نجو زكاة فيها كانه البين والطهار والقنل وجزا الهبند ومنها لا نجو
للشيخ الهر والحامل والمرضع تقديم الغدبة على رمضان ونجو زكاة
طلوعه للنجو للشيخ عن ذلك اليوم وكذا الغرة على المذهب ونجو زكاة
فدية يؤمر واحد على الفطر ولو اذ تجليل فدية تاخير قضا رمضان على
رمضان اخر في صحته وجان ولا نجو زكاة عليها قبل يوم العيد قطعاً
ومنها كفارة وقوع لها رمضان لا نجو زكاة عليها على المذهب ومنها
الاصحية لا نجو زكاة عليها قبل يوم العيد قطعاً ومنها لو قال لنسفا الله
مريض فله على ان اعنق رقبة مؤمنة فاعنق قبل الشفا لم تجز به على الاصح
ومنها دم البهائم ونجو زكاة الاحرام بالحج والعمرة لا قبلها ومنها دم المتع
نجو زكاة الاحرام بالحج ولا نجو زكاة الاحرام بالعمرة قطعاً وفيها بينهما

ثلاثة اوجه اصحها انه يجوز بعد الفراع من العرة وان لم يحرم ولا يجوز
قبل فراغها وثانيها لا يجوز قبل الاخراج بالحق وثالثها لا يجوز قبل الفراع
من العرة وبما جزا الصنف فان كان بغير حرجه قال الفاضل الطبري
تجوز على المذهب **الطرف الثاني** في الطوائف الماتعة من اجزى المعمل
وهي ثلاثة انواع الاول ما يطرا على الفايض يخرج من اهل الاستحقاق
ويشترط بقاءه بصفة الاستحقاق الى اخر الخول فلما اردوا مات قبل تمامه
لم يحسب المعمل وان استغنى بالمدفوع اليه اوبه وعمل اخر حسب قطعها
وكذا الرقصة في المدفوع اليه فاستغنى بوجهه وبما به بخر به وان حصل بال
اخر حصل ما دفعت ذهبة او زئبق غير محملة لم يحسب ولو طرأ شيء من هذه
الامور ثم زال في اثنا الخول فوجهان اصحها انه يحسب ولو كان لم يخذ
يوم الاخذ ليس بصفة الاستحقاق بان كان غنيا وهو يوم الوجوب
فغيره لم يحسب **قطعا** الثاني ما يطرا على المالك ويشترط فيه بقاء بصفته
الوجوب الى اخر الخول بان يكون غنيا ببقاء النصاب مستمرا حيا ولو تلف
النصاب ونقص مع ضم المعمل اليه او باعته او اردت وقلنا الردة نزول
المالك ومات بان ان المعمل لم يكن زكاه وان بقيت ملك المرند فان
جوز ذاك اخرجته في الردة اجزاء المعمل والا فلا يحسب في صورة
الموت من زكاة الموات يصح على انه يحسب عليه وبناء الاصحاب
على ان الوارث هل يعني على حوله المودوث فان قلنا ببنى عليه يحسب له
وهو القديم والض مفرغ عليه وعلى هذا القعدة الردة ثبت حكم
الخلطة ان كان المالك حاشية وكذا ان كان غيرها وقلنا بثبوته فيه وان
قلنا لا يثبت ونقص نصيب كل واحد عن النصاب او اقتسموا المالا حاشية
كانا وغيرهما ونقص نصيب كل واحد عن النصاب انقطع الخول ولم يجب
الزكاة على الصحيح وفيه وجه ضعيف انهم يجعلون كالسحق الواحد
وكأنهم يقسمون مودتهم فيستدلون بحديثهم وان فرغوا على الجديد
الصحيح انه لا يبنى على حوله مودته فيجزى المعمل وجهان اصحها انه لا يخرجه

وثانيها يخرجه كما نص عليه ورحمته بعضهم وهو جواب على احد الوجهين
في تعجيل صدقة عامين وجعل السنة المستأنفة في حق الوارث والمستأنفة
في حق المعمل وقرع في البصر عليه قال لعجل ابن لبون عن حمير وعشرين من اهل
لخدم بنت مخاض ثم استنفادها قبل الخول لا يلزمه دفعها اعتسارا
بوقت الاخراج وعمل وجهها اخران عليه بنت مخاض وحكي عن والده
انه لو لم يخرجه بنت مخاض فلم يردن عنده وعند ابن لبون فكان
قبل اخرجته جاز للواد اخرجته وان كانت عنده بنت مخاض لان الزكاة
وجبت على المودت وهو نائب عنه في الاخراج فلم يعجز له كالوكيل
بخلاف ما لو حال الخول بعد موته قال ولعجل زكاة الفطر عن عبيد
ثم باعه قبل وجوبها لزم المشتري وطرنه ولا يخرجه ما عجله البائع
الثالث ما يطرا على الزكاة المعجلة لا يشترط في المعمل ان يكون باقيا
في يد اهل السهم الى اخر الخول فلو تلفت ايديهم قبل الخول فقد تلفت
الصدقة محلها سواء عجلوا اسواله ام لا واذا اقتسلف الامام الزكاة
من المالك قبل محلها فله اربعة احوال احدها ان يتسلفها بسؤال
المستحقين فان دفعها اليهم قبل الخول وتم الخول وهم بصفة الاستحقاق
والمالك بصفة الوجوب وقعت الموقعة وان خرجوا عن الاستحقاق ضمنوها
وعلى رب المال اخرجها ثانيا وان تلفت بدلا امام قبل تمام الخول
من غير تقييد نظر فان خرج المالك عن ان يجب عليه الزكاة ضمنوها
وهل يكون الامام طرفا حتى ياخذها المالك منه ويرجع هو على المستأجر
او يرجع هو عليهم فيه وجهان اظهرهما لا وثانيها وجزم به الماوردي
بعدمه وان لم يخرج عن ان يجب عليه ففي قبول المعمل عن زكاته وخمها ظاهر
نعم وفتح به جماعة وثانيها لا يحل هذا ضمنه المستأجر وهل يكون
الامام طريقا بجهة الوجهان وجزم الماوردي بان له مطالبة السالكين
بها وصرحها المستحقين بما قاله والواجب المثل له مودتي والحقيقة لا
القيمة بخلاف ما اذا اخرج رب المال غير بصفة الوجوب فانه يرجع

في النقد بمثله وفي الحيوان بقيته على وجه وفي وجه بالمثل التوريث
فان لم يكن للمستأجر مال صرفا لآما من ذلك القدر من الزكوات
التي لجمع عنده لا قوم احزن عن الجهة التي تشلف منها ولا يفرق في
ذلك كله بين ان تلتزم المستأجر من معينين ام لا وفيه وجه ضعيف انه اذا
لم يتعينوا فلا اثر لسؤالهم ويكون الحكم مستأجرا فما اذا تشلف من غير
مسئلة وجه احزن في المعينين انه لا اعتبار بسؤالهم والمحل ضمان
الامام قال النودي وهما شاذان فان تشلفها الحاجة الاطفال فصل
سؤالهم كما لو تشلفها للبالغين بسؤالهم يعني على ان الصغير هل يصر فيه
من سهم الفقرا والمستأجر ام لا وحكمه ان كان مكفيا تفقه من يلزمه
نفقته من اصوله لم يخرج الصرف اليه في اصح الوجهين وان لم يكن مكفيا بها
فلا يصح انه تجوز فان جاوزنا الصرف اليهم فاحتجهم كسؤال البالغين
بشلفه له كاستقراض قديم اليتيم وقال الشافعي ينبغي ان تجوز النجاسة
وجها واحدا فالحلاف في وجوب الضمان اذا تلف هذا اذا كان
الذي يلزمهم الامام فان كان وليا مقدما عليه فاحتجهم كحاجته
البالغين فان منعنا الصرف اليهم فلا يحج هذه المسئلة في سهمي الفقرا
والمساكين ولجوز ان يحج في سهم الغارمين ولجوز لان المنع المكفي
بنفقة ابية ما يتجه في سهم الغارمين اذ ليس على القريب الذي يلزمه
النفقة قضاء دينه **الحالة الثانية** ان يتشلف لسؤال المستأجر ولا
سؤال المالك بل لما راي من حاجة المساكين بان كانوا اطفالا لا
اوليا لهم فقد مر حكمهم وان كانوا اهل رشدا فهل يكره تشلفه
بسؤالهم فيه وجهان اظهرهما وهو المنع لا فعلى هذا ان دفع اليهم
فخرجوا عن اهليته لاستحقاق في اخراج الحول استرده منهم وصرفه في
همهم وان خرج الدافع عن الوجوب استرده ودده اليه فان كان
الاخذ لآماله صمته الامام على الصحيح من قال بنفسه سوا قرطام لا
دفع المالك اخراج الزكاة ثابتا ان بقي من اهل الوجوب كذا قاله

القفال او لا وقال النودي اذ بقي من اهل الوجوب صمته الامام لاهل
السهمان وهو يدل على انهم لو وصلوا اليهم لخرات عند الوجوب وقد صرح
به الفقيه في حكاية القاضي عن القفال في المرة الثانية وفيه وجه انه
لا يضمنه وهو ضعيف والوجه الثاني نعم فاذا راي الامام الصلحة في
الاستعمال كان له ذلك كولي الطفل ويصير كما لو تصرف بسؤالهم **سؤالهم**
الثالث ان يجعل بسؤال المالك وان صرفه الى اهل السهمان فمن الحول
وهو بصفة الاستحقاق خراة وان خرجوا عنها رجع المالك عليهم دون
الامام وان تلف في يد الامام لم تجز به سوا تلف بفريط او بغيره بيط
لان ان تلف بفريط من الامام صمته المالك وان تلف بغيره بيط فلا
ضمان عليه ولا على المساكين والمالك استرجاعه ما دام في يد الامام كما في
يد وكيله وليس له ذلك بعد وصوله الى اهل السهمان الا ان يخرج
عن اهلية الوجوب عليه او يخرجوه عن صفة الاستحقاق وهل يتعين
عليه اخراجها من الزكاة في الصورة الثانية فيه وجهان **الرابع** ان
يجعل بسؤال المالك والمستحقين جميعا فيكون ضمان من فيه وجهان
أحدهما من ضمان المالك وصحة صاحبي العدة والتمة وثانيها من ضمان
المساكين وصحة ابن الصباغ قال الرافعي اليه عمل كلام الأكثرين
واعلم ان في الاحوال كلها لو تلف المحل في يد الامام او الشاعبي بعد
تمام الحول سقطت الزكاة عن المالك ثم فرط في الدفع اليهم من ماله والا
فلا ضمان على احد وليس من التفريط ان ينظر الامام انضمام غيره لبيته
لقلته والمراد بالمساكين في هذه الفضل كله اهل السهمان جميعا وليس
المراد جميع احاد الصنف بل شال طائفة منهم وحاجتهم كذا قالوا
وتجوز ان يراد به المساكين حقيقة لان الامام انصرف في كاه الواحد
الى واحد من الاصناف الثمانية وقد عبر بعضهم عن المستحقين في المسئلة
بالفقرا واهل السهمان يشمل الجميع **فرع** لو اقترض الامام قالا للمساكين
من يجب عليه الزكوة او من لا زكاة عليه ففيه الاحوال الاربعة

المتقدمة فينظر ان اقترضه سواهم فضمانه عليهم سوا تلف في يده او سلكه
اليهم وهل يكون الامام طريقا في ضمانه حتى يبط اليه ويرجع به
عليهم اذا غرمته نظر ان علم القرض انه يفترض للمساكين يا وذهب لم
يطلب اليه في اصح الوجهين ان ظن ان الامام يستقرضه لنفسه او لغيره
بغير سواهم فله ان يرجع على الامام والامام يقضيه من مال الصدقات
او يعتد به من ذوق القرض فلو اقترضه للمساكين من غير سواهم لم يلف
في يده الامام فلا ضمان على المساكين ولا على الامام لانه وكيل المالك ولو
استقرضه الامام بسوا القرض والمساكين معها فذلك عنده فله هو
من ضمان المالك والمساكين فيه الوجهان المتقدمان في التعميل وان
اقتصر على سوا المالك والمساكين فان كان من غير حاجة بالمساكين
للاقتراض مع الاقتراض للامام وعليه ضمانه من ماله سوا تلف في يده او
دفعه للمساكين ثم ان دفعه اليهم مسترجعا لم يرجع او قرضا فقد اقرضهم
مالا بنفسه وان كان بهم خلقتا ليه فان تلف في يده فوجان احدهما
انه من ضمان المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة كما لو استقرض من
اليتيم حاجته فتلف المالك في يده يكون من ضمان الصبي ماله وامه
انه من ضمان الامام وان دفع المستقرض اليهم ممنوم وللا امام طريق فيه
فاذا قبض الزكاة والمدفوع اليه بصفة الاستحقاق فله ان يقضيه منها
وله ان يحسبه من الزكوة ان كان عليه زكاة وان لم يكن المدفوع اذ كونه
بالصفة عند تمام الحق بغير اشتراط وروية او موت لم تجز له قضاؤه
منها بل يقضيه من ماله نفسه ثم يرجع على المدفوع اليه ان وجد له مالا
ثم اذا خرج منه بموته وهو فقير فقد حلت القايض هذا عن الاصحاب انه
لوحال الحق على واحد من المسلمين ومن الباقي قبل موت هذا المقرض
له لجوز للامام قضى من هذا الفقير من زكاة من خاله عليه الجزاء في حياته
وقال ان هذا انما يتصور اذا كانوا محصورين في حكم الامام عن ابن
الحداد نحوه فاما اذا حلت صدقة زيد فالمستقرض له من المساكين الذي

يجل لهم اخذ الصدقة للدين ثم استغنى لجهة اخرى فحلت صدقة عمر وانه
نصرف في دينه وصدقة زيد دون صدقة عمر قال وليس شيء فانه
عليه دين لا يتعلق بزكاة زيد ولا عمر ووبغى النظر في صفة حين
الاخذ سوا كان من صدقة زيد او عمر وانما يتبعه ما قاله اذا منعنا بقل
الصدقة والخضر المستحقون ثم نظر في التغير بعد الاستحقاق **الطرف الثالث**
في الرجوع عند طريان ما يمنع كون الماخوذ زكاة اذا عجل الزكاة فليس
له ان يسترد ما عجله بغير سبب كما لو عجل دينه وان طرأ ما يمنع من دفع
المعجل زكاة اما بعدم رجوب الزكاة او تلف النصاب او بعضه او زوال
شرط كعطف الماشية او خروج القايض عن الاستحقاق لو تبدل غنابه
ورددته فله الرجوع في الجملة فان قال عند الدفع هذا ذكركم فله ان
عرض ما نفع استرجعها وجع قطعاً ان عرض وان اصر على قوله هذه زكاة
معجلة او علم القايض بذلك في الرجوع عند عرض المانع طرأ بها انهما
القطع بانه يرجع والثاني ان فيه وجهين احدهما انه يرجع وقتر بها الامام
من القولين فاما اذا احرر بالظهور قبل الزوال هل منعقد بقاء ولو دفعها
للامام او الساعي وذكر انها معجلة ولم يشترط الرجوع وجع وطوعا
قالا لا رافع لكن لو لم يعلم المستحق انها زكاة غير فيجوز ان يقال على
الوجه الثاني لا يسترد ويضمن المالك بتقصيره بترك اشتراط الرجوع
ولو دفعها المالك او الامام او الساعي ولم يقل انما معجلة ولا عليه
القايض فظاهر النص انه ان كان المعطي الامام ثبت الرجوع ولو كان
المعطي المالك فلا ولا اصحاب طرأ فخرج منها ثلثة اوجه لحدتها
انه ثبت الرجوع مطلقا وثالثها لا مطلقا وهو الاظهر وثالثها ثبت
للامام الرجوع دون المالك فان قلنا يثبت وان لم يشرع في التعميل ولا
علمه القايض فيها ادعى المالك انه قصد التعميل فبنازع القايض صدق
المالك بيمينه ولو ادعى المالك علم القايض انها معجلة صدق القايض
وللمالك تخليفه على نفي العلم على الصحيح ولو وقع التراجع بين الدافع

ووارث القابض صدق الوارث وهل تخلف فيه الوجهان وشبهه والو
فما اذا كانت المالك قد قال هذه زكاة بالوجهين فما اذا من دافع
بالقبض ثم ادعى انه لم يقبض واذا تخلف وان قلنا لا يثبت الرجوع
عند عدم النقص للتعجيل وعلم القابض فادعى الدافع مالكا كان او
مالكا اماما انه يثبت بها عجلة على الاصح لان ذلك ايق في اثبات
الرجوع اذ انه شرط الرجوع على الوجه الاخر من المصدق فيه وجهان
احدهما وهو ما اورده الفاضل انه الدافع مع يمينه كما لو دفع ثوبه الى
انسان قال لا اخذ هو هبة وقال الدافع هو غاريب صدق الدافع
واظهره ما وقطع به بعضهم ان المصدق لا اخذ يمينه قال الماردي
وتخلف على البت وهل يفكر الحال الى ذلك كله اذا لم يبين الدافع
التعجيل ولا علمه القابض بين ان يقول عند الدفع هذه زكاة
او صدقتي المفروضة او بطلت فيه طريقان اظهرهما انه لا فرق الثاني
ان قوله ذلك بمنزلة ما لو ذكر التعجيل دون الرجوع والمالك للرجوع
انه ان كان الدافع المالك لم يسترد وان كان الامام استرد واعلم ان
يخرج الزكاة لا يحتاج الى لفظ على الاصح وفيه وجه شاذ ياتي في باب
قسم الصدقات انه يشترط لفظ صدقة النطوع لا يحتاج الى
لفظ اصلا على المذهب وعليه القم اما الهبة وصدقة النطوع
لا والمخة فلا بد فيها من لفظ واما الهدية فالمدح بها لا يحتاج
الى لفظ وسنأتي ذلك في ابوابه ان شاء الله تعالى **فروع** الاول
لو اتلف المالك القطب او بعضه بعد تعجيل زكاته كما لو
درهم عن ما يثبت فالتلفها او اتلف منها درهما فان كان حاجته
كالنفقة او الخون عليه او دخله للاكافلة الرجوع قطعاً وان
كان لغير حاجة فكذلك في اصح الوجهين **الثاني** حيث ثبت الرجوع
في العمل فان كان الفاضل القابض بالمثل ان كان مثلياً كالداهم
والجوب وبالقبة ان كان منقوباً سواء كان حيواناً او غيره قطع به

الجهين ودق الماردي والرواية اذا كان حيواناً فان خرج المدفوع اليه
عن الاستحقاق رجوع بالمثل وان خرج الدافع عنه فهل يضمنه بقيمته
او مثله من حيث الصورة فيه وجهان كما في القرض وحيث قلنا
بوجوب القبة معتبر قيمة يوم القبض على الصحيح لا يوم التلف
وقال الامام وسقذح وجهان فالنا وهو اجاب اقصى القيمة من يوم
القبض الى يوم التلف بناء على ان الملك غير حاصل للقابض وقد ذكر
مثله في المستعبر لكنه بعد هنا مع ثبوت ظاهر الملك للقابض
انتهى وهذا ان ذكر القابض وجهان مع الاول وحكي البند يحي بدل
الاول ان الواجب قيمة يوم الاسترجاع فنهى الوجه اربعة فان
كان القابض قد مات فالضمان في تركته فان لم يكن بثلثة اوجه
احدها وهو القياس وينقض كلام الجمهور انه بعد الرجوع ويلزم
المالك اخراج الزكاة ثانياً ان يقع من اهل وجوبها والثاني ان
المحل تجزئ للمصلحة **والثالث** ان الامام يقر للمالك من ثمت المال
ويلزم المالك اخراج الزكاة ثانياً وان كان المحل باقياً اذ ظر فان
لم يحدث فيه زيادة ولا نقص استرد وان كان الدافع وماله بصفة
الوجوب صرفه او غيره لا يستحقه ولا يتغير صرفه في الزكاة وان
كان الدافع الامام استردوه وهل يصرفه الى المستحقين من غير تحديد
اذ جز المالك فيه وجهان اصحها نعم وان اخذ الامام القيمة عند
تلف المحل فهل له صرفها الى المستحقين وجهان اصحها نعم فعلى
هذا في افتقار صلا اذن جسد من المالك الوجهان وان حدث
فيه عيب عند فوجها ان احدهما يرجع بادرشه عليه وصحة الحرس
فالقابض واصحها عند الجمهور لا يرجع به واذا استرده فان ادا
دفعه عن زكاته لا فقرا او لا ودنة القابض ولا الرجوع الا ان
لوماله بصفته وان حدث فيه زيادة فان كانت متصلة كالسمن
والكبر رجوع فيه معها وان كانت منفصلة كالولد واللبن والصوف

الذي حُزن في رجوعه فيها مع الاصول طريقا فاصحها ونسب الى النص
القطع بانه لا يرجع فيها ويعود بها القابض والثاني ان فيه وجهان
اصحها هذا الثاني يرجع فيها وهذا كله اذا كان القابض يوم القبض
من سيق الزكاة فاما اذا بان انه لم يكن مستحقا يومئذ لغفاد نص
اوردق فانه يسترد ما دفعه اليه بزوايد المنفعة وبغيره اوردش
النقص قطعاً وان كان يوم خلوص الخول بصفة الاستحقاق قال الامام
والخلاف في الرجوع بارش النقص والزاد ان المنفعة فيما اذا جرت
الزيادة والنقص قبل حدوث السبب الموجب للرجوع فاما اذا حدث
الزيادة بعد فلا شك انما للراجع لحد وثماني ملكه قال وان حصل
نقص بعد سبب الرجوع فالوجه عندي وجوب الضمان قال والخلاف
في مسئلة الزيادة راجع الى اصل وهو ان المعجل هل يصير ملكا للقابض ام لا
فان قلنا يصير ملكه فبأي وجه فملكه فحيث لا يثبت الرجوع فالمعجل
تردد بين ان يكون راجعاً او تطوعاً والمالك خاضع للقابض على التقديرين
حيث ثبت الرجوع فله تفديران لم يصرح بهما الاصحاب لكن
حوم عليها صاحباً لتقريب احد سائر الملك موقوف مشدد بين
وجود التملك وعدمه الى ان يكشف الحال فان حدث مانع بين
استمرار ملك المالك والاثبات انه كان ملكاً للقابض من يوم القبض
والثاني ان الملك حاصل للقابض قطعاً لكنه متردد بين الزود والقرض
فان بان استلامه الحال بان انه ملكه عن الزود كالمقرض ملك بالقرض
او بالنصرف فيه خلاف فان قلنا بالنصرف فيا بالنصرف المزيل للملك او
بالنصرف الذي يعتمد المالك والذي يحمل الرقبة فيه اوجه فالزيادة يبنى على
على هذا الاصل فان قلنا الملك موقوف رجوع فيها وان قلنا ان ذلك بالقرض
بان قلنا انه مملوك بالقبض لم يرجع فيه ويسلم للقابض وان قلنا يملكه
بالنصرف وحديث الزوايد قبله فهو كما لو استقرض اعتقاً او بوجوب يده
نصاً بعينها واستبقى النجاج وسقح فيه امران احدهما ان يفقد انتقال

الملك في الاعيان المستقر من قبل البيع وجعل النجاج للمقرض والباقي
ان يستند ملكها الى حالة القبض وجعل النجاج للمستقرض قال الامام
وهذا في نهاية الحسن ويبنى على هذا الاصل ينقص تصرف القابض في
المال المعجل فلو باعه ثم طرأ ما يقضي الرجوع فان توقفنا في الملك
نقصنا تصرفه فان قلنا ملكه بالقرض فلا ينقص تصرفه ظاهراً
وباطناً ويخرج عليه ايضاً جواز ابداله اذا كان موجوداً فان قلنا انه
موقوف لزمه رد العتق والبشر لا ابداله وان قلنا ملكها بالقبض فان
حصل بالقبض فهل له استلاما ورداً بدلهما فيه وجهان اصحها اناء ان
قلنا ان الملك فيه حصل بالنصرف فعليه رده بعينه **الفرع الثاني**
يقدم ان المعجل للزوجة مضمون الى ما عند المالك بمنزلة ما في يده
في شئيين في اتمام النصاب وفي اجزائه عنه وان كان لاخذاً بلفه
فلو لم يملك الا اربعين فمجل منها شاة ومضى الخول ولم يطل ما نفع اهراه
كالوكا انت عنده فاخرجها حينئذ ولو عجل شاة من مائة وعشرين
شاة فتخرج شاة واحدة او عن مائة وحدثت عشرون وبلغت غنمه
بالمجمل مائة واحدة وعشرين لزمه شاة اخرى وان انفق القابض
تلك المجمل ولو عجل شاة من مائة ثم نجت سحلة قبل الخول فقد
بلغت غنمه بالمجمل مائة واحدة وواحدة لزمه عند الخول شاة ثالثة
هذا اذا كان المخرج من غير المال فلو كان من غيره بان اشتراه او كان
معلوماً لم يجب شي اخر لعدم تمام النصاب وان طرأ مانع يمنع من
وقوع المعجل زكاة كما لو استغنى القابض او مات فان كان المخرج
من اهل الزوج فان يقع يده نصاب لزمه ان يخرج الزكاة ثانياً وان
نقص عنه بحيث لا يثبت للدافع الاسترداد فلا زكاة عليه وقد
تطوع بحيث يثبت له فان كان المدفوع باقياً فاسترده وطريقان
احدهما للعراقيين ان فيه ثلاثة اوجه احدها انه سنانف الخول
ولا زكاة لما في نقصان ملكه عن النصاب قبل تمام حوله واصحها

ان الزكاة تجب للحول الماضي وبه قطع البعوي بل لفظه شعر بوجوب
 الاخراج ثانيا وان لم يسترد المدفوع بعد اذ كان في يد القابض
 وقالهما انه ان كان المال نقدا زكاة لما مضى وان كان مائنة فلا زكاة
 له والطريق الثاني لصاحب القرب بناءه على لاصل السابق وهو
 انه اذا ثبت الاسترداد فهل نقول بان الملك لم يزل عن العجائب
 او انه زال على وجه القرض فعلى هذا لا يلزم زكاة لهذا الحول وثبت
 الحول من حينئذ على الاول لا يلزم الزكوة لما مضى وزاد الامام على
 هذا القول شيئا اخر الشاة التي تسلط القابض على التصرف فيها
 حصلنا لكيلولة بينهما وبين المالك فيما في فيها الخلاف في وجوب
 الزكوة في المعضوب والمجود قال القاضي وكلام العراقيين يشهد
 بخبرنا ان لا وجه بعد تسليم الملك عن المحك فالأبعوي لو عمل من
 الف شاة عشر فثلثت الشياه قبل تمام الحول لا ملأه ويستعين
 والعشر باقية في يد القابض بحيث يثبت الاسترداد بغير الاما عند
 فيصير ماله اربع مائة واجبها اربع شياه ويسترح شاة ان كان القابض
 بصفة الاستحقاق والاسترد العشر يخرج اربع مائة وان كان يخرج
 ثالفا فان كان الباقي في يد المالك مضابا زكاة وطعنا وان كان زكاة
 فقد صار يخرج ديناً في ذمته فان ارجينا نجد يد الزكوة اذا كان
 باقيا فان كان المال غير المائنة جاز في وجوب الزكوة فيما قولا
 وجوهها في الدين فان كان مائنة لم تجب وهي لا استحقاق وجه اذ
 القيمة تقوم مقام العين هنا مراعاة الحق المتناكب في وجوب الزكاة
 وهو بعيد **الفرع الرابع** لو عمل بنت مخاض من خمس وعشرين بغير
 فبلغت بالتوالد ستة وتسعين قبل تمام الحول لم تجزئ المعجزة وان
 كانت قد صادت بنت لبون في يد القابض بل يستردوها ويخرجها ثانيا
 او بنت لبون اخرى كذا رواية البعوي وقال من عنده فان كان
 المخرج ثالفا والنتاج لم يزد على احدى عشر فان لم تكن بله همتا

وثلثا ثانيا لا بالخروج فينبغي ان لا يجب بنت لبون فانما يخرج
 كالباقي في يد اذ احتسبناه لئلا ما اذ لم يحتسبه فلا وما تقدم من
 العراقيين في توجيه الوجه الثاني **الفرع الخامس** لو شكك ان الفقير
 مات بعد الحول او قبله في الاجزاء وجهان **القسم الثالث**
 في طر في الاداء في اخير الزكوة تقدر ان الزكوة اذا وجبت يجب اخرجها
 على الفور فاذا تم الحول على الاموال بشرط في زكاة ما حول وتكون من
 اذ اهما اذا خيرا ثم ومن حتى لو تلف المال من بعد ضمن الزكاة
 سواء تلف بعد غطالة الامام او الساع او الفقير او قبل تمامه او
 قبل ذلك وان تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن من ادائها لم يلزمه
 شيء وان تلف بعض المصاب كالملك خسران من قبل فتلّف منها
 واحدا بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة عليه في التالف قطعاً
 وهل تجب عليه زكوة الباقية سبني على اصل وهو ان كان الاشارة
 في الضمان قطعاً وهل هو مع ذلك شرطاً لوجوب فيه قولان
 أحدهما وهو بطلان في القديم والام بغير كمال في الصوم والصلاة
 والحق فعلى هذا يجب الزكاة فيما بعينه الحول ثلاثة المصاب والحول
 والتمكن من الاداء واحدها انه ليس شرطاً بل في الضمان فقط
 لوجوه منها ان ابدء الحول الثاني يكون من تمام الاول اتفاقاً
 وان تاخر امكان الاداء ولو كان التمكن شرطاً في الوجوب لكان
 ابتداءه من حين التمكن وعن تعليق القاضيه رواية وجد ان ابدء
 الحول الثاني من حين التمكن على هذا القول ومنها الواحد يحتاج
 بعد الحول وقبل التمكن من الاداء يضم الى الاصل في الحول الثاني دون
 الاول ومنهم من يخرج على هذا الاصل وعلى هذا يجب الزكاة
 بامر من ومعنى قولنا امكان الاداء شرط في الضمان انه يضمن من
 الزكوة بقدر ما في من المصاب وقال صاحب الشمة معنى قولنا
 الامكان من شرط الوجوب انما بين بالامكان حصول الوجوب عند

تمام الخول وتسميته شرط الوجوب تو شعرا رجعا الى المسئلة فان قلنا
ادكان الا اذا شرط في الوجوب فلا شيء عليه في الاربعة الباقية وادكان
قلنا انه شرط في الضمان فقط فعليه في الاربعة الباقية اربعة اخات
شاة ولو تلف منها اربع على الاول لا شيء عليه وعلى الثاني عليه خمسة
وكذا لو ملك ثلاثين من البقر تلف منها خمسة بعد الخول وقبل
امكانه الا اذا فعل في الاول لا شيء عليه وعلى الثاني خمسة اسداس تباع
فلو تلف منها عشرة فلا شيء عليه على الاول وعلى الثاني ثلثا تباع وان
اتلف المالك المال بعد الخول وقبل التمكين لم تسقط عنه الزكاة وان
اتلفه غيره انبنى على الاصل المذكور فان قلنا الامكان من شرط الوجوب
فلا شيء عليه وان قلنا انه شرط الضمان فقط انبنى على اصل اخر ياتي
وهو ان الزكاة تتعلق بالذمة او بعين المال فعلى الاول لا شيء عليه وعلى
الثاني ينقل حق المستحقين الى القيمة كما لو قتل العبد الجاني او الرهون
ينقل حق المجني عليه والمريض اليها ولو ملك خمسة وعشرين بعير وتلف
منها خمسة بعد الخول وقبل الامكان فان قلنا الامكان شرط في الوجوب
يلزمه اربع شاة وان قلنا انه شرط في الضمان فقط يلزمه اربعة
اخات بنت مخاض **فصل** لو ملك تسعا من الابل تلف منها اربع بعد
الخول وقبل التمكين انبنى حجه على الاصل المتقدم او على اصل اخر وهو
ان الاوقاص هي ما بين النصابين كالاربعة الى من الخمسة والعشرة
في الصورة المذكورة فهل يتعلق الواجب بها مع النصاب ام هي عفو
والواجب يتعلق بالنصاب خاصة فيه فولا ناصحها الثاني فاذا ملك
تسعا من الابل فعلى الاول عليه شاة في خمسة منها غير معينة ولا شيء
في البقية وعلى الثاني الشاة واجبة في الكاك قال الامام الوجه عندي ان
حجوز الشاة متعلقة بالتسعة قطعا ودال القول في الاوقاص هل يحل
وقاية للنصاب كالرخصة في القراض وقاية لرأس المال عند الخسران فعلى
الصحيح جعل وقاية في الاخر لا جعل وقاية للنصاب حتى اذا تلف

كلمة

البعض يسقط من الواجب بمسقطه قال الراعي وهذا حسن والمشهور
الاول اذا عرف ذلك فاذا تلف من التسعة اربع بعد الخول وقبل الامكان
الا انبنى ولا على الاصل الاول فان قلنا الامكان شرط الوجوب
وجبت شاة ايضا ولا تسقط شي ثلث الوقص وان قلنا الواجب يسقط
على الجميع فوجهان اصحهما ان عليه خمسة انتفاع شاة وتسقط
اربعة انتفاعا وثانيهما لا يستحق ان عليه شاة ايضا ولا تسقط ثلث
الاربعة شيء لان الزيادة ليست شرط في الوجوب المسئلة بحالها لكن
كان النالف خمسة فان قلنا الامكان شرط الوجوب لم يلزمه شيء وان قلنا
انه شرط الضمان فان بشرطنا الواجب على الكل لزمه اربعة انتفاع شاة
وتسقط خمسة انتفاعا ولا يجي هذا قول في استحقاق وان جعلنا الوقص
عفو الزمة اربعة اخات شاة ولو ملك خمسة وثلاثين من الابل تلف منها
خمسة عشر قبل ادكان الا اذا فان قلنا الامكان شرط الوجوب فعليه
اربعة شاة وان قلنا شرط الضمان وعلقنا الفرض بالكل لزمه اربعة
انتفاع بنت مخاض وان قلنا الوقص عفو عليه اربعة اخات شاة ولو
ملك ثمانين من الغنم تلف منها اربعون بعد الخول وقبل التمكين
فان قلنا الامكان شرط الوجوب او شرط في الضمان وجبت عليه
شاة وان قلنا انه شرط في الضمان والواجب ينسقط على الكل فعليه
نصف شاة على الصحيح وعلى قول في استحقاق عليه شاة ولو كان
النالف احدى اربعين فلا شيء ان جعلنا الامكان شرط الوجوب
وان جعلناه شرط الضمان فان قلنا الوقص عفو لزمه تسعة وثلاثون
جزا من اربعين جزا من شاة وان قلنا الفرض يتعلق بالكل لزمه
تسعة وثلاثين جزا من تسعة جزا من شاة ولو كان النالف ثمانين
فان جعلنا الامكان شرط الوجوب فلا شيء وان جعلناه شرط الضمان
خاصة والوقص عفو فعليه نصف شاة وان علقنا الواجب بالكل
لزمه ربع شاة **فصل** اخر ما يصور من الاوقاص في الابل تسعة

وعشرون وهو ما بين احدى وتسعين وما به واحدي وعشرين في البر
تسعة عشر ما بين اربعين وستين في الغنم مائة وعائنة وتسعون
وهو ما بين احدى واربعين **فصل** في الميراث ما كان الا اذا جردا
فكان الاخراج في الجملة بل بشرط فيه وجوب الاخراج عند اجتماع
شروط ثلاثة يفوت امكن الا اذا بفقدها احدى منها احضر
المال او عنده فان كان غائبا لم يجب اخراجها من موضع اخر انفاقا
وان حوزا نقل الزكاة وعليه ان يخرج من عينه اما بالكتب
وكيله او بالاستحضار او بالتوجه اليه فان اخرجها من غيره مع زده
في بقاياه كان محل الزكاة في الرجوع عند فوات المال الثاني ان حله
المصرف اليه وقد تقدم ان الاموال الزكوة باطنية وظاهرة
فالباطنية يجوز ان يصرفها بنفسه وان ينفقها الى السلطان
او نائبه ومنى حد اهل الشبهان والسلطان ونائبه كان احدا
للمصرف اليه قال البغوي سوا طولب به ام لا وهو ظاهر كلام غيره
وقال المتولي يتوقف على المطالبة بها واما الظاهرة فالاصح ان
له ان يقرقها بنفسه فعلى هذا كمال الاموال للباطنية ونائبها
ان عليه دفعها الى السلطان فلا يجوز واحد للمصرف اليه الا
بوجود ان السلطان او نائبه واشترط المادى طلب السلطان
لها وعدله حيث قلنا يفرق بنفسه فلو وجد من يجوز صرفها اليه
فهو له تاخير الصرف لطلب افضل كانشطاد قربه او جاره او من
هو احوج من الحاضر كما لو وجد السلطان او نائبه واخر ليفترق
بنفسه حيث قلنا انه ادني فوجهان اصحهما ان له ذلك فعلى هذا
لو اختلف المال ضمنه على الصحيح قال الامام الوجهين شرطان احدهما
ان يظهر استحقاق الحاضر من فان شك فيه تاخير جاز وطعا ونائبها
ان لا تستد ضرورة الحاضر من فان قصره بالجموع او نحوه امر بخير فالب
الراعي في الشرط الثاني نظر في الاموال والنودي والصواب ما ذكره الامام

الشرط الثالث ان لا يكون مشغولا بامرهم ديني او دنيوي كصلوة
واكل وقضا حاجة وجماع ونحوها **فصل** اختلف قول الشافعي رحمه
الله في ان الزكاة تعلق بالذمة او بالعين ونفى في الجدي بدعل ليرتفعها
بالعين وفي القديم على تعلقاتها بالذمة واصحها وهو الجدي بانها تعلق
بالعين تعلق شركة والثاني ان فيها قولين لكن على القول بتعلقها
بالذمة لا تعلق لها بالعين وفي القول بتعلقها بالعين في كيفية هذا
التعلق قولان احدهما انه تعلق شركة والثاني انه تعلق استيناف
وفي كيفية الاستيناف قولان والثاني تعلق كعلق ارش
الحناية بالعبد وخبر من هذه الطريقة على وجه الاختصاص
اربعة اقوال: احدها انها تعلق بالذمة والثاني انها تعلق بالعين
تعلق شركة وهو الاصح عند الجمهور. والثالث تعلق بها تعلق الرهن
والرابع تعلق بها تعلق الارش واسرار الاقام الى ان هذه الاقوال
في الغلب اذ ليس ثبت احد من هذه الاحكام بمخصاغل القول به
والثالث انها تعلق بالعين قطعاً وانما الخلاف في كيفية التعلق
وتعود الاقوال الى ثلاثة قال الامام وهو غلط والرابع كالحلاف
اذا كان الواجب من جنس المال فان كان من غيره كالشاة الواجبة في الدار
تعلق بالذمة قطعاً الخامس ان رب المال اذا خرج الزكاة من عنده
بانها كانت متعلقة به وان اخرجها من غيره بانها كانت متعلقة
بذمته دونه فان قلنا تعلق بذمته فهل يجوز له ان يبيعها فيه
وجهان اظهرهما غم وثانيهما لا كما في الحج وصدة الفطر والكفارة
حيث جعلناه مرهوناً بهما اما على قول الذمة او على قول العين فهل يكون
كل مرهوناً بهما او قدر الزكاة فقط فيه وجهان جزم جماعة بالثاني
وهما جازيان فيما اذا علقناهما بالمال تعلق ارش الحناية قال الامام
وقصر التعلق على قدر الزكاة هو الحق الذي ذكره الجمهور وعلى هذا هل
تعلق جزم شايخ في الكل وفي قدره منها فيه وجهان ومثلوه بما

اذا كان له اربعون شاة هل يتعلق الحق بربع عشر كل شاة او بواحدة
كاملة مبهمه ويتحدر في المسئلة ما بين قوله ودوجه ثمانية احدها
شعلق بالذمة فقط والثاني شعلق بها وبالعين شعلق رهن وبالحيا
شعلق بها وبالعين شعلق رهن الحياية الرابع شعلق بالعين شعلق رهن
الخامس شعلق بها شعلق رهن السادس شعلق بها شعلق رهن السابع
ان كان الواجب من جنس المال تعلقت بعينه وان كان من غيره تعلقت
بالذمة الثامن ان ذلك مراعاة فان خرج من غيره بان تعلقت بالذمة
فقط وان خرج منه بان تعلقت بالعين وان اختلفت الى هذه الاراء
ان يتعلق بجميع المال او بقدر الواجب منه زادت وكذا اذا اختلف
اليها انه شعلق بجزء شاي او مبهم ونفرض على هذه الاقوال النظر
في اربع تصرفات **البصرف الاول** اذا باع مال الزكاة بعد الحول
وقبل اخراجها فان كان المال لا يجب الزكاة في عينه وهو عرض النسيئة
فتسبى في بابه وان كانت حبيبة في عينه كالمواشي والحبوب فاما
ان يبيعه كله او بعضه فان باعه كله بقرع صحة البيع في قدر الزكاة
على الاقوال الاربعة فان قلنا الزكاة في الذمة والمال خاوع عنها صح في
الكامل ثم ان ادى الزكاة من موضع اخر ثم البيع والا كان للساعي ان
يبيع المال في يد المشتري في اخذ الزكاة من عينه انفاقا وهو يضعف
هذا القول وان اخذ الساعي الواجب من عين المال انفسخ البيع فيه
وفي انفسخه في المايه قول التفرقة في الدوام فان قلنا انفسخ
استرد الثمن وان قلنا لا وهو لا صح فله الخيار ان كان جاهلا فان لجار
لزمه فسط التاقي من الثمن او جميع الثمن فيه الوجهان المعروفتان
اصحهما اولهما وهل للمشتري الخيار اذا عرف الحال قبل اخذ الساعي
الواجب منه فيه وجهان اصحهما نعم فعلى هذا الواجب المالك الزكوة
سقط خياره على الصحيح بخلاف ما لو كان اخراج من غيره قبل البيع ويجوز ان
فيما لو باع العبد الجاني ثم فداه هل يسقط خيار المشتري وقال بعض المناجزين

ينبغي ان يرتب الخلاف هنا على الخلاف فيما اذا لم يعلم المشتري بالعيبة
حتى زال فان قلنا هناك يسقط ايضا اولى لان الواجب للخيار غير
مستقر وان قلنا هناك لا يسقط فهنا وجهان وان قلنا انها سعلق
بالعين شعلق بركة وطريقا واحداها القطع بالبطلان والثاني ان
في صحته قولين احدهما انه يبطل وعلى هذا في بطلانه فيما عدا اثر الزكوة
قولا التفرقة على كل حال ففيما يبطل البيع فيه اشكال لانه اما يبطل
في شاة مبهمه او في ربع عشر كل شاة وان قلنا انها سعلق بها تعلقت
او قلنا انها سعلق بالذمة والمال امر موزعها في صحة البيع في قدر الزكوة
قولا نأخذها لا يصح فعلى هذا ان قلنا حق الاستيفان متعلق بجميع
بطل في البايه ايضا وان قلنا سعلق بقدر الزكاة خاصة ففي صحته في
البايه قول التفرقة القول الثاني الصحيح ان البيع صحيح وان قلنا
انه شعلق بالعين كمن شعلق رهن الحياية في صحة البيع القولان في صحته
بيع العبد الجاني ان صحناه كان البيع موقفا الفضا فيصح في الباقي ثم
التفرقة في التفرقة على قول تعلقت بالذمة وان ابطالناه فهو بالتفرقة على
قول الرهن كما تقدم والعراقيون لا يعرفون هذا القول ولا الاول
واطلقوا ذكر القولين على الثالث والرابع وبناهما الماوردى عليهما وحيث قلنا
بنفسنا ادا البيع على هذه الاقوال الثلاثة في تعلقاتها بالعين قدرها برك
بخلاف الحال بين ان يكون قدر الزكاة جزءا معلوما بالنسبة للجملة كالعشر
المعشرات ونصفه فيها ربع عشر في المقدرة بين ان لا يكون كذلك
وذلك في المواشي في الشاة للاربعة منه خلاف باقي في باب التفرقة
وهو يعني على ان العلة في بطلان البيع في غير المملوك حرر له للتمن او كون
الهبة لا يصح افعلى الاول يصح اذا كان الواجب معلوما بالخبر وعلى
الثاني لا يصح قطعا وحيث قلنا يبطلان البيع في قدر الزكوة وبصحته
فيما عداه للمشتري الخيار في فسخ بيع المايه واجازته ولا يسقط خيار
باذا الزكاة من موضع اخر فان اجاز فبذلك جميع الثمن او بعضه الطريقان

اشهرها فيه القول المشهور ان وثاينها انه ان كان المولى اشبه لزمه الجمع
قطعا قال الامام وهو محتمل ولا يجوز ربط المذهب به فان قلنا بلزومه
الفسطاط في يتون اخيار للبايع قولان وتخص هذه التفرع اذن
الاصح بطلان البيع في قدر الزكاة هذا اذا باع المالكه فاما اذا باع
بعضه نظر فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالوفاة الكلة ان يقدرها
اما بنية صرفه للزكاة او دونهما كالوقال بعثك شعبة اعشار هذه
الثمرة او هذه الخطة او بعثك هذا المال الا قدر الزكاة منه فعلى قول
الشركة في صحة البيع وجهان اقيسهما عند ابن الصباغ المنع والوجهان
بلهفتان على وجهين مترا في كفية ثبوت الشركة احدهما ان الزكاة شائعة
في الجميع منعلقة بكل واحد من الشياء او كل جزء من اجزاء المال بالفسطاط
فعلى هذا يبطل البيع في كل جزء من كل شاة وفي الباقي بغيره بالصفقة
وهو اختيار الامام قال ابن الصلاح وهو يخالف لظواهر الاحاديث
وثاينها ان قدر الزكاة بهم في الكل يتعين اخراج فيجب شاة من جملة
الشيء مثلا وعلى هذا فنحن من قبيل ما اذا جمعت الصفقة معلوما ومجهولا
وفيه طريقان احدهما القطع بالبطلان والثاني انه على القولين وقال
المادردي فاما على قول الرهن فيعني على الخلاف في ان جميع المال رهون
او قدر الزكاة فعلى الاول لا يصح وعلى الثاني يصح واما حمل القول بانه
كقول ادرش الجناية فان صح ناييع العبد الجاني صح هذا البيع والا
فالتفريع كالنفرع على قول الرهن وجميع ما تقدم فيها اذ لم تكن المال
الزكوي مرة او مرة ولم يخرص فاما ان خرص فيصح البيع ان قلنا الخرس
نصيب وهو الاصح وان قلنا غيره ففيه الكلام بالي في موضعنا لنشأ الله
تعالى **فروع** لو وجبت الزكاة في اربع شاة فباعها الا واحدة منها غيب
معنه فان **اخلفت** الشياء بطل البيع وان شداوق في الاسنان ونفاوت
في الاوصاف ففي صحته وجهان يخرجان من جعل ابل الصدقة صداقا
اظهرهما انه لا يصح ولو افرز قدر الزكاة وباع الباقي ففي صحة البيع طريقان

سواء كان المبيع تيرا او جبا او فاضا او ماشية احدهما ان الحكم كالوفاة
الجميع لان قدر الزكاة ليس معينيا ولا يتعين مع غزله بل باعطائه وثاينها
القطع بالصحته قال ابن الصباغ والاولا ليس النصف الثاني لو اشترى
نصا با زكوبا كالماشية ثم اطلع على عيب قديم به بعد مضي حوله من
يوم الشراء فقد وجبت عليه الزكاة فان لم يكن اخراجها بعد فليس
لله الرد بالعيب لا يبطل حق الرد بالناخير الى ان يودي الزكاة لعدم
تمكنه منه قبله قال الرازي في كلام ابن الحداد تجوز منه قبل اخراج
الزكاة ولم يثبتوا شي وممن من قال للرد على قول نعلمها بالذمة
وهو ما اوردته الفتوى والمتولى وقال الروياني لو بادر الى اخراج
الزكاة من غيرها لم يخلص من حق الغير ولم يتطاول الزمان في بطلان
حقه من الرد وجهان ولا فرق في ذلك بين عروض التجارة والماشية
الذي يجب الزكاة من جنسها او غير جنسها وفي الابل ما لم يبلغ خمس وعشرين
وبن شاة الاموال وان كان اخراج الزكاة فان كانت من مال اخر ابيني جواز
الرد على الخلاف المتقدم في ان الزكاة تتعلق بالعين لا بالذمة خاصة
فان قلنا تتعلق بالذمة خاصة او بالعين تتعلق وهذا رنعاو ارش كان الرد
وفيه وجه بعيد انه ليس له الرد وحده الامام بقدر الواجب وقال
فيما رعاه قول الفرغ ان قلنا يتعلق بالعين بغيره في الرطرتان
احدهما وقطع به العراقي ان فيه وجهين كما لو اشترى شيئا معينيا
وباعه غيره لم يعبه ثم عاد اليه بشرا او غيره ثم اطلع على عيب فله
له رده فيه وجهان وهما سببان عند الحزاشانيين على ان الزايل العايد
كالذي لم يزل او كالذي لم يعد فعلى الاول يرد وهو الاصح وثاينهما
القطع بان له ان يرد وان كان قد اخراجها من غير سواء كان الواجب
من جنس المال او من غيره لكنه باع منه بقدر الزكاة فله رد
الباقي فيه ثلثة اقوال احدها ليس له ذلك وهو تفريع على القول
في منع تفريق الصفقة وعلى هذا يرجوع بالادرش وجهان احدهما ان

المخرج ان كان في يده المساكين لم يرجع وان كان نال الفار جع واصحهما
 انه يرجع مطلقا والقول الثاني انه يرد الباقي لخصته من الثمن وهو
 مخرج على جواز ثمن بقر الصفة والثالث انه يرد الباقي وبه المخرج
 في الركة وبسبب الثمن على هذا الخلاف في قيمة المخرج كالقول
 البايع قيمة دينار وان وقال للمشتري بل دينار في المصدق وجهان
 وقيل قولان اصحهما عند الرواية ان المصدق البايع وحده الا قال حكم
 الرد بالعيب في جميع ما تقدم. الثالث لو ملك اربعين شاة فحال
 الحول عليها ولم يخرج زكاتها حتى حال عليها حول ثان فاما ان
 يفتح في كل حول سحله فصاعدا او لا يفتح شيئا فان نتجت سحله في كل
 حول فصاعدا او لا يفتح شيئا فان نتجت سحله وجب لكل حول شاة
 بلا خلاف وان لم ينتج شاة وجبت شاة للحول الاول قطعاً وهل يجب
 شاة للحول الثاني تبني على الأقوال المتقدمة فان قلنا الزكاة تتعلق
 بالعين تتعلق شرعاً لم يجب للثاني شيء وان قلنا تتعلق بالذمة خاصة
 فان ملك ذراً المصاب فايقي شاة وجبت وان لم يملك غيره تبني
 ذلك على ان الدين هل يمنع الزكاة فان قلنا عنها لم يجب للثاني شيء
 وان قلنا لا وجبت وان قلنا انما تتعلق بالعين تتعلق رهن او تعلق ارس
 قال الامام وغيره من المحققين هو كالتفريع على قول تعلتها بالذمة
 وقال الصبيح لا في هو كالتفريع على قول الشركة ورجح الرافعي والثوري
 قول الامام قال الرافعي وتجاوز ان يفر من خلاف في وجوب الزكاة فان
 قلنا الدين لا عنها من جهات تسلط الساعي على المال بقدر الزكاة وقدر
 ان يكون كذلك فيجري الخلاف في قول تعلتها بالذمة انصاً ولو ملك
 خمسين وعشرين من الابل ومضى عليها حولان لم يؤد زكاتها ولم ينتج
 شيئا فان قلنا الزكاة تتعلق بالذمة وقلنا الدين لا يمنع الزكاة او لا
 بمنعها الا في مال يفي بالواجب عليه بنت مخاض وان قلنا بالشركة فعليه
 في الحول الاول بنت مخاض والثاني اربع شياه ويفرج القولين الاخيرين

قياس ما سبق وكذا الوقيت في يده حوالاً ثالثاً ولم يؤد زكاتها ولو ملك
 خمسين من الابل ومضى عليه حولان ولم يخرج زكاتها ولم ينتج شيئا فالحكم
 كما في الصورةين الشائقتين قال الرابع قد ذكرنا ان منهم من لا يثبت قول
 الشركة فيما اذا كان الواجب من غير جيل الاصل فعلى هذا لو ملك في
 هذه الصورة مطلقاً كالحكم في الاولين تفرعاً على قول الذمة انتهى وقد
 ذكر صاحب البيان هذا بنفسه بعد ان حكى ان زكاة السنة الثانية
 تجب مطلقاً ولو ملك ستين من الابل حال عليها ثلثة احوال ولم يؤد
 زكاتها قال الشيخ ابو حامد يجب عليه ثلاث شياه بكل حال لانه اذا
 اخرج في كل سنة شاة كان البايع نصيباً قال العمري وهذا صحيح ادا
 كانت قيمة كل واحد من الستت تساوي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة
 شاتين في الحول الثالث ولو ملك احدى وتسعين من الابل ومضى عليه حولان
 ولم يؤد زكاتها فعليه في الحول الاول حقان مطلقاً واما الحول
 الثاني فان قلنا الزكاة تجب في الذمة فان كان له مال غير هاب قدر قيمة
 حقين اذ لم يكن له مال وقلنا الدين لا يمنع الزكاة وجبت عليه حقان
 ايضاً وان قلنا عنها وجب للحول الثاني بقنا يجوز ايضاً وقد اقتباس
 الحول الثالث **النصف الرابع** اصدق امراته نصيباً زكواها كالا صدقها
 اربعين شاة شاة معينة ملكها ويلزمه زكاتها اذا لم الحول من يوم
 الا صدق ستوا دخلها او لا وسوا قبضها امر لا وفيه وجهان اخران
 احدهما انه اذا لم يدخلها لم يجب على قول كما لا يجب في مضى المدة
 على قول وثانيهما اذا لم يقبضها لم يلزمها زكاتها ولا يلزم الزوج
 ايضاً وهو مفرع على ان الصداق مضمون ضمان عقد فيكون على الخلاف
 المتقدم في البيع قبل القبض والرافعي يذاه لحنه لا النودي حكاه وجهان
 وعلى المذهب لو ظلمها قبل الدخول فان كان قبل الحول غاد المتفق
 الزوج فان لم يقبضها قبل الدخول وان عليها عند تمام الحول الا صدق
 نصف شاة وعليه عند تمامه من يوم الطلاق نصف شاة وان كان

بعد الخول فاما ان يكون قد اخرجت الزكاة من عينها او من موضع اخر افر
لم يخرجها فلهذه ثلثة احوال الاولى ان يكون اخرجها من عينها ففصلها
يرجع الزوج به ثلثة اقوال الاول انه يرجع بنصف الصداق من الزوج
وتحصر الزكاة المخرجة في نصيبها فان تساوت قيمة الشاة اخذ
عشر من بينهما وان اختلفت اخذ نصيبها بالقيمة والثاني وهو الاصح انه
يرجع بنصف الاعتناء الباقيه ونصف قيمة الشاة المخرجة والمالك ان
يخير بين ان يرجع نصف الثاني ونصف قيمة المالك كما هو على الثاني بين
ان ياخذ نصف قيمة الكلب هذا اذا كان المخرج من جيبه قال المصنف
فان كان من غيره كما لو كان الصداق خمسة من الابل فباع بعير واشترى
بثمنه شاة اخرجتها زكاة فقد حكى السرخسي عن الاصحاب انا اذا قلنا
اذا كان الواجب من جيبه صرف المخرج الى حصتها ويرجع الزوج عشر
شاة ههنا اول والا فطريقا نأخذها ان فيه القولين الاولين والثاني
ان المخرج يصرف ههنا الى نصيبها وان لم يصرف ههنا كيرجع
الزوج بعشر من كامله لان الصرف ههنا باختياره الثاني ان يكون
اخرجت الزكاة من مال اخر فان قلنا الزكاة متعلق بالذمة او بالعين
على وجه الشركة رجع الزوج بالنصف وان قلنا يتعلق بها على وجه
الشركة فالذهب الذي قطع به الجمهور انه ياخذ نصف الاربعين
مطلقا وقال اخر من بعني ههنا اذ ازال ملكا عن الصداق ثم عاد
اليها ثم طلبها قبل الدخول هل يرجع بنصف القيمة او لم يعدا ونصف
العبر كالوجع زال فيه وجهان لكن الشاة التي زال ملكها عنها وعاد
باد الزكاة من موضع اخر غير متعنته فعلى الاول ياخذ نصف القيمة
وعلى الثاني ياخذ نصف الاربعين الثالثة ان يكون اخرجت الزكاة
فان قلنا متعلق بالذمة اخذ النصف وان قلنا متعلق بالعين عاون شركة
فهو كما لو كان اخرجها وان قلنا يتعلق بها متعلقا فكل بينهما
فك المتعلق ناخراج الزكاة من غيرهما فيه وجهان كذا قال الا امام

والغزالي وقال الرازي في هذه الحالة اختلاف وتفرع طويل سني على كيفية
التعلق والجواب الخارج على ظاهر المذهب ما في المديب وهو ان نصف
الاربعين يعود الى الزوج شاة فاذا اخذ الشاة من عينها شاة رجع
الزوج عليها بنصف قيمتها انتهى **فروع** لو اذات القسمة قبل اخراج
الزكاة استوفى حصتها على الاقوال فاء **ن** قلنا متعلق بالذمة او بالعين
تعلقا سنيان في صحت القسمة وان قلنا متعلق بها تعلقا شرعا فوجهان
اقيسهما عند ابن الصباغ الصحة وثانيهما لا وجزم الماوردني به والمجاط
وغيرهما وحيث قلنا يصح فلها عند مطالبة الساعي للزكاة اربعة
احوال احدها ان يكون نصيب كل واحد منهما باقيا في يده فياخذ
الساعي الزكاة مما في يدها دون ما في يده **الثانية** ان يكون نصيبها
تالف فليطالب بها فيه وجهان احدهما الزوج والثاني انه يطالب
ايهما شاة فان اخذها من الزوجة لم يرجع بها على الزوج وان اخذها منه
رجع بها عليها **الثالثة** ان يكون ما في يدها باقيا دون ما في يده فياخذ
الساعي ولا رجوع لها **الرابعة** ان يكون ما في يده باقيا دون ما في يدها
فياخذ الساعي الزكاة منه فاذا اخذها في بطلان القسمة وجهان
احدهما تبطل فعلى هذا يكون كوجود بعض الصداق دون بعض ففيما رجع
الزوج اليه الاقوال الثلاثة والثاني لا تبطل فعلى هذا للزوج الرجوع
عليها بقيمة الشاة الماخوذة ان كانت مثل ما رجع عليها فان كانت ازيد
لم يرجع بالزيادة قال النووي وصح الاصحاب ان القسمة لا تبطل وقال
السرخسي هو ظاهر النقص عليه فروع لكن قال الاصحاب هو تفرع
على ان القسمة اقرار فان قلنا انها بيع فلهذا سعي مال الزكاة
ولو جاز الساعي لاخذ الزكاة فان وجد في ملك المرأة من عين
الصداق وغيره قد رز الزكاة اخذ منها والا فياخذ من الزوج ويرجع
عليها بقيمتها **قلت** ووافقه على هذا الاخير صاحب البيان قال
القاضي ابو الطيب وغيره وكذا الحكم في كل صداق يجب الزكاة في عينه

هذا كله اذا كانت الشاة معيبة اما الواصف فها اربع شاة في الذمة فلا
زكاة فيها وان مضى احوال لا تنقضي المشوم وان كان الصداق من الثمار
والحبوب او الغرض فلا زكاة فيه سواء كان معينا او في الذمة **الحامش**
الرهن فاذا رهن مال الزكوة فاما ان يكون قبل تمام الحول او بعده **الحال**
الاولى ان رهن بعد تمام الحول ففي صحة الرهن في قدر الزكوة الخلف
المتقدم في بيعه فان صحناه فيه ففيما عداه اولى وان بطلناه اولى
فان صحنا البيع في الباقي صح الرهن وان بطلناه ففي بطلان الرهن
في التالى قولان بين بيان علي العلين في قول مستأبلا الفرق وان
عللناه بحالة العوض لم يطل الرهن فان عللناه باحدا الصبي بطل
وخرج منه طريقه خازمه بصحة الرهن فيما عدا قدر الزكاة فان
صحنا الرهن في الجميع ولم يرد الزكوة من غيره كان للشا على اخذها
منه فاذا اخذها افسح الرهن فيه وفي البالة الخلف المتقدم في
البيع وان بطلناه في الجميع اولى قدر الزكاة خاصة فكان الرهن
مشروطا في البيع في فسخا البيع قولان فان قلنا لا يفسد للمسا
الحباد ولا يستقطضان باءا الرهن الزكاة من غيره **الحال الثاني**
ان يرهنه قبل تمام الحول ثم يتم الحول قد تقدم ان في وجود الزكاة
في الرهن خلافا والمذهب انما يجب ثم الرهن لا يكون الا بدنيا وفي منع
الدين الزكوة قولان الصحيح الجديد انه لا يمنع فان قلنا ان الرهن
والدين لا يمنعان الزكاة او قلنا الدين يمنع للزكاة الاخر في به
وجبت الزكاة والا فلا واذا وجبت فان لم يملك الراهن رهنه اخر
انبنى اخذ الزكاة من الرهن على اقوال التعلق ان قلنا ان الزكوة متعلق
بالذمة خاصة فقد قال جماعة اجمع في هذا قوله تعالى حق الادبي
فيخرج هل الاقوال الثلاثة في اجتماعها فان سقينا وفرعنا وقال
الاكثر ان يقدم الرهن وان قلنا متعلق بالعين تعلق رهن في اخذ
الزكاة منه وجهان اختيارا والامام نعم وان قلنا متعلق بها متعلق

شركة او تعلق الادب اخذت منه وخرج من ذلك اطلاق وجهين
اصحهما ان الزكوة تؤخذ من غير الرهن فعلى هذا ان كانت من جنس
الجنس كالشاة في الابل بيع جزا من المال هذا الطريق المشهور وعن ابن
ابى هريرة والقاضي اني حاسم اذ ان لم يكن له مال اخر اخذت الزكوة من
عين الرهن وقطعا ان كان الواجب من جنس المال ثم اذا اخذت الزكاة من
عين الرهن واديسر المالك بعد لهل يؤخذ منه قدر الزكاة من مثل
في المثل ومنقوم في المنقوم ويجعل رهنه عند الرهن فيه طريقا اشهرها
انه يبنى على قول التعلق فان قلنا متعلق بالذمة فتعم وان قلنا متعلق
بالعين فوجهان اظهرهما الا والثاني لان فيه وجهين مبينين على ان
الزكاة المخرجة من مال القراض على قولنا العامل لا يملك الربح الا بالقسمة
معدودة من المؤن اولى طائفة من المال يسترددها المالك فعلى الاول
يؤخذ وعلى الثاني لا قال الرابعي وليس الشا على التقدير الاول بوجه
والقاضي شبههما بما وسلك المادري طريقا اخرى المستقلة وهو ان
الدين ان كان حالا والراهن معسر الزكاة فان قلنا متعلق الزكاة
بالعين قدمت على حق الرهن وان قلنا متعلق بالذمة قدم حق الرهن وان
كان متجلا قدم حق من سبق حله منها وان كان حلوها معا فقدم
الدين والزكوة او يستويان فيه الاقوال وان ملك الراهن مالا اخر
فطريقان اصحهما ان الزكاة تؤخذ من غير الرهن سواء قلنا يجب في
الذمة اولى العين وثانيهما ان اوجبتاها في العين اخذناها من
الرهن وحكاها الرواية وحكما مطلقا وعن بنا عليه تعلقه بالعين
وقد قال في المذهب الماشية الرهنه يجب زكاتها عند تمام حولها
على الراهن فان اداها من غيرها ادم الرهن والا فللسا على اخذها منها
فان كانت من غير جنسها بيع جزا منها فيها فاذا اخذت الزكاة منها
لزمه ان يرهن قيمتها مكانه او مثلها ان كانت مثلية ان علقناها بالذمة
وان علقناها بالعين لم يلزمه ولا خيار للرهن وهو مخرج في اخذها منها

مطلقا **فرع** انفقته بوضو الشافعي على انه لا يجزي اخراج القيمة في الزكاة
وقطع به الجمهور ولا يجوز دفعها الا في مواضع الضرورة بقدم اكرها
كما اذا وجبت عليه شاة في حش من الابل فلم يقدر على تحصيلها او بنت
مخاض ولم يقدر على تحصيلها او ابن لبون فانه يخرج القيمة وكذا اذا وجبت
الحقاق وبنات اللبون فاحذر التسامح غير الاولى فانه يجب التفادق
وجب اخراجه وراهم ان لم يمكن تحصيل شقصه وكذا ان اذ لم يكن الاصح
قال الامام ومجري الوجهان فيما اذا ادى الحساب في زكاة ماشيته
الى شقص في الخلطة قال ولولزمه شاة عن الاربعين فثلث المال كله
بعدها مكان الا اذا وعثر تحصيل شاة ومشت حاجة المساكين فالظاهر
عندنا انه يخرج القيمة للضرورة وكذا عند امتناعه من اداء الزكاة وظفر
الامام بغية الجنس ولم يتهيبا شر الجنس به ومنها ان يلزمهم السلطان
اذا القيمة وكذا اذا اخذ من احد الخليطين قيمه العرض فاكفها الجزري
ويرجع على خليطه بخصته بضع عليه وقال ابو اسحاق لا يجزيه ولا يرجع
عليه **فرع** ثان لو وجبت عليه الزكاة فلم يخرجها ولم يتوكل به في حال
العبادى لا يلزمه ان يقترض ليؤدبها لانها صارت ديناً قال اذ قيل
يقترض لان حق الله تعالى احق **التوع الثاني من الزكوات المعشرات**
وهو الاموال التي يجب فيها العشر والكلام فيه في ثلاثة اطراف .
الاول في الموجب وهو الذي يجب فيه . والثاني في قدر الوجوب . والثالث
في وقت الوجوب . واما من يجب عليه فالكلام فيه كما تقدم في النوع الاول
الطرف الاول في الموجب والنظر في جنسه وقدره اما جنسه فكل
مقتات في حال الاختيار فنخرج لكل مقتات غير المقتات فلا زكاة
فيه والمقتات ما تنقوت به النفس غالباً لبقا بعلية المعدة وقولنا
في حالة الاختيار يخرج ما يقتات في غيرها كالفت وجب الخلط وشيار
البرد والبريه والفت بالفا والثالث لثلاثة فقبل هو جبت الغاسول
وهو الاسنان وقيل هو جبت اسود يابس يدق حتى يلين قشره ثم يدلك

قشره ودطحن وخبز ويقتاته اعراب محي وذكر اكثرهم يدل هذا القيد
ان يكون من جنس ما تستغني به الادميون وهو في معناه ذكر
العراقيون قبيد بن اخري ان يتخروا ان يبش قال الرافعي ولا حاجة
اليهما للزومهما لكل مقتات مستغني فلا يجب الزكاة في الثفا وهو
يضرب الثا المثلثة وتشد يد الفا وهو جبت الرشاد وهو يقتات في
الضرورة والرشاد بقله معروفه توكل في حالة الاختيار وقال في
الصحاح هو الخردل قال اذ يقال هو الحرف يعني جبت الرشاد وقيل
هو جبت باليمن لا يحتاج احله الى شرب الماعليه ولا كذا لا يجب في
الزمن وهو يقتات في الضرورة وقال العراقيون لا يقتات اصابا وقيل
فيه قول قديم انها يجب فيه لشبهه بالبا فلا واللوبياء لا فرق في اجاب
العشرين ما تستغني به الادميون بالزراعة او يبيت بنفسه كمالو
تناثر جبت لمن هو من اهل الزكوة او حمله الما او الهوا فثبت من غير قصد
ولا بين ما ثبتته الارض الملوكة والمكراه والمستنعان والمعضوقه
والمناحة وتجمع على المكري العشر والاجرة كما لو اكرى حائونا
للشجاعة والخراج يجب على الارض سواء زرعتها ام لا سواء كانت في يد
مسلم او كافر والزكاة يجب في الزرع ولو كانت له ارض عليها خراج
فاجرها فادجه فالذي عليه الجمهور ان الخراج على صاحب الارض دون
المستأجر فلو شرط عليه فتشد العقد وثالثها انه على من شرطه قال
النووي وهو مردود والخراج عندنا اجرة لا يضرب على مال الارض
وانما يضرب على الاراضى الموقوفة على المسلمين والمملوكة لهم ارض
المقات وشرح هذا ما قاله الاصحاب ان الارض انما تضرب خراجيه في
ضورتين احدهما ان يفتح الامام ببلد فها ويقتسمها على الغائبين فثم
يقومهم عنها ثم يقسمها على المسلمين ويضرب عليها خراجا كما فعل عمر بسواد
العراق على الصحيح **الثانية** ان يفتح بلد ضلحا على ان يكون الاراضى
للمسلمين ويستخدمها الكفا فخراج معلوم فالاراضى للمسلمين والخراج

عليها اجرة لا تسقط باسلامهم وكذا الواجبة لا الكا رغن ببلد وقلنا يصير
خراجها وقفا على مصالح المسلمين فمضرب عليها خراج يوده من
ليست كنها مستلما كان او كافرا واما اذا فتحت صلحا ولم يشترط كون
الاراضي للمسلمين والذين يكتسبونها خراج فهذا اجرة تستقطب بالاستلام
واما البلاد التي فتحت فخر او فتحت بين الغامنين واثبتت ايدئهم
وكذا التي اسلم اهلها عليها والاراضي التي احياها المشركون بعشره
محصه واحده الخراج منها ظلم واما الاراضي التي يوخذ منها الخراج ولا
عرف كيف كان حالها في الاصل فغن الترتيب يستند اخذ منها لاحتمال
ان يكون فاتحها فعلا كما فعل عمر بن عبد الله والبراق والظاهر انما جري
طولا الدهر جري بحق قال الشيخ ابو حامد فان قيل هل ثبت لها ختم
السواد من امتناع البيع والرهن قيل تجوز ان يقال الظاهر في الاخذ
كونه حقا وفي اليد الملك فلا ترك واحدا من الظاهر من الايقين فله
نظاير والخراج المأخوذ ظلما لا يقوم مقام العشر فان اخذه السلطان
عنده فهو كاخذه القيمة في الزكوة بالاجتهاد وفي سقوط الغرض به
وجهان يقدمان النصوص ههنا في الامر وقطع به الجمهور وصحة النووي
سقوطها اذا نوي به البدلية فان لم يبلغ ذلك العشر خرج الباقي
ولا يجب العشر في غمار الذمي والكاتب وزروعها ولو كان لمسلم ارض
خراج عليها وعليها العشر فباعها الذمي فليس على الذي خراج ولا عشر
ولا جباية في غمار البستان وغلة الارض الموقوفة على جهة عامة
والرباطات والقناطر والفقراء والمساكين والمدارس والايام والارامل
وقل ابن المنذر قوله غير يبا ان فيها العشر وان لم ياصحاب فان كانت
موقوفة على معين او معينين كزيد او اء ولا عشر ويجب فيها العشر
فقط فان بلغ نصيب كل واحد منها ثلثا زكاه ولو بلغ الجميع نصيبا
فاكثر بنى على ثبوت الخلطة في المواشي والصحيح ثبوتها في العشر
فيها **فصل** لا يجب الزكوة فيما ليس بقوت كالفواكه والخضراوات

كالسلق والخبز والفتا والقسط وحبوبها وبزورها وكذا اللوز والكرز
والكر او يا والبطيخ والقنا والتمسم وحب الكاف والحب والسمف
والجوز واللوز والفستق والبندق والفلفل والثوم والبصل والذرا
صيني والافواث من الحبوب الحنطة والشعير والذرا والجاورس وهو
حب صغير من جنس الذرا اصغر حباتها واصله كالقصب والدخن
والارز والباقلاد وهو الفول واللوبياء والحمص والعدس والماش والقرطان
والحلبان وتسمى هذه ماعدة الحنطة والشعير والذرا قطنية وقال
الماوردي القطنية الحبوب ماعدة القمح والشعير ومن الفواكه التمر
والزبيب خاصة وواجب **الشافعي** رضى الله عنه الزكوة في ستة
اشياء في القدر ثم دون الجديد الصحيح احدها الزيتون فعلى القدر ثم
رقت الوجوب الزكوة فيه بدو صلاحه وهو بضعه واستوداده وفي
اشراط بلوغه فصا بآ وجهان اشهرهما انه يشترط وعز ابن القوطان
ان فيه وفي كماله يخص القديم بايجاب الزكاة فيه قولين ثم ان كان
الزيتون لا يجي منه الزيت كالبيدر ادى اخرج عشر زيتونا وان كان
يجي منه فثلثة اوجه **اصحها** عند المعظم وهو المنصوص انه ان شأ
اخرجه زيتونا وان شأ اخرجه زيتا وهو اولى **وثانيها** انه يجب
اخرجه زيتا ولا يجب اخرجه زيتونا وغلط قابله **وثالثها**
عشرته والجمهور على القطع باعثنان النصاب في حال كونه زيتونا
لا زيتا وفيه وجه انه يعتبر زيتا فيما يجي منه الزيت ويؤخذ عشره
ولا يجزئ الزيتون فالامام واذا اخرج العشر زيتا فالسبب الذي
يخرج من عصره لا نقل فيه عندي وكذا الاظهر انه يجب تسليم
نصيب الفقراء قيمة اليهم بخلاف القصيل والنبث المنفصل عن الحبوب
قال وفيه احتمالان في غسل الخل قال في القدر ثم حمل ان يجب فيه الزكوة
وللاصحاب طرق **احدها** ان فيه قولين القديم وجوب الزكاة فيه **والثاني** ان فيه قولين في القديم **والثالث** القطع بانها لا يجب فان

اوجبتاها في اعتبار النصاب فيها الكلام المتقدم في الزيتون فالألاما
ولا فرق بين ان يكون النخل ملأه او اخذه من المواضع المتباحة. الثالث
الودس وهو شجر بايمن مصر يصعب به القديم ان الزروع يجب فيه وقال
من قال في الودس المشرع محتمل ان يقال بمثله في الزعفران لا شترأكما
في المنفعة والفائدة ومحتمل ان لا يوجب فيه شيئا ومنهم من دبه على
الودس فان وجبتا الزكاة فيها لم يشترط النصاب على المشهور بل يجب في
قليله وكثيره. الرابع الفطر والقدير وجوب الزكاة فيه وفي اعتبار
النصاب بالخلاف واحجراه ابن جني في العصف بنفسه. الخامس الرمش
والقدير وجوب الزكاة فيه. السادس حبت النخل فالابن في القديم
وجوب الزكاة فيه قال الراعي في زكوة غيره **فصل** في ما لا يوجب
وهو النصاب فالنصاب معتبر في المعشرات وهو خمسة اء وسق
والوسق سوز صاعا وهو حمل البعير الصاع اربعة امداد وستين
في زكاة الفطر والمد رطل وثلث وقيل خمسة اذ طال وثلث رطل وهو
ثلثان من كون الوسق مائة وستين من اء حيلة الاوسق الخمسة لثمانية
صاع وهو ثلث مائة من الجوز الصغير واما بالكبير الذي هو شتماية درهم
فكون لثمانية مائة وستة اء اربعين من اء وثلث وهو بالامداد الف درهمان
مد وبالرطل البغدادي الف وستماية رطل والاصح ان رطل بغداد مائة
وثمانية وعشرون درهما واربعة اشباع درهم قال النووي فعلى
هذا الاوسق الخمسة بالرطل الدمشقي لثمانية واثمان واربعون رطلا
ونصف رطل وثلث رطل وسبعة اء وفيه اثني عشر درهم اذ اجب وربع
بالكيل المصري وقال الازهرى والرويانى لا رطب اربعة وعشرون
صاعا وهو درهم وذلك نصف اء وبالأدب ثمانية واربعون صاعا
والقدرة المذكورة تقرب او تحدد فيه ثلاثة اوجه اصحها انه محدد
وثانيها انه تقرب فعلى هذا محتمل نقصان القدر القليل كالرطل والارطوب
والخمسة وحاول الامام ضبطه فقال الاوسق في الاوفار والوفر

المقتصد مائة وستون من اء وكل نقصان لو وقع على الاوسق الخمسة لم
تعد منخطه عن حد الا عند اللمر فيه وان عدت منخطه عنه لم يحتمل
فان شكل الحال محتمل ان يقال لا يجب ويحتمل ان يقال يجب وهو لراطر
والثالث انه على التحديد في الكيل والتقريب في الوزن لان الكيل
الاضل وقدر بالوزن استظهارا والمودونات مختلفة فاذا بلغ التمر
بالوزن الفادس ثمانية رطل ولم يبلغ ثلث مائة صاع فلا زكوة فيه وان
لم يبلغ الاصع الثلث مائة الف وستماية رطل وجبت الزكوة فيه. وفي
الفصل مشابه. الاولى كحالة التي يعتد فيها المشرع خمسة اوسق
فاما تمر النخل والعنب فاعتبر فيها هذا القدر تمر او ذبيبا وهما حاكنا
كالحمازا والحبوب فاعتبر بلوغها نضابا بعد الحفاف والاخراج من
الشنايل والسقية من التبن وقشورها على ثلثة اضرب. احدها
قشر لا يוכל مع الحب ولا يذخر فيه كقشر الحنطة فاعتبر منقاه عنه.
والثاني قشر شغل الحب فيه ولا يוכל معه قشر الا رز والعلس فاء ما
الا رز فيعتبر بلوغه مع قشره الا علا عشرة اوسق ان ذخر فيه لا نه اذا
صفي منه غاذا الى النصف وقال الشيخ ابو حامد قد خرج منه الثلث
فيعتبر بلوغه قدرا فيكون الخارج منه نهائيا فلا زكوة فيه حتى يبلغ سبعة
اوسق ونصف والذهب الاول قال المادري كان ابن ابي هريرة يجعل
الا رز كالعلس بقوله لا زكوة فيه حتى يبلغ عشرة اوسق وقال سائر
اصحابنا لا اثر لهذا القشر فاذا بلغ خمسة اوسق بقشر وجبت له
يلصق به وربما حن معه بخلاف قشر العلس قال النووي وما نقله عن
اصحاب شاذ صغير **قلت** مراد المادري القشر السفلي فلا يكون
اوردته عليه صححا وكلامه يشعر به وقد صرح به الرويانى في الوجه
المذكور في القشرة الاصلية المحزاقا وهو الاصح عندي وقال بعض
شاذجي الوسيط القشرة السفلى المحزاقا لا اثر لها عند سائر
اصحابنا ويجب الزكوة اذا بلغ خمسة اوسق منها النفاها به وانما

الغلس قال الشافعي انه سمع بعد الديات بعد كل حبتين كما لا يزول الا
 برحاً خفيفة او مراً تشق وادخاله فيها ذره اهلته في ذلك الكما اصله فاذا
 ازيل كان الصاب منه نصف المبلغ فلا يكلف ضاحجه ازالة ذلك الكما
 اصله فاذا ازيل كله عنه وبغير بلوغه بعد الديات عشرة اوسوفان
 ازيل قشره في الحال اعتباراً ونحو في الحال خمسة اوسوق صافيه **المر**
الثالث قشره خراحت فيه ويوكل معه كالذرا عند ذلك القشر
 في الاعتبار فاذا بلغ فيه خمسة اوسوق كان قد زال قشره كما
 قشر الخنطة فيجعل حواء او في دخول القشرة العليا من لياقلا في اعتبار
 وجهان فالرابعة العدة الذهب انما لا تدخل وصحة الروياي **فروع** الرطب
 التي لا تتر في يفيها اعتبار الصاب فيه وجهان اصحها انه يوسق رطباً
 لانه اكمل احواله وثانيها انه يعتبر فيه حالة الجفاف كالذي ينمو على
 هذا اذا كان لا يمكن تجفيفه وان كان يفسد بالكلية فعتبر ما قرب
 الارطاب شيها به فان بلغ به نصيباً اذا جف خرج عشرة واء ان
 امكن تجفيفه ولو صلا رجسفاً ردياً وعلى هذا فكل يعتبر بنفسه
 ام غيره فيه وجهان احدهما بنفسه ويعتبر بلوغه يا بشا بوابا وان
 كان رجسفاً قليل الخبز والنائي انه يعتبر ما قرب الارطاب اليه فيقال لو كان
 ذلك النوع الذي ينمو هل كان يبلغ منه نصيباً فان بلغ وجب واء لا
 فلا ولا خلاف في ضم ما لا يجفف منه الي ما يجفف في اكمال النصاب
 وعلى كل حال حال فيستلزم عشرة رطباً الا اذا قلنا اهل السهمان شركا
 والفتمة بيع فانه يشترك قسم العشرة في الرطب لا يباع بعضه ببعض
 وفي وجه الخلاص منه خلاف بانه اذا اصاب النخل عطش **فائدة** ما
 في المذهب الرطب الذي لا يتر كالهليان والسكر فاهليان يسكر الهاء
 واستكان اللام وبامثلة من تحت والف وثامثلته والسكر كلفظ
 سكر القصب فالابو حاتم الشيباني في الهليان نخل صحوة الجدر
 حمر الراشجر اللين مادة الجريد قايمة الفرع طويلة الخوص متصله

اللام

السعف رقيقه الشوكه وهي اصح النخل وطولها عن جونا طول الشراخ
 مد على احداً قها وقشرها صفراد قيقه الاستقل غليظة الغراس يسيرتها
 شتيقة الطعم ودطبها اطيب الرطب والسدر غليظة ثمرها صفراد في
 ارق الرطب وحدهما اشده احداً في النخل جيد الراشجر اللين به
 سواد قليل قايمة الفرع مادة الجريد طويلة الخوص في شفعها صغرة
 وفي صوفها اسر خاصا فية اللوز مستقيمة الجريد غليظة الشوكه
 وفي شوكتها سواد طويلة العرجون والشراخ توكل خضر او صفر او
 مدركه ولا يموت حتى يسقط او يضرب وقال الرازي في ثمره هذين
 الصنفين من النخل قليلة اللحم والشعر يسير الما وثمره للبري والمعتلى
 عكسها **الثانية** لا يضم جنس من العشرات الى اخرى اكمال النصاب
 ولا يضم الزبيب الى التمر ولا الخنطة الى الشعيرة والخوص والفول وغيرهما
 من الاجناس ولا شايير اجناس الحبوب بعضها الى بعض ويضم انواع
 الجنس الواحد بعضها الى بعض وان اختلفت في الجودة والرداءة
 واللون ويضم انواع التمر الى بعض الصنفين للبري والاصفر للاحمر
 وغير ذلك وانواع الزبيب بعضها الى بعض وانواع الخنطة بعضها الى بعض
 وكذا انواع الشعيرة كالابند سجي والرويان وهما يطلو على الابيض والاصفر
 والاحمر والحلو والحامض وكذا غيرهما من القطاني وثمر العلس الى
 الخنطة وهو ضرب من الخنطة في الكما منه جتان ولو كان عن اربعة
 اوسوق خنطة ووسق علس سجي من قشره فقد نمر النصاب وان لم يمتني منه
 فاما ما نكل به في نصاب بان تكون عنده من العلس وسفان ولو كان له
 ثلاثة اوسوق خنطة فان كان العلس الذي عنده قد نجي من قشره كل النصاب
 بان يبلغ وسقين وان كان في قشره لم يكمل الا بلوغه اربعة اوسوق
 وعلى هذا السببه واما السلب فاختلغوا فيه فقل انه حب استاوي
 الشعيرة صودته والخنطة بطبعه وهو حار وقال الرازي في البعوى
 انه يشبه الخنطة في اللوز والمغومة والشعيرة برودة قال ابن القلاح

وهو الموان فان اهل العلم والوهم شعير لا تشر له اجرد بالعود والحجار
ينردون بتوبيقه وعلم كل حال فله شبه بكل منها وفيه ثلاثة اوجه
احدها انه من جنس الشعير والثاني انه يصير للحنطة وظهرها كانه
لا يصير الى واحد منها بل هو اصل بنفسه وزعم المتولي انه لا خلا فانه لا
يصير الى الحنطة وانما الخلاف في انه يصير الى الشعير او يستقل وعلى هذه الاراء
بقي جواز بيعه بالحنطة او الشعير متفاضلا فان ضمنناه للحنطة لم يجز
بيعه بها متفاضلا وان ضمنناه الى الشعير لم يجز بيعه به وان جعلناه
جنسا مستقلا جاز بيعه بالحنطة والشعير متفاضلا والجواز من شئ نوع
من الدخن الثالثه ثم حكاه ثلاثة اوجه بان الخلطة هل ثبت حكمها
فباعدا الماشية من الماد والزرود وغيرها الاصح ثبوتها مطلقا والثالث
ثبوت خلطة السبع دون الجوار فان قلنا لا يثبتان لم يملك ملك
اثنين ملك غيره في عام المضاب وان قلنا يثبتان ضم ملك الشريك
والجار الى ملك شريكه وجان خاصة ولو قانا سنان ودنه تخيلا
ثمره او غير ثمره وانمرت وبدا اصلاح في الحالتين في ملك المودنه فان قلنا
لا يثبت الخلطة في الثمار في حكم كل منهما منقطع عن الآخر فمن بلغ نصيبه
منها نقا بادر كاه والا فلا شيء عليه سواء قسموا ام لا وان قلنا يست خلطة
قال الشافعي ان اقتسموا قبل بدو اصلاح زكوا ذاة الانفراد فمن بلغ
نصيبه دفعا بادر كاه ومن لم يبلغه فلا شيء عليه قال الاصحاب هذا اذا لم
يثبت خلطة الجوار او اثبتناه هاهنا كانت متباعدا او فقد بعض شروطها
وان اثبتناه هاهنا كانت متجاورة ووجدت الشروط فيكون زكاة الخلطة
لا يهر كاتوا شركا خالا القويوب واعترض عليه من وجهين احدهما
قال المزي في القسمة بيع وبيع الربويات جزا فابعضها ببعض لا يجوز وبيع
الربط بالربط على وجه الخل مجازفة وايضا بيع الربط بالربط لا يجوز
عند الشافعي محال ولا يندفع الاشكال بان يقال الربط لا يمتنع عوضا
في الحالين لان الجرد مع مدخل في القسمة لان عند الشافعي لا يجوز بيع المال

الربوي وشي اخر بمثله وشي اخر واجاب الاصحاب بان قالوا احتسروا
الشافعي عنه في الام وفي الجامع فقال ان اقتسموا فالقسمة صحيحة تصدق
القسمة الصحيحة من وجوب احدها ان الشافعي فرع هذه المسئلة على
القول بان القسمة افراد ولا حجب في القسمة والاعراض مفرغ على انها
بيع فلا يزداد وثانيها وهو وما بعد مع التسليم انها بيع انها تصدق
بان يكون بعض الخل ثمر وبعضه غير ثمر يجعل هذان ثمرها وهذان ثمرها
ويقسم قسمته بعد بل فيكون بيع وطب والخل بالخل وذلك جائز
وثالثها ان قول الوارد شخصين والشركة تخلص فبشري احدهما نصيب
صاحبه من احدى التخلين جديعا وطبا بعثه مثلا وبيع نصيب نفسه
جديعا وطبا من صاحبه من الاخرى بعثه وسفاسان ولا يحتاج الى شرط
القطع وان كان البيعان قبل بدو اصلاح لان البيع جز شايع من الخل والثمر
ورابعها ان يبيع كلاهما نصيبه من مرة احدى التخلين نصيب صاحبه
من جديعا فنجود بعد بدو اصلاح ولا يجوز قبله الا بشرط القطع فيكون
مرة كل واحد على جديعا اخر وخامسها ان قسمه النار بالخرص يكون
على احد القولين فالذكر ههنا مفرغ عليه قال الراعي وهذا يرفع اشكال
بيع الجزاف الاشكال بيع الربط بالربط قال النووي بانه على جواز
بدل على المساخمة هذه البيع النوع من البيع ولنا وجه معروف في جواز
بيع الربط بالربط على وجه الخل وهو في حق المتقاسمين اولى وسادسها
ان يكون بعض الشركة دخلا وبعضها عروضا فيبيع احدها حصته من الخل
والثمر حصته صاحب من العروضا ويصير لاهدا جميع الخل وللآخر جميع العروضا
قال المارودي عن هذا من الثاني والثالث والرابع ههنا اجوبة ليست
مقنعة لاهما بيع حنثين غيره لا قسمه جنس واحد لكن الاصحاب ذكروها
وسابعها قال الدارمي حلى ابو حامد جواز قسمه الخل المثمر قال الدارمي
للثمر لانه تابع قال النووي وذكر الدارمي ثمة اربعة عشر جوابا وفي بعضها
نظر وقد اخل قلت وذكر القاضية صورة اخرى وفي ان يقول لاهدا

بعنك نصيب من هذه الخلعة جدها وغرفها بنصيبك من هذه الخلعة جدها
 ومثرتها جدها هذه با زاعره تلك وعمره هذه با زاجدع تلك الاشكال
 الثاني قال للمرا قور لحو والغنمة قبل اخراج الزكوة بنا على تعلق الزكوة بالذمة
 خاصة اما اذا قلنا تعلقها بالعين فلا يصح قال الرافعي يحسن صحها على
 قول تعلقها بالعين بان يختص الثمار عليهم ويضمنوا حق المتساكين فلههم
 التصرف بعد ذلك وايضا فقد حكى في البيع قولين مرجحان في تعلق
 العين فكذلك في الغنمة اذا جعلناها بيعا هذا كله اذا لم يكن على الميت
 دين وان كان عليه دين في هذا الصلاح في الثمرة بعد موته وقيل ان يباع
 في الدين في وجوب الزكوة فيها على الورثة طريقان اصحها القطع بالوجوب
 ولهم استباحة وقضا الدين من غيرها والثاني ان في وجوبها قولين
 اصحها هذا وثانيها لا لعدم استقرار الملك في الحال قال بعضهم ولكن
 بناوهم على الخلاف في ان الدين هل يمنع الادب فعلى هذا حكمهم فيهم
 يزكون زكوة الخلطة والانفراد على ما سبق اذا لم يكن دين فمراء ان
 كانوا موثرين اخذ الزكوة منهم وصرفت الخيل والتمار للمدينين وان كانوا
 معشرين في اخذ الزكوة منها طريقان احدهما انه على الخلاف في تعلق
 الزكوة بالعين وبالذمة ان قلنا بالذمة والمال فلهون بها خراج على
 الاقوال في اجتماع حق الله تعالى وحق الادمي في الزكوة فان شوبنا
 بينهما وزعنا المال على الزكوة في حق الغرنا والا فدمنا ما نقول بنفدي
 وعن الشيخ في حاشية القاضية ابي لطيف انها جزئيا بنفديهم الدين لشبهه
 وان قلنا متعلق بالعين اخذت شواقلنا المتعلق بتعلق شركة او يتعلق
 الارش قال الامري في هذا على قولنا الدين لا يمنع الزكوة فان قلنا منعها
 فوجهان احثنا والقاضية ابي الطيب انها لا يجب عليهم وان كان الدين
 على الميت والطريق الثاني الصحيح ان الزكوة تؤخذ مطلقا ثم اذا اخذت
 الزكاة من العين لم يرب الباع بالدين غير الورثة فذرا الزكوة للغرنا
 اذا ايسر وقال القاضية والبعوى هذا اذا علقناها بالذمة فاءت

بالعين لم يغرموا كما مر في الرهن اما لو كان اطلاق الخيل بعد موت المورث
 فالها رخص بالورثة ولا يصرف في الدين الا على قول الاصطفي ان الدين
 يمنع الميراث فلو كان لوحدت قبل موته الرابعة ثم العام الثاني
 لا تضمن الا ثم العام الاول في تكسب الثياب قطعاً وان فرض اطلاق
 ثمرة العام الثاني قبل حداث مرة الاول بان كان على الخلعة بل وبشر
 ووطب ضمير بعضها الى بعض قطعاً ولو كان له خيل او غنم فادراك
 ثماره في العام الواحد باختلاف النوع لا اختلاف اما لهما للحران والبرون
 كالوكان له الخلعة قمامية واخلعة نجديه فثمارة بلاد حارة والثمرة بها
 اشترع اذ كانا ونجد بلاد باردة والثمرة بها انبطا اذ كانا فهل تضمن
 الثمرة بعضها الى بعض في الحال الثياب نظران اطلاق النجدي بعد
 حداث الثمالية ففي الضم وجهان صحيح كل منها جماعة وصحح الرافعي الضم
 وان كان بينهما اكثر من الشهر والشهرين فيجاء هذا لو كان اطلاق النجدي
 قبل حداث الثمالية وبعد بد وصلاحها فادب بالضم وعلى الاول هل يقوم
 وقت الحداث مقام الحداث فيه وجهان اصحها نعم قال الامام الحداث
 اول وقت نفاه ثمر التمار اليها اذ في ذلك الثمانية احق باعتبار
 فلو كان اطلاق النجدي قبل حداث الثمالية لكن بعد بد وصلاحها
 ففي ضمير ثمرتها وجهان صحيح الماددي والبعوى عدم الضم ولو كانت
 له خيل او غنم تجل في العام الواحد مرتين لم تضمن ثمرة الحمل الثاني في
 الاول وقال ابن كح هذا اذا كان اطلاق الثمرة الثانية بعد حداث الاولى
 فان كان قبله وبعد بد والصلاح ففيه الخلاف المتقدم قال الرافعي
 وهذا مخالف اطلاق الجمهور عدم الضم قال الاصحاب وهذا لا يكاد
 يوجد وانما ذكر الشافعي هذه المسئلة بياناً للحران تصورات وانما
 توجد للحمل مرتين في السنة فيما لا زكوة فيه كالشجر والنبق قال بعضهم وقد
 وجد في الغنم قال ابن الصلاح ببعدان يطبق الشافعي ذلك الا قد
 اطلع على وقوعه **فروع** لو كانت له نخيلان ثمالية ونجدي به فاطلعت

٨

التهامية ثم التجديده في ذلك العام واقضى الحال ضم ثمرة التجديده الى
ثمرة التهامية على التفصيل والخلاف المنقذ من فتنهاها البها وحرف
التهامية ثم طلعت المرة الثانية قبل حداثا التجديده او قبل بدو
صلاحها لم يضمن ثمرة هذه المرة الى ثمرة التجديده لان الثمرة الثانية لها
حمل بان ان كانت التهامية تحمل في السنة مرتين فاما حمل سنة ثانية
فلا ضم على التقدير بل لا تصيد لانه والادام والغزالي ولو لم يكن
التجديده مضمومة الى ثمرة التهامية الاولى بان طلعت التجديده بعد
حداثا التهامية ضمنها المرة الثانية التهامية الى التجديده قال الراجح
وهذا قد لا تسلمه الاصحاب لانهم حكموا بضم ثمرة العام الواحد
بعضها الى بعض وبان ثمرة عام لا يضمن لآخرة عام اخر ومعلوم ان ادراك
ثمرة التهامية في كل عام سريع من ادراك التجديده فيكون اطلاع التهامية
بانها في العام القابل وما على التجديده من العام الا ولا ينهي قال الماوردي
والدارمي والبندجي ولو كان بعض حيلة وعينه تحمل وجهين وبعضها
واحد ضمت بمره ذاك الحك الى ما يوافقهما في الزمان من الحملين قال
السندجي فان شذو لم يعلم مع انها كان ضم الى فربها الله **فرع** لو
كان في نستانه وطب يثمر ورطب لا يثمر فهل يضم احدها الى الآخر
قال القاضي يعني على ما اذا باع الرطب الذي لا يثمر مثله هل يجوز وفيه
وجهان وان باع ما يثمر لا يثمر ترتب على ذلك فان قلنا ههنا لا يجوز
فهنا ادلى والا فوجهان فان قلنا لا يجوز يبيع احدها بالآخر كاحدهما
بالآخر لانها جنس واحد وان قلنا يجوز ولا يضمن لا با جعلناهما جنسين
قال البغوي والبناعي قوي بل يضم احدهما الى الآخر **الخامسة** لا يضمن
زرع عام الى زرع عام اخر في اكمال النصاب كالثمرة واختلاف اوقات
الزراعة لصنوع التدريج فيها فان استمر فيها شهر او شهرين لم يوش
وذلك كله معدود زرعاً واحداً يضم بعضها الى بعض وانما جفتها
اذا نقر ذلك فالمشي قد يزرع في السنة مرارا كالدرا قال الماوردي

فانما تزرع في الصيف والربيع والخريف وقبل في السنة ايضا فاذا زرعت
ثم زرعت ثانيا لا تخلو اما ان يكون زراعتها بعد حصاد الاول او
قبله او بعد ادراكه او قبل ادراكه **الحال الاول** ان يكون بعد حصاده
فقد حكي جماعة منهم الغزالي فيه خمسة اقوال احدها لا وثانها
نعم ان وقع الزرعان والحصاد اثنى سنة واحدة لاجتماعهما في سنة
واحدة بان يكون بين زرع الاول وحصاد الثاني اقل من اثني عشر شهرا
عربية فان زاد لم يضم والثاني انه يلحق وقوع الزرع في السنة الواحدة
فان كان بينهما ضم ولا ولا نظر الى الحصاد فعلى هذا يضم ان
كان حصاد الثاني بعد السنة الرابع انه يعتبر اجتماع الحصادين في
السنة الواحدة فان كان بينهما اقل من سنة ضم وان كان زرع الاول
خارجا عنها وهو الاظهر عند اكثر من **الخامس** انه ان وقع لزراعتها
او الحصاد ان وزرع الثاني وحصاد الاول في سنة واحدة صوابا ولا
فلا وحكي جماعة من العراقيين الاقوال اربعة الاخيرة على غير هذا
الوجه وجعلوا الفصل بدلا عن السنة وقال الشيخ ابو حامد وجماعه
بدلا الثاني ان وقع الزرعان في فصل والحصادان في فصل ضم واولا
فلا وبدلا الثالث ان وقع الزرعان في فصل والحصادان في فصل ضم واولا
الرابع ان وقع الحصادان في فصل واحد قال الروباني ومراد الفصل
هنا اربعة اشهر قال الشيخ ابن القلاح وظاهر اطرافهم انه ثلاثة
اشهر اذ الفصول اربعة وحكي المشعوي بدلا الخامس انه ان وقع
في سنة واحدة زراعتها او حصادها صوابا ولا ولا يلحقها وقوع
زرع الثاني وحصاد الاول في سنة قال الراجح والطريق الاولى
او قول للفظ المختصر وهي التي اعتمدها ابن الجوزي واصحاب الفقهاء
وغيرهم فان ضمت هذه الاقوال الخمسة الى الخمسة الاولى صارت
عشرة وعن ابن اسحق خرج قول انما بعد زرع سنة واحد يضم
بعضه الى بعض ولا نظر الى اختلاف الزرع والحصاد قال ولا يعني

بأنسنة اثني عشر شهرا فان الزرع لا ينفي هذه المدة وانما يعني لها
سنة اشهر الى ثمانية فهذا وجه عاشر وبه يصير الاقوال احدى عشر
وان ضمنت اليها الاختلاف للمراد بالفصل زادف وقيل اطول
سنة الزرع من وقت زرعه الى حصاده ثمانية اشهر واقصرها
خمسته وقال لا يسد يحيى اكثرها سنة اشهر ونحوها **الحال الثانية**
ان يكون زرع الثاني قبل حصاد الاول لكن بعد اذ رآه والخلاف
فيه مرتب على الخلاف في الاول وهذا اذ لم يلفظ ويخرج منه طريقتان
اصحها انه على الخلاف وثانيهما القطع بالضم **الثالثة** ان يكون
زرع الثاني قبل الاول والثاني بقل بعد فطريقان اصحهما
القطع بالضم والثاني ان فيه المما الاقوال المتقدمة **فرع** لو قال
المالك هذا ان زرعت سنين وقال الشاعبي بسنة صدق
المالك فان يقصه للشاعبي حلقه استحبا باقولا واحدا **فرع**
ثان قال الشافعي رحمه الله الدرادرع يخرج مرة ويخصاب
ثم يستخلف في بعض المواضع ومحصدة مرة اخرى فهو زرع واحد وان
ناخرت حصدة اخرى واختلف الشارحون في مراده هذه الصورة
على ثلاثة اوجه **احدها** ان المراد ما اذا انشعب الدرادرع ثلث بعض
حبها بنفسها او بنقر العصا فبراد يهبوب الريح وبقيت الحبات
في الارض ونبتت في تلك السنة من اخرى وادركت **وثانيها**
ما اذا نبت الدرادرع والتفت رعا بعض طاقها فغطى البعض ونبت
ذلك البعض المغطى فحضر تحت العالي فاذا حصده العالي صارت الشمس
المحضر فادرك **وثالثها** ان المراد الدرادرع الهنديه وهي تحصد سنين
وبقيت ساقها مخرج سنابل اخرى والثالث ظاهر لقطعه واختلفوا
في الصور الثلاث بحسب اختلافهم في المراد بالنقر قال الرافعي وانفق
الجمهور على ان ما ذكره قطع بالضم وليس جوابا على بعض الاقوال
السابقة وذكرنا في التمهيد الاولي طريقين احدهما القطع بالضم والثاني

انه على الاقوال وتبني الثاني ايضا الطريقين في الثالث طريق
احدها انما على الخلاف في الزرع **الثاني** القطع بانه لا يضم
الثالث وهو لزم عند صاحب التقريب القطع بالضم والطرف
الثاني في الواجب والنظر في قدره وحسنه انما قدره فمما استفت
الشيء بالطريقين الثمار والزرع العشر وكذا في البقل وهو ما يشرب بغير رقة
من ما بقرته وكذا ما يشرب من ما ينبت اليه من جبل او نهر او
عين غيره وفيما سقى بالضح او الدلا او الد واليب والد والارحى الى
تدبيرها اليه نصف العشر وكذا فيما سقى بالناعورة وهو ما يدبر
لما بنفسه واما السقي بالفتوات والسوا في المحفورة من النهر
الاعظم الى حيث يسوق الماء اليه فالصحيح المشهور الذي عليه الجمهور
ان فيها العشر كالمسقي بها السوا وان احتاج الى مونة واحدة لزمان
الاتفاق عليه **وعن** لي سهل الصعلوبي انه افنى في ان المسقي في الفناء
نصف العشر كمن المونة وقال البغوي ان كانت الفناء او عين حيرة
المونة بان كانت لا تزال ثمارا وتحتاج الى استعداد احصاف في السقي
بها نصف العشر كالمسقي بالسوا وان لم يكن لها مونة غير مونة الحفر
الاول وكنتها في بعض الاوقات ففي المسقي بها العشر وحكاها الربالي
عن بعضهم وقال رويته عن الشيخ ابو عبد الله الحناطى قال ان خرجت لولو
شقاء ما اشتراه او غصبه وجب نصف العشر وحكى عن ابن القحطان
وجهين فما لو ذهب له الماء ورجح الحاقة بالمغصوب كما لو علف ماشيته
بعلف مغصوب فهو له منه قال النووي وهذا على قولنا الهبة لا
يقضى ثوبا فان قلنا بقضيه وجب نصف العشر فطعنا صرح به الدارمي
فرع اذا اجتمع السقيان في محل او زرع او عين كالوسقي بماء
السوا وبالكواض فما ان يكون العرس والزرع انشا على هذا
القصدا ونفى امره على احد السقيين ثم اعترض الآخر **الحال الاولى**
ان ينشأ على قصده السقيين جميعا فعولان كالقولين اذا سقى

ابله او عتمه اظهرهما انا فغيرهما اجسعا ونفسط الواجب عليهما فلو
كان نفس السقي بما السما ونصفه بالتواضع وخوفه وجب ثلاثة
ارباع العشر ولو كان ثلثاه بما السما وثلثه للناضح وجب خمسة
استداس العشر اربعة استداس السقي بما السما استداس السقي بالناضح
وهو ثلث نصف العشر والثاني انا بعبر الاغلب فان كان السقي بما
السما اغلب ففيه العشر وان كان بالناضح اغلب ففيه نصف العشر
فان استويا فوجهان اصحهما انا ترجع الى النفسط وبعدها ان الحكم
في خالة الاستواء واحد على القولين فينظم ان يقال ان استويا
وجب ثلاثة ارباع العشر قطعا وان كان احدهما اغلب فينقسم اربعة
بعبر الاغلب فيه قولان والوجه الثاني انه يجب العشر نظرا الى
الشاكين حتى الرواية وجهان ان الاعتبار بما سقي وقت الزرع
لان الاصل قال وعلى كلا القولين ثمانية اغير معرفة المقدار فيه
وجهان احدهما وعليه جماعة انه يعرف بعدد السقيات المفيدة
واصحها وهو ظاهر النص وقطع به ابو حامد انه يعتبر بحسب الزرع
والشجر ونمايهما هو واحد هما اكثر ام لا قال الامام وعبر عنه
عنه بالنظر الى النفع وقد يجوز الاسفاع بالسقي بسقيته واحد
اكثر من الاسفاع سقيات ثيرة قال وهما متقاربان لان الزايد
النسبة لا ينظر الى المد بل الى النفع الذي يحصل به اهل الخبرة
وصاحب العيان الاول بعبر المدة قال الراعي واعتبار المدة وهو
فاعليه الاكثر ونفرتا على هذا الوجه وذكرنا في المثال انه لو
كانت المدة من الزرع الى الادراك ثمانية اشهر واخراج في سنته
اشهر ومن السنة والربيع الى سقيتين يسقي بما السما وفي شهرين وهو
دفع الكسوف الى ثلاث سقيات يسقي بالناضح فان اعتبرنا عدد السقيات
فعلى قول القسمة يجب خمسة العشر وثلاثة اخماس نصف العشر وهو
ثلاثة اخماس ونصف خمس وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر

وان اعتبرنا المدة فعلى قول النفسط يجب ثلاثة ارباع العشر لاشهر
الستة وربع نصف العشر للشهرين الباقيين وعلى القول الاخر يجب العشر
ولو سقي بما السما والنضح جميعا وجهل مقدار كل منهما او علم انه
احدهما اكثر وجهلا ايها هو قال ابن سريج والجمهور يجب ثلاثة
ارباع العشر اخذوا بالاستواء فيه وجهان يجب نصف العشر لان
الاصل البراءة عن الزايد وقال الماوردي في الصورة الاولى ان غير
ابن سريج قال باخذ زيادة على نصف العشر شي وان قل وهو قدر
اليقين وينوقف على الباقي حتى يقين وقال في الثانية ان راعيا الاغلب
نصف العشر وان راعيا النفسط فقد علمنا انه يزيد على العشر
وينقص عن نصفه فياخذ اليقين وينوقف في الباقي وفي اصل المسئلة
وجه اخر انه اذا اجتمع السقيان وجب العشر سواء استويا او تفاضلا
الحالة الثانية ان يبني الامر على احد السقيين ثم يعتبر من الاخر
فهل يستصحب حرم ما قصدا ولا او صغير الحكر فيه وجهان احدهما
يستصحبه فان كان بنا امره على السقي بما السما وجب العشر والسقي
بالناضح دحق وجب نصفه واصحهما انه ينظر الى حرم حتى اعتباره لخلاف
المقدم وهما كالوجهين فيما لو علف الشاة ساعة ثم اسامها وكالوجهين
في الخليطين اذا ميزا ساعة ثم اعدا **فريقان** لو احلف الشاة والمال
في انه بما واسقي قال الشافعي القول قول المالك فما عكس فان اتهمه
الشاة حلفه قالوا وهذه البهي مستحبة قطعاً فلو امتنع منها لم يلزمه
الا ما قاله **الماضي** لو كان له خايطان من خيل او غنم او قطعان من
زرع فسقي احدهما بما السما والاخر بالنضح ولم يبلغ واحدا منهما انصا با ضم
احدهما الى الاخر في الحال النصاب وان اختلفت قدر الواجب واخرج
بن المسقي بما السما العشر ومن الاخر نصفه واما الواجب فعلى المالك ان
يخرج من جنس المعشر ونوعه ولا يجوز اخراج القيمة كما مر ثم ان كان
الحبس البني عنك ووجبت الزكوة فيه نوعا واحدا اخرج منه ولا يجوز من

غيره الا ان يكون اعل من الذي عنده وان اختلفت انواعه كالوكان
الذي عنده من البرية والكبيش وهما نوعان جيدان والحبر وروم
القاره وعد في بن حنبل في انواع رديه ومنهم من جعل الحبر وروم
ضربا من بعض اكل النصاب فان تبشر اخراج الواجب من
كل نوع بقسطه اخرج بالقسط بخلاف نظيره في المواشي فانه قد
يختلف في ائنه يخرج من غلبها ام من كل نوع بقسطه وطريقتها
القافية هنا والمشهور المنصوص الاول ونقل القافية الطبري في المجرى
الاتفاق عليه وقال المادري ان تتفاوت الانواع في القدر كالوكان
كل نوع منها عشرة او سق اخذ الزكوة من ستة طاه وان تفاضل عشرة
او سق وعشرين ولا ينبغي ان يؤخذ من الاغلب والاوسط فيه وجهان
وان لم يتيسر اخراج الواجب من كل نوع كما لو كثرت النحل وقلت
ثمارها واختلفت انواعها فطر يقان اصحاب القطع بان يخرج من
الوسط ولا يكلف من الجيد ولا يقنع منه بالردى وهو المنصوص
ونقل الامام الاتفاق عليه والثاني ان فيه ثلثة اوجه اصحابها ان
يخرج من الوسط والثاني انه يخرج من كل واحد بقسطه والثالث
انه يخرج من الغالب وحكي ان في الطريق الثاني عمل اخر فقال
هل يخرج من الغالب ومن الوسط فيه قولان وليس المراد بالخراج
من الوسط بقى الاخراج من كل نوع بقسطه بل الاكثاف بذلك
فلو تكلف واخرج من كل نوع بقسطه جاز بل هو افضل واذا زاد
الساعي اخذ الزكاة من الخبث او الثمار فان قيل العشر كبر الرب المال
تسعه واخذ الساعي العاشر فان كان نصف العشر كل الرب المال
تسعة عشر والساعي العشرين وان كان ثلاثة ارباعه كل الرب المال
تسعة وثلاثون والساعي ثلاثة ولا يبرأ المالك ولا يزل ولا موضع
اليد فوجه الاستصحاب فيه ما يحتمل من بفتح قال الدارمي ولو كان على
الارض خراج هو عشر زرعها اخذ من كل عشرة وسقان وسق عشر صرف

الى اهل الزكوة وسق الخراج يصرف في مصارفه **فروع** قال القاضى حسين
لو قال ان شفا الله بربى فله على ان تصدق بخمس ما حصل له من
المعشرات فشفاه الله بحسب الصدق بالخمس ثم بعد الخمس بحسب عشر
الباقى زكاة ان كان نصا با ولا عشر في ذلك الحسب لانه لفقرا غير معينين
ولو قال الله على ان تصدق بخمس ما حصل له من عشر الزكوة او لا ثم ما
بقى بعد تصدق بخمسة **الطريق الثالث** في وقت الوجوب وهو في
النحل والعنب الزهوى وهو يد والاصلاح باحمر او البشرا او صفراءه وبسود
العنب الاسود وسموه الابيض وفسره بعضهم بان بيده وفيه المالك
واخرون بان يصفر وهما متفقان بان يفسر بعضهم بد والاصلاح بان
يطيبا كله وفي الخبث با شدة ادها الميرودته طعنا ما حثيد فبد
الاصلاح في البعض كبد في الكل ان اخذ النوع فان اختلف فوجهان
المراد بوجوبها انفقاد سببه وثبوت حق الفقراء في ذمة المالك اذ
في عين المال دينا اخر وجوبا لا ذا الى جفاف الثمار ونقصه للخبث
كالدين المؤجل هذا المذهب وفيه قولان اخران احدهما ان في الوجوب
وقت الجفاف ولا يتقدم وقت وجوبها على وقت اذابها قال الامام وهذا
يلتفت على ان الضمان شرط الوجوب وهو بعيد وما بينهما عن القدر من
الزكوة يجب بفعل الحصاد وعلى كل حال فهو ترحم والثمره وبحبفها
رحمها للخبث وديارها ونقصها وغرف ذلك من المونات على المالك من
خالصها لا فلا يحسب شي منها من مال الزكوة ولا يخرج من اصل المال
فان اخرجها منه لزم المالك زكوة ما اخرج من خالصه ولا يجوز اخراجه
الا بعد النصفه حتى يتحقق اذا الواجب الا العلى فان الشافعي قال
اخير ربه بين ان يعطى من كل عشرة او سق منه وسق لانه هذه العشرة
دين ان يخرج من هذه العشرة واخذ من كل خمسة او سق العشرة ويتبع
ان يكون الا زكوة لك ويصرف على المذهب المشهور **فروع** منها لو
اخرج الرطب والعنب في الحال لم تجز به قطعا ولو اخذ الساعي وجب

رده ان كان باقيا وان كان نالفاغزمه قطعاً وفيما يفرمه وخهان
اصحها وهو المنصوص انه يفرم قيمته والثاني انه يلزمه مثله وهما يبينان
على ان الرطب والعنب مثليان والصحيح انهما ليسا مثليين فان حضر
ما اخذ الشاعى فظرفان كان قدر الركن اجزاء والارد التفارب
واخذ قاله العرايون قاله الراعي وللاولي وجه اخر ذكره ابن ج انه
لا يجري بحال لفساد القبح هذا المشهور وقال المولى ان اخذ
الشاعى ردلي ان يفرقه على الفقرا كذلك فان قلنا الفسدة افراد
وقع الموضع وان قلنا بيع فلا وهذا كله اذا كان الرطب والعنب تجي
منهما ثم رد ويب فان لم يجي منهما ذلك فسناحي ان شاء الله تعالى
ومنهما لو اشترى بخيلا ثمرة او ردتها قبل بدو الصلاح ثم داصلاهما
فعليه الزكوة نحو قول وقت الوجوب في ملكه وان استراهما بشرط
الحيا رد بدو الصلاح في زمنه فان قلنا الملك للبائع فعليه الزكوة
وان ثم البيع وقلنا الملك للمشتري فالزكوة عليه وان يفسخ البيع وقلنا انه
موقوف فالزكوة موقوفة فمن ثبت ملكه وجبت الزكوة عليه ولو اشترى
ثم رد الصلاح في ملك المشتري ثم وجد بها عتيا لم يرد له الزكاة ولا
يرضى البائع لسعاق الزكوة بها لعيب حدث فان اخرج الزكوة من تلك
الثمرة او غيرها فالحكم كسما تقدم في الشرط الرابع في زكاة الغمر ولو
اشترى الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح بشرط القطع فلم ينفق حتى
بدو الصلاح فقد وجبت الزكوة فان رضى بابقاها الى اوان الحداد
جاز زكاة الزكاة على المشتري وفيه قولان البائع يفسخ وان لم يرض
بالابقا لم يقطع الثمرة ولا يفسخ البيع على الصحيح لئلا يفسخ البائع
بالابقا فله الفسخ وان رضى به وانما المشتري لا يقطع فوجهان
اصحهما انه لا يفسخ ولو دعى البائع ثم رجع كان له ذلك وحيث قلنا
يثبت الحيا يفسخ او قلنا بانفساخه فعلى من يجب الزكوة فيه قولان
اصحها انها على المشتري كما لو فسخ بيع فعلى هذا لا يكلف قطع الباع

وتخرج على القسمة فان منعناها وجب ابقا الجميع وان اخذنا هـ
نسلط المشتري على مراده في التسعة الا عشر فان زكاة المشتري
من موضع اخر وقلنا الزكوة لا تتعلق بعاق مشاركه رجوع جميع الثمار الى
البائع وان اخذ الشاعى من عين الثمار رجوع البائع على المشتري بقدر
الزكوة منهما قال ابن الحداد لو باع المسلم خلة منخرة قبل بدو الصلاح
من ذى فبد الصلاح في ملكه لم يردنى على واحد منهما زكاة فلو عاد
الى ملكه بعد بدو الصلاح بمقابله او رد بيع اربع ادهنة فلا زكوة
عليه ايضا اذ المرء يكتفي بملكه خالة الوجوب قاله الراعي في البيع
من المكاتب كالبائع من الذي في ذلك ولو استأجر الكافر قبل اذ زال الزرع
بسيادة فادرك لزمنه الزكاة ومنها الوادي بثمره فبد اصالهما
قبل موته زكيت من ثمرته وان بدا بعد الموت والقول زكاة
الموعدة وان بدا بينهما ثبت على اقوال الملك كان قلنا ملك الموت
فالزكاة عليه ان قبل وان زاد فوجهان وان قلنا الملك للورثة
فالزكوة عليهم وان رد وان قبل فوجهان وان قلنا بالموقف فان قبل
فعليه وان رد فعلى الورثة وان قلنا الملك للميت فلا زكاة على احد
فصل المستحب ان يخرج من الرطب والعنب اللذان يجب فيها الزكاة
عند بدو صلاحهما وفيه وجهان يجب ولا يشرع للخرص في الجنوب
وصفة الخرص ان يطوف الخادم بالتخلة مثلا ويرى جميع عراجينها
ويقول فيها كذا وكذا رطباً وبجي من الثمر كذا ثم يفعل بكل تخلة
كذلك ولا يجوز الاقتصار على ثمر بعض البعض فيا تن البائع عليها فان
اختلف نوع الثمرتين فخرص كل تخلة واحدة وان اختلف جاز
ذلك وهو الاحوط وان يطوف بالجميع ثم يخرج من الجميع دفعة
واحدة رطباً ثم يقدره ثم اذا بين له مبلغه قال انه الان رطباً
كذا وعاده هذا النوع اذا جف ان لم يحن منه كذا هو المشهور وفيه
قولان الاطاقة بالتخلة مستحب لا شرط وقول ثالث صحه الماردي

ان الثايران كانت ظاهرة على الشئ كعادة البراق يستحب وان
استقرت به كعادة اهل الحجاز فشرط وهل يقع خارجا من واحد بشرط
ان كان فيه طريقان اصحهما ان فيه قولين اصحهما انه يكفي في احد وفيه قول
ثالث ان الخرص ان كان على صبي او مجنون او سفيف او غايب بشرط ان كان
والا ففي واحد والثاني القطع بان يكتفي واحد وهذا الخلاف جار في
القسمين وهو ان كفتنا بواحد ام بشرطنا اثنين فبشرط ان يكون الخاص
مستلما عدلا عارفا بالخوص وفي اشتراط الذنوة وجهان وجزم الغرض
بأشراط الحرية وقال صاحب العهد ان كفتنا بواحد بشرط الذنوة
والحرية وان قلنا لا بد من اثنين جاز ان يكون احدهما امرأة او عبدا او قار
الماددي ان كفتنا بواحد بشرط الذنوة والحرية والافوجهان احدهما
لا كما لا بشرط في الكيال والوزان وصح في الحررا بشرطهما وقال في
الشرح لك ان يقول ان كفتنا بواحد بشرط ان كان الحاكم والامستيل
سبيل الشهادة فيبني ان بشرط الحرية وان بشرط الذنوة في كفتها
وقام امرانان مقام الآخر ولو اختلفا خارصان في المقدار فوجهان
احدهما باخذ بالاذل واصحهما انه يوقف حتى يبين مقدار انفقهما او
يقول ثالث غيرهما فندخل من خرصه اقرب الى الخرصه منها ثم يدخل
الخارص في الخرص جميع الثقل والعيب وفيه قول قديم انه يترك للمالك
تخله او يخلفات باكلها اهل طاروقه ويختلف ذلك باختلاف حال
الرجل وقلة عياله وكثرة هم وحكاة الماددي على وجه وقال يترك له الثلث
او الربع قال النووي وفيه حديث باسناد صحيح رواه ابو داود وحمله
بعضهم على ان الميراث للمالك بما خرس عليه فكانا تمنعه من التصرف
الا بقدر الثلث او الربع لينصرف فيه ويحسب عليه زكوة من نسبة ما
يجي من الباقي قال الروماني وهل يفعل ذلك في زمنا فيه وجهان **فرع**
قال الماددي اجعت الصحابة وعلم الامصار وعلى ان خرس من ثمار
البصرة لا يجوز لغيرها وما يلحق من المشقة والموتة في خرسها فاذ ان

نؤخذ صدقتها عند دخول ثمرتها البصرة فنكون اذ لا ربا لها واخص
للمساكين واما الكرم فخرص عليهم فغيرهم ويشترع على الخرس مستأهل
الاولى اذا تلفت الثمار او الخبوب تعدد والصراح فاما ان تلفت باقة
سماوية او ما في معناها او با ثلاف المالك فان تلفت باقة سماوية ونحوها
كجرت غرق وسرقة ونهب اما من الشجرة او الخربز وهو الموضع الذي
يحفف فيه الثمار وتسمى في بغداد وصعيد مصر المصطاح قبل الحفاف
بغير تفریط من المالك في الدفع والحفظ فلا شيء عليه كالتلف الماشية
قبل التمكن قبل الخوص او بعد واما ان قصرت الدفع او في الحفظ بان
وضعها في غير حذر ضمن الزكوة قال الامام وكان تجوز ان يقال بنا
على الدليل ان الخرص يضمن انه يضمن لكل حال ويلزم دمه الثمرة
والخوص لكن قطع الاصحاب بخلافه **قلت** وقد حكاه ابن كح لكنه
غلط قابله وان تلف بعضها دون بعض فان كان الباقي مصابا زكاه
وان كان دونه وطريقان اصحهما انه يبنى على الخلاف المتقدم ان
الامكان شرط الوجوب والضمان فعلى الاول لا شيء عليه وعلى الثاني
عليه حصه الباقي والثاني القطع بالثاني وهو ضعيف وان اتلفها المالك
ضمن نصيب المستأكلين ثم له خالتان احدهما ان يكون بعد الخرص
فيبقى على اصل يختلف فيه وهو ان الخرص عبدا وضمير وفيه قولان وقيل
وجهان احدهما انه عبء بمعنى انه شرع لا اعتبار المقدار ولا يصير
حق المستأكلين في ذمة رب المالك سقي على ما كان على هذا الوجه
لخارص المالك قدر الزكوة كان لغوا واصحهما انه يضمن ومعناه ان
حق المساكين انقطع به عن غير الثمن واستقل لا ذمة رب المالك لانه
تسلط على التصرف في الجميع قال الشيخ ابو حامد لكن لا يلزم الضمان
الا بعد التصرف لان ما لا يضمن بالغصب والتسليم لا يضمن بالشرط وانما
يضمن بالاذل كالودعة فاذا قصرا واكل لزمه حق المستأكلين فيستفاد
بالجزء التضمين والتضمين التصرف وبالضمير الضمان وعلى هذا فهك

نفس الخمر نصيبا وتوقف على تصريح الخادم به فيه وجهان فان قلنا سبق
قال الامام والذي اراه انه لا ينبغي ولا حاجتنا لقبول قال الرافعي والذي عليه
الاعتماد والعظم انه لا بد من التصريح والقبول فان لم يوجد ابقى حق
المساكين كما كان ولا يجب على رب المال القبول وفي اقامه وقت الخمر
وجهان قال الرافعي ينبغي ان يرتب هذا على الاقل ان قلنا لا بد من التصريح
لم يقر وقت الخمر مقامه وان استغنيا عنه ففيه الخلاف رجعنا
الى المسئلة فاذا ائلف المالك الثمار باكل او غيره بعد بدو الصلاح وبعد
الخمر فان قلنا ان الخمر غيره لم يضم عشر المتساكين ثم اولى ضمانه بالرطب
او القبة وجهان ينبغي ان على الوجهين في ان الرطب مثلي او مقوم كالمو
ائلفه اجبني اصحابا يضمه بالقبة وثانيهما يضمه بالمثل وقال البيهقي
بضم عشرة تمر او قبة عشرة رطباً وقال اخرون فيما طالب به وجهان
احدهما باكثر الاربعين من قيمته رطباً او مثله ثم ان لان لهم او فالحصين
منها والثاني ان مثلها تمر اقل قلنا انه يضمه بمزم للمساكين عشر
التمر وان قلنا يصح ان صرح الخادم بالنصيب وقيل المالك وقع ذلك
ضمن والا فلا فان وقع ذلك ضمنه ثم اولى الا فهل يضمه رطباً او قيمته
الرطب فيه الوجهان **الحالة الثانية** ان يكون الاثلاف قبل الخمر
في عشر عليه ثم ان قلنا لو جري كان عبره ضمنه رطباً وقال في التمه
ثم اولى ان قلنا يجوز ضمها في وجهان اصحابا انه يضمه رطباً ايضا وثانيهما
يضمه ثم اولى وجه ثالث انه يضم اكثر الاربعين من عشر التمر وقيمة
عشر الرطب قال الرافعي ذلك ان يقول ينبغي ان يضم التمر في الحالين وان
قلنا ان الخمر غيره لان الواجب عليه بدو اصلاح التمر واذا وجب التمر
لهم فكيف يصرف اليهم الرطب وقيمته غايته ان الواجب متعلق به
واثلاف متعلق الحق لا يقتضي انقطاع الحق اسقاه الى غرما متعلقا
بدليل انه لو ملك خمسين ابل فائلفها بعد الخمر لزمه للفقر الشاه
دون قيمة الابل ولو قبل ضمن الرطب ليكون هو مال التمر الواجب الى ان

يخرجه كان سببا لقولنا ان الزكاة متعلق بالمال متعلق الدين بالرهن **قلت**
وهو وجه مذهبه في الحالين وان لم يذكر هو ولو اختلف المالك
والساعي في جنس الثمر او نوعه بعد ائلافه قال الماوردي والدارمي لقول
قولا للمالك فان اقام الساعي شاهدين وشاهدا او امرأتين قضيه له او
شاهدا المرئيين لانه لا يحلف وجب ما ذكر في الحالين رطب وعنب
يخرجهما تمر وربيب فاما ما لا يحج من هذا ذلك فيجب في الحالين ضمان
الرطب والعنب قطعاً اما لو ائلف المالك الثمار قبل بدو الصلاح فقد
تقدم انه لا شيء عليه لكن ان قصد الفرار من الزكوة وان لم يقصد
فان احتج الى بيعه او اكله او الضعف على الشجر ونحوه من الاعراض لم
دين **فروع** الاول لو ادعى المالك ان الثمار المختصة او بعضها هلك
بظن فان اضاف الى سبب خفي كالسرقة لم يكلف اقامة البينة عليه
ويصدق بهينه واليمين مستحبته على الصحيح فلا زكاة عليه فيما ادعى تلفه
ستوا حلف امر لا وثانيهما امننا واجبة فان حلف سقطت والا اخذت
منه بالوجوب السابق بالقبول وان اضاف الى سبب ظاهر كذبه
للحرف فيه كما لو قال هلك بجرم في الوقت الفلاني ونحن نعلم انه لم يقع
لم تلتفت الى قوله وان مكذبه للحس كالثيب والجراد والحريق
ونزول العسك فان عرف وقوعه وعموم اثره صدق من غير يمين
فان اتهم في هلاكها به حلف وفي اليمين الوجهان وان لم يعرف وقوعه
وعموم اثره صدق من غير يمين فان اتهم في هلاكها به حلف وفي اليمين
الوجهان وان لم يعرف وقوعه وامكن دلالة خلاف الظاهر والغالب
ظهوره لو وقع فاصح الوجهين وطالب بالبينة على وقوع السبب فاءن
اقامها صدق في حصول الهلاك به مع يمينه قال الرافعي انما احتج اليمين
اذا لم يكن نفعه فان كان نفعه لم يحتج اليها وانما يصح على دعوى الهلاك
ولم يصفه الى سبب قال الرافعي المعلوم من كلامهم انه يصدق بهينه **الثاني**
لو ادعى ان الخادم حاف عليه في الخمر فان زعم انه نعم لم يلفق البينة

في الوزع حيف الحار وكذب الشهود لا يقبل بلا بينه وان زعم انه غلط
فان لم يبين المقدار لم يسمع دعواه قطعا وان بين فان كان قدرا احتمل
مثله الغلط خمسة او شق من مائة قبل قوله وخط عنه فما ادعاه فان ابهمه
حلفه واليمين مستحبة عمل الصحيح هذا اذا كان المدعي فوق ما يقع من
الكيل اما لو ادعي بعد الكيل غلطا يسيرا في الحزم قد دفع بين الكيلين
كضاع من مائة فوجهان اصحهما انه بقبل قال الامام وصورة المسئلة ليقول
المالك حصل النقص لمالك فليلا في الحزم فيقول الخازن بل عليك بالكيل
ويكون بعد فوات الحزم واما ان ادعي نقدها فافاضا لا يجوز اهل الخبرة
وقع مثله غلطا كالثالث والرابع لم يقبل قوله في حق ذلك القدر قطعا وفي
قبوله في حق القدر المحتمل فيه وجهان اصحهما يقبل قال المتولي واصحاب الخلاف
فيما اذا باع الوكيل بغير فاحش وسلم المبيع لهل خط الفقد والذي لو غبن
به لكان العقد صحيحا قال الماددي في نظر فان قال غلط هذا لم يقبل لانه
نسبه الى الكذب ودام نقص حرم ثابت بدعوى مجردة وان قال لم يجد
الا هذا قبل لاحتمال انه ظف بعد الحزم ويوافق قوله القاضي اي للطبيب
لمن ادعي ان الثمرة نقصت عما حزمه نقصا ثابتا وقال لا اعلم اخطا الكاثر
ام شرفت صفة اذا حلف وان ذكر كل فهو كما لو ادعي انه اخطا خطا شقاريا
وفيه وجهان ولو اقر المالك ان الثمار زادت على الحزم ومن قلنا سقط الزن
منه للزيادة سواء كان ضمن ام لا **الثالث** لو حزم عليه فثلف بعض الحزم ومن
قلنا سقط الزكاة فاكل بعضه ونزع بعضه ولم يعرف الشائع فثلف فان
عرف المالك ما اكل زكاه مع الباقية فان اقصمه الشائع حلفه استصفا في ارفع
وان قال لم اعرف قد رما اكله ولا قدر فثلف قال الاداري قلنا انه ان
ذكرت قدرا الزكاة به فان ثمنها حلفناك وان ذكرت بمحملا اخذنا
الزكاة حزمنا **الرابع** لو كان بين اثنين بطن مشترك على التخل فحزم احدهما
على الآخر الزم دمه له ثم ارجا قال صاحب القريب ان قلنا الحزم تغيير
نصف البريك في نصيب شريكه كما في نصيب المستأجر وان قلنا عسره

فلا اثر له في حق الشريك قال الامام وهذا بعيد في حق الشريك قال والذي لا
يدمنه في مذهب صاحب القريب ان الحزم في حق المستأجر لا يشترط
فيه رضا المخدوم عليه بالبيع والاكل وغيرها مبنية على فولي التضمن والعبرة
فان قلنا انه تضمن فله ذلك وان قلنا انه عيرة فنفسه والتصرف فيه كما في
قدر الزنق سبق على الخلاف المتقدم في تعلق الزنق بالذمة او بالعجز كما
مر واما ما عدا قدر الزنق فقد روي الامام والغزالي القطع بالصحة واما
بعد الجفاف في نفوذ التصرف فيه الخلاف فكلية التواشي قال الرافعي لمالك
اذا رجعت كتب العراقيين انهم يقولون لا يجوز البيع ولا معاير التصرفات
في شيء من الثمار اذا لم يضمن الثمرة في دمه بالحزم فان ادوا به في الاباحة
ولم يحكموا بالفساد فذلك لا قد عوى القطع غير مستلزم وفيه ما كان
فظاهر المذهب نفوذ التصرف في الاغنياء التسعة سواء فرق بالتصرف
او ورد على الكل **قلت** وصرح العراقيون بانها على هذا امانة في يد المشتري
التصرف فيها وقال البغوي ليس الاكل ولا التصرف ولكن لو باع التسعة
الاغنياء صرح على هذا القول وحكي صاحب الدخاير عن الفوري انه قال انه
قلنا يجوز التصرف في التواشي فهنا اولى بالافقولة واما انصرفه قبل
الحزم بالاكل والبيع وغيرها فقال البغوي لا يجوز فاولم يغب الحاكم
خارضا او لم يكن خاضعا لم يحكم له بعد ليزخر صان عليه فان تصرف فيه
رطبا فهل يضمنه بمثله ام بقيمته فيه الوجهان فان ثلث انواع ضمن
قيمة الوسط منها وفيما يضمنه الوجهان قال الرافعي ومن اجاد النظر في
قولين العبرة والتضمن تأمل ما قيل فيهما نفسيهما او فوجيها طهر لهما انهما
مبنيان على تعلق الزنق بالعجز فاما اذا غلقتاها بالذمة وفيه يقول
بالحزم ينقطع حقهم من العين وتعلق بالذمة وكان قبله كذلك **الثالث**
اذا اصاب التخل عطش بعد الصلاح ولو تركت الثمار عليها الى وقت الحداد
لمنقرت القبيل او تقدرت الثمار حيا وقطع ما يندفع المزولما بعض الثمرة
او كلها وان لم يندفع الا بقطع الجميع جاز وان اندفعت بقطع البعض لم تجز

قطع الزائد وينبغي للمالك اذا اراد القطع ان يستأذن الامام والعامل
وعليهما اجابته لمصلحة الفريقين هذا الاسناد ان واجب على الصحيح ولو استند
به عشران كان علما قال الراعي وحجوزان دون الخلاف مبنيا على الخلاف في
وجه القلق فلو علم الساعي به قبل القطع فاذ الساعي ان يخص المار وقاسمه
وبعين حق المساكين في حلة او خلعة معينة فهل تجوز فيه قولان متقيان
على ان القسمة افراز بيع ان قلنا افراز وهو الاصح جاز ثم للساعي بيع نصيب
المساكين من المالك او من عين وان يقطعه ويفرقه بين ارباب السهام ففعل
ما هو الاصل وان قلنا انها بيع لم تجز ولو لم يميز نصيب الفقراء وقطعت المار
مشتركة فقد نص على ان الساعي باخذ من عشر الرطب وعشر مقطوعا
ولا يلزمه الثمن ودوي الربع انه باخذ عشر الرطب واخذ ثمانية فقال
جماعة ان جعلنا القسمة افراز جاز فقسمة الرطب كيلا او وزنا واخذ عشر
وان جعلناها تبعا في جوازها خلاف موقوف على حوازي بيع الرطب الذي لا يشر
بمثله والاصح المنع فان جوزنا مجازات القسمة وان منعناه فوجهان
احدهما يجوز وعلى هذا قال صاحب المذهب بخروج كيلاه ووزنا وقال غيره لا يجوز
الاكيلة قال النووي وهو القياس اصحهما عند الاكثرين انما لا يجوز
وعلى هذا للساعي في الاخذ مستلكان احدهما ان باخذ قيمة عشر الرطب
وان كانت بدلا للحاجة كما يجوز اخذها فيما اذا وجب شقفا من حيوان
وتابها ان يسلم المالك عشر الرطب مشاعا للساعي ليقين حق المساكين
وطر يقفيه ان يسلم الرطب كله فاذا استأمنه الساعي والمالك من العشر صار
مقبوضا للمساكين فيجب بيع الساعي بصيغهم من المالك او من غيره
او ببيع هو والمالك للجميع ويقسمان الثمن وقال هو لا قول الشافعي باخذ
عشر الرطب او ثمن عشره نريد قوله منه في اخذ العشر على ان القسمة
افراز وعلى انها بيع وان بيع الرطب الذي لا يشر بمثله جائز واخذ القيمة
بنا على انها بيع وان بيع الرطب الذي لا يشر بمثله ممنوع وقال اخر من ذلك
تحريمه للساعي بينهما وسمى القيمة مئاة وفعل ما هو لاحظ قال الامام

والغزلة وهذا القابل لحجوز قيمه الوقف مع الطلق للحاجة ودواية الربيع على
ما اذا راي الساعي الصلحة في بيع الرطب لعشر الرطب وقال اخر من لا يأخذ
منه عشر الرطب ولا قيمته وطريق الخلاص في الاذا ان يسلم عشر الرطب
الى الساعي مشاعا فيعين حق المساكين بالقبض ونثبت الشبهة كما مر بيع الساعي
قد روي المتأين اذ له ان يبيع ما لا الزن للحاجة عند غطر المونة في خزنة او
نقله وان لم ين له يبعه لمرض التجارة والرخ ونقل الروياني ومجلى عن بعضهم
ان ترديد قوله الشافعي منزلة على اختلاف حال حيث قال ياخذ عشرها
اي اذا كانت باقية وقوله او ثمن عشرها اي اذا كانت تالفه وعبر بالثمن عن
القيمة وقيل نص عليه في الامر اسند ذلك الامام في المسئلة فقال لا يميز ولا الاسكال
على قولنا المساكين شركا في النصاب بقدر الزن فيجب ان ينظم الخرج
على قولنا القسمة فاما اذا لم يجعله شركا فليس يسلم خبره الى الساعي
بشبهه حتى ياتي فيه قوله القسمة بل هو موقوف على مسحق هذا كله
اذا كانت التمرة فان بلغت بعد القطع وعلى المالك ثمانية عشرها رطبا
بخلاف ما اذا اقلعنا في غيره فان لم العشر ثم **الرابعة** دوي
المرابي عن الشافعي رحمه الله تعالى انه لو باع تمره بثلثه ومثلها من
غير شرط القطع ان البيع باطل فان اقلع المشتري التمرة بعد صلاحها
في يد ثم اقلع البايع وحجر عليه واجتمع عليه الزن والديون فوجد القيمة
من المشتري وبقدم المتأين بعشر القيمة ويصار ديون بقدر التفرقات
بين قيمة الرطب والتمر اذ فيه التمر الاكثر في الاحكام الا بقتة الاخيرة مبنية
على خمسة اصول اما اخذ القيمة فينبى على ان الرطب من فوات القيمة
والثاني تقديم المتأين بالعشر فنفرع على تعلق الزكاة بالغزلة كالموت
الثالث ثبات حق المساكين في التمر فنفرع على ان يخص بعضه وان دونه يقوم
بقائه واستشكلة ابن الصلاح فانه على هذا من القولين جزوا وتعلقها بالعين
وتحول الى الذمة كما سبق وهو اشكال للمراجل لاحد وقد قضيت منهما
عجبا والمكر فيه حملا اما على قولنا التضمين لا يوافق الزن في الغزلة فكميتا للمالك

من النصف في الثمار وقصر في هذه الصورة ممنوع بسبب الحجر فبقي
 التعلق بالعين على ما كان وفائدة التضمين دعاءه خائب المتكلمين
 وتكون هذه الصورة مستثناة من القاعدة الرابع اثبات حق المصارفة
 شفاوت ما بين قيمة الرطب والتمر فربح عمل ان حق الله تعالى يساوي حق
 الادين عند الازدحام وقد مر ان فيه ثلاث اقوال فان قدما لخذها
 قد مناه من غير مضاربة **ورفع** لا يجب في الثمار والزرور حق غير الزكاة
 وقال بعض السلف يجب ان يطعم منها يوم الحداد والحق ما د ذلك مستحب
 عندنا قال الماددي ويستحب ان يكون حركاد النخل فيها رطل بطعم الفصا
 وروي النهي عن حداده لئلا يتواجب فيه الزكاة امر لا واذا اخرج
 زكاة الثمار والزرور واقامت عنده سنين لم يجب فيها شيء اخر خلاف
 الماشية والدرهم والدنانير **النوع الثالث** زكاة الذهب والفضة
 والزهر فيجب في القدر الواجب والتواجب وفي جنسه **الزهر** اوله
 القدر الواجب والنصاب والتواجب منه ونصاب الزهر ما يناد درهم
 والذهب عشرون مثقالا وفيهما ربع العشر خمسة دراهم في الماشية
 ونصف مثقال في العشر من لا يشي فيها دون ذلك ولو بلغت قيمة الذهب
 ما يتي درهم ولا يضر نقصان العشر من مثقالا عن الماشية والاعتبار بالوزن
 الذي كان يمكنه والمثقال هو الذي يبار ولا يخلط قدره في جاهلية
 ولا استلام وهو اثنتان وسبعون حبة من حبات الشعير الخالب واما
 الدرهم فهو مئة وستاير بلاد الاستلام ستة دوانيق وثلث عشرة
 منها شعبة مثاقيل وعن ابن سريج ان وزن الدرهم كان كذلك في
 الجاهلية وقال الجمهور بل كانت في الجاهلية مختلفة منها الثعلبية ووزنه
 كل درهم منها عمانية دوانيق ومثلها الطرية ووزنه كل درهم منها اربعة
 دوانيق فخرج الدرهمان في الاستلام وقسم الدرهم في كل وزن كل درهم
 ستة دوانيق والافقية اربعة درهما وقد يراد بها نصف سدس رطل
 وفي الذهب والفضة يجب في الزايد على النصاب فيها حسابه وفيه

مسايل **الاول** لو نقص النصاب شيئا وان قل ولو نصف حبة لم يجب فيه
 زكاة وان راح رواح التمام او اكثر لحودة نوعه او ليرة القدر الناقص
 وفوعته في محل المشايعة ولو نقص عن النصاب في بعض الموازين حبة او نحوها
 وكمل في بعضها فوجها فاصحها اذ قطع به جماعة انه لا شيء وثانها
 يجب ونسبته الامام الى الصنف لانه وعملته فيه **الثانية** بشرط في وجوب
 الزكاة بقا النصاب من اول الخول الى اخره فلو ملك عشرين مثقالا من
 فضة في اثنا السنة مقدرا اذ استمر اتممت بعد ساعة انقطع الحق
 وانقص من حين تمامها فلا يجب حتى يمضي حول من حين ذلك **الاشه** لا
 يحتل نصابا لخذ النقد من بالآخر فلو ملك ما يتي درهم الا درهمها او
 عشر من مثقالا الا عشر مثقال مثلا فلا زكاة في واحد منها ولا
 تكمل احد الحشتين بالخاص ولا غيره وان اخلط بالفضة فلا زكاة في
 الدرهم والدنانير المغشوشة ما لم يبلغ قدر النقرة والذهب فيها نصابا
 او يكمل لها الخالص نصابا وفيه دجانه اذا بلغت قيمة الغش المضاف اليها
 معنا نصابا وجبت وغلط قائله وجبت لغير الزكاة في المغشوش من خرج
 الواجب من النقرة الخالص او خرج من المغشوش ما يعلم انه شتمل على
 قدر الواجب **قلت** ويتعين الاول فيها اذا اخرج الواجب الزكاة من مال
 المحي وعليه لانه على الطريق الثاني مشرع بالخاص وغيره الذي غش به
 والتبرع من الواجب ممنوع ولو اخرج عن الف درهم حسنه وعشرون درهما
 نقرة خالصه فقد نطوع بالفضة ولو اخرج عن ما يتي درهم خالصه
 حسنه مغشوشة لم يجز به وهل له الحد استرجاعها فيه لخلاف الا في
 اخراج الردي عن الحبيد والذي يظهر القطع باجزائها من الخالص عن
 قسطه وخرج الملة من الخالص ولو اخرج عن الالف المغشوش حسنه
 وعشر من مغشوشة اجزاء ان كان العشر فيها سوا وان جهل قدر الفضة
 فيها منع تحقيق بلوغها نصابا بخير بين ان يسبها ويخرج ربع الغش
 خالصا وبين ان يحاط بخرج ما يتبين ان فيه الغش خالصا فان صحها فهو

استبكت من اصل المال وعلى المالك فيه وجهان اصحهما الثاني ذهب ادعى
المالك ان قدر النقرة في المعشوش كذا صدق فان ظهر خلف استحقاقا
ولو قال لا اعلم قدره لكن اجتمعت فاقى اجتهادى الى ان فيها لدم
يقبل منه حتى يشهد شاهدان من اهل الخيرة وقال المادردى الانصاف
الى قوله قول من يشكك النفس لا قوله من اهل الخيرة فيعمل به ويكمل احد
النوعين من النقدين بالنوع الاخر منه كالدنانير القاشانية والسابورية
والهروية ويكمل الجيد بالردى من النوع الواحد كما في انواع الماشية
والجودة في النوع تكون بالمغومة والصبر على الضرب ونحوه والرداة تكون
بالجسونة والنقش عند الضرب ونحوها وليست الخالص والغش من نوع
الجودة والرداة ثم ان لم يكن الانواع في النقد من اخرج من كل بقدره وان
كثرت وسوا اعتبار الكل اخرج من الوسط الامن الاجرة ولا من الاداء
وحكى الرواية انه يخرج من كل نوع بطلقا وصحة ولو اخرج الجيد عن الردى
اجزاء وكان لا فضل ولو اخرج الردى عن الردى اجزاء سوا كان منه او من
عنه ولو اخرج عن الجيد فالكشهور الذي قطع به الجمهور انه لا يجزئه ان
كان المخرج عنه جيدا محضاً وان كان جيدا او رد بالجزء فيما قبل
الجيد وروى الرافعي عن الامام عن الصبيد لانه قال يجزئه وانه خطاه فيه
والذي رواه الامام عنه الاجزاء مع الكراهة فيما اذا اخرج الردى عن الجيد
والردى لا يخرج الجيد المحض وخطا فيه وقد وافق القاضى الصبيد لانه في ذلك
رفيه وجه ثالث انه يجزئه ويخرج فيه ما بينهما ذهباً ان كان المخرج فيه
وفيه ان كان المخرج ذهباً كما لو اخرج ادنى المصنفين من الخفاق وبنات
التون ووجه رابع انه ان كان ثلث اجزاء اخرج فيه ما بينهما وان كان
ما قبل المخرج به وليست جعة فان قلنا لا يجزئه فهل له استرجاع فيه قولان
وقيل وجهان اصحهما نعم فالابن الصباغ وينبغي ان يتقيد بما اذا تبين عند
الدفع انه زكاه هذا المالك فان اطلق لم يتوجه الرجوع وخزم به صاحب المستظهر
وقال الرواية في هو مقتضى المذهب ولو اخذه الامام بالاجتهاد فهل يلزم المالك

اخراج الفضل بينهما فيه وجهان وحيث ثبت له الرجوع فان كان
المخرج باقيا استرده وان ستمل له اهل الشبان اخرج النقار قال ابن
سرخ وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بجنت اخر ويرى النقار
كما اذا كان معه ما ينادى به جيد فاجره عنها خمسة معيبه يقوم
الخسته المعيبة بالذهب فان تشادف الجيد نصف دينار والردية
خمس دينار علما ان في عليه درهم جيد ويجوز اخراج الصحيح عن
المكشور وقد زاد خيرا ولا يجوز غلبته على المذهب بل اذا زينه دينار
جمع المستحقين وسلم اليهم فان سلم الى احد هربا من الباقي وان رجب
نصف دينار وسلم اليهم ديناراً كاملاً نصفه عن الزلوة ونصفه له اما ان
في ايديهم وتبرأ ذمتهم ثم شفاضل هو وهر فيه بان يبيعه لاجنبي يتفاسموا
ثم يبيعه او يشتري منه نصيبه او يشتري هو نصيبهم لكن يكره له ذلك فيه
وجهان اخران احدهما انه يجوز ان يخرج الى كل واحد حصته مكشوراً
مطلقاً والثالث انه ان لم يخرج في المعاملة فرق بين الصحيح والمكشور اجزاً
والا فلا **فروع** في جواز التعامل بالدناهر المعشوشة طريقتان شهرهما ان
الغش ان كان مستملاً كما حيث لو صفت لم يكن صورته كالدراهم
الطلبية بالزديخ ونحوه يصح التعامل بها قطعاً وزعم القاضى ابو الطيب ان
اصحابنا لا يختلفون فيه وان لم يكن مستملاً كما المعشوشة بخاتن درصاص
ونحوها فان كان مقدراً للنقرة فيها معاملة لها عيناً وبكى
الذمة انفاقاً وان كان مجهولاً في صحة التعامل بها مطلقاً ادبغة او جنة
اصحها صحة مطلقاً لجميع العالم والمجهولات والثاني لا يصح مطلقاً لكن
المخلوط بالمال والخشنة القفال والامام الثالث ينسب الى القاضى ان
الغش ان كان معلوماً صح التعامل بها وان كان غالياً لم يصح الرابع ان
يصح التعامل بها في العبد والذمة كما في التعامل بالجواهر والخشنة
المختلطة بالبغية والطريق الثاني قاله الصمري وصاحبه المادردى انه ان
كان قد رافضة معروفة بالخاصة والعامة بحيث لا يختلف صحة التعامل بها في

العبد في الذمة وان كان مجهولا فله حالان احدهما ان يكون العتق شيئا
مقصودا كالخمس فله صورتان احدهما ان يكون الفضة غير ما رجعته
للعش فان يكون الظاهر والعش في الباطن فلا يصح المعاملة بها في الذمة
وفي صحة المعاملة بها في اعتبارها وجهان احدهما انه يصح **الحالة الثانية**
ان يكون العتق مستهلكا غير مقصود لقيمة له كالزيتون الذي ينجح فان كان
متمزجا لم يصح المعاملة به في العين ولا في الذمة وان لم يكن متمزجا بان
كانت الفضة على ظاهر الزيتون الذي ينجح صح المعاملة باعتبارهما ولا يصح
في الذمة قال الماوردي وكل حال لو اختلف الدراهم المغشوشة لغير
لم يلزم مثلها بل قيمتها بالذهب لانها لا مثل لها قال النووي هذا على
طريقه والا فلا يصح ثبوتها في الذمة فحينئذ يكون مضبوطة فيجب مثلها
ولا يجوز بيع دراهم مغشوشة بمثلها ولا بخالصه والكلام في الدنانير
المغشوشة كهي في الدراهم المغشوشة وان جاوزنا التعامل بها سواء كان
العش مقوما او غير مقوم واما بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير للعش
فان كان عش الذهب فصح له الخ قال البغوي وهذا عندى حيث اذا
كان لوجه حصل فيه شيء من الفضة فان كان لا يحصل منه شيء جاز كالمو
باع دنانير مطلية بالنقرة بدراهم او عسسته نجوا اذا كان الثوب
لا يحصل منه شيء وان كان عشه بخا سنا فعلى قولين للجمع بين مخالفي
له يحكم هذا اذا كان حيث يكون للعش بعد التوبة قيمة فان لم يكن وجب
ان لا يجوز لانه اذا لم يكن له قيمة لم يقابل به ولا يقال اذا لم يقابل
شيء يصح العقد للجهالة على القول بجواز التعامل بالمغشوش لا ينظر الى
جهالة ما فيه وانما النظر الى الرواج وليس مواضع **رفع ثان** قال الشافعي
والامام رحمهم الله تعالى بكرة الامام ضرب الدراهم المغشوشة وبنه
اغتر الامام ايضا بل ويرد لغيا لامام ضرب الدراهم والدنانير الخالصة قالوا
ويكون استاك الدراهم المغشوشة والادوية ان سببها ما فيها قال القاف
ابو الطيب الا اذا كانت دراهم البلاد مغشوشة فلا يكره استاكتها

المسألة الرابعة له انما من ذهب فضة وزنه الف مثلا فان عرف مقدار كل
منها اخرج زكاته وان لم يعرف كما لو كان اخدها ستماية والاخر اربعماية
واشك كل عليه ان لاكثر الذهب والفضة فان اخذ بالاحتياط فخرج
زكوة ستماية من الذهب وستماية من الفضة خرج عن العمد بيقين والبلد
تطوع ولا مل فيه في الاحتياط ان يقدّر والاكثر ذهبا وان لم يأخذ به
لزمه التمييز بينهما بالنار ليعرف قدر كل منهما يخرج عنه قال القاضى وقيل
انها لا يميزان بالنار قال الحزاسانيون يقوم مقام النار الامتحان بالماء
بان يوضع مقدار الاثنا المختلط من الذهب الخالص في الماء يرفق فيحكم
الموضع الذي ارتفع اليه المائتر يخرج ويوضع فيه مثله من الفضة الخالصة
يرفق ويعلم على الموضع الذي ارتفع اليه الماء ايضا وتكون هذه العلامة فوق
الاولى لان حيز الذهب اشد اسارا من حيز الفضة ويوضع الاثنا المختلط في
ذلك الماء ينظر الى ارتفاع المائتر فان كانا قريب الى علامة الذهب
الخالص دل على ان المذهب فيه هو الاكثر وان كان بالعش في العتق
فيزيل مقتضى ذلك **مسألة** ارفع المائتر موضع قدن من الفضة قد راصع
وبقدرة من الذهب على اصبع وبالمختلط خمسة اصداس اصبع فعلم ان
نصف المختلط ذهب ونصفه فضة وطريق اخر وهو ان يوضع المختلط
في الماء يعلم على الموضع الذي ارتفع اليه ثم يخرج ويوضع فيه من النقرة
الخالصة حتى يرتفع الماء الى ذلك العلامة ويخرجها ويضع فيها من
الذهب الخالص حتى يبلغ الماء الى موضع العلامة ويخرج ويوزن فيكون
النقرة من الذهب قطعا ليعرف بقدر التفاوت قد المختلط **مسألة**
ارفع الماء الى موضع العلامة بثمان مائة مثقال دلالة ولا يميز مثقالا
وثلث من الفضة ولم يرتفع الى موضعها بالثلاث مائة مثقالا ولا يميز
مثقالا من الذهب وفيها حصة مائة مثقال من الذهب والبريقان لا يميز
زيد ويجوز الاعتماد على هذا الطريق في فضة الدينار كذا على الخرص
في الكيلات ولا يجوز اعتمادها في الربا قال الامام واقرب من ذلك ان

بكيل مقدار من المخلوط ونقاسه المائية ولو اعتبر المميز بالنسبة
والامتحان بالما عند من اعتبره لزومه الاحتياط في استمائه ذهب
وستانبه نفه وعتر التميز بان يقصد الانا السبك قال الامام اوبان
حجاج فيه لا زمن صالح فان الزكاة على الفور وقال الرازي لا يبعد ان يحمل
السبك ومائته معناه من شروط الامكان ولو غلب على ظنه ان الاكثر
الذهب والفضة فهل له العمل به قال الشيخ ابو حامد وتابعوه ان كان
يخرج بنفسه فله ذلك وان كان يدفع الى الشارع فالشارع لا يعمل بظنه
بل يلزمه بالتمييز والاحتياط وقال الامام الذي قطع به امتنا انه لا يجوز
اعتماد الظن فيه ويحتمل ان يجوز له الاخذ بما من النقد من يخرج عليه
فان شاع جعل الاكثر ذهباً وزنه باعتبار افضله في باعته لان
استغفال ذمته بالزيادة غير معلوم بخلاف ما اذا شك في غدر الرعاك وس
عليه دين لا يعرف قدره لا يلزمه ان يودي ما علمه البراءة وما ذكره العراقيين
من التفصيل مشكل اذ لا يد للسلطان في زكوة النقد فاذا سلم اليه لم يبعد
ان يقول ما نحن فيه وظنه ان كان الظن في ذلك مشاع انتهى وهذا
الاحتمال الذي ابداه افانته الغزالي وجهها وقال انه انفر دبه وفيه ظهر
وفرق المادوي بين الدفع الى الفقراء والارحام بانه اذا دفع اليهم
فالمرجع الى اجتماعه والامام لا يعمل باجتهاد غيره قال دارقضا في
ظنه قول من يشك في النفس اليه من ثقات اهل الخيرة عمل عليه حينئذ
الخامسة لو ملك ما بقي درهم احد بهما نقداً والاخرى موجهة في ذمته
الى ان ينفق على وجوب الزكوة في الدين الموجه فان قلنا بالصحيح انها يجب
فهل يجب اخراج في الحال ام لا يجب الا بعد الاستيفاء فيه وجه ان اصحها
الثاني فان قلنا لا زكوة في الموجه فلا زكوة عليه منها وان قلنا يجب اوجينا
الاخراج في الحال فالحكم كما لو كان المالا من معاينة وان لم توجبه
في الحال في وجوب اخراج زكوة المائتين التي في يد عنده تمام حولها وهما ان
اصحها انه يجب ونسب ان على ان لا مكان من شروط الضمان والوجوب

فعلى الاول يخرج زكوة المائتين التي في يده وعلى الثاني لا يلزمه اخراج في
في الحال **النظر الثاني في حديثه** لا ذكره في غير النقد من الجواهر العيشة
ذات الباقوت واللؤلؤ والزمررد والفيروزج والمرجان والبرجد والصفير
والحديده والدرجاجة وان حستت صنعته وكثرت قيمته ولا في المسك
والعنبر وانما يجب في جوهر الذهب والفضة من الجواهر سواء كانت بين
او متبوعين او منفردين في وجوهها في الحلبي قولان بناء على ان الزكوة حتمية
في الذهب والفضة لعينيهما او لمعنى فيها وقبه قولان في الجديد احدهما
لعينيهما يجب فيه والثاني لمعنى فيها فلا يجب فيه وهو الصحيح والقدير
وغلط الفقيه في نسبة الاول الى القديم فان قلنا لا يجب فيه فذلك فيما
يباح منه كحلي النساء وخاتم الفضة للرجل والمنطقة ونحوها فاما المحظور
والذكور فوجب الزكوة فيه اجماعاً واتخاذ الحلبي على مراتب الاول ان يكون
محظوراً في نفسه كالدراهم والاراني كالدراهم والاطاشاف والمجاهر يجب
الزكوة فيه قولاً واحداً. الثاني ان يكون محظوراً باعتبار الفصد كالمسك
فصد الرجل باسمه الى النساء الذي اتخذ او ابتاعه او وده كالتخاخال
والسواران يلبسه بنفسه او يلبسه غلامه او قصدت المرأة حلي الرجل
كالخاتم والسيف والمنطقة ان يلبسه او تلبسه جواربها او غيرها من
النساء او اعدا الرجل حلي الرجال المتشابه وجواربه او اعدت المرأة حلي
النساء لزوجها وغلافها وكل ذلك محظور يجب الزكوة فيه **الثالثة** ان
يقصد بالتخاذه الثمن لا استعماله مباحاً ولا محظوراً والمذهب الذي
قطع به الجمهور انها يجب وفيه وجهان لا يجب **الرابعة** ان لا يقصد به
اكتناز او لا استعماله مباحاً ولا محظوراً ولا شبهة اصلاً وهو حلي مباح
في عينه **الخامسة** ان يقصد به اتخاذه ان يوجره بمنزلة استعماله لوجهان
احدهما يجب زكوة ونفقت الى الزيري وصحة الجرجاني وربما استتب
بعضهم اليه انه يخرم اتخاذ الاخوان والاعوان واصحابها وقطع به جماعة
انما لا يجب **فروع** الاول في جوار اتخاذ حلي الذهب للاطفال الذكور

وتخلبتهم به ثلاثة اوجه اصحها وهو المستوض وقطع به بعضهم بخوار مطلقا
والثاني المنع مطلقا الثالث لجواز قبل بلوغهم سبع سنين والمنع بعد
وهي كالا وجه المقدمة في الباشم للحريه فان منعناه وجبت زكاته وان
جوزناه ففي وجوبها القولان **الثاني** لو وقف خليا على قوم يلبسونه
لبسها مباحا او ينفقون باجره المباح فلا فرق فيها قطعا **الثالث** لو
كان له خلى مباح لم يعلم به وادته حتى مضى حول وجبت زكاته
لانه لم ينو امتساكه للاستعمال وحكي الروياني عن والده احتمال وجهه انما لا
يجب لان الواث قايم مقام مودته ونيتته لنيته **الرابع** حكم السنة الطارة
حكم المقدار في اجاب الزهوي واستقاطها فلواخذ الخلية منه استعمال
محظور ثم غير قصد الى استعمال مباح قبل الحول كما لو قصد على النساء
ان يستعمله بعد ان قصدت كتمان ان تقطع الحول فلوعاد الى القصد
الفاسد انعقد الحول من حيث ذلواخذ على قصد مباح بان يستعمل
المرأة على النساء ثم نقل قصد الى محترم كالاكتناز جري في الحول كما في نية
الغنيه فان طردها بقطع الحول عر وض الجان **الخامس** لو انكسر الخلي
المعد لاستعمال مباح فله احوال. احدها ان لا يمنع استعماله فلا تأثير
لا كتمان ونية زكاته القولان. الثانية ان كسر بحيث يمنع استعماله
ولحوج الى متبك موضوع جديد وفيه طريقان اصحهما واشهرهما وجوب
الزكاة فيه وابتد الحول من يوم الانكسار والثاني انه على التفصيل الا في
في الثالثة **الثالث** ان كسرا كثيرا يمنع استعماله لكن لا لحوج الى
موضع جديد بل يقبل الاصلاح بالحام فان قصد ان يجعله تبرا او داهرا
او ان يخرجه انعقد حوله من يوم الانكسار وان قصد اصلاحه لم يقطع
الحول ولا زكاته فيه وان مرق احواله في اظهار الوجهين وجزم به للمادودي
وان لم يقصد شيئا فوجهان مرتبان واوله بضيعة حوله وقيل قولان
اظهرهما انها لا يجب ونسبه العمر الى الجديد ومقابله الى المقدم به
واذا اجعت بين الحالتين حصل فيها ثلاثة اوجه اظهرها قالها انه ان

قصد الاصلاح وجبت الزكاة والا فلا وعلى هذا القول شيعة يستره حتى مضى
سنه ثم قصد بعد هاتفي وجوب زكاة السنة الماضية لاحتمال ان لا يام
حكاها النزليا وجهين وحكي المادودي الروياني عن النص عدم وجوبه
مطلقا وبجي فيه وجه رابع وهو انه ان لم يمكن الانتفاع به الا بعد
سببه وجبت وان لم يند ونه لم يجب **فصل** جرت عادة الاصحاب ان
يذكروا هاتين المجل وما يحرم من حلي الذهب والفضة لم يعلم محل وجوب الزكوة
قطعا ومحل القولين والحلي ثلاثة اقسام الاول الحلي للرجال والحلي بالذهب
حرام على الرجال فطلقا جلت للنسأ وكذا يحرم عليه لبس التوب الطرف
به والطرز به عاده تقع في لباس المهديب وتستويته بين الذهب والحريه
في جواز النظر به اذا لم يزد على قدر ادب اصابع فهو غلط او شاد
وقال صاحب الكافي ان كان ذا احترق لم يحصل منه شيء فهو كالا جريه
ويستثنى منه شيئا فاحدها الجوز لمن خدج انقدها اذا من ذهب
وان لم يكن اتحاده من فضة بل هو اذيل وكذا السن والاملة وكذا الفضة
او يبالجوا ولا يجوز لمن قطعت يده او اصبعه ان يتخذها من ذهب
ولا من فضة على الصحيح لانهما لا يعملان بما خاذا غاذه من ذلك قال المادودي
ان تشد به العضو ويرأب عليه فلا زكاة فيه مطلقا وان لم تشد به ففي
وجوب زكاته القولان في الحلي والمباح وجوب شديد السن المنقلقلة لهما
الثاني التوبة الذي لا يحل منه شيء بالعرض على النار في جواز في الحاضر
والسيف وغيرهما طريقان اصحهما ووجه قال العراقيون القطع بالمنع والثاني
للخراستانيين فيه وجهان اصحهما المنع واما الذي يحل منه شيء بالعرض
على النار فحرام اتفاقا قال جماعة من العراقيين الا اذا صدحت لا ساق
واعرض عليه بان الذهب لا يصد او اجاب بعضهم عنه بان فيه شيئا يصد
وهو ما خالطه غيره ولا يجوز ان يتخذ كخاتم شيئا من ذهب وفيه احتمال
لامام واما الفضة فجوز للرجل الختم بها وليس له لبس غير الخاتم كالسوار
في اليد والدمج في العضد والطوق في العنق والناج في الرأس وقال المنق

في فناء وبه لجوز له ذلك ونحوه تحلية الاف الحرب بالفضة قطعاً
كالشيف والريح واطراف السهام والدرع والمنطقة والراس والحف
وغيرها ما في معناها وفي جوار تحلية السرج الحام ونقر الدابة بالفضة
وجهاً من صحتها المنع وهو المنع من مال صاحب الدابة ولا يجوز تحلية
حمار العجلة والحمار وشرحهما قطعاً لانهما لا يعدان للحرب ولجر الوجهان
في تحلية الركاب ويره الماقد قال القاضى الطبري وفي تحلية اطراف
السور قال الراعي رايته كبراً من الامة قطعوا بتحريم القلاية للذابة
ولا تجوز شي من ذلك بالذهب قطعاً **فرع** قال الشافعي رحمه الله عنه
في الامر ولا اكبر لباساً للولول لا لادب لانه من ذى النساء قال
ولا اكبر لباساً ياقوت ولا زبرجداً من جهة الشرف والخيل قال المولى
هذا ظاهر اذا قلنا لا يحرم اتخاذ الاواني منها فاما اذا قلنا يحرم فحيث
قلنا يجوز استعمال حلى الفضة لجوز استعمالها وحيث قلنا يجوز فلا
وذكر الروايات فيها وجهين يبين على خواز اتخاذ الاواني وقال
الامام في الحلى للرجال يتساير للجواهر غير النقدي من اجمال عندى ولا
احفظ فيه شيئاً انتهى قال الامام في جوار اتخاذ فصر من جوهر **القسم**
الثاني ما يخص بالنساء ويجوز للنساء لبس انواع الحلى من الذهب
والفضة اجمالاً كالطوق والخاتم والسوار والخمالة والنعاوية والديلم
والقلايد وفي جوار لبسهن النعال منها وجهان احدهما المنع وهو ما ارد
الماددي واممهما الجواز واما الناح فقالتوا ان جرف عاداتهن بلبسهن كان
مباحاً والا فلا وما قبلته غطا الفرس قال الراعي وهو شارة الى
اختلاف الحكم باختلاف النواحي في حيث جرت عادة النساء بلبسهن جاز
وحيث لا فلا هذا غير التشبه بالرجال قال النووي والخيار في التواب
المنع والجواز وفي جوار لبسهن الداهم والدانير التي ثقب وتجعل في
القلايد وجهان اظهرهما عند الراعي المنع لانها لم تجز بالصنيع على هذه
وذا منها وصحة النووي الجواز وفي جوار لبس الثياب السجج بالذهب

هذا وهو غير ما كان الراعي اراد
بمنزلة الذهب المنع اي وضع لونه من
الحل المباح لا من لبس النور
المرمومة قال فيهما القسم دون
حكمه من اللفظ الذي في المجموع

والفضة

والفضة وجهان اصحهما الجواز وكذا الاذنان منها وكل حلى ابيح للنساء
فذلك اذا لم يكن فيه شرف فان كان فيه شرف فالحل ان كان مائناً
منقال فوجهان اصحهما وبه قطع جهوى العراقين المنع فعلى هذا يجب
فيه الزينة قطعاً وكذا الحكم فيما لو اسرف الرجل في تحلية الاف الحرب
ولو اخذ الاث كثيرة للجنب بحلة او خواتم كثيرة او المرأة خيل
لبس للنس النساء الواحد فيها بعد الواحد فطريقان احدهما فيه الوجهان
واممهما الصطح بالجواز وتحريم على النساء تحلية الاف الحرب بالفضة
والذهب جميعاً للتشبه بالرجال واعرض عليه الناس وقال التشبه دين
ولا يحرم ولا من المحاربة وجزم بالجواز وقال الراعي هو الحق لرسا الله تعالى
وقال النووي ما فالة ضعيف والتشبه حرام والصواب ما قالاه
الا صواب من خبره ولا فرق في جواز لبس الحلى للنساء من المرقحة
والخلية والخنثى المشكل يحرم عليه لبس حلى النساء وحلى الرجال فلا
يباح له من الفضة الا الخاتم وتحلية السراح وقال المتون له لبس حلى
الصفتين قال النووي والصواب الاول وعليه هذا لو اتخذ حلياً للباسه
ففي مكانه طريقان اصحهما القطع بوجوبها والثاني ان فيها قول
في وجوبها في الحلى المباح **فرع** لو حلت لا ادرناه او غيرها بذهب
او فضة وجب ردونه قطعاً لانه يحرم **آخر** لو اخذ منطقة ثقيلة لا
يمكنه لبسها من فمته ولو اخذت المرأة ثقيلة لا يمكنها لبسها حرم
وجبت الزينة قطعاً لانه غير معة لاستعمال المباح **القسم الثالث** ما
يتخذ منها ولا يخص بالرجال ولا بالنساء وبه مستأيل الاول استعمال
الاواني المتخذ من الذهب والفضة حرام قطعاً على الرجال والنساء وكذا
اتخاذها على الصبيح ويجوز اتخاذها اذا صغر من فضة كالحلقة صغيرة
وطرق العاليه نرد لصاحب الثقيب الذي قطع به الجهوى والمنع
لستوي فيه الرجل والمرأة واما اتخاذها من الذهب فحرام فطفاً يجب
الزينة في الاواني قطعاً وان جوزها اتخاذها وقال الماددي يجوز ذناه

ففي وجوب زكاتها القولان اللذان في الحلي قال النووي وهو غلط والوجوب
الجزم بوجوبها وان جوزنا اتخاذها قلنا تطهر فائدة الخلاف في وجوب
الاجرة لصايبه والادش على كاستره وفي يفيده احراج الزنوة منه قال
الشيخ ابو محمد محل القطع بوجوب الزنوة فيها اذا اتخذها الاكل
والشرب فان اتخذها لغيرهما ففي وجوبها قولان وهو غريب ولو اتخذ
الرجل ميلا من ذهب وفضه فهو حرام خمر استعماله ويجب زكوة قال
الماوردي الا ان يستعمل على وجه التدوي تجل اعينه فيكون مباحا
كاستعماله في دبطه سنة وتكون في زكاته القولان وقابعد الروابي **المائة**
تخلية سنكا كين المهد وسكا كين المقله بالذهب حرام على الرجال
والسنا واما تخليةها بالفضة وجهان احدها الجواز لحالها بالاق
الحرب فاصحها المنع لانها لا تتراد للحرب قال الامام ويثورهذا خلاف في
حو المرأة ان الحقناها باله الحرب فليست للسنوة استعمالها والافضيه
احتمال وحرم تخلية المرأة بالذهب مطلقا وكذا تخليةها بالفضه
على الصحيح يستوي فيه الرجل والمرأة **الثالث** في جوار تخلية المصحف
بالفضه وجهان ويقال قولان احدهما المنع كالاواني وهو فضه في سائر
الرافعي واسار صاحب المهدب الى المقطع به وهو شد ودمه وجهها
الجواز وفي تخلية بالذهب اربعة اوجه احدها الجواز مطلقا وصحة
الماوردي **والثاني** المنع مطلقا **والثالث** انه ان كان لامرأه حاز
وان كان لرجل فلا قال الرافعي كلام الصبي لانه والاكثر من الجاهل
اميل **الرابع** يجوز تخلية نفس المصحف دون علاقه المصنف عنه
قال الرافعي والظاهر التسوية واما تخلية علاقه بالذهب فحرام قطعاً
واما سائر الكتب فلا يجوز لتخليةها بذهب ولا فضة اتفاقا لكنهم
ذكروا في تخلية الدواة والقلم والمرأة والمفراض بالفضه وجهان احدهما
المنع والثاني الجواز لتخلية الشيف والسكاكين وطرد الغزالي هذا الوجه
في سائر الكتب وقال الامام من فرق بين الرجال والمصحف والبساحتمل

ان يجوز زكته تخلية كتب سلعها لا اعتقاد ذلك حليه في حقهم وهو
بعيد لا قابل به وهو يظهر منع ذلك **الرابعة** في جوار تخلية الكتب
وساير الساجد بالذهب والفضة وتمويه سقوفها بها وتعليق فناديلها
فيها وجهان احدهما الجواز وبه اجاب الغزالي في الفتاوى واصحها المنع
وقطع به جماعة وبني عليها جواز زكاتها اذا كانت باقية على
ملك فاعلمنا فعلى القول بالحق بوجوب زكاتها قطعاً وعلى القول بجوازها
في زكاتها القولان وان كانت وفقاً فلا زكاة فيها قال الشيخ ابو حامد
ولو لم يجمع من التموه شي وصار مستهلكا لم يحرم استدامته وامّا
تمويه سقف دار وحده زانه بفضه او ذهب فحرام مريض عليه وحكي
الفاي الطبري لانفاق عليه قال البند بيجي الروابي فان كان الموه
مستملكاً لا حصل منه شي سبكه لم يحرم استدامته ولا زكاة فيه
والاحرم من وجبت زكاته ان بلغ وحده نصافاً او بافضاها الى غيره
والحق الغزالي مشاهد الصلحا بالساجد قال الشيخ ابو محمد عند العرب
ابن عبد السلام ولا باسن بيزن المسجد بالفناديل والشموع التي لا توقد
لانه نوع احترام **موضع** الاول اذا اوجبت الزنوة في الحلي المباح فاختلف
وزنه وقيمه كالتو كان للمرأة خلاخل زنتها ما يتا درهم وقيمتها
ثلثا درهم وللرجل مناطق بحل هذه الصفة فهل لا اعتبار في
الزنوة بوزنها او بقيمتها فيه وجهان قطع الماوردي بالاول فيعطي
خمسته داهم من اي موضع شاد اصحها ديه قطع العراقي **الثاني**
فيقتصر المالك بئ ان يخرج ربع عشره مشاعاً بان يستلمه كله الى الساجد
او المستاكين فيبراد منه بذلك ثم يبيع الساجي والمشاين ربع العشر
من المالك او من غير ويفترق الثلث على ارباب السهام وبن ان يخرج خمسة
داهم مصوغه قيمتها سبعة داهم ونصف كخاتم وسوار لطيف
ولا يجوز له ان يبيعه ثم يخرج منه خمسة ولا يان منه ذلك لو طلب منه
ولو اخرج خمسة داهم حيد لتساوي الجوده سحها ولينها سبعة داهم

ونصف خا ز على الصحيح ولو اخرج سبعة دراهم ونصف لم يخرج ولو اخرج
من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف فوجها ان اصعبها انه لا يجوز
ولو كان له انا وزنه ما ينادى به ورغب فيه بثلاثمائة انبي زكاته على
الخلاف في جواز الانخاذ ان جوزه اذ وجبت الزكاة قطعاً وكيفية لخارجها
ما تقدم في الحاشي وان لم يجزده فالاصح لا قيمة لصيغته شرعاً ولو اخرج
خمسة دراهم من غيره وان لم تكن بصفته ولو اخرج سبعة دراهم ونصف
اجزاه وكان سطر عابداً بزيادة وله كسره واخراج حسنه منه ولو اخرج
ربع عشره مثلاً ولا يجوز اخراج الذهب عنه بلا خلاف لعدم الحاجة
اليه وكل حلي حرر على الناس كلهم فخر صيغته كخر صيغته الا نادى في
صاها على كسره وجهاً بنا على جواز الانخاذ الا ان جوزه اذ وجب
والا فلا وما يحل لبعض الناس دون بعض كالحلي للرجال دون
النساء وعكسه فحجب على كسره ضايف صيغته قطعاً وبادى من الفلق
ولا حرم كالضبة الصغرى في الاثنا للزينة له خمر الحرام في وجوب
الزكاة قطعاً وقال البغوي ينبغي ان يكون كالمباح وحيث حكم بان
الضبة مباحة غير كسره فحق وجوب ذكاتها القولان في الحاشي المباح
الثاني اذ البئر الرجل الخاثر من الفضة فالسنة ان يلبسته في خنصر
بمينه او في خنصر سيراه فقد ثبت الامر ان ذابها اذ في القولين
والمستوي والعري السيري والشموي والصحيح انه في البئر افضل ويجوز
بفرضه ويغيره غير فرض فان كان بفرضه ان يجعل بظاهرها لا يصنع
ويباطنها وهو افضل قاله الروياني وغيره ويجوز ان يكون فضة
منقوشاً باسم الله تعالى من غير كراهة وله ان ينقش فيه اسم
نفسه او كلمة حكمه ويشره للرجل الخنصر في الوسطى والسبابة
ونكره الخاثر من حديداء ونحوها قاله الفوري في ونا بعة العمر في ونا
او دصاص قال المستوي لا بد من الخاثر من حديد او دصاص واخاثر
النودي ويجوز للمرأة الخنجره وغيرها لبس خاثر الفضة كما حرم لها

لبس خاثر الذهب من غير كراهة قال الخطابي بدله لها لبس خاثر الفضة
لانه من شعائر الرجال فان لم يجد خاثر ذهب فلتغتره بنعزان او
شبهه قال النواوي وهذا باطل لا اصل له والقواب عدم الكراهة
التوضيح الرابع زكاة التجارة وفيه وجهان في القديم والجديد وقبل الشافعي
قول من يراها لا يجب ولم تثبت الاكثر من ذكر الغزالي ان له كراهة
الزكاة اربعة احدها المال وهو كل مال قصد الاجارة فيه عند الشئاب
المالك فيه بمعاوضة محضة فهذه ثلاثة قيود الاول قصد الاجارة فيه
عند الشئاب المالك ومقصود به ان يجتر دنية التجارة لا بصير المالك
مال تجارة حتى لو كان عند عرض للفنية بلا شرا ولا ادثا ولا غيرها
فنوي جعله للتجارة لم يصير للتجارة بذلك ولم يغفل الخول عليه خلافاً
للحسن الكرايمتي وهو من صعب الشافعي ولا فرق بين ان يكون الشرايعوض
او ينفذ اريد به في ذمته حالاً او موقلاً واذا صار للتجارة استمر حياً ولا
لحاج في كل معاملة الى نية وفي معنى الشرا ما لو صالح له من دين في دمه
انتسان على عرض بنية التجارة فصير للتجارة سواء كان الدين قرضاً او
ثم مبيع او قرضه متلف وكل الامتياز بشرط الثواب اذ قصد به التجارة
القيد الثاني قولنا بمعاوضة خرج ما اذا نوي التجارة عند الشئاب
المالك بغيرها كمال القرض ما لا ينشئ شرط ثواب او صطا او حش
او احتطب او ورف ما لا املكه بوصيته فانه لا يصير مالاً للتجارة وعن
ابي الحسين ان الموهوب والموصيه اذا قبله بنية التجارة يكون للتجارة
وحقه الطرد في الحنطيط ونحوه وكذا الرد بالعيب والاسترداد
فلو باع عرض عرض فيه ثم وجد بما اخذ عيباً فرده فقصداً المردود عليه
اخذ للتجارة فرده عليه المور بعيب القطع حول التجارة فلا يكون للتجارة
بخلاف ما اذا كان الثور للتجارة فان خسر التجارة مستمر فيه قال الماوردي
وحكم رجوع البائع في غير ما لو بقلش المشتري وبالا قاله خمر دة
بالعيب وهو في الاقاله بناء على الصحيح انها فسخ ولو تباع بالناجران

ثم نقابل حكم التجارة مستتر في المال ولو كان عنده عبد للتجارة بناء
 لعبد لا قنينة فرد عليه العبد لم يرد إلى خمر التجارة كالوقصة
 القينة بعروض التجارة التي عنده ولو نوي بعد ذلك جعله للتجارة فأنما
 لم يصير مال تجارة حتى يبيعه بغيره التجارة **القول الثالث** قولنا محضه
 تخرج به ما إذا نوي التجارة عند التملك بغير معاوضة محضه كما لو
 خالغ امرأته وقصد بعوض الخلع التجارة أو زوج أمته أو زوجت الحرة في
 التجارة في الصداق فإن في صيرورته مال تجارة طريقا أحدهما
 فيه وجهان أحدهما لا وقطع به المادرج وقال الرواية هو لا يقبل
 وأظهرهما نعم وطردا في المال الذي صالح به عن الذم والمال الذي أجر به
 نفسه أو ماله وخروج بعضهم هذا على أن الماذون له هل له أن يوجر
 عبده وفيما إذا كان تصرفه في المنافع بأن كان يستأجر المذلق يوجرها
 على قصد التجارة والاصح في الكل أنه يصير مال تجارة والطريق الثاني
 وهو لا يصح القطع به **فروع** قال التجارة إذا كان حيوانا فإن وجبت الزكوة
 في عينه كما لو كان غنمه ستامة فالكلام فيه وفي مناجه شياطين وإن لم
 يحث عينه كالخيل والجواب في المطوفه من الغمر فإذا ولد في بني ككون
 ولدها مال تجارة وجهان أحدهما عن ابن شريح لا وأصحها نعم ولدها إذا لم ينقص
 قيمة الأم بالولادة فالانقضاء كما إذا كانت قيمة التجارة الفانعا كات
 بها إلى ثمان مائة وقيمة الولد ما ينادي به من جبر ناقصان الأم بغيره
 وعليه ذكوة للذلف ولو غادف قيمتها إلى سبع مائة جبر ناقصان الأم
 بمائة من الولد وفيه احتمال للامام والخلاف في الولد الحادث وكذا في
 الموجود عند الشرائق فلنا يقابل به قسط من الثمن ويجريان في آثارا شجار
 التجارة وسببا في التفرع عليها آخر الركن الثالث **فروع ثان** قال
 المتولي لو اشترى صبغا صبغ به ثياب الناس أو شحمها **فروع ثالثة** ليدفعه إلى الكون
 وبقي عنده حولا لزمه ذكوة التجارة لأن عينه تبقى بعد الاستعمال
 بخلاف ما لو اشترى به صابونا ليغسل به ثياب الناس أو لمحا ليحجن به

وبقي عنده حولا لزمه ذكوة التجارة لأن عينه تبقى بعد الاستعمال بخلاف
 ما لو اشترى به صابونا ليغسل به فإنه لا لزمه ذكوة **فروع ثالث** قال لو
 اشترى الديباج بغيره التجارة ثم نوي القينة ليلبسه أو سواها للتجارة
 ثم نوي استئجارها لمقطع بها الطريق ففي انقطاع الخول وجهان
 أحدهما نعم لينة الاستئجار والثاني لا لفسادها **الركن الثاني** النصاب
 فيه وقت اعتبار ثلاثة أقوال وقيل أوجه ثلاثة الأول والثاني محضان
 أحدهما أنه يعتبر في جميع الخول كغيره فلو نقص منه حبة انقطع فإن تم بعد
 ذلك استأنفه من حيث كان وأصحها وهو أنه لا يغير إلا آخر الخول
 فلو اشترى عرضا للتجارة بد رقيم أو عقد الخول عليه ووجبت الزكوة أن
 ان بلغت قيمته آخر الخول فصاها والثالث أنه يعتبر الخول وآخر دون ما
 بينهما فإن كان نصابا في الطرفين وجبت ولو نقص في أثنائه والأول وعلي
 هذين الأخيرين لو باع الغرض في أسنا الخول بعروض أخرى وسقط عن
 الذي اشتراها به فوجهان أحدهما أن الخول ينقطع ويبتدى حولا للسلعة
 الأخرى من يوم ملكها وأصحها أن الحكم كحكمها لبقية عروضه عنده ولا
 اثر للبداية في الخول وحيث كل النصاب وجبت الزكوة وإن باعها بنقد
 من جفت الذي اشتراها به وهو ناقص عن النصاب ثم اشترى به سلعة فتم
 الخول وقيمتها نصاب ففي انقطاع الخول وجهان من قبيل واحد بالانقطاع
 ولو لم يخلو ولم يكن قيمته نصابا فهل يبتدى حولا ثانيا فيه وجهان
 أحدهما نعم وينقطع حكم الأول فإذا تم الخول الثاني فإن كل نصابا وجبت
 الزكوة والأول استأنف حولا آخر وثانيتها وصححه الغزالي لا بل بقيت قيمته
 نصابا بارتكابه ويشترع عليها ما إذا اشترى عرضا للتجارة بما يتد رهم
 فباعه في الخول بعرضين بيازا فتم الخول وهو في يده فنقومها بالدرهم
 على المذهب فإن بلغت قيمتها ما يتد رهم زكي فإن نقصت عنها فهل يسقط
 حكم الخول أم لا ومتى بلغت قيمتها نصابا ذكوة وفيه الوجهان فإن قلنا
 تسقط ويبتدى بها حول فهل يسقط من ذكوة العروض لا ذكوة الغنم فيه

وجهان فان قلنا يسقط ويستبدى بها حول فهل ينقل من زكاة العروة من ينقل
فادخلها من اخر حول الاول لا من حين ملكها على الصحيح وان باعه بما
دون النصاب بعينه حلت كما لو باعه بعينه فادخلها من ينقل من ينقل
ثم فوينا الدنانير بالدراهم فان بلغت نصابا زكاه والا فلا وان باه
بما دون النصاب من جنسه كما لو باعه بما به وخمسين درهما في انقطاع
الحول وجهان **فرع** قال القاضي في الفناوي لو اشترى ما يتي درهم ثم ستم
بنيه التجار فعمرو وباع لدهن او اشترى حنطة وجعلها خبزا وباعه
فهل ينقطع الحول محتمل وجهين اظهرهما انه لا ينقطع **القول الثالث**
الحول وهو معتبر اتفاقا والنظر فيه في امر من احدها في ابتدائه ولما يملك
به عروض التجار ثلاثة احوال **الاول** ان يكون من الذهب والفضة الذي
يجب فيه الزكاة سواء كان صريحا او غير مضروب واحترزنا بقولنا الذي
يجب فيه الزكاة عما لا يجب فيه فان اشتراه بحلي معه لاستعمال مباح على
الصحيح في انما لا يجب فيه فاذا ملكه باحدتها او هما فان كان نصابا كاملا
كما لو اشترىها بعشرين درهما او ما يتي درهم فابتدأ الحول من يوم ملك ذلك
النقد وبني حول التجار على حول النقد كما بني حول النقد على حول
التجارة فضر عليه الفور في المتولي والبعوي وغيرهم هذا اذا اشتراه
بغير النقد وكذا بد من مبلغ نصابا وقلنا بوجوب الزكاة في الدين ما
اذا اشترىها نقد في دمه واداه في ثمنها انقطع حول النقد وابتدأ
حول التجار من حين الشراء وان كان دون النصاب وهو لا يملك تمامه فان
قلنا بالذهب ان النصاب انما يعتبر اخر الحول انعقد الحول من حين ملك
السلعة وان قلنا باعتبار في طريق الحول او في جميعه لم يعقد
الحول الا اذا بلغت قيمة السلعة نصابا فان كانت تشاويه الا ان انعقد
الان والا فزوت تشاويه **الثانية** ان يكون الذي ملك به السلعة
عرضا لا من جنس مال الزكاة كالتياب والعبيد فابتدأ الحول من وقت ملك
عروض التجارة ان كانت قيمة العروة نصابا وكذا ان كانت دونه على

الصحيح ان النصاب انما يعتبر اخر الحول **الثالثة** ان يكون الذي ملك به
يجب الزكاة في عينه كما لو اشترىها بنصاب من الشايمة فالذهب ان
حولها ينقطع ويبتدئ حول التجارة من يوم ملك وقال البراءة لم يمتد
بني حول التجارة على حول الشايمة كما لو ملكه بنقد وقال انه المذهب
ونسكا بظاهر نص متاويل عنه **فرعان** الاول نوي الفينة بعض
عروض التجارة فان عينه صار للفينة دون باقيها وان ابيعها فهل توش
نيتها فتكون بعضه للفينة وبعضه للتجارة او لا ولو جمعها للتجارة فبوجهان
ولو نوي الفينة لما لا يجوز فغله كالنوي فنية الشيو فقطع الطريق
وقنية تباب الديباج للبسها في انقطاع حوله وجهان قال المتولي فلما
ان عزعزم على معصية واصتر عليها هل يام فرام لا وفيه خلاف ياتي كتاب
الشماكات اصحابنا **الثاني** لو باع عروض التجارة بعروض اخرى للتجارة
في اثنا الحول لم ينقطع الحول اذا لم يقصد الفينة سواء قصد التجارة او لم
يقصد شيئا وفي الصورة الثانية وجه انه يكون للفينة اذا كانت عند مالكيها
للفينة وغلط فائله وان باع الاثمان بعضها لبعض التجارة كما بفعله
المبارفة فوجهان احدهما ينقطع الحول فلا زكاة وقال المتدبر ان
المذهب والرواية انه اقتبس ثانيا لا ينقطع ونسبه بعضهم الى القادر
وصحه بعضهم وبناهما ابو حنيفة على القولين فيما اذا ملك ربيع شايمة
للتجارة هل يجب زكاتها التجارة او زكاة العروة الاولى يعني وعلى الثاني
يستأنف الامر الثاني في المال المستفاد في اثنا الحول هل يضم الى الزم
له اربعة اوجه الاول ان يكون بارفع فنية عروض التجارة مع بقاها من
غير نصوص كما لو اشترى عرضا بما ينيل واسته حتى تم الحول وقيمته
لثمانية فوجب زكاة الثلثية عند اخر الحول الاصل سواء كانت الزيادة
لعني في نفس الغرض كالتمش واللبان وبارفع السوق وسوا حصلت
في اويل الحول او قبل اخر الحول فطعوا به قال الامام لكن من يبيع
النصاب في جميع الحول قد لا يستلم وجوب الزكاة في الزم في اخر الحول

دقياسه ان يقول ظهور الزخ في اثنا الحول كمنه
والامة قد يذكرون القول الضعيف مع الصحيح فاذا توسطوا التفرع
تركوا الضعيف قال النووي وهذا احتمال ضعيف لان هذا المعنى موجود
في الساج ولو كانت لرغبة داعية وغيبه جاهل ففي ذلكما خول رأس
المال وجهان ولو قومه عند الحول سلتاية فباعه باربعائة ذى بلمايه
اما الوارد ففقت القيمة بعد الحول فالزخ مضموم الى اصل في الحول
الثاني كالساج **الثاني** ان يشتري عم وضاللتجان بنية التاج لاجمال
التجان فلا جعل هذا تابعا للمال في الحال بل يفرد حوله فان كان رأس
المال نصائباً في حوله التاج على حوله وان كان دون النصائب انقد
حول التجان من يوم الشرا كما تقدم **الثالثة** ان يرفع قيمة الغرض
فبيعها بالزيادة وينص ثمنها فان باعها بغير جفس الثمن الاول كالمو
اشتراها بالدينار فباعها بالدرهم فالحكم كما لو باء عرضا بعرض
وفيه وجه ان ختمه حكمه بالو تاعه بجنس رأس ماله فكونه في الخلاف
الاية وان باعه بجنس الثمن الاول كما لو اشتراه بعشرين دينارا فباعه في
اثنا الحول باربعين ما ان مستك النقذ في تمام الحول ويشترى به
عوضا اخر **الفصل الاول** ان يستبدل في تمام الحول فالمنصوص انه
يزكي الاصل ويفرد بالتخ الحول وقص فيما لو دفع الى رجل الفاش
النصف فاشترى به سلعة وحال الحول عليها وفي تساوي الفين
على قولين احدهما انه يزكي الكل والثاني انه يزكي الف وخمسة فاق
زكي تمام الزخ او بصفة عند تمام الحول ولم يفرد به بجزل ولا محاب
طريقان صحهما ان في الزخ قولان احدهما انه يضم الى اصل في الحول
كالساج وصحة الماورد في الشايتي وصحة وهو اختيار ابن الحداد انه
يفرد بحول والطرمي كما في القطع به وناو بل بضمه في القراض فان
قلنا يفرد بحول فابدا ان يؤمر الظهور او المنصوص فيه وجهان احدهما
الثاني **الفصل الثاني** ان يشتري بالنقد سلعة فطريقان احدهما ان

الحكم كالمواستك الناص فنكون في الطريقان والثاني القطع بانه يزكي
الجميع بحول الاصل ولو كان البيع والنقص بعد تمام الحول فان كانت
الزيادة ظهرت قبل تمام الحول زكي الجميع بحول لاصل قطعاً وان لم
ذكي ظهرت الا بعد فوجهان احدهما انه يستأنف للزخ حولا هذا كله
اذا اشترى العرض بنصاب او بما يتساو به اما لو اشتراه بدون النصاب
كما لو اشتراه بمائة وباعه بعد ستة اشهر كما تقرر بقيت عنده الى اخر
الحول من يوم الشرا يعني على القول المتقدم فعلى المذهب لشر النصاب
لا يعتبر الا في اخر الحول ان قلنا نعم في الما يتبين وان قلنا لا لم يزل مائة
الزخ الا بعد ستة اشهر اخرى وان قلنا باشتراط النصاب في جميع
الحول او في طرفيه كان ابتداء حوله من يوم باع ونقص فاذا انتم في الما يتبين
وايضاح الفصل يفرد غير احدهما لابن الحداد لو ملك عشرين دينارا
فاشترى بها عرضا للتجان ثم باعه بعد ستة اشهر باربعين واشترى بها
سلعة اخرى ثم باعها بعد تمام الحول بمائة فان قلنا الزخ الناصر لا يفرد
بحول زكي المائة بحول الاصل وان قلنا بالاصح انه يفرد في خمسين
دينارا الا انه اشترى الثانية باربعين منها عشرون رأس ماله وعشرون
دخلها في البيع الاول فاذا مضت ستة اشهر اخرى ثم للحول على نصف
المبلغ فزكيه بزيادته وفي ذلك لا تفرق فاذا مضت ستة اشهر اخرى ثالثه
فغلبه زكاة العشر من الثانية لتمام حولها حينئذ وانضم اليها دحلها صار ناضا
فيل تمام حولها فاذا مضت ستة اشهر رابعة فعليه زكاة وعندها هو الدلالة
الباقية فان كانت الخمسون التي اخرج ذكاتها في الحول الاول باقية
عنده فغلبه اخراج ذكاتها فانها مع الدلالة في هذه اجواب ابن الحداد فربما
على الصحيح ان الزخ يفرد بحول وفيه وجهان اخران ضعيفان احدهما
انه يخرج عند البيع الثاني زكاة عشرين فاذا مضت ستة اشهر اخرج
زكاة عشرين اخرى وفي ذلك الحول الاول فاذا مضت ستة اشهر
اخرى اخرج زكاة الستين الباقية لاستقرارها عند البيع الثاني فمنه

ابتدأ حولها والثاني انه عند البيع الثاني يخرج زكوة عشر من ثمر اذا
مضت ستة اشهر اخرى في الثاني الباقية لان الشئين التي دخل
حاصل في حول العشر من التي في الزرع الاول فيصير الهنا ولو كانت المسئلة
بما قاله لم يبلغ التسعة الثانية فيز في عندئذ من الحول الاول خمسين كما
وعند تمام الثاني الخمسين الباقية لان الزرع الاخر ماصدا فاضا **الفرع**
الثاني لو اشترى ثمانية عرضا للحنان فباعه بعد ستة اشهر ثمانية
واشترى بها عرضا وباعه بعد تمام الحول بستماية فان لم يفرغ الزرع بحول
احد زكاه ستماية وان فزده بخول اخرج زكاة اربعماية فاذا مضت ستة
اشهر في مائة اخرى فاذا مضت ستة اشهر اخرى في المائة الباقية
هذا على جواب من الخداد وهو المذهب واما على الوجهين الاخرين فز في
عند البيع الثاني ما يبين ثم على الوجه الاول اذا مضت ستة اشهر
بركة مائة ثم اذا مضت ستة اشهر اخرى زكاة ثمانية وعلى الثاني اذا
مضت ستة اشهر من يوم البيع الثاني اخرج زكوة اربعماية الثانية ولو
لم يبلغ العرض الثاني اخرج زكوة اربعماية عند تمام الحول وزكوة الباقي
بعد ستة اشهر **الحالة الرابعة** ان يكون مال التجارة حيوانا لا ينجس
فيه الزكاة فنبه او شجر افان لم يدر ان دخل التجارة فعدي الى الولد
والثمة على الصحيح وعلى هذا في حولها وجهان كما صرح به انه يضمن في الحول
الى ليرجل وتاينهما انهما كالزكوة الناض فيها القولان فعلى احد القولين
لا يضمن الا ليرجل في الحول ويكفي في حولها من حين انفصال
الولد وظهور الثمة وان لم يجعلها مال تجارة فذهب القول في زكاتها
في السنة الثانية وما بعدها يخرجها من حساب التجارة كما لو ورث
عبد ام لا قال الامام والظاهر ان الزكوة لا تجب فيها **فرع آخر** احدها
لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فبلغت
فيمنه لخر الحول مائة وخمسين قلنا بالمذهب ان الحول ينبغي ان
على ما دون النصاب لزمه زكوة الجميع ولو اشترى العرض بالمائة ثم

استفاد عند مضى ستة اشهر خمسين من جهة اخرى كلما تحول
العرض كانت قيمه مائة وخمسين فلا زكوة لئلا لان الخمسين المستفاد
لم يتم حولها فاذا تم حول الخمسين في المائتين ولو اشترى بالمائة
عرضا للتجارة اول المحرم ثم استفاد مائة ثانية اول صفر فاشترى
بها عرضا فاستفاد مائة ثالثة اول شهر ربيع الاول فاشترى بها
عرضا اخر فاذا تم حول المائة ليرجل فان كانت قيمة عرضها نصبا با زكاه
فان نقصا عنه فلا زكاة في الحال فاذا تم حول المائة الثالثة قوت
عرضها فان بلغ مع العرضين الاولين نصبا با زكاه ولولا **الثاني**
لو حدثت الزكوة بعد الحول وقبل امكان الادا فان جعلناه بشرط
الوجوب ضمننا الزيادة في الجدي الذي قال به الجمهور وقبل المذهب
عدم الكفر لجريانها في الحول فالان وباني وهو غلط **الفرع الرابع**
القدر الذي يجب اخراجه وهو ربع العشر ولا يرض فيه قطعاً وثمر يخرج
قال في الامم والمختصر يخرج من القيمة ولا يجوز ان يخرج من غير ما لا يدرك
وقال في القاموس فيه قولان احدهما هذا والثاني يخرج ربع عشر العرض
وقال في موضع اخر لا يجوز ان يخرج الا الدرهم او الدنانير او عرضا
بعينه ولا يصح طرقي. احدها عن ابن ابي هريرة ان فيه قولين
احدهما انه ينبغي اخراج القيمة والثاني ينبغي اخراج ربع عشر العرض
وعلى هذا لو اذ ان يخرج عرضا من غير مال الزكوة وخمسته قال
البيهقي لا يجوز على المذهب وفيه وجه انه تجوز وصححه الرواية في غيره
وحكوه عن المنصور الثاني عن ابي اسحاق ان فيه قولين احدهما ينبغي
اخراج القيمة والثاني انه ينبغي بيعها وبين العرض قالهما عن ابن سريج
ان فيه ثلاثة اقوال شعير القيمة شعير العين الخبير بينهما والرابع ان
فيه قولين احدهما شعير القيمة والثاني يخرج العين ان كان المال مما
يقبل القسمة بالاجر اكالير والآخر اخراج القيمة وبني على هذا
الخلاف ان الزكوة شعير القيمة او بالعين في الجدي بدأ الصحيح شعير القيمة

والقد جرم معاق العتق وشفع هذا الخلاف بصورة وفي لو كان متهما
درهم فاشترى بهما مائة ففرض حنطة فحال الخول وفي ثمانية مائتين
وحيتا الزكاة تفريقا على المذهب ان النصاب لا يعتبر الا في اخر الخول قبل
المجد بد نخرج خمسة دراهم وعلى القابم شعين اخراج خمسة افقره
وعلى الثالث تخيير بينهما فلو اخرج اربعة افقره قيمتها خمسة دراهم
فعلى الاول لا يجزيه وعلى الثاني عليه اخراج قفيز خامس ولا شيء له
بزيادة الاربعة لسطوة وعلى الثاني يرجع الى نيته فان نوى انها
بدل عن خمسة دراهم لم يجزيه وان قصد اخراج خمسة من النصاب
لزمه ففرض خامس ولو اخر اخراج الزكاة فنقص القبة كما لو صادت
مائة فان كان قبل امكان الاداء قلنا انه شرط الوجوب سقطت
الزكاة وان قلنا انه شرط الضمان لزمه اخراج زكاة الثانية ثم
ان كان النقصان لا يخفض السعر لزمه على الاول اخراج درهمين
وان كان لبعثها بغير فعل المالك وتغريبه لزمه على الاول درهمين
ونصف وعلى الثاني خمسة افقره وما نقص قيمتها وهو درهمان
ونصف وعلى الثالث تخيير بينهما وان كان بعد امكان لرد الزم على
الاول خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة افقره ولا يلزمه نقصان
القبة وعلى الثالث تخيير بينهما ولو اخر اخراج فزاد القبة وبلغت
اربعة فان كان قبل امكان الاداء قلنا انه شرط الوجوب فعلى الرابع
لخرج عشرة دراهم وعلى الثاني خرج خمسة افقره وعلى الثالث
يتخير بينهما وان قلنا انه شرط الضمان فعلى الصحيح يخرج خمسة دراهم
وعلى الثاني يخرج خمسة افقره من غيرها قيمتها عشرة دراهم وعلى
الثالث تخيير بينهما وان كان بعد امكان فقد تقدم ان الصحيح لا
اعتبار بهن الزيادة في السنة لاولي فعلى الاول يخرج خمسة دراهم
وعلى الثاني يخرج خمسة افقره قيمتها عشرة دراهم وفي وجهه ان مكفى
على هذا اخراج خمسة افقره قيمتها خمسة دراهم وعلى الثالث تخيير بينهما

بها

ولو نلفظ الحنطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائة درهم فمصادرت
قيمتها اربعة مائة وعلى الرابع يخرج خمسة دراهم وعلى الثاني يخرج
خمس افقره قيمتها عشرة دراهم وعلى الثالث تخيير بينهما اذا عرف
ذلك واذا فرضنا على الجديد الصحيح وهو ان الواجب قبلي نقد
يقوم به العرض يختلف باختلاف ناس المال الذي ملك به عرض التجار
وله احوال الاول ان يكون نقدا نقابا كما لو اشترى بمائتي درهماء و
عشر من بنينا را فيقوم به اخر الخول فان بلغ به نصابا اخرج زكاة والا
فلا وان كان لوقوم بالنقد لا يخرج بلع نصابا وان كان غالب نقد
البلد لو اشترى بالمائتي عرضا فباعه بعشر من بنينا را اعل قصد التجار
فتم الخول وفي غيره ولم يبلغ قيمتها مائتي درهم فلا زكاة على المذهب
وفيه قول غيري ان المقوم ابد يقع بطالب نقدا للبلد ومنه يخرج
الواجب سواء كان بتد المال نقدا او غيره ورواجماعة وحها عزان
الحداد الثانية ان يكون نقدا دون النصاب فوجهان احدهما انه يقوم
بتلك النقد وثانيهما انه يقوم بغالب نقد البلد ومحلها ما اذا لم ينس
جنس النقد الذي ملكه به ما يتم به النصاب وان ملك ما يتم به النصاب
كما لو اشتراه بمائة وعند مائة اخرى فيقوم بجنس فملك به كطعا
واستد الخول من يوم ملك الدرهم قال القوي وبجي فيه القول المتقدم
الثالثة ان ملكه بالنقد من معا وهذا لانه اضرب احدها ان يكون
كل واحد منهما نصابا فيقوم بهما جميعا على سببة القسيط يوم الملك
ان يقوم اخذ النقد من بالآخر فاذا اشترى بمائتي درهم وعشرين دينار
فنصف الجرد من مشتري بالدرهم ونصفها مشتريا بالدينار وان كانت
قيمتها عشرة دنانير قلنا هاهما مشتريا بالدينار وقلنا مشتريا بالدرهم
وكذا يقوم في اخر الخول ولا يضم احدهما الى الاخر في الحب الزكاة الا
اذا بلغ واحد منهما نصابا وان كان لوقوم احدهما بلغ به نصابا ويكن
خول كل واحد من النقد دون النصاب فان قلنا ان ما دون النصاب

كالعرض يقوم بجميع نقد البلد وان قلنا بالاصح انه كالنصاب فوجهان
 اصحها انه يقوم بما قبل الدراهم بالدراهم وما قبل الدينارين بالدينارين
 وثانيها يقوم بجميع بالدراهم **الضرب الثالث** ان يكون احدهما
 نصابا والاخر دون النصاب فيقوم ما ملأه بالنقد الذي هو نصاب
 براثر ماله وما ملأه بالنقد الناقص عن النصاب فيه ثلاثة اوجه
 اصحها براثر ماله وثانيها نفا بالنقد البلد وثالثها بالدراهم نطالفاستوا
 كان ضله ذهب او فضة ويقوم كل منهما في الحزق وله ويكون حوله الذي ملأه
 بالنصاب من حين ملك ذلك النصاب وحوال الملوك بما دون النصاب من
 حين ملك العرض اذا اختلف جنس المتقوم به فلا ضم كما في **الحالة الرابعة**
 ان يملكه بغير النقد بان يملكه بعرى للقبضة او بشكاح او خلع نفعيا على
 الصحيح انه يصح ان تجارة فيقوم آخر الحول بنقد البلد من الدراهم او
 الدينارين فان بلغ نصابا اخرج زكاته والا فلا ولو بلغ بغيره فان كانا
 منسبا وينزل عليه فان بلغ باحدهما نصابا دون الآخر يقوم بما بلغ به عند الجمهور
 وفيه وجه انه يقوم بما لا يبلغ به وفيه وجه ثالث انه يقوم بالدراهم خاصة
 فان بلغ نفاضا بازي والا فلا وان بلغ بكل منهما نصابا فادبعة اوجه
 اصحها ان المال لا يختار فيقومه بما شأ منهما وثانيها يقوم بما هو واقع للمساكين
 ونسبة الامام للجمهور وكلام المجوزي يقتضي ترجحه والثالث انه
 يقوم بالنقد العالي في اقرب البلاد اليه والرابع انه يقوم بالدراهم
 الخامسة ان يكون رأس المال نقدا او عر كالمواشتره بماية درهم وثوب
 للفنية فما يقابل الدراهم يقوم بها وما يقابل الثوب يقوم بنقد البلد
 فان كان النقد دون النصاب عما د الوجهان وكما جزي النقطة عند
 اختلاف الجنس لجزي عند اختلاف الصفة كما لو اشترى بنصاب من الدينارين
 بعضها صحيح وبعضها مكسر وبينهما تفاوت فيقوم ما يخفى الصالح بالحاج
 وما يخفى المكسرة بالمشرة السادسة ان يشتري بالفضة او السنينابل
 فوجهان احدهما يقوم بنقد البلد والثاني بجنسته من النقد ولو اشترى

العرض بدني في ذمة النابغ وواجبنا الزكاة في الدين فهل يقوم بجنس الدين
 لبقا حوله عليه او بنقد البلد لنقصان الملك في الدين فيه وجهان ولو اشترى
 بدراهم في ذمته ثم نقد الثمن فهل يقوم بالدراهم لا فها من جنس الثمن او بنقد
 البلد لا نه لم يملك المستلعة بها بل قبض بها دينا واجبا عليه فيه وجهان
 قال الرواية ولوجهل ما اشتراه به قوم بنقد البلد **فرعان** الاول
 لو قوم العرض في آخر الحول ثم ناعه من بادة على قيمته فان كان بعد اخراج
 الزكاة فلا شيء عليه لهذه الزيادة لكنهما يصح للمال في الحول الثاني وان
 كان قبله فوجهان اصحها انه لا يلزمه ذلك ثانيا ولو نقصت القيمة بعد تقويمها
 بعد الحول فباعها بانقص ما فوقها به فان كان نقصا ناشئا عن غابن به لغير
 يلزمه الادكاه ما بيعت به وان كان كثيرا كما لو قومها بادر بعين ادا
 فنقصت فباعها بجنسته وثلاثين لزمه زكاة الاربعين **الثاني** في جواز
 بيع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة فيها وقبل اخراجها ثلاث طرق
 احدها انه على الخلاف السابق في بيع سائر اموال الزكاة بعد الوجوب
 وقبل الاخراج كالسبابة والثاني انا ان قلنا زكاة التجارة تؤدي من
 عين العرض فبيعها على ذلك الخلاف وان قلنا يؤدي من قيمتها فحكمها حكم
 مال الزوجت شاة في خمس من الابل فباعها وفيه طريقتان نقدهما الخدم
 انه على الخلاف والثاني القطع بالصفة والطريق الثالث الصحيح القطع
 بخوار البيع ولا فرق بين ان يبيع على قصد التجارة او الفينة او غير
 قصد ولو اعتنى عبد التجارة او ذهب مال التجارة بعد الوجوب وقبل
 الاخراج فهو كالوابع الماشية لانهما يبطلان بتعلق زكاة التجارة ولو
 باع مال التجارة بمجااة في هذه الحالة فقد رالحاياة كالموهوب قال
 الرافعي فان لم يصح الهبة وجب ان يبطل في ذلكا القدر ويخرج في الباقي
 على قول الثوريين واختتام الباب بفضل الاول في اجتماع زكاة التجارة
 مع غيرها ويقع في ذلك زكاة الفطر وزكاة المعشقة وزكاة الواشي
 فاما زكاة الفطر فاذا كانت عند عبدة التجارة وجبت زكاة الفطر

عند وجود شئيهما وزكوة التجارة عندئذ ما حولها ولو انفق وقت وجوبهما
بان كان الخول يتم عند غروب شمس اخر يوم من رمضان وعند طلوع
فجر اول يوم من شوال وقلنا يجب به وجبت ذكوة الموانع فاء
اشترى نصابا من الشايمة بنية التجارة فلا يجب فيه زكوة العتق التجارة
جميعا قطعاً وفيما يجب فيها قولنا احدها وهو اخذ قولنا القدر
ان الواجب زكوة التجارة والحيد في الصحيح ان الواجب زكاة العتق
وهما فيما اذا اكمل نصيب الزكاة انما اذا اكمل نصابا احدها خاصة
كالوكان المالا ربع شاة لا يبلغ قيمتها نصابا من النقد الذي عليه باب
عندئذ ما حول اذا كان دون الاربعين وكانت قيمتها نصابا اخر الخول
فالمى قطع به للجهنم وانها يجب فيها بلغت به نصاباً وحكى الاما مرة
وجوب زكوة العتق الاولي وزكاة التجارة في الثانية وجهين واقفه
البعوي على ذلك في الاول دون الثانية فان قلنا بوجوب زكوة التجارة
قال البعوي وغيره يقوم الشاة مع درهما ونسبها وصوفها وما اتخذ
من لبنها وهو جواب على ان النجاس في مال التجارة وقد مر الخلاف فيه
ولا بأس بنقصان النصاب في الخول فنرى على الصحيح في اعتبار النصاب
اخر الخول ولو باع الماشية في اثنا الخول ثم اشترى بها عرضا اخر
لم ينقطع الخول وان قلنا بوجوب زكوة العتق اخرج البتل الواجب من
الشايمة وبضم الشال الى الهاء ولو باع الشايمة في الخول ونقص
غيرها انقطع الخول ويبتدى حول التجارة من يوم النقص ولو نقص
نصابها في اثنا به كالوكانت من الاربعين احدنا منقولة الى زكوة التجارة
وهل يعني حول زكوة التجارة على حول زكوة العتق مرستنا فلها حول
فيه وجهان كالوجهين من ملك نصابا من الشايمة لا للتجارة فاشترى
بها عرضا للتجارة هل يعني حول التجارة على حول الماشية واذا اوجبتنا
زكوة التجارة لنقصان الماشية المشتراة للتجارة دون النصاب فبلغت
بالنجاح في اثنا الخول نصابا ولم يبلغ بالقيمة نصابا في اخر الخول فوجهان

احدها الا زكوة عليه والثاني يغفل الى زكوة العتق على هذا يعتبر الخول من
يوم تمام النصاب بالنجاح او من وقت نقصان القيمة عن النصاب فيه وجهان
هذا كله اذا انفق حول زكوة العتق الماشية اما لو اختلفا ولا يتصور في
الماشية سبق حول زكوة العتق تقطاع حولها بالمبادلة وانما يتصور
سبق حول زكوة التجارة بان يشتري بعلة للتجارة ثم ينشأ انشائها
بعد سنة اشهر مثلاً او بان يشتري بعراً من تجارة بعد سنة اشهر
نصاباً من الشايمة فطريقان اطهرهما وهو ظاهر النص انه على القولين في
تقديم زكوة العتق والتجارة فان قدمنا زكوة التجارة فذاك وان قدمنا
زكاة العتق في قيمته وجهان احدهما ان حول التجارة ينقطع بالتسوم
ويجب زكوة العتق عندئذ ما حولها واطهرهما ان زكاة التجارة يجب عند
تمام حولها ثم يتبدى حول زكوة العتق من حول التجارة ويجب زكاة
العتق في الخول الثاني وما بعد والطريق الثاني واخشان القاضي الطبري
والشيخ في استحاق وقطع به للجهنم في خبره ان القولين مخصوصان
بما اذا انفق الخول بان اشترى بعراً من القيمة نصاباً من الشايمة للتجارة
فان لم يسبق فلا جريان لها واما الحكم فيه طريقان احدهما ان المناخير يرفع
المقدم فوجب زكوة العتق فولا واحداً واشهرهما وهو ما اوردته العظم على
هذه الطريقة ان المتقدم يمنع المناخير فوجب زكوة التجارة قطعاً **فروغ**
الاول لو اشترى ربع شاة للتجارة واسماها وبلغت قيمتها نصاباً **جاء**
فان اوجبتنا فيها زكوة التجارة زكاة الخول الا قبل فاذلخا الخول الثاني
فومها فان بلغت قيمتها نصاباً زكاتها والا فلا وان اوجبتنا فيها زكوة العتق
اخرج عنها في الخول الاول سنة فاذلخا الخول الثاني لم يجب فيها زكوة
العتق في وجوب زكاة التجارة وجهان اصحهما انها يجب قال العمري
وينبغي على قياس هذا اذا اوجبتنا فيها زكاة التجارة فنقص قيمتها في
الخول الثاني عن النصاب دون عددها ان يكون في زكاة العتق هذا بان
الوجهان **الثاني** لو انقبت نصاباً من الشايمة بنية التجارة لزمه زكوة

العين عند تمام حقلها قطعاً **الثالث** لو اشترت المرأة حقلها يباح لها البتة
 للتجارة وجبت زكاته وان كانت نفيسه ثم ان قلنا الحقل المباح لزكاة
 فيه وجبت زكوة التجارة قطعاً اذا بلغ نصيباً وان قلنا فيه زكاة فهل
 يجب زكوة التجارة أم العين فيه القولان ونظهر فايدهما في الصنعة ان قلنا
 بالتجارة اعتبر الصنعة والا فلا ويظهر ايضاً ان اذا كان مشتري بعين
 حبسه وانما المشتري فاذا اشترى بما رالتجارة قبل بدو صلاحها
 بشرطه فبدا صلاحها في يده جري القولان في وجوب زكوة العين او
 التجارة فاننا وجبنا زكوة التجارة لموجب العشر ولا نصفه ولا وجبنا
 زكوة العين وجب العشر ونصفه ثم يستأنف حول التجارة من حين الجداد
 وبه سقط غلايق زكوة العين لو اشترى حقل للتجارة فاشترى ارضاً
 مزدوعة للتجارة فادرك الزرع وبلغ الحاصل نصيباً فالواجب زكوة التجارة
 ام العين فيه القولان اصحهما الثاني فان لم يكمل اخذ النصيبين
 او كلاهما اختلف القولان ففيه التفصيل والخلاف السابق ويتصور هنا
 سبق زكوة العين كما يتصور سبق حول زكوة التجارة بان يبدو اصلاح
 الثمار قبل تمام حقلها لعدم اعتبار الحول هنا وهذا اذا كانت الثمرة
 حاصلة عند الشراء بدو صلاحها في يده اما لو لم تكن حاصلة عند
 بانا طلعت في يده فزاد النظم لا يشي اخر وهو ان الثمرة الحاصلة من
 اشجار التجارة هل هي من مال التجارة وفيه خلاف مران قلنا نعم وهو
 الاصح في الحاصلة عند الشراء وينزل منزله زيادة منصلة او ربح
 منجدة في قيمة الغرض قال الامام ولا يستول منزلة ربح من حق يكون
 فيها الخلاف المتقدم في معنى الربح الناصر للرجل في الحول وبقيت زكوة
 العين فيها قطعاً وجبت زكوة التجارة في الارض والاشجار **الرابع**
 ان قلنا بوجوب زكوة العين اخرج العشر ونصفه من الثمار ولم يبق
 فيها شيء وفل سقط بذلك زكاة حذو الخلل وتبين الزرع وازاحي
 الخلل والزرع فيه ثلثة اوجه احدها بسقط واصحها الا وثالثها بسقط

في الحذو والشيخ وث لا راجي فان قلنا بتبعيته الارض للثمار والحبوب
 في الزكاة قال الامام ينبغي ان لا يتبع الا الارض التي تجوز المزارعة
 عليها بفعلاً للمساواة وهي المخللة التي لا يمكن افرادها بالسقي والعمل
 عن الاشجار واما ما لا تجوز المزارعة عليها فلا تدخل قطعاً في الموزون
 وهذا احتمال لنفسه وقد مرّح من قبله المادد في فان وجبنا زكاة
 التجارة في الاراضي في الحذو والزرع ونحوها فلم يبلغ قيمتها نصيباً
 فلا يضمن منه الثمرة والحب اليهما لا كما للمصاب فيه وجهان اصحهما
 لا على هذا القول وهو وجوب زكوة العين لا يسقط اعتبار زكوة
 التجارة عن الثمرة والحب في المستقبل بالكلية بل يجب فيها زكوة القحط
 في لزوم الاستنفلة ويكون ابتداء حرك التجارة من وقت اخرج العشر
 لا من وقت بدو اصلاح وان قلنا بوجوب زكوة التجارة فيبقى مر في
 الثمار الثمار وفي الحذو وفي الزرع الحب والبن وبقوم الارض فيهما
 جميعاً ولا فرق في ذلك كله بين ان يكون اشترى الارض مزدوعة للتجارة
 او اشترى للتجارة وبدو التجارة وزرع فيها ولو اشترى ارضاً
 للتجارة وزرعها بيد ولقينة فعليه في الزرع العشر ونصفه
 وزكوة التجارة في الارض بخلاف ولا يسقط عنها باذ العشر
 قطعاً ولو كان البذر للتجارة والارض للفقيرة فهل يلزم العشر او
 زكوة التجارة فيه الخلاف المتقدم **الفصل الثاني في زكاة القرض**
 فاذا استلم انسان الى اخر الف درهم على ان يرجع بينهما نفقة
 فكان اخرج الحول الفين فاما ان يكونا من اهل الزكاة او يكون احدهما دون
 الاخر كالذي والمكاتب **الحال الاول** ان يكونا جميعاً من اهلها
 فيبني اخراج زكوة على اضلي في بابيه ان شاء الله تعالى هو ان
 الغايل ملك حصته من الربح بظهوره ام لا يملكه الا بالفتنة وفيه
 قولان اصحها الثاني فان قلنا لا يملكه الا بالفتنة فزكوة المال كله على
 المالك وراي الامام يخرج وجوب الزكاة في نصيب الغايل على الخلاف

في وجوبها في الاملاك الضعيفة كالغصوب والمجود من حيث ان ملك
 رب المال فيه ضعيف لتعلق حق الغافل به وحول الرخ يعني على حوله
 الاصل الا احرص في اثنا الحول ففيه الخلاف المتقدم ثم ان اخرج
 رب المال الزكوة من مال اخر فذاك وان اخرجها من مال القراض كما
 في حكم المخرج فلا انه اوجدها عند الاكثر ثم هو مقصود في
 الام انه من الرخ كالمون وفطره عبد الصفاق وثانيها وهو لا يقبض
 عند ابن الصباغ انه من راس المال والرخ جميعا فيكون فضفه في المثال
 المذكور من هذه او بضفه من هذا والتاكد انه من راس المال خاصة ولخا
 الرواية واخرى وبني الحزب استبانوا الخلاف على ان الزكوة تتعلق بالعين
 او بالذمة ان قلنا بالعين في كالمون والافكا شتراد كطابقة من المال
 وقبل ان قلنا بتعلق العزم هي كالمون قطعاً وان قلنا بتعلق بالذمة
 ففيها الخلاف ولم يرتض الامام البناء ولم يستبعد الخلاف فطلقا وان
 قلنا الغافل ملك الرخ بالظهور فعلى رب المال زكوة راس المال
 وحصته من الرخ قطعاً وهل على الغافل زكوة نصيبه من الرخ فيه
ط **رف** اخذوا طريق القفال لا زكوة فيه قطعاً **و** اما في انه
 على القول في الغصوب والحق واصحها وبه قال جمهور العراقيين
 والصيد لا في القطع بوجوبها وعلى هذا في ابتداء حوله حصته خمسة
 اوجدها من حين الظهور وهو المنصوص وثانيها ان حوله راس
 المال وقالها انه من حين يقوم المالك على المال لا عند الزكوة وانها
 انه من حين المقاسمة قال النووي وهو غلط وخاسنها ان حوله من
 حين شترى الغافل السلعة وغلطوه ثم اذا تم حوله الغافل ونصيبه
 لا يبلغ نصيبا لكن المال كله يبلغه فان ثبتنا الخلطة في النفدين
 وهو لا مح نعليه الزكوة والا فلا الا ان يكون من حصته ما يملك النصا
 هذا اذا لم يجعل ابتداء الحول من حين المقاسمة فان جعلناه من حينها
 سقط اعتبار الخلطة وعلى كل حال لا يلزم اخراجه الزكوة قبل الهبة

فاذا قلنا ان كمال الدين اذا استوفاه وهذا المذهب وفيه وجه
 انه يلزمه الا يخرج في الحال لتمكنه من القسمة ان اخرج الزكاة
 من غير هذا المال فذاك وان اذ اخرجها منه فهل لا يستند
 به ام للمالك منعه فيه وجهان اصحهما وقيل انه المنصوص اذ لهما
 وقيل وهما سببان على ان الزكوة تتعلق بالعين وبالذمة ان قلنا
 بالعين فله الاستبعاد والا فلا **و** الثانية ان يجوز اخذها من اهل
 وجوب الزكاة دون الاخر فان كان الذي من اهل وجوبها المالك
 فان قلنا المال كله له ما لم يقسم فعليه زكاة الجميع وان قلنا
 بالقول الاخر فعليه زكاة راس المال وحصته من الرخ ولا يملك
 نصيبه اذ لم يكمل نصيبا بنصيب الغافل وان كان الذي من اهل
 وجوبها الغافل فان قلنا المالك كله للمالك قبل القسمة فلا زكاة
 وان قلنا للغافل حصته من الرخ ففي وجوب الزكوة عليه الخلاف
 السابق فاذا وجبنا هذا اذا بلغت حصته نصيباً او كان له
 من حصته ما يتم به نصيباً ولا ثبت الخلطة قطعاً ولا في اعتبار
 الحول هذا الوجه الاول والرابع وليس له اخراج الزكاة
 من غير المال هنا قطعاً **رفع** قال ابن الجراد لو اشترى شقة
 مشفوعة بعشرين ديناراً للنجاة في حال الحول وقيمتها مائة لزمه
 زكاة المائة وياخذ الشفع بعشرين لو اشتراه بمائة فحالك
 الحول وقيمتها عشرين لزمه زكاة عشرين وياخذ الشفع
 بمائة ووافقه الجمهور وخرج بعضهم قولا ان لا زكاة عليه قال
 الامام والوجه ان يستثنى منه فدر عشرين ديناراً

الباب الخامس في النوع الخامس

فهو زكاة المغدق والركاز وذكور في الزكوات ثفرع على
 المذهب ان مصرف ما يجب فيها مصرف الزكوات والاموال

الكائنة في الارض اما مخلوقة قبها وفي المعادن او مودعة فيها وفي الركاز
 وفيه فصلان الفضل الاول في زكاة المعادن وفي واجبة اجماعا
 فيجب في كل حرم مستلزم اخذ من المعدن نصا با من النقد من فلا زكاة
 على المكاتب والذمي وفي وجوبها على المختصر للخلاف المتقدم ولو
 كان المستخرج عنده اوجبت الذوق على سببته فان اذن له سببه
 في اخذه لنفسه فهو على القولين في ملك العبد بملك السيد فان
 قلنا لا يملك فالملك للسيد وعليه زكاته وان قلنا على ولا زكاة
 فيه ولا زكاة في المستخرج منه الا في الذهب والفضة والنظر في
 ثلثة امور احدها في قدر الواجب وفيه ثلاثة اقوال احدها ربع
 العشر والثاني الخمس والثالث ربع العشر فيما اخذه بتعب وموئنه
 والخمس فيما اخذه بغير تعب ولا موئنه وضبط الاكثر في المونة
 بالحاجة لا الطحن والمعالجة بالنار فما يحتاج اليها فيه ففيه ربع
 العشر وما لا ففيه الخمس قال الامام وقيل بغير ربع ذلك الحضر
 والنظر في نسبة الماخوذ في العمل فان عده قليلا بالنسبة الى
 العمل ومقصد ففيه ربع العشر وان عده كثيرا بالنسبة اليه
 ففيه الخمس ولو عمل جزا في المهار ولا قرب من اخره فاستفاد ديناراً
 ففيه ربع العشر ولو عمل قليلا في بقية النهار فاستفاد ديناراً
 ففيه الخمس ولو عمل طول اليوم ولم يجد شيئا ثم وجبه اخر النهار
 دينا وان كان المعتاد المقصد في اليوم دينا راى ينبغي ان تحط
 دينار فيوجب فيه ربع العشر وفي الزيادة الخمس قال ومحملة ان
 يقال فيها الخمس والزمان لا ولحبط وقال الفقهاء ينبغي ان لا
 يطلو في المسئلة ثلاثة اقوال بل رتب فيقال ما استخرج بتعب
 وموئنه فواجبه الخمس او ربع العشر فيه قولان قلنا بالثاني
 ففيما وجب بغير تعب اولى وان قلنا بالاول فقولان الامر
 الثاني النصاب والطلاق العراقي قول باعتبار وجوبها في

خلاف فيه وقال المراءزة ينبغي على الخلاف المتقدم في القدر الواجب
 فان قلنا ربع العشر اعتبرناه فيه وان قلنا الخمس فقولان اسخه انه
 يعتبر فان قلنا لا يعتبر لم يعتبر الخول وان قلنا يعتبر في الخول قولان
 انه لا يعتبر يجب في الحال ومنهم من قطع به وعلى المذهب اعتبار النصاب
 فلا يشترط ان يناله دفعة واحدة بل يناله في اوقات يضمن بعضه
 لا بعضه نصابه بواصل العمل والنيل فان تواصلت النصب لا يشترط
 بقا الاول في ملكه وان تواصل العمل وتقطع النيل بان نال شيئا
 وانقطع النيل وعلام العمل ثم عاد النيل فان كان منقطعاً قطع
 ولا اثر له وان كان طر يقا فقولان وقال الامام وجهان للجدد
 الصحيح انه يضمن في قدر الطول وجهان احدهما ثلاثة ايام من
 والثاني يوم كامل وان قطع العمل مع تواصل النيل وعاد اليه فان
 كان القطع بغير عذر فلا يضمن شواطئ الزمان ام قصر وان كان بعد
 كاصلاح الاوقات وهراب العبيد يضمن شواطئ الزمان ام طالع المذهب
 وقيل ان ظالم لم يضمن في حدة الطول ثلاثة ايام او وجه احدها ثلاثة ايام
 والثاني يوم كامل وامحها ان المتجوع الى العرف وان تركه لمرض او
 سفر او عذر من شغل فوجهان وقيل قولان اصحهما انه يضمن والثاني
 لا ومعناه ان الاول لا يضمن في الثاني في وجوب حق المعدن واما
 الثاني فيمل بالاول وان كان باقيا لا يمل ما ملكه لا من جهة
 المعتاد ولو استخرج اثنان من المعدن نصا با فافوقه لكن لم
 يبلغ نصابين فان قلنا با ثبات الخلطة في الذهب والفضة زكاة
 زكاة للخلطة ان كانا من اهلها والا فلا الا ان يكون في ملكه من غيره
 ما يضمنه النصاب **فروع** على الصحيح في ان الخول لا يشترط في زكاة
 المعدن قولان **منه** دون النصاب كستعة عشر وانقطع العمل
 بحيث لا يثبت الضم ثم عمل ونال ما يضمن به النصاب كدينار والاولى
 باقية عنده فان كان النيل بعد تمام خوله ما بعثه ففي وجوبها فيها

ثلاثة ارجه اصحابها وهو ظاهر بقوله في الام وقول ابن الحارث انما يجب في
حق المعدن فيما ناله الا منعه وهو ربع عشر دينار في مثالي الناعل
الاصح والخمس في قول وجب فيما كان عنده ربع العشر اذ مضى عليه
حول من يوم كمال النصاب وثانيها انه لا شيء عليه وقالها انه يجب
فيما ناله الا حقه وهو ربع العشر على الصحيح وفيما كان عنده ربع
العشر في الحال وصححه الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهما
ونقلوه عن النضر ان كان النبل قبل مضى حول على ما كان عنده جري
الوجهان الاول لا فالاصح انه يجب كما لو كان معه عشر دينارا
فيادله بنسبة عشر منها بعد عشرة اشهر وبقي معه دينار حتى يتم
الحول فانه يجب فيه عند تمام حوله ربع عشر كما تقدم ولا مشاع
للتاكي اما لو نال من المعدن دون النصاب وهو عليك من حنسه فبأنا
او ازيد فاما ان يناله في اخر جز من حوله فاعتده او بعده او قبله
فان ناله في اخر جز من حوله او بعده فيضم ما ناله اليه وعليه فيما كان
عنده ربع عشره وفيما ناله من المعدن حقه على اختلاف القولين
من الخمس او ربع العشر وان ناله قبل ثمانية فلا شيء فاعنده حتى
يتم حوله وفي وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان الاولان اصحهما
انه يجب وثانيهما لا لكن يجب فيما كان عنده ربع العشر عند تمام
حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله ولو كان عنده نال للبخاخ
ففيه التفصيل المتقدم فاذا نال من المعدن في اخر جز من حوله فاقفه
حق المعدن على اختلاف اقوال وفي مال التجار زكاة التجار لئلا كان
ندرا المضاب وكذا ان كان ذونه وبلغ بما يبل من المعدن نصابا وقلنا بالصحيح
انه يلزم وجود النصاب اخر الحول وان ناله بعد ثمانية فان كان مال التجار
نصابا في اخر الحول وجب في النبل حق المعدن وان نقص عنه وناله بعد مضي
شهر من الحول الثاني مثلا ان يني ذلك على الخلاف المتقدم في ان شلعه
الصخرة اذا فرمت اخر الحول فلم يبلغ نصابا ثم بلغت القيمة بعد شهر هل يجب

الزكاة فيها الان اذ حتى يمضي الحول الثاني ان قلنا بالاول وجبت زكاة
التجار في مال التجارة وحق المعدن في النبل قطعا وان قلنا بالثاني ففي
وجوب حق المعدن في النبل قطعا وان قلنا بالثاني ففي وجوب حق المعدن
في النبل الوجهان المتقدمان **الامر الثالث** وفي الوجوب اذا قرعنا
على المذهب ان الحول لا يعتبر في حق المعدن فوفت وجوب بمصنوع النبل
في نبل تبرا ووفت اخراج التخليص والنصفية كما في الزرع ومونة التخليص
والنصفية على المالك ولا يجب شيء منها من مال المعدن فان فعل منه ولو
امنع من التخليص اجبر عليه ولو تلف بعضه قبل التمييز فهو حلف بعض
المال قبل الغنم ولذا خرج من الزاب والحجر قبل النصفية لم يجز به ويكون
مضمونا على الساعي ويلزمه رده فلو اختلفا في ندره قبل التلف او بعد
فالمصدق للساعي يمينه ولو مئتين الساعي القدر الذي قبضه وصفاه فان
جاءه القدر الواحد اجزاء على المذهب وهذا ان كانا كثر وسر المال لا
وان كانا قل لزمه اتمامه ولا شيء للساعي بهله وقال السند محي لا يضر الذي يجني
على قولنا ان رب المال ان قال للساعي بعد النصفية امسكه بقر في يده
وتدفع مرقها بهذا بالتسليم الاول وهو يمين اتمها لا يجز به بدون هذا
التفريق ويقر منه ما روي عن ابي اسحاق انه اذا مئتين الساعي وللتاكي
انه لا يجز به وهذا الحكم لو وجب عليه ثم فخرج رطبا في يده الساعي
حتى صار ثمرافا نه يجز به على المذهب ولو تلف في يد الساعي قبل التمييز
وعرفه فان كان زاب ذهب تقوم بقضه وان كان زاب فضة قوم بذهب
فلو اختلفا في قيمته فالقول قول الساعي **مربع** لا يمكن الذي من احقار
معادن الاسلام والاحد منها كما لا يمكن من احيا مواتها لئلا اخذ
قبل ان يزعم على المذهب كما لو استوفى على خطباء وحشيش ارضين
وهل عليه حق المعدن فيما اخذه طريقا فاحدهما القطع بانه لا يجب والثاني
للخاسا ينفرد به يميني على ان مصرف حق المعدن فاذا ان اوجبا فيه العشر
لمصرفه صرف الزكوات وان اوجبا فيه الخمس فطريقا فاحدهما مصرفه

فولان اخذها مصرفه مصرف الفى والغنية واصحابها مصرفه مصرف الزكوات
والثاني القطع بهذا فان قلنا مصرفه مصرف الزكوات لم يؤخذ من الذي
سوى ان قلنا مصرفه الفى اخذ منه وينبى على الخلاف في الاصل المذكور
استراط النية في المخرج **قوله فان** لو وجد مغدا او دركرا او عليه دين
فدر الموجود او قد انقصه عن النصاب فيمنع الدين الزكاة القول في
سائر الزكوات الاصح انه لا يمنع **الفصل الثاني في قدر الزكاة** وفي الزكاة الخمس
وفي مصرفه قولان وفي وجهان الصحيح الذي قطع به الجمهور ان مصرفه
مصرف الزكوات والثاني مصرف الفى لا يشترط فيه الحول اتفاقا ولو لم
الزكاة فيه شروط الاول ان يكون ذهابا او فضاة متواكفا فاضروبا
وفي وجهها في غيرها طريقان اصحها ان فيه قولين اصحها انما لا يحسبها
نحو ونسب الى القديم وهو منصوص في الجديدا ايضا ونحو جئت الموجد
لا قيمته والثاني القطع بالاول وحصل النقص الاخر على الاستحباب وفي
اشترط النصاب ضمان ولا احتساب فيها طريقان اصحها واشهرها
ان فيه قولين اصحها وهو الجديدي انه يشترط في الطريق الثاني القطع به
والظاهر انه لا يجبر الا في التقديس على القول بوجوب الزكاة وان كان
كلام صاحب التبيين يقتضيه ولو وجد مادون النصاب كناية درهم لم
يجب الخمس على الجديدي فلو وجد مادونا احدى والاولى ما به عند
قطعا ولو كان عند ما به اخرى حين وجب لردا فالحكم كما ستر
في زكاة المعدن وهو انه ان كان بعد مضي حوله على التي عنده فثلاثة
او جده اصحها انه يجب الخمس فيما وجبه ولا يجب فيما كان عند حبي عني على
الجميع حوله والثاني انه لا زكاة فيما وجبه كالثالث انه يجب فيما وجبه
الخمس وبما كان عند ربع العشر وان كان قبل مضيه ففيه الوجهان ان
الاولان وان كان عند عرض للتخلف بشاوى ما به وجب الزكاة لا محقة
واما عرض التجارة فان كان عند تمام الحول ففي زكاة التجار نرى على
الصحيح في اعتبار النصاب اخر الحول وان كان قبل مضي الحول في وجوب

حق الزكاة وان لم دين بضائبا ابني على ان سلعته التجارة اذا بلغت بعد
الحول بضائبا فهل يجب فيها الزكاة او حتى مضي حوله ثاني فعلى الاول
يجب الزكاة فيها وعلى الثاني في وجوبها في الزكاة الوجهان ولو كان يملك
عنه وجب ان المابة بضائبا فان كان عند تمام حوله او بعد وجب الزكاة
في الزكاة والنقد قطعا وان كان قبل تمام حوله في وجوب حق الزكاة
الوجهان **قوله** لو وجد من الزكاة دون النصاب وله دين يجب فيه الزكاة
يبلغ به بضائبا **قوله** وجب الخمس في الحال ولو كان ماله غايبا او مدفونا او
وديعة لم يخمس حتى يعلم سلامه ماله فحينئذ يخمس الزكاة الناقصة سواء
بقي المالا او قل اذا علم وجوده يوم حصول الزكاة **الشرط الثالث** ان
يكون عليه مثالا جاهلية والمالا الموجود في الموات ثلاثة اقسام احدها
ما يعلم كونه من مال الجاهلية بان كان عليه اسم ملك من ملوك المسلمين
او صود ثماثيل فهو كزكاة واحد ويخمس قطعا والثاني ما يعلم
كونه من مال المسلمين بان يكون عليه اسم الله تعالى واسم رسول الله
من القران كالدراهم الاحدية واسم ملك من ملوك المسلمين فلا يملكه
واحد قطعا بل عليه رده الى ماله ان عرفه فان لم يعرفه فطريقان
اصحها انه لقطعة يعرفه سنة ثم يملكه ان لم يظهر ماله وثانيها فيه
وجهان اصحها هذا والثاني انه ليس لقطعة بل يحفظه واجد ابدا او
يسلمه الى الامام يحفظه في بيت المال ابدا كما قالوا في الترخ في رواية ان
لا يكون لقطعة ويحفظه ابدا والظاهر ان الاول خالف في مسئلة الثواب
ايضا قال لا ما مردوا فاشقت الارض عن كثرة بسيل جازق وخون فلا
ادري ما يقول صاحب هذا الوجه فيه وقياسه ان لا يثبت الثباطه
للملك قال النووي وقد صرح الماددي بان ما ظهر بالبسيل فوجب
انسان فهو كزكاة قال ولوداه ظاهرا وسك هل اظهر البسيل
ام كان ظاهرا بغيره فهل هو لقطعة او كاذبه خلاف الامة في التفسير الثالث
القسم الثالث ان يخلو الموجود انه جاهلي ام اسلامي فان كان جاهليا

او اذ الى او ثرا او ما يضرب مثله في الجاهلية ولا سلام فقولوا ان اخذتم الله
 دكا زواصهما انه لبس بركا زواصهما هذا فوجها ان اصحها انه لقطة
 والثاني انه تحفظه ابدا الصاحبه قال الرافعي اعلم انه يلزم من كون
 الركا زواص ضربا لسلام كونه مد فوفا في دار لسلام ولا يلزم من
 كونه على ضرب الجاهلية كونه مد فوفا في الجاهلية لجواز ان يظفر بعض
 المسلمين بكنز جاهلي ومكة فابنا فيظفر به اخذ فالحكمه اذ على
 كونه من دين الجاهلية لا على كونه من ضربها قال النووي وهذا مفرج
 على الصحيح ان الكنز الذي لا يعرف انه من مال الجاهلية او لسلام
 اقله فاما على القول بانه دكا زواصها فالحكمه اذ على ضرب الجاهلية
الشطر الرابع ان يوجد في موضع مشترك والكنز بالصفة المتقدمة
 اما ان يوجد في موات او في شارع او في غمران دار الحرب او في ملكه
 او ملك غير ارض موقوفة فان وجد في موات لم يعمه مسلم ولا ذو
 عهد فهو ركاز استوا كان لم يجر عليه عمانة قط او جرت عليه عمانية
 جاهلية كالقلاع العادية والقنور الجاهلية وسوا كان موات دار
 الاسلام او دار الحرب وسوا كان فابعد بوزع عنه ام لا وقال الشيخ ابو
 علي اذا وجد في موات يد بوزع عنه فهو كما لو وجد في غمرانهم وقال
 الماوردي ان كان عليه طابع قريب العهد يجوز ان يكون اربابه احياء
 فهو غنيمة وان كان عليه طابع يدك على ان اربابه ليسوا باحياء فهو
 لواجن وعليه خمسته وان شكك الامر من فوجها ان اخذها انه غنيمة
 اعتبارا بالمال والثاني انه دكا زواصها باعتبار ارباها الموضع وان وجد بشارع
 فالصحيح الذي قطع به العراقيون انه لقطة وقيل انه ركاز وهو ما اورد
 العراقي والتجود بالمسجد كالموجود بالشارع وان وجد في غمران
 دار الحرب بموضع مأوك لهم فقد اطلق جماعة منهم الهيتي لا في ارباب
 الصباغ والشيخ ابوامتحاق القول بانه غنيمة وقال ابن مام والغزالي
 ان وجد بفهره فقال فهو غنيمة كاخذ من خزائهم مكنون خمسته لاهل

التي وادبعه اخماسا واحدان كان واحد وان كان في جيش كان
 مشتركا بين الجيش وان وجد من غيرهم فقال فهو فياستحقه اهل
 الف قال الرافعي وهذا محمول على ان من دخل دار الحرب بغزاهم
 لا انه اذا دخل بايمان لم يمكن له اخذ كرمه فقال ولا غيره كالبسلة
 ان اخذ منهم في امنة بيوتهم وعليه الرد ان اخذ قال الرافعي كونه في
 اشكال لان من دخل بغزاهم لا اخذنا لهم بغيره قال فان اخذ خفية
 كان سارقا وجهها ان كان مختلسا وقد ذكر الغزالي انما يسرق ويختلس
 لخصم باخذ وبسبه ان دلوز الف هو موالهم التي حصل في قبضه لربهم
 من غير فقال كل من يهدون تاياخذ له حاد ويوبه هذا اطلاق كثير
 بانه غنيمة كما مر وان وجد في ملك نفسه فان كان احياء فهو ركاز
 عليه خمسته وقد دخل في ملكه بالاحياء واي يخرج ملكه له به على
 لو دخلت طيبة دارا فاعلق صاحبها الباب لا على قصد اخذها هل
 يملكها وفيه وجهان اظهرهما لا لعدم القصد وان كان ملكا شقاله
 اليه من غيره فان قلنا بالصحيح ان الكنز ملك بالاحياء لم يخل له اخذ
 ويلزمه عرضه على من ملك الارض منه فان ادعاه فهو له من غير من فض عليه
 وان لم يدعه عرض على من قبله فان ادعاه فهو له والا عرض على من قبله
 وهكذا حتى ينتهي الى الذي احياء الارض فيكون له وان لم يدعه فان كان
 المحبي او من تلقى الملك عنه ميتا قام ورثته مقامه فان قال بعض
 من تلقى الملك عنه هو لو ورثه ارباه بعضهم مسلم بضيب المدعى اليه
 وفعل بالباية ما تقدم ردا اذا دمج المال الى المحبي بعد ان مضى عليه سنون
 كثيرة فلا بد من اخراج الخمس الذي لربهم يوم ملكه وهل يلزمه ربع البشر
 لما مضى من السنين في الاخماس الادب قال الرافعي يعني على الخلاف في
 الضال والغضوب وكذا في الخمس ان قلنا لا تتعلق الزكاة بالعين وان
 قلنا تتعلق بها فعلى ما تقدم في زكاه اذا امتلك الاضبابا وتكر
 الخواص عليه فان لم يعرف المحبي او من بعث من انشغل الملك عنه وايس

بمن عرفته قال الملبس المال كسائر الاموال الضاربة وقال الغزالي هو
 لفظة او مال ضارب مشير الى خلاف فيه وان قلنا لا علامه بالاحكام المحيية
 اولى به فلا يبطل اختصاصه بالبيع ولا علامه واحده وقال ابن ماز لا يبعد
 ان يبطل اختصاصه بزوال ملكه كمنظيره في الظبي واما لو عشت طائر
 في دابة فدخل اجني اخذه في ملكه وحقان وان وجبت في ملك غيره
 لم يملكه بل يرضه على صاحب الملك فان ادعاه فهو له والا لمن تلقى الملك
 عنه وهكذا الى من ينتهي الى المحي فيكون له وان لم يرضه على المذهب
 وفيه كلام الامام المتقدم وان وجبه في ارض موقوفة فهو له في يد
 الارض قاله البغوي قال الماوردي ولو اقطع الامام انشا فان ارضنا فظهر
 فيها دكا فهو له سواء وجبه هو او غيره ومزاده بالاقطاع انه ملكه
 رقبتهما وقد صرح به الدارمي وحكي وجهها انه لا يملكها الا بالاحكام **فرع**
 عن ابي اسحاق المروري انه اذا بنا كافر بنا وكثر فيه كثر او طعن الدعوى
 فعاند ولم يستلم ثم اهلك وباد اهلك فوجد ذلك الكثر كان في الاركا اذا
فرع فان لو تنازع باع الدار ومشتريها في ركا ووجد فيها فادعى كل
 منهما انه له دفنه فيها او قال البايع ملكه بالاحكام او تنازع المستعير
 والمعير **المعير** والمكزي هكذا اقول قول المشتري والمستعير
 والمكزي مع ايمانهم فان لم يحتمل الحال نصيبهم لم يصد فواقطعنا
 ولو اتفقا على انه لم يصد ففته فهو لصاحب الارض فطنا ولو وقع النزاع
 بين الراجل والمستاجر والمستعير والمعير وجوع الدار الى يد الكما
 فان قال الوجير والمعير ان ادقنته بعد ما رجعت الدار الى صاحبها
 بشرط الامكان وان قال دفنته بعد ان خارة والا فادعاه فوجهها ان
 اخذها المول قوله واظهرها ان القول قول المستاجر والمستعير
 قال ابن ماز ولو وجد ركا في ملك غيره وكان ذلك الملك مسنة طرعا
 يستوي الناس في استنطافه فقد ذكر صاحب التفرغ فيه خلافا
 وفي موضعه نامل وظاهر كلامه انه اوردته في حكم اخذها اذا لم يكن

مالكا الارض مجيبهما وجهلنا محسبهما فهل نحل الواحد اخذه فيه وجهان
 اخدها الا لا نه لم يصادف في مكان مباح قال الزمام وهو الخا هر غندي
 وثانيهما فيه وجهان اصحهما مالكا الارض لليد الحكيمه والثاني الواحد
 اثبت يد على الكثر في الحال فلو كان النازع قبل اخراج الكثر من
 الارض صدق مالكا الارض من حينه بلا خلاف ولو وجد انسان في ملكه
 ركا وان لم يرضه وادعاه اثنان فصدا خدما سلم اليه قاله ابن
 النطان **فرع** لو وجد انسان ركا اذا خرج خمسة عشر اقام رجل بنيت
 انه ملكه **فرع** كان له استرجاع الركا من واحد مع خمسة المخرج
 وللواحد ان يرجع على اهل السهمان ان كان باقيا في ايديهم ولو تلف
 في يد الامام بغير نفع بطمنه في مال الزكاة وان تلف بغير طار
 جناية ضمنه في ماله **الشرط الخامس** ان يكون الواحد اهلا للزكاة
 سواء كان رجلا او امرأة صبيا او مجنونا رشيدا او سقيما وحكم
 وجوبها في الركا الذي يجد العبد كما تقدم في المقدن واما الكافر
 فلا يمكن من اخذ الركا في دار الاسلام كالعبد فان اخذه ملكه
 على المذهب وقبل لا يملكه وعلى المذهب في وجوب حق الركا لخلاف
 المتقدم والاصح انه لا يجب وقيل يجب اذا قلنا تصرف المحسن **ففي**
 واختاره ابن الوجل وحكاة ابن المنذر عن الشافعي وزعم لرافعان عليه
 ولا يصح ولا يجب على المكاتب على المذهب **الباب السادس**
النوع السادس وهو زكاة الفطرة بقا الفطرة والفطر على المذهب
 اثنا واجبة وعن ابي الحسين بن اللبان اثنا سنه واختلفوا في اثنا وجبة
 باو جبت به زكاة المال اربعه وعلى الثاني قبل وجوبها سابق لوجوب
 زكاة الاموال وهل يجب بالكاتب ام بالسنة فيه خلاف والنظر فيها
 في اربعة اطراف في وقت وجوبها وفي يوقى عنه وفي صفات المؤدي
 وفي قدرها الاول في وقت وجوبها وفيه ثلاثة اقوال الجدي الصحيح
 انها يجب بزوب شمس ليلة العبد والقدر بها يجب بطولوع فجر يوم

العبد والثالث خريجه ابن القاص انها يجب بها وان زوجه وعلى الاول كلهما
لومات ولزم او عنده قبل غروب الشمس ليلة العبد لم تجب فطرته ولو
ولد له ولد بعد الغروب او ملك عندا بارث او شرا او غيرها او استلم
عنه او نكح امراته لم تجب فطرتهم على الجديد ولا على الثالث ويجب على
القديم ولومات ليد او عنده او زوجته ليلة العبد او بش طلاقا او
ارتد عنه لم يجب فطرتهم على القديم ولا على الثالث وعلى يجب على الجديد
ولو استلم كما فر قبل الغروب ومات بعد وجبت فطرته على الجديد
ولا يجب على القولين الا خريجه ولو وجد الطلاق او الردة قبل الغروب
ثم زال العبد ثم عاد اقبل طلوع الفجر فلا فطرته على الاول كلهما
ولو زال ملكه عن العبد بعد الغروب وعاد اليه قبل طلوع الفجر
وجبت فطرته عليه على الجديد والقديم واما على الثالث ففيها وجهان
بنيان على الخلاف المشهور في ان الزايل العايد كالذي لم يزل
او كالذي لم يعبد واما كالجوهنر فما اذا زال ملك الولد عاده به لداو
ثم عاد هل لانيه ان يرجع والاصح انها يجب ولو باع عبده بعد الغروب
ثم ملكه من المشتري بعد طلوع الفجر ففطرته على البائع على الجديد
وعلى المشتري على القديم ولا يجب على احد منهما على الثالث ولومات
مالك العبد ليلة العيد ففطرته واجبة في تركته على الجديد وعلى
الوارث على القديم وعلى الثالث وفيه وجهان اصحهما لا يجب على
واحد منهما والثاني يجب على الوارث ثلثا على القديم ان الوارث
بني على حوله الموروث ومتى وجبت الفطرة فلا فضل ان يخرجها
يوم العيد قيل لخروج لصلاة العيد وقال البغوي وليلة العيد
وتجوز اخراجها في يوم العيد كله وقال القاضى الطبري بكه
ناخيرها الى بعد الصلوة وقال البندرجي وهو خلافا لافضل ولا
يجوز ناخيرها عن اليوم فان خسر عصى قضائها وتجوز نعيمها قبل
وجوبها ومن اي وقت تجوز فيه ثلاثة ارجح اصحها في جميع رمضان

والثاني من طلوع فجر اول يوم من رمضان والثالث جميع السنة قد
نقدم في باب الخلطة **فروع** الاول دخل وقت الوجوب فادعى انه
كان اعنق هذا العبد قبله وانكر العبد عنق ولا ينقض عن السيد
ذوق الفطر بخلاف ما لو قال بعث المال من كافر قبل الحول او دفعه على
زيد فانه يقبل قوله لانه لا ينقل الزكوة الا عنه بل يستقطها **الثاني**
لو اعنق احد عبدين بهما ثم هلك هلال شوال فغير الحرته في احدهما
فهل عليه فطرته فيه وجهان بنيان على ان الحره يحصل متى وقت
الاغتياقا والتعيين **الثالث** لو وهب له عبدا فقبل فاهل شوال قبل
ان يقبضه فالكذب ايه لا يملكه الا بالقبض فيكون فطرته على الواهب
وقبل اذا قبضه بان انه ملكه بالعقد فيكون فطرته على المتهب هو بعيد
الرابع دخل وقت الوجوب وعنده من يلزمه فطرته مات قبل ان كان
الا فوجهان اخدهما يستقط زكاة المال وتانيهما لا يحكمان
الظهار **الخامس** لو اخرج زكاة عبده قبل الغروب ثم باعه لزم المشتري
فطرته ولومات فهل يلزم ودثته فطرته فيه قولان **الطريق الثاني**
المودعي عنه والاستئنان قد يودي الفطرة عن نفسه وقد يودها عن غيره
ولو تبرع انسان بنفقة اجنبي اثم يلزمه فطرته والجهات التي يصير
الانسان بها في نفقة غيره ثلاث القرابة والنكاح والملك وهي كلها
تقتضي وجوب الفطرة في الجملة سبعا للنفقة فكل قريب يجب نفقته
يجب فطرته ومن لا يجب نفقته لا يجب فطرته فغير الاصول والفروع
من الاولاد كالاحوة وبنينهم والاعمام وبنينهم والاقوال وبنينهم لا يجب
فطرتهم واما الاصول والفروع فان كانوا مؤسرين لا يجب نفقتهم
ولا فطرتهم يخرج الاب والحيد فطرة الطفل والمجنون من المأواه وان
كانوا معتزين بمن كان منهم صبغيا او زنا او مجنونا وحيث نفقته
ومن يخرج عن هذه في نفقته طريقان اخدهما فيها قولان والثاني
القطع بوجوبها للاصول وحكم الفطرة حكم النفقة وفاقا خلافا

واستثنى من ذلك مستلذان الاول لو كان له ابن صغير فوجد قد
 قوته للمه العبد وبومه ففي وجوب فطرته على ابيه وجهان احدهما
 وهو قول ابن الخلد وجزم به جماعة انما يجب بخلاف ما اذا كان
 الولد الكبير نفقة ابيه لا عسار مع زمانه او جفرا ولا عسار به
 خاصة ان كنفينا بالاعسار وفي وجوب النفقة فان فطرته لا
 يجب ولا على ابنه قطعاً واظهرهما انما لا يجب والاستثناء على
 الوجه الاول الثانية الا ان يلزمه نفقة زوجته ابيه المعسر على
 المذهب وفي وجوب اعقافه وفطرته وجهان احدهما يلزمه وصحة
 جماعة وثانيهما عند الراعي لا يلزمه وتجرى فيه فطره مستولى لرب
 وبناءها الشرح في الخلاف في انها يجب على لرب حاله او بخلاف
 واما الابن فلا يلزم الاب نفقة زوجته ولا فطرته اذ لا يجب عليه
 اعقافه **فرع** لا يجب فطرة الجنين لانه في ماله ولا على ابيه ولو خرج
 بعضه قبل عزوب شمس ليلة العيد وبعضه بعد **فرع ثان** لا يجب
 الماوردى عن بعضهم انه لو اشترى اباه ولم يقبضه ولم يولد الثمن
 فاستهل هلال شوال بعد انقضاء الخيار ان فطرته لا يجب على الابن
 قال وهو خلاف المنصوص والمذهب انه ان كان البيع لا ذماً عنق ولزمته
 الفطرة سواء ادى ثمنه ام لا فان كان فيه خيار فعلى احوال الملك في
 زمن الخيار فمن قضى له به لزمته الفطرة **فرع ثالث** لو اشترى الابن المعسر
 بعد وجوب الفطرة على لربن وقبل اخراجهما استنقرت عليه الجمعة
 الثانية الزوجة يجب على الزوج المؤسر لخر فطرة زوجته المسلمة حيث
 يجب نفقتها سواء كانت معسرة او موسرة محررة او امه او مكاتبه فان لم
 يلزمه نفقتها للوفاء عده وطى شبهة او ناسره لم يجب فطرتهما عليه
 بل عليها ولو لم تنسره لربن خايل بينه وبينها وقت الوجوب فمقتضى الظاهر
 وجوبها عليه كالمريض وعليه **ابن عبيد** ان فيه الخلاف في العبد
 المعصوب والصال قال النواوي وينبغي هذا بانما لو وطيت بشبهه فاعند

في

فلا نفقه لها في العدة لفوات الترتيب ناد بخلاف المرض وكذا لو
 حبست في دين سقطت نفقتها ولو كان الزوجان صغيرا واحدا هما
 ففي وجوب النفقة خلاف المشهور في بابه والاصح وجوب نفقة الكبر عليه
 والصغير سواء كان زوج الصغيرة صغيرا او كبيرا وان كانت الزوجة امه
 فان سلمها السيد لغيره او غيرها او جيت نفقتها وفطرتهما قطعاً وان
 لم يسلمها الا لغيره ففي وجوب نفقتها على زوجها ثلاثا وجه ثالثا يجب
 عليه نفقتها والفطرة تابعة للنفقة ولو كان زوج الحرة معسرة فان كانت
 معسرة لم يستنقر فطرتهما في ذمته وان استنقرت نفقتها وان كانت
 موسرة فهل يلزمها فطرة نفسها قال في المحصر لا اخضر لها في تركها
 ولا يبين في ان اوجيها عليها وقال ايضا لو زوج امته من معسر يجب فطرتهما
 على سيدهما والا صحاب فيهما طريقان اصحهما ان في المستلذين قولين احدهما
 لا يجب فطرتهما وثانيهما يجب على الحرة وعلى السيد ومنهم من لم يبينهما على شيء
 ومنهم من بيناهما على اصل يختلف فيه وهو لخر الفطرة الواجبة على المستلذان
 عن غيره بل لا يفي المودى عنه ثم يتحملها عنه المودى امر يجب على المودى ابتداء فيه
 وجهان وقيل قولان وقيل انهما مستنبطان من كلام الشافعي اصحهما
 انها يجب على المودى عنه ثم يتحملها المودى وهو بصور الناحي يجب على
 المودى ابتداء وهذا الخلاف جار فيمن يودى عن غيره من زوج وسيد
 وقريب وذكر لهما ما انطوايف من المحققين خصوصه بفطره الزوجة خاصة
 وجزموا في نفقة القريب والمملوك بوجوبها على المودى ابتداء واختر ذلك
 واستبعد الاول وهو نظير الخلاف في وجوب الدية على الحاملة وفي لقائه
 الجاع في نهار رمضان اذا قلنا يجب كفارة واحدة حيث قلنا بالتحلل هنا ضمن
 اهو كالفانام كالحالة ذكر الروايات فيه قولين وهو غريب ونقصي
 كلام الشافعي في الجملة بانه كالحالة وجزم الشرح بمقابله وقال السدحني
 والرواية ان قلنا بتحمل فهو كالفانام ان قلنا الزوج بلفظه فهو كالفانام
 عليه اذا عرف ذلك فان قلنا الزوج بلفظه المودى عنه او لا يجب الفطرة

على الزوجة الحق وعلى سيد الأمة وان قلنا الوجوب بولاية النودي بنده المخب
على واحد منها وبناءه الماددي على الخلاف في ان النخل بطريق الضمان او
الحالة فعلى الثاني لا يجب عليها وعلى الاول تجب والطريق الثاني المسئلة
تقرير النضر فيجب الفطرة على سيد الأمة دون الحق ولا فرق في جريان
الطريقين في حق الحق بين ان يكون الاستعداد مقدارا للعقد او طاريا فان
قلنا لا يلزمها استجب لها ان خرجها وان قلنا يلزمها فخرجتها ثم اسير
الزوج لم يرجع بها عليه على المذهب وقال الماددي يرجع بها قال النودي
وغيره وهو شاذ مردود ولو كانت الزوجة المستوفى مكاتب فالشهور
انه لا يجب عليه فطرته ولا فطرتها وفي وجوب فطرتها عليها قولان
على وجه المعشر واوّل بان يجب عليها فطرتها للزوجة فطالبة الزيج باخراج
الفطرة عنها سواء قلنا يجب عليها امر لا سواء قلنا بطريق الضمان والحالة
وكذا القرب والمملوك وذكر بعضهم فيها وفي القرب خلاف بناءه
على انه تخمّلها او يجب عليه ابتداء فيصير كما لو حلّ حلال شعر محرّم وهو
نايم او مكشّر هل له مطالبة الخالق باخراج الجز **فروع** الاول اذا اخرج
الزوج فطرة زوجته دون ذمها جاز قطعاً وان قلنا انه متعلق بان
اخرجها مع بيتها دون ذمها ففي اجزائها طريقان اصحها واشهرها انه
على انها يجب عليه احوالة او تخلفاً فعلى الاول تجزي وهو الاصح المخصوص
وعلى الثاني لا والطريق الثاني القطع بانه لا تجزي مطلقاً وان اخرجتها
بأذن سجا قطعاً كما لو قال اجني اخرج فطرته عني وكذا اخبر القريب
اذا تكلف اخراج فطرته باستقراض غيره وهما طريقان لا نه تجزي
قطعاً ولو اخرج انسان فطرة اجني من مال نفسه بغير اذنه لم تجز به
قطعاً ونحو ذلك لاجل الجديان فخر حافظ الصبي والمجنون الذين لا يلزمهما
نفقهما ليستأدما ولا جوف ذلك للتوصية والقيمة لا باذن القاصي وقال
الرواية عندي استجوز لهما **الثاني** الرجعية يجب فطرتها على زوجها
كفقتها واما الباين فان لم تكن حائلاً فلا يجب عليه فطرتها كما لا يجب

نفقتها وان كانت حاملاً فطريقان اخدها وهو الرجح عند الشيخاني
على نفقتها والامام انها يجب عليه كفقتها سواء قلنا النفقة للحمل وللحامل
والثاني وحزم به الاكثر من انه مبني على الخلاف في ان النفقة للحمل
للحامل فعلى الثاني يجب عليه وهو لا يصح فان كانت امة ففطرتها مبني
على الخلاف المذكور اتفاقاً **الثالث** لو كانت الزوجة ممن خدّم في العادة
ولها خادم مملوك يخدمها لزم الزوج فطرته نص عليه وقطع به الاصحاب
وشد الامام فقال لا يصح عندنا انه لا يلزمها وان اخدها من ارض
كانت امة لم يلزمه فطرتها ائماً لو كانت لا تخدم عادة فلا يلزم
الزوج لها خادماً فان استخدمت خادماً لم يلزمه فطرته كما لا يلزمه
نفقته **الحمد الثالث** ملك اليمين يجب على السيد اخراج فطرة كل
مملوك له مستلم بان يحصره سواء كان للنفقة او للنجاة ولا يجب
في نسبة فلا يجب فطرة الرقيق الكافر وفيه وجه انها يجب بناء على ان
الوجوب يتعلق بالسيد او لاد هو من اهله واجري في الزوجة والقريب
الكافر من العبد المرتد ويجب فطرة الرقيق المشرك على الشريك بالخصه
وفطرة المبعوض عليه وعلى سيدك بحسب الرقيق والحرية وهذا اذا لم
يكن بين الشريكين والمبعوض شتيك مما ياه فان كانت فوقع وقت الرجوع
في نوبة احدهما فهل تخص بها قال الجمهور ينبغي على ان الفطر تدخل في
المنايا وفيه وجهان ونسب الماددي عدم الدخول الى الجمهور وقال
انه اظهر وقال الامام ينبغي ذلك على ان الفطرة من المون النادرة او
الرائية وفيه وجهان اصحها الاول وقطع به الجمهور وعمل هذا في
دخول المون النادرة في المنايا وجهان اظهرهما على ما ذكره الرافعي انها
تدخل فيها وهما جاريان في صيد العبد الذي لا يحترق بالاصطباك
وقوله الهبة والوصية قال الامام ولا تدخل الجناية فيها باتفاق الغلّا
لمن جنى في نوبة احدها فغلق الادش برقبته كلها فان قلنا ان
الفطرة من المون الراقية او من النادرة وقلنا تدخل النادر في المنايا

فالفطرة جميعها على من دخل وقت الوجوب في يومه وهو دخول ليلة
العبد على الصحيح وان قلنا النادرة لا يدخل فيها فالفطرة عليها
يحسب الملك فان دخل وقت الوجوب في نوبة السيد فعليه حقه
من الصاع اذا فضل عن نفقته ونفقة العبد فان لم يفضل عنها شي في
بيع جز من الرقيق فيها خلافا لاية ان شا الله تعالى ثم ان كان
المبتعض علك بآية الصاع لزمه اخراجه وان لم يفضل عن نفقته لان
نفقته في هذا اليوم على سيدك وان دخل وقت الوجوب في نوبة
العبد فعلى السيد ما يحقه من الصاع اذا فضل عن نفقته نفسه لا غير
لان نفقة العبد اليوم على نفسه وعلى العبد بقية الصاع ان فضل عن
جميع نفقته ليلة الفطر ويومه وان لم يكن بينهما مائة فالمعتبر
ان يفضل ما يحضه عن القدر الذي يلزمه من قوت نفسه لا عن الكسب
ولو عزبت شمس ليلة العبد في نوبة احد الشريكين او مالك بعض
المبتعض وطلع فجر يوم العبد في نوبة الاخر وقلنا يجب مجموع الوقتين
قال الامام والغزالي يجب فطرته عليها بلا خلاف شواقلنا ان دخل
الفطرة في المائة ام لا وقولنا بان يجب صرفه لخرج به المكاتب فلا يجب
فطرته على نفسه ولا على سيدك على المذهب فيها وروى ابو ثور وروى
انها يجب على سيدك قال الاقاضي وهو بناء على قوله القديم في جواز
بيعه ولم يثبت بعضهم وقال هذا مذهب ابى ثور وخرج ابن سريج
قولا انه يجب عليه فطرة نفسه ولو كان الرقيق لا ينفق فقترف
سئره فيه لكونه ابقا او ضالا او مغضوبا علمت جنايته ام لا ففي
وجوب فطرته عليه طريقان احدهما انما على القولين في زكاة
المغصوب والصالة واصحهما القطع بانها يجب وحكي الامام الحنبلان
في فطرة الابن ما خذا اخر وهو ان الاياق هل يسقط نفقة الابن لنشور
الزوجة فيه وجهان فان قلنا تسقطها سقطت الفطرة قطعا وان
قلنا يجب ففي وجوب اخراجها في الحال قولان اصحهما نعم وقد تقدم ذكر

الطريقين فيها اذ احل بين الزوج وزوجته وقت الاستملاك ولا فرق في
وجوب فطرة الرقيقين لقول المدبر والمعلق عنه بصفه وام الولد
والجارية والموجر والمهرور قال الامام والغزالي يحتمل ان يجري في
المهرور الخلاف المذكور في زكاة المال المهرور قال الرازي وما قاله
لا يعرف لغيرهما وقطع الاصحاب بالوجوب هنا وهناك يمكن ان
يليه فيه الخلاف من وجه اخر وهو ان الدين هل يمنع الزكاة لان الرهن
لا يكون الا بدين وما قاله الجمهور وبناء على المشهور انه لا يمنع ان شي قدك
نقض الخلاف في بيع الرهن والزكاة الفاضلة والتولي وعلى المذهب
يلزم السيد اخراج فطرته من ماله لا من نفقته المهرور بخلاف المال
المهرور فان السيد يخرج الزكاة منه في احد القولين وقال الشريفي
ان لم يكن له مال اخراجها من نفقته المهرور وحكي الرد بان وجهه انه
يباع منه بقدرها كالادش **فروع** الاول اذا وصى انسان بعبد
لزيد ثم مات الموصي فان كان بعد دخول وقت الوجوب فالفطرة
في تركته ذمته وان قبل بعك ففطرته تنسب على الراي في وقت
الموصي له متى ملك الموصي به فان قلنا علمها بموت الموصي فان قبل
فالفطرة عليه قطعاً وان رد وجهان اصحهما انها يجب عليه وثانيهما
لا وان قلنا علمك بالقبول فينبني على ان الملك قبل الحز وفيه وجهان
اصحهما انه لو دته الموصي فعلى هذا ففي الفطرة وجهان اصحهما انها
عليهم وثانيهما لا والوجه الثاني انه باق على ملك الميت فعلى هذا لا
يجب فطرته على احد وفيه وجه انها يجب في تركته وان قلنا بالتوقف
فان قبل فالفطرة عليه ولا فعلى الودثة ولو مات الموصي له قبل
القبول وبعد دخول وقت الوجوب فقبول ورثته قائم مقام
قبوله والملك يقع له حيث اوجينا عليه الفطرة لو قبلها بنفسه فهي
في تركته اذا قبل ورثته فان لم يكن له عبد ففي بيع جز منه للفطر
التفصيل والخلاف الاية ولو مات قبل وقت الوجوب او معة فالتزكاة

على الورثة ان قبلوا **الثاني** اذا غاب العبد من غير اباق فان غرق خبر
 وجبت فطرته قطعاً وان انقطع خبره مع تواصل الراف في فطرته طريق
 اخذها ان فيها قولين مخصوصين قيل اولهما منصوص والثاني مخدج
 من بضعه على انه لا يجري عناقته عن الكفارة لحدها حيث فطرته
 وثانيهما لا والثاني القطع بوجوبها والثالث انه ان يتس من رجوعه لم يجب
 وان لم يباشر وجبت واستحسنه الروياني وقال الامام ان لم يجب
 مركبه المعضوب فهذا اذلي وان وجبناه ففي هذا قولان والاصح
 وجوبها وعدم اجزاعه عن الكفارة سواء ثبت الخلاف ام لا وعلى هذا في
 وجوب اخراجها في الحال وجواز اخراجها الى محله وجهان وقيل قولان
 احدهما اولهما واختلفوا في ان امكن الا اذا شرط الوجوب فلو دخل الوقت
 فأتى المولى عنه قبل امكن الا اذا في سقوط الفطره وجهان وحكى
 الروياني الخلاف بالنسبة الى المال فقال لو تلفت المال قبل امكن لا اذا
 سقطت في وجه كساة المال ضعفه ويجري هذا الخلاف في الرابح
 والضال والمعضوب اذا اوجبتنا فطرته فلهذا انقطع خبره مع
 تواصل الراف فاما اذا انقطع التواصل من ذلك الموضع بعينه الطريق
 فيجب فطرته قطعاً **الثالث** نفقة زوجة العبد في نسبه ولا يجب عليه
 فطرتهما حرة كانتا دامة ولو ملكه سيده ما لا وقتنا عليه لم يجب له
 اخراج فطرتهما وان اذن له سيده على الصحيح من الوجهين ذمتها الامام
 على الوجهين لا يتبع في فطره زوجة المكاتب واذا هنا بعدم الوجوب
 فان قلنا اخراجها فليس لسيده الرجوع عن الاذن بعد دخول الوقت
 وهل يلزم زوجته ان كانت حرة مسلمة مؤمنة ومسيدها اذا كانت امية
 فيه طريقان احدهما انه على القولين النفقة يتبع الزوجة الوشرة تحت العسر
 واظهرها القطع بوجوبها عليهما ولو ملك السيد عبداً او قلنا
 عليه لم يجب فطرته على المملوك وكذا لا يجب على السيد على المذهب في
 وجوب فطره زوجة المكاتب وعبد الخلاف المتقدم في وجوب فطرته

على نفسه والاصح انها لا يجب قال الفقيه **ابن** وجبنا عليه فطره نفسه
 ففي فطره عبده وجهان واعلم ان كل عبد يجب فطرته حيث يجب نفقته
 الاستعانة **•** اخذها العبد الموصى برقبته لواحد ومنفعته لاخر فقه طريقاً
 اخذها ان فطرته على الموصى له بالرقبة قطعاً ونفقته عليه او على الموصى له
 بالمنفعة او في نسبه فان لم يكن في بيت المال فيه فلا نذاجه والطريق
 الثاني ان فطرته تابعة لنفقته مطلقاً فيجب فيها الخلاف **•** الثاني والثالث
 عبد بيت المال والعبد الموقوف على الجهات كالسجود والمدرسة والرباط
 في فطرتهما وجهان اظهرهما دية ايجاب البغوي منها لا يجب وثانيهما يجب
 في بيت المال وقال المسجود والرباط **•** الرابع العبد الموقوف على ائمة
 معين قال البغوي لا يجب فطرته مطلقاً سواء قلنا الملك له او التواقف
 والله تعالى قال صاحب العدة فطرته على الراف فان قلنا هو الموقوف
 عليه فعليه فطرته وان قلنا لله تعالى فوجهان وقال العجلي لنقلنا لله
 تعالى لم يجب فطرته وان قلنا للموقوف عليه فوجهان **•** الخامس لو كان الكافر
 عند مسلم ففي فطرته وجهان ياتيان **•** السادس المكاتب لا يجب فطرته
 على سيده ولا على نفسه على الصحيح **•** اذا ملك السيد عبداً وقتلنا
 عليه لا يجب فطرته كما تقدم **•** الثامن لو مات قبل هلال شوال وعلمته
 دين مستغرق لا يجب فطرته عبده على المصحح ومنح بعضهم مقابلة وسباني
 التاسع اذا لم يكن له وقت وجوب فطره الا عبد يحتاج اليه لخدمته
 لا يجب فطرته ولا فطره العبد على الصحيح **الطرف الثالث صفات الموصي**
 بشرط ان في موصي الفطره ثلاث صفات **•** الاولى ان لا يستلزم فلا يجب الفطره
 على الكافر الا على من نفقته ولا عن غيره الا في ثلاث صور على اختلاف فيها
 الاولى والثانية لو كان له دقيق مسلم او قريب مسلم نلزمه نفقته ففي
 وجوب فطرته عليه وجهان يعنيان على ان من موصي فطره غيره اصل فيها
 فلا يجب او متعلق بغيره هو الموصي وقال المتولي ان قلنا متعلق بوجهان
 ويصور ذلك في العبد بان يستلم في يد او يرثه او يشتره على التولية

ويصل شوال قبل ان يزل ملكه في المشلول وفي المديرة والمكاتب علي
 القول بان لا يومر بازاله الملك فيهما **الثالثة** روجه المستلم ونحوه
 الدوام بان تسلم كافه تحت كافر ويها شوال في خلف الزوج في العدة
 فيبني فطرتهما على ان تقفهما مدة الخلف هل يجب عليه وفي خلاف بائي
 بانه فان قلنا لا يجب لم يجب عليه فطرتهما وان قلنا يجب في جوفها عليه
 الخلاف المتقدم في فطر العبد والقرب المستلم وحيث قلنا بوجوبها على
 الكافر قال الامام لا صابر الي ان المودي عتته بنوي فالكافر ليس فطرته
 النية وهو يدل على استنفال الزكاة بمعنى الواساة وقال المولى في اخذ
 الامام من مال كرها زكاة الممنوع واما المرتد ففي وجوب فطرته الاقوال
 الثلاثة في زكاة ماله وفي مبنيه على وال ملكه فان قلنا زال فلا زكاة
 ولا فطرة وان قلنا لا وجبتا وان قلنا بالوقف فان غاد الى الاسلام وجبتا
 والا فلا وجوب الاقوال في فطرة العبد المرتد **الصفة الثانية** الحرة والجب
 على الربوق فطرة نفسه ويجب عليه شتيه كما تقدم ولا فطرة زوجته وزوليه
 فان ملكه السيد مالا وقلنا بملكه او عبدا تقدم ترجمه ولا يجب على
 المكاتب فطرة نفسه ولا زوجته وعبده الا على راي بعيد تقدم ولو كان
 نصفه مكانا فان كان مشتركاً وجب زكاة له اخذ الشريطين باذن لاجر
 لم يجب في نصف المكاتب على المذهب وعلى الشريك نصف ضاع وتقدم
 الكلام في البعض هذه المسائل وقفت مدروسة لتعلقها بالمودي واللودي
 عنه ولا يشترط فيه التظليل بل يجب فطرة الصبي والمجنون في مالهما من
 المحاطب باخراجها الولي وخزجها عن السفينة ايضا ويلزمه اخراج
 فطره من يجب نفقته في مالهم من عبده وامه وزوجه وقريب حتي
 كان لا بفقير ونفقته في مال ذلك اخرج فطرة نفسه منه كالنفقة
 كما يلزمه قضا ما وجب عليهم باثلاث وعين **الصفة الثالثة** البسار
 وهو معتبر وقت الوجوب وهو الغروب ليله العبد على المذهب فلو كان
 معترا اذ اكل ثم استر ضيق العبد لم يجب له كثر شجبت له واخر اجها

حاسم
 اي على الزوج
 على الاطلاق
 اسلم بملكه
 هل يجب عليه
 حاشا على الزوج
 في المدة المحالة
 من ليله

ذكر

والمراد بالبسار ان يفصل عن قوته وقوف من يلزمه نفقته ليله العبد
 ويومر ضاع او بعضه على الصحيح او قيمة ذلك او مد نفقه بن الاقوات
 او غيرها ما يخرج في الفطره ودست ثوب بلوق به ومن لم ينعزل عنه
 ذلك فهو عسر وهل يعسر البسار ان يزوج في الضاع فاضلا عن مسكنه
 وعبد الذي يحتاج اليه في خدمته فيه وجهان اخدها نعم وهو اخبار
 الامام والغزالي والبعوي وصححه النووي وثانها لا وهو ظاهر كلام
 الاكبر بن علي الاول انما يشترط ذلك في لو ابتدا الا في الدوام فلو
 ثبتت الفطرة في ذمة انسان فهل يباع عبده ومكنته فالذي ذكره
 الامام وادعي الاتفاق عليه انها بائعان كما بائعا غابت الدبر على الصحيح لا تخافا
 حينئذ بالدون قال كذلك بدفع ابتداء وجوب الفطرة بالدنيا اتفاقا
 كما بدفع الحاجة الي نفقة الاقارب ذلك اليوم وان كان الدين لا بدفع سائر
 الركوات ابتداء على قوله وفي منع الدين لكاه الفطر طرق اخدها انه
 على القولين في زكاة المال والثاني القطع بوجوبها لانهما تجب في الذمة ولا
 تعلق لها بالمال والثالث ان قلنا الدين يمنع زكاة المال فمنعه زكاة الفطر
 او بانه وان قلنا لا منعها فوجهان **فروع** شيل الفاخر ابو علي الفاد في عن
 الفقر المقيمين في الرباط هل يجب عليهم صدقة الفطر فقال ان كان الوقف
 على معينين لزمهم لان الغلة دخلت على ملكهم وهذا ان وقف على
 المقيمين في الرباط فاذا حدثت الغلة وفيه مقيمون دخلت في مالهم ومن
 كانه من بعد همل لا مشاركتهم فيها وان كان وقف على الموفيه مطلقا تكل
 من دخل اليها قبل غروب الشمس ناويا المقام لزمته في المغلوم الحاصل
 للرباط لتعبدته بالحضور هذا كله اذا وقف عليهم مطلقا فاما ان بشرط ان
 يكون لكل منهم قدر قوته من غلة الوقف كل يوم ولا فطرة عليهم وكذا
 المشقة في المذارش فان جبرائيل مقرر به بالشهر فاذا اقل شقوا
 والوقف عليهم لزمهم الفطرة وان لم يكونوا قبضوه لان مالهم ثبت على
 قدر المشاة من حيلة الغلة وان لم يقبضوها **فروع** **اربعة** الاولى اخذ

لو فضل عنه صاع واحد و قيمته لئن له عبد اخرج الصاع عن نفسه على الذ
فاما العبد فان كان محتاجا اليه كما منه فهل عليه ان يبيع جزا منه
في فطرته فيه ثلاثة اوجه اصحها ثالثها ان كان محتاج اليه كما منه فلا
يباع وان كان مستغنيا عنه يبيع وصحح الامام القول بان يباع مطلقا
ونسبه الى اكثر من وقال انه المذهب وجزم به القاضي
الطبري وذكر الغزالي الثالث على وجه اخر ان فرد به **الثاني**
لو كان الفاضل عن حاجته بعض صاع كمنه وثلثه فهل يلزمه اخراجه
فيه وجهان اصحها نعم وقيل انه نص عليه وشاء الروياني بتصحیح
مقابله والخلاف كالحلاف فيما اذا لم يجد من المالا بكفنه لبعض
طهارته **الثالث** فضل عنه صاع واحد وهو محتاج الى فطرته نفسه
فان اخرجته عن غير لم تجز به ويثبت في ذمته وله زوجة واقارب
يلزمه نفقتهم ففيه اوجه اصحها انه يجز به عن نفسه فان اخرجته عن
غير لم تجز به ويثبت في ذمته **الثاني** ان يخرج عن زوجته قال الامام
وهذا من غلطان المذهب **الثالث** انه يتخير بين ان يخرج عن نفسه
وعن غيره من زوجة وقريب قربا وبعدا وقال الشيخ ابو حامد هو
ظاهر المذهب واختاره الروياني وعلى هذا فلو اراد اخراجه عن
جميعهم موزعا عليهم ان قلنا ان خرج بعض صاع لا يلزمه اخراجه
لم يخرج وان قلنا يلزمه فهنا وجهان احدهما يجوز صيانته لبعض
الحرثان واصحها لا **والثاني** ان يخرج وتوريعه عليهم **الخامس** انه يخرج
عن واحد لا بعينه ويحتسبه الله عن من شيئا **القرع الرابع** لو فضل
صاعان وفي نفقته جماعة فيخرج عن نفسه احدهما على الصحيح
واما الصاع الاخر فينظر فان كان في نفقته اقارب فيقدم منهم
من يقدم في النفقة والقول في ذلك مبسوط في كتاب النفقات
ولما صح انه يقدم وله الصغير ثم اياه ثم امه ثم ولئن الكبير قال
النووي غير ان الاب هنا مقدم على الام والطريق الثاني انه يقدم

الاب ثم الام ثم الولد الصغير ثم الكبير **والثالث** انه يقدم ولئن الصغير
ثم الكبير ثم لرب او الام ولو اجتمع الاب والام فثلثه او جزم
مبينة على لداوجه في ايها يقدم في النفقة ثالثها انه يقسمه
بينهما او يخرج عن من يشاءهما وقال الروياني ينبغي ان يخرج عن من
شأنها لان التفرع على الترتيب فان استودا في المرتبة في النفقة
فالاصح انه يخرج عن من يشاءهما **والثاني** انه يقسط عليهم قال الراجح
ولم يتراضوا للاقرار ههنا وله مجال في نظائره ولو اجتمع الاقارب مع
الزوجة او الزوجات فخمسة اوجه **أحدها** ان فطر الاقارب
مقدمة على فطرة الزوجة وقيل ان القفال اخذوها وضعف الامام
واصحها **ب** يقدم الزوجة **والثالث** انه يخرج عن من شأنهما وضعف
الامام **و** **والرابع** انه يخرج عن واحد منهم لا بعينه ويحتسبه الله
عن من يشاء وهو جاز فيما اذا لم يحض الاقارب **الخامس** انه يتعين
ان يقضيه عليهم وضعف الامام **الطوف الرابع** في الواجب الكلام
فيه في فصلين قدره وجنسه **الفصل الاول** في قدره فالواجب
من كل جنس جزئي في الفطر صاع وهو اربعة امداد والمد رطل
وثلاث بالبخداد في سبع خمسة امداد وثلثا في قدر الرطل البغدادي
ثلاثة اوجه احدها وهو ما اوردته لرحمات الغزالي والرافعي انما يسلون
درهما فجملة الصاع ستماية درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث دراهم
والثاني انه ما به دعائية وعشرون درهما فجملة الصاع ستماية واثنان
وثمانون درهما وثلاثا درهم **والثالث** انه ما به وثمانية وعشرون درهما واربعة
استبعا درهم فجملة الصاع ستماية وخمسة وثمانون درهما وخمسة استبعا
درهم قال النووي وهذا اصح وبه الفتوى قال لراحمات والاصل
في الصاع الكيل وانما قدرنا بالوزن استطهرا والمشهور في كلام
اصحابنا الا كنفافيه بالوزن وجواز اخراجه من غير كيل وقال
الامام ما علقه الشارع بالصاع والمد من صدقة الفطر والكفا

والفدية وغيرهم ليس المراد به مقدار ما تجوز به الكيل بل هو عبارة عن
القدر الموزون المعين المراد بالصاع والمد موزون لا مكيل وهو
قول الشيخ ابن الصلاح وقال أبو الفرج الدارمي الاعتماد في ذلك على
الكيل دون الوزن وحكاية عن النضر بن عمار قال في رواية في ذلك
حضره صاع او مد بنون عشنا وانه صاعه عليه السلام فعليه اخراج
يتيقن فاه بذلك قال ابو عمرو والوزن من اصله ثقب وكونه
خمس اذقال وثلاثا ثقب اخر والغاية فيه وفوقه مؤذ في حق
بن لم يصح له صاع فانه يصح له اذوال المقيز فيما يزيد على خمسة وثلاث
قال النووي وهو الصحيح وكيفية الكيل بالصاع ان يملأه ايلي
رأسه لا ممشوفا وهو عن فهم بالحجاز قال الشيخ ابو عمرو واذا
زاد ما يخرج عن اربع حفنات نحو حفنة حصل اليقين لانه قيل
ان المتحفنة باليد من جميعا وكفى من يستط الرجال **الفصل الثاني**
في جنسه ولجزى اخراج الفطرة من كل فوف تجب اخراج العشر منه
وهو ثلثه عشر جفتا التمر والزبيب والفحم والشعير والارز والحبس
والعدس والباقل واللوبيا والدخن والذرا والجلبان والماش في قوله
قد برانه لا جزى اخراج العدس والحبس في الفطرة وذكر الدارمي
وجهها في الارز انه لا جزى في الكفارة وجهها اخر انه لا جزى الا
اذا نحت عنه القشر العليا قال ولم يذكر وجهها في الفطرة ويشبه
ان يحى في كل باب ما قيل في الاخر ولا جزى اخراج القيمة وفي اجزا
الافط وهو لبن خايم غير متروك الزبد طريقان اظهر هافه فولا
اصحها الاجزاء والطريق الثاني القطع به قال النووي وهو الهوب
ولا فرق فيه بين اصل البادية والحضر وقال الماددي الخلاف في اهل
البادية فاما الحضر فلا جزى لهم قطعاً وان كان فوتهم قال النووي
وهذا شاذ مردود فان قلنا جزوا اخراجه ففي اللبن والحبس طريقان
اصحها القطع بما لا جزا ثانياً فيه وجهان اصحها الاجزاء ثانياً لا جزى

وصححه الماددي قال الدارمي ويشبه ان يكون هذا الخلاف جازياً
في اخراج من قوته الاقط واللبن والحبس لما بينهما من التفاوت في
اخراج من قوته اللبن اما الاول فلان العراقيين حكوا عن القاضي ابي
الطيب جواز اخراج اللبن مع وجود الاقط لصلاحته له ولغيره
وعن الشيخ عليه حاكم انه لا جزى اللبن مع الاقط لانه يصلح للاخيار
دون اللبن ففرضوا الخلاف في حال وجود الاقط بذلك لا قال
النووي وقطع البند بنحو هذا وحكاية عن فوته في القديمر داء ما
الثاني فلان البغوي حكى في اللبن عن من قوتهم اللبن رهن علي
قولنا باخراج الاقط ولا جزى الخبز والمغلي والتمن قطعاً ولو كان
الجزى من ذرع الزبد لم يجر قطعاً واما اللبن فله خصوص الذي قطع به للجهل
انه لا جزى وحكي امام ان العراقيين حكوا في اجزائه فولا ان الاقط
رد عليه ذلك وقيل لم يوجد في كتبهم بل الموجود فيها خلافة
قال الماددي لو كان بعض اهل الجراب يفتنون السك والبعض
لم يجر بهم بل خلاف قال البراء بن الحارث ولواقنا نواصرة لا عشر فيها كالتين
لم يجر في قطعاً ولا جزوا اخراج المستوسق المعبر عن هذه الاجناس
واذا جزونا اخراج الاقط لم يجر اخراج ما انشد كثر الملح جوهره
فان كان الملح ظاهراً عليه ولم يفسد فالحل غير محسوب ويجب ان
ان يخرج صاعاً بغير محض الاقط منه صاعاً قال الشافعي رضي الله
عنه ولا جزى لكت القديمر وان قلت قيمته اذا لم يتغير طعمه ولا
لونه قال الماددي ولا جزى لغيره وغير القديمر اولى ولا جزى اخراج
الدقيق ولا السويق ولا الخبز وقال البراء بن الحارث لا جزى الدقيق لخبز
ورحمته رد عليه ورواه بعضهم قوله قال ابن عبدان ومقتضاه
اجزاء السويق والخبز ايضا وهو الصحيح عندي وفي الفصل سائل
الاولي هل يتعين اخذ هذه الاجناس الحرة اقام يتخذ من الخبز منها فانه
ثلاثة افعال وقيل اوجه وقيل الاول وجه والاخر ان قولاً لا يحدهما

انه يتخير بينهما واختاره القاضي ابو الطيب لنفسه والثاني انه يتعين
قوت المخرج وصحة جماعة واصحابها عند اكثر من انه يتعين على قوت
البلد فان كان بالبحر اخرج التمر وان كان بالعراق او خراسان او مصر
اخرج الحنطة وان كان بطبرستان او حبلان اخرج الازر وليست السراة
من عينه انه لا يجوز العدول عنه بحال بل انه لا يجوز العدول عنه الى ما
هو اذني منه وما دفع في التنبيه من حكمة الخلاف في العبد واليه هو اذني
منه فاول ما العدول الى علامته لجايز عند الجمهور وفيه وجه وفيما
يعتبر به الاذني في الاعلا وجهان احدهما ان الاعتبار بالقيمة فاقبضه الاثر
فهو اصله فيختلف باختلاف البلاد والاقوات قال الرافعي الا ان يعتبر زيادة
القيمة في اكثر اصحابها ان الاعتبار بزيادة صلاحية الاثنيات قال البر
خير من الشعير والازر قطعاً وكذا من التمر على المذهب وفيه وجه ان التمر
افضل في التمر والشعير وجهان احدهما ان التمر افضل واصحابها ان الشعير
افضل وتروى الشيخ ابو محمد في التمر والزبيب وفي الزبيب والشعير قال كثرنا
والاستنبه تقدم التمر على الزبيب ولا يجوز ان يخرج الواحد الفطر من
جنتين سواء كانا مثلاً ثلثاً او اربعة من واجبه والاخر علامته كما لو
وجب الشعير فخرج نصف صاع منه ونصف صاع منه البر وفيه وجه
انه تجزئه اذا كان علامته وفيه وجه انه اذا كان عند من كل منهما
صاع فاكثراً لا تجزي وان لم يكن عند الا نصف صاع من هذا ونصف صاع
من هذا الم تجزئه وحكي بعضهم وجهاً انه تجزئه من غير نهره **فروع** الاول اذا
اعتبرنا قوت البلد او قوت نفسه فاختلف باختلاف الاول والثاني قال
الشرخسني اخرج من الاعلا اجزاء وهو افضل وان اخرج من بلاد فيقولان
اصحابها انه تجزئه وكلام الغزالي يقتضي ان الاعتبار بقوته وقت الوجوب
ولم يوجد لغيره ولو كانوا يقينا فوجبا لا غالب فيها اخرج ما سألنا
والافضل ان يخرج من اعلاها **الثاني** اذا اعتبرنا قوت البلد فكان له عتبة في
بلد اخر قوته مخالفة لقوت بلده فان قلنا الفطر يجب على العبد ثم يتحملها السيد

فالاغنى بقوت البلد العبد وان قلنا يجب على السيد ابداً فنقول بلد السيد
الثالث كان في بلد ليس فيه قوت مجزي بان كانوا يقينا قوت اللحم والخبز
ولحومها فيخرج من قوت اقرب البلاد اليه فان استوى بلدان في القرب اخرج
من قوت ابهاما شاء والا فضل ان يخرج من اعلاها الثانية اذا اعتبرنا قوت البلد
نفسه فكان يقينات الشعير تحل ولا يتحل حاله البر لزمه اخراج البر ولو كان
يقينات البر تنعم ولا يتحل حاله الشعير فحل جزئه الشعير فيه وجهان
وقال الامام قولان اصحابنا انه تجزئه الثالثة عند مشترك بين اثنين فان
قلنا يتخير المخرج بين الاجناس اخرجاً ما سألنا بشرط اتحاد الجنس على المذهب
وان وجبنا غالب قوت البلد وكان في بلد واحد اخرجاً عما منه قال
الرافعي وهو محمول على ما اذا كان العبد عندها فانه لو كان ببلد اخر جاز
الخلاف في ان النظر الى المبلدة او بلدة سيد ولو كان في بلد من مختلفي
القوت او اعتبرنا قوت الشخص نفسه فاختلف قوتها فادعية او جدها
انه لا يجوز ان يخرج من القوتين على صاحب الاذني موافقه صاحب الاعلا
وينسب الى ابن سريج والثاني انها لا يخرجان منها وعلى صاحب الاعلا
موافقه صاحب الاذني ونسبه الردياني الى ابن سريج والثالث لا صح فيه
قال ابو اسحاق وابن الهيثم و ابن الهيثم و ابن الهيثم اذ انه يجوز ان يخرج كل منهما ما
يلزمه من قوته او قوت بلده والرابع انها يخرجان من قوت كل العبد سواء
كان في بلد احدهما او بلد ثالث او قوتان اعتبرناه قال الشيخ ابو علي فيما
اذا اعتبرنا قوت الشخص نفسه فاختلف قوتها والخلاف مخرج على ان
فطرته يجب على السيد حاله او تحتها فعلى الاول يجوز التبعض وعلي
الثاني لا قال الرافعي في القياس فيما اذا اعتبرنا قوت البلدين وكانا مختلفي القوت
على هذا الاصل ايضاً ولو كان لرب في نفسه فالتقول في اخراج الفطر عنه
كالقول في اخراج السيد من على العبد وكذا المبعوض اذا وجبنا عليه بعض
الفطرة على ما تقدم فعند ابن الحدا يخرجان من جنتين وعند ابن سريج لا
يجوز وفد يخرج الواحد الفطرة عن اثنين من جنتين كما لو اخرج عن احد عبده

او زوجيته او قربه من غالب قوت البلد ان اعتبرناه او من غالب قوته ان
 اعتبرناه او من جنس اعلامه كما لو اطعم عن احدى كفارته وكفى عن
 الاخرى وكذا لو ملك نصف عبد ونصف آخر وهما ياكلان الشعير
 فاحرج عن احدهما منه عن الاخر من اعلامه فطعوبه واسا الى المحج وجه
 انه لا يجزى بنا على الاصل المتقدم **قروغ** الاول باع عبدا فوقع وقت
 وجوب فطرته في زمن خيبر الشرط والمجلس اثبت فطرته على اقوال المالكان
 قلنا انه للبائع فطرته فلبه ستواتم البيع او فسخ وان توقفنا فان فطر البيع
 فهي على المشتري **الثاني** لو مات وترك ذيقا ثم هل شوال فان لم يدر عليه
 دين اخرج ودش الفطرة كل بقدر حقه وان كان عليه دين يستغرق الرقة
 فقد روي المزية ان عليهم الفطرة ولم يفرق بين ان يباع في الدين ام لا
 وروي الربيع ان عليهم الفطرة ان يبع لهم فقال الاصحاب في المسئلة قولان
 اذ ابيع في الدين اخذها يلزمهم وقابنها لا لضعف الملك وقال الجمهور ينبغي على
 ان الدين يمنع انتقال الرق ام لا وفيه قولان اصحها انه لا يمنع فعلى هذا لا
 يلزمهم فطرته وان بيع في الدين واسا الامام الى انه يحج فيه الخلاف المتقدم
 في المغضوب والمرموز وان قلنا يمنع فان بيع في الدين فلا يبيعه عليهم واسا
 فعليه الفطرة وفيه وجه انه لا يبيعه عليهم مطلقا وفيه قولان هما يجب تركه
 الشبهة فخرج من اخذ القولين في العبد الرصى خدمته فان مات السيد
 بعد الاستهلاك فطرته ولجبة قلبه ومقدم على الوصايا والميراث في فقههما
 على دين الادبي طرق • اخذها انها على ادق الاقوال المتقدمة في اجتماع زكاة المال
 والدين واصحها تقديم دين الله تعالى والثالث انهما يستويان والثاني
 القطع بتقديم الدين والثالث القطع بتقديم الفطر وفي فطرته المستفاد
 والطريق الاول والثالث **الثالث** لو دفع فطرته الى فقير والفقير من يلزمه
 الفطرة فدفعها الفقير اليه عن فطرته كما اذا دفع الاول اخذها منه وكذا
 لو اعطاه غيره وكذا لو دفعها او غيرها من الزكوات الى الرما م فلما اقتسمها
 الامام كان الدافع محملا جازا فدفعها بعينها اليه فالامام وجوب الفطرة

لا ينافي اخذ الصدقة لا اخذها لا يغني غايه الفطر المستدنة وقد تح
 زكاة المال على من خاله الصدقة فانها تخرج من غير الفطر المستدنة وقال
 الشرخسني ان زكاة الفطرة بان فصل صاع وهو فقير ليس له كفايته على
 الدوام فله اخذ فطرة غيره وغنيها من الزكوات وكذا اخذ فطرته على
 الصحيح ومقابلته ذكر النووي انه شاذ مردود

كتاب الصوم

ولا يجب شيء من الصيام ابتداء غير صوم رمضان وقد يجب صوم غير ذلك
 بسبب من العند بنذر راء وكفاية او جزا صيد وهل يدركه ان يقول
 رمضان من غير اضافة الشهر اليه فيه للعلم اقول والذي يرض عليه جماعة
 من اصحابنا القول الثالث انه ان صمت اليه قرينه فصرته الى الشهر كقولك
 صمت رمضان وقت رمضان لم يدركه والاكبره كقولك جاز رمضان
 ودخل رمضان ولجب رمضان اذ لا دلالة له فيه على الشهر قال النووي
 والموابان انه لا يدركه مطلقا وهو مذهب المحققين فان الكراهة لم تثبت وقد
 وردت احاديث كثيرة صحيحة فيها رمضان من غير ذكر الشهر كقول عليه
 السلام اذ اكل رمضان فتحت ابواب الجنة ومعظم المقصود من الكتاب الكلام
 في صوم رمضان وحمل الغرض الى الكلام فيه في قسمين الاول في نفس الصوم
 وادكانه وشروطه والثاني في موجبات لرافطار ومبيحاته فالارابع ومغظم
 الكلام في نظرين الدين والشرط لا اختصاصا بل بيوم رمضان فكان كحسب ان
 تبين صفة الصوم مطلقا ثم ذكر ذلك وشروطه ثم ينكلم فيما يخص كل واحد
 من نوعي الغرض والنفل اي وما يخص رمضان **الفصل الاول في نفس الصوم**
 والنظر في سنته وادكانه وشروطه وسببه • اما سبب الصوم الواجب
 ابتداء من الشارع ندخول شهر رمضان وتعلم دخوله من يومه الهلال والاد
 باستعمال شعبان ثلاثين يوما والنظر في ثلثه احوال الاول في سببه الروية
 وثبتت في مشاهدته فوجب على من رآه الصوم وامان لم يره فان تواترت عنده

رويته فكان ذلك وان لم ينوار فان شهد برويته عدلان ثبت ولزم الصوم
من لم يره شوا كانت الشهادتين او مغيرة وفي بنوتها شهادة عدل
واحد طرق اخدها فيه فولان اصحها انما ثبت ولا يثبت رويته هلال
شوال ولا غيره بقول عدل قطعاً وفي هلال شوال احتمال لبعضهم وقال
بعضهم انه قول مخبر قالوا ولا يصح. الثاني القطع ببنوته بقول الواحد.
الثالث انه ثبت لاحاد ثبت الدالة على قبول قول الواحد ثبت به ولا يثبت
قالوا وقد ثبت بقول الواحد بالنسبة الى الصوم خاصة واما غير من يحكم
كالطلاق والعناق والمعلقين وخلول الدين وانقضاء العتق وجوب الزكاة
والدية والحج فيه فهو قف على بنوته بشاهد بن لكن لو قضى القاضي برويته
بشهادة واحد فقال رجل لامراته ان كانت هذه الليلة من رمضان فانت
طالق فقد قال ابن سريج يقع الطلاق وقال غيره لا ولا فرق بين ان يكون
تعلق الطلاق قبل الحكم او بعد وحكي الدار في عن بعضهم انبات هلال ذي
الحجة بعد واحد واستبعد وخرج الرواية على الوجهين فالو ندوم
سبعان فشهد عدل برويته وقال ان قلنا ثبت به رمضان ففي سبعان
وجهاً بن وحزج المتولي عليه ما اذا شهد عدل باستلام ذي حيا في هلال
ثبت بالنسبة الى الميراث وغيره قطعاً **الفرع** ان قلنا لا يثبت الا بعد لبن
فلا يدخل الشهادة النساء والعبيد فيه ولا بد من لفظ الشهادة وتخصيص
بجلس القضاء لهما شهادة حسيبه لا يوقوف على الدعوى وان قلنا يثبت
بقول واحد فهل ذلك على سبيل الشهادة او الرواية فيه قولان وقيل وجهاً بن
اصحها انه على سبيل الشهادة وقال القاضي هو قول جميع اصحابنا غير ابي
اسحاق فلا يقبل قول المرأة والعبد وهو مضمون في لزم ويشترط لفظ
الشهادة والثاني لا ينافي اسما في روايه كالاخبار النبويه وعلى لرافق
كلها اشترط العدالة الظاهرة فلا يقبل قول الكافر والفاسق والمغفل وانما
العدالة الباطنة فان شرطنا العدد اشترطناها ولا نوجب ان يجربان في
رواية المستور والحد يثبت والاصح انه لا يشترط فيها وقطع به جماعة والقاضي

والبغوي والمتولي قالوا اما على القولين لا يثبت في العدالة الظاهرة ولا فرق
في ذلك كله بين ان يكون الشاهد صحيحاً او مغيرة ولو اخبر من يثق به انه رأى الهلال
ولم يذكر ذلك عند القاضي في وجبه وجبته واثبته واثبته وصديقه وعبيده
وغيرهم فقد قال الامام وابن الصباغ انه على الوجهين فان قلنا انه رواية لزمه
الصوم بذلك والا فلا وقطع جماعة منهم ابن عبادان والبغوي والغزالي
بوجوب الصوم عليه ولم يخرجوه على الوجهين قال ابن الصباغ ولو صار
معتمداً على ذلك ثم ثبت انه من رمضان صح صومه قولاً واحداً وحيث انبشناه
بقول واحد فصمنا ثلاثين ولم نزه هلال شوال فتلاناه واحد اصحها انما
نفطر والثاني لا والثالث ان كانت الشهادتين افطراً ولو لا وقوع
ذلك وقد ثبت بشهادة عدل ثبت قلنا لا يثبت لهما فان كانت الشهادتين
افطراً قطعاً وعندنا وان كانت صحيحة وطبريقان شهرها فيه وجهان
احدهما ديه قال ابن الحارث لا نفطر واصحها وهو المضمون انما نفطر ضعفوا
الاول وفتح بعضهم عليه انه لو ثبت هلال شوال بعد لبن فثبت ثلثون يوماً
ولم نزه هلال والشهادتين قضينا صوم اول يوم افطرا له لانه بان انه من
رمضان لكن لا صفان على مزاج مع فيه لسقوطها بالشبهة والطريق الثاني
القطع بالثاني ويضرب على هذا الاصل ايضاً بنو الروية بالشهادة على الشهادة
فان قلنا انه رواية ثبت بها وان قلنا انه شهادة فطريقان احدهما فيه قولان
مبينان على القولين ان حق الله تعالى على كل ثبت بالشهادة على الشهادة ان
قلنا يثبت ثبت وللادلاء اصحها القطع بما ثبت بها كالكراهة وانما ان حضر
المستحج وخشيته والخلاف في حقوق الله تعالى انما هو في الحد والمدينة
على الدرا وعلى هذا عدد الفرع مبني على عدد لرافق فان شرطنا العدد
في الاصل شرطناه في الفرع فيكون لكل اصل فرعان وفي الاكفاب شهادة
فرع على شهادة في الاصل في القولين المشهور ان اصحها يتم ولا يدخل الشهادة
النساء والعبيد فيه وان كنا فينا بواحد فان قلنا سبيله الرواية فوجهاً بن
احدهما يكفي واحد ومصحح الشيخ ابو علي الامام قد قطع به الدار في وثانيتها

بشرط اثنان وصحة البعوى وعليه هذا في اشراط ذلوريتها وحريتها وجها
 اصحها نعم وحكي الشيخ ابو علي لم يجتمع على انه لا يقبل قول الفرع حديثي
 فلان عن فلان انه راي الهلاك قال لا نساير والقياس يقتضي قبوله اذا
 اكتفينا بواحدة في لاصل والفرع ولا تسلم دعواه الاجماع من فراع
 واحتمال ظاهر وان قلنا سبيلة الشهادة فهل يفي شهادة واحد على شهاكه
 واجد ام بشرط اثنان فيه وجهان اصحها الثاني وقطع به البعوى وقطعوا
 بان شهادة الفرع لا تقبل مع حضور شاهدين لاصل قال النووي ولا
 يبعد خرج خلاف فيه على قولنا انه رواية كرواية الحديث الامر
 الثاني عموم خبر الهلال فاذا راي الهلال بموضع ولم ير بأخر في ثبوت
 حكم الروية في الموضع الذي لم ير فيه طرق استرها واصحها انه ان تقارب
 الموضعان ثبت حكمها فيه وجب الصوم على من فيه وان تباعد فوجهان
 احدهما ان الحكم كذلك وصحة جماعة منهم القاضي الطبري والحسين والدارمي
 والشيخ والطهر هما وصحة الاكثر وقطع به جماعة لا يثبت فيه وفيهم
 بضبطه التقارب والتباعد اوجه احدهما وهو ما اوردته جماعة من
 الحراسانيين منهم الفوري والبعوي والامام والغزالي انه مستفادة
 القصرة فان كان بين الموضعين مسافة القصرة فهما متباعدان اودونها متقاربان
 وادعي الامام والغزالي لاتفاف عليه وتابها وبه قال العراقيون والقيادي
 واخرون انه يختلف باختلاف المطالع فان اختلفا في المطالع فتباعدان
 كالحجاز والعراق وخراسان وان لم يختلفا فتقاربان كبعد اد والكوفة
 والامام حكي هذا وقال انهم لم يقولوا وهو لاصح ولو شك هل بينهما
 ما يقتضي لخلاف المطالع فكما لو شك في روية الهلال فلا يجب الصوم
 والثالث ان المعبر انقطاع التوافق فان لم يكن منقطعة بينهما فحكمهما
 متقاربان الرابع ان الاعتبار بالاقليم فان كان البلدان من اقليمين
 متباعدان او من اقليم واحد فتقاربان والطريق الثانيان فيه ثلاثة
 اوجه احدها ان الحكم بغير ويلزم الصوم اهل جميع البلاد والثاني والثالث

قال شيخنا الشيخ محمد
 2 سرح لم ان المحرم القصر

انه يلزم اهل اقليم بلد الروية دون غيرهم والطريق الثالث انه ان قربت
 المسافة عمدا لم يلزم التوهم وضابط القرب ان يكون الغالب انه اذا ابصر
 ها ولا ابصرها ولا ولا لا يخفى عليهم الا العارض سواء كان على مسافة القصر او
 دونها وان بعدت ثلاثة اوجه اخذها يلزم الصوم جميع اهل الارض والماء
 يلزم اهل اقليم بلد الروية دون غيرهم والثالث ان كانت المسافة
 بينها بحيث لا يتصور ان يخفى عليهم فلا ويخلص فيها تبعه اوجه اخذها
 يلزم الصوم جميع اهل الارض الثاني يلزم اهل اقليم بلد الروية دون
 غيرهم الثالث اصح انه يلزم اهل كل بلد كوافق بلد الروية في المطالع
 دون غيرهم الرابع اهل كل بلد لا يتصور حفاه عليهم بلا عارض دون
 غيرهم الخامس يلزم من دون مسافة القصر خاصة الشاخص يلزم من
 هو في بلد لا ينقطع القوافل من بلد الروية السابع لا يلزم غير اهل بلد
 الروية **فرع** لو راي الهلال ببلد فصام واستافر الى بلد بعيد لم ير الهلال
 فيه ايلا في الليلة الثانية من ليلة روية ذلك البلد فاستكمل ثلاثين يوما
 ولم ير الناس الهلال فان قلنا الروية ببلد يعبر شأير البلاد افطر وافطر اهل
 البلد ايضا ان ثبت عندهم بلاد روية اما بقوله هذا او بطريق اخر وعليهم
 قضا اليوم الاول وان لم يثبت عندهم افطر هو شرأ كما لو راي موهلا
 شوال وحده وان قلنا لكل بلد حكمه فهل عليه الصيام معهم فيه وجهان
 اصحها نعم ومال بعضهم الى المقابلة وخرج الرافعي على هذا ما لو شافر
 من البلد الى راي فيها ليلة الجمعة الى بلد راي فيها ليلة السبت وراى
 هو هلال شوال وحده ليلة السبت فان عمدا خبر الروية فعليه الفطر
 معه وان لم يصوم الا ثمانية وعشرين يوما وبقيت يوما وان قلنا
 لكل بلد حكمه لا ينفقون في قوله راي الهلال وان قبلنا في الهلال
 قول عدل وعليه عكسه لو شافر من حيث لم ير فيه الى حيث راي فيه
 فعليه اليوم التاسع والعشرين من صومه فان عمدا الحكم او قلنا له
 حكم البلد الثاني عتد معهم ولزمه فضا يوم وان لم نعه وقلنا له خبر البلد

ل

الاول لزمه الصوم ولو راي هلال شوال ببلد فسافر منها انسان
 واصبح معيدا فسافر به السفينة وانتهى الى بلد في حدة البعد
 فوجد اهله صائمين قال الشيخ ابو محمد يلزمه امتساك بقية النهار
 اذا قلنا لكل بلد حكمه واستبعد الامام وقال الشيخان الرافعي
 وابن الخلاج لا عاقله الشيخ ابو محمد قال الرافعي المستله تصويروا
 كحيز احدهما ان يكون ذلك اليوم يوم الثلاثاء من صوم اهل البلد من
 لكن اهل البلد المنقل اليها لم يبر والهلالة والثاني ان يكون اليوم
 التاسع والعشرين من هذا البلد المنقل اليها اخر صومهم يوم امتساك
 بقية اليوم في صورتين ان لم نعلم الحكم كما ذكرنا وقول الشيخ طائفة
 متى على ان لكل بلد حكمه فهو مبني ايها على ان المنقل ايضا حكم
 البلد المنقل اليها وان عمننا الحكم فاهل البلد الثاني اذا سافر فوالحي
 اثنا اليوم انه العيد فهو شبيه بما اذا شهد اليهود على دية الهلال
 يوم الثلاثاء وقد سبق بانه في صلوة العيد ولو انفق هذا التفسير
 لعدلنا راي الهلال وشهدا في البلد الثاني فهذه عن الشهادة برب
 الهلال يوم الثلاثاء بحج الفطرة لراية وامانة الثانية فان
 عمننا الحكم لم بعد ان دون الاصغا الحلاهما على ذلك التفصيل اذ هما
 فان قبلوا اقضوا يوما وان لم نعلم الحكم لم ينفقوا الى قولهما ولو كان
 الامر بالعلس فاصبح الرجل صائما ثم سافر به السفينة الى جنب
 عيده وانفخه بعد فان عمننا الحكم او قلنا الحكم البلد المنقل اليه
 افطر وقضى يومه ان لم يصم الاثمانية وعشرين يوما وان لم يصم لم
 يفطر **الامر الثالث** وقت تاثير الروية فلو راي الهلال يوم الثلاثاء
 من الشهر فهو ليلة المستقبل سواراي بعد الزوال وقبله فان كان
 هلال شوال لم تجز لرافطا وحتى تغرب الشمس وان كان هلال رمضان
 لم يلزمه امتساك بقية اليوم ولو لم يبر الهلال ليلة الثلاثاء من شعبان
 نراي رجل في منامه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد ابن رمضان

فصرم قال القاصي وغيره لا يجب الصوم عليه ولو صام لم يصح صومه لعدم
 الضبط لا للشك في الروية ونقل بعضهم الاجماع عليه لكن في فتاوي
 الخطاطي ان امتساك اداي النبي صلى الله عليه وسلم في منامه على الصفة المنقولة
 عنه فتسأله عن الحكم فافتاه بخلاف مذهبه وليس بخالف المصنف ولا اجماع
 فقال فيه وجهان احدهما ياخذ بقوله لانه مقدم على النابض وقد قال من
 راي في المنام فقد راي فصا رك قوله في حياته وثانيهما لا لان القايين
 دليل والاحكام لا معول عليها ولا يترك من اجلها الدليل ومن راي هلال
 شوال وحده يجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم بربية هلال
 رمضان وحده ويفطر بربية الا ينعرض للمثمة في دينه والتعريفان
 شهدا انه راي البارية لم يقبل للمثمة في استقاط التعريف بخلاف ما اذا
 شهدا ولا فردت شهدا انه ثم اكل فانه لا يعز ولا يشفا النهج حية الشهادة
فرع يستحب ان يقول عند روية الهلال ما روي انه عليه السلام
 كان يقول الله اكبر اللهم اهله علينا بالامن والايمان والاستسلام
 والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله • ودوي انه كان يقول امنت
 بالذي خلقك ثلاثا الحمد لله الذي اذهب شهر كذا وجاء بشهر كذا
فصل في ذكر الصوم وهو النية والامتناع عن المنظراف وقد تقدم
 الكلام في كتاب الصلوة في ان النية ركن وشروط واخلاف لاصحاب
 فيه ولم يذكر والخلاف هنا والغزالي جعلها مكانة الهلوة وشروطا
 هنا ولا فرق بينهما فيحتمل ان يكون راجوعا عن ذلك ولا يصح صوم من
 ولا غير من اليتام الواجب والمندوب لا ينية فينوي لكل يوم نية معينة
 سنية من الليل وقية فيسود **الاول** النية وتخلها القلب ولا يشترط
 فيها القول باللسان ولا القلب قطعا ولا ملحق النطق وحده قطعا
 لكن يستحب التلفظ مع القصد كما مر في الصلوة **الثاني** قولنا كل يوم
 فينوي لكل يوم سوار رمضان وغيره ولو نوي صوم جميع الشهور اولة
 لم يصح صوم غير اليوم الاول ويصح صوم لاول وتردد فيه الشيخ

البرزخية الغزالية عكس هذا

حسبه
عقوبه
وغيرها
والله اعلم
بالحق

ابو محمد **والثالث** قولنا معينة فلا يصح شيء من الصيام الواجب كصوم رمضان
والنذر والكفارة والقضاء لا ينبع من النية وعن الحلبي ان صوم رمضان
يصح بنية مطلقة وهو بعيد وكما لا ينبع في نية رمضان بنوي
صوم غد عن اذا فرض رمضان هذه السنة لله تعالى فاما صوم غد
عن رمضان فلا بد منها الا على رأي الحلبي واما الرد او الفرضية وكراهية
الى الله تعالى ففيها الخلاف المنقذ في الصلوة والاصح ان الا اذا
يشترط وجزم الامام والغزالي باسقاطه واما الفرضية فصحيح لان
انها لا تشترط ومخو الاشرط في الصلوة وصح البغوي الاستراط
فيها واما الاضافة الى الله تعالى لا يصح انها لا تشترط في سائر العبادات
وبه قطع العراقيون واما الاضافة بلا هذه السنة فلا يشترط على الصحيح
المعنوص الذي قطع به العراقيون وحكي البغوي وجهها ان يشترط ان
يقول من فرض هذا الشهر واذا وقع النقص للشهر او للسنة لم يضر
الخطا فيه ولو نوي يوم الثلاثاء صوم غد وهو يعقد يوم الاثنين
او رمضان هذه السنة وهو يعقد لها سنة ثلاث فكانت سنة اثنين
او اربع فانه لا يصح لانه لم يعين الوقت وقال ابن الصباع عندي انه
لجز به في جميع هذه الصور ولا فرق بينها وقال الدارمي لو نوي صوم
غد يوم لراحة وهو غرة فوجهان وحكي الشاشي في الكل وجهان
وحكاها ايضا فيما اذا نوي قضاء اليوم لرد بيان ان الذي عليه الثاني
ونما اذا عتق وقتا للصلوة فاحظا فيه وجزم المستوي بعدم تراخي
في مسئلة القضاء كما لو اخطأ في الكفارة وان ذكره فيما تقدم وحكم
النعيم في القضاء والنذر والكفارة كما في رمضان لا يشترط تغيير النية
في الكفارة لان لو عتق واخطأ لم يجزيه واما صوم المنطوق فاطلاق
الاصحاب انه يكفي فيه بنية مطلقة كالصلوة قال النووي وينبغي ان
يشترط النية في الصوم المرب كصوم يوم عرفة وعاشوراء او ايام البيض
وسنة من شوال ونحوها كما يشترط في الرداء من نوافل الصلوة والكراد

حسبه
والله اعلم
بالحق
الاصح
الاصح
الاصح

من النية قصد القلب الى الصوم الموجود بهذه الصفات **فرد** لو
قال لا تشترط لا قوي على الصوم فعن القاضي الكاظم انه لا يكفي عن
ابي العباس الرواسي انه لو شتر للصوم او شرب لدفع العطش فها را
او امتنع من اكل والشرب والجماع بخافه الفجر كان ذلك نية
للمصوم قال الرافي وهذا هو الحق ان خطر بباله الصوم بالصفاف
المعتبة ولو نوي الحايض صوم الغد فان كان كثر الخيض يميز قبل
طلوع الفجر صح وان لم يكن يميز قبله وانقطع دمها قبل الفجر فان
لم يكن عادتها ان تنقطع قبله لم تصح وان كانت عادتها ان تنقطع
في مثلها كما لو كانت عادتها سبعا وهي تنقضي قبله ففي صحته وجهان
القيلا الثالث ميته تبين النية من الليل شرط في الصوم الواجب
ستوافيه صوم رمضان والقضاء والكفارة والغدية فلو نواه بعد
طلوع الفجر ولو لم يخطئه او قبل غروب شمس تلك الليلة ولو لم يخطئه لم
يصح واما الصوم المنذور ففي اشترط تبينه طريقان احدهما انه
على الخلاف في انه هل يستلزم به مستلزم واجب الشرع امر حايضه
فعلى الاول يشترط وعلى الثاني يكفي نية بالتمار واما صوم القطع بوجوب
تبينهها وهو المنصوص وقتها ما بين غروب الشمس لطلوع الفجر حتى لو
نوي في صلوة المغرب جزاه وعن ابن سنان انه يخص بالصف الاخر منه وغلط
فيه ولو نوي ثم اني بما يبطل الصوم من اكل او شرب او جماع لم يبطل
نيته على المنصوص الذي قطع به الجمهور وعن ابن اسحاق انها تبطل
بنيته ولو نوي ثم اني بما يبطل الصوم من اكل او شرب او جماع لم يبطل
نيته على المنصوص الذي قطع به الجمهور وعن ابن اسحاق انها تبطل
فيه وقبل انه رجع عنه واشهد عليه بالرجوع ولو نام وانتهى والليل
باق لم يجب تجديدها على الصحيح وقال الرازي استحق وجب وغلطه قال
الامام وفي كلام العراقيين تردد في ان الغفلة فالصوم وكل ذلك مطرح
ولو اقرنت النية بالطلوع فوجهان اصحها انه يصح وبه اجاب ابن عبدان

وهو الاقتصار عند الففال راصحها وقطع به جهتا عنه انه لا يصح ولا يضر في
 اشتراط النيية في رمضان بين ان يكون الصوم واجبا على الصائم او لا
 في الصبي المميز ولو نوي في غير رمضان قبل الزوال الصوم قضا او نذر
 كفارة لم ينعقد ما نواه وفي انعقاده نفلا الوجهان اللذان في المحرم
 بالظهر قبل الزوال ولو نواه في رمضان لم ينعقد صومه مطلقا وكذلك
 لو نوي المريض والمستافر فيه ذلك وتطوعا او صوما مطلقا لم يصح
 عما نواه ولا عن رمضان وعن الاستحاق انه ان أصبح غير نادر فزوي
 التطوع قبل الزوال يصح قال الامام فعلى قياسه تجوز للمستافر التطوع
 به ولو سئى النية في رمضان حتى طلع الفجر لم يصح صومه قطعا ويلزم
 استناك ذلك اليوم ونجب فضاؤه قال النووي وسقطت ان ينويه
 او ان يقان لانه تجزي عنه ابي حنيفة ولو نوي الصوم ثم نوي وطع النية
 قبل الفجر سقط حكمها ولو نواه ثم شك هل كانت نيته قبل الفجر او
 بعده قال الصمري والماددي يصح صومه قال النووي ونحوه ان لم
 فيه وجه فيما اذا شك هل ادرك ركوع الامام ولو نوي ثم شك هل
 طلع الفجر ام لا يصح صومه قطعا ولو أصبح شاكا في انه هل نوي ام لا
 لم يصح صومه ولو شك نهارا هل نوي ليلا ثم فذ كر بعد فضاكثر
 انه نواه صح قطعا اذا صوم التطوع فصيح نيته بالنهار قبل الزوال
 وقال ابو حنيفة البلخي لا يصح الا بنية مبدئية وفي صحته بنية بعث
 الزوال قولان احدهما يصح ولو نوي قبل الغروب للخطه والصحيح انه لا
 يصح ثم اذا نوي قبل الزوال او بعد وصحناه فهو صائم من ذلك النهار
 لا من حين النية على الصحيح واختار بعضهم انه من حين النية وقيل
 الوجهان مبدئيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم ذيل فقدم
 صخوة وهو صائم هل تجزيه عن نذره ان قلنا تجزيه فهو صائم هنا
 من اوله والآخر وقت النية واشترط حصول جميع شرائط الصوم
 من الاستناك وغيره من اول النهار فان كان قد اكل ارجاع ونحو ذلك

قبلها لم يصح صومه وعلى الثاني انه من وقت النية وفي اشتراط خلوص
 بقدر من المفطرات كالاكل وجهان احدهما لا وينسب الى ابن
 سريج وفي زيد وجماعة من الصحابة وقال الغزالي لا يحل خيانة هذا
 الوجه قال النووي رما اظنه يصح عن من نسب اليه من الصحابة
 والصحيح المنصوص به قطع جوا عنه انه يشترط وعلى هذا في اشتراط
 خلقه عما ينافيه من الكفر والجبن والخبث وجهان اصحهما انه يشترط
 ايضا كالمفطرات وثانيهما لا يجوز لمن كان كافرا او الكفار ثم اسلم
 او نجونا فافاق دخا ايضا ثم طهرت ان ينوي صوم ذلك اليوم **فروع**
 الاصح عند الاكثر من ان الصوم لا يبطل بنية الخبز وقد مر في
 الصلوة ولو قال اذا خاف لان مثلا خرجت من صوم في بطلان صومه
 في الحال طريقان احدهما فيه الوجهان واصحهما التطوع بانه لا
 يبطل وفي بطلانه عند وجود الشرط وجهان اصحهما لا وجزم
 الماددي بانه لو نوي ان يفطر بعد ساعة لم يبطل صومه ولو نوي
 الخروج من صومه باكل ارجاع او نحوها وقلنا يبطل بنية الخروج
 بطل في الحال وحكي الماددي وجهها انه لا يبطل حتى يفيض من مكان
 الاكل والجماع قال النووي وهو غريب ضعيف ولو تردد في الخروج
 ففي البطلان وجهان نقدناه في باب الصلوة ولو كان صائما عن
 قضا او نذر او كفارة او فدية فنوي لا شقال الى صوم اخر لم
 يتمقل اليه وهل يبطل ما صومه او ينقلب بطلا ان قلنا بنية الخروج
 لا يبطله بقا على ما كان وان قلنا يبطله في بطلانه وانقلابه
 نفلا الوجهان فيمن نوي قلب ظهره عرضا ونحوه قال البغوي ويجزى
 الخلاف فيما لو دفن نية الفرضية فقط **القياس الرابع** قولنا جازمة
 فلا يصح الصوم بنية مترددة ثلوقا لا صوم عدا او لا اصوم او
 اصوم عن رمضان او تطوعا او صوما او افطر لم يصح صومه ولو قال
 اصوم عن القضا او تطوعا لم تجزيه عن القضا قطعا وبصح نفلا في

غير رمضان ولو نوي ليلة الثلاثاء من شعبان ان يصوم غدا من رمضان فان
 لم يعتقد كونه من رمضان نظر فان رد د نيته فقال لا يصوم غدا من
 رمضان كان منه والا فانما فطر او شطوع لم يجز به عن رمضان
 على الصحيح وان بان كونه من شعبان صح صومه نفلا فيما اذا قال لا
 فانما شطوع وان اعتقد كونه من رمضان فان لم يستند عقد
 الى مستند معتبر شرعا فلا اعتبار به وان استند الى امر شرعي اجراه
 اذا بان كونه من رمضان والمستندات الشرعية ثلثة احدها
 ارجاء من شوقه عن روية الهلال من حتر او عبدا او امرأة او صبوة
 دوي رشح وقال الجرجاني والحايمي اوصي او شراعتي الجرجاني
 او فاسق ككثفت نفسه اليه ولو قال في نيته والحالة هذه اصوم
 عن رمضان فان لم يكن منه فهو تطوع قال الامام ظاهر النص انه لا
 يصح وان بان انه من رمضان وفيه وجه انه يصح وداي طرد الخلاف فيما
 اذا جزم ايضا وفي خبر العبد وجه انه لا يعتد به في معنى هذا ما اذا
 حكم الحاكم بشهادة عدلين او عدل وجوز فاه فانه يلزم الصوم
 ويجز به اذا نواه وان كان في نفسه من ذلك تردد وارثا ب ومن ذلك
 معرفة طلوع الهلال بالتجيم او بالحساب بسني الاهله فاذا عرف
 المخيم والحاسب ذلك فتوي معتدا عليه ثبت الطلوع بالشهادة
 صح صومه وان لم يثبت له لراعتا عليه ويجز به لو صامه او
 يلزمه الصوم فيه كلام منتشر للاصحاب وخالفه حنبله وجهه
 انه لا يلزم المخيم ولا الحاسب ولا غيرهما ذلك شي لان لجوز لها الصوم
 دون غيرها ولا يجزها عن فرضها والثاني لجوز لها ويجز بها
 والثالث لجوز الحاسب ويجز به ولا يجز للتجيم الرابع لجوز لها
 ويجز لغيرها نفليدهما الخامس لجوز لها ولغيرها نفليده الحاسب
 دون التجيم ومعرفة الهلال يقير القمر غير معرفته بالتجيم فالتجيم
 امر رقيق لحسن معرفته الاجاد ومعرفته بالمنازل كالحسنين

لشرك فيه الجهمور من امر التجيم **الثاني** الاستصحاب فاذا نوي
 ليلة الثلاثاء من رمضان انه يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان
 لم يكن منه فهو من طرف كان منه صح صومه ولو قال فيها اصوم
 غدا من رمضان كان منه او اصوم او انطق او اصوم او اظفر
 فبان كونه منه لم يصح صومه لانه لم يجز **الثالث** الاجتهاد في
 حق من اشبهت عليه الشهر فاذا اشبهت صوم شهر رمضان على اثير
 او محبوب من عظموه وخوفها او من هو في طرف بلاد لا سلام فعلته
 ان اجتهد فيه بالنظر في التواريخ المعلومة فان صام من غير اجتهاد
 فوافق رمضان لم يجز به قطعا ويلزمه الاعادة وان اجتهد فان لم
 يظهر له شيء فوجهان احدهما يلزمه ان يصوم على سبيل المنجحين
 ويقضي وهو قول الشيخ في خامسها وان اجتهاد انه لا يوم من الصوم لان
 الاصل عدم الوجوب قال النووي وهو الصواب ولعل الشيخ اجاب
 خامسها اذا علم او ظن ان رمضان قد جا ومضى لم يعلم ولا
 ظن عينه لكنه لو كان كذا كان يصوم ويقضي لوقوع صومه
 في رمضان او بعد وان غلب على ظنه شهر فصامه فله اربعة احوال
 احدها ان يستمر لراشكال فلا يعلم انه صادف رمضان او غيره بعد
 او قبله فيجزيه ولا اعادة **الثاني** انه ان يوافق صومه رمضان فيجزيه
 قطعا **الثالث** ان يوافق بعد رمضان فيجزيه قطعا ولا يلزمه القضا
 ولا يصح الاثبات به بنية الا اذا كان هل الصوم الذي اليه اذا
 ام فصامه وجهان وقيل قولان احدهما انه قضاء ويظهر فابدها فيما
 اذا كان الشهر الذي صامه ناقصا وشهر رمضان تاما فان قلنا انه
 اذا اجزاء وان قلنا انه قضاء لزمه صوم يوم اخر وهو الصحيح ولو
 كان بالعكس فبان قلنا انه قضاء فله اقطا واليوم لراشكال اذا عرف
 الحال فيه وان قلنا اذا فلا وان كان الشهران متوافقان النقصان
 او التام اجزاء قطعا هذا كله اذا وافق غير شوال وفي الحجة فان وافق

حاشية
 من احدى الصور التي
 فيها المضامه الا

سؤال صح له منه تسعة وعشرون يوماً ان كان كاملاً وثمانية وعشرون يوماً ان كان ناقصاً ثم ان جعلناه اداءً بوم فطلقاً وان جعلناه قضاءً وان كان فاقق دى الحجة صح له منه صوم سنة وعشرين يوماً ان كان تاماً وخمسة وعشرون يوماً ان كان ناقصاً فان جعلناه قضاءً وكان رمضان ناقصاً فثلاثة ايام ان كان ذوالحجة كاملاً واربعة ايام ان كان ناقصاً وان كان رمضان كاملاً قضى بعة ايام ان تم ذوالحجة وخمسة ايام ان نقص وان جعلناه اداءً قضى اربعة ايام بكل حال قال ابن عبدان هذا كله على طاهر المذهب في ان صوم ايام الشرب لا يصح فان صححناه بنا على ان لا تمتنع ان يصومها ولا من له شبيب في صومها بمسألة المتمتع فذوالحجة كشؤال **الرابعة** ان يوافق صومه قبل رمضان فان ادرك رمضان عند تبين الحال فعليه صومه وان لم يتبين الا بعد مصيته فطريقان اشهرهما واصحهما ان فيه قولين احدهما وهو القديم انه لا يقضى الجديد انه يقضى بنية جماعة من الخراسانيين منهم الفقهاء الخلاف على الخلاف فيما اذا وافق بعد رمضان انه اذا اوفى فان جعلناه اداءً اجزاه اداءً ولا يقضى البناء انما يصح اذا كان الخلاف في لاخل قولين وجهين والخلاف كالخلاف فيما اذا وقف الحجج اليوم الثاني هل تجزئهم وقد تقدم انه جاز ايضا على الامح من الطريقين فيما اذا صلى بالاجتهاد ثم بان انه صلى قبل الوقت وعلى احد الطريقين فيما اذا بان له نجاسة الماء الذي اذى اجتهاده لا طهارة فتوفي به وصلى وفيما اذا يقرب الخطاة القبلة وفيما اذا صلى بنجاسة جاهلاً او ناسياً او بالتيمم وقد نسي المائ في رحله وفيما اذا نسي ترتيب الوضوء او الفاحية وفيما اذا صا واصلاة شدة الخوف ثم بان ان لا يعد وادان بينهم خندقاً بينهما اذا دفع الزكاة الى من ظن فقره فبان انه غنى وفيما اذا حج عن نفسه لعصه في الصلاة في الكا عدم الجزا والطريق الثاني القطع بوجوب القضاء وهو كرامح على طريفة

استثنى ان كان ناقصاً

بان فبرك

القولين فان تبين له الحال في رمضان لزمه صوم باقيه وفي فضاء فانه منه على الطريقة الاولى طريقان اصحهما واشهرهما انه على القولين فيما اذا بان بعد الثاني القطع بوجوب القضاء **فروع** الاولى لو اجتهده فظن فوات رمضان فصام شهراً انا وقايه **القضاء** فوافق رمضان حكى الروايات عن والدين انه يحز به وفيه فطر **الثاني** امتسرت على المجتوس الظلمة فلم يعرف الليل من النهار فثلاثة اوجه احدها **بصوم** ويقضى لنبه العذر **وثانيها** لا يصوم لتعد الجزم بالنية **واصحها** بتجري وبصوم ولا يقضى على القولين بانه يصوم فلربان له ان صومه صادف الليل دون النهار لزمه القضاء اتفاقاً **الثالث** لو صام المجتوس بالاجتهاد ووافطر بالجماع في بعض الايام فان تحقق انه صام في رمضان لزمته الكفارة وان صادف غيره لم يلزمه وبقي من المسائل المتعلقة بحزم النبي **سلمان** **الاولى** لو نوى الحايض صوم الغد قبل ان ينقطع دمها فانقطع ليلاً وان كانت مستداه **ويتم** لها بالليل اكثر الحيف صح صومها قطعاً وان كانت معتادة غادتها دون الاكثر **ويتم** بالليل فوجهان اصحهما صحة نيتها وصومها وان لم يكن لها عاكدة ولا نية اكثر الحيف بالليل او كانت لها عادات مختلفة لم يصح **الثانية** لو قال اصوم غداً ان شاء زيد لم يصح صومه ولو شاء زيد ولو قال ان شاء الله فثلاثة اوجه **احدها** لا يصح وهو قول الضميري وصحة الماددي **وثانيها** يصح واخاره القاضي الطبري **وثالثها** وهو لرامح وقطع به المحققون منهم القاضي والرافعي انه ان قصد الشك او ان وقوع الصوم عشيته الله تعالى صح وان قصد التردد او اطلق لم يصح ولو قال اصوم غداً ان نشطت لم يصح ولو قال ما كنت مصحاً مقبلاً اجزاه **فروع** لو علم ان عليه صوم واجب لانه يدرى هل هو من رمضان او نذر **او كفارة** فنوي صوماً واجباً

اجزاه كمن نسي صلاه من الجنس لم يعرف عيها وكما لو كان عليه قضا اليوم لركول
من رمضان فصام ونوي قضا اليوم الثاني فوجهان وايداهما صاحب المذهب
احتمل ان احدهما الاجزى والثاني لاوبه حزم المتولي قال وكذا لو كان
عليه يوم من رمضان من سنة اخرى غلطا الاجزى كما لو كان عليه كسرة
قتل فاعتق بنيه ففارة ظهرا للاجزى وان كان لو اطلق النية عن ولجه
في الموضع كفاه **الركن الثاني** الامساك عن المفطرات وهي ثلاثة
دخول داخل وخروج خارج وجماع اما الجماع فسيأتي واما خروج
الخارج فيندرج فيه الاستمناء وسياقي الكلام فيه والاستنقاء فنفي
عند افطره ومن غلبته التي لم يفطر واختلفوا في الوجوب لفطره فالكه جميع
انه للخروج كاستمناء وقيل انه يفطر بالداخل فانه لا بد ان يرجع شي
منه الى المخرج وان قل فالفطر لما يرجع وينسب عليها ما لو نسي استمناء
او تحفظ بحيث يتقن انه لم يرجع شي الى جوفه ولو تفقأ عمدا تحفظ جهن
نقلية التي رجع شي قال الامام فان قلنا الاستنقاء مفطره بنفسه وان لم
يرجع شي فهنا ادري وان قلنا لا يفطر اذا لم يرجع شي الى جوفه فهو على
الخلاف فيما اذا بالغ في المضمضة فتسبق الى الجوفه واما دخول الداخل
من فطر بكل عين دخلت من الظاهر الى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد
مع ذكر الصوم وفيه قيود • احدها كل عين منه دخل فيه كلما يوكل
ويشرب وعبرها كالحصاة والدمر والخيط ويدخل في قولنا دخلت
ما يحتوي الجوف عليه جميعه وما يصل بعينه الى الجوف وان يغرقه
خارجا كما لو دحان نفسه بشدتين فوصلت الى جوفه اودحاه غيره باذنه
فانه يفطر على المذهب وان كان بعض السيل خارجا وكذا الوابيلع طرف
خيط او ادخله في دبره فوصل الى جوفه وبقي طرفه الاخر خارجا ولو فعل
ذلك ليلا واصبح على هذه الحالة فان تركه لم يصح صلاته وان انزعه
او ابتلعه بطل صومه وصحت صلاته اذا غسل فيه بعد نزعه فبقي ان
يبادر غيره الى نزعه بغير ضاه وهو غافل ليصح صومه فان لم ينطق

ذلك فوجهان اصحهما ان المحافظة على الصلوة ينزعه وابلاعه اولى •
وثانيهما وصحة القاض ان الاول ان تركه محافظة على الصوم ونسب
كذلك ونقض كما لو احرم لصلوة مقضية في وقت موداة لم يودها
وقان انه لم يبق من الوقت الا قدر المقضية فانه يتبها وقال الشافعي ينزعه
او يبطله لان استدأته بمنزلة ابتداءه كاجماع رودة النوى عليه
ونظير المسئلة ما اذا خاف المحرم فوت الوقوف لو استغل بصلاته العشا
رفوات العشا لو استغل بالوقوف وقد مرت صلاة الخوف ان فيه ثلاثة
اربعه تقديم الوقوف تقديم الصلوة يصلي صلاة شد الخوف فيسدر كما
وفي المراء بالباطن وجهان احدهما ما يقع عليه اسم الخوف والثاني انه
يعتبر مع ذلك ان يكون فيه قوة خيل ما يصل اليه من عدا اودا وهو ما
اوردته الغزالي والاول اوفق لشرع الاكثر من يد له عليه اهمر جعلوا
الخوف كالجوف في بطلانه بوصول شيء اليه وبني عليه ابن القاصر والبعوي
وقال لراما اذا جاء زحل فمرفطر وعلى الوجهين معا يفطر بالواصل
الى باطن فحف الراش وخريطة الدماغ حتى لو كان على راسه مامومه
فوضع عليها داف وصل الى احدها بطل صومه سواء كان رطباً او يابساً
والداخل الى داخل البطن الى داخل المعاجي لو كان يسطنه جاء يفة
فوضع عليها داف وصل الى احدها بطل صومه سواء كان رطباً او يابساً
وكذا الى باطن الثانية على الصحيح ونخترج على الوجهين ما اذا كان
في مقعدته باسود فزده الى داخل باصبعه وقال البعوي لا يصح انه لا
يفطر كما لو ردت بنفسها وفيه **سور** • الاولى اذا وصل شيء الى الدماغ
بالاستغاط وطرد داخل الفم والاذن لا ينتهي العليصة والخدشوم
له خدر الظاهر فيما لو خرج النبال الى او ابتلع منه نخامة فانه بطل صومه ولو
استك فيه شيء كحبة ردهم لم يبطل صومه ولو استك فيه شيء كحبة ردهم
لم يبطل صومه ولو بحت لم تصح القنوة حتى يغسل وله خدر الباطن فيما
اذا ابتلع منه الدائق فانه لا يفطر به ونجا انه لا يجب غسله على الجنب •

الثانية الحقنة منبذلة للصوم سواء وصلت إلى المعدة أو لا وفيها وجه
 اختاروه القاضيه انها لا تبطله. **الثالثة** لراى حال لا يفطر سواء وجد
 طعمه في الحلق أم لا ولا مكره للصائمين. **الرابعة** لو قطر في الخليله شيئا
 ولم يصل إلى المشاة ففي بطلان صومه ثلاثا وجه اصحها انه يبطل
 وتابها لا واختار الفهاك وثالثها انه ان جاوز الحشفة بطل ولو افلا
 والخلاف راجع إلى الخلاف المتقدم في اعتبارها والاحالة في الجوف.
الخامسة لو قطر في اذنه دهنا او قما وخوهما فوصل إلى دماغه فوجهان
 اصحهما عند الجمهور وان يفطر وثالثها لا يذهب قال القاضيه والشحني القوة في
 وصحة الغزلا وبناهما الا حاشا على الوجهين في اعتبار دفعه الاحالة في
 الباين السادسة القصد والحجامة لا يفطران على المذهب وتركهما
 اولى ومنهم من قال فعلمها فادروه وعن ابن المنذر وابن حزيمة واي الوليد
 اليستابودي ان الحجامة مفطر وقال ابو الوليد قوس بن الحارود
 وهو من صحب الشافعي مذهب الشافعي ان الحاجم والمجوم يفطران
 لقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح وروى الامصجاب عليه وقالوا
 ذلك في حديث لم يصح عنده واما هذا فقد علم صحته واجاب عنه
 الشافعي لو ادخل الرجل اصبعه او غيره في دبره او ادخل المرأة
 ذلك في دبرها او قبلها او فعل غيرها ذلك باذنها يبطل صومهما على
 المذهب وينبغي للمباينة ان لا يتابع باصبعها في الاستنجاء الذي يظهر
 من فرجهما عند فضا الحاجة لحكم الظاهر يلزمها تطهيره ولا
 يلزمها محارضة فان جاوزتها بطل صومها وقال القاضيه ينبغي ان
 تحفظ اصبعه عند الاستنجاء خاصة راس الامله من مشربته فاقه
 لو دخل في مائها بطل صومه والاحتياط ان يتغوط بالليل واما
 اتصال عين من الظاهر إلى باطن لبس نجوف فلا يبطل الصوم كما
 لو طعن فخذ فوصل طرف السكين إلى باطنه او غرز فيه ابرة او ادوى
 جرحه الذي على فخذ او ساقه بد وافوصل إلى باطنه وكذا الوانتهى

طرف السكين إلى مكان الخ **فصل** واما قولنا من سفد مفتوح
 فاحذر ذنابه عما يصل إلى الدماغ او البطن يشرب المشام بان دهن
 راسه او بطنه فوصل الدهن إلى باطنهما فلا يبطل صومه واما قولنا
 عن قصد فالمراد به الاحترار او عمد وصل إلى الجوف من غير قصد كالوطار
 بغوصة او ذبابة فدخلت جوفه او طعن بسكين فوصلت إلى جوفه
 دون رضاه وهذه الصورة ترد على القيد المتقدم وهو اشتراط
 الوصول إلى سفد مفتوح او ضطت المرأة وجومت ارجومعت
 نائمة او اسندت ذكرا رجل نائم او دخل عنار الطريق وغريلة
 الدقيق إلى جوفه فلا يفطر بشي من ذلك ولو فتح فاه قصدا حتى وصل
 العنار إلى جوفه فوجهان اصحهما عند المتأخرين انه يفطر وعند النعمان
 لا وهو كالحلاف المتقدم فيما اذا قتل برعونا او قتل عمدا وبلوت بين
 او ثوبه بد منها هل يعني عنه ولو امكنه دفع الطعنة الواصلة إلى جوفه
 فلم يفعل فوجهان اقيسهما انه لا يفطر ولو اوجز الطعام والماء في
 زجاجة غيره في ماء فوصل إلى جوفه فالمذهب انه لا يفطر وفيه وجه شاذ
 ولو اغنى عليه وقلنا لا يبطل الصوم بالاعمالا وجزه غيره شرا بااق
 طعاما ويحرم معاجة واصلاحا لم يفطر في اصح الوجهين وقيل القولين
 وهما كالقولين فيما ادعوا على المحرم المعنى عليه بد وافييه طبيب هل يلزمه
 الفدية وخارج على غاية القصد **النظر في ستة امور** الريق
 وما المضمضة. **والغثامة**. وبقية الطعام في لسان. **وسبق النبي**
والقي. **ات** الريق فلا يفطر بالابتلاع اجمعا اذا ابتلع من معدته
 على صفته على العادة وتخرج عليه متابيل **الاول** لو اخرج من الفم
 ولو على ظاهر شفته ثم رده بلسانه او غيره وابتلعه او طر **الثانية** لو
 جمعه قصدا وابتلعه فوجهان اصحهما انه لا يفطر وبه مذهب العلما
 كجمهور الريق الحاصل بسببه ولو كان جديدا يفتت فوصل شيء منه إلى
 جوفه مع الريق دون جبرمه لم يفطر على الصحيح وقال القاضيه خرم مضغ

العلك الجدي لا بوصول شيء منه إلى الجوف قال البندنجي ويكره
مضغ اللبان كالعلك ويكره له مضغ الخبز وغيره إلا أن يكون له
ولد صغير ليس له من مضغ له فلا يكره له الحاجة ولو كثر ديقه لكثرة
كلامه وغره وأنبغى بن عريفه لم يفطر قطعاً **الثالثة** إذا ابتل
الخيوط الخيط بالبرق ثم رده إلى فيه ليقتله على عادتهم فإن لم يكن
عليه رطوبة شغل فابتلعه فوجهاً أصحهما أنه يفطر وقطع به
للجهور وخصصها المتولي بما إذا كان جاهلاً بامتناع ذلك قال
إن كان عالماً بتحرمة افطر قطعاً **الرابعة** لو أخرج طرف لسانه
من فيه وعليه ريق ثم أعاده عليه فابتلعه فطريقان أحدهما
القطع بأنه لا يفطر وثانيهما إن فيه وجهين وهما كالوجهين فيما إذا
أخرجت دودة وأستلم من فرجه ثم رجعت قبل انقضاء الهاهل ينقص
وضوه أصحهما أنه ينقص **الخامسة** لو ابتلع دماً خرج من لسانه أو شياً
انقطع بطل صومه قطعاً ولو ابتلع ريقه المختلط بغيره بطل صومه
كان المختلط طاهراً كما لو كان يغزل خيطاً مصبوغاً فغير ريقه أو خبثاً
كالودسيت لسه فتغير ريقه بالدم ومنهم من حكى في الخيط المصبوغ
وجهاً أنه يعفى عنه ولو تغير ريقه بالدم فيه حتى أبيض البريق
وزال المتغير ففي بطلان صومه بابتلاع ريقه وجهاً أظهرهما عند
الحاكمي والرواية أنه لا يبطل وإن كان خبثاً وأظهرهما عند الرازي
وحزم به المتولي أنه يبطل لأنه نجس لا يجوز ابتلاعه وعلى هذا لو
أكل شيئاً نجساً ولم يغسل فيه حتى أصبح فابتلع ريقه بطل صومه
ولو ابتلع ريق غيره ففطر أجناً **فصل** وأما الختامة فإنه ينزل
من الدماغ في رقبة نافذة إلى أقصى الغرغرة للحلقوم فإن جرت إلى
اللباطن بغير اختياره ولم يصل إلى الفم فلا أثر لها وإن ردها إلى الفم
أو ارتدت بنفسها إليه فابتلعها ففطر وفيه وجه غريب أنه لا
يفطر وإن قدر على قطعها من مجراها ودها فزكها حتى جرت إلى

الجوف فوجهاً أو دفعها الكلام الأكثر نفي أنه يفطر قاله الرافعي وقال
البندنجي أنه ظاهر المذهب وقال ابن الصلاح لم أحده أحد ذكر
الأصح منهما ولعل الأقرب أنه لا يفطر كما لو وصل الغبار إلى جوفه
مع قدرته على دفعه باطنه ونفاذ الماء وروي بعد اطلاق وجهين
في الفطر بابتلاع الختامة الصحيح أنه إذا خرجها من صدره ثم
ابتلعها يفطر كما في إذا خرجها من حلقه أو دماغه لم يفطر
كالريق أما سبق الماء المصفى فإذا تمضمض فسبق الماء إلى جوفه أو
استنشق فوصل إلى دماغه فطريقان أصحهما أن فيه قولين أصحهما
أنه لا يفطر وفي محلها طرق أصحهما أنها فيما إذا لم يبالغ فيها فإن
بالغ ففطر قطعاً وثانيهما أنها فيما إذا بالغ فإن لم يبالغ لم يفطر قول
أحدنا والثالث ما مرادهما في الحالين تلخص منهما ثلاثة أقوال ثالثها
أصحها أن بالغ ففطر ولذا فلا والآخر قول الثاني القطع بأنه يفطر هذا
كله إذا كان ذا كبر اللصوم عالماً بأن ذلك يفطر فإن كان فاسياً
جاهلاً لم يفطر بخلاف وسبق الماء عند غسل الفم من النجاسة
كسبقه عند المضمضة في الوضوء قال الرافعي في المبالغة هنا الحاجة
ينبغي أن يكون كالسبوق في الوضوء بلامبالغة لأنه فامور بالمبالغة
هنا قال النووي وهذا متعين في الوضوء المأمور بغسل فيه تبرداً أو من
المضمضة في الكثرة الرابعة فقد قال البغوي إن بالغ بطل صومه ولا
فهو مرتب على المضمضة وأولها بطلان رواتها والنودي الرابعة
الحزم بالافطار ولو جعل المأفية لا لغرض فسبق إلى جوفه فطريقان
أحدهما القطع بأنه يفطر والثاني طرد القولين ولو أصبح ولم يشو
صوماً تمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوماً بطوعاً ففي
صحته صومه بخلاف للقاء ختامة على القولين والأصح أنه يصح وإن
كان في فيه أو أنفه ما خذه إلى عطاء من أو خفه فترك الماء بذلك إلى جوفه
أو صعوده إلى دماغه لم يفطر **فروع** إذا تمضمض العا لم يلزمه مسح الماء إلا

يازمه تشييف فيه خرقه ويخوها فطعا واما اذا بقي في خلل اسنانه
شي من الطعام فينبغي ان يخلله بالليل ويستقي فيه فان اصبح صائما
وفيها شيء فاشبعه عند افطره وان جري به البريق فغرفه فغرفه
فصان ولا اصحاب طروق. احدها ان في الفطر به قولين كالقولين
في المضمضة واصحابها على حالين فان لم يقدر على اخراجه
وحجه لم يفطر وان قد وفاهم يفعل افطره وقالها انه ان لم يفطر
تنقية الاسنان ولم يخللها فهو كالمبالغة في المضمضة وان نقاها
على العاكة لم يفطر وهذا ذره الامام وغيره اعترضوا رافعي عليه
فيه واما خروج المني من القابم فان كان باحدا لم يفطر وان
كان باثنين بيده افطر ولو حاك ذره لغرض فانه فرجهان
يشبه ان يكونا متبينين على مسئلة المضمضة اصحابا انه لا يفطر وان
خرج لمجرد الفقد والنظر لم يفطر سواء كثر والنظر لا على المذهب
وان خرج بالقبلة والمعاينة او المباشرة فيما دون الفرج او بلمس
ذكره او بغيره افطر ونقل الماددي الاجماع عليه لكن عن
الشيخ عليه محمد انه قال لا يزل والمعاينة تحاييل فهو عنائي لسبق
الماء في المضمضة قال الامام وحدث للشيخ عليه على رضى الله عنه وعليه
اقصر المعزلي قال المتولي ولو قبلها فوق خاز لا يفطر لعدم
المباشرة قال ولو لمست شعرها فانه فرجهان بنا على الوجهين في
استفاض الموضوع عنه قال الروياني ولو لمست اذنهما الملتصقة بالدم
فانزلا احتمل وجهين قال ولو انزل بلمس العضو المنفصل عنها لم
يفطر قطعا ولو كان الانزال بعد المباشرة بشاعة او ساعتين
فلاصح انه يفطر ان دامت الشهوة والذكر ولو قبل او باشر فيها
دون الفرج فامدى ولم يمتن لم يفطر قطعا كالبول **ورع** لو امسى
لخشي المشغل وهو صائم عن مباشرة من فرج الرجال او النساء
او ذاي الدم يوما كاملا من فرج النساء لم يبطل صومه لاحتمال انه

عنه نوايد وان امسى من فرج الرجال عن مباشرة وذاي الدم في ذلك
اليوم من فرج النساء واستمر اقل مدة الحيض بطل صومه لانه ان كان
رجلا فقد انزل عن مباشرة او امرأة فقد خاضت فان استمر به
الدم اياما ولم ينزل عن مباشرة من الرجال لم يبطل صومه في
يوم انفراد الدم والاحتزال ولا كسفا وحيت حكما بغير طيرة
لا احتمال واما القبلة فلا تفطر لكن يصح لمن تحرك شهوة لم ينجس
منها الا انزال شأبا كان او شيئا شوا كانت في الفم والحذر او غيرها
ولا يصح لمن لا تحرك شهوة شيئا كان او شأبا بالذات لا يركبها
وحيت ثبت الكراهة بغير اية تجزيم على الدامح وقيل تنزيه وقال
بعض اصحاب القبلة حرام وانما يباح القبلة والمستل من لا يسلد
قال الامام وهذا خطأ صريح والتعويل في التحل ويجزى على الدامح من
الانزال والخوف منه قال القاضى لاشياء التي يمنع الجماع منه لربعة
اضرب. ضرب تحريم الجماع ودواعيه كالجماع والعمر. وضرب تحريم
دون دواعيه كالحيض. وضرب يحرمه دواعيه من القبلة والمباشرة
فولان وهو لا اعتكاف. وضرب تحريم الجماع ولا تحريم دواعيه
اذ لم ينزل وهو القوم لا يصح اذ لم يخف الانزال واما التقى
فهو كالمني ان استغنى عما يبطل صومه وان غلبه لم يبطل الا اذا قلنا
انه من قبيل الداخل لانه يرجع منه شيء فانه لو استغنى فامدا وعلم
انه لم يرجع منه شيء لتحفظه او لشكسه لم يبطل كما مر ولو اقتلع
نخامة في باطنه ولا غظها فطريقان احدهما فيه وجهان اصحهما انه
لا يفطر وثانيهما القطع به وعليه الاكثر ون قال الغزالي واورد
صنط في الفرق بين المني من الظاهر والتي من الباطن ان المقلعة
من مخرج الحامض من الظاهر ومن مخرج الحامض من الباطن
وهو لا يخرج الا من هذين المخرجين قال الشيخ ابن الصلاح وفيه
نظر لان المملة يخرج ما فوق الباطن قال النووي والصحيح ان

المهمة ايضا من الظاهر وعجب ضبطه بالمهمة التي هي من شرط الحاق
ولم يضبط بالحق والهمزة فانهما من اقصى الحلق واما المعجزة فمن اذ كاه
وكل هذا مشهور في العربية واعلم ان جميع ما تقدم في هذا القيد
فيما اذا قصد القصد او قصد احسان فان قصد شرعي بان اكره الصائم
على اكل والشرب فنقل او المرأة على التمكن من الوطئ فكيف
فتي بطلان الصوم قولان احدهما انه يبطل وصحة الدافعي في بحر
وفاتهما لا يبطل وصحة الغزلا وصاحب التنبية والعنبري وابن الصراح
والنودري ولو اكره الرجل على الوطئ انبني على خلاف في انه هل
يصور كراهه عليه ان قلنا يصور في افطاره القولان كالمرأة
وربته العزلا عليه فقال ان قلنا نفطر المرأة فهذا اولى وان قلنا لا
نفطر في هذا وجهان فان قلنا نفطر لم يلزم الكفار قطعاً لانه لم
يأثم به وان قلنا لا يسهو فافطر قولاً واحداً وجبت الكفارة وقال الماودي
لو شرف يداً وجل وادخل ذكره في الفرج بغير اختيار فان لم ينزل
لم يفطر وان نزل فوجهان فان قلنا يفطر في الكفارة وجهان
قال النودري والخلاف في فطره شبهه بالخلاف فيما ذكره على كل
الطوائف في افطاعه ووقعه خلاف مشهور الاصح ان يقع ويجي
ان يكون لوجه ههنا انه ان حصل لارتال بفكر وقصد ذلك
افطر والا فلا **فصل** واما قولنا مع ذكر الصوم ومحرز به عن
الناسي فان اكل او شرب او استعط او نحو ذلك لم يفطر سواء قل
ذلك اولاً وسواء فعله مرة او اكثر وفيما اذا اكثر وجهه انه يفطر
وهو كالوجه في الكلام الكثير في الصلاة وزعم الامام انه لا
خلاف فيه ههنا وقد ذكره في كتاب الصلوة وفي افطار الصائم
بالجماع ناسياً طريفاً فان صحها القطع بانه لا يفطر كما لو اكل
وذا فيها للخراستانين ان في فطره قولين احدهما انه يفطر وهو محتج
ما اذا جامع المحرم ناسياً ولو اكل او شرب او جامع جاهلاً بمحرز به

ووبونه مفطراً بان كان قرب عهد بالاستلام او نشأ ببادية بحيث
تخفى ذلك عليه لم يفطر وان كان بحيث لا يخفى عليه تحريمه افطر
لنقصه وظن انه افطر بالاكل ناسياً او بالغيبه او بالاحتجام او
القبلة فتعاطى المفطرات فقد قال الشيخ ابو حامد وثابعا لبيد
والجرحاني لا يفطر كنظيره من الصلوة وقال القاضيان الحسني
والماوردي والقول في المعنوي اذا ظن انه افطر بالاكل ناسياً
لجامع غائبة الزمة القضاء دون الكفارة ومقتضاه طرده في الصور
كلها الا اذا قلنا ان جماع الناسي يبطل الصوم وهو مرجوح ولو
اكل او شرب او جامع اخر النهار طائفاً غروب الشمس او اقله
طائفاً طلوع الفجر ثم بان خلاف ما ظنه بطل صومه على المذهب
وفيه وجهان اخران احدهما عن ابن خزيمة انه لا يبطل وهو محتج
بمن الخلاف فيما اذا غلط في القبلة ومن لا يستر اذا اجتمعت في الصوم
فوافق ما قبل رمضان وثانيهما انه لا يبطل اذا غلط في اول النهار
للاستصحاب ويبطل بخلطه في اخره **فصل** في الوقت الذي يحل الركل
بينه للصائم اما في اخر النهار فاعلم ان الصوم ينتهي بغروب قرص الشمس
بكماله في ذلك البلد فلا يفعل ما يفطره من اكل وشرب وغيرها
حتى يمتد الغروب وهل له ان يفطر بظن الغروب باجتهاد ضار
اذا وعبرها فيه وجهان احدهما قول الاستاذ ابي سفيان لا فاء ان
فعل لزومه القضاء وان بان انه كان ليلاً كما لو اكل من غير اجتهاد وطرده
في نظيره من الصلوة واصحهما نعم وعليه هذا ان بان الخطا فاعلم ان تقدم
وان استمر الا بهما لم يفطر ولو جهل على الافطار من غير اجتهاد فان
بان انه كان ليلاً فلا قضاء وان بان انه كان نهاراً واستمر لنهاره
لزومه القضاء وانما في اول النهار فيجوز لمن لا يريد الصوم الا طرأ الشرب
والجماع لا طلوع الفجر الثاني في ذلك البلد وتجاوز له ذلك مع شكه
في الطلوع على المذهب الذي قطع به الجمهور وقال الغزالي والسوحي

لا يجوز دغل طائفه وحمله بعضهم على انه ليس بمشوي الطرف فلهذا
لا يؤيد للشاكال ان لا يفعل واذا اكل مع الشك فانه يبين ان كان نقارا
قضى في الاصح وان تبين انه كان ليل لا صح صومه وكذا لو استمر ليلها
فروع اذا طلع النجم وفيه طعام ما ياكله فان بطل صومه وان
لنقطه كله صح صومه ولو سبق منه شيء الى جوفه بغير اختيار ففيه
فساده به وجهان محتجبان من القولين في سبق الماء بالمنقضة ولما صح
انه لا يستند ولو طلع النجم وهو مجامع فترع في الحال انعقاد صومه
فقد عليه وذلك يتصور على ثلثة صور **احد** انها ان يحسن وهو
مجامع بقيا بشير الصبح فيترع تحت توافق الترع ابتداء الطلوع وثانيها
ان يطلع وهو مجامع ويعلم به كما طلع ويترع كما علم ويصح صومه
في الصورتين والثانية المرادة بالخبر فان قيل كيف يتصور ذلك
والصبح لا يدرك الا بعد طلوعه من زمان قلنا قد اجاب عنه ابو محمد
بوجهين احدهما ان المسئلة علمية لا عملية كما فرض في الفرائض ما به
حده واحكامها انه يشهور فانا انما نتبع ما يماندركه فطلوع النجم
في حقنا هو ظهور الصولج بصره فانه قبله لا ختم له وكذا الزوال
والخوف فالغارف بالادوات ومن ازال النجم من ادرك الصلوة لا خايل
فهو زوال الصبح **المعتبر** الثالث ان مضى من بعد الطلوع لم يعلم
به ثم علم به وترع عقبيه فلا يصح الصوم ولو استدامه فلا كفارة
لان لم يعتقد دليلا في الوجه المتقدم فما اذا اخطا فان النجم لم
يطلع ثم بان انه طلع وعلم به هذا لو استدامه بعد علمه لزم منه الكفارة
وعلى الاول في وجوب الكفارة طريقان اصحهما القطع بانها يجب
وثانيها فيها قولنا اصحهما انما يجب وهو المنع من حصولها اذ
بعضها على وجوبها ومضى فاما لو قال لزوجته ان وطئك فانت طالق
ثلاثا فوطئها واستدام انه لا يلزم منه مهر بالاستدانة واختلف
الاصحاح فخرج الخبران في وجه في كل من المسلمين الى الاخرى وجعل

في وجوب الكفارة والمهر قولين وفتح الجمهور بالنص وفرقوا بين
الابتداء هناك فيعلق به المهر لانه في مقابلة جميع الوطيات ولا يجب
في الوطية الواحدة مهر من لشخص واحد والكفارة هناك متعلق باول
الوطي فتعلقت باخره وسجري الخلاف في الكفارة فيما اذا حامع ناسيا
للمصوم واستدام بعد ذكره **فروع** لو احرز بالحج في حال الجماع ففي
انقضاء احرامه فلا بد له اوجه اصحها **لا** ينعقد وثانيها ينعقد حقا
صححها فان ترع في الحال صح حجه ولا شيء عليه ولا يستند وعليه الفقه
في فائسك والقضاء بالبدنة وثالثها ينعقد فاستد او علمه المضى فيه
والقضاء سواء استدام ام ترع في الحال واما البدنة فان ترع في
الحال لم يجب والا وجبت وهي شاة في ابراهيم لا بدنه كما سباني **فصل**
في شرائط الصوم وفي اربعة ثلاثة في الضام وهي ان يستلام
والعقل والنقاء عن الخيصر والنفاش فلا يصح صوم الكافر اضليا كان
او مرتدا وان قلنا بوجوبه عليه سواء استلم بعد ذلك ام لا بخلاف ما
اذا تصدق في كفه ثم استلم فان الصحيح انه ثياب عليه ولا صوم للحايض
والنفساء وان وجبناه عليها في قوله وهذا ان الشرطان معندان في
جميع المنار فلو فقد اية او لدا واخره بان استلم الكافر او طهرت الحايض
او النفساء في اثنا المنار او كان رنداء وحاصت ونفست في اثنا
المنار لم يصح الصوم ولو نفست ولم ترد ثا في بطلان صومها طر ف
احدها انه على الخلاف المتقدم في وجوب الغسل عليها فان وجبناه
بطل ولولا فلا وانكسر الرواية وقال عدي انه لا يبطل الا بما يغاوبه
كالاحتلام قال النووي وما قاله قروي في المعنى ضعيف في التعليق
لا سقاصه بالخيف والثاني انه مرتب عليه فان لم توجه لم يبطل
الصوم وان وجبناه فوجهان والثالث انه لا يبطل سواء وجبناه
ام لا وبه قال القوي ولا يصح صوم المجنون فاذا عرض المجنون له بعد
ان توي ليل فان استغرق جميع المنار لم يصح الصوم قطعا ولم يحد

في بعضه فطريقان أحدهما فيه قولان وقيل وجهان أصحهما وهو الجهد
 أنه يبطل في الحضر كما في الصلوة والثاني أنه كالإغما فيه الخلاف
 الآية والثاني القطع بالأول وأما الإغما فإذا عرَضَ بعد أن نوى ليلاً
 فقد مضى على أنه ان كان مفقداً في جزء من النهار صح صومه وفي إجزائه
 ان كان مفقداً أول النهار صح صومه وفي آخره على بطلان الصوم
 به مطلقاً وللصحاب **ط** عرف أحدهما ان فيه ثلاثة أقوال أصحها
 عند الأكرمين أنه ان أفاد في جزء من النهار صح صومه وقال صاحب
 المذهب لا يعرف له وجهها الثاني أنه يشترط ان يكون مفقداً أول
 النهار وصحة الغزاة وقال إليه ابن الصلاح • والثالث أنه يشترط
 الإفاقة في جميع النهار كالجنون والخمسة والآخران بخلاف ذلك الإغما
 كالنوم لا يضر وان استغفر جميع النهار والثاني أنه يشترط الإفاقة
 في طرفة النهار عند الطلوع والغروب • والطرف الثالث محمول على التسرف
 في المسئلة إلا القولان الأول والثاني الثالث محمول على التسرف
 أو على إغما الجنون أو غير ذلك وقال الفقهاء هما مبنيان على ذلك
 الخطاب منه **والرابع** القطع بالأول • والخامس القطع بأشراط
 الإفاقة أول النهار خاصة ولو نوى ليلاً ثم شرب دواءاً أو عقلت
 نهاراً أو قال للمغزى سبب على لإغما فان قلنا لا يصح الصوم مع لإغما
 فهنا أولى وان قلنا يصح فهنا وجهان أصحهما ان عليه القضاء ولو
 شرب المستكر ليلاً وفي شكرنا جميع النهار قال المتولي لا يصح صوم
 ومقتضى في رمضان وان صح في بعضه فهو كالإغما في بعض النهار
 وأما النوم فلا يضر وان استغفر جميع النهار على الصحيح • وان
 استيقظ في بعضه لم يضر قطعاً والغفلة عن الصوم في جميع النهار لا أثر
 لها **الشرط الرابع** الوقت القابل للصوم والوقت ينقسم إلى اتيام
 وليالي والليل لا يقبله وأما الايام أيام السنة تنقسم إلى نبي

العيد وأيام التشرى ويوم الشك وأيام رمض ونصف شعبان الأخير
 والي ما عداها فاما ما عداها فنقبل التيمم مطلقاً عن الفقه والنذر
 والكفارة والقطوع بسبب أو بعين سبب وأما يوم العيد فلا
 يقبله ولا يجوز صومه مطلقاً ولا فذراً ولا مطلقاً اجماً
 ولو صامها لم يصح ولو خلف لم يضر منه حنث ولو امتسك فيه لئن
 تخشى الخاك أو عند منى اليوم فيه وجهان وعن الفقهاء أنه لا
 بد ان يلية فيه عتاف للصوم في الأوقات الممنوعة عن صومها قال الامام
 زما اظن لأصحاب يوافقونه عليه قال الغزالي والنهي في الحديث محل
 متردد بين المعنى اللغوي والشرعي لان وقوع الشرع محال وكذا
 هو محل موضع وقع الصوم فيه منهياً عنه بخلاف ما اذا وقع سداً
 لقوله لغايشه الحاد الصائم وان كان بعض الأصحاب قال لا يقطع
 الشرع محل على مفهومه الشرعي مطلقاً وأما أيام التشرى وهي ثلاثة
 بعد يوم عيد النحر وتنتهي أيام منى والمعد وذات المذهب الجهد
 الصحيح أنه لا يجوز صومها مطلقاً فان صامها لم يصح والقدير أنه
 يجوز صومها للمقتنع العام للمهدي عن فرضه وقال إليه الشيخ أبو
 محمد والنهي في صحة ابن الصلاح وأخيراً النووي لصحة الحديث
 الوارد فيه وعلى هذا ففي جوب صومها لغزاة ثلاثة أصحها
 المنع وثالثهما ان كان له سبب جاز أو لا فلا خلاف راجع إلى
 ان ناحة صومها للمتنع للمحاجة أم لا لو ناله سبب ونقل المزية ان
 الشافعي رجع عن القديم فلم يثبت به بعض الأصحاب وقطع بالجهد
 وأما يوم الشك فورد النهي عن صومه وهو على خبرهم على المشهور
 وقال المادردى نفيه وعلى المذهب ان صامه عن فضا أو فذراً أو
 كفارة صح وفي كراهته وجهان أحدهما وبه قطع القاضي الطبري
 والشيخ أبو اسحاق وقال المادردى انه مذهب الشافعي أنه يمكن
 فسقط به الغرض ولا ثواب له وثانيهما وقطع به الدارمي وهو

مفتنى كلام الجمهور انه لا يمكنه وقيل ان ضايق الوقت لم يدره ولا
كنه وان صامه قطوعا فان كان له سبب بان كانت له عادة ان
يصوم الدهر او ذاقه رده بان كان يصوم يوما ويفطر يوما او يفطر
الاثنين والخميس فوافقه بما رصومه من غير كراهة قطعا وان لم يكن له
سبب حرما الا ان يصله بصوم ابتداءه قبل نصف شعبان وقيل
اذا وصله بما زاد على يوم جاز من غير كراهة فلو صامه مع غيره
فوجهان صحهما وبه قطع العراقيين انه لا يصح وقاينها يصح وقطع به
الداريم وصححه الشيخين وقالوا الردية هي المذهب وهما الوجهين
في صحة الضلوع التي لا تتبب لها في اوقات النهي صحة ندره بمشي على
هذين الوجهين على القول بصحة الادلج ان يفهم يوما اخر مكانه
ولو صامه اجزاه واعلم ان يوم الشك هو يوم الثلاثاء من شعبان
اذا تحدث الناس برويته ولم يقل عدلا ندره او قاله وقلنا لا يثبت
بقوله واحد او قاله عدد من النساء والعبيد او الفساق والبيان
فقط صدقهم فاما اذا لم يتحدث احد برويته فليس يوم شك سواء كانت
التيام صحيحة او ذات غير مطبق او منقطع ولا اثر لظن الروية لولا الغيم
لبعد الهلال عن الشمس هذا الذي قطع به الجمهور وقيل يوم الشك
وان كانت مصححة وقال ابو طاهر الزبدي يوم الشك ما تردد بين
الحارث بن من غير ترجيح فان شهد عتيد او امرأة ارضي فليبت يوم
شك قال الشيخ ابو محمد ان كانت في السماء سحب سقطت ممكن ان
يرى الهلال من خلاله وان خفي عنه فهو يوم شك ايضا وان لم
يحدث برويته قال التمام ولا يبعد ان يكون في ذلك يوم شك في حق
الرفقة في السفر والقربى الصغيرة دون البلاد الحيرة واما صومه عن
رمضان فلا يجوز ولا يصح واما شهر رمضان فلا يجوز صوم شيء منه
عن غير ولو صامه لم يصح وجاز له الفطر بعد فلو صام فيه الحاضر
الصحيح او المريض او المسافر عن قضا ادفعه او حفاق او قظو عالم

يصح صومه عما نواه ولا عن رمضان وعن ابي اسحاق المروزي انه لو اصبح
فيه غير نادر ثم نوي صومه فظوعا قبل الزوال صح قال الامام وعمل
قياسه تجوز للمستأجر التطوع به واما صوم ما بعد نصف شعبان
غير يوم الشك فان ذاقه عادته او وصله بما قبله جاز ولا فرق بين
اصحهما وقطع به كثير من المحققين انه لا يجوز وقاينها وقطع به
المتولي انه يجوز ولا يمكنه وذكر الرواية وجه ثالث اخذ ان
انه تجوز لان يمكنه وفرض الخلاف فيما اذا وصله من رمضان وقضاها
القطع بالجواز اذا لم يصله به وغيره لم يخف به **فصل في سنة**
دعائه • الاول في تعجيل الفطر بعد ثبوت الغروب بتناول شيء
وان كان الفطر حصل بالغروب ونسجت ان يفطر على تمر فان لم
يجد فعلى ما قاله الجمهور وقال الماددي ان لم يجد ثم افعل حلاق
اخرى فان لم تجد فعلى ما قاله القاضي الاول في زماننا ان يفطر
على ما يأخذه من النهر ليجوز بعد عن التهمة قال النووي وما قاله شار
واله مواب ما تقدم • **قال** الشيخ عز الدين فما اذا اذطر على الماء
لحسوح سوات وهو يفهم انه اذا افطر على التمر باكل تمرات وهو
ظاهر الحديث قال صاحب البيان في ربه لله تايم اذا اراد ان يشرب
ان يمتنع من حبه قال النووي وهو شبيه بكراهية السواك له
بعد الزوال ويستحب ان يقول عند افطاره اللهم لك صمتت على
دعائك فطرت وذا المتولى ونك امتك وعليك توفيت ورحمتك
رحبت واليك انبت ودوي انه عليه السلام كان يقول ذهب
الظلمة ابليت الغرور وثبت الاجر لشيء الله تعالى في روى انه عليه
السلام قال ان للصائم عند فطره دعوة لم ترد وكان عبد الله
ابن عمر بن العاص يقول اللهم اني اسئلك برحمتك التي وسعت كل
شيء ان تغفر لي ودوي انه عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي
اعانني فصمتت ورددتني فافطرت ونبغني ان يكون الطعام الذي باكله

خليا عن المشيمة فلو كان عنده مال بعضه خلال وبعضه فيه شبيهه
 ذله عيال ولا يفضل عن حاجته خض نفسه بالحلال ثم من يعول فاذا
 ترددت حاجته بين القوت واللباس وغيرهما كاجرة الحمار والصباغ
 والقصار والحال وذو البتراج وعمان المترل وثن الخطب علف
 الدابة خض بالحلال قوته ولباسه فان تعارضنا قال الغزالي يحمل ان
 الخض القوت بالحلال وعن المحاسبي انه يخص الكسوة بالحلال لبقائها
 فال وهو يحمل لادك اظهر. الثاني السجود مستحب ويستحب تأخير
 ما دام يتيقنا بقا اللبان شك فيه فالاولى تركه. الثالث الجود
 والافضل هو مستحب في كل وقت وهو في رمضان كس استحبنا
 وفي العشر الاخير اكدم منه ويستحب فيها زيادة التوسعة على العيال
 والاحسان الى ذوي المحارم والجيران ويستحب فطير المصامير فان
 لم يقدر على عشاءية فطير على نرة او ماء. الرابع يستحب الاكثار
 من حلق العنق من بلان القتران فيه وهو في المصحف افضل ومدا رسته ان يقراه
 ومع العلم ان الدرر على غيره او يقراه غيره عليه ويستحب الزيادة في العبادات في الشهر
 من الحلق افضل في الحسوس ولا يكره في الحمار قال النووي والمختار انهما لا يكره في
 وان استبام الحلق افضل الطريق ذالميله الثاني عن النذر ويستحب للفقير استقبال
 القبلة وخاف احاديث مرغبة في الجهر واحاديث مرغبة في
 الانشراح قال الغزالي وغير وجه الجمع ان لا يستر ازا بعد من الزنا
 فهو افضل في حق من خاف ذلك فان آمنه فاجله افضل وبتا كد
 في الصوم المحافظة على كلف اللسان عما لا خير فيه من الكلام والغيبة
 والهمة والكلام القبيح والكفر واللغو المشابه وكف النفس
 عن جميع الشهوات وهو يستر الصور فان شتمه اخذ قال الغزالي صاير
 مرتين ثبت ذلك في الصحيحين وفيه وجهان احدهما يقول بلسانه
 واستمع صاحبه ليزجره عن شتمه لا لقصد البريا بل لا طفا الشير

وله رتب مع جمع الهوى دخل في الطب
 ومعنى ان استنوه هنا لانهم قد ركبوا
 الجمع لما في من الله ومجه الملائكة ولا
 عند سائر الملوك

وثانيها

وثانيها بقوله نكليه ليدكر نفسه انه صاير لا يليق به الجهل والشا
 ولا بقوله بلسانه وعلم هذا اقال الراغبى وجماعه وقال القاضى
 الطبري انه ليس بشيء. الخامس يكره له الشواك بعد الزوال عن المذ
 الصحيح وفيه قول انه لا يكره وجه عن القاضى انه لا يكره في النقل
 السابع يقدم غسل الجنابة يستحب تقديم غسل الجنابة عن الجراح
 او الاحتلام على طلوع الفجر لا يقدح تأخير عنه في الصوم
 الثامن ترك الوصال والوضال منه متى تزايد او خسر فيه
 وجهان صحيحان متى خسر في حقيقة او خد اشهرها ان الوصال
 المنهي عنه ان يصوم يوما او اكثر ولا يثاوك بالليل ما كى ولا
 مشربا فان فعل وان قل فليس بموادل قال الغزالي والمجاهد والبزجي
 والغوي هو ان لا ياكل شيئا بالليل فخصه بالاكل وضعف النووي
 واقر له على المشهور وقال الامام مرتفع الوصال بقطر يتعاطاها
 كل ليلة ولا يكتفى اعتقاده انه يفطر بدخول الليل وقال الردياني
 الوصال ان يصل صوم الليل بصوم النهار قضاء فلو ترك لا على صيد
 الوصال والقرب الى الله تعالى لم يحرم قال الغوي العصفاف
 في الوصال بفضده اليه والا فالفطر حاصل بدخول الوقت كما يفيض
 اذا صلت عصت ولم يكن لها صلاة والى سواب اول وهبك
 المنه وبات منها ما يع كل صوم ومنه ما يحض صوم رمضان قد
 تقدم انه يستحب له الاحتراز عن القبلة والمعاذفة والعكس
 وانما كرهته ومنها الاحتراز عن ذوق الشئ ومضغ الطعام لا
 للطفل قال جماعة ويكره للمصاب وغيره صمت يوم لا الليل
 من غير حاجة وقال المتولي جرت عادة بعض الناس بالصمت
 في رمضان ليس له اصل في الشرع لكن له اصل في شرع من قبلنا وهو
 قصه ذكرنا عليه السلام من اخرا صحابنا شرع من قبلنا بلزنا
 عند عدم المنى عنه جعل ذلك قرينة من قال لا نزلنا قال الاستحب

حقه
 قال النووي
 الادكار الاول
 اظهر الله اعلم

سار د اوود علي رضي الله عنه قال حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لستم بواحدة ولا صلات يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل

سار د اوود علي رضي الله عنه قال حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لستم بواحدة ولا صلات يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل
 ذلك فاما النوردي وهذا ابناه علي ان شرعنا لهم سردينه وقد ورد
 في الحديث فالتدبير لا صواب هو الصواب وقد اشار الى ذلك الماوردي
 وقال ابن مونس ان قلنا شرع لنا لم يكن ولكن لا يستحب **النهي**
الثاني من الكتاب في مباحات الافطار وموجباته اما المباح فانه
 الاول ان المرض والنفاس الطويل سواء انشأه في الشهر او قبله وقبله
 له لا فطرانه لا يلزمه الفدية ان نوى بفطرة الشخص ان لم ينو
 فبها الخلاف للايق في جوابها غل المفطر بغير عذر بشرطه فوب
 الفطر مباحا ان لحقه به ضرر يشق حمله على التفصيل المتقدم
 في النيم فان لم يلحقه مشقة ظاهرة لم تجز له الفطر على الصحيح وفيه
 وجه انه يجوز بما يسمى بمرضاة المرض ان كان مطبقا وله ترك
 النية ليلدا وان كان عنه ومنقطع ولا يقدر على الصوم في وقتها
 وان كان محمولا في وقت الشروع في الصوم فله ترك النية والى
 فعليه ان ينوي ليلدا ان غادى واحناج الى الافطار او فطر بشرط
 في السفر ان يكون مباحا كما تقدم في صلاة المشافر من الاستحباب
 له وللمريض ان لا يأكل خضره من الجبل حاله ونفخه **تيسار** لراول
 لو أصبح صائما وهو صحيح فمرض في اثنا النهار حاد له الفطر فانه
 زال قبل ان يفطر لم تجز له ولو أصبح صائما فمرض في اثناء
 النهار لم تجز له الفطر وفيه وجه بعيد وعلى المذهب لواء فطر
 بالجماع لزمنه الكفاية ولو نوى المقيم الصوم ليلدا ثم شاف قبل طلوع
 الفجر فان وافق العر ان قبله فله الفطر وان فارق معونه فلا ولو
 شك فيه لم تجز له الفطر ولو شاف بعد الفجر ولم يكن قوي
 الصوم فليس فصايه ويلزمه القضاء ولو شك ان يجي فيه الوجه
 المتقدم **الثانية** لو أصبح المشافر صائما اذا قام في اثنا النهار
 يباوغي ثم منها او بنية اقامه منع الرجوع فهل له الفطر فيه وجمان
 احدهم قيل انه نية في حرمله واصحها لا ولو أصبح المريض صائما

سار د اوود علي رضي الله عنه قال حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لستم بواحدة ولا صلات يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل ولا صوم يوم الليل
 ان يقول الصائم خيرا لا ياكل
 الذي في لانه طهره
 والحال والماتين لطهارته
 لغرضه وعلى الناس
 بعض الله الامام حكاية
 نعم على اواه الحار والكوبي
 وفي هذا الاصحح بطر واما
 اكله بواحدة ولم ياكل

دري في اثنا النهار فطريقا باخذها القطع بانه لا يجوز له الافطار
 والثاني انه على الوجهين وهو الاول عند الرازي والاصح عند النوردي لو
 قدم و امر بترك نوى من الليل صوما ولا اكله في نهاره قبل قدومه بطريقان
 احدهما القطع بان له لا طر كما لو قدم ووراكل وقيل انه نية في الامم
 والثاني ان فيه وجهين اصحهما نعم **الثالثة** لو أصبح المشافر صائما ثم بدا له
 ان يفطر جاز على الصحيح المشهور ولا يدره على الصحيح ولو افطر المقيم بعد
 ثم ستا فبعد رمضان وشرع في القضاء ثم بدا له ان يفطر جاز في رمضان
 وان كان افطر بغير عذر ففي جواز الافطار وجهان وجه المنع انه عصي
 بالافطار ولزمنه الفدية على الفور **الرابعة** للمشافر الصوم وان كان لا
 يضر به فهو افضل على المذهب وان كان يضر به فهو افضل وقد تقدم
 قال النوي وكذا لو لم يضر به الخاف للخن الخاف الضعف لو صام قال
 وكذا لو كان شفر حرج او غزو **فرع** لو خشي المريض الهلاك من مرضه
 او فوات منفعة وخوف وجب عليه ان يفطر ولو احتمل المشقة وصام
 فقد قال الغزالي في اصول جمل ان لا يجزي لصوم الحائض تحتمل
 ان يجزيه كالمصلاة في الدار المعصوبة **فصل** موجبات الافطار في نهار
 رمضان في الحتملة حسنة القضاء والاستاك والكفارة والفدية والتغذية
 وليس المراد انها تجب في كل افطار بل انها موجبات في الجملة فقد تجب
 واحد منها في حالة وامتنع في حالة وثلاث في حالة والكل في حالة لا ولا
 القضاء فوجب القضاء على كل من أفسد صومه بعد شروعه فيه باكل او
 شرب او امتزاجا او استنقا او استعاط وخوذلك الا ان يكون الافطار
 بالجماع في وجهه انه لا يجب وجب ايضا على كل من ترك الصوم وهو
 مخاطب به سواء تركه بغذا او بغير عذر كما لو ترك النية عمدا او سهوا
 عصي بتركها ام لا كما لو لم ينو للشك ثم بان انه من رمضان وكذا لو
 تركه باغما او سوا استغفر الاغما الشهر ام لا على المذهب وقال ابن
 سترنج اننا سنغفره لم تجب القضاء كالجئون واخشان الماوردي وحكي البغوي

عنه انه ان استغرق لم يجب القضا كالجنون واخذناه المادردى وحكي الثور
عنه اذ يومئذ منه فلا قضا ومن ذاك عقله بمرض او شرب دواء مستدر
كالغنى عليه ولا يجب القضا على من تركه بالجنون سواء استغرق الشهر
او اليوم على المذهب الذي قطع به الجمهور وحكي بعضهم قولا قدما انه يجب
درواه بعضهم وجهها وروي المزني في المنشور قولا قالنا انه ان افاق اثنا
انه ان افاق اثنا الشهر قضى فامضى عنه والا فلا وقال ابن سريج هذا لا
يصح عن الشافعي وهذا كله في الجنون الذي لم يضر بسبب بعثي القضا
فاما اذا ارتدتم جنادكم ثم جن في وجوب القضا وجهان قال
الرافعي اصل الفرق الظاهر للفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالشكر
كما في الصلوة فالالتؤدى وهذا الاصح يجب في المرتد قضا الجميع ولا
يجب في الشكر الا قضا اقام السرور وكوفاق الجنون واستلم الكافرية
اثنا النهار ففي وجوب قضا ذلك اليوم طريقان ظاهرهما فيه وجهان احدهما
وهو نقده انه لا يجب وفقلهما القاض على وجهين فما اذا نوى صوم اليوم
الذي يقدم فيه زيد فقدم في اثنا يوم هل يقضى الطريق الثاني هو
الاصح عند البغوي القطع بانه لا يجب على الجنون ويجب على المكافر
قال الكوفي وهو ضعيف عجزت ولو بلغ الصبي في اثنا النهار فان كان
اصبح صائما بان نواه ليل لم يجب قضاها ويلزمه امانه على المذهب من
ابن سريج انه يشق ويلزمه القضا وان اصبح مفطرا فان قلنا يلزم
القضا فهنا اولى وان قلنا بالمذهب انه لا يلزمه في لزومه هذا الطريقان
المتقدمان فيما اذا افاق الجنون ونى جماعة الخلاف في وجوب القضا
على الخلاف في وجوب الامتناع في كيفية التناظر وحكي
في القضا الاوجه الاربعة الاثنية في الامتناع ولا يجب التتابع في قضا
بعض لكن يستحب ولا يشترط مساواة يوم القضا اليوم الاداء في
الطول والزمن ايضا ووجوب القضا لا يخص بصوم رمضان بل بحزري
في كل صوم نادى عن نداء ركفان او قضا الواجب الثاني لرسالة

وفيه مسائل اولى يجب امتناع بقية اليوم الذي وقع الفطر فيه وهو
تغليظ من خواص رمضان كال كفان ولا يجب الامتناع غل من تعالي
بالافطار في صومه مندوب وان تعذر او قضا او كفان والمساك شبه
بالصائم وليتبرع بما يدره بخلاف المحرم اذا افسد احرامه فان حكمه بالحرام
مستحب عليه ويظهر اثره في ان المحرم لو ارتكب محظورا بعد افساد احرامه
لزمته الفدية والمساك لو ارتكب محظورا لم يلزمه شئ غير انه ياتم قال
الامام وكذا يجب على من تركه بعذر غير ربيعي روزه او نية الخروج
منه على القول بيطلانه بها وعلى من نسي النية ليل. الثانية لو اقام
المسافر ابر المرفض الذين ايسر لهما الافطار في اثنا النهار فان اصبحا
صائمين واستمرا عليه زوال عذرهما فقد قدم ان المذهب وجوب
انما الصوم وان فيه وجهان انه يجوز لهما الافطار وان زال عذرهما
بعد ما افطر استحب لهما الامتناع لحزمة الوقت وحكي المادردى
وجهان انه يجب غل المريض الامتناع دون المسافر ونسبه الى العراقيين
ولهما الجماع بعذر زوال العذر اذ كانا المرأة صغيرة او طهرت في ذلك
اليوم او مسافرا او مريضا وحكي المادردى وان اصبحا غنارا وبين فرار
العذر قبل ان افطر ان على المذهب انه يجب عليهما اتمام الصوم اذا
اصبحا صائمين بقبول عليه الى زوال العذر وفي وجوب الامتناع هنا
وجهان اصحهما وحكي عن النضر قطع به جماعة انه لا يجب وان قلنا لا
يجوز لهما الافطار فهنا اولى ولو زال خوف الحامل والمرضع في اثنا
النهار قال الهندي يحى لا قصر فيه لاصحابنا الذي يحى على اصلنا انهما
كالمرضى الثالثة اذ المنيث كمن اليوم الذي بعد ناسع وعشرين
من شعبان من رمضان فاصبح صائما ثم ان انه من رمضان في اثنا يوم
وجب قضاؤه قطعاً وفي وجوب امتناع بقية طريقان احدهما ان
فيه قولين اصحهما وهو المنصوص انه يجب والثاني في القطع بانه لا يجب
وبه قال الاكثر ومن فرضهما المستوي فيما اذا بان انه من رمضان قبل ان

يفطر ورتب عليه ما اذا بان له ذلك بعد الفطر وهذا اول ما بان لا يجب
والاظهر الوجوب مطلقا وجب فلنا يجب الامتناع فلهذا هو مضمون شرع
وامتناع شرع الى الكلام في الثواب وحكي فيه ثلاثة اوجه احدها لا
يثاب عليه لانه غير معتد به والثاني يثاب عليه لانه لو تركه استحق
العقاب وصحة والثالث صحة ابن الصباغ انه ان لم يكن متعديا بالفطر اثم
وان تعقبت به فلا. **الرابعة** اذا زال الصباغ او الجنون او الكفر في اثناء
النهار بان بلغ الصبي قد اصبحت مفطرا او افاق المجنون واستلم الكافر في
وجوب امتناع بقية النهار عليهم طرق. **احدها** ان فيه اربعة اوجه
احدها يجب وصحة البعوي واصحها لا يجب. **وثالثها** يلزم الكافر دون
الصبي والمجنون قال ابن الصباغ وهو منجى. **والرابع** يلزم الصبي الكافر دون
المجنون والكافر اولي بالوجوب والمجنون اول بالكنع والصبي بينهما ولا يجزى
في كل واحد منهم لرد وجهان قال الرازي في ذلك ان رتب فتقوله وجوبه
غل الكافر وجهان ان وجبتاه في الصبي وجهان فان وجبتاه في المجنون
وجهان وذلك ان عدلت فتقوله في وجوبه غل المجنون وجهان فان لم
توجب في الصبي وجهان ان لم توجب في الكافر وجهان **الطريق الثاني**
القطع بوجوبه غل الكافر ويخص الخلاف بالصبي والمجنون **الثالث**
القطع به قال البراقبي المقطع بان لا يجب عليهم لكن يستحب ان
اثبتنا الخلاف في وجوب القضاء وهذا الخلاف يتعلق بوجوب القضاء
عليهم وفي كيفية تعلقه به طرق. **احدها** ونسبه لراما الى الاصحاب
عن الصيد لا في ان الامر بالقضاء فرع الامر بالامتناع فمن الزم لرسا
الامر بالقضاء ومن لم يلزمه لم يلزمه القضاء وثانيهما عن الصيد لا في
ان غرا وجب الامتناع امر بوجوب القضاء ومن لم يوجب وجب القضاء
وثالثها قاله البعوي ان الخلاف في لرساك مبنى على الخلاف في القضاء
ان وجبتنا القضاء او جبتنا الامتناع والا فلا قال الرازي والطريقان
الاخران متكلمان بالحابض والنفسا اذا طهرنا في اثنا النهار فان

القضا واجب عليها قطعاً لان مستغرق المحض لا يسقط فنقط طعه ولى
والامتناع غير واجب عليها بخلاف على ما رواه لراما مراعيا لظاهر
فان صاحب المعتمد طرد الخلاف فيها فلا يمتنع قولنا ان القضاء فرع
الامتناع ولا غلسته والاول بشكل بوجوه يوم الشك والغنى لا يطار
فان القضاء لازم مع التشبيه انتهى والامتناع مرتب في دعوى في الخلاف
القاضي فعمل على المراجعة واقا اذا اصبحت الصبي صابما فقد مرت حكمه الوجوب
الثالث للاطوار الكفارة والكلام في موجهها وفي كيفية قضاء
الاول اما الكلام في موجهها فتجب الكفارة على كل من افسد صوم
يوم من رمضان بجماع تام اثم به من اجل الصوم وفيه قبود. اما قولنا
افسد فاحتراز عن من جامع ناسيا فانه لا يفطر على المذهب فلا كفارة
وان قلنا انه يفطر في وجوبها وجهان اظهرهما انها لا يجب وقولنا من
رمضان احتراز عن من افسد صوم يوم من غير بجماع كالفقهاء والنذر
والكفارة وصوم التطوع فانه لا كفارة عليه سواء اثم بالفطر ام لا
واما اضافة الفطر الى الجماع فاحتراز عن المنزلة الصائمة اذ لم يعت
فانها لا يجب عليها اخراج كفارة على الصحيح لانها يفطر بدخول اثم
الحشفة والجماع انما يحصل بغيره وبقية ان المرأة اذ لم يعت في نهار
رمضان فان كانت مفطرة حيض او نفاس او غيرهما او كانت صائمة
ولم يبطل صومها لولها فائمة او متهمه فلا كفارة عليها وان كانت
مركنة طابعة فتقوله ان احدها يلزمها الكفارة وصحة القاضي ابو
الطيب واصحها لا كفارة عليها ويخص الزوج بلزومها واختلفوا في
توجيهه فقلل لانه عليه السلام لم يوجب على لراعي الذي واقع اهله
الا كفارة واحدة ولو وجبت عليها كفارة لذكرها فانه لا يجوز تأخير
البيا عن وقت الحاجة وقيل لان الكفارة حق مالي يخص بالجماع فاخص
به الزوج كالمهر وقيل لان صوم المرأة بعدد دان يبطل بعرض الحيض
فلم يكن كالمهر فانه لا يتعلق الكفارة بافادته بالجماع بخلاف صوم

الرجل وقال لا سنداد أبو طاهر الزيادي والمعنى المتقدم أن البطلان
متقدم على الجماعة كما لو اكل ثم جاع وتابعه عليه جماعة منهم
الغزالي وردّه كثير من الأصحاب وقالوا يصور فسناد صومها بالجماع
بان بوج فيهما وفي نائمة أو ناستية أو مكرهة ثم يستيقظ أو
تذكر أو تقطأ أو بعد للإيداع وتسنده به والحكم لا يختلف على
القولين قال بعضهم وقد تكون الحشفة صغيرة فلا يقع الحسنة في الباطن
الابغيب جميع الحشفة فان قلنا بالاول لحجب الكفارة عليها
متى طبت نطأ وعة مطلقا وان لم يجب على الزوج لكونه مغطرا
بغذرا أو بغير عذراء ولعدم بطلان صومه بان وطئ ناسيا وهي
ذاكرة أو استدخلت ذكرا نائما ويعتبر في حق كل منهما حالة في البتار
والاعتبار فمن كان منهما من اهل الاعتاق اعتق او من اهل الصيام
صام او من اهل الاطعام اطعم ولا يلزم اخذها موافقة لآخر
اذا اختلف واجبها لرجل نظر بالجماع وان قلنا بالثاني الصحيح
فصل يجب على الزوج كفارة او كفارتان فيه وجها واحدا
كفارة عنه وكفارة عنها واصحابا كفارة واحدة وهذه الكفارة
مختصة ولا يتعلق بالمرأة او تقع عنها جميعا فيه قولان مستنبطان
وقبل منه توضان وقيل جهتان اصحابا مختصة وثانيهما انها تجب عليهما
والزوج يتحمل عنها وقال الامام انه ظاهر المذهب ووجهه المستوي
والبعوي بالحاقة بما لا غشال قال البغوي كأنهما زاياه شققا عليه
لكن الحناجلى حكى طريقا قاطعا بان ثمن ما لا غشال عليها لا عليه
وتلخص في الكفارة أربعة اقوال • اخدها يجب على كل من الزوجين
كفارة • الثاني يجب على الزوج كفارتان • الثالث يجب عليه كفارة
عن نفسه خاصة • الرابع يجب عليه كفارة عنها وعنه ويفرع على
القولين الاخيرين مسائل • الاولى لو اطرت بالدماء او بالوطئ بالشبهة
فعل لاول منها لا شئ عليها وعلى الاخر يجب عليها كفارة لا تشفا

الزوجية وهي رابطة التملك عن القايض ابا حامد ان اللفاز يجب بكل حال
الثانية لو كان الزوج محتونا فعلى الاول لا شئ عليها وعلى الثاني وجبان
اصحابا يلزمه كفارة وثانيهما قولنا لا يحاق انها تجب في ماله عنها ولو
كان صبيا مراصقا فالذهب انه كالجنون وفيه وجه من قولنا عدم الصبي
عدم انه كالبالك يلزمه الكفارة ووجه المتولي على ان وطئه في الحج
هل يستند وتوجب البتة ان قلنا نعم في وجوب الكفارة ههنا وجبان
وقال الامام عبد الصبي عهد فيما يتعلق باقتداء العبادات غير الحج قطعنا
بدليل بطلان الصوم باكله والامارة بكلامه ولو كان ناسيا أو
نائما فاستدخلت ذكره فهو كالجنون وقطع اصحاب المذهب التمدد
والبيان وجماعة بوجوب الكفارة في ماله على القول الثاني في
مسئلة لا سند خال اذ لا فعل للزوج **الثالثة** كفارة الصوم
مرتبته على ما ستأتي فعلى القول لاول منها لاعتبار تحال الزوج
خاصة فان كان من اهل العتق اعتق او الصيام صام او الاطعام اطعم
وعلى الثاني يعتبر حالهما معا فان نفق خالهما فان كانا من اهل الاعتاق
اجزأت الرقبة المعتقة عنهما قال الغزالي والذي يقتضيه المذهب ان
الولايتهما لوقوع العتق عنها ويدل عليه ان المؤطرة لو كانت امه لم
يجزي العتق عنها ويلزم منها الصوم وان كانا من اهل الاطعام اجزأ المحنح
عنهما وان كانا من اهل الصيام بان كانا ملوكين احررت من عشرين يلزم
كلاهما صوم شهرين مستتابعين لان الصوم عبادة بدنية لا تملك ان
اختلف حالهما فاما ان يميز الزوج اعلا خلاصتهما او ادني فان كان
اعلا نظر فان كان من اهل الاعتاق وفي من اهل الصيام فوجبان اصحابا
وبه قطع العراقيون انه تجزي الاعتاق عنهما جميعا وبهذا القاضى
ابو الطيب اذا فوي العتق عنه وعنهما فانه قال تعتق عن نفسه ولزمها
الصوم فان زاد ان يحسن عنها وكانت حرة فوي العتق عنه وعنهما
مستقط عنها الصوم وهو يدل على انه لا يلزمه العتق عنها وثانيهما

وجزم به العتق انه لا يجزي عاتقها وعليها ان تصوم ولو كانت امرأة لجر
 لجزى العتق عنها قطعاً ويلزمها الصوم وقال صاحب المذهب اذا قلنا
 العبد عليك بالتملك لجزا عتقها وهو غريب وقد جزم بانه لا يصح عتاق
 العبد وان قلنا عليك بالتملك وان كانت من اهل الاطعام ففي اجزا
 اعناؤه عنها الوجهان وذكر الغزالي الوجهين هنا ولم يذكرهما مفرقا
 بان الاطعام من حيث لا اعتاق في المألقة بخلاف الصوم ومنه طريقة
 ثانية فان قلنا لا يجزي عنها فهل عليها الاطعام فيه وجهان ظاهرهما
 وجب على الزوج فان اعتبره ثقت في ذمته بل لا انفاد وثابتها يجب
 عليها وان كان هو من اهل الصيام وفي من اهل الاطعام فان تكلفت
 الاعناق واعتقوا جزاء عنها والا لزمه ان يصوم غرض نفسه ويطعم عنها ويلزم
 هناك كفارة فان الكفارة لا يتبعض قال الرابع قضية من قال بالجزا
 العتق عن الصيام في السألفة اجزا عن الصيام فمن الاطعام وان كان
 اذبحها لا منها فان كان من اهل الاطعام او الصيام وفي من اهل الرضا
 صام عن نفسه او اطعم ولزمه الاعناق عنها سقط عنه الصيام ان كان
 من اهل العتق وفيه وجهان لها الصوم ربما اذا كان من اهل الاطعام وجه
 حكاه البغوي انه سقط عنها ما عليها سادية الزوج ما عليه وان كان
 من اهل الاطعام وفي من اهل الصيام اطعم عن نفسه وصامت عن نفسها
رفع لو كان الزوج مسافرا صام المرأة خاصة صامه فوطيها على
 قصد الرخص لم يلزمه كفارة وان لم يقصد فوجها ان اصحهما
 انها لا يجب فان دلنا يجب فهو لغية يجب فيه الاقوال الاربعة المقتضية
 وحكم الخط ما سبق وان قلنا لا يجب وجبت عليها كما في المجنون وكذا
 حكم المريض الذي يباح له الفطر اذا اصبح صائما ثم جامع وكذا
 الصحيح اذا مرض في اثنا النهار ثم جامع ولو قدم المستأجر ففطر
 فلخبرته انها مفطرة وكانت صائمة فوطيها قال لا صحاب ان قلنا
 الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليها وان قلنا عنه وعنهما

وجبت الكفارة عليهما قال الرابع في ويشبه ان يكون هذا جوابا على قولنا
 المجنون لا يملك والا فليست العذر هنا اوضح منه في المجنون قال النووي
 الفرق انه لا تغزير في المجنون اما لآخرته بصومه فوطيها سقطا عنه
 فان قلنا الكفارة عنه فقط فلا شيء على واحد منهما وان قلنا عنهما
 لزمه ان يكفر عنهما ان كانت من اهل العتق او لراطعام وان كانت من
 اهل الصيام لزمها الصيام وان كرهها عليه لم يطر ولا يجب فيه
 كفارة على الاقوال كلها وان كرهها حتى قلته ففي وجوب الكفارة
 عنها قولان فاما التقيد بالجماع فاحتراز عما اذا افسد غيره كالط
 والشرب والغى والائصال بالاستمناء والمباشرة للمعضية اليه كالتقبيل
 فلا كفارة بشي من ذلك على المذهب وعن ابن عبد الحكم انه روي عن
 الشافعي ان الكفارة يجب على من افسد بالجماع بالانزال كما دون الفرج
 وعن ابن ابي هريرة انه يجب بالافطار بالاكل والشرب كفارة فوف
 كفارة الموضع والحامل دون كفارة الجماع قال الماوردي وهذا لا
 يستند اليجب ولا اثر ولا قياس وعن ابي خلف الطبري من اصحاب
 الفقهاء انه اخذ وجوب الكفارة بطل ما يثمر بالافطار به وهذا كله
 شاذ ويندرج في لفظ الجماع في ذكاح صحيح او فاسد او شبهه او ذنا
 سواء كانت الموطوءة محرما له كاخته او اخته او أمة ووطي الهيمة والوط
 في دبر صبي وامرأة او رجل سواء انزل امرأته بني بعضهم القول بوجوب
 الكفارة فيها على الخلاف في وجوب الحد ان واجبناه او جبتنا
 الكفارة والا فوجها ان وعن ابي اسحاق وابن حبان انا ان واجبنا الحد
 في تيان الهيمة في قبلها او ذبرها او جبتنا الحد او جبتنا الكفارة
 ولا فلا قال الماوردي وهو غلط فاما التقيد بكونه اثره من اجل
 الصوم فخرج به ما اذا كان الوطي لا يقتضي كمال الجماع فاستدلنا
 بيطرية فان الكفارة لا يجب على الصحيح وكذا الجماع طائفا ان
 الفجر لم يطالع فبان خلافه فقد نفذ من صومه بيطر ولا كفارة

٦٠

اتفقوا عليه قال لا ما أمر من أوجبها على المجامع ناسيا يقول به هذا القصير
في البحث وكذا لوطن ان التمس من غير مجامع فبان خلافه قال
الرافعي ينبغي ان يكون هذا فريعا على جواز الانظار في هذه الحالة والا
وجب الكفارة وقابا لضبط ولو اكل ناسيا فظن بطلان صومه فجامع
ففي بطلان صومه وجهان على الصحيح ولا كفارة عليه البض الذي قطع
به الاصحاب وقال القاضي الطبري يحتمل عندي انها تجب ولو عرف ان
صومه لم يبطل فجامع بطلان لزمته الكفارة ولو طلع الفجر وهو مجامع
فاسند امر مع علمه بالكمال فقد تقدم ان الكفارة يجب على الصحيح وان
نزع فغلبه الفضاد وذا الكفارة قال صاحب العدة وكذا الوقت وكذا
يترا او عتق فزعم ان صومه يبطل فجامع لزمته الفضاد من الكفارة
ولو افطر المستأفر بالكر فامترحه فلا كفارة لانه لم ياتمه من اجاب
الصوم ولو زنا المقيم ناسيا للصوم فقلنا بنفسه الصوم بالجماع ناسيا
لم يلزمه الكفارة على الصحيح ولو ادعى الواطئ الجهل بتحرير الوطئ
فان كان ممن تخفى عليه لقرب اسلامه ونحوه فلا كفارة واذا وجبت
ولو قال علمت بحرية وجهلت وجوب الكفارة به وجبت واعلم ان
جماع المرأة على الصحيح في ان الوجوب لا يلاقيها مستثنى من الضابط
الذكر وان الكفارة تشترط بالثبوت عند الحاكم فلو انفرد
برؤية الهلال فوطئ في فهاره لزمته وان لم يثبت عند الحاكم ولو انفرد
برؤية هلال شوال فوطئ لم يلزمه **فروع** لو جامع في يوم او ايام من
رمضان واحدا ومن رمضان اكثر بعد **دق** الكفارة بعد الوطئ
المفتد سوا الفرع الاول ام لا ولو جامع زوجته في فهاره منه مرتين
فاكثر لم يلزمه الا كفارة واحدة ولو وطئ انثى في يوم قال الماتري
ان قلنا الكفارة عن الرجل والمرأة فغلبه اربع كفارات واحدة
عن الجماع الاول عنه وعنهما وثلاثة عن الباقيات ولو وجبت كفارة
واحدة وقال ابو العباس الجرجاني ان قلنا لزمه الكفارة دونها

لزمه كفارة واحدة وان قلنا لزمه كفارة عنها لزمه اربع كفارات وان
قلنا يلزم كل واحد منها كفارة وتحمل الزوج ما يدخله التحمل وهو غناق
والاطعام لزمه خمس كفارات كفارة فان عنه وعنهما بالوطئ الاول
واربع للماتريبات قال النووي وفيه نظر ولو كان له زوجتان مسلمة
وكتبايه فوطئهما في يوم واحد لزمه على قوله وجوب الكفارة عنه خاصة
كفارة واحدة بكل حال وعلى القول بان الكفارة عنها فان قدم وطئ
الكتبايه فذلك وان قدم وطئ المسلمة لزمه كفارة وان وعلى القول
بانه يلزم كل منهما كفارة وهو يخالف عنها الاعناق ولو اطعام لزمه
كفارة وان دكل حال ولو طرأ بعد الجماع في بقية اليوم مرض من سبب النظر
ففي سقوط الكفارة طريقتان طريقتان ان فيه قولين اظهرهما انما لا
تسقط والثاني القطع به ولو طرأ بعد جنون او حيض على القول بان
المرأة لزمها الكفارة بالجماع في سقوطها قولان اظهرهما انما تسقط
وعرض الموت كعرض الجنون وعرض الردة فيه لا تسقطها فطعاما وعرضا
السفر الطويل فيه لا تسقطها على المشهور الذي قطع به للجمهور ومنهم من
من الحقة بالمرض هو بعيد واذا جمع بين المرض والجنون والحيض والسفر
خالفهم اربعة اقوال فالثالث تسقط بطريقتان الجنون والحيض دون المرض
والسفر واربعها تسقط بالثلاثة الاول دون السفر **الفصل الثاني**
في كيفية هذه الكفارة وهي مرتبة كفارة الظهار فيلزم المجامع
عقوبة مؤمنة فان لم تجده فمستأمر شهرين متتابعين فان لم يستطع
فليطعم اثنين مسكينين واستيفاء الكلام في ذلك يأتي في كتاب الظهار
ان شاء الله تعالى وفي وجوب فضا ذلك اليوم مع الكفارة طريقتان
اشهرهما ان فيه ثلاثة اوجه وقيل قولان ووجه احصهما واقبستهما
حب وثانيهما لا وسند رج في الكفارة وثالثهما انه ان كفر بالوصم
لم يقضه وان كفر بخير قضاه قال الرمام ولا خلاف ان المرأة يلزمها
القضاء اذا لم يلزمها الكفارة ولا يتحمل الزوج ذلك والعلة المفردة

عذبة في العدول من الصيام الى اللطعام في اصح الوجهين ولو كان من زمته
الكفارة فقيرا فلا يجوز صرفها الى وجهه واولاده في اصح الوجهين
ولو عجز عن جميع خصا الى الفاقة فيه خلاف مبني على قاعده وهي ان
الحقوق المالية الواجبة لله تعالى لا ما يجب لا بسبب مباشرة العبد
ولا ما يجب بسبب مباشرة ناله ولا اذا عجز عنه وقت وجوبه لا
يستقر في ذمته كزكاة الفطر والثاني ينقسم الى ما يجب على وجه
البذل في غيره فالاول كجزا الصيد وفدية الحلق والطب الباس
في الحج فاذا عجز عنه ثبتت ذمته الى التحلل والثاني ككفارة الوفاة
والنكاح والقتل والظهار قال صاحب العتق ودم التمتع والقران
قال السبكي كفارة قوله انشأ على حر في استغفر في ذمته
فولان اصحهما انها تستقر في ذمته فمن فعل احدا الخصال لزمته وكلام
القاضي ابي الطيب يقتضي ان الثابت في ذمته احد الخصال الثلاث فيكون
مختارا فيهما ومقتضى كلام صاحب النبية انه الاطعام خاصة وجزم
ابن القاسم ببقاها في الظهار في ذمته وقال لا يجوز له الوطى حتى يكفر
ولم يجعله على الخلاف وقال غيره لا فرق بينهما وقال القاضي ينبغي ان
القولين في ان لا اعتبار في الكفارة بحالة الوجوب وبحالة البراءة
فكذلك اصل الوجوب الموجب **الرابع** للفطر الفدية وهي مذكورة
الله صلى الله عليه وسلم لكل يوم من ايام رمضان وجنتها جنت
زكاة الفطر وهو غالب ثوب البلد لا موته ولا سائر الاوقات على
اصح لافوال فلا يجزيه الدقيق والسبوق والخبز والقمح كما تقدم
ومصرفها مصرف صدقة التطوع وهو الفقراء والمساكين وكل من
بثابة كفارة فامة فيجوز صرف عددها الى مستحق واحد عن الشخص
الواحد بخلاف امداد الفقراء فانه تجب صرف كل منها الى واحد
ولو جوبها فلا فائدة اسباب لانها قد تجب بدلا عن نفس الصوم ولفوات
فضيلة لاداء اولها خير القضا عن وقته • السبب لاول وجوبها بدلا

بها

عن نفسه

عن نفس الصوم وهو في صورتين • احدها اذا فاته صوم يوم او اكثر
عن رمضان قبل ان يقضيه فله خالتان احدهما ان يجوز موته
بعد التمكن من القضاء سواء فاته بعد ركالمريض السفر او غيره فاذا فطر
تعد يا قلابد من قد اركه بعد موته وفي المدارك قولنا اصحابنا عند
الجهنم وهو نضه في الجديد وبعض القديم ان طريقه الفدية فيقطع عن كل
يوم مدين من تركته ولا يصام عنه والثاني وهو قد يمر انه يجوز لوليته
ان يصوم ويجزيه عن الاطعام وتبرأ ذمته به لكن لا يلزمه بل يستحب فان
لم يفعل اطعم عنه من تركته وقال ابن الصلاح ليس بضمه في القدر المحرم
لجوانه بل متعلقا بصحة الحديث فيه ورجح هذا القول جماعة من المحققين
الجامعين بين الفقه والحديث البيهقي وابن الصلاح والنووي لصحة الحديث
فيه وطردة الاخر **الط** في الثاني القطع بالجديد ونفي القول
المفتوب الى القديم فاك بن الصلاح والنووي والموافق لجزم بخوار
الصوم عن الميت سواء صوم رمضان والنذر والكفارة وغيرهم من
الصيام الواجب ولا فرق على القولين ان يجوز وقت القضاء خرج
قبل موته او لا وعز ابن ابي هريرة انه ان لم يكن حرج اطعم عنه والا
فصام لانه غير مفطر مع بقا الوقت فلو مات في اثنا وقت الصلاة فانه
لا يقضى على القديم لزوم الويل لاجنبيا ان يصوم عن الميت باجرة او
غير اجره خبا زكاي ولو استقل الاجنبي في نوحه فان صامها وجزم
به ابن الصباغ انه لا يجزيه وجزم شيخه القاضي بالاجزاء حكى القاضي
حسن وجهين في صحة استيفاء الوارد ليصوم عنه وبناهما على الخلاف
فيها اذا اراد الاجنبي ان يح من ماله عن الغصوب هل يلزمه لئلا يذنب له
ومن المراد بالويل الذي لا يصوم قاله الرماحتمل ان يراد به القريب
الذي له الولاية اي ولاية المال وان يراد به فطلق القريب ويحتمل ان
يشترط فيه الادرث ويحتمل ان يشترط فيه العضوية ولا يقل عن ذنبه
قال الدارقطني لراسته اعتباره لادارته وقال ابن الصلاح لا قربان

عن نفسه

ان المراد به مطلق القريب وان يراد به الوارف وقال النووي الذي
 اخبره انه مطلق القريب هو لرمح المختار وقال صاحب الدخاير انه
 اظهر لاحتمال ذلك وقال النووي لو كان عليه صوم رمضان فيه
 ثلاثون اشيا نأية يوم واحد هل تجزئ به عن جميع الشهر لم اذكرها
 فيه كلاما وفي صحيح البخاري عن الحسن البصري انه لا تجزئ به وهو
 الظاهر الذي يعتقده وجوزوا الاطعام ايضا على هذا القول **فرع**
 لو مات وعليه صلوة او اعتكاف لم يقضها عنه وليلة لا سقطان
 عنه بالفدية على المشهور والمنصوص الذي جزم به الجمهور وروى النووي
 انه روي قولاً انه يعتكف عنه وليلة وفي رواية يطعم عنه وليلة قال
 البغوي ولا يبعد تخفيفه في الصلوة فيطعم عن كل صلاة مؤدا
 فان قلنا يطعم في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمد اعتكاف يوم مع
 ليلته واستشكله الامام وعن الصيقل انه يطعم عن كل يوم مسكنا
 وكلام الماوردي يقتضي سقوطه بالموت وفرع البغوي على الطريق
 الاول انه لو تذر ان يعتكف يوما صائما مات قبل ذلك فان قلنا
 يجوز افراد الصوم عن الاعتكاف فلا يعتكف عنه التوبة وفي صياحه
 القولان وان منعناه فان قلنا لا يصوم الوالي اطعم وان قلنا يصوم
 فهنا يعتكف عنه الوالي صائما بعبادته وان كانت النيابة لا تخفى في
 الاعتكاف كما لا يجوز في الصلوة عن ركعتي الطواف **الحالة الثانية**
 ان يكون موته قبل ان يتمكن من القضاء بان دام عذره من مرض او سفر
 او غما او حيضا او نفاسا او حملنا او ارضاعا او نحو ذلك الموت فلا
 فدية في تركته ولا يصوم عنه وليلة قطعا وعن ابي الحسن المحمدي وغير
 وجهها في المسافر والمريض انه يلزم في تركتها كفارة وهو ضعيف
الموقف الثانية الشيخ الفهر الذي لا يطيق الصوم او يلحقه به مشقة شديدة
 لا يلزمه الصوم قطعا وفي لزوم الفدية قولان احدهما لا يلزم يستحب
 واصحابنا نعم الا ان شكك في الصوم وجوز ان في الجواز للصفة هذه الصفة

صواب
 الجوز بالمال

في المريض الذي لا يمكن حمله في ذلك صوم رمضان والنفقة
 ولو تذر واحد هو لا صوما فوجهان احدهما لا يعتكف وتأتيها يعتكف
 ويفدى وبناهما جماعة على وجهين في ان الشيخ العاجز هل توجه عليه
 الخطاب بالصوم ثم ينقل الى الفدية بالعجز ام يخاطب بالفدية
 ابتداء والاصح الثاني فان وجبنا الفدية فكان معتبرا فهل يلزمه
 اذا استوفيه قولان كما مر في الففارة والاصح هناك انما يلزمه قال
 النووي وينبغي ان يكون له وجه هنا انما لا يلزمه وقطع القاض الطبري
 في المجردة باللزوم فان لم يخرجها حتى مات وجب آخر اجزاء تركته
 ولو كانت رقيقا فتعق رتب الخلاف على الخلاف في ذلك الاعتبار
 واروي بان لا يلزمه ولو مات رقيقا فلا فدية ولو افطر احدثه ولا تتر
 قدر على الصوم ففقد لزوم فضايله وجها في قطع القاض والبغوي بعدم
 لزومه دفتر قايينه وبين المصنوب اذا حج عنه ثم زال الغضب حيث
 لجب على لراحه وقال البغوي من عند نفسه اذا قد قبل ان يفدي عليه
 ان يصوم فان قد رجعها فتمت ان يكون كالحج ولا يجوز له حمل الفدية
 قبل حلول رمضان قطعا ويجوز اخراجها بعد طلوع فجر كل يوم وحاشي
 الردية عن والد له لحة البر في جواز اخراجها قبل الفجر قال النووي ليس
 بشي وقطع الدارمي بالجواز وهو الوهاب كالركاة وحكي القاض في
 جواز اخراجها بعد دخول رمضان عن ابيه المستقيمة وجهين صحيح الجواز
السبب الثاني قوت ففيلة الوقت وذلك في حق الحامل والمرضع فاذا
 خافت على نفسها من الصوم افطرتا وقضيا ولا فدية عليها قطعا مسا
 خافنا مع ذلك على لدها ام لا فالمرض وان خافتا على ولدها بان تسقط
 الحامل ويقبل لتركه ففيلة الولد او يفتنا لا على انفسها افطرتا
 وقضيا وفي وجوب الفدية عليها كطريقان اشهرهما ان فيه ثلاثة
 اقوال • اصحابنا ان يجب عليها • والثاني لا لكن يستحب واخبر ابن المنذر
 والردية والثاني انها يجب على المرضع دون الحامل • والطريق الثاني

انها تجب على الموضع قطعاً في وجوبها على الحامل قولان وقال القاضية انه
المذهب وعلى القول لا يصح في تعدد الفدية بتعدد ولادته طريقان
احدهما القطع بانها لا تعدد والثاني فيه وجهان ولا نزاع في الموضع
بين ان تضع ولدها او غيره باجرة او تبرعاً على المشهور في فطره ويقضى
وتفدي بل قال القاضية تجب الا فطار اذا قضر الرضيع بالصوم وقال
هل يكون الفدية على الموضع او المستاجر فيه وجهان كفدته المستاجر
للحائض قال النووي ولعل له وجه وجوبها هل الموضع خلاف لوجه
في عدم التمتع قال ولو كان هناك نسوة من اضع فاددت واحدة
ان تاخذ صبياً فترضعه فربما الى الله تعالى لهما القتل الخوف عليه
وان لم يعجز عليهما وقال الغزالي في فتاويه ليس للمستنطرة ان تفطر
خلاف لما مر ولا خيار لاهل الصبي بعد افطارها لانه يحسن عليهم
ثأير الصوم في نقص اللبن قال النووي وهذا غلط ظاهر ولو كانت
الحامل او الموضع مستافرة او مريضة فافطرت بنية الترخيص بذلك فلا
فدية عليها قطعاً وان افطرت بالنية بل بالخوف على الولد في الفدية هذا
الخلاف وان لم يكن لها نية ففي الفدية وجهان كوجهين السابقين
فما اذا افطر المستافر او المريض بالحج لا على قصد الترخيص هل يلزمه
الكفاية وبناءها القاضية عليها في الموضع وقال في المستافرة ان المناسبات
المجامع في السفر بالمكان فهذه اولى ولها وجهان وقطع بعضهم بعدم
وجوب الفدية هنا نطقاً بالرواية ونحو الحامل بتفدي الفدية
على الفطر ولا يقدم لافطرها يوم واحد وخرج بعضهم بقدمها الايام
على الخلاف في جواز تجب ذكاة غامض في الموضع كالحامل وفيها وجه انه
لا يجوز تفدي الفدية على الفطر **فراغ** الاول اذا افطر بغير
الحج بغير عذر في فطار رمضان هل يلزمه الفدية مع الغضائين طهران
احدهما فيه وجهان احدهما نعم وصحة الفورية في البغوي واصحابه
وقررهما لا مام من الوجهين فمن ترك البغاض المصلو هل يستجد للشهر

وبعد منه وجهان آخران احدهما انه يلزم فيه فدية غير مقدرة فوق
فدية الحامل في الموضع ودون كفاية الحج واثانها انه يلزمه كفاية
الحج والطريق الثاني وبه قال العراقيون المقطع بعدم الوجوب **الثاني**
لو ذاب الصائم في رمضان مشرقاً على الهلاك بغرق او غيره ولم يمكنه
تخليصه لولا الفطر لينقوي جاز له ان يفطر بل يجب ويقضى في
لزم الفدية وجهان اصحهما يجب وبناءها ابو محمد على الخلاف وجوبها
على الحامل والموضع قال الرافعي واشيا ومشيرون لا يجي الخلاف هنا
مع التفريق على وجوب الفدية هناك **السبب الثالث** تاخير القضاء
فمن فاته صوم رمضان او شيئاً منه وجب قضاءه فان كان فاته بعد
حيض وسفر وتبين فيه او غلط بان كل طائفة ان لم يبين فهازل
كان قضاءه على التراخي ما لم يبلغ رمضان الثاني لان المستحب تعجيله
ولا يجوز تاخيره اليه بغير عذر وهذا الفدية مقيدة بهذا الوقت المحض
وان كان له عذر بان استمر سفره او مرضه جاز له التأخير مادام
العذر دافياً وان يقع سنتين وتكررت رمضان فان فاته
بغير عذر فهل يجب قضاؤه على الفور او التراخي ما لم يبلغ رمضان
الثاني فيه وجهان اصحهما عند الحاشية بين جماعة من العراقيين انه على
الفورية حتى قال النعماني لا يجوز له تأخيرها بعد السفر وحاشا لخير
القضاة ان لم يكن حتى دخل رمضان الثاني وجب عليه صوم رمضان
الحاضر وقضى القايته بعده وجب عليه مع القضاء لكل يوم فدية ولو اخرج
القضاة حتى مضى رمضان فضاء عدا ففطر شهر رمضان والشهرين
ام يفي فدية واحدة عن كل يوم لها كلها فيه وجهان جدهما لا يكره
وينسب الى ابن سريج وصحة الماددي وقال البندنجي انه المذهب
واصحها انه يكره واذا اخرج الشيخ الهرم اخراج الفدية حتى
دخل رمضان آخر فكرر الفدية بتكرار الشهرين وحتى الغزالي
فيه وجهان لم يوافق عليه ولو افطر عدة وانا وقيل يجب الفدية به

فأخر القضا حتى دخل رمضان آخر فعليه لكل يوم فديتان واحدة
 للافطار واخري للتأخير ولا تدخل على المذهب وبه جزم البغوي
 ورويته بعضهم على من أخر القضا حتى مضى قضا نقات ان عدنا الفدية
 ثم فهنا اولى وكلتا وجهان ولو أخر القضا مع لمكان حتى دخل
 رمضان الثاني ومات قبل ان يقضى فان قلنا الميت يطعم عنه فوجهان
 أحدهما عن ابن سريج انه يخرج من تركته من كل يوم قال الماردي
 وهو غلط لم يوافق عليه وعلى هذا قال ابن الصبان في مقابلة
 الصوم وقال القاضى الطبري والبنديجي هو في مقابلة التأخير
 ويستقط خمر القضا ونسبته الطبري الى لا يصححري وأصحها انه
 يخرج من تركته لكل يوم فديتان من لغوات الصوم ومنه للتأخير
 وعلى هذا لو كان عليه قضا عشرة ايام مات قبل ان يقضيها ولم يبق من
 سبعين سوا خمسة ايام اخرج من تركته خمسة عشر فعاش
 ترك الصوم وخمسة للتأخير وان قلنا يصام عنه فصوره لو لم يحل
 به تدارك اصل الصوم ويغدى من تركته بالتأخير ولو افطر عبد وانا
 وقلنا يجب الفدية واخر حتى دخل رمضان الثاني ومات قبل القضا
 قالذهب انه يخرج من تركته ثلاثة امداد لكل يوم من تركته
 الصوم ومنه للتأخير عن وقت القضا وقال ان ترك القضا فان تكررت
 السنين زادت الامداد بكثرها ولو مات ولم يبق بينه وبين
 رمضان الثاني ما شافى فيه نصا جمع الغائب فهل يلزمه الفدية في
 الحال عملا بسعة الوقت ام لا يلزمه الا بعد دخول رمضان فيه وجهان
 كالوجهين فممن حلف لياكلن هذا الرغيف عند انقضاء قبل الغد
 هل بحث في الحال قال لا تولى ويظهر فائدة فيها لو مات قبل ادراك
 رمضان الثاني ولو اراد تعجيل فدية التأخير قبل محي رمضان الثاني
 لو أخر القضا مع لمكان فيمحوه وجهين كالوجهين في جوارحهم
 الكفاة على البحث المحرم **فروع** لو أخر قضا رمضان فاستباح حتى دخل

رمضان ثان فان كان القضا عن الافطار بعذر لم يلزمه الاطعام ولن
 كان بعذر فقد حكي الرواية عن البراءة احدا كذا حدها يلزمه
 الاطعام والثاني لا **احر** لو كان عليه قضا يومين فتمكث من
 قضا احدهما رتبة لمكان لا نصف اليوم الثاني ثم مات لم يمت
 الاطعام لليوم الاول وفي الثاني وجهان ولهما اصلان أحدهما
 ما اذا نذر صوم نصف يوم هل يلزمه صوم يوم او لا يلزمه شي **الثاني**
 ان وجوب صوم بعض يوم يستند على وجوب الباقي فيه وجهان
 وذلك في الكافر يسلم في اتنا المهار **ثالث** حيث لم يمت الفدية
 هل له ان يصوم عن كل يومين صوم قضا ويوم بدل عن التأخير الثاني
 فيقضى لكل يوم فديتين صوم قضا ويوم بدل عن التأخير الثاني
 لان هذا الاطعام اصل في نفسه ثالا اطعام في كفارة اليقين
 لا يجوز الصوم بدل من غير محبر عنه **فصل** انا لن افطار في صوم
 التطوع فهو جائز بعذر ولا بعذر عذر ولا فدية عليه كما في صاوة
 التطوع لكن يستحب له انما الصوم والصدقة ودين غير عذر
 وفيل لا يمكن لانه خلاف الرواية ويستحب القضا مطلقا ومن
 الاعذار ان يشق على ضيقه او زوجته صومه ولو نذر انما صوم
 التطوع لم يمت في اصح الوجهين ولو شرع في صوم القضا فان كان
 على الفور لم يجز له الخدم منه وان كان على التراخي فوجهان
 أحدهما يجوز وبه قطع الفقهاء والخريل والبغوي اخرين وثانيهما
 وحكي عن النضر فطاهر كلاما كثيرا من ترجمته انه لا يجوز وكذا
 حكم الخروج من الصلاة المقضية والمنذرة والكفارة الواجبة
 بسبب حرام كفارة الجاع كالقضا الذي على الفور وما لزم
 بسبب غير محرم كالقفل الخطا كالقضا الذي على التراخي وكذا
 النذر المطلق وهذا كله مبني على المشهور بين ائمتنا القضا المأهون
 على الفور وهو ما نعتى شقوب مودة والامانة على التراخي وهو

يوم الجمعة وذكر ابن بونن في مختصر التبيين انه يحكى افراد يقوم
الاحد ايضا قه

كتاب الاعتكاف

وهو في الشرع الليث في المتجرد بصفة مخصوصة وهو سنة في جميع
الادوات لا يجب الا بالنذر ويستحب الاكثار منه وبناكدة في
العشر الاخير من رمضان فيبعث ان يدخل مريده قبل غروب الشمس
ليلة الحادي والعشرين ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد شوقا
لشهر الشهر او نقصه والافضل ان يمكث فيه ليلة العيد حتى يمضي
فيه العيد ويخرج منه الى الصلوة يحيي تلك الليلة لما يقدر من
باب صلاة العيد والقنص لما كره في هذا العشر وطلب ليلة القدر
فانها افضل ليالي السنة وفي محضرة فيه قيل وتعمل فيه والمذهب
انها متعينة لا تتغير لئلا يسهل عليها علينا وادجها ليلة الكوثر وادجها
ليالي الوتر ليلة الحادي والعشرين قبل او ثلاث وعشرين وبعدها ليلة
سبع وعشرين وروي صاحب التبيين وغيره عن المذهب انها في جميع
الشهر وقبل انقائها في نصفه لخير حيث راي ليلة القدر ان يكتمها
وبدعوا باخلاص نية عما احب من دين ودنيا وان يقول اللهم انك
عرفت خب العفو واعف عني وسحت احيا الليلة كلها بالصلاة
والعبادة والدعاء وسحت ان يوتر اجتهاده في يومها الذي بعدها
كاجتهاده فيها قال الشافعي في القديم من شهر العشاء والصبح
ليلة القدر فقد اخذ بخط منهما وقد ذكر لهما كتاب هنا سئل
شعلاق بها وفيها اذا قال الزوجة استطلق ليلة القدر قال الذي
للجمهور انه ان قال قبل رمضان او فيه قبل ليلة الحادي والعشرين تطلق
في اول جز من الليلة لخير من الشهر وقبل تطلق ليلة التاسع والعين
منه وان قاله بعد مضي من ليالي العشر لم تطلق لولا في السنة الثانية

في اول جز من الليلة التي قبل كلامه لئلا كان كلامه او نقار او اتا قول
صاحب المذهب تطلق في مثل تلك الليلة من السنة الثانية ففيه شها
لان فيه تلخير الطلاق ليلة عزيمه وقوعه وكذا قول الشافعي في موافقه
فيما اذا قاله قبل مضي من العشر تطلق في اخر يوم من الشهر وقول
الشافعي انها تطلق بانقضاء ليالي العشر فيه شها لان الطلاق لا يباخر
الى اخر يوم من الشهر ولا يلا مضي الليلة العاشرة بل يقع في اول جز
من الليلة لخير ولا يصدق عليه ان وقع في ليلة القدر وقد قالوا انه
لو قال انت طالق يوم الجمعة او ليلة طلق باول جز من ذلك وهذا
تفرع عن المشهور في اخضرار ليلة القدر في العشر لخير وانها في ليلة
متعينة لا تتغير وقال القاض ابو الطيب وابن الصباغ ولخروا في ذا
على الطلاق بعد مضي ليلة من العشر الا واجر من رمضان لم تطلق
الا في الليلة لخير من رمضان في السنة الثانية وهذا صحيح على
القول بانقضاء العشر فيحمل انهم فرغوه عليه وان كان الكره
بعينها وحتم انهم قالوا مطلقا اذ ليس على تعيينها دليل قاطع والطلاق
لا يقع بالشك وقال الزيلعي قال الشافعي لو قال في منتصف رمضان انت
طالق ليلة القدر لا يطلق حتى مضي سنة لان كونه في جميع الشهر
يحمل والطلاق لا يقع بالشك ودع عليه ذلك فلا توجه اما النقل
فقالوا لا يوجد ذلك للشافعي ولا لاحد من اصحابه وقوله الطلاق
لا يقع بالشك صحيح لكنه يقع بالظن الغالب اذا استند اليه ليل يجوز
به كما لو غلقه به حول الشهر فشهد شاهدان برودة هلاله وقد
قال الامام اخضا ليلة القدر ثابت عند الشافعي بالظن القوي وان
لم يكن معطوعا به والطلاق سباط وقوعه بالماهية المظنونة وقال
النوري لم يشر في الغزالي بذلك وهو موافق لقول المذهب في صاحب
التبيين ان ليلة القدر تطلب في جميع رمضان **قلت** وتصل ذلك عن
الشافعي كما مر في مقصود الكتاب ينحصر في ثلاثة فصول . فصل

فإن كانه وفصل في قدره. وفصل فيما يقطع من المثل في **الفصل**
الاول في زكاته وفي اربعة. **اللبث**. **والنيه**. **والمعتكف** بفتح الكاف
والمعتكف بكسرهما **الاول للبت** وفشره الغزالي بانه اللبث في المسجد
مع الكف عن قضاء شهوة الفرج فاعتبر فيه ما نور الحذر **المكث**
ولا بد منه على المنيح الذي قطع به الجسم ورويه وحده اقصر عليه
البت نجي انه لا يعتبر ويكفي تجرد المرء في المسجد كالوقوف بعرفة
حتى لو دخل من باب وخرج من باب ونوي حصل له اعتكاف
وخرج بذلك عن نذره وعلى المذهب هل يكفي ما يقع عليه اسم
اللبث فيه وجوه اهمها نعم وهو المنصوص لكن لا يكفي قدر الطائفة في
الرلوع وخنوع بل لا بد ان يزيد عليه ما يسمى اقامة ولا يعتبر المشركون
بل يصح اعتكافه قايما وقاعدا او مترددا في رحا المسجد ولا يقدر
اللبث زمان فلو نذر اعتكاف ساعة انقضى نذره ولو نذر اعتكافا
مطلقا خرج عن نذره باعتكاف لحظة والثاني انه لا بد من لبث
يوم او ما يزيد. والثالث انه لا بد من مكث نصف النهار ونصف
الليل الرابع ان مرص كان بعيدا دخول المسجد لا فائدة للحاجة ان
غيرها فلا بد ان مكث زمانا يخالف عادته فانوي كلما دخل الاعتكاف
لم يكن اعتكافا ولا حدة لا كثره فيجوز للانسان ان يعتكف شهر
كله ولو نذره صح وكما اكثر كان فضلا والاويل ان اراد الاعتكاف
او نذر اعتكافا مطلقا ان لا ينقص اعتكافه عن يوم ولو نوي اعتكاف
مدة معلومة وشرع فيها استحب له التوافيق فلو خرج قبل كمالها
جاء وان لم يفته رده دام اعتكافه ما دام في المسجد وينبغي لكل من
دخل المسجد لصلاة او قراءة قران او علم ان ينوي الاعتكاف واقا
لن اللبث في المسجد فسباني واما الالف عن فضا الشهوة فالمراد به ترك
الحاج فلا يجوز للغير ان يجمع جميع المباشرات بشهوة انفا فاذا قبلت
والمعاقبة والمفاخرة وحكي الغزالي وصاحب العرف فيه خلافا ودر عليهما

والخلافا في الادب خاصة فان جامع عالما بتجرمه ذاكرا للاعتكاف
بطل سوا جامع في المسجد اذ في غير حيث خرج لغز ركة الحاجة
وفيه وجده انه لا يبطل بالجماع اذ اخرج لغز من غير ملث بان كان في
هو دج اذ جامع في وقفة يسيرة لانه لبث معتكفا في هذه الحالة في احد
احدا الوجهين وهو بعيد وان جامع ناسيا او جاهلا بتجرمه لم يبطل
على المذهب وقال جماعة كبره من الخراسانيين هو في الخلافا المتقدم
في نظره في الصوم وروي المزي في موضع من الامران لا يفسد
الاعتكاف من الوطى الا ما يوجب الحذف لا ما مرمقضا انه لا
يفسد بوطي الهية والايان في الدبر اذ المرمقضا الحذف فيها قال
النودي وهذا من اطراف العجايب فان المشهور انه يفسد بكل وطى
سواء المرأة والبهيمة واللواط وغيره بخلاف المراد بالنقل انه لا
يفسد بالمباشرة بالذكر فيما ذكر الفرج وكلام المزي ولما صحاب
مصرح بذلك ولا يفسد بالملاسة من غير شهوة ولا بالقبيل على سبيل
الشبهة ولرا كرام اذ عند القدوم وقال الماددي لكن يدر
في فساد مفسدات الجماع كالقبلة والمعاقبة والمباشرة فيما
دون الفرج واللبث شهوة دلالة اقوال. احدها انه لا يفسد بها
سواء انزل امر لا. وثانيها يفسد بها مطلقا. وثالثها يفسد بها ان
انزل والا فلا قال الرافي المعنوم من كلامه ترجيح هذا واليه
يل كلام الحاشق وان استبعد صاحب المذهب ومن راجع انتهى
وقال صاحب المذهب امر يذهب اليه من اصحابنا غير الرافي استحق قال
الرافعي واما القول بالفساد عند الادب فساد فقد اطلق الجمهور على
نهيجه واما المنع عند عدم فقد روجه الشيخ ابو محمد والحاصل
والرواية وغيرهم ولو استمنى بيده فان لم ينزل لم يبطل اعتكافه
قطعا وان انزل فان قلنا اذ السر او قبل فانزل لا يفسد اعتكافه فهنا
اراي وان قلنا يفسد تم فهنا وجهان ولو نظر فانزل لم يفسد

قطعاً والمرأة المعتكفة كالرجل في جميع ما نفد من خير الجوع
 والبشارة شهوة وفيتاد للاعتكاف بها اذا كانت عالمة واكره محار
 ولا يشترط ترك التطيب ولا التزين ولا دفع الثياب وبغيتها بل يجوز
 للمعتكف والمعتكفة من اللباس والماكول والتطيب والتزين ما كان
 جازياً للمقابل للاعتكاف ولا كراهة في شيء من ذلك وله البيع
 والشراد الحياطة والتحدث في مصالحه وما احتج بالمرء كنائماً
 ويوجب وزوج وبزوج ولا يبطل اعتكافه بشيء من ذلك منه وبالك
 القديمان فعل ذلك في اعتكاف من دون رأيته ان يستقبله وروي
 عن القديمان لا شغل بالجر فيه يبطل للاعتكاف فطلقا وعلى
 المذهب في كراهة البيع والبشر في المسجد للمعتكف وغيره نصان للشافعي
 وللأصحاب فيها طرق. أحدهما فيه قولان أحدهما وقطع به جماعة انه
 يكره كراهة تنزيهه الا ان يشتري قوته او ما لا بد له منه والكرهية
 بسبب المسجد لا الاعتكاف وقال الدارمي وله الخروج له ان لم يجد
 من يشتريه. وثانيها لا يكره والطاهر في الثاني نزيلها على حالين فان
 اكثر من ذلك له ولولا وجوبه جماعة واستغفار المعتكف
 وغيره في المسجد بالخطا والكاتب وخوها من المصانع كالباع والشر
 لا يبطل للاعتكاف ولا يكره ان كان الحاجة لخطا ثوبه واصلاجه
 فان كثر كره وفيه القول القديمان المتقدم واطلق الماددي القول
 بان عمل الحرفة والبيع في المسجد مكره قال وقيل له اخف من غيره
 وقال ابن الصبان تركه اولى ولولا في المختلف الاستغفار بالصلاة
 والتسبيح والذكر وقرأة القرآن وكذا قرأة العلم وتعلم وتعليمه
 ونظا العتد وكتابته ومجالسة العلماء ولا شغل بال العلم ولا شغل
 به افضل من صلاة النافلة نص عليه قال ولا بأس ان يقتصر في المسجد
 لانه وعظ وتذكير قال النووي المراد قرأة الاحاديث المشهورة
 والمغاني والرقائق وخوها مما ليس فيه موضوع ولا يخله افهام عقول

معنى مصر قرأة القصص
 والاعجاز

العوام لا ما ذكر اهل التواريخ من قصص الانبياء وحكاياتهم منها ان
 بعضهم جبراً له ذكر امن نفسه وخوها فهذا كله يمنع منه انتهى ولولا
 ترك الحديث المباح ولا يفسد الاعتكاف بسبب ان لا جدال فان
 شبهة انسان استحب ان لا يجيبه كالصائم فان سب او جادل بغير
 حق كره قال المتولي ويبطل ثوابه او ينقص يجوز للمعتكف وغيره
 ان يأكل في المسجد ويشرب ولولا ان يبسط سفره او يضع ما بين
 ونحوها وان يغسل يده في موضع لا ينادي بغسلها فيه احد ولا ولي
 غسليها في طشت وحق حتى لا يبطل المسجد قال البغوي ويجوز فصح
 المسجد بالماء المطلق ومن المستعمل وان كان طاهر اللعانة قال النووي
 وهذا ضعيف والخبر ان المستعمل كالطلق والنفس انما تعاق شربه
 وقد اتفق الاصحاب على جواز الوضوء في المسجد واستقاط ما به في ارضه
 ونقل ابن المنذر لراجماع عليه قال للماددي ولولا غسل اليد جنب
 يبعد عن فطر الناس وعن مجالسة العلماء ولبت فعل جاز ويجوز له ولغيره
 النوم والاضطجاع ولا يستلغا مدة الرحلة في المسجد ويكره رفع الصوت
 فيه وتحرير القصد والحجامة فيه فان من الثلوث بان كان في انحر الخبز
 لكن يكره قال البند بيجي تحريم البول فيه وفي حوازه فيه في
 انا احتما لان ابن الصبان اصحابها وهو الذي اوردوه المتولي والبند بيجي
 انه تحريم ولا يشترط الصوم في الاعتكاف مطلقا فيصح مع لرافطار
 وفي البلديات يوجب العيد وايام التشريق والقديمان لا يشترط ولا يصح
 الاعتكاف في هذه الاوقات مستغلة ولا نايعة ولا يشترط ان يكون
 الصوم للاعتكاف فيصح في رمضان وان كان صوم مقصودا في نفسه
 فان قلنا بل يجب به الصحيح فالأفضل ان يعتكف صائماً ولو نذر ان
 يعتكف يوماً هو فيه صائماً او اياماً هو فيها صائماً لم يفسد الاعتكاف في ايام
 الصوم وليس له انفراد احدهما عن الآخر ولو اعتكف وهو صائم في رمضان
 اذ عن نذر اذ قد باو كفا في اجزاء ولو نذر ان يعتكف صائماً و

حصة
 رواه الاصحاب من البول
 حصة يحرم في اناء والبص
 والحايه حصة يحرم في الاان
 البول الحش وفيه اسنها
 خلاف الدم والله اعلم

يعتكف يوم لزمه الصوم والاعتكاف جميعا بهذا النذر وفي لزوم
الجمع بينهما وجهان وقيل قولان أصحهما وهو المنصوص عنه بلزومه وقاسه
الأمام علي ما إذا نذر أن يقرن بين الحج والعمرة فإنه يلزمه الجمع بينهما
وغلط فيه والمعرفة أنه لا يلزمه الجمع وله ثفريقهما وهو أفضل وعليه هذا
لو شرع في الاعتكاف صائما ثم افطه لزمه استئناف الصوم والاعتكاف
وعمل الوجه لآخر بلزومه استئناف الصوم فقط ولو اعتكف في صومه رمضان
أو قضاؤه أو نذر لم يجز به عن أحد من الاعتكاف على الصحيح ويجز
عن الاعتكاف دون الصوم على الأخير ولو نذر اعتكاف بامر وليا
مستأجرة صائما وجامع ليل فبها هذان الوجهان فعلى الصحيح
ستأنفها وعلى الأخير ستأنف الصوم دون الاعتكاف ولو نذر أن
يصوم معتكفا وطريقان أصحهما وبه قطع الجمهور أنه على الوجهين
السابقين أصحهما أنه يلزمه الجمع بينهما وفاقا بينهما قال الشيخ أبو محمد
أنه لا يلزمه الجمع ولو نذر أن يصلي معتكفا أو أن يعتكف مصليا
لزمه الصلوة والاعتكاف وفي لزوم الجمع بينهما طريقان أحدهما أنه
على الوجهين إنما لو نذر أن يعتكف صائما وأصحهما وبه قطع الإمام وغيره
من المحققين أنه لا يلزمه وخارج على الطريقين لو نذر أن يعتكف محصيا
فإن لم يوجب الجمع بين الاعتكاف والصلوة فالذي يلزمه من الصلوة
هو الذي يلزمه لو أفرد بها بالكد وهو ركعتان على الصحيح وركعة
في قول وأن وجبناه لزمه ذلك العدد في يوم اعتكافه ولا يلزمه استيعابه
بالصلوة فإن كان نذر اعتكاف أيام مصليا لزمه ركعتان في كل يوم
في الأصح وركعة في الأخير والراعي عليه أي أراد ولو نذر أن يصوم
مصليا لزمه الصلوة والصوم لا الجمع بينهما ولو نذر أن يصلي صلاة يقرن
فيها سورة كذا الزمان للصلوة وقراءة السورة قال الفقهاء في لزوم الجمع
بينهما الوجهان في لزوم الجمع بين الصوم والاعتكاف ولو نذر أن
يعتكف شهر رمضان لم يعتكف لزمه اعتكاف شهر آخر لا بلزوم الصوم

ذلك الشهر قطعا **الركن الثاني** البنية ولا بد منها للتمييز كالصوم
ستوكان فطلقا أو فرضا بالنذر ستواتعين زمانه أمر لا يجب التعرض
في المنذر وللغرض منه ثم إذا نواه فإن أطلق كفته وإن طال علوفه بشهور
أو سنين لكن لو خرج من المسجد ولولفت الحاجة وعاد إليه احتاج
إلى استئذنها فلو عزم عند خروجه أن يقضي حاجة ويعود فأنشئت
الغرضه مقام البنية وإن عتق ما فاكما لو نوى اعتكاف يوم أو شهر
أو سنة ففي احتياجه إذا خرج وعاد لا يجدي به البنية طريقان أشهرهما
أن فيه ثلاثة أقوال **الأول** أحدها لا **والثاني** أن طال التمسك بالخروج
احتاج إلى تجديد يدها ولولا ستوا خرج لقضا الحاجة أمر لغیره **•**
والثالث لأصح وبه جزم المنول أنه إن خرج لقضا الحاجة لم يخرج
إلى تجديد يدها وإن خرج لغرض احتاج إليه ستو طال الزمان أم قصر
والطريق الثاني للبعوي أنه إن خرج لأمر يقطع الشك في الاعتكاف
احتاج إلى التجديد وإن خرج لأمر لا يقطعه ولا بد منه كالخروج
لقضا الحاجة والغسل من إحرام لم يخرج إليه وإن كان منه فداء و
طال الزمان ففي احتياجه إلى التجديد وجهان وهذا الخلاف في اعتكاف
الذطوع وفيما إذا نذر اعتكاف بين ولم يشترط فيها الشك ثم دخل المسجد
بقصد الوفا بالند فاما لو شرط الشك أو كانت له أيام المند وسقط
نسبائي حكم تجديد البنية فيها ولو نوى الخروج من الاعتكاف
مع بقائه في المسجد ففي بطلان اعتكافه وجهان كالوجهين في الصوم
ولأصح أنه لا يبطل قال الراعي وأبني بعض المناخرين بالبطلان **•**
الركن الثالث المعتكف بغير الكاف وهو كل مسلم عاقل طاهر العباد
الكبري فمنه درج فيه الصبي المميز والمراة والعبد فصيح اعتكافهم
كصيامهم لكن لا يجوز للمرأة المزدوجة والرقيق غير أن الزوج السيد
فلو اعتكفا عصيا وصح اعتكافهما وكان لهما أحراجهما وكذا الواعكفا
بأذنها نظروعا كان لهما آخر لهما ولو نذر اعتكافا فأنظر فإن نذراه بغير

اذن الزوج والشيء. فلهما منعهما من الشرع فيه فان شرعا فيه فلهما
اخراجها وان اذنت في الشرع فان كان الزمان معيناً او غير معين للزمن
شرطاً للتابع فيه لم تجز لها اخرجها وان كان الزمان غير معين فان لم
يشترطاً متابعاً في جواز اخرجها وجهان اظهرهما الجواز وبجزم التويل
وان كانا ناذراً ما ذهبا فان تعلق بزمان معتبر فلهما الشرع فيه بجواز
الشرع فلو ناع السيد العبد قبل ذلك الزمن لم يكن للشري منعه
لكن كذا الخيار ان جهل وان لم يتعلق بزمن معين لم يكن لها الشرع
الا باذن فاذا شرعاً بالاذن لم يكن لها الخروج منه وهذا مبني على ان
النذر المطلق يلزم انما به بالشرع فيه وفيه خلاف ولا ينف في ذلك كله
بين العبد والامة والقبر وامر الوليد والمدي اما المكاتب فله ان يختلف
في اصح الوجهين فغير اذن سيده وبه قطع الجمهور وفيه وجه اذ قد
يتوقف على اذن السيد وجه آخر ان مدته ان كانت يمين لا يضر
كسبه او كانت لا تمنعه من الكسب كالحياطة جاز بغير اذنه واما المتعسر
فان لم يكن يمينه وبين سيده مائة لم يكن له الاعتكاف بغير اذن
سيده وان كان بينهما مائة استقل به في نوبته دون نوبة سيده وفيه
وجه ان اعتكافه في نوبته كاعتكاف المكاتب محي فيه الخلاف وخرج
من الضابط الكافر والمجنون والشكران والمغني عليه والمبرم والصبي
الذي لم يميز فلا يصح اعتكافهم ولا نفق بين الكافر لرافعي والمرقد
ولو طرقت الردة والشكر في انما الاعتكاف فقد نفق على الله لا يبطل
بالردة وبني اذا عاد الى الاسلام نفق على الله لو كفر ثم افاق سنانف
وللاعتكاف فيها طرف **احدها** ان في التسليخ فوكيف بقلا وخرجا
احدها انما لا يبطلانه والثاني انما يبطلانه **والطرف الثاني**
نقض النصيب هو انه يبطل بالردة دون الردة وهو اصح عند الشيخ ابى
حامد واصلح به **والثالث** القطع بانها لا يبطلانه **والرابع** القطع
بانها لا يبطلانه واخيراً ان الفقهاء والامام والبعوي والتويل والرافعي

واحدون والخامس ان الشكر يبطله لا منداد زمانه وانما الردة
فان طال زمنها فكذلك وان قصر فلا **السادس** انه يبطل بالردة
دون الشكر على النصيب لم يذكره الا لمام والغزالي لا باحة الردة
العبادة واما الشكر فكان لا غمماً قال الرافعي كلام الغزالي مستعربان
لخلافه ان الردة والشكر هل يخلان لا اعتكاف امر مستمر معها
لخاله فانه جعلها ما نغز من الصحة او لا وفرض الخلاف في الفساد بغير وضها
وكلام لزاماً لمصرح به وليس هو كالمستاعد عليه ولا صاحب
جعلوا الخلاف في انه هل سفي ما يقدم على الردة والشكر معتدا به
حتى متى عليه امر يبطل حتى يحتاج الى الاستيناف اذا كان الاعتكاف
متتابعاً فاما من الردة والشكر فالمعهوم من نص الشافعي انه لا
اعتكاف فيه فان الكلام في انه بني ادسنانف انما ينظر عند حصول
الاحتمال في الحال وقد نص الشيخ ابو علي وغيره على ان زمن الردة
من الاعتكاف قطعاً ونقل صاحب التمهيد احتساب زمن الشكر
وجهين وقال المذهب النع انتهى ولو طرأ جنون او غما في انما الاعتكاف
فان لم يخرج من المسجد لم يبطل اعتكافه وان خرج فالمشهور البني
قطع به الجمهور انه لا ينقطع الكتاب بعد وزعم الماوردي انما في عليه في
المجنون وحكاة الفاضل الطبري عن النص انه قال له في في الجنون سنيين
ثم افاق في قال الموقيل واخرون ان لم يخف من تلويث المسجد من الرأى
ولم يمكن حفظ الجنون في المسجد ففيه القولان لا تبيان في المريض اذا
خرج واصحهما انه لا يبطل ولا احتساب زمن الجنون من الاعتكاف وفي
زمن الاغما وجهان محجبان من الخلاف في بطلان الله وور بالاعمال في
بعض النماز احدها محسب وقال الموقيل انه المذهب وثانيها وبه قطع
الماوردي لا يخرج من الضابط ايضاً الجنب والحائض والنفساء فلا يصح
اعتكافهم ولو طرأ حض او نفاس وجب الخروج من المسجد ولو مكث
لم يحسب من الاعتكاف وفي جواز البناء على ما سبق في الاعتكاف المتتابع

تفصيل وخلاف يأتي من بعد ان شاء الله تعالى ولو طرأ الجنابة على المعتكف فان
طرأ بما يبطل الاعتكاف لم تخف الحذر وان طرأت بالايطة كالا حنلايم
والجماع فاسيئا والاتراك بالمباشرة فيادون الفرج اذا قلنا انما لا يبطل فعله
المبادرة الى الغسل فان لم يمكنه الاغتسال في المسجد فهو مضطر
الى الخروج فنخرج وان تمكنه الاغتسال فيه فله الخروج للاغتسال
خارجة ايضا ولا سقط اعتكافه ولو اقام وهو جنب لم يحسب زمن الجنابة
من الاعتكاف على المذهب ولذلك لو نذر الاعتكاف فاعتكف جنباً لم
تحسب له وفيه وجه انه يحسب له وهو كالحل في احضاب زمن
الشكر وجمع البغوي بينهما وحل فيهما ثلاثا وجه ثالثا يحسب زمن
الشكر دون الجنابة لان عصيان الجنب بالمكث وعصيان السكران
بالشرب **الركن الرابع** المعتكف بفتح الكاف ولراعتكاف
مختص بالمساجد ومستوى فيه شأير المساجد وهو في الجامع او في غيره
وقيل ان الشافعي اوى الى اخذه بانه في القديم ولا يصح الاعتكاف
المرأة في مسجد بيتها وهو المغتسل للمعد للصلاة وحتى بعضهم عن القديم
انه يصح فيه وان كان جاعاً وغلاطوا فافله وعلى القديم في هذا اعتكاف
الرجل في المسجد بيتة وجهان وهو اول بالمنع وقال القاضى لا خلاف فيه
وعلى الجدي كالأمرأة بكونها حضور الجماعة فيكون لها الخروج للاعتكاف
والتي لا يكون لها ذلك لا يكون لها هذا ولا فرق في المسجد بين اسفله
او سطحه وداخله ورجسته ولو نذر ان يعتكف في مسجد بعينه
ففي بعينه **طرق** اصحابنا انه ان عين المسجد الحرام تعين والى العزاني
والذي ستنين ان لا يخرج عنه الا بالاعتكاف في الكعبة او في الحجر
دون المسجد وقد مر في باب الاستقبال وان غير غيره وعين مستجابي
الاقصى في المدينة لم تعين وان عين احد المسجدين في تعينه قولان
اصحابنا انما يعينان **والطريق الثاني** عن ابن سريج ان في تعين
قاعدا المسجد الحرام قولين وقيل وجهان **الثالث** ان في تعيين الكعب

القولين اخدها انها تعين قال للامام وهو طاهر النص **الفرع**
حيث قلنا لا يتعين مسجد للاعتكاف بالنذر فالاولى للاعتكاف
فيما عينه ولو شرع في الاعتكاف في مسجد لم يكن له الاعتكاف
في المسجد الاخر لا بقطاعه بالخروج لكن لو اشقل في حرجه لفضا الحاجة
الى اخر على مثل تلك المسافة او اقرب كان لذلك في اصح الوجهين
وبه قطع جماعة قال ابن القاص ولا يتعين الاعتكاف بمسجد غير المساجد
الملاية لانه في موضعين احدهما هذا اي في احد الوجهين الثاني ان
ينذر اعتكاف سبعة ايام فما زاد سبعة فلا يجوز الا في الجامع ان
كان من اهل نرض الجمعة وهو مفرغ على القولين حيث قلنا يتعين فان
عين المسجد الحرام لم يقم غيره مقامه وان عين مسجد المدينة لم يقم
غيره مقامه الا المسجد الحرام وان عين مسجد لافضى لم يقم غيره مقامه
الا المسجد الحرام ومسجد المدينة ولو نذر الاعتكاف في زمن معين
فالصحيح الذي قطع به الجمهور انه يتعين فان قدمه عليه لم يجز به
وان اخره عنه اثم واجزاه وكان قضاء هذا الفضا واجب على
الصحيح ان تركه بغير عذر فان كان بعد دفع القضاء حهان الثاني
لا يتعين فحجوز له تقديمه عليه واخيره عنه ونحوه بان فيما اذا عين
لك شهر زمانا هاهنا يتعين ولو نذر الاعتكاف شهر مضى كما لو نذر
اعتكاف شهر رمضان من سنة في شوال لم يصح نذره ولم يلزمه
شي **فرع** لا يصح الاعتكاف في مسجد ارضه مستاجر ودوق بناء
مسجد **على القول بصحة الوقف والحيلة** في الاعتكاف فيها ان
بني فيه صفة ونحوها ووقف مسجد ان يصح الاعتكاف فيها كما
يصح على سطحه وحده زانه وليست الفرع مفعولا عن المتقدمين **القول**
الثاني في موجبات الفاظ النذر والنظر في ثلاثة امور **الاول**
التابع ومن نذر اعتكافا فان اطلقه فقد من حكمه وان نذر به
فاما ان يطلقها او يعينها **الحال الاول** ان يطلقها فان شرط التتابع

كما لو قال لله على ان اعتكف شهرا متتابعاً بالزمن ولم يجز له التقرب
 وان شرط التقرب كما لو قال الصوم شهراً متتابعاً في جوار التتابع
 طريقان. احدهما فيه وجهين احدهما في زمانها لا في فعلها هذا لو نذر
 اعتكاف عشرة ايام متفرقة فاعتكف كل شهر من الية حصل له منها
 خمسة. والطريق الثاني به قال الربيعون القطع لجواز التتابع وان
 اطلق ولم يشترط متتابعاً ولا متفرقاً لا في قطع به لجهته وان تجوز ان
 يعتكف متتابعاً او متفرقاً لكن يستحب التتابع وعلى هذا لو نوى التتابع
 ولم يلفظ به لم يلزمه في اصح الوجهين وخرج ابن سريج قولا انه يلزمه
 التتابع وان لم ينو به ولو نذر اعتكاف يوم فلهل تجزئه ان يعتكف
 مقدماً في الساعات من ايام فيه ثلاثة اوجه قالها ان نوى اليوم
 متتابعاً لم تجزئه وان اطلق اجزأه فان قلنا لا تجزئه وهو لا يصح فلو
 اعتكف في اثنا النهار وخرج بعد المغرب ثم عاد قبل طلوع الفجر
 واعتكف لأمثل ذلك الوقت وخرج لم تجزئه قطع به جماعة منهم
 الرابع وفيه وجه انه تجزئه وصحة الرقابي وقال انه اختيار الفقهاء
 ولو لم يخرج ليلاً فوجهان احدهما وهو ظاهر النص قول الربيعين
 انه تجزئه وبانيهما قول أبي سحاق وصحة الماددي وآخره ان لا تجزئه
 قال الامام وهو منقاس وان قلنا تجزئه قال الامام قال الاصحاب
 يكفي فيه ساعات اقصر لايام لانه لو اعتكف اقصر لايام اجزأه
 واعترض عليه فقال لو فرق على ساعات اقصر لايام في سنة في سنة
 كذلك وان اعتكف في ايام متباعدة في الطول والقصر فيبقى ان
 ينسب اعتكافه كل يوم والحرى اليه ان كان ثلثاً فقد اخرج من ثلث
 ما عليه وعلى هذا القياس ينظر في اليوم الذي توقع فيه الاعتكاف
 ولهذا الاعتكاف دون من ساعات اقصر لايام في يوم طويل لم يكفه
 ولو قال لله على ان اعتكف يوماً في هذا الوقت فقد انفقوا على انه بائنه
 لاعتكاف من ذلك الوقت لأمثله من اليوم الثاني ولا يجوز ان يخرج

ليلاً وابد الرابع في فيه توقفاً من جهة المعنى لو نذر اعتكاف ليلة فهو
 لو نذر اعتكاف يوم فدخل المسجد قبل الغروب وعكف فيه الى
 طلوع الفجر فلو اذا الا تبيان بقدرها من ساعات من ليلاً فففيه
 الالوجه المتقدمه والتفريع **الحال الثانية** ان يعجز الله المقدرة
 كما لو نذر ان يعتكف شهر كذا او العشر الاخير من رمضان او
 هذا الشهر او العشر او عشرة ايام من لان فعلية الوفاء والتابع
 فيه واقع ضرورية لا قصداً حتى لو افسده اخره بالخر وج بغير عذر
 او سبب اخر لم يلزمه قضاء ما مضى ولو ترك الكل قضاءه ولم يلزمه
 التتابع في القضاء وفيه وجه انه يلزمه ولو صرح في نذره بالتتابع كما لو
 قال لله على ان اعتكف شهر رجب متتابعاً فهل يلزمه لرسمه ان
 اذا افسده اخره وجب التتابع في قضاؤه اذا فاته فيه وجهان احدهما نعم
 وقطع به الاكثر **فروع** لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف به ليلة ليلته
 فان لم يكن غير الزمان لم تجزئه لمن نذر ان يصلي ركعتين فصارا
 قضاءهما ليلاً وان كان عينه وفات اجزأه **المطهر الثاني** في نذر الليلي
 يلزم الماذر اعتكافهما اذا لم ينصر علمها وبقاتين بها الايام اذا لم ينصر
 علمها وفيه صور. الاولى اذا نذر اعتكاف شهر لزمه اعتكاف
 جميعه ايامه ولياليه ولو قال لايام الشهر لم يلزمه ليلاليه ولياليه لم
 يلزمه ايامه ولو لم يلفظ بتخصيص الايام او الليلي لكن نواه بقلبه
 فوجهان احدهما لا اثر لنيته وثانيهما قول الفقهاء انه كما لو لفظ
 به ولو نذر اعتكافاً مطلقاً بلسانه ونوى بقلبه عشرة ايام فلهل
 يلزمه العشر ام دلفيه ما وقع عليه لراشم فيه هذا ان الوجهان اذا
 اطلق الشهر يرد حل المسجد قبل الغروب من اخر يوم من الشهر الذي قبله
 ويكفيه اعتكافه وان كان ناقصاً وان دخل في اثنا عشر لزمه
 استكمال شهر بالعدد ثلاثين يوماً **الثانية** اذا نذر اعتكاف
 يوم لم يلزمه ان يصوم معه ليلة لدا ان ينويها ونقل الامام لرافق

عليه لكن حجة الرافعي قوله ان الليلة قد دخل في نذر اليوم الا ان ينوي نوما لا
ليلة وهو بعيد ولو نذر اعتكاف يومين او ثلاثة او عشرة وخوفه في لزوم اعتكاف
الليالي المتخللة بينهما طرقت اخذها ان فيه ثلاثا اذا وجدها نعم الا ان يريد
بياض النهار وثانيتها لا يلزمه الا اذا نواها وصحة الغزاة والشيخ ابو اسحاق
واحدون واصحابها عند الاحتراز انه انصرح بالتتابع او نواه لزمه والا فلا
قال الرافعي الوجه ان يتوسط فيقال ان كان المراد بالتتابع تولي اليومين
فالحق الوجه الثاني وان كان المراد به تولي الاعتكاف فالحق الوجه الثالث
قال النووي وهذا الذي اخبرنا عن جزمه الدار في فقال اذا نوي اعتكاف
يومين متتابعين لزمه الليلة معها وان نوي المتتالي في النهار كالصوم لم يلزم
الليل وان لم ينو لتتابعهما في ذكر نحو فيما اذا نوي اعتكاف الليالي
هل يدخل لريام المتخللة بينهما **الطريق** الثانية وهي التي اوردتها
الشيخ ابو حامد وابن الصباغ والمتولي وجماعة انه انصرح بالتتابع
او نواه لزمه الليلة المتخللة بينهما وطوعا ولولا فوجهان **الثالثة**
انه ان نذر اعتكاف يومين لم يلزمه اعتكاف الليلة المتخللة قطعاً وان
نذر اعتكاف ثلاثة ايام فصاعداً ففي لزوم اعتكاف الليالي المتخللة
الاوجه وهذه نسبتها لرام الى الرازي واستحسنها الروياني وقال
انها خلاف ظاهر المذهب ولو نذر اعتكاف ليلتين ثلاث او عشرة
وخواه في لزوم اعتكاف الايام المتخللة بينهما **الطريق** الثانية الاولان
ولايام والليالي المتخللة منقصاً بعد العدد المذكور من لايام والليالي
واحد ولا خلاف في ان الليالي لا يلزم بعد لايام ولا في ان لايام
لا يلزم بعد الليالي فاذا نذر يومين لم يلزمه ليلتان او ليلتين لم يلزمه
يومان وقال ابو حنيفة يلزمه في نذر اليوم ليلتان قال الرافعي وقياس
الوجه المتقدم في اليوم الواحد مثله **الرابعة** لو نذر اعتكاف
العشر لراحه من بعض الشهود لزمه اعتكاف الايام والليالي هنا
بعد ولرايا م فيه دخل السجدة قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين

منه وخرج من العدة باشمال الهلال وان كان الشهر ناقصاً ولو
نذر ان يعتكف عشرة ايام من اخر الشهر فبشرع فيه اخر اليوم العشرين
فلو خرج الشهر ناقصاً لزمه قضاء يوم وفي دخول الليالي الخلف
المقدم فان قلنا به قضى مع اليوم ليلة وبه جزم البغوي وغيره وسحب
ان يعتكف يوماً قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون دخوله فذه
فلو قدم ثمان الشهر ناقص قال البغوي يحزبه وقال النووي يحتمل ان
يكون فيه خلاف بالخلاف فيمن توفي احسباً طائفة من محدثا والاصح انه
لا يصح **فروع** لو نذر ان يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلا يصح
قطعاً **فصل** في غلبته ثم ينظر فان قدم ليلة لم يلزمه شيء لعدم شرط
نذر وان قدم نهاراً لزمه اعتكاف بقية يومه وفي لزوم قضاء ما فات
منه قولان وقيل وجهان اصحهما وهو ظاهر النص انه لا يقضي به قال
الماوردي والخلاف يخرج من الخلاف فيمن نذر صوم يومه ان قلنا
يصح لزمه القضاء والا فلا ولو كان الناذر وقت الغدوم عاجزاً
عن الاعتكاف لم يجز له مرض او نحوهما قضى ما بقي من النهار على الاول
ويوماً كما لا عمل الثاني وفيه وجه انه لا يلزمه قضاء شيء كذا اطلق
الاصحاب الفروع وذكر المتولي هذا الحكم ان قدم وتبقى معطر النهار
قال قاتية منه دون نصفه فاربعة اوجه **الاول** لا شيء عليه وهو
على قول من قال لا يصح الاعتكاف من نصف النهار **والثاني** يلزمه
اعتكاف ما بقي وقضاً ما مضى **والثالث** ما بقي فقط **والرابع** ما بقي مع
ساعة من الليل يسمى اعتكافاً **الطريق** الثالث في الاستغناء فاذا
نذر اعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج منه ان عرض له غرض صحيح شرطه
عمل المذهب وفيه قول غريب انه لا يصح وعمل المذهب لو غلب امره ان يحضو
كما لو قال لا اخرج الا لعيادة زيد او تشييع جنازة ان مات جاز
للمخروج لذلك دون غيره وكذا ان من نوى محضاً كعيادة
المريض وسبيع الجنائز ولا يستغاث بالعلم **والخبر** خرج لذلك النوع

دون غيره وان اطلق فقال لا اخرج الا لشغل بعزله للخروج لكل شغل
 ديني كالجمعة والجماعة والعيادة وذباق الصالحين الاحياء والاموات
 وذباق القادير ودينوي مباح لمطالبة عزيم ولقاس سلطان ولا ينطلق
 اعتكافه بشي من ذلك وفيه وجه انه لا يشترط فيه اليه بنوي لزم من مباح
 فعلى هذه الوشرطة لنقل او سرقه او قطع طريقه فخرج لم ينطلق وله البناء بعد
 رجوعه وليس له الخروج للنظائر والفرجة وحش جاز له الخروج فخرج
 وبطل ما شرطه لزمه العود في الحال والبناء فان اخره بغيره وبطل
 شتبعه ولزمه استيعافه ولو قال ان عرضي لشغل قطعت لاعتكاف
 فهو كما اذا اشترط الخروج الا انه لا يلزمه العود لانه لا يعتكاف فخرج
 بعد قضا شغله ولو قال لله علي ان اعتكف رمضان الا ان اسر من اذ
 استافر عرض او سافر فلا يشي عليه ولو قال لله علي ان اعتكف بعشر داهم
 او هذه الدراهم الا اذا احتاج اليها فخرجها ان صحها انه يصح شرطه فاد الاحتاج
 اليها فلا يشي عليه وثانها لا يصح شرطه ولو نذر وصوما وشرط الخروج منه
 ان حيا ع او عطش او ضيقه انسان او صاف به او خوه او ضلوه وشرط
 الخروج منها ان عرضي عما رضى في انعقاد نذره وصحة شرطه الوجهان
 الذي قطع به العراقيون صحة النذر والشرط وصح المعنى في الصلاة عدم
 الاعتقاد ولو نذر ان يخرج منه ان عرض له غارض انعتكف
 نذره وفي جواز الخروج بهذا الشرط قولان اصحهما الجواز قال العراقيون
 والصلاة والصوم او في جواز الخروج منه وقال الشيخ ابو محمد هو ايجوز
 الخروج منها ولو قال في هذه القربات كلها الا ان يبدو الي فوجهان
 احدهما يصح الشرط ولا يشي عليه اذا بداه واصحها انه لا يصح واذا قلنا لا يصح
 الشرطية هذه الصلوات كلها فهل يبطل النذر او يصح ويلغوا الشرط قال
 المعنى لا يصح النذر في الصلاة والصوم قال الزايعي وروي الامام وجهين في
 صودة تقارب هن وفي ما اذا اشترط الخروج في الاعتكاف والالتزام
 اراد فقال في وجه يبطل التزام التتابع وفي وجه يلزم التتابع ويبطل

الاستئذان وشبهه بشرابط فاستد بقرن بالوقف فانما في مسلك يبطل الشرط
 دون الوقف وفي اخر يبطل الوقف **فروع** حيث يحسن شرط الخروج بفرض
 فخرج له فهل يقضى منه ينظر فان كان نذره ودينه معينه كشهيد
 مطلق وعشرة اقامه مطلقه وجب قضاءه وان كان نذره ودينه معينه كشهيد
 كذا ادها الشهر او مائة لايام العشرة لم يجب قضاءه ولا يجب قضا
 وقت الخروج لقضا الحاجة في النوعين قطعاً كما لا يخفى في النذر والحال
 عن الشرط واذا اخرج لما شرطه ثم غاد في احتياجه الى تحيد يده اليه ثلاثة
 او حقه لظهورها ان ان شرط التتابع لم يجب تحيد يدها وان شرطه وجب
الفصل الثالث فيما يقطع التتابع في الاعتكاف الذي شرط فيه الخروج
 الى الاستيعاف وهو ما يبطل الاعتكاف ويضبطه الغزالي بانه للخروج
 بكل البدن عن كل المسجد بغيره وفهين ثلاثة قبور احدها الخروج
 بكل البدن فخرج به عما اذا اخرج يده او راسه من المسجد فانه لا يبطل
 اعتكافه ولو اخرج رجله او احدهما وهو قاعد او رافد ناذر الحائز لذلك
 وان اعتمد عليهما وفي راسه في المسجد وبطل اعتكافه الثاني الخروج
 عن كل المسجد وتخرج به ما اذا اخرج راحة المسجد فانه لا يبطل
 قطعاً لصحة الاعتكاف فيها وعما اذا صعد المنارة للاذان والمنارة
 ان كانت بعيدة من المسجد او غير مبنية له يبطل الاعتكاف بالخروج اليها
 قطعاً وان كانت مبنية له وليست بعيدة منها فلها خال الثاني احداها
 ان يكون بانها في المسجد او في رحبته المنصلة به قال المحامي شوا كان من
 المسجد او الرحبة او لم تكن منها فلا يقطع صغورها الاعتكاف سواء
 صعدوا للاذان او لغزو كصعود سطح المسجد سواء كانت خارجة عن
 ستم المسجد ام لا وان كانت لا تعد من المسجد ولو اعتكف فيها لم يصح
 لان حرم المسجد لا يقتضي له نقله لئلا يترتب عليه ابداء احتمال
 فيما اذا كانت خارجة عن ستم المسجد لانها حيفية لا تعد منه قال
 الرازي وكلامه لا محاب عنه ينزعه فيما استدل به قال النووي وقد

نقل القاضي أبو الطيب وصاحب البيان وغيرهما من الشافعي على صحة
 الاعتكاف في رحبة المسجد وأنه لا يحتاج عليه وعلى من لا يعتكف
 في المكان التي فيها وصرح به الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما
الحالة الثانية أن لا يكون لها بقعة المسجد ولا في رحبته المنعولة به فإن
 خرج إليها لغير الاعتكاف بطل اعتكافه وإن خرج إليها للاذان فإن كان
 مؤذنا أو تابعاً فوجهان أحدهما ينقطع وثانيهما لا لعينين أحدهما أنها
 مبنية للمسيح معدودة من توابعه ولذا إذا كان من حقوق المسجد فكانه
 لم يعرض عنه والثاني أنه قد اعتاد صعودها للاذان واستأثر الناس
 به فوقع في عينه ويصير من الأذان كالمستثنى قال الرافعي وهذا أوضح
 لأنها وإن كانت معدودة من حقوقه فهو أولى أن يصل إليها من فصل
 عن المسجد فإن لم يكن مؤذناً أو تابعاً فبطلنا اعتكاف الراتب بخروجه
 إليها فهذا أولى وإن لم يبطله ابن أبي عمير فإنه يخصه بل أنه أدخله
الثالث لا يبطل الخروج الراتب ويبطل الخروج غيره وهو لا يصح
 ولو دخل الوذن المعتكف إلى حجرة مبيتة للمشي عند المسجد وبابها إلى
 المسجد بطل اعتكافه اتفاقاً بخلاف المنارة **والثالث** قوله من غير عذر
 والعذر على مراتب الرتبة العليا الخروج لقضاء حاجة لا استئذان البول
 والغايط وهو جائز لا ينقطع التتابع ولو كان بالمسجد سقاية لم يكلف
 قضاء الحاجة لها والخروج إلى الأذان ولا يشترط إذا قال الطبيعة وشدة
 الحاجة ولا يكلف الإسراع بل يمشي على سجيته ولو خرج في الثاني
 عن عادته من غير عذر بطل اعتكافه على الصحيح وفي معناه الخروج
 للاغتسال عند الاحتلام وخروج الخروج للاكل على النص الذي
 قطع به الجمهور وقال ابن سريج وابن سبيل لا يجوز ودخول الحمام واليهوي
 وقال القاضي أن كان سحياً وفي طعامه فله الخروج له وأما
 الخروج للشرب فإن لم يجد فيه ما يشربه فله الخروج عند العطش إن
 وجد فيه لم يخرج له الخروج في أصح الوجهين ولجواب صاحب التبيين

والمحاملي بالجواز وفي الفصل مسائل **أحديها** أدوات الخروج لقضاء الحاجة
 لا يجب قضاؤها في الاعتكاف المندوب لما أخذ بن منيفين على أصل وهو
 أنه هل يكون معتكفاً في زمن الخروج فيه وجهان أحدهما نعم وثانيهما لا وهذا
 الزمان مستثنى من الزمن المندوب اعتكافه كما أدوات الصلوات في زمن
 الإحارة فعلى الأول لا يجب لأنه لم يقفه ولا على الثاني لأنه لم يتناول له نذر
 ثم إذا عاد بعد قضاء حاجته لا يحتاج إلى تجديد بدنية على المذهب وقد تقدم
 وقيل إن طال الزمان في الحاجة إلى تجديد النية وجهان خالف الغرق
 في الوضوء **الثانية** ما تقدم أن له الخروج إلى داره لقضاء الحاجة فيما إذا
 لم تكن بعيدة سواء أمكنه قضاؤها في داره بقوله لجوار المسجد أم لا
 وفيما إذا لم يكن به علة تقتضي كثرة الخروج فإن بعدت داره بعد
 مشافحتان لم يكن في طريقه إليها سقاية عامة أو بيت صدق للفقير
 يلحق به دار غيره وإن كان ذلك فوجهان أحدهما أنه ليس له التوجه إلى
 داره وجزم الشيخ أبو محمد وثانيهما أنه ذلك وهو ظاهر النص وجزم به
 المأددي والمحاملي وجزم المستولي بأنه إذا كان في طريقه سقاية مستقلة
 وعادة مثله قضاء حاجته فيها منع الذهاب إلى منزله فإن بطل اعتكافه
 وحكي الوجهين فيما إذا لم يجد عادة مثله بقضاء حاجته فيها وشبههما
 بالوجهين فيمن هدد بما ذهب مروته على شيء هل يكون إكراهاً وإن
 كانت به علة تقتضي كثرة الخروج كاستئصاله لم ينقطع تتابعه في أصح
 الوجهين ولو كان له داران تجوز الخروج إلى كل منهما لو انفرد
 لكن أحدهما أقرب لم تجز الخروج إلى الأخرى في أصح الوجهين وهما
 يخرجان على القولين فيما إذا كان لهما طريقان طريقاً بغير
 الصلاة في أحدهما دون الآخر فستلك البغدي غير عزمه طريقه
 والمرجع في حد القرب في الزمان والمكان إلى أقرب خرج لقضاء حاجته
 فوقف ساعته يستريح بقدر صلاة الجنائز وأكل فيها لقماً ولنا لا يجوز
 الخروج للاكل لم يبطل اعتكافه وإن وقف زماناً أكل فيه كثيراً بطلت

الثالثة لا يجوز للمعتكف عن نذر الخروج لعبادة المريض ولا لزيارة
 القادم وقال لما وردني ان كان المريض دوى رحمه وليس له من يقوم به
 فهو يأمور بالخروج اليه فاذا عاد بنى على اعتكافه كما اذا خرجت
 لقضاء حاجته فاعتكفت قال وفيه وجه شاذ انه يستأنف قال النوري
 ونقله ايضا الشرحي عن صاحب النقيب قال ولان يبقى عنه حتى
 يبرأ ثم يعود وبني قال الشرحي وهو احتياط لصاحب النقيب لم نقله
 والمذهب الاول ويستحب له عيادة المريض في المسجد ولو خرج لقضاء
 حاجته فعاد في طريقه من بعضا فان لم يقف ولا عرج عن طريقه
 بتبنيها بل اقتصر على المسئلة والسؤال جاز ولم ينقطع اعتكافه وان
 وقف واطال بطل اعتكافه وان لم يطل فطريقان صحهما وادعى الامام
 الانبات عليه القطع بانه لا يبطل وتاينهما فيه وجهان وضبط الامام
 الوقوف غير المطول بقدر صلاة الجنازة وان عرج في طريقه لهما
 فان كان كثيرا بطل اعتكافه وان كان قليلا فذلك على الصحيح والرجح
 في القلة والكثرة الى العرف حتى لو كان المريض في الدار التي يقصدها النضا
 للحاجة وطريقه في صحتهما والمريض في بيته وحجرة منها فهو قريب وان
 كان في داب اخر فهو كغير قال البغوي ولو وقف للاستئذان على
 المريض بطل اعتكافه قال النوري ولجئ فيما اذا لم يطل الوقوف لخلاف
 السابق ولو خرج للاطلاع على القول بجوازه فزار مريضا فالحكم كما مر
 فيما اذا خرج لقضاء الحاجة ولو خرج لها فزار قادميا بن سفره فالحكم كما
 مر في زيادة المريض اذا خرج لحاجته واما اعتكاف الذئوع فلا يخفى
 ان له ان يخرج منه للعبادة وهو الباقي في المعتكف سواء قال ابن
 الصباغ هذا يخالف للسنة فانه عليه السلام ما كان يخرج من
 معتكفه للعبادة وكان اعتكافه فطوعا قال النوري والمذهب الثاني
 لا يصح **الرابعة** لا يجوز للمعتكف عن نذر الخروج لصلاة الجنازة
 على المشهور الذي قطع به الجمهور وسواء تعينت عليه ام لا فانه يمكن

فعلها في المسجد اذا تعينت وعن ابن القطان انها ان تعينت جاز له
 الخروج ولولا ذلك لكان الميت من ذوى رحمه وليس له من يقوم
 بدفعه جاز له الخروج فاذا رجع بنى وقبل يستأنف ولو خرج لفة
 حاجته فعلى في طريقه على جنبان فان وقف شطرها اعد له الماء بطل
 اعتكافه وان لم يقف ولا عدل ففيه اربع طرق اصحها انه لا يبطل
 اعتكافه وثانها وهو الذي اوردته المتولي وغيره ان يبطل الله وجهين
 كالوجهين فيما اذا عرج للعبادة ولم يطل اصحها انه لا يبطل وثالثها
 انها ان تعينت عليه لم يبطل والا فوجهان **ورابعها** قاله البغوي
 ان لم يتعين عليه بطل اعتكافه وان تعينت فوجهان وعلته النوري
 وضبط الامام **الخامسة** لو جامع الخارج لقضاء حاجته في سروره
 بان كانا في هودج او فرض ذلك في نفسه يشتر او قبل امرأة بشهوة
 فانزل وقتنا بالذهب ان ذلك يبطل الاعتكاف لو وقع في المسجد
 بطل في اصح الوجهين **فرع** اذا نزع من قضا حاجته واستنجى لم يلزمه
 نفل الوضوء في المسجد ولان يتوضا هناك بخلاف ما اذا احتاج
 الى الوضوء من غير قضا حاجته فانه لا تجوز له الخروج للوضوء في اصح الوجهين
 اذا امكنه الوضوء في المسجد قال الامام وهذا الخلاف في الوضوء
 الواجب بقي ان التجدد لا يجوز له الخروج فطعا وصرح ابن الصباغ
 ايضا باتساع الخروج للتجديد واما ان لم يمكنه الوضوء في المسجد
 فيجوز له الخروج للحدث فطعا ولا يبطل اعتكافه **الربقة الثانية**
 الخروج بعد الغيب فاذا خاضت المعتكفة لنهها الخروج من المسجد
 وهما سقط اعتكافها بذلك نظر فان كانت المدة المندورة طويلة لا
 يستعها ايام الطهر غالباً لم ينقطع بل تبني اذا طهرت كالحائض في
 صوم الشهر من عن الكفاية وقد رها الغوري بان يكون اكثر من
 خمسة عشر يوما وهو وهم فان العشرين خلوا عن الحيض غالباً وان
 كانت قصير حيث يستعها ايام الطهر غالباً وطريقان احدهما القطع

القطع بانقطاعه وثانيهما فيه قولان وقيل وجهان اصحهما انه ينقطع ولو
اعتكف عن نذر واستحيضت لم يخرج لها الخرج لكن يخرج من كون
المتجدة **الرتبة الثالثة** المرض الذي لا يشق معه المقام في المتجدة
والمرض بلانه اصرى. اخذها حفيف لا يشق معه المقام في المسجد **الرتبة**
فالصداع والحمى الخفيفة ووجع الصرير والعين وخوف فلا يجوز الخروج
من اجله من الاعتكاف المذود فان خرج بطل. **الثاني** مرض يشق معه
المقام في المتجدة كحاجة الى الفرش والكنادم وتردد الطبيب فيباح
له الخروج بسببه واذا خرج ففي انقطاع ثلثا بعه طريقان احدهما فيه
قوله ان اطهرهما انه لا ينقطع وهو مخصص في المختصر وثانيهما لا وهو يخرج
من احد القولين ان المرض ينقطع ثلثا بالصوم في الكفان وثانيهما
صاحب المذهب عليها وشبههما الغزالي هما والثاني القطع بانه لا ينقطع
الضرب الثالث مرض يخاف معه ثلوثا للمسجد كما نطلقا في البطن
واذا اراد البول والخروج الشايل فيخرج له وفي انقطاع السباع طريقان
اشهرهما واصحهما القطع بانه لا ينقطع والثاني طرد القولين **فرع** لو ازال
الخروج للفضة والحجامة فان دعت حاجته اليه بحيث لا يمكنه التاخير
جاء الخروج له ولو ازال كالمريض يشرف فيه بين الخفيف وغيره.
الرتبة الرابعة ان يخرج لا عن قصده وفيه صورتان. الاولى ان يخرج
ناسيا لا اعتكاف ففي بطلان اعتكافه وجهان اصحهما انه لا يبطل فلن
لم يذكر حتى طال الزمان ففي بطلانه وجهان كالوجهين في بطلان
الصوم بالاكل الكثير ناسيا ولا يصح ان لا يبطل وجعل لراما من هذه الصور
مربته على المرض وادب بان لا ينقطع. **الثانية** اذا خرج بغرض ختيلان
نظر فان حمل واخرج بطل اعتكافه على المشهور الذي اوردوه لجهنم وقاي
الامام يخرج على الخلاف فيما اذا اكل على الخروج ورتبه على المرض وجعله
ادب بان لا ينقطع ولو اكره حتى خرج بنفسه ففي بطلان اعتكافه طريقان
اصحهما فيه قوله ان كان في اكرهه الما يمر على لاكل اصحها انه لا يبطل والثاني

م

القطع به ولو خاف من ظلم لم يخرج واشهر في بطلان اعتكافه الطريقان
وجزم صاحب المذهب فيه بعدم البطلان مع ذوق الخلاف في الاول
ونوفس فيه وكذا الخروج للخوف من وجع او حرق او اذى او امراض
له عليه دين وهو عاجز عن اذايه ولو اخرج السلطان ظملا الى مدة
وخرجها او لدن هو عاجز فيه ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور
ولو اخرج السلطان عقوبة كما اذا حق فتوجه عليه وهو ما اطل به
مع قدرته عليه بطل اعتكافه قطعا **الرتبة الخامسة** ان يكون الخروج
شرعا وفيها صور. منها ان يخرج لا دانهادة فان لم يعين عليه انقطع
ثنا بعد شوا كان التخييل تغير عليه ام لا وان كانت تعينت عليه لنه
للخروج وهل يبطل ثلثا بعه ينظر فان كان منزعا عند التحالف قد نص على
انه يبطل ونص في المراجعة يخرج للعقوبة لا ينقطع وتبني وللاصحاب
طريقان احدهما ان في بطلان الاعتكاف فيها قولين واظهرها فقير
المضيق فان كان يتبعنا عليه عند التخييل اية ما رتب على ما اذا لم يكن
منعينا ان قلنا لا ينقطع ثم قلنا اولى وان قلنا ينقطع ثم قلنا وجهان
والذهب انه لا ينقطع فالللقاضيان الما ودي والطري هذا اذا لم
يكن طلاقها موكولا اليها فان كان فوضه اليها اطلق نفسه
انقطع اعتكافها بالخروج وقال القزويني في الخلاف اذا لم ينكح اذن لها
في الاعتكاف ثم معينه فان اذن لها ثم معينه وقاب في اناسها ابني
على القولين ان لها ان تغير لا انقضاء بامها ام لا ان قلنا نعم خرجت بطل
قوله واحدا وان قلنا لا ففيه القولان وان كان في اعتكاف منذور
غير متتابع ودعي للملاذ فان تغير عليه لزم منه الرجاء وكذا اذا دعي
للحمل ونكحها البنا عند العود وان لم يتغير عليه ففي لزوم الرجاء
وجهان وانما اذا كان في اعتكاف تطوع ودعي للاداء الزم منه الرجاء
فرع اذا دعي للحمل شهادة قال الداعي ان لم يتغير عليه لم يخرج فان
خرج بطل اعتكافه وقال المتوب ان كان اعتكافه تطوعا ولم يتغير عليه

فالاويل ان لا يخرج وان تعز عليه لزمه الخروج وان كان اعتكافه واجبا
لم يلزمه الخروج سواء كان متنا بعاملا وهل تجوز ينظر فان لم يثبت
شرط التتابع جاز وان شرطه لم تجز. ومنها ان يخرج الامام ايقين
عليه عقوبة شرعية كحد او تعزير او قه صا فان ثبت ذلك عليه
باقراره انقطع تنابعه وان ثبت بالبينه فالنظر انه لا ينقطع به تنابعه
فاذا عا حينه وللاعتاب طريقان كالطريقين فيما اذا خرج لاداشهاده
احدها ان فيه وجهين اصحهما انه لا ينقطع واصحهما القطع به واما
الاطلقة جماعة من ان الخروج للحد لا يقطع التتابع محمول على ما اذا
ثبت بالبينه. ومنها ان يلزم المعتكف عدة فراق او وفاة فعليه
للخروج لتعذر في مستكمها فاذا خرجت ففي بطلان اعتكافه الى طر يقان
المتقدمان ولما صح انه لا يبطل وتبين اذا فرغت من العدة فان كان
اعتكافها باذن الزوج وقد عين مدته ورجعت العدة فهل يلزمها العود
الى المنزل في الطلاق او الوفاة قبل استكمالها فيه فوالان بايتان في
العد فان قلنا لا يخرج بطل اعتكافها قطعاً وان قلنا نعم ففيه
الطريقان قال المرابي واذا لزمها الخروج فلم يخرج عصمتا اخرها
الاعتكاف قال الدارمي ولو قال للمعتكفة انت طالوان شئت احما
وجهين احدها انها كالشاهد المختار والثاني انها عدو وجبت غير
مشتبهها. ومنها الخروج لاداء الجمعة فاذا اعتكفت في غير الجامع
فحضرت الجمعة وهو ممن يجب عليه لزمه الخروج اليها ثم ان كان
اعتكافه عن فذر غير متتابع لم يحسب له فتركها به ومكث في الجامع
ودخوعه فاذا عا حينه وفيه قول ضعيف انه يحسب له وان كان قد ر
متنا بعا ففي بطلان الخروج قولان وقيل وجهان احدهما انه لا
يبطل وعليه هذا قال محلي الخمل ان يقال يقيم بفدر سماع الجماعة والقل
لا غير والخمل ان يقال يصلي مع ذلك السنة كمن صار اليه او حنقه
وامحها انه يبطل فعلى هذا ان كان الاعتكاف للنذر او اقل من اسبوع

ابتداه من اول الاسبوع في ايت مستجد شيا ونخرج للجمعة بعد انقضاء به
وان اذ لا اعتكاف في الجامع ابتداءه متى شاء ان كان اكثر من اسبوع
وجب ان يجتهد اة في الجامع وان كان عتري نذره مستجدا غيره
وقلنا يتعين لم يمكنه الوفا بذكر الا ان يمرض فيسقط عنه الجمعة
او يتركها غاصبا مستمرا على اعتكافه واعلم ان دلائهم هنا وفي اعتكاف
الزوجة والعبد بغير اذن الزوج والسيد فنقض صحة الاعتكاف مع
العصيان بالقيام ونصهم فيما اذا طر اعل المعتكف حبا به او خيف او
ردة او كره انه لا يصح اعتكافه بعد وفدي فرق. ومنها اذا احذر
المعزوف الحج او عترة صح احرامه ثم ان امكنه انما اعتكافه الحج لزمه ذلك
وان خاف فرق الحج حرج اليه وبطل اعتكافه فاذا فرغ استئناف
للاعتكاف للتتابع وحيث قلنا ينقطع التتابع يحتاج الى الاستئناف
منه بجددة وحيث قلنا لا ينقطع لزمه العود الى المعتكف وبني فلو
اخره انقطع التتابع وتعد رالنار وتجب قضا لراوقات القايته
بالاعداد المتقدمة فاعدا اوقات فضا الحاجة ويجب بده النية
اذا خرج لما لا بد له منه بقضا الحاجة والغسل من الجنابة ولرا اذا
جوزنا الخروج لعل المذهب طال زمانه امر قصر على الصحيح وقد تقدم
وكذا اذا خرج لما منه بد في اظهر القولين تجريان ما اذا خرج
لغرض استئناء ولو عتق لا اعتكافه من ولم ينعرض للتتابع ثم جامع او
خرج من غير عذر فستد اعتكافه وعاد ليتم البناء ففي وجوب التجدد به
الوجهان قال الامام المذهب هنا وجوبه قال النووي وهو لرا مع ولا
يعتبر بختم صاحبي الابانة والبيان بعدم وجوبه.

كتاب الحج

وهو فرض ودكن من ادكان لرا سلام. ولا يجب باجل الشرع
في الغمر الامق واحده ومن لا به اكثر من مرة فهو قاطع وقد يجب

اكثر من مرة لعاد من كذا والقضاء عند انقضاء النطوق وكذا
 يجب على من دخل مكة على قول وجوباً مختاراً بينه وبين غيره ولا وجوبه
 الاسلام بعد الردة فمن حج ثم اراد ثم عاد لا يلزمه الحج ثانياً والكلام
 في الكتاب في الكتاب في دلائله اقتسامه **المقدّمات** والمقاصد
 والفتاوى **الفتاوى الاولى في مقدمته** وله مقدمتان الاولى في الشرايط
 ثانياً في المباحات والثالثة في الناس في الحج اربعة اقتسام لان لثلاثين
 اما ان يجب عليه الحج او لا ومن لا يجب عليه اما ان تجزبه الماني به
 عن حجة الاسلام او لا ومن لا تجزبه اما ان يصح مباشرة له او لا ومن
 لا يصح مباشرة له اما ان يصح له الحج او لا يصح **فصل** في اربعة اقتسامه من وجوب
 الحج واخراجه ومباشرة وصحته له وشرطها بخلافه فاما الوجوب
 فشرطه خمسة **الاستلام** والعقل **والحرية** والبلوغ **ولاستطاعته**
 والمك ان تجعلها اربعة وتعتبر عن العقل والبلوغ **بالطلب الشرطي الاول**
 الاسلام فلا يجب الحج على الكافر الا على من معني انه لا يؤمر به في زمن كفره
 وان توجه الى طاب لحنه به مع ايمان ومعاينة اليها في اخره على
 الصحيح في مخاطبة الكفار بالفروع كما مر في الصلاة والقوم والتمس
 المرفد يجب عليه كالأصلاء ومظهر اثر وجوبه عليه فيما اذا وجدت
 لاستطاعته في زمن الردة خاصة فاما اذا وجدت في زمن الاسلام
 فقد وجبت على مسلم وحلى المرواني عن مالك فيما اذا قد رجا التراد
 والراحلة في زمن الردة لم يستلم وفات في الحال فولي في وجوب
 القضاء عنه بناء على ان ملكه زال بالردة ام لا ان قلنا زال لم يلزمه الحج
 وان قلنا لا لزمه ولو لم يستلم لم يظهر لوجوبه عليه اثر في الدنيا **الشرط**
الثاني العقل فلا يجب الحج على المجنون والمعنوه اجماعاً **الثالث**
 الحرية فلا يجب على الرقيق لكن في وجوب لحرار عليه بلعد التنكير
 عند دخول مكة باذن السيد خلاف ياتي في موضعه **الرابع** البلوغ
 فلا يجب على الصبي اجماعاً **الحامس** لاستطاعته فلا يجب على عيتر

المستطيع واما وقوعه عن حجة الاسلام فشرط فيه الشرط الاربعة **الاول**
 دون لاستطاعته ولو فكل الفقير الحج وقع حجه عن الغرض واما صحة
 وقوعه منه بمباشرة فله شرطان **الاسلام** **والتميز** فلا يصح بمباشرة
 الكافر والمجنون والصبي الذي لا يميز ولو اراد في اثنايه فغى بطلان
 احرامه وجهان احدهما يبطل وصحة الرد الثاني واصحة الاول يصح من الصبي
 المميز وهو الذي يفهم الخطاب وتحسن الجواب ومقاصد الكلام لكن
 في اشتقاقه الى اذن الولي خلاف ياتي من بعد ويصح حج العبد لستاره
 عباذاته واما صحة وقوع الحج له في الجملة فشرطه لاسلام خاصة فلا
 يصح الحج للكافر ولا بشرط فيه التمييز بل يجوز للولي ان يحرم عن الصبي
 المسلم غير المميز فقول جعقله محرماً بقلبه ويفعل ما ياتي منه
 ويفعل الولي عنه ما لا ياتي منه على ما سبنا في لرسا الله تعالى **واما**
 المجنون فقد الحقه جماعة منهم البغوي والمتولي والغزالي والرافعي
 بالصبي غير المميز وقالوا يصح حجه تحريم عنه وليه ويفعل ما ياتي له
 فعلة ويفعل وليه ما لا ياتي منه وصحة الرد ياتي وقال اخرون منهم الغضاه
 ابن كج والطبري والماددي وابن الصباغ والحناطي والسيارزي
 والشافعي لا يصح حجه ولا تحريم عنه وليه خلاف الصبي وقال حكم
 المجنون حكم الصبي غير المميز اذا بلغ محنونا فاما اذا بلغ عاقله اشبه
 ثم جئ فوجهان ينفين ان على ان الولاية تعود الى الرب او الى الحاكم
 وهذا منه يدل على ان غير الرب والحجة لا تحرم عن الصبي الا لردن
 للبنا وجه وفيه خلاف ياتي لرسا الله تعالى **فصل في بيان الردة طائفة**
 وهي نوعان استطاعة مباشرة واستطاعة حصوله بغية **النوع الاول**
 استطاعة الناصرة وهي تتعلق بادية امور **الرحلة** **والزاد** **والطريق**
والبدن الاول **الرحلة** والناس ضربان احدهما من بين مكة
 متسافداً القصر فاكثراً فلا يلزمه الحج الا اذا وجد راحلة متواكاف قادراً
 على المشي او لا لكن القادر على المشي يستحب له ان لا يترك وفي كونه الحج

وَاكْبًا أَوْ مَاسِيًا أَفْضَلَ خِلَافَ بَاقِي أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ إِذَا وَجَدَ الرَّاحِلَةَ
 فَإِنْ كَانَ يَسْتَمْسِكُ عَلَيْهَا بِنِجَاحٍ لَا يُلْحِقُهُ ضَرْوٌ وَلَا مَشْفَقَةٌ شَدِيدَةٌ
 لَزِمَهُ الْحَجُّ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَيْهَا إِلَّا مَشْفَقَةٌ لَشَيْخُوخَةٍ أَوْ ضَعْفٍ
 أَوْ اعْتِيَابًا دَرَفَتْهُ اشْتَرَطَ وَجَدَ أَنْ يَحْمِلَ وَرَاحِلَةٌ تَصِلُ لَهُ وَأَطْلَقَ الْعَرَاتِيضَ
 اشْتَرَطَ الْحَمْلَ فِي حَقِّ الْمَرَاةِ وَلَوْ كَانَ تَلْحَقُهُ مَشْفَقَةٌ عَظِيمَةٌ فِي رُكُوبِ الْحِمْلِ
 اعْتَبَرَتْ فِي حَقِّهِ الْكَمْسَةُ ثُمَّ الْعَادَةُ خَارِجَةٌ بِرُكُوبِ اثْنَيْنِ فِي الْحِمْلِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى
 سَوْءٍ يَحْتَمِلُ وَوَجَدَ شَرِيكًَا يَحْمِلُ فِي الْجَانِبِ لِأَخْرَازِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَمْ
 يَلْزِمُهُ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحِمْلِ بِمَا كَلَّمَ قَالَ الرَّافِعِيُّ لَا يَبْعَثُ تَخَجُّبَهُ عَلَى الْخِلَافِ
 لِيُزَوِّجَ مَرَا حَبْرَةَ الْبَدْرِ قَدَّ عَلَى مَاسِيًا يَدَّ وَيَدَّ كَلَامٌ لِلدَّامِ رَمَزَ إِلَيْهِ ثُمَّ الْمُرَادُ
 بِالْقَدْرِ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَمْلِكَهُ أَوْ يَمْلِكُ مِنْ خَصْمَيْهِ شَرِئْتِ الْمَثَلِ وَاسْتِجَارَ
 بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَإِنْ وَجَدَهَا بِمَا نَفَقَ كَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْهَا وَاسْتَشْرَطَ أَنْ
 يَكُونَ بِمَا يَصْرِفُهُ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْحَمْلِ وَخَوَّفَهَا فَاضْلًا عَمَّا يَشْتَرِطُ لَوْ أَنَّ الزَّادَ فَاضِلًا
 عَنْهُ عَلَى مَاسِيًا يَدَّ وَلَوْ دَلَّ لَهُ رَاحِلَةٌ أَوْ حِمْلٌ بِغَيْرِ عَوَضٍ لَمْ يَلْزِمُهُ يَقُولُ لَهَا
الضَّرْفُ الْبَاقِي مَنْ لَا يَتَّخِذُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةً الْقَضْرَ بَانَ كَانَ مِنْ
 أَهْلِهَا أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ قَوْلًا بِإِعْلَانِ الْمَشْيِ لَزِمَهُ الْحَجُّ
 وَلَمْ يَحْتَبِرْ فِي حَقِّهِ وَجَدَ أَنَّ الرَّاحِلَةَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ
 أَوْ تَلْحَقُهُ بِهِ ضَرْوٌ ظَاهِرٌ اشْتَرَطَ فِي رُكُوبِهِ عَلَيْهِ وَجَدَ أَنَّ الرَّاحِلَةَ وَكَذَا
 الْحِمْلَ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ الرُّكُوبُ دُونَهُ وَفِيهِ وَجَدَ بَعِيدًا أَنْ الْقَرِيبَ كَالْبَعِيدِ
 مُطْلَقًا وَلَا يَوْمُنَ بِالْزَجْفَرِ وَالْجَبُوعِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَاعْتَبَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمَادِيَّةَ
 وَالْحَامِلِيَّةَ وَالْمَجْرِيَّةَ فِي الْمَسَافَةِ الْمَذْهَبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ لَا مَكَّةَ هِيَ
 كَالْأَرَاكِفِ فِي أَنْ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَنْ هُوَ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ
 مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ لَنْ لَمْ يَشْهَرْ هُنَا أَعْتَبَارُ مَكَّةَ وَهُنَاكَ أَعْتَبَارُ الْحَرَمِ
الْمُتَعَلِّقُ الْبَاقِي الزَّادُ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ وَعَلَى أَدْعِيئِهِ وَحِمْلُهُ فِي ذَهَابِهِ
 وَرُجُوعِهِ وَكَذَا فِي رُجُوعِهِ لِلْإِبْلِينَ إِنْ كَانَ لَهُ بِهِ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ وَإِنْ هُوَ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ فَوَجَّهَتْ أَحَدَهُمَا وَلَا عَيْفَ بِالْأَصْحَابِ
 وَلَا صِدْقًا وَاصِحَةً أَنْ يَشْتَرِطَ وَقِيلَ أَنْهُ مَنْصُوصٌ وَهَلْ تَخَصُّصُ الْجِهَانِ بِمَا
 إِذَا الْمَمْلُوكُ يَبْلُغُ سِتْكَانِيهِ احْتِمَالًا لِلَامَامِ مَرَدًّا إِلَى الظَّاهِرِ الْفَضْلِ
 وَنَجْرًا بِأَنْ يَتَّخِذَ الرَّاحِلَةَ لِلْإِبَابِ فِي نَفَقَةٍ لِلْإِبَابِ وَجِهَ غَرِيبًا هُنَا
 لَا يَغْنِي عَنْهُ حَقُّ ذِي الْأَهْلِ ابْنًا وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ فَاضِلَيْنِ عَنْهَا
 لِحْتَاجِ الْيَدِ وَهُوَ ذِي سِتْ ثِيَابٍ يَلْبِقُ وَرُقْصَادٍ بَيْنَهُ إِنْ كَانَ وَلَوْ أَهْمَلَهُ بِهِ
 وَفِيهِ وَجِهَ قَطَعَ بِهِ الدَّارَ فِي أَنْ كَانَ لَا يَجْلُ لِرَابَعَةٍ رُجُوعَهُ مِنَ الْحَجِّ لَا
 يَشْتَرِطُ وَفَاهُ وَوَجِدَ أَخْرَافَهُ إِنْ كَانَ يَحْمِلُ وَهُوَ فِي عَرَفَةَ وَجِبَ وَإِنْ كَانَ
 يَحْمِلُ قَبَائِلًا وَلَا وَغْنَ نَفَقَةٍ مِنْ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ بِدَقِّ ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ وَاسْتَوْقَ
 مِنْ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَلَجْرَةُ مَسْتَدْنِهِ وَفِي اشْتَرِطَ لَوْ أَنَّهَا فَاضِلَتَيْنِ مِنْ مَسْتَدْنِهِ
 وَعَنْ عَيْدِهِ إِذَا كَانَ حْتَاجَ إِلَيْهِ لِحَدْمَتِهِ لَزِمَتْهُ أَوْ مَنَصِبِهِ وَخَوَّفَهَا
 وَجَّهَتْ أَنَّهَا نَفَقَتُهُ وَفِي هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فَاغْنِيَهُ لَكِنْ عَنْهُ مَا يَصْرِفُهُ فِي
 ثَمَنِيهَا ضَرْفَ إِلَيْهَا وَالثَّانِي لَا وَعَلَيْهِ بَيْنَهُمَا وَلَرَأَيْتُهَا بِهَا بِالْأَكْثَرِ
 وَخَلَّى عَنْ النَّصْرِ قَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَمَحَمَّدُ الْقَافِي وَالْمُتَوَلَّى وَبِمَا
 ذَا لَوْ جِهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي اعْتِبَارِهِمَا فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ
 تَكَذَّبَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ مُشْتَرَفَةً كَحَاجَتِهِ وَهُوَ سَاكِنٌ بِثَلَاثَةِ أَعْبَادٍ
 عِبَادٍ مِثْلِهِ فَمَا إِذَا امْكُنَ مَعَ بَعْضِ الدَّارِ بِمَا يَغْنِي عَنْهُ الْحَجُّ أَوْ كَانَ أَنْفُسَيْنِ
 لَا يَلْبِقَانِ مِثْلَهُ وَلَوْ أَبْذَلَهَا عَمَّا يَلْبِقُ بِهِ وَوَقَالَ الْمُتَقَادِفُ بِمَوْنَةِ الْحَجِّ أَوْ كَانَا
 يُقْبِسِينَ لَاتِلَقَاتٍ مِثْلِهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ قَالَ الرَّافِعِيُّ لَكِنْ لَزِمَ بَيْعُ الدَّارِ
 وَالْعَبْدُ الْمُقْبِسِينَ الْمَالُ لَوْ فِي الْكَفَارَةِ وَجَّهَتْ أَنَّ وَلَا يَدَّ مِنْ عَوْدِهِمَا هُنَا قَالَ
 النُّوويُّ وَلَا يَشْرُفُ ذَلِكَ بِإِزْمٍ وَالْعَبْدُ كَالْكَفَّارِ يُدَلَّ ذَلِكَ أَنْفَعُوا
 عَلَى تَرْكِ الْمَسْكَنِ وَالْحَادِمِ فِيهَا وَاحْتِلَافُ عَوَاقِبِهِ هُنَا وَهَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ
 يَكُونَ بِمَا يَصْرِفُهُ فِي مَوْنَاتِ الْحَجِّ فَاضْلًا عَمَّا يَحْتَاجُ لِلْأَصْرِفِ فِي النِّكَاحِ إِذَا لَمْ
 يَكُنْ مَتَاهُلًا وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَتَبَ فَقُلْ لِلدَّامِ عَنْ الْعَرَاتِيضِ أَفْهَمَ
 اشْتَرِطَ وَقَالَ هُوَ قِيَاسٌ طَرَفًا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْهُ مَوْضَاعًا تَابَعَهُ الْغَرْلُ

وكذا قاله الجرجاني في المغايات قال الرازي وهو السابق لا اله غير الله
لكن كثيرا من العراقيين وغيرهم قالوا يجب الحج على من زاد التزوج
لأنه إن يوحزه لأنه على الزايج ثم إن لم يخف العنت فنقدت الحج فافضلك
وإن خاف فنقدت النكاح أو لا قال النووي وقد صرح خلافاً بأنه يباح
الحج ويستقر في ذمته ولو صرف المال إلى النكاح وهو أفضل وسعى الحج في
ذمته منه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاميل والسند بن
القاضي حسين والداودي وابن الصباغ والنووي وصاحب العدة
والبيان وغيرهم وهو المذهب الصحيح ولا يقبل قول الرازي فيها
عن الجمهور ولا قول الأمام فيه بل فيها حكاية أشان لا وجوبه وهو
المستأب ولو كان له رأي في الحج فيه ويتفق من رآه أوله مشغلات
يرتفع منها نفقته ونفقة عائلته ولست له غير وإذا صرف في الحج كفاه
وكفى عياله ذهباً أو أياها فلها عليه الحج أو قل في أن تكون مونة الحج
فاضلاً عنه فيه وجهان صحيحان القاضي الطبري والرواية الثانية
والجمهور الأول وقال الداودي هو مذهب الشافعي وجمهور أصحابه
سواء ابن سريج قال لا الشيخ أبو حامد وغيره هو خلافه لا جماع
واعترض عليه بأنه مذهب أحد ولا فرق في شرائط الزادين من هو
على مسافة الصراة ودونها خلاف الراحلة وفيه وجه وعرض على
الطبري أنه إذا كان في الحرم يلزمه الحج ولو كان مريضاً وإن لم يكن
لأنه لا كسب ودفع عليه **فروع** الأول من لم يجد ما لا يبره
إلى الزاد لأنه كان يلزمه كل يوم في الطريق ما يلقيه وقد أخرج
لا هله النفقة إن كانوا أهل يلزمه الحج بقوله على السبب نظر فإن
كان السفر طويلاً لم يلزمه وإن كان قصيراً فإن كان ملتبساً كل يوم
ما يكفيه لذلك اليوم ولا يفضل فيه لم يلزمه وإن كان ملتبساً في كل
يوم ما يكفيه لا يلزمه ودبي الخرج إلى الحج معتداً على سؤال الناس
ولو أمكنه أن يبري نفسه في الطريق بما يلقاه استجبت له الحج ولا

يجب لكن لو فعل الحضر موضع الحج لزمه قال **الماددي** ولو كان له عيال
ولو اشتغل بالحج لم تجب ما ينفعه عليهم فاستغفاله بالكسب لعياله
أفضل **الثاني** لو كان ما يحتاج إليه في سفر من زاد وما
وأدعيتهما من دفع السفر في ذلك الوقت وهو موجود من قبله يومئذ
لزمه الحج لأن من المثل هو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولو
بعد ذلك الثمن في زمن الرخاء عند واحد أو أحاد ولم يبعد الإبه وهو
لا يشاويه لم يلزمه الحج لأن الموجود ما فوق ثمن المثل كالمعدوم وإن
لزمه شراء مائة ذنوب الغلال لأن ثمن المثل خلت بالالزمة والامانة
ولو كان الغني ليس بفاحش فقد تقدم أن في وجوب شراء المال به
للطهارة وجهين ويظهر محبتها هنا وقد تقدم بالبدلية **الثالث**
لو لم يكن له الدين فإن أمكن تحصيله في الحال بأن كان حالاً على
ملي مقراً عليه بينة فهو كالحاصل في يد فيجب الحج عليه إنفاقه
وإن لم يتيسر بأن كان موحلاً أو حالاً على مقراً وخارجاً ولا
بينه لم تجب وليس قبلية للاستدانة صح ثم حوى من الدين **الرابع** لو
كان فقيهاً له كتب هل يلزمه بيعها بالحج قال القاضي الطبري إن
لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة واحدة لم يلزمه وإن كان له
نسخات لزمه بيع أحدها وقال القاضي حسين بيعها ومصرف ثمنها في
مونة الحج وكذا المستدين الخادم وهو فزع بيني على الطريقة الضعيفة
في بيع المستدين الخادم وقد سبق أنه لا يلزمه بيعها على المذهب قال النووي
واله جواب الأول **الخامس** يستحب لقاصد الحج أن يتخذ خليطاً من
التجارات في الطريق فإن خرج بينة التجار والحج صح حجة لكن جوابه
دون جواب الخلي من التجار **السادس** لو كان المال الذي بيد
حرام لم يحض فلا حج عليه ولا كفارة كمنائه لا زكاة فيه وإن كان فيه
شبهة لزمه الحج والكفارة المالية والزكاة **المعقول الثالث** الطريق
وبشرط فيها أن لا ينحصر على ثلاثة النفس والمال والبضع في حق المرأة

ولا يشترط الا من القطعي فان المستافر وماله على قلت لانها وفي الله ولا الامن الذي
يكون في الحضر بل الامن كل مكان على حسب ما يليق به اما النفس فلو خاف
على نفسه من سبع او عدو في الطريق كما فراد مستلهم يلزمه الحج بل يجوز له
التقليل بذلك على ما سياتي وهذا اذا لم يجد طريقا غيره فان وجد طريقا آخر
امنا لزمه سوا ذلك مثل الطريق الاول اذا بعدا اذا وجد ما يقطع به وفيما اذا
كان بعد وجهه انه لا يجب ولو كان في الطريق تخير فان كان له في البر طير نواحر
لزمه الحج ولما فقد قال في المختصر لم يبين ان اجوز ركوب البحر وقال في الام
لا يجب وقال في الاما ان كان اكثر عيشه في البحر يجب وللاصحاب طرق
اخذها ان في وجوب ركوب البحر قولين والثاني انه لا يجب على المستغر وهو
الحيوان ويجب على غيره والثالث انه لا يجب على المستغر وفي غيره قولان
الرابع يجب على غير المستغر وفي المستغر قولان. الخامس انه ان كان الغالب
منه الهلاك اما باعتبار خصوص البحر فحج ان لمواج في بعض الاحوال لم
يجب وان كان الغالب منه السلامة فقولان اظهرهما انه يجب فلو استوي
لراحتا كان فوجهان. السادس القطع بان يجب. السابع غلسته. والثامن
وهو لراحي ان كان الغالب منه السلامة يجب وان كان الغالب الهلاك لم
يجب التاسع ان كانت له عادة بركوب البحر كما للاحب والحر او وجب
ولولا وقال الماوردي انه المذهب قال الرافعي وهو قريب من الطريق الثاني
ويشبهه ان يكون هو هو. وانما الخلاف في العيان **التحرير** ان قلنا لا
يجب ركوبه ويستحب في اجمع الوجهين اذا كان الغالب السلامة كما يستحب
الغزو وان كان الغالب الهلاك حرم ركوبه للحج والعمارة وفي القرو وجهان
فان استوي لراحتا لان حرم في لراحي ولو توسط البحر في نجاة وغيرها
واستوت حرمه بمكة وغيرها في ظنه فغلبه لراحي وجهان وقيل
فولان امحها انه يجب وهما مبيحان على القول في البر فان لم يكن له طريق
الا في البر فله الاضراف قطعاً وان كان ما بين يديه الى مكة الا انهما
يقطعه في البحر لم يلزمه قطعاً وان كان اقل منه لزمه قطعاً هذا كله

في حق الرجال واما المرأة ففي وجوب ركوب البحر علمها بخلاف سرتب على
الخلاف في حق الرجل فان لم يلزمه الحج اولى وان الزمناه فوجهان
امحها انه يجب فان قلنا لا يلزمها فلا يستحب لها ومنهم من طرد فيها الخلاف
في الرجل وليست لراحي العظيمة كسبحون وخيرون والنبيل في معنى
البحر عند الجمهور وفيها وجه بعيد اما في معناه واما البضع فيشترط
ان يامن المرأة عليه كما فان غلبت نفسها وفيما تحصل به امنها عليه بلثا اقول
امحها انه لا يحصل لراحي بان يكون معها زوج او محرم بنسب او رضاع او غيرها
او نسوة ثقات فان لم يجد ذلك لم يلزمها الحج والثاني انه لا يحصل لراحي بان
يكون معها امرأة واحدة فان وجدتها كزمتها الحج ولولا الثالث لزمه
الكرامتي انه لا يحصل بان يكون الطريق مستلو كما يخرج رخصها
وصحة جماعة منهم صاحب المذهب وحكاية الماوردي وقال هو خلاف
النقل والوايلزمها الخروج وحدها من دار الحرب اذا استلمت قطعاً
ان تخاف سبعة في الطريق وفي حق النسوة الثقات شرط الوجوب
او التمكن برودة للاصحاب وعلى القول الاول لو كانت مع نسوة ثقات
فلا يشترط ان يكون مع واحدة منهن زوج او محرم في اجمع الوجهين
وقال الفقهاء بشرط قال لا ملام ويصنع خلع الحلو فانه لا يلزم
على الرجل ان يخلوا بامرأة يحرم عليها ان يخلوا بنسوة ولو خلا نسوة وهو
محرم لاحداهن جاز ولو خلت امرأة برجال واحد محرم لها جاز
ولو خلا عشرة رجال بعضهم من امرأة واحد محرم لاهم واحداهن
نجا وحكمي غيره ذلك عن القفال والمشهور جواز خلق رجل نسوة لا
محرم له فبين هذا كله في حج الغرض وهل للمرأة لرسا فخرج لوطوع
او زبان او نجارة وحقها مع نسوة ثقات وامرأة فقه في وجهان
امحها المنع بخلاف الحج الواجب والخشي المشكك بشرط في حقها
لشترط في المرأة فان كان مع نسوة فان كان محرم له جاز وان كان
اجنبيات لم تجز واما المال فمشرط لراحي عليه ايضا فلو خاف عليه في طريقه

من عذو او رضى لم يلزمه الحج فان كان الرد متى سري بشي شر قال الماوردي
وانا مكنته دفعه بالفتاك ستوا كان الدين خفاف منهم مسئلة او كفارا
لكن ان كانوا كفارا او قدروا على مقاومتهم استجبت لهم ان يخرجوا ويقاتلوا
بمثل القليلين وان كانوا استسلموا فلا ويكفي ذلك المال للرد يبرز ولو بعثوا
امانا بالحج وكان امانهم مؤثقا به او ضمن لهم امانا ما يطلبون او امن الحج
منهم لن منهم الخروج ولو وجدوا امن خسرهم باجرة ولو استأجروه
لحصل لهم من غلب الطير فوجب استيجارهم في اصح الوجهين ورتب
الامان عليها ما اذا امتنع تحريم المرأة من الخروج معها لاجرة هل يلزمها
وزايلنا للزوم ههنا اظهر وشرط ايضا لوجوب الحج وجود الزاد والسائي
الطرفين في المواضع التي جرت العادة بحمل الزاد والامانها ولو كانت
ستنة حذب وخلا بعض المنازل عن اهلها وانقطع المياة فيه وكذا
لو وجد فيها بالثر من ثمن المثل وهو القدر واللاق بذلك المكان في ذلك
الزمان ستوا كان زمن رخا او غلا كسامة وعتب في ذلك ما جرت العادة
في تلك الطريق لحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل المائس حلتين لفر
ثلاثا اذا قدر عليه ووجد الات الحمل واما غلف الدواب فيشرط وجوب
في كل مرحلة وقال النووي ينبغي ان يحترق فيه العادة كالما ولو ظن ان
في الطريق ما ينعكس عدم الما والغلف او ان فيه عذر او الحوق فترك
الحج ثريان انه لم يبق فقد استقر وجوب الحج ولو لم يعلم وجوب المانع ولا ي
عنده قال الداية ان كان هناك اصل عمل عليه والام يجب الحج قال النووي
هذا في العذر وظاهره في وجوب الما والغلف مشكلا لان اصل عملها
المعلق بالرجح للاسيرة طاعة البدن وشرط فيه استطاعة المباشرة
لا العجز ان تكون فيه قوة يستمسك بها على الرحلة من غير مشقة
شديدة فان كان لا يستمسك اصلا او لا مشقة شديدة لم يكن مستطيع
المباشرة ستوا كان ذلك لكبرا و زمانه او مرض او تحافه او غيرها والكلام
في انه يستغيب ومتى يستغيب بآية من بعد لنشأ الله تعالى فيه مسئلتان

الاولى الا عجز يلزمه الحج بنفسه اذا وجد مع الزاد والراحلة والامن وقد
على الثبوت على الرحلة فايد او فيه وجه عن ابن خيران انه يلزمه
ويستغيب والفاية في حقه كالمحرم في حق المرأة فيا في وجوب استيجار
الوجهان اذا لم تسرع والاصح الوجوب . الثانية المحجور عليه بالسفاه
كغيره في وجوب الحج فاذا احرم مع احرامه ووجبا لا نفاق عليه من
ناله بخلاف الصبي والمجنون فان وجوب موته حجة في ما لا الولي على
الصحيح الا ان الولي لا يدفع المالا الذي ينفقه في الحج اليه بل يخرج معه
وسفق عليه بالعرف او ينصب معه فيما يتولى لرافاق عليه قال البغوي
ولو شرع في حجة الاستلام او حجة سنة او تطوع قبل الحج بغير اذن
الولي لم يثبت له ان يحمله ويلزمه لرافاق عليه لا عام حجه ولو شرع
في حج نظرع بعد الحج كان له ان تحمله ان كان ما يحتاج اليه في الحج
يزيد على نفقه المعنودة ولم يثبت له السب في الزايد والافليس له ان
تحمله قال الداية وشرط للزامة في وجوب الحج امر من اخرين لم يصرح بها
الغزالي احدهما ان كان السير وهو ان سفي من الزمان عند وجود الزاد
والراحلة ما يمكنه السير فيه الحج السير المعهود فاما اذا احتاج الى ان
يقطع في كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لم يلزمه الحج الثاني
قال البغوي وغيره بشرط ان يجد رفيقه يخرج معهم في الوقت الذي
جرت عادة اهل البلد بالخروج فيه فان خرجوا قبله لم يلزمه الخروج
معه وان اخر وفي حيث لا يبلغون الا بان يقطعوا اكثر من مرحلة
لم يلزمه ايضا وفي كلام الغزالي من بعد ما يشعر به وهو محمول على الغالب
فان كانتا الطريق حيث لا يخاف الواحد منها فلا حاجة الى الرفقة قاله
في التمهيد وهذا تبين في حوله هذا الشرط يجب اعتنا راس الطريق وقال
الشيخ بن الصلاح ليس لامر كذا في الشرط لاوله فان ذلك بشرط
استقرار الحج في ذمته حتى يجب له اداة من تزدنيه كما صرح به بين
بعد في احكام الاستطاعة ان المستلزم البالغ العاقل الحر يجب عليه الحج

في الحال بمعنى ان عليه الشرع بمقداراته وهذا كالفداء فانها
يجب بالاول الوقت قبل معنى زمن يتبعها ثم استقر ادائها الذمة بتوقف
على معنى زمن يتبعها ويمكن بغيرها فيه وقال النووي له صواب ما ذكره
الرافعي وقد نص عليه صاحب المهدب وغيره ولا غرض من استدلاله بقول
شرط الاستطاعة لوجوبه وهذا غير مستطيع فلا حج عليه وانما
الصلاة فانما تجب في اول الوقت لا مكانا فانما **النوع الثاني** ان
استطاعة الاستئابة والاضل عدم قبول العبادات النية لان
احتمل في الحج ان يحج لامتثال عن غير بشرطين احدهما ان يكون المحجوج
عنه عاجزا عن مباشرة الحج بنفسه اما بموت او زمانه او مرض لا يرجى
ذواله او جسي ونعتبر في الحي العاجز عن المباشرة ان لا يثبت على الرحلة اصلا
او لا يثبت الاستشفة شريطة فالمفطوع البدن والرجلين اذا مكنت
الثبوت على الرحلة من غير مشقة شديدة لم يجز له الاستئابة وكذا
لا يجوز لمن لا يثبت على الرحلة لمرض لا يرجى ذواله لتوقع ذواله ومباشرة
بنفسه وكذا من وجب عليه الحج ثم حزن لوليه للاستئابة عنه
لتوقع مباشرة ولو كان به علة لا يرجى ذوالها فاستئابة من حج عنه
ثم زالت في اجراما التي به النايب طريقان احدهما فيه قولان صحهما
انه لا يجزيه ما خذها النظر في الحال او في المال وشبههما بالقولين
فيما اذا او سواد او طنوم عدوا فاضلوا صلوة شدة الخوف ثم بان لا عدد
وقبل هبنا اصلان لهما وقبل اصلهما القولان فيما اذا باع ما لا يبيد طائفا
حياته فبان موته والثاني القطع بانه لا يجزي فان قلنا يجزيه استحق
الاجير المسمى قطعاً وان قلنا لا يجزيه فهل يقع للاجير والمستأجر تطوعا
فيه وجهان اصحهما انه يقع عن الاجير وثانيهما وصحة القولين انما يقع
للمستأجر والعقل المتقدم عذر في تقدم النقل على الغرض كالهبة والرق
وعلى الاول في استحقاق الاجير الاجرة قولان صحهما انه لا يستحقها وبنائها
بعضهم على القولين ان الاجير اذا احرم عن المستأجر ثم صرف لراحله

الى نفسه هل يستحق لاجرة لكن لا يلحق هناك انه يستحقها فان قلنا
يستحقها فهل يستحق المسمى واجرة المثل فيه وجهان ما خذها انا هل
نذهب بنسب لاجرة ام لا وصح النووي الثاني وعلى الثاني انه يقع عن
المستأجر استحقاق الاجرة لاجرته لكن هل يستحق المسمى واجرة المثل
قال الشيخ ابو محمد لا يبعد بحججه على الوجهين قال النووي والصحيح
انه يستحق المسمى هو ظاهر كلام البغوي والاكثرون الثانية لو كان
به علة يرجى ذوالها فقد مر انه ليس له الاستئابة فلو فعل ثم شغل لم
يجزيه قطعاً وان مات في اجزائه الفولة والمقدار في لن ولي كظنهما
انه لا يجزيه ولم يذكرنا هذا الطريقة الثانية ثم ردوا قال النووي
والظاهر ان مرادهم بهذه المسئلة ما اذا مات من ذلك المرض ما اتوا
مات بسبب غار من قتل او استعبد او هدم وخوف لم يجزيه قول واحد
وقال المادودي هذا اذا مات بعد حج الاجير فان مات قبله اجزاء ورفع
عن حجة للاستلام قطعاً ويجزي القولان فيما لو نقل حشر ذلك المرض حتى
صار ما يوشى منه وفيما لو اناب في المحذور من الحج عنه في زمان ولم
ينفك يعرف دون المرض ما يوشى منه بقول طبيبين عند لن قال النووي
وبينغي ان يحج فيه لخلاف الشبان في التيمم في اشتراط العدد ونحو
ان يعرف شهول اسر التيمم **الشرط الثاني** ان يكون المستئابة فيه
حجاً مفروضاً وهو حجة للاستلام والنذر والقضاء في جواز الاستئابة
في حجة التطوع من الغصوب وفي الميت الذي اوصى به امر يشترط
الفرضية فيه قولان احدهما لا يشترط الفرضية وصحة القافية الطبري
والخاسبي والجرجاني والشافعي قال ابن مامرانه لم يقبسوا اصحابنا عند
الجهنموز انه نجو ذواله لو كان الميت لم يحج ولم يلزمه حج في جواز الرجاء
عنه طريقان احدهما انه على القولين والثاني القطع بالصحته فان قلنا
نجو للاستئابة وفي حجة التطوع استحقاق لاجرة المتأجر وجاز
ان يكون عبداً او مملوكاً لانها من اهل التطوع بخلاف حجة للاستلام وفي

حجوا زاسنيجا رها في الحجة المنذرة وجهان ينبغي ان غلب ان الله يستلک
به مستلک الواجب او الحايث وتجوز ان يستلک جماعة يجوز عنه او بمن
الميت حجاة في سنة واحدة وان قلنا لا تجوز لراستيجا وله في الحج لاجاز
وقع الحج له ولم يستحق لرجح المنامة فطعا واستحق ارجح المثل في اظهر
القولين ولا تجوز ان يحج عن المصوب بغير اذنه بل المذهب والتجوز
الحج عن الميت بمن غير وصية بل يجب لراحتج من تركه اذا كان وجب
عليه وان لم يوص به غلب المذهب ولو حج عنه اجنبى خا زوان لم يثبت الميت
اذن له ولا الوارث بخلاف العتق عن الكفارة في احد الطريقين
وشرط التولية في جواز لراحتج عن المصوب ان يكون بينه وبين ملة
مساواة القصر فان كان ممكنا او كان بينهما وبينها لم تجز **فصل** يشتمل على
متايل **للاول** متى وجدت شرائط وجوب الحج فاما ان يكون وجوب
مباشرة او وجوب استنابة فان كان وجوب مباشرة فان دلت حتى
مضت مدة ممكنة الحج فيها ولم يحج فقد استنقر في ذمته وان جاز ادناف
قبل معنى مدامكانه بان وقع ذلك قبل ان تصاف لبلدة الخريئين انه لم
يجز واجبا عليه وان مات قبل حج الناس قال ابو حنيفة البلخي يستنقر
وجب قضاء من تركه وقيل انما باستحقاق اخرج له نص الشافعي
بالا ولم يرجع اليه وان مات بعد حج الناس استنقر الحج عليه ولزم لراحتج
من تركه وان كان قبل رجوعهم اليه فان مات بعد مضي نصف ليلة
الخبر ومضي زمن عكن السفر فيه الى مائة التي بمنا ولا ملة والطواف
لها استنقر عليه والحكم لكلم لو طرأ الغيب بعد امكان اتمام الحج ولو لم يكن
ماله فان كان قبل امكان الحج تبين ان لا وجوب وان كان بعد اياها بالناس
او مضي مدة ممكن فيها اياهم استنقر عليه الحج وان كان بعد حجه وقبل
اياهم وامكانه فان كان حاله لا يعتبر نفقة لرايات في قول استنقر
الوجوب وان كان في حاله يعتبر نفقة لرايات فوجهان امكانا
نتبين ان الحج لم يكن واجبا عليه ولو احصر الذين امكنا الخروج معهم

فحلوا لم يستنقر الفرض عليه وان سلكوا طريقا اخر وجوا استنقر وكذا
لو حجوا في السنة التي بعدها اذا عاشوا في ناله **الثانية** اذا وجدت
شرائط وجوب الحج فهو على الراخي سواء وجب عليه بنفسه او بغيره فله
ان يؤخر عن اول سنة استنطا عنها وما بعدها لكن المستحب التقديم
فلومات قبل ان يحج فقد استنقر في ذمته ويجب ان يحج عنه من تركه
من راس المال من الميقات ان كانت له تركه **الثالثة** هل يموت غاصيا
فيه دلالة اوجه اصحابها انفاقا وبه قطع للمهور واو على القاضى الطبري
وجماعة لرا نفق عليه انه يموت غاصيا والثاني لا وهما كالجهمين
في الصلوة لكن الصحيح فيها انه لا يموت غاصيا قالهما انه ان كان شيخا
مات غاصيا لم يربطه ولر كان شابا فلا فان قلنا يموت غاصيا فني
لحكم بعينانه فيه او بعد اوجه • احدهما من اول سنة الامكان •
واطرهما من اخرها • والثالث لا يستند عصيانه الى سنة بعينها • والرابع
من حين يتبين في نفسه الضعف والكبر ويظهر فايد في الخلاف فيما لو شهد
بشيء ولم يقض القاضى به حتى مات لم ينقض لبيان فسقه ولو شهد بشيئين
السنة لراويل من سنتي لرا مكان والسنة لراخرة منها وقضى به القاضى
فان عصى به من الاخبار لم ينقض وان عصى به من لراويل ففي نفسه القولان
فيما اذا بان مفادته فسق الشهود للحكم ولو وجب عليه واستنقر ح
نفسه من نفسه الغصب ففي جواز لراخرة وجهان اظهرهما انه لا تجوز
وتجربان فمن خاف ان يملك ماله وتواخره حتى طرأ الغيب عليه ففي
عصيانه لراوجه المتقدمه اظهرها انه يعصى ولا نظريه امكان لراستنابة
وعلى هذا ففي وجوب لراستنابة على الفور وجهان اظهرهما انه يشتهر
الرافعي بالوجهين فيما اذا تعدي بترك الصوم هل يجب ففان على الفور
وعلى لراول لراخرة لراستنابة فهل يجزه القاضى عليها او يستاجر عنه
او يتركه فيه وجهان اظهرهما عند لرا ما يتركه واصحابها عند الفور
لا وهما الوجهين بايتان فيما اذا دل لراين لراين المصوب الطاعة فلم يقبل

هل يقبل الحائض عنه والامح **فصل** من لم يحج وكان اهلا لوقوع حجه
اذا حج عن حجة لراستلامه اذ ان عليه حجة قضا او نذر ليس له ان يحج
عن غيره باجرة او بعين اجرة وكذا من حج ولم يقع حجه عن حجة لراستلامه كالبعث
والصبي الذي لا يحل له ان يحج عن غيره وكذا من تأهل لوقوع حجه عن
حجة لراستلامه لم يبرأ ان ياتي بحجة التطوع ولا قضا ولا نذر قبل حجة لراستلامه
ويستوي في عدم من لم يحج عن نفسه عن غيره المستطوع للحج والعاجز عنه
لانما اذا حصره صار بمن اهل وجوبه وكما لا يقدم التطوع على حجة لراستلامه
لا تقدم على حجة القضا والنذر وفي تقديم حجة القضا على حجة النذر
وجهاان احدهما لا يقدم ويستويان فايهما اتى فيها صحت واصحها
انها لا تقدم وتصور اجتماع حجة لراستلامه وحجة القضا ولو نذر من حج حجة
لراستلامه الحج في عام معين فلم يحج فيه نذر حجا اخر فهل عليه ان
يقدم حجة القضا ام لا لرايتان بالنذر وثانها قال الروايات عندى انه
يقدم ايهما شئت وتحمل ان يقدم حجة القضا لستبقها والعمره اذا قلنا
بوجوبها كالحج في جميع ذلك فليست لمن عليه عمره لراستلامه او عمره
قضا او نذر ان يعتمر عن غيره ولا لمن لم يقع العمره منه بحزبه عن عمره
لراستلامه ان يعتمر عن قضا او نذر او تطوعا بل يقدم عمره لراستلامه
ثم عمره القضا على الصحيح ثم عمره النذر ثم التطوع واما على القول
بعدم وجوبها فيجوز ان لا يتيان بها عن غيره فلان تاتي بها عن نفسه
وجهاان اذا عرف ذلك فاق غير الحاج الزبيد المذكور فقدم ما يجب
تاخير ووقع على الزبيد المذكور ولو استأجره زيد من لم يحج قط وهو
المستحي في الحائض ضرورة بلحج عن المستأجر فتوي الحج عنه لغا ضائفة ووقع
عن لراجير ولو استأجر الغصوب الذي عليه حجة لراستلامه من الحج عن نذره
نتوي الاجير النذر ووقع حجة لراستلامه عن المستأجر ولو نذر من لم يحج حجة
الاستلام ان الحج في السنة لم يوقع عن حجة لراستلامه وحج عن نذره وكان
معنى نذره التجهيل ولو استأجره زيد من لم يحج في ذمته صحيح وطريقه

ان يحج عن نفسه ادلائمه عن المستأجر في سنة اخرى ولو استأجره للحج
بنفسه لم يصح فلو حج وقع عن نفسه ثم ان كان المستأجر ظنه قد حج
فيان ضرره لم يستحق اجرة وان علم انه ضرر وظن انه الجوز ان يحج عن
غيره ففي استحقاقه اجرة الثلث قولان وقيل وجهان داني يظهرهما ولو
استوجر للحج من حج ولم يعتمر او للعمرة من اعتمر ولم يحج ففقرن الاجير واجرم
بالنسيان معا عن المستأجر واجرم عما استوجر له عن المستأجر وبالاخر
عن نفسه فطريقان احدهما فيه قولان اصحهما وهو الجحد يدانها يقعان
عن الاجير والثاني ان ما استوجر له يقع عن المستأجر والاخر يقع عن
الاجير والثاني القطع بالاول وهذا اذا كان المستأجر حيا فان استوجر
عن ميت وقع النسيان جميعا عن الميت قطعاً وبني على القولين ما اذا
استأجره دخلان من حج واعتمر احدهما ليحج عنه والاخر لم يعتمر عنه ففقرن
عنهما فعلى الحد يد يقعان عن الاجير وعلى الثاني يقع عن كل من المستأجر من
ما استأجره له ولو احرز الاجير عن المستأجر ثم نذر حجا نظراً فان نذره
بعد الوقوف لم ينصرف حجه اليه وقد وقع عن المستأجر وان نذر قبله
فوجهان اصحهما انه لا ينصرف لراجير ولو احرز رجل حجة فطوع ثم نذر
حجا فكذلك ان نذره بعد الوقوف لم ينصرف لراستلامه وان نذره قبله
ففيه الوجهان وبناهما المتوي على القولين فيما اذا بلغ الصبي قبل الوقوف
ان قلنا ينقلب فترضا فلنا كذلك وان قلنا يتيان احرامه انعقاد
بالقرن فلا ولو استأجر الغصوب رجلين ليحج في سنة واحدا خداهما
حجة لراستلامه والاخرى حجة قضا او نذر وجهان اصحهما وهو المنصوص
انه يحوزوها كالوجهين فيما لو اغتسلت اعضاءه ونذرة واحدة هل
تجزيه فان قلنا لا يجوز احرار الاجيران معا انصرفا حرامهما الي
انفسهما وان سبق احرار احدهما وقع عن حجة لراستلامه عن المستأجر
وانصرف احرار من اخر الى نفسه ولو استأجر الغصوب من حج عنه فاحرم
الاجير عن نفسه فطوقها وجهان احدهما ينصرف احرار الى المستأجر

واصحها لا ولا فرق في جريانها بين ان تكون الاخارة على تلك السنة او من سلة
في الذمة وان اظهر الرافعي تخصيصه بالجملة لا بالاولى واستبعد لزم
الوجه لاول وقال ان شيخه انقروا به **فروع** الاول لو قال من لي بحجة
الاستلام ان كنت فلا نافله على الحج ثم كلفه **فروع** فقلنا بخير بين البر والكفارة
فلم نخش واحد منها فهل له الحج عن غيره حتى الرواية عن والده فيه
احكامين اقيسهما المنع **الثاني** لو حج حجة للاستلام ثم رجع في العام
الثالث فهل له ان الحج في الثاني تطوعا او عن غير باجرة قبل نعم وقيل له ان
يج عن نفسه دون غيره **الثالث** كره الشافعي رحمه الله عنه ان يسمى الرجل
الذي لم يحضره **فصل** في بيان الحالة التي يجب فيها الاستنابة فاما
وجوب الاجحاج عن الميت الذي استطاع ولم يحج فستينابة في كتاب الوصية
ان شا الله تعالى فاما المغمضون فيلزمه الاستنابة اذا قدر عليهما
ستوا طرا العقوب بعد وجوب الحج عليه او بلغ مغمضونا قاردا على الرضا
وقد ره المغمضون عليه اما ان يكون ماله ملكه او غيره والقدر بعينه
اما باليبدل له او بطاعة تبدل له **الاول** ان يكون ماله ملكه وذلك
بان يقدر على اجرة التل لمن الحج عنه ويشترط ان يكون فاضلا عن الحاجات
المنقذمة فيما اذا كان يحج بنفسه الا اننا اعتبرنا ان يكون المصروف
الى الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة اهله واستوتهم لا للرباب ومنها
يعتبر ذلك في سد ايات لراجد وفي اعتبار في الملك التي بين يوم لرجاء
والفراغ من الحج وجهان اصحهما لا فعلى هذا لا يعين الا ان يكون فاضلا
عنها يوم الاستيحاء وكذا في الكفارة المرتبة اذا لم يشترط ابقا رأس
المال ثم ان رآه ماله فاجرة احير راب فذلك وان لم يجد لراجة كما يش
فيه وجهان احدهما ان خائن القفال واصحها نعم ولو طلب لرجل اكثر
من اجرة التل لم يلزمه الاستيحاء وان رضى باقل منها وقد ر المغمضون
عليه لزمه واذا تمكن من الاستيحاء فلم يستأجر لم يستأجر عنه الحاكم
في اصح الوجهين **القسم الثاني** ان يكون قادرا على الحج بغيره وذلك ان

المال اديب ل الطاعة وفيه مستأجل **الاول** ان يكون مبدل جنيته بال
له ليستأجر به من الحج عنه فلا يلزمه فتوله في اصح الوجهين **الثانية**
ان يبدل واحد من اولاده الذكور او الاثاث او اولادهم ولز سفلق
الطاعة في الحج فيجب عليه وعليه الاذن له على المذهب وفيه وجه انه لا
يجب وعلى مقابله يشترط في الطبع اربعة شروط احدها ان يكون ممن
يصح منه حجة للاستلام بان يكون مستأجرا مكلفا **وثانيه** ان يكون
قد حج عن نفسه وليس عليه حجة واجبة عن فضا او نذر وفيه وجه انه
لا يشترط هذا ويلزم الطبع الحج عن نفسه ثم عن المطاع **وثالثه** ان يكون
مؤثوقا بوقايه بطاعته **رابعه** ان لا يكون مغمضونا ولو شك في طاعة
الولد لم يلزمه الحج فطعا ولو توثقتمها فيه وظنها فهل يلزمه ان يأسر
والحج فيه وجهان احدهما لا وهو اختيا بالقافية وظهرها ونسب الى
النصر فقطع به بعضهم ولو بدل الطبع الطاعة فلم يقبل ياذن له
المطاع **الان** من الحاكيم به فلو اضطر على الاستنابة لم يبين الحاكيم عنه
في الاذن على الصحيح وعن القفال انه اشترط شرط اخر استا وهو يفا
المطاع على الطاعة سدا كان الحج فلو رجع قبله فلا وجوب كما لو زال
بعض **نسب** الاستطاعة قبل الامكان فانه يستقط الوجوب
ولا نقول انه لم يجب وهو يفرع على الصحيح في جواز الرجوع واذ
اجتمعت الشرايط فمات المطيع قبل ان ياذن له او يرجع عن الطاعة
وصحنا رجوعه فان مضى وقت امكان الحج من وقت اجتماعها استقر
الحج في ذمته والا فلا ولو كان له من بطيعة ولم يعلم بطاعته قال
جماعة منهم الشيخ ابو حامد هو كما لو كان له مال ولم يعلم به ولم
يذكر حكمه ونبيته البند يحي فقال يلزمه الحج وقال ابن السباع
والنوي وابو الكارم الطبري هو كمن نسي الماني رحله وصلى بالنبيهم
ففي وجوب للاعانة عليه قوله ان اصحها انها يجب فيكون لزم هذا الوجه
ولا يعد ربك جهل لنفسه وقال الشافعي في المعقد هو كوجوب الزنوف

في المال الضال والمغضوب والاصح الوجوب وقال الرافعي ذلك ان تقول
لا يلزمه لتعلقه بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم الشعور بالمال
والطاعة قال المتولي ولو ورد المغضوب ما لا ولم يعلم به حتى مات فني
وجوب قصا الحج من تركته هذا الخلاف وكذا لو كان له من بطيعة ولم
يعلم به حتى مات ولو بدل الولد الطاعة فقبل ابوه ثم اذال جوع فان
كان بعد لحرمان لم تجز قطعاً وان كان قبله فوجهان اطلقها الرافعي
وقيد بها الدارمي عما اذا قبل الولد او الحالم اذا جوزه ناله قبول الطاعة
بمنه فان لم يقبلها اجاز قطعاً اصحها انه تجوز وثانيها لا تجوز قال
المارودي هو المذهب وحزم به الدارمي ونسخ عليه انها لو اختلفا فال
الاب رجعت بعد قبلي وقال الرازي بل قبله فايهما يصدر فحتم وجهين
الثالثة لو بدل غير الولد الطاعة قريبا كان واجباً فقبل يلزمه قبولها
فيه ثلاثة اوجه. اصحها وهو ظاهر النص يلزمه. وثانيها لا يصح
بعض الخراسانيين. وثالثها انه يلزمه قبوله من الاب والحج دون غيرها
الرابعة ان يبدل الولد المال فحصل يلزمه القبول ويجب عليه الحج بيه
وجهان مرتبان على الوجهين في لزوم القبول اذا بدله لرجبتي فان
اوجبتا في لرجبتي فالولد اولى ولزمت وجهان اصحها انه لا يلزم
قال الشيخ ابو محمد وتبدل لرب المال كبدل الابن المال ومنعه الغزالي
وقال الامام فيه احتمالان اظهرهما انه كالابن جميع ما تقدم في بدل
الابن الطاعة اذا كان ذلك فان بدلهما على ان الحج ماشياً فالاصح انه لا
يلزم الاب القبول والثاني يلزمه اذا كان قويا وربهما الشيخ ابو محمد على
الوجهين في وجوب استنجا بالاشي وهذا اولى بالمنع وكذا اذا كان
البادل اصلاً قلنا بدله كبدل لرجبتي في الخلاف دون الزبيدي
كان الطبع اجنبياً واوجبنا القبول اذا كان ماشياً فهو فيها اذا كان
زاد فان لم يكن عول على كسب في الطريق في وجوبه قولان
مرتبان واوّل بالمنع فان لم يكن كسب وعول على المسؤال لخلاف

مرتّب واوّل بالمنع فان كان يرقت مسافداً لسبب فيها ولا يجد شيئاً
من السؤل لم تجز القبول قطعاً لانه حرام عليه ويستوي في جميع
ما تقدم حجة لسلام والندوة والقصة واستحب للولد اجابة طلب
الوالد المغضوب بالحج عنه ولا يلزمه بشرط ان ينوي البادل الحج عن
المغضوب **فروع** والاداري لو بدل الولد الطاعة لا بوجه فقيل لزمه
ويبدأ بايهما شأ وهو فرفع منه على اللزوم عجز القبول ولو
استنجر الطبع استجابنا الحج عن المطاع المغضوب فان كان المطيع لسدا
لزم المطاع الحج على المذهب وان كان اجنبياً قلنا الجح طاعة لرجبتي
فوجهان ولو بدل لرجبتي الطاعة فقبلها لرب ثم مات البادل قال
الدارمي ان لم يكن قد رعى الحج فلا يبي عليه وان كان قد رعى ولم يحج
فرض من ماله وعلى قول من قال للباكل الرجوع يقوم ورتنه مقامه في
الرجوع قال النووي وفي وجوب قضايه من ركنه نظر ويلزم الباكل
ان يحج من الميقات فان جاوز لزمه دم وكذا كل عمل يتعلق بديه
ولو افسد حجه انقلب اليه كالا جبر **فصل** العرة الشرعية عساه
تمثل على احرام وطواف وسعي وخلق وفي لونها من فرائض الاسلام قولان
اصحها وهو المشهور بالحج يدانها من فرائضها كالحج وثانيها المشهور
بالقديم انما ليست من فرائضها وانما هي سنة وقيل القولان مذكوران
في الجدي بديهة فان قلنا بوجوبها فهي في شرائط مطلق الصحة وصحة
مباشرتها واجزايتها ووجوبها على ما تقدم من الحج ولا استطاعة
القاحلة كافية لوجوبها معاً فالامام ولو ابدلها بحجة لم يجز به وان
استملت على المالها وزادت وان كنا نقبر الغسل مقام الرضوخ والحيث
الامرة واحدة **فصل** في الاستنجاء وعلى الحج تجوز للمغضوب وورثته الميت
الاستنجاء وعلى الحج بل يجب اذا تعين عليه الحج وبعض الاستنجاء طهرت
ولا يكره للامتنان ان يوجر نفسه للحج بل ذلك من فضل الكاسية وتجوز
الرزق عليه بان يقول حج عني واعطيك نفقتك او كذا وكذا ولو سافر

بالفقه لربح والاستيجار في جميع الاعمال ضربان استيجار عن الشخص
واستيجار دمه وهوان يلزم ذمته العك لاول في الحج ان يقول اشتركت
لصح عني ويقول الواو ليصح عن بيتي الثاني ان يقول الزمك منك
تحصيل الحج عني وعن بيتي والضمان بفقران في امور قاني لنسب الله
تعاين من الاستيجار مطلقا شرط لا بد منها ليعلم واحكام قاني في باب
لرجاءه والقه ودهنا ذكرنا متعلقا بخصومه الحج وهو شرط
ان يكون لرجاءه قاء را على الحج وان لا يضيف الا خاداة الواردة على العيش
الى حجة في السنة القابلة وفقهها ان كل من شرطه لرجاءه اما ان
يعين زمن العمل ولا فان عين قايما ان يعين السنة الاولى او غيرها فانما
اجابة العين فان عين فيها السنة لاولي اشترط ان يكون لرجاءه
قاء را على الحج فيها ولو كان مريضا لا يمكنه الخروج او كان الطريق
مخوفا او ضاقت الوقت عن قطع المشافة لم يصح لرجاءه ولو وقع العقد
في وقت تراكم التاوج والانتداول كن كان وقاله معلوم فوجها ان
اخذها قول الشيخ في محمد انه يصح وهو لا يظهر عند الغزالي وامنها
وبه قال سائر الصحابة انه لا يصح قاله الرابعي ومقتضى كلامه لرجاءه
والغزالي حواذ نقدية لرجاءه لانه على خروج الناس وان له انتظار
خروجهم ولا يلزم من المباداة وحده والذي ذكره الجمهور على
طبقا فتم سائر فيه ومقتضى اشتراط وقوع العقد في زمن خروج
الناس من ذلك البلد حتى قال صاحب التهذيب لا يصح استيجار العيش
في وقت خروج القافلة من ذلك حيث يشغل عقيب العقد بالخروج
او باستيبائه من شرائه ودخوه وان كان قبله لم يصح وبنا على ذلك
انه لو كان الاستيجار ومكة لم يخرج الا في اشهر الحج لانه لم ينعقد
بالعمل عقيبها قال الشيخ بن الصلاح وما قاله الرابعي غير صحيح وما
ذكره عن صاحب التهذيب ممكن التوفيق بعينه وبين ما ذكره من تمام
او هو شدد ودمته فلا يشتب على الجمهور ان صحاب على طبقا فتم

والذي راينا في الشامل والنه والجر وغيرهما مقنضاه انه يصح العقد
في وقت يمكن فيه الخروج والمستبر على حسب العادة او الاشتغال
باستيباب الخروج وقال صاحب البحر اما عقد هاء في اشهر الحج فخرج
في كل موضع لا مكان تسليم العمل عقيبها بالاحرام قال وقال الفقهاء
ليس من شرطه الخروج عقيب العقد بل لانه ينتظر خروجه من مكة او
يشغل بمسائل اهبة السفر وقال النووي قال القاضى انما يجوز عقد
اجادة العيش وقت الخروج الى الحج واقفة على القوافل ليشغل عقيبها
بالعمل وبالسماط للسفر ولست عليه الخروج قبل الرفقة ولو استاجر
قبل من خروج القافلة لم يصح وقال صاحب التهذيب لا يجوز الا في
الزمن الذي يمكن فيه من الخروج فان كان في موضع قريب لم يخرج قبل
اشهر الحج وان كان في موضع بعيد لا بد من الحج الا ان يسير قبل اشهر
لم يستاجر الا في الوقت الذي يتوجه به له وقال الحاملي لا يجوز لرجاءه
العيش الا في الوقت الذي يمكن من افعال الحج ما يحتاج اليه الى التشيب
الى الحج عقيب العقد فان كان بمكة او في بلد يمكنه ابتداء الحج فيها في
اشهره وريه ركله جزان يستاجر قبلها وان استاجر فيها صح لا مكان
الاحرام عقيبها وان كان يملكه لا يمكنه الحج الا بان يخرج منه قبل اشهر
خار ان يستاجر في الوقت الذي يحتاج فيه الى الخروج الى الحج من البلد
ولا يجوز قبله ومثله في تعليق الشيخ ابي حامد والبندجي وغيرهما قال
الدارمي ان وصل العقد بالرجل مع وان لم يملكه كان في غير اشهر
الحج لم يخرج وقال ابن الرزبان يجوز وقيل ان كان ببلد قريب لم يعد
لم يخرج وان كان بعيدا جاز ان ياتي في غير المعافاة ان في السنة لاولي
بطل العقد الا اذا كانت المشافة لا تقطع في سنة وان اطلقا ولم يعيننا
سنة حمل على لاولي وليس للاخر ان ينيب غيره واما الاجابة الواردة
على الذمة فيجوز تقديمها على الخروج قطعاً وان عيننا فيها السنة لاولي
وغيرها وان اطلقا فهو كما لو عيننا الاولي بشرط ان سقى من الوقت

فما يمكن فيه الحج وبيعها وجه انما لا يصح وهو كما لو اطلقا السلم ولم
ينصا على خلوك ولا ناجيل ولا يقدر في هذه الاجارة من غير الاجير
ولا خوف الطريق ولا ضيق الوقت ان عينا عن السنة الاولى ولذا ان
يشتبى غيره عند الجمهور وروا لا يستدل به والبعوي واخرون ان
قالا لزممت ذمتك لحصيل حجتك بما ان يشتبى وان قالوا لا يستدل
بنفسك لم تجز خطا الا امام المستد لا في فيه وقالوا لا يجاز في الصورة
الثانية باطلا لما فاة الذمة العينية كن سلم في ثمره يستبان بعينه
قالا الرافعي وهو اشكال قوي **الشرط الثالث** ان يكون العمل بالحج
معلوما للمعاقدين فان جهلاهما او احدهما لم يصح وفيه اشراط تعيين
للميقات الذي يحرم منه نصان مختلفان وللاصحاب فيه اربعة طرق
اطهرها ان فيه قولن اعمها انه لا يشترط دخيل على ميقات ذلك البلد
وهما كالزحمة في اشراط النحر لمكان التسليم السلم والحمل العالتوني
اجارة العدة **والثاني** ان ينزل النصين على حالين فان كان المستاجر
له ميقات يشترط وان كان حيا اشترط **والثالث** تنزلها على حالين
اخرين ان كان للبلد طريق واحد له ميقات واحد لم يشترط وتغير ذلك
الميقات وان كان له طريقان مختلفان الميقات اركان بعض طريقه
الى ميقاتين كالعقيق وذات عرق لاهل العراق والحفة وذو الحليفة
لاهل الشام اشترط بيانه وصحة ابن الصلاح وضعف الشيخ ابو حامد
واخرون هذين الطريقين **والرابع** القطع باشرط بيانه فان قلنا
يشترط فاهله فستد لرجاءه لكن يقع الحج عن المستاجر للاذن
فحج اجرة المثل وكذا لو استأجره على نفسك بمجهول بان قال استأجرتك
لحج عني او تعمروا ان عينا يتقانا اقرب الى مكة من ميقات بلد المستاجر
فهو شرط فاستد فستد لرجاءه ويقع الحج عن المستاجر لجزء المثل ولو عينا
ميقاتا ابعد منها صحت لرجاءه وتعين ذلك الميقات ولو احرم من
ميقات غير الذي عيّن له قال صاحب المذهب لا يلزمه شيء وقال الغزالي لا بد

للاجير من ميقات المستاجر وتبعه صاحب الدخاير والظاهر ان مرادهما
انه يجب عليه لرجاءه وحكي الرواية عن المناستك الكبير انه يلزمه رد
شي من الاجرة وان كان الذي احرم منه ابعد من مكة قالوا قبل لا احرق له
للمخالفة واما تعيين من الاجرام فلا يشترط قطعاً ولو شرط من اول يوم من
شوال صح ولزم الوفا به قال الفقيه وعليه هذا الوارم في اول شوال وانفك
لزمه في اول القضاء ان حرم في مثل ذلك اليوم ولو كانت لرجاءه للحج والعمرة
اشترط بيان انه يفرداء ويقرن او يتمنع **فروع** نقل المزي عن الشافعي انه
قال اذا قال المعضوب من حج عني فله ما يشاء **دوم** حج عنه انسان استحق
المائة قال المزي ينبغي ان يستحق اجرة المثل لانه اجارة فلا يصح من غير
تعيين الاجير وللاصحاب فيه اوجه **ا** اعمها وبه قطع الجمهور وقوع الحج
عن المعضوب بالسعي فيها نص عليه وقالوا نعم المخالفة على عمل يصح اجارة
عليه **ب** وثانيها انه يقع عن المعضوب للاذن لكن يستد المسمى بفساد
العقد ولا يجوز للمخالفة على ما يجوز عليه لرجاءه وخبر اجرة المثل
وذكر الامام ان المعضوب ما لوالديه وتوزع فيه وصحة الغزالي في بعض
الواضع **ج** وثالثها انه يستد الاذن ويقع الحج عن الاجير صفق جدار
وعلى الصحيح لو قال من حج عني فله ما يشاء فسمع رجلان واحدا عنه فان
سبوا احرام احدهما وقع عن القابل واستحق الشا بق اليه ويقع له احرام
الثاني عن نفسه فلا يستحق شيئا وان احراما معا ادشك في الشبوق المعقنة
وقع احرام كل منهما عن نفسه وكذا لو قال اول من حج عني فله مائة دينار
فاحرم عنه وجلان معا ولو جعل عوضا بمجهول بان قال فله ثوبان
عبد او دواخبر حج عنه انسان وقع عنه باجرة المثل **فصل في احكام**
المستأجر على الحج اذا خالف الاجير ولم يوف بالالتزم والمخالفة تتبعه
احوال **الاول** اذا فاته الحج في السنة لراو في باسناعه بن الخرج اليه
بعده راو غيره فان كانت لرجاءه على العينة فصح وان كانت على الذمة
فان لم يعين سنة فقد مر انه كالمعينا لراوي وقال البغوي يجوز التأخير

في هذه الحالة لكن ثبت للمستأجر الخيار وان عينا الاول او غيرها
فانخرعها ففي استمساخ الاجارة طريقان احدهما القطع بانها لا تنفسح
واصحها ان فيه قولين كالقولين في انقطاع المستأجر فيه ونسب القرابي
الاختصاص الى العراقيين وعدمه الى الرازي فان قلنا لا تنفسح فان
كان المستأجر المعضوب ثبت له الخيار فان شاء عجز الاجرة في سنة
اخرى وان شاء فسح وارفق بالجرة الى ان يستأجره هو او غيره وان كان
لراستي جاز لميت من ماله قال العراقيون لا خيار للمستأجر وتوقف الامر
فيه وقال الامام واخرون على ذلك الميت مراعاة للمصلحة فان كانت
في ترك الفسخ تركه وان كانت في الفسخ لحق افلاس او هرب او الحق
لننه ان يفسخ فان لم يفعل ضمن قال الرافي وهذا الظاهر ويجوز ان يحمل
قوله العراقيين على احدا من بعض عليها الآية الاول صور بعضهم المنع عما
اذا كان الميت او حقه بان يحج عنه زيد بكذا وثانها عن الاستحقاق ان
المستأجر للميت برقع الامر للقاضي لفسخ العقد ان امكنه المصلحة ولا
يستقل به فان نزل على الادلي ارتفع الخلاف وان نزل على الثاني هان
امره ولو ادعى انسان من ماله نفسه من الحج عن الميت كان كما شهدا
المعضوب لنفسه فيثبت له الخيار قطعا ولو استأجر المعضوب من الحج
عنه ثم مات واخيرا اجبر الحج عن السنة الواجب فيها الحج فظاهر كلام
الغزالي انه لا خيار للورثة قال الرافي ولا يجد هذه مستطوره والقبائل
ثبوت الخيار لهم كما في خيار العيب وصح النووي ما قاله العراقي
واختاره ولو قدم الاجبر الحج على السنة المعينة جاز قطعا وقد زاد
خيرا **الحالة الثانية** المخالفة في الميقات فاذا انتهى الاجبر الى الميقات
المعينة للاحرام اما بتعيينها او بالشرع اذ المرشيط تعيينها فلم يحرم
عن المستأجر واحرم عن نفسه بعمرة فصار غمها احرم عن المستأجر
بالحج من مكة فيصح الحج عن المستأجر للادف والرافي عليه اشكال ويلزم
الاجبره ثم ونحط شي من التمتع لا خلا له بالاحرام من الميقات كذا

اطلقة كثرون وبناه اخرون منهم ابن عثمان على خلاف شيئا في
غير صورة الاعذار ان شاء سنة المحاذرة هل يخير باخراج الدم حتى لا
يخط شي من لاجره امر لا فان قلنا بالخير لم يخط شي من لاجره ههنا
قال الرافي ويجوز ان يفرق بين الصوريين ونقطع بعدم لرأبجار
ههنا كما اطلق فان قلنا بالصحيح انه يخط شي من لاجرة فقي قد مر
فولان يتعلقان باصل وهو ان الاجبر اذا سار من بلد لاجارة وحج
فلا جرة تقع في مقابلة اعمال الحج وحدها او موزعة على التبر في الاعمال في
فولان اصحها الثاني ونزلها ابن سريج على الخالف قال ابن مال المناظر
الحج عني فقي في مقابلة الاعمال فقط وان قال لمعني من بلد كذا
ورفع عليها فان قلنا لاجرة في مقابلة اعمال الحج فقط ورعت لاجرة
المشاهة على حجة من الميقات وحج من مكة فكما حجة من الميقات لم
اجرتها وحجة من مكة لم اجرتها ويعرف نسبة التفاوت بينهما
فان كان عشر اخط العشر من الميقات او تسع فقتلته او خمس فقتلته
وهكذا وان قلنا لاجرة في مقابلهما جميعا فنقول ان احدهما المشافاة
لا يحسب له ايضا لانه صرفها الى غرضه فيوزع الاجرة المشافاة على
حجة من بلد لاجران احرامها من الميقات وعلى حجة من مشاهة مكة
فيحط من التمتع بنسبته فاذا كانت اجرة الحج المشاهة من بلد
مائة والمشاهة من مكة عشر حط تسعة اعشيا بالتمتع واصحها
انه يحسب له قطع المشافاة من الميقات فيوزع لاجرة المشاهة على حجة
من مشاهة من بلد لاجارة احرامها من الميقات وعلى حجة من مشاهة
احرامها من مكة والمشافاة التي من الميقات ومكة غير محسوبة فاذا
كانت اجرة لراوي مائة والثانية تسعين حططنا عشر الاجرة
في حصص المسئلة ثلثة اقوال اصحها لراخير ولو كان بعد الفراغ من
العمرة رجع الى الميقات واحرم بالحج عن المستأجر ابني على هذا الخلاف
فان قلنا لاجرة في مقابلة اعمال الحج خاصة استحق قيام لاجرة

وان قلنا انها في مقابلتها وحسبنا المسافة التي بين الميقات وبلده
وهو الثالث الصحيح فذلك وقطع به ليرد ان حسبنا المسافة
الذخيرة عليه وزعت لرجل المسافر على حجة منشأة من بلد لرجل
احرامها من الميقات وعلى حجة منشأة من الميقات من غير قطع مستأففة
بخط ما بينهما فاذا كانت الاولى عشر من دينا والى الثانية خمسة
حططنا لانه اربعة ارباع النسي المستلحة لهما جاد والميقات غير محرم ولا
عمر فان عاد الى الميقات واحرم منه فلا ادم عليه ولا لخط بين لرجل
شي وان لم يعد اليه بل احرم من مكة او بين الميقات ومكة لزمه دم
الا ساء بالمحافضة وهل يجزى به التحلل حتى لا يخط شي من لرجل
نصف في لدم والمختصر على انه لا يخط من لرجل الا حجة بقدر ما ترك
وقال القاري لم يملك حجه ثام ولم يتعرض للاجرة وللأصحاب طريقان
اظهرهما فيه قولا واحدا انه يستحق لرجل حجه بكاملها واصحها انه يخط
من لرجل حجه والثاني القطع بالقول الثاني فان قلنا يخط في القدر المخطوط
وجهان فيبينان على لرجل المتقدم في المقابل بالاجرة فان جعلناهما
في مقابلته اعمال الحج وحدها وزعمنا التمس على حجه من الميقات وحجه من
حيث احرم وان جعلناهما في مقابلته لرجل اعمال والشيخ زعمنا التمس على
حجه من يملك احرامها من الميقات وعلى حجه من يملك احرامها من حيث احرم
وعلى هذا يقل المخطوط بخلاف ما اذا جعلناهما في مقابلته السنين والاعمال
جميعا ولم يحسب قطع المسافة في الصورة الاولى فان المخطوط يكتفي
واذا ثبتت هذه الصورة الى الصورة الاولى يثبت الخلاف في ادخال
المسافة في لرجل اعتبار على الخلاف في الاولى وهذا اولى بالاعتبار لدم
النظر في التوزيع لا الفراسخ وحدها امر بعبر مع ذلك الحرد به
والشمولة فيه وجهان اصحهما الثاني وان قلنا لا يخط ويحصل لرجل
فلو كانت قيمة الدم تنقص عن المقدار المخطوط من لرجل في الخطا
البناء وجهان احدهما وهو قول ابن سرج لا واصحها نعم ولو عد لرجل

من طريق الميقات المعتبر الى طريق اخر مسافته مثل ذلك الميقات او
اقرب الى مكة فطريقان اصحها وهو المنصوص به فطريق الجمهور انه لا
شي عليه وثانها فيه وجهان اصحها انه لا شيء عليه وثانها انه كما لو
ترك الميقات واحرم بعد المسئلة لهما **عنه** المستناجر موصفا للرجل
فان كان اقرب الى مكة من الميقات الشرع بطل العقد وان كان
ابعد كما لو عين له الكوفة فجاءه من غير احرام في لزوم الدم بذلك
وجهان اصحها انه يلزمه وهو المنصوص به على هذا ففي حقه ولا يجزى
به الوجهان وعلى الاول يخط قسط من الاجرة قطعاً وفيه خلاف
المتقدم ويجزي الخلاف فيما اذا لزمه الدم بسبب ترك ما هو
كالري والمبيت ولو لزمه لا يكتب بخطور غير مقتدر كاللبن
والقلم لم يخط شي من لرجل فطعمه ونجس الدم في مال لرجل قطعاً
ولو ترك نسكا لادم فيه كالمبيت وطواف الذراع اذا قلنا لادم
فيها لزمه رد شي من الاجرة بقسطه فطعمه فالقاصه ولو شرط
عليه لرجل حرام في ادل سوال فاحرم في غيره لزمه الدم وفي لرجل
الخلاف وكذا الوشرط عليه ان الحج ما شيا في راسها **قال**
الرافعي وبشبهه ان يكونا مفرعين على ان الميقات الشرط كالشرع والى
ولا يلزم الدم كما في مسئلة تعيين الكوفة وقال المتولي اذا استناجر
ان الحج ما شيا في راسها فان قلنا الحج راسها افضل فنقد راسها
وان قلنا ما شيا افضل فنقد راسها عليه ذم وفي وجوب رد الثقات
بين اجرة الراكب والماشي وجهان قال النووي وهذا الراسح والمسئلة
المشي عليها فيها ثلاثة اقوال اصحها ان الحج راسها افضل به فطعمه
جمهور العراقيين والثاني انه ما شيا افضل الثالث هما سواء قال ابن
سرج الخلاف قيل الا حرام فاما بعد فالكشي افضل وقال القزالي من
سهل عليه المشي فهو افضل في حقه ومن صغف وساء خلقه به قال ابن
افضل **الحالة الثالثة** المخالفة في الجهد **فقد** ان الاستيجار لا

النسكين لا بد فيه من التعرض بصفة اداها في هذه الحالة ثلاث
صور. الاولى اذا استنجره على القران فان مثل وجب دم القران
وفما يجب عليه وجهان وقيل قولان اصحهما انه المستنجر فلو شرط
على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستنجر معترفا لا البغوي ناله
على الاجير لان بعضه يتعين ان يكون في الحج وقال المتولي هو كما لو
عجز عن الهدي والصوم جميعا فالنابح انه الاجير وعلى كلا الوجهين
يستحق اجير لرجلة بكاملها وان خالف فاما ان يفرد او تمتنع فان
افرد الحج ثم اعسر فقد نص على انه يلزمه ان يذبح لرجلة حصاة العمرة
وهو محمول على ما اذا كانت الاجارة على العيز لوقوع عسرته عن
نفسه اما اذا كانت في الذمة فان عاد الى لرحرام بالعمرة فقد
زاحمها ولا شيء على واحد منهما لانه لم يقرن وان لم يعد فعليه دم
لحج وزنه الميقان بغير عسر وهما لخط شي من ذلك امر بجبر الاساة بالدم
فيه لخلاف المهدوم وان تمتنع قال المتولي ان كانت الاجارة على العيز
لم يقع الحج عن المستنجر لوقوعه في غير الوقت المعين قال الرافعي وهو
قباش ما سبق وان كانت على الذمة فان عاد الى الميقات فاحرم بالحج
فلا شيء عليه ولا على المستنجر وان لم يعد فوجهان أحدهما انه ليس
بمخالف للحكم كما لو اشترى واحدهما انه مخالف لانه ترك الاحرام
بالحج من الميقات فيجب على الاجير الدم لاسانه وفي خط شي من لرحن
الطريقان السابقان بما اذا احرم بعد مجاوزة الميقات قال الرافعي
ونكر اصحاب الشيخ الى حامد انه يلزم لرجير دم ترك الميقات
والستنجر دم للقران الذي امر به واستبعد ابن الراجح وغر البانته
لو استنجره على ان يفرد فان افرد فذاك وان خالف فاذ ان يكون
الحج حيا او ميتا فان كان حيا فالاجير اما ان يقرن او يمتنع
فان قرن فان كانت لرحان على العيز فقد وقع العمرة في غير وقتها فهو
كما لو استنجره للحج وحده فقرن وقد مر انه ان كان المستنجر له حيا

فقوله بالجد يد الصحيح انما يقعان عن الاجير والثاني ان الحج يقع عن
المستنجر والعمرة للاجير وان كان ميتا وقع النسكان ميتا غز لليت
وان كانت لرحان وقعا عن المستنجر وجب الدم على لرجير وهل
يخط له شي من لرجير او يجبر بالدم فيه لخلاف المتقدم وان تمتنع
فان كانت الاجارة على العيز فان كان امره بناخير العمرة فقد وقع
في غير وقتها فزاحمها من لرجير وان كان امره بتفديهما او كانت
الاجارة على الذمة وقعا عن المستنجر ولزم الاجير دم وان لم يعد
الى الميقات لاحرام الحج وفي الخطا بعض لرجلة لخلاف المتقدم
ولو كان قال للاجير حج عني فان تمتنع او قرنت فقد احسنت فقرن
او تمتنع وقع النسكان للمستنجر قطعاً وان كان المحجوج عنه ميتا
وقعا لنسكان معا عن الميت شواقرن وتمنع لصحة وقوع الحج من لرجير
عنه بغير اذنه واذن وارثه. الصورة الثالثة ان سناجره على ان
يتمتع فان استحل فالحكم كما لو امره بالقران ففعل واذ اخذ فان قدم
العمرة وعاد الى الميقات للاحرام بالحج فقد زاد خيرا وان اخر العمرة
فان كانت اجارة عن ابستحق في العمرة لغوات وقتها المسمى فيرد
حصنها من المسمى وان كانت على الذمة فان عاد الى الميقات للاحرام
بالعمرة فلا شيء عليه وان لم يعد فعليه دم وفي خط شي من لرجير خلاف
السابق وان قرن فقد نص على انه زاد خيرا ثم ان عد ذل لرفعها
للمشككين فلا شيء عليه وان لم يعد دها فخط شي من لرجير
للافتصار للافعال فيه وجهان اظهرهما الاول ان يجب الدم على
المستنجر لا امر به او على لرجير فيه وجهان كالوجهين المتقدمين
في عكسه ولو طاف طوافين وسعى سبعين لم سقط عنه الدم ناك
الرافعي في المسائل كلها مشتركة في ان العدول عن الجهة المأمورة بها
الى غيرهما غير قاصح في وقوع المشككين عن المستنجر واورد عليه
اشكالاً **فروع** لو استنجر للحج فاعتمره ولمعمره حج فان كانت لرحان

لميت وقع عن الميت وان كانت عن حي وقع عن الاحياء ولا يستحق شيئا من الرجوع
الحالة الرابعة المخالفة المفسدة فلو جامع نرجس قبل التحلل الاول
مسرحه وانقلب اليه فلهذه الكفارة والمغني به وهذا المذهب المعصوم
الذي قطع به الجسم ورويه قول اخر انه لا يفسد وسقي صحيحا واقعا للمناجر
لان العباد للمستناجر فلا يفسد بفعل غيره وقال القاضى ينبغي ان
يكون موقفا الى القضاء فان قضا القضايع عن المحجوج عنه ولا كفارة
ولا قضا على الرجوع فان فسخت الاجارة انصرف الفاسد الى الرجوع
وعليه القضا والبدنة ورد للرجعة وعلى المذهب ان كانت الرجعة على
المعنى انفسحت ولزمه رد الاجرة والقضا الذي ياتي به يقع عنه وان كانت
على الذمة لم يفسخ والقضا الذي ياتي به يقع عنه او عن المستناجر
فيه وجهان وقيل قولان اصحهما انه فعلى هذا يلزمه حجة اخرى
للمستناجر مقتضى عن نفسه في السنة الثانية ثم يحج عن المستناجر في
اخرى ويثبت من الحج عنه في سنة القضا او عن ما دونها ما يقع عن
المستناجر وحج لا يفسخ يثبت للمستناجر الخيار وهذا في الحج عن
المعصوم فان كان عن ميت فثبوت الخيار لوليه الوجهان المتفكران
ف عند العرافين يثبت الخيار وعند ائمتنا لا **الخامسة** لو احرم
عن المستناجر ثم صرف للرجوع لا لنفسه ظاهرا انه ينصرف وائمه
الحج على هذا الظن لم ينصرف وفي استحقاقه للرجعة قولان اصحهما انه
يستحقها وهو كالحلاف فيما اذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه فاستل
لنفسه وحجده وصبغه ثم رده هل يستحق الرجوع وقال الامام هاشم بن
عليها وكالحلاف فيما اذا استخرج احد سنك من معدن ملوك
وجعلنا جرت منه فقصه الملك لنفسه **السادسة** اذا مات الرجوع
في اثنا الحج وقدم عليه مقدمه وفي ان الحاج لنفسه اذا مات في اثنا
الحج هل يجوز لغيره ان يدين على حجة باجاءه او غيرها ويأتي بيقينه
لراعمال فيه قولان فالقديم نعم والجديد الصحيح المصحح وهما كالحلاف

في جواز البناء على الاذان والخطبة والاستخلاف في المملوك لكن
الصحيح بخلاف فعلى الجديد حبس الماد به الا في الثواب ووجب
الاحتجاج من تركه ان كانا في استغفر في ذمته وان كان تطوعا
او لم يستطع الا في هذه السنة كترجب وعلى القديم ان انفق الميت
ووقت لراحم بالحج بان يحرم النايب للحلال بالحج ونفق بعرضه
ان لم يكن الاصل وقف ولا يقف كان وقف وبات ببقية لراعمال
ولا بائن موقوف احرام النايب دون الميقات وان لم يكن وقت لراعمال
باقيا بطول عمره يوم الخبر فم تحريم فيه وجهان اصحهما تحريم بالحج
والثاني تحريم بعمره ثم يطوف ويسعى فجزاؤه عن طواف الحج وسعيه
ولا بيت ولا يري لانها ليست من افعال العمرة لكن خبران بالدم
ولومات بين التخلل فعلى الاول يحرم النايب احراما لا تحرم اللبس
والقلم وانما تحرم النشاد ولومات بعد التخلل اشعث البسائه
لا مكان جبر فاق بالدم قال الرافعي او هم بعضهم اجز الخلاف فيه
رجعنا الى المقصود فاذا مات لراجل في الحج فله ذلله احوال احدها
ان يكون بعد الشروع في لراجل او قبل الفراغ منها ففي استحبابه
شيان من الرجعة قولان احدهما لا واصحهما انه يستحق بقدر عمله وهما
راجعان الى ان هذا العقد يلحق بالاجارات ام بالحالات ونسب
بعد هم الاستحقاق الى الجديد وعدمه الى القديم وبناءها بعضهم
على ان البناء على الحج هل يجوز ان جوزه انه استحق بقسطه ما علم وان
منعنا لم يستحق شيئا وضعف بالاصح والمستوفى الى الجديد
والقديم بخلاف فيها وبناءها الامام على جواز البناء على وجه اخر
فقال ان جوزه انه استحق لراجل مستطابن الاجرة وطعا وان لم
يجوزه ففي استحبابه مستطابن الاجرة المولان ولا فرق بين القوت
بين ان يكون الموت بعد الوقوف او قبله وفيه وجه بعيد انه ان مات
بعد استحقاق طعانا فلنا سنحو شطابن لراجله فالاجرة توزع على

الاعمال وحدها وان قال الحج عني من بلد كذا فالنوزيع عليها معان
السانية ان يكون موته بعد الشروع في السير وقبل لرحلته فحقا
شيئا من لرحلته في مقابلته السير خلاف مرتب على الخلاف في الاول
واو في هنا بعدم الاستحفاف وهو المصنوع الصحيح وانى لا يطري
والجواب الصريح بالاستحفاف وبه جزم القراطة الجميع بالوفاء ومحج
ابن عبدان الفصل المتقدم في الطريق الثاني وفي الحال التي كانت
الاخاذه على العيز انفسحت ولم يكن لورثة الاجير الحج ولا الاستحاف
وللمستأجر ان يستأجر غيره وهل له ان يستأجر من يني عليه فعليه في الحالة
الاولى تبقي على قول السانية الحج ان جوزناه خاذا ولولا وان كانت
الاجارة على الذمة لم يفتتح ويستحق الحج دينية ذمة الاجير يوتى من ثمرته
ولو وثقه ان يستأجره وابتدع عن المستأجر وان حجوا عنه فان امكن
ذلك في تلك السنة لهما الوقت فذاك وان لم يمكن وتأخر الى
السنة لراخري ثبت للمستأجر الحياذ وهل لهما البناء على موثر ثمرته
الحالة لراولى تبني على القولين في جوار البناء في الحج فان تجوزناه
فلهم ان يبنوا ويقيموا الكلام في ان الباب ثم نظير وفي حكم
احرامه بين التخلل كما تقدم **السائلة** ان يكون بعد فراغ لراكان
وقبل فراغ بلية الاعمال فيه طرفان فان وقفها او لم ينفك كمن لم
حوز البناء وجب جبر الباية بالدم من قال الاجير وفي رد شي من لراجر
لخلاف السابق فبين احرام بعد مخاذه المبقات ولم يجد اليه وجب
بالدم والذهب الترد وان جوزنا البناء كان وقفها باقيا فان كانت
الاحبات على العيز انفسحت في لراعمال الباقية ووجب دقة طها من
الاجرة والمستأجر المستأجر من يري ويهيم ولا دم في تركه لراجير
وان كانت في الذمة استأجر وادنا لراجير من يري ويهيم لا حاجة
الى لراحرار ولا يلزم الدم ولا رد شي من لراجر **الحالة السابعة** لو اخص
لراجير فله التحلل فان تحلل قال الذي انى به يقع عنه او عن المستأجر فيه

وجها ان احكاما عن المستأجر قدم الاحصار عليه وثانيهما يهيم ودم لراحصا
عليه وفي استحقاقه شيئا من لراجره الخلاف المتقدم فيها اذا مات ولا
فضا عليه ولا على المستأجر وان كانت حجة لراسلام قد استقرت قبل
هذه السنة بقي لراستقرار وان كانت لا سطة عند هذه السنة سقط
وان لم يتحلل ودام على احرامه حتى فاته الحج اشقل الحج اليه كما لو استبد
وعليه دم الغوات ولو حصل الغوات بنوم او تأخير عن الفافلة ونحوها
من غير احصار انقلب المائبة الى الاجير ايضا ولا يستحق لراجير شيئا
في مقابلة عمله على المذهب ومنهم من اجر فيه الخلاف المتقدم في
الموت وهل له من لراجره بقدر عمله الى حين انقلاب لراحرار اولى
فيه قولان مخصوصان **فرع** قال الشافعي لا بائن ان يكثر على المستأجر
جما لا يزدى ليج عليها لكن **المراد** لا يزدى لراجره فبوجه مع جماله
نستلما لراجره اذا كان له بعد نصرا في خلفه في الحل ولا يجوز
ادخاله معه لراجره **فرع ثان** قال الماوردي لو استأجر رجلا لراكان
قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يبعه واما لو حاله عليها فان كانت
على حجر الوقوف عند القبر ومشاهدته لم تصح وان كانت على الدعاة
عنه صححت ولا يضر الجهل بنفسه الا ما المقدمه السانية في النظر
في المواقيت وميعات الحج والعمرة سفن لرازواني ومكان في اما الزباني
فوفنا لراحرار بالحج سؤال وذو القعدة وعشر لرا من ذي الحجة وفي
الليلة العاشرة وجه انها ليست من اوقات لراحرار وينتهي وقت لراحرار
بانقضاء يوم عرفة ونحوه وان يكون هذا الوجه صادرا من يقول انها
ليست وقتا للوقوف وكلام العز لا يقتضي ان صاحبه يقول به وان
سلم انها وقت الوقوف وفيه قولان ذا الحجة كله وقت له ونسبته
بعضهم الى القدم قال كثير من اصحابنا ولا يظهر لهذا الخلاف فايك
وقال القعدوي يظهر اذا اخط طواف الاضاه عن ذي الحجة فانه يلزم
دم قال النووي وليس كما قال فان الدم عندنا لا يوجب بناخير

الطواف وان اخره سنين ومعنى كون هذه اشهر الحج انه لا يجوز ايقاع
شي من افعال الحج الا قبلها وكذا الاحرام فان احرم به في غيرها انعقد
عمرته والمكي كغيره لكن يستحب له الاحرام فان احرم في يوم الزروة
وسنتي منه الممتع عن الوليد للهدى على ما ستياني واما العمره فجميع
السنة وقت لها ولا يكون في شي منها ستوانه اشهر الحج واءيام
العبد بنو النضرين اذ كان كراهة الصلاة وغيرها وسعت في جميع
السنة كما استحبنا في اشهر الحج وفي ذواته وفيه افضل منها في
غيره ولا يكون عمرتان فكثر في السنة الواحدة الاكثر منها بل في
اليوم الواحد وقد عتق في بعض السنة لغاذه من لا يسبب الوقت وذلك
في المحرم بالحج لا يصح منه ان حرامتها قبل الشروع في التحلل على المذهب
كما ستياني في حريم القارن وكذا لا يصح له عقب التحلل اذا هلف
لما للبيت والرجي قطعاً فاما اذا انفردت لولا وهو بعد الرجى استا
ثاني ايام النضرين وفارق من اثم احرم بعمره في ايام النضرين لولا
ادباً راعى عمره مبيحة قال الشيخ ابو محمد ولا يصح حلال ولا ينعقد
احرامه على الصحيح وقد حجاب عنه بان عدم لان عقادهما لعدم اهليته
لا لغاذه من كفا في حق الكافر قال البندجي ويجوز ان يقم على احرامه
بالعمره ابداد وكما ستياني **فروع** الاول لو احرم بالحج في غير اشهر
فقد مثرانه لا ينعقد وبصر في موضع على انه يكون عمره وفي آخر
على انه يتحلل بعمره ولا خلاف انه ساعد احرامه باثني بافعال
العمره وفي انعقاده عمره ثلاثه طرق اطرها ان فيه قولين احدهما انه
ينعقد عمره فان كانت عليه عمر لا سلا سقطت هذه وقاينها لا
سعد عمره لكنه يتحلل بعمل غيره فلا سقطت بها عنه عمره لان سلا
ان كانت عليه وهما كالتولين فما لو حرم بالصلوة قبل وقتها هل ينعقد
نافلة لكن لا طهر هناك انما لا ينعقد نافله ان كان عالماً بالحال
والثاني القطع بالقول الثاني والثالث ان احرامه ينعقد مبهماً

وان صرفه الى العمرة كان عمره صحيحاً وان لم صرفه لتحلل بعمل عمره
ونزلوا النضرين على هاتين الحالتين ولو احرم قبلها احراماً مطلقاً فطر
اصحها وقطع به الجمهور وان احرامه ينعقد بعمره وخبر جده ابو علي
الشيخ على وجهين ياتيان فيما اذا احرم بالعمرة قبل اشهر الحج يتر
ادخل عليها الحج في اشهره هل يجوز فان جوزناه انعقد مبهماً فاما
دخلنا شهر الحج تخير بين ان يجعله حجاً او عمره او قراناً به قال ابو
عبد الله الحصري وان منعناه انعقد بعمره قال النووي والموطأ
الاول **الثاني** قال صاحب البيان لو احرم قبل اشهر الحج ثم
شك هل احرم بالحج او بعمره فهي عمره وقطعاً وان احرم بالحج وشك
هل كان احرامه في اشهر الحج او قبلها قال المصيري كان **فصل**
واما الميقات المكنى وهو الذي لا يجوز مجاوزته لمريد النسك لولا
با حرام فقاصد النسك اما ان لا يكون مقيماً مكة او يكون مقيماً بها
وغير المقيم اما ان يكون مستكنه واما المواقيت الشرعية وهو الاقي
او بينهما وبين مكة والاول اذا انتهى الى الميقات فاما ان يكون
مريد للنسك ام لا فالناساء ذاربع اصناف **الاول** الاقي
الذي زاد واما الميقات القاصد مكة للحج او عمره او لهما فعليه ان
لحرم من الميقات الذي في طريقه اذا انتهى اليه فان جاوزه وهو غير
محرم استأذن من دم والمواقيت **خمس** **احد** هما ميقات اهل
الدينه وهو ذو الحليفة وهو موضع بقرىها بينه وبينها سنة اميال
وقيل سبعة وقيل اربعة وقيل ميل واحد وبينه وبين مدخله عشر
مراحل وهو بعد المواقيت من مكة **وثانيها** ميقات اهل الشام ومصر
والغريب الجحفة وهي قرية بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل
من مدية وسبعة من المدينة **وثالثها** ميقات اهل اليمن وهو يللمر
ويقال الملم جبل من دهمه وهو على مائة من مكة **ورابعها** ميقات
اهل نجد ابجاذ واحد اليمن قرن باسكان الاء وهو جبل بينه وبين

مكة من خلجان وقيل قرن ثمان اخذهم في هبوط فقال لا فترت
المنازل والاخر على ارتفاع بقرية وهو القرية وكلاهما مبيقات
وحامتهما مبيقات اهل المشرق والعراق وخراسان وهو ذات عترة
قريه على مرحلتين من مكة وقد خربت وعترة الجبل المشرف على العقيق
والمواقف اربعة الاول مض عليها النبي صلى الله عليه وسلم واما الخامس
فهو مضموم عليه امر مجتهد فيه وجهان وقيل قولان لحدتها
وهو مضى في الحرم والاصح عند القاضى والامام واحدين به قطع الغل
انه مجتهد فيه واصحهما عند الجمهور قيل مض عليه انه مضموم عليه
قال الشافعي والاصحاب ولو احرم اهل المشرق من العقيق كان افضل وهو
وايد وذات عترة مما على المشرق وينبغي لمن احرم من ذات عترة ان
يتجرب ويطلب اثار القرية القديمة ومن علامتها المقابر القديمة والاعشا
الموضع الاول وهذه الواقف لاهلها ولكل من سنها من غير اهلها كما
يفعله اهل الشام الاربعاء يوم عمرون بالمدينة فيكون سقايق والخلقة
فيجوز مع من سنها ولا يجوز تأخير احرامهم الى الحفة ولا شعبان اعيان هذه
الواقف ودللى المختار من ذلك الطريق ان يحرم من موضع محاذى المقات
ويستحب ان تحرم من اول المبيقات ولو احرم من اخره الاقرب الى مكة
اجزاء **فروع** الاول القاصد مكة للنسك اذا سلك طريقا في البحر
او البر لا يستحب الا واحد من الواقف الخمسة فعليه ان يحرم اذا حاذى
اول مبيقات منها ويستحب ان يستظهر بشئ حتى يتيقن انه حاكاة
او انه فوقه واسار القاضى ابو الطيب الى وجوبه والمذهب استحبابه
ولو خادت طريقه مبيقاتين فان ساء وتالي المشاة الى طريقه وتلى
المشاة الى مكة احرم اذا حاذىها ويستحب حرامها الى ايها ساء وان
كان احدها بعد من ملة فوجهان احدهما وهو ما اردده الفقيه الى انه
يتخير ان ساء احرم من الموضع المحاذى لقرنها واظهرها انه تحريم من
الموضع المحاذى لبعدها ولست لانه نظرا الى الوصول الى المحاذاة لان قرب به

به قال الفقهاء وقد تصور محاذاة مبيقاتين دفعة واحدة وذلك بخلاف
احد الطريقين اد التولية او عيون فحرم من موضع المحاذاة وهل هو
منسوب الى اقرب المبيقاتين او بعدهما فيه وجهان نظريا فانهما بينهما
اذا حاذى وموضع المحاذاة بغل حرام وانتهى الى موضع يفضى اليه طريقا
المقار بين واذا العود لدفع لراشاة فلم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع
الى هذا ام الى ذلك وان تفاوتت المبيقات في المسافة فلا حدة راء الى
طريقه فالاعتبار بالقرى اليه ام الى مكة فيه وجهان اظهرها كل واحد
ودللى كل من جاء من المبيقات بغل حرام ان يرجع الى مثل تلك المسافة
وان لم يرجع الى ذلك الموضع بعينه قال الراغب والامة فرضوا هذا لفسام
فيما اذا توسط بين طريقين يفضى كل واحد الى مبيقات ويمكن تصوير
القسمة الثالث والرابع في مبيقاتين على بعينه او شماله لاذ الحلفه والحفة
فان احدهما بين يدي لآخر فيجوز من سنها على الميم والسم لا يستأى
قرنها الى طريقه وفارقه **الثاني** لو سلك طريقا لا يمر فيها مبيقات ولا
محاذية لزمه ان يحرم اذا لم يتوقف به وبين مكة لزم خلجان فان ذلك
ادنى الواقف وعليه اعتمد عمر في اجتهاده في ذات عترة **الثالث** اذا
حاذى الموضع الذي لزمه لرحل حرام منه غير محرم فقد استأى وعليه العود
اليه والاحرام منه الا ان يعرض لاعتذر بخلافه لا نقطاع عن الرفقة
وخوف الطريق وضيق الوقت وسنة المرض فيعد رنة ذلك العود ويضي
على حاله ثم ان لم يعد ولغيره عذر فعليه دم وخصصة الغاضى
الطبرى والبعزى بما اذا حرم بحجة في تلك السنة او بعرة مطلقا فان
احرم بالتح في السنة الثانية لم يلزمه دم وان عاد قبل لرحل حرام وانشاه
منه فالمذهب المفقوع به انه لا دم عليه سوا عاد قبل دخول مكة او بعد
وقال الزمام وتبعه الغزالي ان عاد قبل مسافة القصر من المبيقات فلا
دم عليه وان عاد بعد ان دخل مكة سقط عنه وان عاد بعد مسافة
القصر وقبل دخول مكة فوجهان اظهرها انه يسقط وهذا شاذ وان

أحرم ثم غاد محرم ما في سقوط الدم طرق • أحدها فيه وجريان وقبل
قولان ستوارجع من مشافة قريبة أو بعيد قال الروائي أصحابها وهو
ظاهر المذهب أنه سقطت والمأني أن سقوطه مرتب على سقوطه
في لراول والثالث وهو الذي أوردته الجمهور أنه إن غاد قبل التلبس
بنسك سقط عنه الدم والأفلا ولا فرق بين أن تكن النسك ركنا
كالوقوف والسعي أو سنة لطواف القدوم على الصحيح وفيه وجه أنه
لا أثر للمستنوز حيث قلنا لادم فهل يقول وجب وسقطت بالعدو وفيه
ثلاثة أوجه أشهرها أنه وجب وسقطت وثانيها وصحة المأوردى أنه لم
يجب وإنما يجب بترك العود والثالث أن غاد قبل التلبس بنسك بتبنيائه
لم يجب وإن لم يعد تبنيائه كان وجب وعلى القول بأن لادم عليه قال
الروائي يجوز مرید النسك بخبر ابن بلانة شيئا الأحرام من الميقات
والأحرام قبله والأحرام دونه ثم العود إليه ولا يكون مستبنا في واحد
منها وأما على القول بعدم سقوطه فلا يخرج عن لراول أنه وجب حملنا
لسقوط الدم بالعدو ففي ارتفاع استاءة المجاوزة وجهان عن صاحب
الفروع وقال أظهرهما نعم ولا فرق في لزوم الدم بالمجاوزه بين العالم والجاهل
والناسي لكن يفرق في لراول على لراجير بن لومر بالميقات وأحرم
بأخذ النسك ثم بعد مجاوزته أدخل النسك لأخر عليه فإن أدخل
الحج على العرة أو بالعلتن وجوزناه ففي وجوب الدم وجهان **فرع** قال
العمري سمعت الشريف العناني من أصحابنا يقول المذني إذا جاوز
ذالكليفة غير محرم وهو مرید النسك فبلغ مكة من غير أحرام ثم خرج
إلى ميقات بلد آخر مثل ذات عرق والحجفة وأحرم منه ولادم عليه
لمجاوزه في الحليفة لأنه لا حكم لأدائه للنسك لما بلغ مكة غير
محرم فصارت من دخل مكة غير محرم لادم عليه قال النووي وفيه نظر
وهو محتمل **الفرع الرابع** تجوز الأحرام من الميقات وما فوقه وفي لراول
منها طرق أصحها أن فيه قولين أحدهما أنه من الميقات أفضل وصحة

الغزالي والقاصيات أبو الطيب والروائي والرافعي وثانيها أنه من ديرة
أهله أفضل وصحة جماعة منهم صاحب النبية وابن الصلاح والنووي
وقال صحبه الأكثرون والمحققون وقطع به كبيرون منهم سليمان
في الكفاية كالمأوردى في لرافع والمخاطب في المفتح والشيخ فخر
الكاظم والقولان في الجديد وسد القوراني والغزالي فتنسبا الأول إلى
الجديد والثاني إلى القديم وذا دارها في الجديد وغلطافها وقبل خرج
الشافعي في الجديد بالانكاد على من كثره الأحرام قبل الميقات والطريق
الثاني القطع بالثاني وحصل نصه الأحرار على نوني المحيط والطيب من غير
أحرام والثالث أنه أنما من على نفسه من أن كان محطوات الأحرام
من ديرة أهله أفضل والأثر الميقات **الصنف الثالث** الأثر الذي
أمنى إلى الميقات وهو غير مرید نسكا فإن لم يكن على قصد التوجه إلى
مكة ثم بدا له قصد النسك بعد مجاوزته فبقائه من حيث عتله ذلك ولا
يلزمه الرجوع إلى الميقات وإن كان على قصد التوجه لغیر النسك كالخلاف
ثم عتله قصد النسك بعد المجاوزة فيبقى على أن مراد دخول الحرم
هل يلزمه لراحرام بنسك وفيه تفصيل وخلاف يأتين لراول الله
تعالى فإن قلنا يلزمه أثم وإن قلنا لا يلزمه فهو كمن جاوز غير قصد
التوجه إلى مكة فبطل منه الأحرام حيث قصد النسك فإن جاوزه غير
محرم فهو كالمجاوزه الميقات **الصنف الثالث** الذي مستكنه بين
أحد الواقعتين وبين مكة فبقائه مستكنه فإن كان ساكنا في قرية أو
خيام أو واد فبقائه القرية والخيام والوادي ويستحب أن يكون أحرامه
من الطرف الآخر من مكة فإن أحرم من الطرف الآخر إلى الميقات فحرام
في الميقات فإن خرج من القرية والخيام والوادي إلى جهة مكة ثم أحرم
أثم ولزمه الدم فإن عاد إليها سقط وأن كان في برية منفرد أحرم من
منزله ولو سار من مستكنه إلى الميقات وأحرم منه جاز ولا دم عليه
فأخرج الكافي إلى الميقات وأحرم منه **الصنف الرابع** المقيم بمكة

مكتبا كان او لما قيا الحرم منها ومبقاته نفق مكة او الحرم كله فيه وجا
وقبل قولان اصحهما اولهما وهل الافضل ان يحرم من المسجد قربا من الاجنة
تحت الميزاب او غيره وان تحرم من باب داره وباني المسجد محرم ما بينهما
وقبل قولان اصحهما الثاني ولو خرج المقيم مكة الى الحل فحرم منه بالحل
فهو مستي بلزمه العود قبل الوقوف بعرفة لا مكة على الوجه الاول على
الصحيح ولا الحرم على الثاني واذا عاد كان لم يرد الا حرام على الميقات
فان لم يعد لزمه الدم ولو احرم بعد مفارقة بنيان مكة وقبل لزمه لزمه
الى الحل فهو مستي على الاول بلزمه العود لانه فان لم يعد لزمه دم لزمه
وليس يستأجل الثاني فلا يلزمه شيء واما العرق فبقاها حبيبات الحج
في حق غير الحرم والا في مبقاته ما على طريقه من احد المواضع وما يجاديه
والذي مستكنه بين الحل والميقات فبقاها موضعه والمقيم بالحرم
مككا كانا وغيره فبقاها اذ في الحل فخرج اليه من اي جانب شاء ولو
بخطرة فحرم منه والافضل ان يحرم من الجعترانة فان لم يسقط من الشعير
وهو اقرب اطراف الحل من مكة فان لم يسقط من الحديدية هذا المذهب وقال
الشيخ ابو حامد الذي يعنضيه الذهب ان الاعتبار من الحديدية افضل
من الشعير لانها ابعد وكذا قال في البسيط واما قول صاحب التبيين
الافضل ان يحرم بها من الشعير فغلط ولو احرم بالعمرة في الحرم ان فقد
احرامه ثم ان لم يخرج الى الحل واتي بافعاله فقولان اصحهما يصح لان
يلزمه دم وثانها لا يصح فعلى الاول لو طوى بعد الحلق فلا شيء عليه وعلى
الثاني الوطى رافع قبل التحلل وهو مطب بعد فحق لجماع الناس في
لونه مفسد القول المشهور ان فان جعلناه مفسدا لزمه المضي في
فاسده بان يخرج الى الحل ويعود فيطوف ويستعي ويحلق ويلزمه القضاء
وكفان الجماع ودم الحلق لو قوعه قبل التحلل فان لم يجعله مفسدا
وهو الاصح فعمرة على خالفه عليه ان يخرج الى الحل ويرجع فيطوف ويستعي
ويحلق وقد تمت عمرته ولا دم عليه للجماع وفي دم الحلق القولان في حلق

الناسي اصحها انه تجب وان خرج الى الحل ثم رجع واتي باهلها ثم عمرته
قولا واحدا وفي سقوط دم لزمه طرقتا احدهما انه على الخلاف فيهما
اذا عاد من جبا والميقات اليه يحرم ما واصحهما القطع بانه يستقط فعلى هذا
الواجب خروجه الى الحل قبل اعمال العمرة اما في ابتداء الاحرام او بعد وان
قلنا لا تسقط فالواجب الخروج في ابتداء الاحرام **فروع** يستحب لمن احرم
من بلده او من مكة ان يحرم متوجها في طريق حجه ولا **مكث** بعد
القسم الثاني من الباب في المقاصد وفيه ثلاثة ابواب. باب في وجوب
اذا النسكين. وباب في صفة الحج والعمرة. وباب في محظوراتها. الباب
الاول في وجوب اذا النسكين الحج والعمرة وفيه ثلاثة وجوه. الاول. والقرآن
والتمنع وهو كلما خايزه الوجه الاول. الافراد وصورته ان يحرم بالحج
من مبقاته فاذا فرغ منه وتحلل خرج الى اداء في الحل واحرم بالعمرة ومثله
ان يحرم بالعمرة في غير اشهر الحج ثم يخرج في اشهره ويحلق بها في صورتيه لفتان
شروط التمتع. الوجه الثاني القرآن وصورته لاصلية ان يحرم بالحج
والعمرة معا فينبذ حج العمرة في الحج ويحذف الميقات وللافعال ويكون حاله
حالا المفرد وينصو ايضا با دخاله احد النسكين على الاجز وله صورتان
احداهما ان يحرم بالعمرة او لا ثم يدخل عليها الحج فان دخله عليها في غير
اشهره لغى وان دخله في اشهره فان كان احرم بالعمرة في غير اشهر الحج
مستأجل لرسا الله تعالى والباب الثاني وان كان احرم بمثلها فاشهره
فان كان قبل ان يشترع في الطواف جاز وصار قادرا وان كان قد طاف
او شرع فيه لم يجز ادخال الحج عليها ولم يصح احرامه به وتخصل الشرع في
الطواف بخطوة ولا يحصل وقوعه عند الحجر لاستود البشع فيه اذ المهر
يستلمه وان استلمه فان لم يكن للطواف صح احرامه بالحج وان كان له
فهل يكون شراعه فيه حتى لا يصح احرامه بالحج او لا يكون شراعه فيه فيصح
احرامه فيه وجهان فالنودي وينبغي ان يكون الاول صح ولو شك
هل وقع احرامه قبل الشرع في الطواف او بعد صح احرامه به ولو كانت

العمرة النواخل عليها الحج فاستد بان استدها بمجامع وفي انعقاد لراجل
بالحج علمها وجهان احدهما انه يصح كالصحيحة ومصح صاحب البيان مقابله
فان قلنا يتعقد فهل يتعقد صحاحبه وجهان احدهما لا وعلى هذا
فهل يتعقد فاستد بان اصله ام صحاحبه ثم يستد فيه وجهان احدهما
اولهما وعلى هذا من الوجهين يلزمه المصنف في التشديد وقضاها وان قلنا
يتعقد صحاحبه ولا يستد قضي العمرة دون الحج وعلى الوجه الثاني
يلزمه دم القران ثم ان قلنا بصحته لم يجب كلافشا اذ لا بدنة ولا حد
وان قلنا بفشاده فتلا ثمانية اوجه. احدها ان العذر كذلك. وثانيها يلزم
بدنة ثمانية لفشاد الحج. وثالثها يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج كما لو
جامع مرتين فالنوروي وهما ضعيفان **الصورة الثانية** ان تخبر
بالحج في اشهره لم يدخل عليه العمرة فالجهد بالصحيح انه لا يصح والقديم
انه يصح وعلى هذا في متى تجوز فيه اربعة اوجه. احدها تجوز ما لم
تستغل بطواف القدوم او غيره من اعمال الحج وصحيحة البغوي وابن الصلاح
وثانيها ما لم تستغل بركن فان استغل بركن كالسعي بعد طواف
القدوم لم تجز وهو قول الحصري. وثالثها انه تجوز ما لم يقف بعرفة
وان فعل قرنا كالسعي فان كان قد سعى فعليه اعادة السعي. ورابعها
تجوز وان وقف ما لم تستغل بامتناب التحلل كالري والتعلق وعلى هذا
لو كان قد سعى في اوجوب اعادة السعي وجهان فالالامام والغزالي
احدهما انها لا تجب وجبت جعلناه قرنا لا بشرط فيه القران وبني
احرامه بالنسك ويجب على القارن دم وهو كدم التمتع وكذا بدنة
منه في شاة فان عجز صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع لا اهله
وفي القديم قول ان عليه بدنة ولا فرق في جواز القران بين الافقي
والمكي لا يجب دم القران على من هو من حاضري المسجد الحرام فلا يجب
معليه دم التمتع وفيه وجه انه يجب قال الرازي وسببه ان يكون الخلف
سببا على وجهين نقلهما صاحب العدة فان دم القران دم جبراد ودر نسك

والمشهور انه دم جبر قال النووي وهو ما قطع به الجمهور وفيه دم التمتع
وهو لا يجب على المقيمين كما اذا زاد القران انشا الاحرام من اذ في الحل كمن
احرم بالعمرة ام الجوفان يحرم من جوف مكة اذ راجا للعمرة فخرج فيه وجهان
احدهما الثاني وبه قطع لراكون واخرا والفقهاء الاول **فرع** يستحل ان
يطوف القارن للافاضة طوافين وسعيين متبعين لخرج من خلاف **العلماء الوجه**
الثالث من وجوه اذ النسك المتتابع وهو ان يحرم بالعمرة من ميثاق قبله
ويدخل مكة وباتية بافعاله ما لم يمسح الحج من مكة وصنبت الغزالي المتتابع
بانه كل افاقي زاحم احرام الحج لنفسه بعمرة في اشهر الحج مع بنية التمتع ويلزم
التمتع دم وفه اشمل الصابط على قيود. الاول افاقي من كان من حاضري
المسجد الحرام فليس عليه دم وحاضري المسجد الحرام اهل مكة وكل من فيه
وبين مكة دون مسافة القصر ومسافة القصر بجبر من مكة او من الحرم
فيه وجهان احدهما وهو ما اوردته جماعة من الخراسانيين البغوي والمتولي
والغزالي وغيرهم وثانيها وهو ما اوردته العراقيون من الحرم وعن الشافعي
قول قديم ان حاضري المسجد الحرام من كاف ون الميثاق قبله وليس
بخالف لما تقدم في ذي الحليفة والحجفة واما المواقيت الثلاثة لراخر
فهي على حد مسافة القصر والمعتبر الحضور وحالة الاحرام خلوا استوطن غريب
مكة فهو من حاضري المسجد الحرام ولو استوطن في العراق او غيره
من الافاق فليس من حاضريه ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعا او با
الاقامة بها بعد فراغه من التشديد من العمرة او نوي الاقامة بها
بعد ما اعتمر فليس لحاضريه لا يستقط عنه دم التمتع ولو خرج مكة الى بعض
الافاق حاجته ثم رجع وانحرم بالعمرة في اشهر الحج فخرج من غامه لم
يلزمه دم قطعاً ولو جاز والافقي الميثاق وهو غير مرید سكا فلما دخل
مكة اعتمر فخرج قال الغزالي لم يكن متمتعا ولم يلزمه دم اذ صار بمن
حاضري المسجد الحرام فلا يشترط في الحاضر قصد الاقامة قال الرازي ولم احد
منه الصفة لغرض بعد البحث وفيه من مواضع التوقف وفيه متعلق اول

بالخلاف في ما من قصد منه هل يلزمه لانه راجح او غيره ام لا وما ذكر
من هذا من استراط لرافامة سارعه فيه كلام غامضهم ونفله عن نفسه فانه
ظاهر في اعتبار لرافامة وقال ابن الصلاح وما ذكره الغزالي شدوده
غير معروف وكأنه من قسره ولا ذكر له في البسيط ولا النهاية وكلام
الشافعي والادحاج يشتمل على اعتبار الرافامة في الحاضر لا ينبغي غيره
وقد ذكر الخلاف في الصورة التي بعد ما ولا فرق بينهما فينبغي ان يجري
فيها جميعا وقال النووي المختار انه من منع يلزمه الدم وليس لحاضر
ولو جاوز الميقاف غير مبريد نسكا ولا دخول الحرم ثم عزله قبل الدخول
على دون مسافة القصر منها ان يعترف بالحرم بالعمرة من موضعه ثم حج بعدها
على صحة المنع فهل يلزمه الدم فيه وجهان ذكرهما الامام والعلامة في
المسئلة التي اشار اليها ابن الصلاح **فرع** لو كان للمنع مسكنان
احدهما فيادون مسافة القصر والاخر فيها او فيما فوقها فان كان
مقامه بالبعيد اكثر فهو ابقى وان كان بالقرب اكثر فهو من حاضري
الاستجد وان استوى مقامهما نظريا لماله واهله فان اخص باحدهما
او كان فيه اكثر فالحكم له وان استويا في ذلك نظر للعزم فأيهما
عزم على الرجوع اليه فهو من اهله فان لم يكن له عزم اعتبر بحاله بالذي
خرج منه قال الشافعي ويستحب ان يريق دما بكل حال **القيد الثاني**
ان تحرم بالعمرة في اشهر الحج فلو احرم بها وخرج منها قبل اشهره سم
احرم بالحج من مكة لم يلزمه دم المنع وهل يلزمه دم لرافامة لركه
الا حرام بالحج من الميقاف فيه وجهان اصحهما لا وثانيهما نعم فان عاد الي
الميقاف واحرم بالحج منه سقط ولو احرم بها في غير اشهر الحج واتي
باعتمالها في اشهره ففي وجوب دم المنع طريقان احدهما فيه قول واحد
وهو بوضه في القديم والاملاء واصحهما وهو بوضه في الامر الثاني عن
ابن سريج انها مشر لان على حالها فان اقام بالميقاف بعد احرامه بالعمرة
حتى دخلت اشهر الحج وعاد اليه محرما بها في لاشهر لزمه الدم وان

جاوزه قبل الاشهر ولم يعد اليه لم يلزمه ولو تقدم الاحرام بها وبعض
اعمالها على اشهر الحج ففي لزوم دم المنع وجهان مرتبان فان لم يوجبه
في الاول فهذا ادل وان اوجبناه فيها فهذا وجهان اظهرهما انه لا يجب
ايضا وقطع به العراقيون واذ لم يوجب دم المنع في الصورين في
وجوب دم الرافامة الوجهان **القيد الثالث** ان يقع العمرة والحج في
سنة واحدة فلو اعتمر ولم يحج الا في السنة القابلة لم يلزمه الدم
سواء اقام بمكة الى ان حج او خرج منها وعاد اليها في اشراط وقوع
التمسك في سنة في شهر واحد وجهان احدهما ان فرد به ابن خيران
انه بشرط واصحها وقطع به الجمهور ولا ولو كان عزمه على لرافامة بمكة
ثم حج من سنته لم يسقط عنه دم المنع ويمكن دهره الشرط الى
الاول **القيد الرابع** ان لا يعود الى الميقاف الى الحج كما لو احرم به
من نفس مكة واستمر فلو عاد الى الميقاف الذي احرم بالعمرة منه
واحرم بالحج لم يلزمه شيء كذا الوعاء الى مسافة مثله واحرم
منه كما لو كان ميقافه المحفة فاحرم من ذات عرفا وقرن ففي
سقوط الدم وجهان اصحهما انه يستقط وقطع القول بان لا يستأقر
بعد عمرته من مكة سفره بقصره الصلاة ثم حج من سنته لا دم
عليه ولو احرم من مكة ثم عاد الى الميقاف محرما في سقوط الدم
الخلاف المتقدم فيما اذا جاز والميقاف غير محرر ثم احرم وعاد اليه
ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفه ثم عاد الى الميقاف فهل سقط عنه
الدم قال البراء هو مرتب على ما اذا عاد المنع الى المكان محرما
فان قلنا يستقط عنه فالقارن ادل وان قلنا يستقط عنه فوجهان
وقال لراكون يستقط وهو بوضه في لرافامة **القيد الخامس** قال
الحصري بشرط وقوع النسب عن شخص واحد كما بشرط وقوعه في
سنة واحدة وقال الجمهور لا بشرط ديصور ووقوع النسب عن اثنين ثلاث
صور. احدها ان يكون احدا في الحج فيعتمر من الميقاف لنفسه ويحسب

عن المستأجر **الثانية** ان يكون اجرا في العرة فيفرغ منها ثم يفرغ لنفسه **الثالثة**
 ان يكون اجرا فيها فعلى ما قاله الجهمود ولو نصف دم الممنوع على من يقع
 له الحج ونصفه على من يقع له العرة كذا قالوا قال الرافعي وليس هو بذلك
 بل هو محمول على تفصيل ذكره البغوي فقال في الصوريين الاولين
 ان اذن له المستأجر في الممنوع فالدم عليها نصفان والا فالكل على الرجحان
 وقال في الرجحان ان اذن له فيه فالدم عليها نصفان وان لم ياذن فهو على
 الاجر وعلى قناسته لو اذن احدهما دون الآخر فالنصف على الاخر
 والنصف على الاجر وثبته لا موار **اخدها** ان نجاب الدم على المستأجر
 او احدهما مفرغ على الرجحان في ان دم القران والممنوع على المستأجر او احدهما
 في الصورة لرد دي وكان ميقات البلدة معين في الاخرة ومن لنا الطوق
 عليه فيلزم منه مع دم الممنوع دم لولادة كمن جاوز ميقات نسكه
الثالث اذا اوجبنا الدم على المستأجر من فلو كانا معشرين فعلى كل منهما
 خمسة ايام لكن صوم الممنوع بعينه في الحج وبعضه بعد الرجوع وهما المباشرون
 حجبا فقيما بتر ما ذكره البغوي فربما على قولنا ان دم القران والممنوع
 على المستأجر يكون الصوم على الاجر وعلى قناسته فاذكره المتولي هناك
 انه كالوحي من الممنوع عن الهدي والعهود معا قال ويجوز ان يكون الحكم
 على قناستي في الممنوع اذا رخص في الحج كيف يقضي فان اوجبنا الثمنين
 فبوخر الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة ينودي الى تبعض القسمين فليان
 ويصوم كل منهما ستة ايام وقس على هذا اما اذا اوجبنا في الصورتين
 الاخيرتين على الرجحان والمستأجر وان فرغنا على قول المصري فاذا
 اعتمر عن المستأجر فخرج لنفسه ففي كونه مستويا الخلاف السابق
 فمن اعتمر قبل اشهر الحج فخرج من مكة لكن لم يصرح هنا انه مستي فان لم يصر
 الدم ففوات هذا الشرط لا يوفى الا في فوات فضيلة الممنوع على القول
 بانه افضل من الافراد وان الزمناة الدم فله امران احدهما هذا والباقي
 ان دم الممنوع يخالف دم الاستاة في ثلاثة البدل فان بدل دم الممنوع

والا مفرغ على الرجحان
 اذا راوا في المستأجر

صوم الايام الثلاثة والسبعة ودم الاستاة بترك الميقات **والثاني** بدل
 الاطعام ثم الصيام بالتعديله وثانيهما العصيان فتارك الميقات **والثاني**
 بتركه واجبا والممنوع لا ياتم وقالهما ان تارك الميقات عليه نذارة
 عند الامكان بالعود للاحرام بخلاف الممنوع **السادس** في اشكال
 بنية الممنوع وجهان احدهما يشترط ولو كان عند الاحرام بالعمرة على
 عزم ان لا الحج في هذه السنة وان يرجع الى الميقات لم يكن معتمرا
 لفقدان النية واصلها لا يشترط كما لا يشترط بنية القران وعمل الدول
 في وقتها بل لا بد من وجه ما حوذة من الخلاف في وقت بنية الجمع احدها
 انه من حين لرحيل بالعمرة وثانيها انه ما لم يفرغ منها وثالثها ما لم
 يشرع في الحج واسعد كل الامام الحاقها بنية الجمع وقال الامام لوقيل
 انما يلزم الدم اذا كان على قصد الحج عند لولائها الى الميقات وانه في
 بالعمرة فانه قد ادى في الشك في طول الميقاتين اما اذا لم يدر على قصد
 الحج او كان على قصد الاقتصار على العمرة ثم انفق الحج فلا دم عليه لمجاوزه
 الميقات لا على قصد الشك لكان قريبا هذا بيان الشروط المذكورة
 في الضابط المتقدم ويرد عليه ان قوله لنفسه غير صحيح فانه قد يكون
 محرما فيها عن غيره ورواها شرط ستابع وهو ان يحرم بالعمرة من الميقات
 فلو تجاوزه جريد اللبس ثم احرم بها فالمنعوص ان عليه دم الاستاة
 لا دم الممنوع فاخذ جماعة باطلاقه وحمله الاكثر على ما اذا كان
 البلية بينه وبين مكة دون مسافة الفصر فان بقيت مسافة الفصر فعليه
 دم الممنوع ايضا وبوين ما روي عن ربيعة في القديم انه اذا امتر بالميقات
 فلم يخرج حتى في بينه وبين مكة دون مسافة الفصر ثم احرم بالعمرة
 فعليه دم الاستاة بترك الميقات دون دم الممنوع واعلم ان ههنا
 الشروط على ما فيها من الاتفاق والاختلاف معتبرة لوجوب الدم وقال
 في معتبرة في تسميته متمتعان بنية وجهان مشهوران احدهما انها
 معتبرة في لونه متمتعان في اختل واحد منها كانت الصورة من صور

٤٨

الافراد لا تمنع وسكاه الففال عن النحر وقطع به الدارح والفر الى اشهر
بل في الدم فقط ويسمى بمنعاً ثم احرم بالعمرة في اشهر
الحج من غامه وان فقدنا في الشرايط وبه قال الشيخ ابو حامد
وصححه النووي ولهذا قال لا يصح بصر التمتع والقران في الكي **فغان**
الاول اذا فرغ المقيم من عمرته ولم يرد العود الى الميقات لزمه ان يحرم
بالحج من مكة والكلام في الموضع الذي هو اول احرامه وفيما اذا خالف
والحرم خارج مكة في الحرم او دونه من غير عود الى الميقات او الى مثل
مساكنه كما تقدم في حق الكي واذا امكن الحال وجوب دم الاساءه
وجب معه دم التمتع ايضا حتى لو خرج بعد تحلله من العمرة الى الحبل
واحرم من طرفه بالحج فان عاد الى مكة محرم قبل الوقوف لزمه دم
التمتع دون دم الاساءه فان ذهب الى عرفات قبل ان يعود لملازمه لزمه
دما الاساءه والتمتع وقال ابن الصباغ ينبغي ان يلزمه دم التمتع خاصة
وان احرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد الى مكة فله هو
احرم من الحبل فيه وجهان وقيل قولنا اصحهما نعم وثانيهما انه لمن احرم
من مكة **الثاني** قال الشافعي في القديم اذا حج رجل لنفسه من
الميقات في اشهر الحج فملا تحلله منه احرم بالعمرة عن نفسه من ادنى
الحل او قرن او تمنع عن نفسه من الميقات طاف فرغ احرم بالعمرة عن نفسه
من ادنى الحل فلا دم عليه وكذا الوافر عن غيره الحج من الميقات ثم
اعتمر عنه بالعمرة من ادنى الحل او تمنع او قرن عنه من الميقات ثم احرم
عنه بالعمرة من ادنى الحل لم يجب عليه غير دم التمتع والقران فانما اذا
اعتمر عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة او حج عن نفسه من
الميقات ثم اعتمر عن غيره من ادنى الحل فعليه الدم قال صاحب البيان
وعلى قياس هذا ما يفعل الاجير في وقتنا انه يحرم بالعمرة عن المستاجر
من الميقات فاذا تحلل منها اقام بعتمر عن نفسه من ادنى الحل ثم حرم
بالعمرة عن المستاجر من مكة فوجب عليه للعمرة لادنى عن نفسه من ادنى

الحل دم ولا يجب عليه الدم ما بعد ما من العمر **فصل** ائمة
الشافعي رضي الله عنه على جواز الاحرام على خمسة
والتمتع والقران والاطلاق وهو ان يحرم بنفسه
الحج او العمرة او اليها والتعليق وهو ان يحرم باحرام غيره والذبح كان
لا تمنع الا على وجه الثلاثة الاول وايهما افضل فيه فلا في اقول اصحهما ان
الافراد افضل ثم التمتع ثم القران والثاني ان افضلها التمتع ثم الافراد ثم
القران والثالث ان افضلها للقران ثم التمتع ثم الافراد وحكي عن قتادة في
احكام القران واخنان ابن المنذر وابو اسحاق المروزي والفاطمي وحكاة
الرابعي وجهها وقال لا لا يختلف قول الشافعي في فاحصر القران عن الافراد
في التمتع ونقديم الافراد على التمتع والقران مشروط عند الجمهور ببيان
يعتمر في تلك السنة فان اخبر العمرة عنها فكل واحد من التمتع والقران
افضل منه لان فاحصر العمرة عن سنة الحج فله واما الفاطمي والمؤلفي لافراد
افضل منها مطلقا وان اعتمر في سنة اخرى قال النووي وهو شاذ
ضعيف ولا يلزمه التمتع ولا القران ولا يجوز للمحرم بالحج شتمه وقامه
عمرة ولا للمحرم بالعمرة شتمها ونمها حجا وكان ذلك جائز له عليه السلام
من خصايصه **فروع** قال الشيخ ابو حامد والبيهقي وصاحب البقرة بدين
ان يسمى حجة النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال النووي وهو خطأ
فاجش **فصل** في موجب القران والتمتع فالمستمتع ان كان موثرا لزمه اراقة
دم وهو شاة لحزري في لرضيحه ويقوم مقامها سبع بدنة او نفقة
ووقت وجوبه الاحرام بالحج واذا احسحما ذك كل وقت استابر دما
الحجانات والافضل اراقة يوم النحر وفي جواز اراقة قبيل الاحرام
بالحج وبعد التحلل من العمرة وجهان وقيل قولنا اصحهما الحواز وعلي
هذا ففي جواز تقديمه على التحلل من العمرة طريقان احدهما فيه وجهان
اصحهما المنع والثاني القطع به ولا يجوز تقديمه على الشروع في العمرة فطحا
وان كان عما حبر اعن الهدى في موضعه لزمه صوم عشرة ايام ثلاثة منها

في اهلها ستوا كان له
ثمنه وبان لا يباع الا لك من منسكه فلو وجد عنه
عن علم انتجحت قبل فراغ الصوم جاز اسقاله اولى
صوم به صوم بغير وقد مر نظره في التيمم وان كان برجوه ولا يفسد جاز
الصوم وفي استحباب انتظار الهدي قولان كنظيره من التيمم وحيث تعدد
الهدي لا يجوز له تاخير الصوم ويدخل وقت صوم الايام الثلاثة بالاحرام
بالح ولا يجوز تقديمها عليه والا ولي ان يقدم على يوم عرفه وانما علمته
ذلك بان يتقدم احرامه بالحج على سداد تنذري الحجة فليست يجب للمنع
الذي من اهل الصوم ان يحرم قبل اليوم الشهادتين بخلاف غيره فان
الاولى ان يحرم في التاخير وفيه وجه انه يلزمه اذا المرشوق هديا يقدم
الاحرام بالحج على اليوم السابع لممكنه صوم الايام قبل صوم النحر ولا
يجوز ان يصوم شيئا منها في يوم النحر وفي حوانه في ايام التشريق فقولان
فقد مائة الصوم المذهب المشهور انه لا يجوز والعقد من الحوان اذا خشا
جماعة من المناخرين فان قلنا لا يجوز لم يجز له تاخيرها عنها وكان صومه
فيها اذا وان قلنا لا يجوز صومها فلا يجوز تاخيرها عن يوم عرفه ويحسن
صومها بعد ايام التشريق قضا وان في الطواف وفيه وجه واذا فاته صوم
الايام الثلاثة في الحج لزمه قضاها ولا يلزمه دم لتاخيرها وخرج ابن سريج
قولا ان الصوم سقط وسقط الهدي في ذمته في اخذ القولين مع اذا
ثالث المنع عقب وجوب الصوم باحرام الحج انه لا يلزمه شيء اما ان يام
السبعة وهي موثقة بالرجوع وفي المراسل به ثلاثة اقوال اصحابها ان
المزاد الرجوع الى الوطن وعليه هذا في حوانه في طهرت الرجوع الى الله
احدها فيه وحدها ان اصحاب المنع والطريق الثاني للبراقين المطع به
ولا يجوز صومها بمكة الا ان يستوطنها **القول الثاني** ان المراد
به الفراغ من الحج ونحوه فاخيه الى ان يرجع الى وطنه وهل هو افضل او
التقديم فيه قولان احدهما به اجاب الماوردي ان التقديم افضل

واصحها ان التأخير افضل فايها وعلى هذا يكون
اذا فاته قبل ذلك لا يجب في تركته شيء منه وجه
القول اني المتساكين حتى يدفعها الى الامام فلم يتفق
المال هل يضمنه والثالث ان المراد به الرجوع الى مكة حركته الحرة
قال الرافعي ومقتضى قول الرازي ان هذا هو القول الثاني
الاشبه وعليه فقد برأه غيره وشرع عليه انه لو رجع من مكة الى مكة صح
صومه وان تاخر طواف الوداع قال النووي وهذا عجب منه فان
الرجوع الى مكة غير الفراغ فقد بفرغ وشاخر من مكة يوما او اياما
بعد التشريق وقد حكى الماوردي وابن الصبان واحمد بن حنبل فاعين
الاصحاب في قول الشافعي المراد بالرجوع الفراغ من الحج فقال البصريون
معناه انه يصومها بعد رجوعه من مكة الى وطنه ولا يجوز مكة
وقال البغداديون معناه انه يصومها اذا رجع من مكة الى مكة بعد فراغ
مناسكه ستوا اقام بمكة او خرج منها وتخرج من مفرغ لئلا يقال قول
رابع ان المراد بالرجوع التوجه من مكة الى هبله وامام من في عليه طواف
الافاضة فلا يجوز صيامه ستوا قلنا المراد بالرجوع الرجوع الى اهله
ام الفراغ ستوا كان عملا او غيرهما وفيه وجه ضعيف انه يجوز على
قولنا الرجوع الفراغ وعليه لولا كلها لا يجوز له ان يصوم شيئا من
الايام السبعة في ايام التشريق وان قلنا لا يجوز له صوم الايام الثلاثة
فيها وان حصل التحلل زاد على ابن الصبان الاجماع عليه وهذا
الايام السبعة هو فيها ممتد الى احزاب العمر فلا يصير قضا هذا الشهر
وقال الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اثنا واثرا
واما الايام الثلاثة فقد مر ان وقتها مخصوص بمن الحج فان لم يصمها فيه
لزمه قضاها على المذهب فان احسنها حتى دخلت الايام السبعة ففيه
وجوب التشريق منها قولان وقيل وجهان اصحابا نعم قال الرويان وهو
النصوع وعلاط من قال بخلافه وقال الامام هو في نهاية الضعف

وَجَمَاعَةٌ قُلْنَا جِب فَهِيَ الْفَرِيقُ بَيْنَهُمَا يَوْمَ
الْفَرِيقِ بَعْدَ مَا يَقَعُ الْفَرِيقُ فِي لَدَائِهِ قَوْلَانِ
الْأَوَّلُ الْجَمَاعَةُ وَالْثَانِي وَالْأَوَّلُ نَصَبُهُ لِرَأْسِهِ وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَقَرًّا عَلَى
الْقَدْرِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفَرِيقُ لَرَأْسِهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ تُتَوَلَّدُ مِنْ لَرَأْسَيْنِ
السَّابِقَيْنِ وَهَمَانِيَّةُ الْمَتَمَنِّعِ هَلْ لَهُ صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِنْ الرُّجُوعُ
قَامَ فَإِنْ قُلْنَا لَهُ ذَلِكَ وَالْمُرَادُ بِالرُّجُوعِ الْفَرَاغُ مِنَ الْحَجِّ لَمْ يَحْتَكَ بِهَا
وَطَرَفٌ لَرَأْسِهِ الْجِبُّ الْفَرِيقُ يَوْمٌ وَاحِدٌ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا
دَقِيقٌ بِهِ جَمَاعَةٌ وَقَالَ الْعَرَبِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ هَذَا يَلْزِمُهُ الْفَرِيقُ
بَعْدَ مُسَافَقَةِ السَّيْرِ إِلَى وَطَنِهِ الْيَوْمَ لَأَنَّهُ كَانَ مُمْكِنًا أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ
فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَسَفَرُهُ الْيَوْمَ الثَّانِي مِنْهَا بَعْدَ الرِّجْعِ وَالْطُّوَافُ
يَحْتَمِلُ لَهْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ الصَّوْمُ عَنِ الْمَلَاةِ وَالتَّغَرُّلُ بِلَدْنِ وَضَعْفُهُ
النُّوْدِيُّ وَإِنْ قُلْنَا بِقَلْبِهِ وَفَرْنَا الرُّجُوعَ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْوُطَنِ فَتَرَقَّ
بَيْنَهُمَا بَعْدَ مَدَى إِمَّا كَانَ سِيرُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى هَلَهُ وَإِنْ قُلْنَا لِيَسْتَلِمْ صَوْمًا
عَلَى الْعَادَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبِهِ قَطَعَ جَمَاعَةٌ وَقَالَ الْعَرَبِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ
عَلَى هَذَا لَا جِبُّ الْفَرِيقُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَمَدَى إِمَّا كَانَ السَّيْرُ لَأَنَّهُ كَانَ
مُمْكِنًا أَنْ لَرَأْسِهِ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ ثُمَّ يَقْبِضُ عَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ
وَالْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَسَفَرُهُ الثَّانِي مِنْهَا بَعْدَ الرِّجْعِ وَالْب
وَيَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ وَيُودِعُ ثُمَّ يَعْتَلِي السَّيْرَ إِلَى بَلَدِنَا حَزْزُ الْيَوْمِ الثَّانِي
مِنْهَا وَضَعْفُهُ النُّوْدِيُّ وَإِنْ فَتَرْنَا بِالْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ فَالْفَرِيقُ بَارِبَعَةٍ
أَيَّامٍ خَاصَّةً وَإِذَا لَحِظْتَ الْأَقْوَالَ فَيَمُنُّ لَمْ يَصِرْ إِلَّا ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ كَانَتْ سَنَةً
أَحَدَهَا لَا صَوْمَ عَلَيْهِ بَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْهَدْيِ وَثَانِيهَا عَلَيْهِ صَوْمُ عَشْرِ أَيَّامٍ
مُسْتَابِعَةٍ أَوْ مَسْفُوفَةٍ وَثَالِثُهَا صَوْمُ عَشْرِ بَشَرِ الْفَرِيقِ صَوْمُ فِصَاعَةٍ
وَرَأْسُهُمَا صَوْمًا بِشَرِطِ الْفَرِيقِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمَدَى إِمَّا كَانَ السَّيْرُ وَمِنْ لَرَأْسِهِ
وَحَامِسُهَا صَوْمًا بِشَرِطِ الْفَرِيقِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَقَطْ وَسَادِسُهَا صَوْمًا بِشَرِطِ

الْفَرِيقِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَقَطْ **وَسَادِسُهَا** صَوْمًا بِشَرِطِ الْفَرِيقِ بَعْدَ مَدَى
السَّيْرِ فَقَطْ فَإِنْ شَرِطْنَا الْفَرِيقَ أَكْثَفَيْنَا يَوْمَ فِصَامٍ أَحَدَ عَشْرَ يَوْمًا
مَتَوَالِيَةً كِفَاهًا وَوَقَعَ صَوْمُ الرَّابِعِ دَقِيقًا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَقَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ
بِصَوْمِهِ مَا بَعْدَ الرَّابِعِ مِنَ السَّبْعَةِ قَالَ الْعَرَبِيُّ وَعَلَى هَذَا لَا يَدْرِي لَرَأْسِهِ
الرَّابِعُ وَفِيهِ فَخْرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَابِلَ بِهِ لَا مَشَرِطَ لَرَأْسِهِ بَلْ عَدَمُ صَوْمِهِ
عَنِ الْمَطْوَعِ وَظَهَرَ مَا إِذَا تَرَكَ لَعَدَةً فِي عَفْوٍ فِي لَرَأْسِهِ وَعَسَلَهُ فِي الْكَاثِنَةِ
وَعَبَا إِذَا تَرَكَ الْخَلِيسَةَ مِنَ السَّجْدَةِ نَزَلَ جِلْسًا بَعِيدًا لَرَأْسِهِ وَبَنَى لَرَأْسِهِ
وَجْهَانِ وَقَالَ لَرَأْسِهِ لَا يَبْعَثُ بِصَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا نَوَى التَّسَابِعَ
فَالْمَاوَرِدِيُّ وَهُوَ غَلَطٌ فَاحْشَرْنَا أَنْ لَرَأْسِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ لَمْ يَبْعَثْ بِالْعَدَةِ
الَّذِي يَشَرُطُهُ وَحَكْمُهُ قَابِلُهُ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ فَإِنْ قُلْنَا يَفْرُقُ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ
لَمْ يَجْزِ بِهِ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ وَالسَّابِعُ وَيَجْزِيهِ مَا بَعْدَهُ وَقَابِلُهُ بَلْ
الْمَذْهَبُ وَجِبُّ أَنْ يَنْوِيَ الْمَتَمَنِّعُ بِهَذَا الصَّوْمِ صَوْمَ الْمَتَمَنِّعِ وَالْمَسَارِنِ
صَوْمَ الْقِرَانِ وَلَا جِبُّ عَلَيْهِ نِيَّةُ الْفَرِيقِ فِي السَّبْعَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَفِيهِ وَجْهٌ
وَلَا جِبُّ التَّسَابِعَ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَلَا فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَفِيهِ وَجْهٌ
أَنَّهُ جِبُّ **فَرَعَانِ** الْأَوَّلُ لَوْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ ثُمَّ
وَجِبُّ الْهَدْيِ لَمْ يَلْزِمَهُ لَكِنْ سَقَطَ وَلَوْ وَجِبُّ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ وَبَعْدَ
الْأَحْرَامِ بِالْحَجِّ أَبْنَى عَلَى الْقَوْلِ فِي الْكِفَانِ أَنْ لَرَأْسِهِ أَعْيَالُهُ الْأَوَّلُ
لِخَالَتِ الرُّجُوبِ أَوْ بَاغِلَظْهَا أَصْحَابُهَا وَلَهَا فَعَلَى لَرَأْسِهِ وَالثَّلَاثُ يَلْزِمُهُ الْهَدْيُ
وَعَلَى الثَّانِي **الْثَّانِي** إِذَا مَا فَاتَ الْمَتَمَنِّعُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ الْحَجِّ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ
فِي أَحْمِ الْغَوْلِ وَجِبُّ أَخْرَاجَهُ مِنْ مَرَكَّتِهِ كَذَا أَطْلَقَهُ الْجَاهِلُونَ وَقِيلَ الْمَاوَرِدِيُّ
وَقِيلَ الْمَاوَرِدِيُّ مَا إِذَا مَا فَاتَ قَبْلَ فَرَاغِهِ إِذَا كَانَ إِلَى أَشَانِهِ إِلَى أَنْ لَوْنَاتٍ
بَعْدَ فَرَاغِهَا وَقَدْ بَقِيَ الرِّجْلُ وَالْبَيْتُ يَلْزِمُهُ الدَّمُ قَوْلًا وَاحِدًا قَالَ النُّوْدِيُّ
وَدَى الصَّوَابُ وَكُلَّاهُمْ مُحْتَمِلٌ عَلَيْهِ وَلَوْنَاتٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْحَجِّ فَإِنْ كَانَ
وَلَجِدَ الْهَدْيَ وَلَمْ يَكُنْ أَخْرَاجَهُ مِنْ مَرَكَّتِهِ سَتَابًا لِلدُّبُونِ وَلَزِمَتْ
وَدَى الصَّوْمِ فَإِنْ مَا فَاتَ قَبْلَ التَّحَكُّنِ مِنْهُ فَقَوْلًا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَهْدِي عَنْهُ

واصحها انه يستقط والخلاف فيما اذا كان له قال غايب واخاض ولم يبع
 منه الهدى الا ما كثر من ثمن مثله اما اذا لم يكن له مالا اضلا فنته
 قطعاً وان مات بعد التمن منه فلا يذ اقول اصحها انه بمنى ان عليه
 صوم رمضان فلوليه ان يصوم عنه في القدير وفي الجيد بد يطم عنه من
 تركته لكل يوم منه فان كان تمكن من صوم العشرة فعليه عشرة ابداد
 والا فالتسقط وهل شعير صرفه الي فقر الحرم ام تجوز صرفه الي غيره فيه
 قولان اصحها الثاني لكن يستحب صرفه اليهم والقول الثاني انه لا يجب
 والثالث انه يرجع الي الاردم فيجب في فوات ثلثة ايام في العشرة شاة وفي
 يوم ثلث شاة وفي يوم ثلثا شاة وعن ابى استحاق ان اليوم واليومين
 كاد ان المحرم شعره وشعر تيز في الشعر فلا يذ اقول اخذها فيها ما
 والثاني درهم والثالث ثلث شاة وغلطوا فيه والتمكن من صوم
 الثلاثة لرايام بان المحرم بالبح لزمن يستع صومها قبل الفراغ منه من غير
 ان يكون به عارض من مرض وغيره وقال الامام لا يجب شي تركها ما لم ينه
 الا الوطن لان دوام السفر كدوام المرض وهو ضعيف واما الالبام
 السبعة فان فترها الرجوع بالرجوع الي الوطن هو صحيح فلا يمكن
 صومها قبله وان فترناه بالفراغ من الحج فلا يمكن قبله قال الامام ودوام
 السفر عذر وقال الفقهاء نرى يعا على هذا القول اذا استحبنا التأخير
 الي الوطن فهل يفدي عنه اذا مات في الطريق فيه وجهان من الوجهين
 فيما اذا طفر بالسكاكين ولم يذفع الزكاة ليدفعها الي الامام سلفت
 واعلم ان القادر على المتنع في جميع ما تقدم والله اعلم

يتلوه الجبر الثالث من جواهر البحر المحيطة
 في شرح الوسيط الذي التذو صنفه

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısım